

الجزء الرابخ

وَارْكُونِيْ أُولِاتِلَامِتْ الْعَرَايِيِّ بيروت. لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناشر

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إبخاله على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright @ All rights reserved

All rights of this publication are reserved exclusively to **DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI** Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, photocopied, photographed, taped on audio cassettes, or stored in a data base or saved on a retrievable system distributed in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى 1426 هـ ـ 2006 م

دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان

Tel.Off: 544440 - 540000 Fax: 850717

ماتف: 540000 _ 544440 فاكس: 850717



ينسيد الله النخن النحيسة

٠٠٠/٥ ـ كتاب: المساجد ومواضع الصلاة

ا الله المؤلفة ا

٥ _ كتاب المساجد ومواضع الصلاة

١ - (٥٢٠) قوله: (وضع في الأرض أول) الخ: يضم اللام، قال أبو البقاء: «وهي ضمة بناء لقطعه عن الإضافة، مثل: «قبل» و«بعد» والتقدير: أول كل شيء، ويجوز الفتح مصروفاً وغير مصروف».

قال الحافظ: "وهذا الحديث يفسر المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى مِبْكُةً ﴾ [آل عمران: ٩٦] ويدل على أن المراد بالبيت بيت العبادة، لا مطلق البيوت، وقد ورد ذلك صريحاً عن علي، أخرجه إسحاق بن راهويه، وابن أبي حاتم، وغيرهما بإسناد صحيح عنه، قال: «كانت البيوت قبله، لكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله»، اهـ.

قال العيني: «بنته الملائكة أولاً، ثم إبراهيم ﷺ ثم العمالقة، ثم جرهم، ثم قريش ـ ورسول الله ﷺ يومئذ رجل شاب ـ ثم ابن الزبير، ثم حجاج بن يوسف، واستمر بناؤه، ويروى أن هارون سأل مالكاً رحمه الله تعالى عن هدمها وردّها إلى بناء ابن الزبير، فقال مالك: نشدتك الله يا أمير المؤمنين، أن لا تجعل هذا البيت لعبة للملوك، لا يشاء أحد إلا نقضه وبناه فتذهب هيبته من صدور الناس» اهـ.

⁽١) قوله: «عن أبي ذر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب (بلا ترجمة، قبل باب قول الله تعالى: ﴿ووهبنا قبل باب قول الله تعالى: ﴿ووهبنا للاود سليمان نعم العبد إنه أواب﴾، رقم (٣٤٢٥)، والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب ذكر أي مسجد وضع أولاً، رقم (١٩١)، وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب أي مسجد وضع أول، رقم (٧٥٣) وأحمد في مسنده (٥: ١٥٠ و١٥٠ و١٥٠).

ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الأَقْصَىٰ» قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ سَنَةً. وَأَيْنَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلاَةُ فَصَلُ فَهُوَ مَسْجِدٌ».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ: «ثُمَّ حَيْثُمَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلاةُ فَصَلَّهُ. فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ».

١١٦٢ - (٢) حدثني عَلِيُّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ. أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. حَدَّثَنَا

قوله: (ثم أيّ) الخ: بالتنوين وتركه.

قوله: (المسجد الأقصى) الخ: يعني مسجد بيت المقدس، قيل له: الأقصى، لبعد المسافة بينه وبين الكعبة، وقيل: لأنه لم يكن وراءه موضع عبادة، وقيل: لبعده عن الأقذار والخبائث، والمقدّس: المطهر عن ذلك.

قوله: (أربعون سنة) الخ: قال الأبهري: فيه إشكال، لأن إبراهيم بنى الكعبة، وسليمان بنى المقدس، وهو بعد إبراهيم بأكثر من ألف عام؛ على ما قاله أهل التواريخ، والدليل على أن سليمان هو الذي بنى المسجد الأقصى ما رواه النسائي من حديث عبد الله: «سأل الله تعالى خلالاً ثلاثاً».

والأوجه في الجواب ما ذكره ابن الجوزي: أن الإشارة في الحديث إلى أول البناء ووضع أساس المسجد، وليس إبراهيم أول من بنى الكعبة، ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس، فقد روينا أن أول من بنى الكعبة آدم، ثم انتشر ولده في الأرض، فجائز أن يكون بعضهم قد وضع بيت المقدس، ثم بنى إبراهيم الكعبة.

قال الشيخ: قد وجدت ما يشهد له، فذكر ابن هشام في كتاب التيجان: أن آدم لما بنى الكعبة أمره الله بالمسير إلى بيت المقدس وأن يبنيه، فبناه ونسك فيه، وبناء آدم للبيت مشهور. كذا في المرقاة.

وفي فتح البيان: قال علي: كانت البيوت قبله، ولكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله قبل خلق آدم بألفي عام، ووضع بعده الأقصى، وبينهما أربعون سنة، كما في حديث الصحيحين. وهذا يقتضي أن الأقصى بنته الملائكة أيضاً، فأربعون سنة مدة ما بين البنائين للملائكة، فلا إشكال.

ورد الحافظ ابن القيم في الهدي على هذا المستشكل بأنه جهل التاريخ، فإن سليمان إنما كان له من المسجد الأقصى تجديده لا تأسيسه، والذي أسّسه هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بعد بناء إبراهيم الكعبة بهذا المقدار.

قوله: (فهو مسجد) الخ: أي: موضع صلاة، ويخص هذا العموم بما ورد فيه النهي. قوله: (فصله) الخ: بهاء ساكنة، وهي هاء السكت. الأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بُنِ يَزِيدَ التَّيْمِيِّ. قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ، عَلَى أَبِي، الْقُرْآنَ فِي السُّدَّةِ. فَإِذَا قَرَأْتُ السَّجْدَةَ سَجَدَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ، أَتَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ أَبَا ذَرِّ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ» يَقُولُ: سَأَلْتُ وَالَّرَضُ عَاماً. ثُمَّ الأَرْضُ قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ عَاماً. ثُمَّ الأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ. فَحَيْثُمَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلاَةُ فَصَلٌ».

١١٦٣ - (٣) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ (١)؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُخطِيتُ خَمْساً

Y _ (...) قوله: (في السّدة) الخ: بضم السين وتشديد الدال، هكذا هو في صحيح مسلم، ووقع في كتاب النسائي: "في السكة" وفي رواية غيره: "في بعض السكك" وهذا مطابق لقوله: "يا أبت، أتسجد في الطريق"، وهو مقارب لرواية مسلم، لأن السدة واحدة السدد، وهي المواضع تطل حول المسجد، وليست منه، ومنه قيل لإسماعيل: السدي، لأنه كان يبيع في سدة الجامع، وليس للسدة حكم المسجد إذا كانت خارجة عنه، وأما سجوده في السدة، وقوله: "أتسجد في الطريق" فمحمول على سجوده على طاهر. كذا في الشرح.

قوله: (أتسجد في الطريق) وإنكاره عليه السجود لما جاء من النهي عن الصلاة بالطريق.

٣ – (٥٢١) قوله: (عن سيار) الخ: بمهملة بعدها تحتانية مشددة، وآخره راء، هو أبو الحكم الغنزي الواسطي البصري، واسم أبيه وردان، على الأشهر، ويكنى أبا سيّار. واتفقوا على توثيق سيار، وأخرج له الأثمة الستة وغيرهم، وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحداً منهم، فهو من كبار أتباع التابعين. ولهم شيخ آخر يقال له: سيار، لكنه تابعي شامي، أخرج له الترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات.

قوله: (عن يزيد الفقير) الخ: هو ابن صهيب، يكنى أبا عثمان، تابعي مشهور، قيل له: الفقير، لأنه كان يشكو فقار ظهره، ولم يكن فقيراً من المال، قال صاحب المحكم: رجل فقير مكسور فقار ظهره، ويقال له: فقير بالتشديد أيضاً.

قوله: (قال رسول الله ﷺ: أعطيت) الخ: بيّن في رواية عمرو بن شعيب أن ذلك كان في

⁽۱) قوله: «عن جابر بن عبد الله الأنصاري» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التيمم، باب (بلا ترجمة، قبل باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً) رقم (٣٣٥) وفي كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: جُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، رقم (٤٣٨) وفي كتاب فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: أحلت لكم الغنائم، رقم (٣١٢٢) والنسائي في سننه، في كتاب الغسل والتيمم من المجتبى، باب التيمم بالصعيد، رقم (٤٣٢) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الأرض كلها طاهرة ما خلا المقبرة والحمام، رقم (١٣٩٦) وأحمد في مسنده (٣: ٣٠٤).

لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي. كَانَ كُلُّ نَبِيِّ يُبْعَثُ إِلَىٰ قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ

غزوة تبوك، وهي آخر غزوات رسول الله ﷺ.

قوله: (لم يعطهن أحد قبلي) الخ: من الأنبياء، وفي حديث ابن عباس: «لا أقولهنّ فخراً» ومفهومه أنه لم يختص بغير الخمس المذكورة، لكن سيأتي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «فضلت على الأنبياء بست...» فذكر أربعاً من هذه الخمس، وزاد ثنتين، كما سيأتي بعد.

وطريق الجمع أن يقال: لعله اطلع أولاً على بعض ما اختص به، ثم اطلع على الباقي، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الإشكال من أصله.

وظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخمس المذكورات لم تكن لأحد قبله، وهو كذلك، ولا يعترض بأن نوحاً على كان مبعوثا إلى أهل الأرض بعد الطوفان، لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه، وقد كان مرسلاً إليهم، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته، وإنما اتفق بالحادث الذي وقع، وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس، وأما نبينا على فعموم رسالته من أصل البعثة، فثبت اختصاصه بذلك.

واستدل بعضهم لعموم بعثته _ أي نوح ﷺ _ بكونه دعا على جميع من في الأرض، فأهلكوا بالغرق إلا أهل السفينة، ولو لم يكن مبعوثاً إليهم لما أهلكوا، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَقَّى نَبَعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وقد ثبت أنه أول الرسل.

وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل إليهم في أثناء مدة نوح، وعلم نوح أنهم لم يؤمنوا، فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم، فأجيب: وهذا جواب حسن، لكن لم ينقل أنه نبَّئ في زمن نوح غيره.

ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا ﷺ في ذلك بقاء شريعته إلى يوم القيامة، ونوح وغيره بصدد أن يبعث نبي في زمانه أوبعده، فينسخ بعض شريعته.

ويحتمل أن يكون دعاءه قومه إلى التوحيد بلغ بقية الناس، فتمادوا على الشرك، فاستحقوا العقاب، وإلى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود، قال: «وغير ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته».

ووجهه ابن دقيق العيد كلله بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاماً في حق بعض الأنبياء، وإن كان التزام فروع شريعته ليس عاماً، لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك، ولو لم يكن التوحيد لازماً لهم لم يقاتلهم، ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قوم نوح، فبعثته خاصة، لكونها إلى قومه فقط، وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم كذا في الفتح.

قوله: (إلى قومه خاصة) الخ: تقدم الكلام فيه في شرح قوله: «لم يعطهن أحد قبلي».

إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ. وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَاثِمُ، وَلَمْ تُحَلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي. وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَيْبَةً طَهُوراً وَمَسْجِداً. فَأَيُّمَا رَجُلِ أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ........

قوله: (إلى كل أحمر وأسود) الخ: أي: إلى الخلق كافة، كما في الرواية الأخرى، قيل: المراد بالأحمر: البيض من العجم وغيرهم، وبالأسود: العرب لغلبة السمرة عليهم، وغيرهم من السودان، وبالأحمر من عداهم من العرب وغيرهم. وقيل: السودان، وبالأحمر من عداهم من العرب وغيرهم. وقيل: الأحمر الإنس، والأسود الجن، والجميع صحيح، فقد بعث إلى جميعهم. كذا في الشرح.

قوله: (وأحلت لي الغنائم) الخ: قال الخطابي: «كان من تقدم على ضربين: منهم من لم يؤذن له في الجهاد، فلم تكن لهم مغانم، ومنهم من أذن له فيه، لكن كانوا إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه، وجاءت نار فأحرقته».

قوله: (طيبة طهوراً) الخ: استدل به على أن الطهور هو المطهر لغيره، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية، والحديث إنما سيق لإثباتها، وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً: «جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً»، ومعنى طيبة: طاهرة، فلو كان معنى طهوراً طاهراً للزم تحصيل الحاصل. واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار كرامة الآدمي، وقال: «لأن الآدمي خلق من ماء وتراب وقد ثبت أن كلاً منهما طهور، ففي ذلك بيان كرامته، والله تعالى أعلم بالصواب».

قوله: (ومسجداً) الخ: أي موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره، قال ابن التيمي: قيل المراد جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وجعلت لغيري مسجداً ولم تجعل له طهوراً، لأن عيسى كان يسيح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة، كذا قال. وسبقه إلى ذلك: الداودي، وقيل: إنما أبيح لهم في موضع يتيقنون طهارته، بخلاف هذه الأمة فأبيح لها في جميع الأرض إلا فيما تيقنوا نجاسته.

والأظهر ما قاله الخطابي، وهو: أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلوات في أماكن مخصوصة، كالبِيعُ والصوامع، ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ: «وكان من كان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم» وهذا نص في موضع النزاع، فثبتت الخصوصية، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب، وفيه: «ولم يكن من الأنبياء أحد يصلي حتى يبلغ محرابه». كذا قال الحافظ في الفتح.

قال على القاري في المرقاة: «ويمكن أن يقال: جعل الله لعيسى ﷺ مواضع محراباً له، أو خص عيسى بالعموم، لكونه تابعاً لنبينا ﷺ في آخر عمره، والله أعلم».

قوله: (فأيما رجل) الخ: أيّ مبتدأ، فيه معنى الشرط، و«ما» زائدة للتأكيد، وهذه صيغة عموم.

وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ بَيْنَ يَدَيْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ. وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ».

1174 ـ (٠٠٠) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ. حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ، أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

١١٦٥ ـ (٤) حدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ

قوله: (نصرت بالرعب) الخ: زاد أبو أمامة: «يقذف في قلوب أعدائي» أخرجه أحمد. وهو من قوله تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الحشر: ٢].

قوله: (مسيرة شهر) الخ: مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها، أما ما دونها فلا، لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب: «نصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر» فالظاهر اختصاصه به مطلقاً.

ووقع في الطبراني من حديث أبي أمامة: «شهراً أو شهرين».

وله من حديث السائب بن يزيد: «شهراً أمامي وشهراً خلفي».

وظهر لي أن الحكمة في الاقتصار على الشهر أنه لم يكن بينه وبين العم لك الكبار التي حوله أكثر من ذلك ـ كالشام، والعراق، واليمن، ومصر ـ ليس بين المدينة النبوية للواحدة منها إلا شهر فما دونه.

وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب، بل هو وما ينشأ عنه من الظفر بالعدو، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق، حتى لو كان وحده بغير عسكر، وهل هي حاصلة له لأمته من بعده؟ فيه احتمال. كذا في الفتح.

قوله: (وأعطيت الشفاعة) الخ: قال ابن دقيق العيد: «الأقرب أن اللام فيها للعهد، والمراد: الشفاعة العظمى في إراحة الناس من هول الموقف، ولا خلاف في وقوعها، وكذا جزم النووي وغيره.

وقيل: الشفاعة التي اختص بها أنه لا يرد فيما يسأل.

وقيل: الشفاعة لخروج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، لأن شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه أكثر من ذلك، قاله عياض ﷺ.

وقد وقع في حديث ابن عباس: «وأعطيت الشفاعة، فأخّرتها لأمتي، فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً» وفي حديث عمرو بن شعيب: «فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله» فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث: إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد، وهو مختص أيضاً بالشفاعة الأولى، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك، لا لاقتضاءها الراحة المستمرة، والله أعلم.

الأَشْجَعِيِّ، عَنْ رِبْعِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ (١)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿فُضُلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلاَثِ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلاَئِكَةِ. وَجُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ كُلُهَا مَسْجِداً. وَجُعِلَتْ

٤ _ (٥٢٢) _ قوله: (بثلاث) الخ: قال عياض: "ليس بمعارض لحديث الخمس والست، لأن الأحكام كانت تتجدد، أخبر بما عَلِمَه أولاً، ثم زيد فزاد، على أنه ليس فيه ما يقتضي أنه لم يعط إلا الثلاث». وقد ذكر الحافظ روايات فيها زيادة على الخصال الستة، ثم قال: "فينتظم بهذا سبع عشرة، ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التتبع، وقد ذكر أبو سعد النيسابوري في كتاب "شرف المصطفى" أن عدد الذي اختص به نبينا على عن الأنبياء ستون خصلة".

قوله: (جعلت صفوفنا) الخ: والأمم السابقة كانوا يقفون في الصلاة كيفما اتفق.

قوله: (كصفوف الملائكة) الخ: قيل: في المعركة، وقيل: في الصلاة، وقيل: في الصلاة، وقيل: في الطاعة، قال تعالى حكاية عنهم: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الشَّافُونَ ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الشَّافُونَ ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ السَّافَاتِ: ١٦٥ . و٢٦٦].

قوله: (تربتها) الخ: استدل به الشافعي ومن وافقه على أن ما يتيمم به هو التراب خاصة، قالوا: وهذا الحديث خاص، فينبغي حمل العام ـ أي حديث جابر المتقدم ـ عليه، فيخصّ الطهورية بالتراب.

وردّ بأن تربة كل مكان ما فيه تراب أو غيره، وأجيب بأنه ورد حديث حذيفة بلفظ: «وترابها» رواه ابن خزيمة وغيره، وفي حديث علي «وجعل التراب لي طهوراً» أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن، فقوى تخصيص عموم حديث جابر بالتراب.

قال القرطبي: "وليس كذلك، وإنما هو من باب النص على بعض أشخاص العموم، كما قال تعالى: ﴿ فِهِمَا فَكِهَةٌ وَفَقُلُ وَيَمَانُ ﴿ وَإِنَا هُو مَن باب النص على بعض أشخاص المخصص أن يكون منافياً، والتراب ليس بمناف للصعيد، لأنه بعض منه، فالنص عليه في حديث على وحذيفة لبيان أفضليته على غيره، لا لأنه لا يجزىء غيره، والصعيد اسم لوجه الأرض، وهو نص القرآن، وليس بعد بيان الله تعالى بيان، وقد قال على للجنب: "عليك بالصعيد، فإنه يكفيك" فنص له على العام في وقت البيان.

ودعوى _ أن الحديث سيق لإظهار التخصيص والتشريف، فلو جاز بغير التراب لما اقتصر عليه في حديث حذيفة وعلي _ ممنوعة، وسنده عليه أن شأن الكريم: الامتنان بالأعظم، وترك الأدون، على أنه قد امتن بالكل في حديث جابر، فقد حصلت المنة بهذا تارة، وبالآخر أخرى لمناسبة اقتضاء الحال.

⁽١) قوله: اعن حذيفة؛ الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٥: ٣٨٣).

تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ». وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى.

١١٦٦ ـ (٠٠٠) حدّثنا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ. حَدَّثَنِي رِبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ.

الله الله الله المحتفظ يَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةً (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُصِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِسِتِّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ. وَنُصِرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُصِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِسِتِّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ. وَنُصِرْتُ بِالرُّفُ طَهُوراً وَمَسْجِداً. وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْحَلْقِ كَافَةً. وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُونَ ".

١١٦٨ ـ (٦) حدَّثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةً. قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بُعِثْتُ

وكذا زعم: أن افتراق اللفظ بالتأكيد في رواية: "وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً» دون الآخر: دال على افتراق الحكم، وإلا لعطف أحدهما على الآخر بلا تأكيد، كما في رواية جابر: مدفوع، بأن حديث جابر دل على عدم الافتراق، إذ لو كان المراد افتراق الحكم لما تركه في حديث جابر وقد يكون المقام اقتضى تأكيد كون الأرض مسجداً، رداً على منكر ذلك، دون كونها صعيداً لثبوته بالقرآن، فلا دلالة فيه على افتراق الحكم البتة. والله تعالى أعلم. قاله الزرقاني في شرح الموطأ.

قوله: (وذكر خصلة أخرى) الخ: وهذه الخصلة المبهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي: «وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش» يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر، وتحميل ما لا طاقة لهم به، ورفع الخطأ والنسيان.

٥ _ (٥٢٣) _ قوله: (جوامع الكلم) الخ: أي: إنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز، القليل اللفظ، الكثير المعاني. وجزم بعضهم بأن المراد بجوامع الكلم: القرآن، بقرينة قوله في الطريق الآخر: «بعثت بجوامع الكلم» والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني.

⁽۱) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، رقم (۲۹۷۷) وفي كتاب التعبير، باب رؤيا الليل، رقم (۲۹۹۸) وباب المفاتيح في اليد، رقم (۲۰۱۳) وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: بُعثت بجوامع الكلم، رقم (۲۷۷۳) والنسائي في سننه، في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، رقم (۳۰۸۹) و (۳۰۹۰) و (۳۰۹۱) و الترمذي في جامعه، في كتاب السير، باب ما جاء في الغنيمة، تحت رقم (۱۵۵۳) وأحمد في مسنده (۲: ۲۱۶ و۲۱۶ و۲۱۶ و۲۵۶ و ۵۰۱).

بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ. وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ. وَيَنِنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ فَوُضِعَتْ في يَدَيُّ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا.

1179 ـ (٠٠٠) وحدّثنا حَاجِبُ بْنُ الْوَلِيدِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ. أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ.

• ١١٧٠ ـ (• • • •) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزِّهْرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ اللَّهِيِّ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ ال

أَبِي يُونُسَ مَوْلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : الْمَصِرْتُ بِالرُّصْ مَوْلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : النَّصِرْتُ بِالرُّصْ عَلَى الْعَدُوِّ. وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ. وَبَيْنَمَا أَنَا نَاثِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيعِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ، فَوْضِعَتْ فِي يَدَيُّ ».

الأَرْضِ ، فَوْضِعَتْ فِي يَدَيُّ ».

ُ ١١٧٧ ـ (٨) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ. قَالَ: هَاذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ـ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ ـ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِم».

٦ _ (...) _ قوله: (أتيت بمفاتيح) الخ: قال أهل التعبير: المفتاح مال وعز وسلطان، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح، فإنه يظفر بحاجته بمعونة من له بأس، وإن رأى أن بيده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً.

قوله: (خزائن الأرض) الخ: قال الخطابي: «المراد بخزائن الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصر وغيرهما، ويحتمل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة». قال غيره: بل يحمل على أعم من ذلك.

قوله: (فوضعت في يدي) الخ: أي: المفاتيح.

قوله: (فذهب رسول الله ﷺ) الخ: أي: مات.

قوله: (وأنتم تنتثلونها) الخ: بمثناة، ثم نون ساكنة، ثم مثناة، من الانتثال. ولبعضهم بحذف المثناة الثانية من النثل بفتح النون وسكون المثلثة، وهو الاستخراج، نثل كنانته: استخرج ما فيها من السهام، وجرابه: نفض ما فيه، والبئر: أخرج ترابها. فمعنى تنتثلونها: تستخرجون ما فيها وتتمتعون به.

^(....) _ قوله: (عن الزبيدي) الخ: بضم الزاي، نسبة إلى بني زبيد.

(۱) ـ باب: ابتناء مسجد النبي ﷺ

المُورِثِ. كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنُ يَحْيَىٰ وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُوخَ. كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ. قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضَّبَعِيُ. حَدَّثَنَا أَنسُ بْنُ مَالِكِ(١)؛ وَلَا يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضَّبَعِيُ. حَدُّ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ عَلَىٰ يَعْدُ الْمَدِينَةِ. فِي حَيْ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفِ. فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً. ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَلاٍ بَنِي النَّجَارِ. فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِينَ بِسُيُوفِهِمْ. قَالَ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَبُو بَكْرِ دِدْفَهُ، وَمَلا بَنِي النَّجَارِ حَوْلَهُ

(١) باب ابتناء مسجد النبي ﷺ

٩ ـ (٥٢٤) ـ قوله: (في علو المدينة) الخ: بضم العين وكسرها. قال الحافظ: «كل ما في جهة نجد يسمى العالية، وما في جهة تهامة يسمى السافلة، وقباء من عوالي المدينة، وأخذ من نزول النبي على التفاؤل له ولدينه بالعلو.

قوله: (بنو عمرو بن عوف) الخ: أي: ابن مالك بن الأوس بن حارثة.

قوله: (أربع عشرة ليلة) الخ: وفي رواية: «أربعاً وعشرين» وقد اختلف فيه أهل السير.

قوله: (إلى ملاً بني النجار) الخ: أي: أشرافهم، وهم أخوال عبد المطلب، لأن أمه سلمى منهم، فأراد النبي ﷺ النزول عندهم لما تحول من قباء، والنجار بعض من الخزرج، واسمه تيم اللات بن ثعلبة.

قوله: (متقلدين بسيوفهم) الخ: منصوب على الحال.

قوله: (وأبو بكر ردفه) الخ: كأن النبي ﷺ أردفه تشريفاً له وتنويهاً بقدره، وإلا فقد كان لأبي بكر ناقة هاجر عليها.

قوله: (ملأ بني النجار حوله) الخ: أي: جماعتهم، وكأنهم مشوا معه أدباً.

⁽۱) قوله: «أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد، وقم (٤٢٨) وفي كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة، رقم (١٨٦٨) وفي كتاب البيوع، باب صاحب السلعة أحق بالسوم، رقم (٢١٠٦) وفي كتاب الوصايا، باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً، فهو جائز، رقم (٢٧٧١) وباب وقف الأرض للمسجد، رقم (٢٧٧٤) وباب إذا قال الواقف لا نطلب ثمنه إلا إلى الله فهو جائز، رقم (٢٧٧٩) وفي كتاب مناقب الأنصار، باب مقدم النبي على وأصحابه المدينة، رقم (٣٩٣٦) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب نبش القبور واتخاذ أرضها مسجداً، رقم (٧٠٣) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في بناء المساجد، رقم (٧٤٣) وأحمد في و(٤٥٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد، رقم (٧٤٣) وأحمد في مسنده (٣: ٢١٢).

حَتَّى أَلْقَىٰ بِفِنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ. قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ. وَيُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ. ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ. قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَى مَلاٍ بَنِي النَّجَّارِ فَجَاؤُوا. فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي

قوله: (حتى ألقى) اخل: أي نزل، أو المراد ألقى رحله، والفناء بكسر الفاء: الناحية المتسعة أمام الدار.

قوله: (بفناء أبي أيوب) الخ: اسم أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري رهيه.

وفي شرف المصطفى: «لما نزلت الناقة عند دار أبي أيوب جعل جبار بن صخر ينخسها برجله، فقال أبو أيوب: يا جبار، أعن منزلي تنخسها؟ أما والذي بعثه بالحق، لولا الإسلام لضربتك بالسيف».

وذكر محمد بن إسحاق في كتاب المبتدأ _ وقصص الأنبياء على تأليفه _: أن تبعاً (بضم التاء المثناة من فوق، وفتح الباء المشددة، وفي آخره عين مهملة، لقب لكل من ملك اليمن) _ وهو ابن حسان _ لما قدم مكة قبل مولد رسول الله على بألف عام، وخرج منها إلى يثرب، وكان معه أربع مائة رجل من الحكماء، فاجتمعوا وتعاقدوا على أن لا يخرجوا منها، وسألهم تبع عن سر ذلك، فقالوا: إنا نجد في كتبنا أن نبياً اسمه محمد هذه دار مهاجره، فنحن نقيم لعل أن نلقاه، فأراد تبع الإقامة معهم، ثم بنى لكل واحد من أولئك داراً، واشترى له جارية وزوجها منه، وأعطاهم مالاً جزيلاً، وكتب كتاباً فيه إسلامه وقوله:

شهدت على أحمد أنه رسول من الله بارىء النسم

في أبيات، وختمه بالذهب، ودفعه إلى كبيرهم، وسأله أن يدفعه إلى محمد على أدركه، وإلا من أدركه من ولده، وبنى للنبي على داراً ينزلها إذا قدم المدينة، فتداول الدار الملاك إلى أن صارت لأبي أيوب على، وهو من ولد ذلك العالم الذي دفع إليه الكتاب، قال: وأهل المدينة من ولد أولئك العلماء الأربع مائة، ويزعم بعضهم أنهم كانوا الأوس والخزرج، ولما خرج رسول الله على أرسلوا إليه كتاب تبع مع رجل يسمى أبا ليلى، فلما رآه على قال: أنت أبو ليلى ومعك كتاب تبع الأول، فبقي أبو ليلى متفكراً، ولم يعرف النبي على فقال: من أنت، فإني لم أر في وجهك أثر السحر وتوهم أنه ساحر، فقال: أنا محمد، هات الكتاب، فلما قرأه قال: مرجاً بتبع الأخ الصالح، ثلاث مرات، كذا في عمدة القارىء.

قوله: (ثم إنه أمر) الخ: بالفتح على البناء للفاعل، وقيل: روي بالضم على البناء للمفعول.

قوله: (ثامنوني) الخ: بمثلثة على وزن: «فاعلوني» وهو أمر لهم بذكر الثمن معيناً باختيارهم على سبيل السوم ليذكر هو لهم ثمناً معيناً يختاره، ثم يقع التراضي بعد ذلك. بِحَاثِطِكُمْ هَلْمَا». قَالُوا: لا وَاللَّهِ، ما نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلا إِلَى اللَّهِ. قَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ: كَانَ فِيهِ نَخُلُ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَرِبٌ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّحْلِ فَقُطِعَ. وَبِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ. وَبِالْخَرَبِ فَسُوِّيَتْ. قَالَ:

قوله: (بحائطكم) الخ: أي بستانكم، وقد ورد أنه كان مربداً، فلعله كان أولاً حائطاً، ثم خرب فصار مربداً.

قوله: (إلا إلى الله) الخ: أي: لا نطلب ثمنه من أحد، لكن هو مصروف إلى الله، فالاستثناء على هذا التقدير منقطع، أو التقدير: لا نطلب ثمنه إلا مصروفاً إلى الله، فهو متصل، أو إلى بمعنى "من" وكذا عند الإسماعيلي: "لا نطلب ثمنه إلا من الله" وزاد ابن ماجه: "أبداً" وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً، وخالف في ذلك أهل السير، فذكر محمد بن سعد في الطبقات عن الواقدي: أن النبي على الشراه منهم بعشرة دنانير، دفعها أبو بكر الصديق، ويقال: كان ذلك مربداً ليتيمين، فدعاهما النبي على المناعه منهما بعشرة دنانير، وأمر أبا بكر أن يعطيهما ذلك.

وفي المغازي لأبي معشر: فاشتراه أبو أيوب منهما، وأعطاه الثمن فبناه مسجداً، واليتيمان هما سهل وسهيل ابنا رافع بن عمرو بن أبي عمرو من بني النجار، كانا في حجر أسعد بن زرارة. وقيل: معاذ بن عفراء، وقال معاذ: يا رسول الله، أنا أرضيهما، فاتخذه مسجداً.

قوله: (خرب) الخ: بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء، وقيل: بكسر الخاء وفتح الراء، وكلاهما صحيح، وهو ما تخرب من البناء، فكما أمر بقطع النخل لتسوية الأرض أمر بالخرب فرفعت رسومها، وسويت مواضعها لتصير جميع الأرض مبسوطة مستوية للمصلين، وكذلك فعل بالقبور.

قوله: (فقطع) الخ: هو محمول على أن النخل لم يكن يثمر، ويحتمل أن يثمر لكن دعته الحاجة إليه لذلك.

قوله: (فنبشت) الخ: قال ابن بطال: «لم أجد في نبش قبور المشركين لتتخذ مسجداً نصاً عن أحد من العلماء. نعم، اختلفوا هل تنبش بطلب المال؟ فأجازه الجمهور ومنعه الأوزاعي، وهذا الحديث حجة للجواز، لأن المشرك لا حرمة له حياً ولا ميتاً».

فإن قلت: هل يجوز أن تبنى المساجد على قبور المسلمين؟ قلت: قال ابن القاسم: لو أن مقبرة من مقابر المسلمين عفت، فبنى قوم عليها مسجداً، لم أر بذلك بأساً، وذلك لأن المقابر وقف من أوقاف المسلمين لدفن موتاهم، لا يجوز لأحد أن يملكها، فإذا درست واستغني عن الدفن فيها جاز صرفها إلى المسجد، لأن المسجد أيضاً وقف من أوقاف المسلمين، لا يجوز تمليكه لأحد، فمعناهما على هذا واحد، وذكر أصحابنا أن المسجد إذا خرب ودثر ولم يبق

فَصَفُّوا النَّحْلَ قِبْلَةً. وَجَعَلُوا عِضَادَتَيْهِ حِجَارَةً. قَالَ: فَكَانُوا يَرْتَجِزُونَ،

حوله جماعة، والمقبرة إذا عفت ودثرت تعود ملكاً لأربابها، فإذا عادت ملكاً يجوز أن يبنى موضع المسجد داراً، وموضع المقبرة مسجداً، وغير ذلك، فإذا لم يكن لها أرباب يكون لبيت المال. قاله العيني كلله في شرح البخاري.

قوله: (فصفّوا النخل قبلة) الخ: أي: موضع النخل، قاله الحافظ ﷺ. ولعل المراد بالقبلة جهتها، لا القبلة المعهودة اليوم، فإن ذلك لم يكن ذلك الوقت. قاله العيني.

وقال السمهودي في الوفاء: «وكأن معنى صف النخل قبلة له جعلها سواري في جهة القبلة، ليسقف عليها، كما في الصحيح: «كان المسجد على عهد رسول الله ﷺ مبنياً باللبن، وسقفه الجريد، وعمده خشب النخل» اهـ.

وفي البخاري في علامات النبوة عن جابر: «كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل، فكان النبي ﷺ يقوم إلى جذع منها. . . » الحديث.

قوله: (عضادتيه) الخ: بكسر المهملة وتخفيف المعجمة، تثنية عضادة، وهي الخشبة التي على كتف الباب، ولكل باب عضادتان، وأعضاد كل شيء ما يشد جوانبه.

قوله: (يرتجزون) الخ: أي: يتعاطون الرجز، فيه جواز الارتجاز، وقول الأشعار في حال الأعمال والأسفار لتنشيط النفوس، وتسهيل الأعمال، والمشي عليها.

وقد اختلف العروضيون وأهل الأدب في الرجز: هل هو شعر أم لا. مع اتفاق أكثرهم على أن الرجز لا يكون شعراً، وعليه يحمل ما جاء عن النبي على من ذلك، لأن الشعر حرام عليه ينص القرآن العظيم.

وقال القرطبي: «الصحيح في الرجز أنه من الشعر، وإنما أخرجه من الشعر من أشكل عليه إنشاد النبي على إياه، فقال: لو كان شعراً لما علمه. قال: وهذا ليس بشيء، لأن من أنشد القليل من الشعر أو قاله أو تمثل به على وجه الندور لم يستحق اسم شاعر، ولا يقال فيه: إنه يعلم الشعر، ولا ينسب إليه».

وقال ابن التين: «لا يطلق على الرجز شعراً، إنما هو كلام مرجز مسجع، بدليل أنه يقال لصانعه: راجز، ولا يقال: شاعر، ويقال: أنشد رجزاً، ولا يقال: أنشد شعراً. وقيل: إن ما قاله الشاعر ليس برجز ولا موزون.

وقد اختلف: هل يحل له الشعر؟ فعلى القول بنفي الجواز: هل يحكي بيتاً واحداً؟ فقيل: لا يتمه إلا متغيراً، وأبعد من قال: البيت الواحد ليس بشعر، ولما ذكر قول طرفة:

ستبدي لك الأيام ما كننت جاهلاً

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ. وَهُمْ يَقُولُونَ:

اللَّهُمَّ إِنَّهُ لا خَيْرَ إِلا خَيْرُ الآخِرَهِ فَانْصُرِ الأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَه

11٧٤ ـ (١٠) حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ.

وياتيك من لم ترود بالأخبار

فقال أبو بكر: يا رسول الله، لم يقل هكذا، وإنما قال:

وياتسيك بالأخسار من لم ترود

فقال: كلاهما سواء، فقال: أشهد أنك لست بشاعر، ولا تحسنه. ولما أنشد على ما ذكرنا خرج أن يكون شعراً. وقد قيل: قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَمْنَكُ ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] أي صنعته، وهي الآلة التي له، فأما أن يحفظ ما قال الناس: فليس بممتنع عليه». كذا في عمدة القاري.

قوله: (ورسول الله ﷺ معهم) الخ: جملة حالية، أي: هو ﷺ يرتجز معهم.

قوله: (والمهاجره) الخ: أي: الجماعة المهاجرة. قال الكرماني: واعلم أنه لو قرأ هذا البيت بوزن الشعر ينبغي أن يوقف على الآخرة والمهاجرة إلا أنه قيل: إنه على الآخرة والمهاجرة إلا أنه قيل: إنه على الأخرة محركة، خروجاً عن وزن الشعر.

١٠ _ (...) _ قوله: (في مرابض الغنم) الخ: جمع مربض، بكسر أوله وفتح الموحدة،
 بعدها معجمة، وهي للغنم كالمعاطن للإبل.

قال الحافظ: وهذا الحديث في الصلاة في مرابض الغنم تمسك به من قال بطهارة أبوالها وأبعارها، قالوا: لأنها لا تخلو من ذلك، فدل على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم، فلا تكون نجسة. ونوزع من استدل بذلك لاحتمال الحائل، وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض. وفيه نظر لأنها شهادة نفي، لكن قد يقال: إنها مستندة إلى أصل. والجواب أن في الصحيحين عن أنس: «أن النبي على حلى على حصير في دارهم» وصح عن عائشة: «أنه كان يصلى على الخمرة».

وقال ابن حزم: هذا الحديث منسوخ، لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد، فاقتضى

⁽۱) قوله: «عن أنس» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، رقم (٢٣٤) وفي كتاب الصلاة، باب الصلاة في مرابض الغنم، رقم (٤٢٩) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم وأعطان الإبل، رقم (٣٥٠) وأحمد في مسنده (٣: ١٣١) وانظر أيضاً التعليقة السابقة، فإن الحديثين _ كما قال الحافظ رحمه الله _ واحد.

١١٧٠ ـ (٠٠٠) وحدّثناه يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)، حَدَّثَنَا شَعْبَةُ عَنْ أَبِي النَّيَّاحِ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(٢) ـ باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

١١٧٦ ـ (١١) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبِ^(١)؛ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ

أنه في أول الهجرة، وقد صح عن عائشة: «أن النبي على أمرهم ببناء المساجد في الدور، وأن تطيب وتنطف». رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وصححه ابن خزيمة وغيره، ولأبي داود نحوه من حديث سمرة، وزاد: «وأن نطهرها»، قال: وهذا بعد بناء المسجد، وما ادّعاه من النسخ يقتضي الجواز، ثم المنع، وفيه نظر، لأن إذنه على في الصلاة في مرابض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة، نعم، ليس فيه دلالة على طهارة المرابض، لكن فيه أيضاً النهي عن الصلاة في معاطن الإبل، فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقتضى النهي التنجيس، ولم يقل أحد بالفرق، لكن المعنى في الإذن والنهي بشيء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة، وهو أن الغنم من دواب الجنة، والإبل خلقت من الشياطين، والله أعلم.

وقيل: إن أصحاب الإبل من عادتهم التغوط بقرب إبلهم والبول، فينجسون بذلك أعطان الإبل، فنهى عن الصلاة فيها لذلك، لا لعلة الإبل، وإنما هو لعلة النجاسة التي تمنع من الصلاة في أي موضع ما كانت، بخلاف مرابض الغنم، فإن أصحابها من عادتهم تنظيف مواضعهم وترك البول فيها، والتغوط، فأبيحت الصلاة في مرابضها لذلك، وقيل: إن العلة في اجتناب الصلاة في معاطن الإبل الخوف من قبلها، بخلاف الغنم، لأنه لا يخاف منها ما يخاف من الإبل، فإن الإبل كثيرة الشراد، شديدة النفار، فلا يأمن المصلى في أعطانها أي معاطنها من أن تنفر، وتقطع الصلاة عليه، أو تشوش قلبه، فتمنعه عن الخشوع فيها، بخلاف الغنم. وقيل: إن أرض المدينة الصلاة عليه، أو تشوش قلبه، فتمنعه عن الخشوع فيها، بخلاف الغنم. وقيل: إن أرض المدينة أولى بأداة الصلاة فيها من الثانية. والله علم.

(...) ـ قوله: (وحدثنا يحيى بن يحيى) الخ: هكذا هو في معظم النسخ: يحيى بن يحيى، وفي بعضها: يحيى بن حبيب، والذي في الأطراف لخلف أنه يحيى بن حبيب، قيل: وهو الصواب.

(٢) - باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

١١ _ (٥٢٥) _ قوله: (إلى بيت المقدس) الخ: فيه لغتان مشهورتان: إحداهما: فتح الميم

⁽١) قوله: «عن البراء بن عازب» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب الصلاة من =

سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً. حَتَّى نَزَلَتِ الآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ:

وإسكان القاف، والثانية: ضم الميم وفتح القاف، ويقال فيه أيضاً: إيلياء، وإلياء، وأصل المقدس التقديس، من التطهير.

قوله: (ستة عشر شهراً) الخ: وفي بعض الروايات: ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر، بالشك، وفي بعضها: سبعة عشر، بالجزم.

قال الحافظ: «والجمع بينها سهل، بأن يكون من جزم بستة عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهراً، وألغى الزائد، ومن جزم بسبعة عشر عدّهما معاً، ومن شك تردد في ذلك، وذلك أن القدوم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح، وبه جزم الجمهور، ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس، وقال ابن حبان: سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام، وهو مبني على أن القدوم كان في ثاني عشر شهر ربيع الأول، وشذت أقوال أخرى».

قوله: (حتى نزلت الآية التي) الخ: جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «لما هاجر النبي على إلى المدينة _ واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس، ففرحت اليهود، فاستقبلها سبعة عشر شهراً، وكان رسول الله على يحب أن يستقبل قبلة إبراهيم، فكان يدعو وينظر إلى السماء فنزلت».

ومن طريق مجاهد قال: «إنما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا: يخالفنا محمد ويتبع قبلتنا، فنزلت».

وظاهر حديث ابن عباس على هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة، لكن أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس: «كان النبي الله يسلي بمكة نحو بيت المقدس، والكعبة بين يديه» والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر الله لله لما هاجر أن يستمر على الصلاة بيت المقدس.

الإيمان، رقم (٤٠) وي كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة، رقم (٣٩٩) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة، باب: سيقول السفهاء من الناس ما ولهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم رقم (٤٤٨٦) وباب: ولكل وجهة هو موليها، رقم (٤٤٩٦) وفي كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والمصوم والفرائض والأحكام، رقم (٧٢٥١) والنسائي في كتاب الصلاة، باب فرض القبلة، رقم (٤٨٩) و(٤٩٠) وفي كتاب القبلة، باب استبال القبلة، رقم (٣٤٧) والترمذي في جامعه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في ابتداء القبلة، رقم (٣٤٠)، وفي كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٦٢) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة رقم (١٠١٠) وأحمد في مسنده (٤: ٣٨٣ و ٢٨٩ و٢٠٥).

﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُهُ فَوَلُواْ وُجُوهَكُمُ شَطْرَةً ﴾ [البنرة: ١٤٤] فَنَزَلَتْ بَعْدَمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ.

وأخرج الطبراني من طريق ابن جريج قال: "صلى النبي ﷺ أول ما صلى: إلى الكعبة، ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة، فصلى ثلاث حجج، ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً، ثم وجهه الله إلى الكعبة ويؤيد رواية ابن جريج هذه قصة إمامة جبريل، ففي بعض طرقه أن ذلك كان عند باب البيت، وفي تلك الحالة لا يتصور التوجه إلى القبلتين، والله أعلم.

قال الحافظ: «وقوله في حديث ابن عباس الأول: «أمره الله» يرد قول من قال: إنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد، ويؤيده قوله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبَلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَٱ إِلَّا لِنَعْلَمُ مَن يَبِّيعُ . . . ﴾ [البغرة: ١٤٣].

قوله: (شطره) الخ: قال البخاري: تلقاءه، هكذا روى عن أبي العالية وقتادة وغيرهما.

قوله: (فنزلت بعد ما صلى) الخ: قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه: «السرفي ذلك (أي تحويل القبلة) أنه لما كان تعظيم شعائر الله وبيوته واجباً، لاسيما فيما هو أصل أركان الإسلام، وأم القربات، وأشهر شعائر الدين، وكان التوجه في الصلاة إلى ما هو مختص بالله بطلب رضا الله بالتقرب منه أجمع للخاطر، وأحثّ على صفة الخشوع، وأقرب لحضور القلب، لأنه يشبه مواجهة الملك في مناجاته: اقتضت الحكمة الإلهية أن يجعل استقبال قبلة ما شرطاً في الصلاة في جميع الشرائع، وكان إبراهيم وإسماعيل ﷺ ومن تديّن بدينهما يستقبلون الكعبة، وكان إسرائيل عَلِيْ وبنوه يستقبلون بيت المقدس، هذا هو الأصل المسلّم في الشرائع، فلما قدم النبي ﷺ المدينة وتوجهت العناية إلى تأليف الأوس والخزرج وحلفائهم من اليهود، وصاروا هم القائمين بنصرته، والأمة التي أخرجت للناس، وصارت مضر وما والاها أعدى أعاديه، وأبعد الناس عنه: حكم باستقبال بيت المقدس، إذ الأصل أن يراعي في أوضاع القربات حال الأمة التي بعث الرسول فيها، وقامت بنصرته، وصارت شهداء على الناس، وهم الأوس والخزرج يومئذ، وكانوا أخضع شيء لعلوم اليهود، وبيّنه ابن عباس ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿نِسَأَقُكُمُ حَرَّتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْنَكُمْ أَنَّ شِغْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] حيث قال: «إنما كان هذا الحي من الأنصار، وهم أهل وثن مع هذا الحي من اليهود، وهم أهل الكتاب، فكانوا يرون لهم فضلاً عليهم في العلم، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم. . . » الحديث. وأيضاً الأصل أن تكون الشرائع موافقة لما عليه الملل الحقة ما لم تكن من تحريفات القوم وتعمقاتهم، ليكون أتم لإقامة الحجة عليهم، وأشدًّ لطمأنينة قلوبهم، واليهود هم القائمون برواية الكتاب السماوي والعمل بما فيه، ثم أحكم الله آياته وأطلع نبيه على ما هو أوفق بالمصلحة من هذا، وأقعد بقوانين التشريع بالنفث في روعه أولًا، فكان يتمنى أن يؤمر باستقبال الكعبة، وكان يقلب وجهه في السماء، طمعاً أن يكون جبرائيل نزل بذلك، وبما أنزل في القرآن العظيم ثانياً، وذلك لأن النبي ﷺ بعث في الأميين

فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَمَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ. فَحَدَّثَهُمْ. فَوَلَّوْا وُجُوهَهُمْ

الآخذين بالملة الإسماعيلية، وقدر الله في سابق علمه أنهم هم القائمون بنصرة دينه، وهم شهداء الله على الناس من بعده، وهم خلفاءه في أمته، وأن اليهود لا يؤمن منهم إلا شرذمة قليلة، والكعبة من شعائر الله عند العرب، أذعن لها أقاصيهم وأدانيهم، وجرت السنة عندهم باستقبالها شائعاً ذائعاً، فلا معنى للعدول عن ذلك، ولما كان استقبال القبلة شرطاً إنما أريد به تكميل الصلاة، وليس شرطاً لا يتأتى أصل فائدة الصلاة إلا به: تلا رسول الله على فيمن تحرى في ليلة مظلمة وصلى لغير القبلة قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَنَمَ وَجُهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] يومىء إلى أن صلاتهم جائزة للضرورة.

وقد كشف القناع عن أسرار هذه المسألة ومتعلقاتها: شيخ شيخنا قاسم العلوم والخيرات نور الله مرقده في رسالته الهندية «قبله نما» فليراجع من قدر عليه، والله ولي الخير والجود.

قوله: (فانطلق رجل) الخ: هو عباد بن بشر ﷺ.

قوله: (فمرّ بناس من الأنصار) الخ: أي: ني مسجد بني حارثة.

قوله: (وهم يصلون) الخ: أي: العصر، كما في البخاري.

قوله: (فولوا وجوههم) الخ: ووقع في بيان كيفية التحول في حديث ثويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم، قالت: «صليت الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة، فاستقبلنا مسجد إيلياء، فصلينا سجدتين _ أي ركعتين _ ثم جاءنا من يخبرنا أن النبي على قد استقبل البيت الحرام، قالت: فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء، فصلينا السجدتين الباقيتين إلى البيت الحرام».

قال الحافظ كلف: "وتصويره أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد، لأن من استقبل الكعبة استدبر ببت المقدس، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف، ولما تحول الإمام تحولت الرجال، حتى صاروا خلفه، وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام، ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة، أو لم تتوالى الخطا عند التحويل، بل وقعت مفرقة، والله أعلم» اهه.

وفي الحديث قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به، ونسخ ما تقرر بطريق العلم به، لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمشاهدتهم صلاة النبي رضي المنكور احتفت به ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد، وأجيب بأن الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات، أفادت القطع عندهم بصدق ذلك المخبر، فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم إلا بما يفيد العلم.

قِبَلَ الْبَيْتِ.

مِنِهُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ. حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلاَّدٍ. جَمِيعاً عَنْ يَحْيَىٰ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْراً. ثُمَّ صُرِفْنَا نَحْوَ الْكَعْبَةِ.

مَّ اللهِ بْنُ دِينَارِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (١٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (١٠). ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، عَنْ مَالِكِ بْنِ

قوله: (قبل البيت) الخ: بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: إلى جهة البيت.

١٢ _ (...) _ قوله: (ثم صرفنا نحو الكعبة) الخ: واختلفت الروايات في الصلاة التي تحولت القبلة عندها، وكذا في المسجد، والتحقيق أن أول صلاة صلاها إلى الكعبة في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر. وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء. قاله الحافظ كلله.

وقال ابن سعد في الطبقات حاكياً عن بعضهم: إن ذلك كان بمسجد المدينة، قال ويقال: صلى رسول الله على ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين، ثم أمر أن يوجه إلى المسجد الحرام، فاستدار إليه، وكان معه المسلمون، ويكون المعنى برواية البخاري أنها العصر، أي: إن أول صلاة صلاها إلى الكعبة كاملة صلاة العصر. كذا في نيل الأوطار، وفيه نظر، وليراجع بحث التحويل من روح المعانى.

⁽۱) قوله: (عن ابن عمر) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة. رقم (٤٠٣) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة لابقرة، باب: وما جعلنا القبلة التي كنت عليه إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه، رقم (٤٤٨٨) وباب: ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك، رقم (٤٤٩١) وباب: الذين آتينهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم رقم (٤٤٩١) وباب: ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام، وإنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون، رقم (٤٤٩١) وباب: ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم _ إلى قوله _ ولعلكم تهتدون، رقم (٤٤٩٤) وفي كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، رقم (٧٢٥) والنسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب استبانة الخطأ بعد الاجتهاد، رقم (٢٤١) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في ابتداء القبلة، رقم (٢٤٦) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة، رقم (٢٩٦٣) والدارمي في سننه، في ابتداء القبلة، رقم (٢٤٦) وفي كتاب المقسير، تفسير سورة البقرة، رقم (٢٩٦٣) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، رقم (٢٩٦٣) وأحمد في مسئده (٢٠ كتاب الصلاة، باب في تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، رقم (٢٩٦٣) وأحمد في مسئده (٢٠ و٢٠ و٢٠٠).

أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلاَةِ الصَّبْحِ بِقُبَاءِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ. وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَة. فَاسْتَقْبِلُوهَا. وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ. فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَة.

11۷٩ - (١٤) حدّثني سُويْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُفْبَةَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلاَةِ الْغَدَاةِ. إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

١١٨٠ - (١٥) حدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَفَّانُ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ

١٣ – (٥٢٦) – قوله: (بقباء) الخ: بالمد والصرف وهو الأشهر، ويجوز فيه القصر وعدم الصرف، وهو يذكر ويؤنث، موضع معروف ظاهر المدينة، والمراد هنا مسجد أهل قباء، ففيه مجاز الحذف، واللام في «الناس» للعهد الذهني، والمراد أهل قبا ومن حضر معهم.

قوله: (إذ جاءهم آت) الخ: لم يسم هذا الآتي، وقيل: هو عباد بن بشر الآتي إلى بني حارثة، والله أعلم.

قوله: (أنزل عليه الليلة) الخ: فيه إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي والليلة التي تليه مجازاً، والتنكير في قوله: «قرآن» لإرادة البعضية، والمراد قوله: ﴿قَدْ زَىٰ تَقَلُّبَ وَجَهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ٤٤] الآيات.

قوله: (وقد أمر) الخ: فيه: أن ما يؤمر به النبي ﷺ يلزم أمته، وأن أفعاله يؤتسى بها كأقواله، حتى يقوم دليل الخصوص.

قوله: (فاستقبلوها) الخ: بفتح الموحدة للأكثر، أي فتحولوا إلى جهة الكعبة، وفاعل فاستقبلوها المخاطبون بذلك، وهم أهل قباء. وقوله: «وكانت وجوههم» الخ: تفسير من الراوي للتحول المذكور، ويحتمل أن يكون فاعل استقبلولها النبي والله تعالى معه، وضمير «وجوههم» لهم أو لأهل قباء على الاحتمالين.

وفي رواية الأصيلي: «فاستقبِلوها» بكسر الموحدة بصيغة الأمر، ويأتي في ضمير «وجوههم» الاحتمالان المذكوران، وعوده إلى أهل قباء أظهر. ويرجح رواية الكسر ما عند البخاري في التفسير: «ألا فاستقبلوها» فدخول حرف الاستفتاح يشعر بأن الذي بعده أمر لا أنه بقية الخبر الذي قبله، والله أعلم.

18 ـ (...) ـ قوله: (في صلاة الغداة) الخ: هو أحد أسماء صلاة الصبح، وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك.

عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ. فَنَزَلَتْ: ﴿قَدْ لَرَىٰ تَقَلَّبَ وَجْهِكَ فِي الْمَسْجِدِ الْعَرَامِ ﴾ [البقرة: فَرَىٰ تَقَلَّبَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْعَرَامِ ﴾ [البقرة: اللهَ عَمْلُ مِنْ بَنِي سَلِمَةً وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلاَةِ الْفَجْدِ. وَقَدْ صَلَّوْا رَكْعَةً. فَنَادَى: أَلاَ إِنَّ الْقِبْلَةِ . وَلَا الْقِبْلَةِ . وَلَا الْقِبْلَةِ . وَلَا الْقِبْلَةِ . وَلَا اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

(٣) - باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد

١١٨١ - (١٦) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا هِشَامٌ. أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ (٢)؛ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةٌ رَأَيْنَهَا بِالْحَبَشَةِ، فِيهَا

١٥ ـ (٥٢٧) ـ قوله: (فنادى ألا إن القبلة) الخ: فيه: جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيهل، وأن استماع المصلى لكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته.

قوله: (فمالوا كما هم) الخ: «ما» في «كما هم» موصولة، والكاف للمبادرة، وقال الكرماني: للمقارنة، و«هم» مبتدأ، وخبره محذوف.

قوله: (نحو القبلة) الخ: في هذا الحديث أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك بصلوات، واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعلام ذلك فالفرض غير لازم له. كذا في الفتح.

(٣) - باب: النهي عن بناء المسجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد

١٦ ـ (٥٢٨) قوله: (أن أم حبيبة) الخ: أي: رملة بنت أبي سفيان الأموية، وأم سلمة أي هند بنت أبي أمية المخزومية، وهما من أزواج النبي ﷺ وكانتا ممن هاجر إلى الحبشة.

قوله: (ذكرتا كنيسة) الخ: أي: معبداً للنصارى، وفيه جواز حكاية ما يشاهده المؤمن من

 ⁽١) قوله: «عن أنس» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب من صلى لغير القبلة ثم علم،
 رقم (١٠٤٥) وأحمد في مسئده (٣: ٢٨٤).

⁽٢) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد، رقم (٤٢٧) وباب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٤) وفي كتاب الجنائز، باب بناء المسجد على القبر، رقم (١٣٤١) وفي كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة الحبشة، رقم (٣٨٧٣) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٧٠٥) وأحمد في مسنده (٢: ٥١).

تَصَاوِيرُ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أُولَئِكَ، إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَىٰ قَبْرِهِ مَسْجِداً، وَصَوَّرُوا فِيهِ

العجائب ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به.

قوله: (رأينها) الخ: أي: هما ومن كان معهما من النسوة.

قوله: (لرسول الله) الخ: متعلق بذكرتا.

قوله: (إن أولئك) الخ: بكسر الكاف، ويجوز فتحها، وكذا في قوله: «تلك الصور» و«أولئك» الآتية.

قوله: (فمات) الخ: عطف على قوله: «كان»، وقوله: «بنوا» جواب «إذا».

قوله: (وصوروا فيه) الخ: أي: في المسجد. قاله القسطلاني.

قال الحافظ: «وإنما فعل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور، ويتذكروا أحوالهم الصالحة، فيجتهدون كاجتهادهم، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا مرادهم، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها، فاعبدوها، فحذر النبي على عن مثل ذلك، سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك.

وفي الحديث: دليل على تحريم التصوير، وحمل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان، وأما الآن فلا. وقد أطنب ابن دقيق العيد كثلثة في ردّ ذلك.

وقال البيضاوي: «لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها، واتخذوها أوثاناً: لعنهم، ومنع المسلمين عن مثل ذلك، فأمّا من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه، لا التعظيم له ولا التوجه نحوه، فلا يدخل في ذلك الوعيد».

فالحاصل أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لُعِنُوا، وأمّا إذا أمن ذلك فلا امتناع، وقد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة، وهو هنا متجه قوي. كذا في الفتح.

وأما الصلاة في المقبرة: فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة فيها، ولم يفرق بين المنبوشة وغيرها، ولا بين أن يفرش عليها شيء يقيه من النجاسة أم لا، ولا بين أن تكون بين القبور أو في مكان منفرد عنها، كالبيت والعلو.

وقال أبو ثور: لا يصلى في حمام ولا مقبرة على ظاهر الحديث، يعني قوله على الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام».

وذهب الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي إلى كراهة الصلاة في المقبرة. (وفيه تفصيل مذكور في كتب أصحابنا).

تِلْكَ الصُّورَ. أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وفرق الشافعي تتمَلَّة بين المقبرة المنبوشة وغيرها، فقال: إذا كانت مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم: لم تجز الصلاة فيها للنجاسة، فإن صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته صلاته.

وقال الرافعي: «أما المقبرة فالصلاة فيها مكروهة بكل حال، ولم ير مالك ﷺ بالصلاة في المقبرة بأساً، وحكى أبو مصعب عن مالك كراهة الصلاة في المقبرة، كقول الجمهور».

وذهب أهل الظاهر إلى تحريم الصلاة في المقبرة، سواء كانت مقابر المسلمين أو الكفار، وحكى ابن حزم عن خمسة من الصحابة: النهي عن ذلك، وهم: عمر، وعلي، وأبو هريرة، وأنس، وابن عباس رضي الله تعالى عنهم. وقال: «ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة، وحكاه عن جماعة من التابعين: إبراهيم النخعي، ونافع بن جبير بن مطعم، وطاؤس، وعمرو بن دينار، وخيرهم».

قَلَت: قوله: «لا نعلم لهم مخالفاً من الصحابة» معارض بما حكاه الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر: أنه رخص في الصلاة في المقبرة، وحكى أيضاً عن الحسن البصري أنه صلى في المقبرة.

وفي شرح الترمذي: حكى أصحابنا اختلافاً في الحكمة في النهي عن الصلاة في المقبرة، فقيل: المعنى فيه ما تحت مصلاه من النجاسة، وقد قال الرافعي: لو فرش في المجزرة والمزبلة شيئاً وصلى عليه صحت صلاته، وبقيت الكراهية لكونه مصلياً على نجاسة، وإن كان بينهما حائل.

وقال القاضي حسين: إنه لا كراهة مع الفرش على النجاسة مطلقاً، وحكى ابن الرفعة في الكفاية أن الذي دل عليه كلام القاضي أن الكراهة لحرمة الموتى، وعلى كل تقدير من هذين المعنيين فينبغي أن يقيد الكراهة بما إذا حاذى الميت، أما إذا وقف بين القبور بحيث لا يكون تحته ميت ولا نجاسة فلا كراهة، إلا أن ابن الرفعة بعد أن حكى المعنيين السابقين قال: لا فرق في الكراهة بين أن يصلي على القبر أو بجانبه أو إليه، قال: ومنه يؤخذ أنه تكره الصلاة بجانب النجاسة وخلفها. كذا في عمدة القاري.

قوله: (تلك الصور) الخ: وفي بعض الروايات: «تيك الصور» بالياء التحتانية بدل اللام، وهي لغة فيه.

قوله: (أولئك شرار المخلق) الخ: بكسر الشين المعجمة، جمع الشر، كالخيار جمع الخير، والبحار جمع البحر، وأما الأشرار: فقال يونس: واحدها شر أيضاً، وقال الأخفش: شرير، مثل: يتيم وأيتام. وهذا القول منه ﷺ يشعر بأن تصوير الآدميين لم يكن جائزاً في

١١٨٧ ـ (١٧) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ. قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهُمْ تَذَاكَرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ. فَذَكَرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةً كَنِيسَةً ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

١١٨٣ ـ (١٨) حدثنا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً. حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: ذَكَرْنَ أَزْوَاجُ النَّبِيَّ ﷺ كَنِيسَةٌ رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا مَارِيَةُ. بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

الْقَاسِم. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ هِلاَلِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ. قَالاً: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِم. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ هِلاَلِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ (١٠؛ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ. اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

شرائعهم، ولو كان جائزاً فيها ما أطلق عليه ﷺ أن الذي فعله: شر الخلق، فدل على أن فعل صور الحيوان فعل محدث أحدثه عباد الصور. وأما قوله تعالى عند ذكر سليمان ﷺ: ﴿يَعَمُلُونَ لَهُ مَا يَشَارُهُ مِن مُحَارِيبَ وَتَمَارُينَ ﴾ [سبا: ٤١٣] فيحتمل أن يقال: إن التماثيل كانت على صورة النقوش لغير ذوات الأرواح، وإذا كان اللفظ محتملاً فيحمل على ما يوافق الأحاديث الصحيحة المرفوعة.

١٨ _ (...) _ قوله: (يقال لها مارية) الخ: بكسر الراء وتخفيف الياء التحتانية.

قوله: (في مرضه الذي لم يقم منه) الخ: فائدة التنصيص عليه الإشارة إلى أنه من الأمر المحكم الذي لم ينسخ، لكونه صدر في آخر حياته على وقال الأبي: «لما علم أنه على ميت عرض بفعل اليهود والنصارى، لئلا يفعل بقبره مثل ذلك، وشدد في النهي عن ذلك خوف أن يتناهى في تعظيمه، ويخرج عن حد المبرة إلى حد النكير، فيعبد من دون الله عز وجل، ولذا قال على اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد» لأن هذا الفعل كان أصل عبادة الأوثان» اهـ.

۱۹ _ (۵۲۹) _ قوله: (لعن الله اليهود والنصارى) الخ: قال الحافظ: «وقد استشكل ذكر النصارى فيه، لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى، فليس بين عيسى وبين نبينا ﷺ نبي غيره، وليس له قبر.

⁽۱) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، رقم (۱۳۳۰) وباب ما جاء ف قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما. رقم (۱۳۹۰) وفي كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته. رقم (٤٤٤١) والنسائي في سننه، في كتاب الجنائز، باب اتخاذ القبور مساجد، رقم (٢٠٤٨) وأحمد في مسنده (٦: ٨٠ و١٢١ و١٤٦ و٢٥٢).

قَالَتْ: فَلَوْلا ذَاكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ. غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِداً.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةً: وَلَوْلا ذَاكَ. لَمْ يَذْكُرْ: قَالَتْ.

١١٨٥ - (٢٠) حدّفنا هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يُونُسَ وَمَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةً (١) قَالَ: قَالَ

والجواب: أنه كان فيهم أنبياء أيضاً، لكنهم غير مرسلين، كالحواريين، ومريم في قول، أو الجمع في قوله «أنبيائهم» بإزاء المجموع من اليهود والنصارى، أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم، فاكتفى بذكر الأنبياء، ويؤيده قوله في رواية مسلم من طريق جندب: «كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد» أو المراد بالاتخاد أعم من أن يكون ابتداعاً أو اتباعاً، فاليهود ابتدعت، والنصاى اتبعت، ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين تعظمهم اليهود» اهد. أو المراد: من أمروا بالإيمان لهم، كنوح، وإبراهيم، وغيرهما، قاله القسطلاني كلله.

قوله: (لأبرز قبره) الخ: أي: لكشف قبر النبي ﷺ، ولم يتخذ عليه الحائل، والمراد الدفن خارج بيته. وهذا قالته عائشة قبل أن يوسع المسجد النبوي، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل، محددة، حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة. كذا في الفتح.

قال الأبي: الما كثر المسلمون أيام عثمان فله واحتيج إلى الزيادة في المسجد، وامتدت الزيادة حتى أدخلت فيه بيوت أزواجه فله ومن جملتها بيت عائشة فله التي دفن فيها فله أدير على القبر المشرف حائط مرتفع، كيلا يظهر القبر في المسجد، فيصلي إليه العوام، فيقعوا في اتخاذ قبره مسجداً، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا على زاوية مثلثة من جهة الشمال، حتى لا يمكن من استقبال القبر في الصلاة، ولذا قالت: لولا ذلك لبرز قبره».

قوله: (غير أنه خشي) الخ: بضم الخاء لا غير، كذا قال الحافظ. وجوز النووي الفتح وفي بعض روايات أبي عوانة: «غير أنه خشي أو خُشي»، بالشك في فتح الخاء وضمها، وفي البخاري: «غير أني أخشى» بصيغة التكلم، وهذه الرواية تقتضي أنها هي التي امتنعت من إبرازه،

⁽۱) قوله: «أبا هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب (بلا ترجمة، بعد باب الصلاة في البيعة) رقم (٤٣٧) والنسائي في سننه، في كتاب الجنائز، باب اتخاذ القبور مساجد، رقم (٢٠٤٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر، رقم (٣٢٢٧) وأحمد في مسنده (٢: ٢٤٦ و ٢٥٥ و ٢٥٥ و ٥١٥).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ. اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

١١٨٦ ـ (٢١) وحدثني قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الأَصَمِّ.
 حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ. اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

المَّنْ اللَّهِ بُنُ يَحْيَى، (قَالَ حَرْمَلَةُ بُنُ يَحْيَى، (قَالَ حَرْمَلَةُ بُنُ يَحْيَى، (قَالَ حَرْمَلَةُ بُنُ يَحْيَى، (قَالَ حَرْمَلَةُ بُنَ يَحْيَى، (قَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. أَخْبَرَنِي عُبَرَنَا. وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. أَخْبَرَنِي عُبَرَنَا وَهُبَرَ اللَّهِ بُنَ عَبَّاسٍ (١) قَالاً: لَمَّا نُزِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ، طَفِق يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلِيمَةً لَهُ اللَّهُ عَلِيمَ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ا

ورواية الضم مبهمة، يمكن أن تسفر بهذه، والهاء ضمير الشأن، وكأنها أرادت نفسها ومن وافقها، وذلك يقتضي أن النبي على هو الفقها، وذلك يقتضي أن النبي على هو الذي أمرهم بذلك.

٢٠ ـ (٥٣٠) ـ قوله: (قاتل الله اليهود) الخ: أي: قتلهم الله، لأن فاعَل يجيء بمعنى فعل أيضاً، كقولهم: سافر وسارع بمعنى سفر وسرع، ويقال: معناه: عاداهم الله، ويقال: القتال ههنا عبارة عن الطرد والإبعاد عن الرحمة، فمؤداه ومؤدّى اللعنة واحد.

وإنما خصص اليهود ههنا بالذكر بخلاف ما تقدم، لأنهم أسّسوا هذا الاتخاذ وابتدؤوا به، فهم أظلم، أو لأنهم أشد غلواً. كذا في عمدة القاري.

٢٢ _ (٥٣١) _ قوله: (لما نزل برسول الله) الخ: قال النووي: هكذا ضبطناه: «نزل» بضم النون وكسر الزاي، وفي أكثر الأصول: «نزلت» بفتح الحروف الثلاثة، وبتاء التأنيث الساكنة، أي لما حضرت المنية والوفاة. وأما الأول فمعناه: نزل ملك الموت والملائكة الكرام.

قوله: (طفق) الخ: بكسر الفاء وفتحها، والأول أشهر وأفصح، أي: جعل. قوله: (خميصة له) الخ: بالخاء المعجمة والصاد المهملة، كساء لها أعلام.

⁽۱) قوله: «عائشة وعبد الله بن عباس» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب (بلا ترجمة، بعد ياب الصلاة في البيعة) رقم (٤٣٥ و٤٣٦) وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٣ و٤٤٥٣) وفي كتاب المغازي، باب مرض النبي على ووفاته، رقم (٣٤٥١ و٤٤٤٤) وفي كتاب اللباس، باب الأكسية والخمائص، رقم (٥٨١٥ و٢٨١٦) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٧٠٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (١٤١٠) وأحمد في مسنده (١ : ١١٨) و(٣: ٣٤ و٢٢٩ و٢٧٤).

عَلَى وَجْهِهِ. فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَها عَنْ وَجْهِهِ. فَقَالَ، وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ. اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذُّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا.

١١٨٨ - (٣٣) حدثنا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، (وَاللَّفْظُ لأبِي بَكُرٍ)، (فَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو بَكُرٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ؛ عَمْرٍو؛ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَيْلَةً، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي قَالَ: مَالَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ. فَإِنَّ اللَّهُ تَعَالَى

قوله: (على وجهه) الخ: أي: يجعلها على وجهه من الحمى.

قوله: (فإذا اغتم بها) الخ: بالغين المعجمة أي تسخن بالخميصة وأخذ بنفسه من شدة الحر.

قوله: (وهو كذلك) الخ: أي: في حالة الطرح والكشف.

قوله: (يحذر) الخ: أي: أمته أن يصنعوا بقبره مثل ما صنعوا، أي اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم.

والحكمة فيه: أنه ربما يصير بالتدريج شبيهاً بعبادة الأوثان.

٢٣ ـ (٥٣٢) ـ قوله: (عن عبد الله بن الحارث النجراني) الخ: بالنون والجيم، وفي إكمال الإكمال: «قال المازري: استدركه الدارقطني على مسلم، وقد خالف فيه عبد الله أبو عبد الرحمن، فقال فيه: عن جميل النجراني، وجميل مجهول، والحديث محفوظ عن أبي سعيد، وابن مسعود. قال غيره: وذكر النسائي الحديث من رواية عبد الله بن عمرو، وذكر رواية أبي عبد الرحمن عن زيد بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، عن جميل النجراني، عن جندب» اه.

قوله: (إني أبرأ) الخ: أي: أبعد وأمتنع من هذا، وأنكره.

قوله: (أن يكون لي منكم خليل) الخ: قال النحاس: الخليل المختص بالشيء دون غيره، ولا يختص رسول الله على أحداً بشيء من الديانات دون غيره، قال تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلْغَ. . . ﴾ [المائدة: ٢٧] وقيل: إنه مشتق من الخلة بفتح الخاء، وهي: الحاجة. وقيل: من الخُلة بضمها، وهي: تخليل المودة في القلب. وقيل: من الخلة بالضم أيضاً، وهو: نبت تستحليه الإبل، تقول العرب: الخلة: خبز الإبل، والحمض _ وهو ما ملح من النبات _ فاكهتها. قال

⁽۱) قوله: «جندب» لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة ولا عند الدارمي وأحمد سوى مسلم رحمه الله تعالى.

قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلاً، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً. وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أُمَّتِي خَلِيلاً لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكُرٍ خَلِيلاً. أَلاَ وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَاثِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ. أَلاَ فَلاَ تَتَّخِذُوا الْقَبُورَ مَسَاجِدَ. إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ».

عياض: وقيل: الخلة صفاء المودة، مشتق من الاستصفاء. وقيل: الخلة فراغ القلب عن غير الخليل ولهذا قال بعضهم في هذا الحديث: الخليل من لا يتسع القلب لسواه. وقيل: إنما سمي إبراهيم على خليلاً، لقوله لجبريل على ـ وقد قال له: ألك حاجة؟ وقد رمي في المنجنيق ـ قال: «أما إليك فلا» فنفي على أن تكون له حاجة إلى أحد غير الله عز وجل. كذا في الإكمال.

قال الحافظ: اواختلف في المودة والخلة والمحبة والصداقة: هل هي مترادفة أو مختلفة قال أهل اللغة: الخلة: الصداقة والمودة. ويقال: الخلة أرفع رتبة، وهي الذي يشعر به حديث الباب. وكذا قوله ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي. . . » فإنه يشعر بأنه لم يكن له خليل من بني آدم، وقد ثبت محبته لجماعة من أصحابه كأبي بكر، وفاطمة، وعائشة، والحسنين، وغيرهم. ولا يعكر على هذا اتصاف إبراهيم ﷺ بالخلة، ومحمد ﷺ بالمحبة، فتكون المحبة أرفع رتبة من الخلة، لأنه يجاب عن ذلك بأن محمداً ﷺ قد ثبت له الأمران معاً، فيكون رجحانه من الجهتين. والله أعلم».

قوله: (قد اتخذني خليلاً) النج: قال الأبي: «ما تقدم من الأقوال في تفسير الخلة كلها تشير إلى علة كونه لا يتخذ منهم خليلاً، وكلها علل مستنبطة من لفظ «الخلة» وهو على لله الله الله اتخاه خليلاً، وبيان كونه علة مانعة أن الخلة من النسب المنعكسة، أعني أنها إنما تكون من الجانبين، وهو فرق بينها وبين المحبة، لأن المحبة قد تكون من جانب واحد، فلما اتخذه الله خليلاً امتنع أن يتخذ هو أحداً خليلاً» اهه.

قال الحافظ: ومعنى خلة الله للعبد: نصره له ومعاونته.

قوله: (الاتخذت أبا بكر) الخ: فيه منقبة عظيمة الأبي بكر لم يشاركه فيها أحد.

قوله: (إني أنهاكم عن ذلك) الخ: أكّد النهي عن ذلك خوف أن يتغالى في تعظيم القبور حتى يخرج من حد المقبرة إلى حد المنكر، فيعبد من دون الله، وقد وقع في الأمة ما كان يخشى منه من الافتتان بتعظيم القبور المفرط، فإلى الله المشتكى وهو المستعان.

(٤) - باب: فضل بناء المساجد والحث عليها

١١٨٩ ـ (٢٤) حدّثني هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى. قَالاَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرٌو؛ أَنَّ بُكَيْراً حَدَّثَهُ؛ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَىٰ مَسْجِدَ اللَّهِ الْخَوْلاَنِيَّ يَذْكُرُ: أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ (١)، عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَىٰ مَسْجِدَ اللَّهِ الْخَوْلاَنِيَّ يَذْكُرُ: أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ (١)، عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَىٰ مَسْجِدَ

(٤) - باب: فضل بناء المساجد والحث عليها

٢٤ ـ (٥٣٣) ـ قوله: (عند قول الناس فيه) الخ: وقع بيان ذلك في الطريق الآتي من قوله: «كره الناس ذلك، فأحبوا أن يدعه على هيئته». قال البغوي في شرح السنة: «لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناءه بالحجارة المنقوشة، لا مجرد توسيعه» اهـ.

قوله: (حين بنى) الخ: أي: وسعه وشيده، كما في الصحيح: «أن المسجد كان على عهد رسول الله على مبنياً باللبن، وسقفه: الجريد، وعمده: خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً، وزاد فيه عمر، وبناه على بنيانه في عهد رسول الله على باللبن والجريد، وأعاد عمده خشباً، ثم غير عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة، وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة، وجعل عمده من حجارة منقوشة، وسقفه بالساج».

قال ابن بطال وغيره: «هذا يدل على أن السنة في بنيان المسجد القصد وترك الغلو في تحسينه، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه، وإنما احتاج إلى تجديده، لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه، ثم كان عثمان، والمال في زمانه أكثر، فحسنه بما لا يقتضي الزخرفة، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه، كما مر آنفاً، وأول من زخرف المساجد: الوليد بن عبد الملك بن مروان، وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة، ورخص في ذلك بعضهم، وهو قول أبي حنيفة مَنْ إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال».

وقال ابن المنير: «لما شيّد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صوناً لها عن الاستهانة». وتعقب بأن المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما

⁽۱) قوله: «عثمان بن عفان» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب من بني مسجداً، رقم (٤٥٠) ومسلم أيضاً في آخر الكتاب، كتاب الزهد والرقائق، باب فضل بناء المساجد، والترمذي في جامعه، في تكاب الصلاة، باب ما جاء في فضل بنيان المسجد، رقم (٣١٨) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، كتاب المساجد والجماعات، باب من بني لله مسجداً، رقم (٧٣٦) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من بني لله مسجداً، رقم (٧٣٦) وأحمد في مسنده (١: ٦١ و٧٠).

الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّكُمْ قَدْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ بَنَىٰ مَسْجِداً لِلَّهِ تَعَالَى _ قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ _ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ».

قال، وإن كان لخشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا، لبقاء العلة. كذا في الفتح.

قوله: (إنكم قد أكثرتم) الخ: حذف المفعول للعلم به، والمراد الكلام بالإنكار ونحوه.

قوله: (من بنى مسجداً) الخ: التنكير فيه للشيوع، فيدخل فيه الكبير والصغير، ووقع في رواية أنس عند الترمذي: «صغيراً أو كبيراً» وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب: «ولو كمفحص قطاة» رواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ: «كمفحص قطاة أو أصغر»، وحمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة، لأن المكان الذي تفحص القطاة عنه لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة فيه، ويؤيده رواية جابر هذه. وقيل: بل هو على ظاهره، والمعنى أن يزيد في المسجد قدراً يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر، أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر. وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتبادر إلى الذهن، وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه. فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود، وهو ما يسع الجبهة، فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر. وبناء كل شيء بحسبه. وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرق المسافرين يحوظونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر، وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود.

وروى البيهقي كتلفه في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان، وزاد: «قلت: وهذه المساجد التي في الطرق؟ قال: نعم» وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة، وإسنادهما حسن. كذا في الفتح، والله أعلم.

قوله: (قال بكير: حسبت أنه قال) الخ: أي: شيخه عاصم.

قوله: (يبتغى به وجه الله) الخ: أي: يطلب به رضا الله، والمعنى بذلك الإخلاص. وهذه الجملة لم يجزم بها بكير في الحديث، ولم أرها إلا من طريقه هكذا، وكأنها ليست في الحديث بلفظها، فإن كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم: "من بنى لله مسجداً» فكأن بكيراً نسيها، فذكرها بالمعنى متردداً في اللفظ الذي ظنه، فإن قوله: "لله» بمعنى قوله: "يبتغي به وجه الله» لاشتراكهما في المعنى المراد، وهو الإخلاص.

فائدة:

قال ابن الجوزي: «من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيداً من الإخلاص» انتهى. ومن بناه بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص، لعدم الإخلاص، وإن كان يؤجر في الجملة.

وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً: «إن الله

وَقَالَ ابْنُ عِيسَىٰ فِي رِوَايَتِهِ: «مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ».

المُثَنَّىٰ، (وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنَّىٰ)، عَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، (وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنَّىٰ)، قَالاً: حَدَّثَنَا الضَّحَاكُ بْنُ مَخْلَدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدِ؛ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَرَادَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ. فَكَرِهَ النَّاسُ ذَلِكَ. فَأَحَبُوا أَنْ يَدْعَهُ عَلَى هَيْئَتِهِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَيْدُ يَقُولُ: «مَنْ بَنَىٰ مَسْجِداً لِلَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنِّةِ مِثْلَهُ».

يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة: صانعه المحتسب في صنعته، والرامي به، والممدّ به». فقوله: «المحتسب في صنعته» أي من يقصد بذلك إعانة المجاهد، وهو أعم من أن يكون متطوعاً بذلك أو بأجرة، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المتطوع

وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجداً بأن يكتفي بتحويطها من غير بناء؟ وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقفه مسجداً؟ إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا، وإن نظرنا إلى المعنى: فنعم، وهو المتجه.

قوله: (مثله) الخ: صفة لمصدر محذوف أي بني بناء مثله.

ولفظ المثل له استعمالان: أحدهما: الإفراد مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿ فَقَالُواْ أَنْوَيْنُ لِللَّهِ اللَّهِ الله المومنون: ٤٤] والآخر: المطابقة، كقوله تعالى: ﴿ أَمُّ أَمَّالُكُم الانعام: ٢٦]، فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة، فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله: «مثله» مع أن الحسنة بعشر أمثالها، لاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله، والأصل أن ثواب الحسنة الواحدة واحد بحكم العدل، والزيادة عليه بحكم الفضل، وأما من أجاب باحتمال أن يكون على قال ذلك قبل نزول قوله تعالى: ﴿ مَن جَلَة بِالمُسْتَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهاً ﴾ [الانعام: ١٦٠] ففيه بعد، وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة عليه. ومن الأجوبة المرضية أيضاً: أن المثلية هنا بحسب الكميّة، والزيادة حاصلة بحسب الكيفية، فكم من بيت خير من عشرة، بل من مائة، أو أن المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك، مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة، إذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها، كما ثبت في الصحيح، وقد روى أحمد من حديث واثلة بلفظ: «أوسع منه» وهذا يشعر بننى الله له في الجنة أفضل منه وللطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ: «أوسع منه» وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه.

وقال النووي كَالله: «يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا».

٢٥ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (عن محمود بن لبيد) الخ: هو من صغار الصحابة رهي .

(٥) ـ باب: الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ونسخ التطبيق

1191 ـ (٢٦) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ الْهَمْدَانِيُّ، أَبُو كُرَيْبٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ. قَالاَ: أَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ (١) فِي دَارِهِ. فَقَالَ: أَصَلَّى هَولاءِ خَلْفَكُمْ؟ فَقُلْنَا: لاَ. قَالَ: فَقُومُوا فَصَلُّوا. فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِأَذَانٍ وَلاَ إِقَامَةٍ. قَالَ: وَذَهَبْنَا لِنَقُومَ خَلْفَهُ. فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا فَجَعَلَ أَحَدَنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالاَّحْرَ عَنْ شِمَالِهِ. قَالَ: فَضَرَبَ أَيْدِينَا مَن يَمِينِهِ وَالاَحْرَ عَنْ شِمَالِهِ. قَالَ: فَضَرَبَ أَيْدِينَا مَن يَمِينِهِ وَالاَحْرَ عَنْ شِمَالِهِ. قَالَ: فَلَمَّ رَكَعَ وَضَعْنَا أَيْدِينَا عَلَى رُكَيِنَا. قَالَ: فَضَرَبَ أَيْدِينَا

(٥) ـ باب: الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق

٢٦ _ (٥٣٤) _ قوله: (هؤلاء خلفكم) الخ: يعني الأمير وأتباعه، وفيه إشارة إلى إنكار تأخيرهم الصلاة.

قوله: (فقوموا فصلوا) الخ: فيه جواز إقامة الجماعة في البيوت لعذر.

قوله: (فلم يأمرنا بأذان) الخ: هذا مذهب ابن مسعود، وبعض السلف من أصحابه. قال في الدر المختار: بخلاف مصل ولو بجماعة في بيته بمصر أو قرية لها مسجد، فلا يكره تركهما. _ أي الأذان والإقامة _ قال ابن عابدين كلله: «لأن أذان المحلة وإقامتها كأذانه وإقامته. ثم قال: «وقد علمت تصريح الكنز بندبه للمسافر وللمصلي في بيته في المصر، فالمقصود من كفاية أذان الحي نفي الكراهة المؤثمة».

قوله: (أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله) الغ: هذا مذهب ابن مسعود وصاحبيه، وخالفهم جميع العلماء من الصحابة، فمن بعدهم إلى الآن، فقالوا: إذا كان مع الإمام رجلان وقفا وراءه صفّا، لحديث جابر بن صخر، وقد ذكره مسلم في صحيح في آخر الكتاب في الحديث الطويل عن جابر، وأجمعوا إذا كانوا ثلاثة أنهم يقفون وراءه. وأما الواحد فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة، ونقل جماعة: الإجماع فيه، ونقل القاضي عياض كلله عن ابن المسيب أنه يقف عن يساره، ولا أظنه يصح عنه، وإن صح فلعله لم يبلغه حديث ابن عباس، وكيف كان، فهم اليوم مجمعون على أنه يقف عن يمينه. كذا في الشرح، وفي الدر المختار: «ويقف الواحد محاذياً ليمين إمامه، فلو وقف عن يساره كره اتفاقاً، وكذا يكره خلفه على

⁽١) قوله: «عبد الله بن مسعوده الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب التطبيق، رقم (١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الركوع والسجود ووضع اليدين على الركبتين، رقم (٨٦٨) وأحمد في مسئده (١: ٣٧٨).

وَطَبَّقَ بَيْنَ كَفَيْهِ. ثُمَّ أَدْخَلَهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ. قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: إِنَّهُ سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُؤخِّرُونَ الصَّلاَةَ عَنْ مِيقَاتِهَا. وَيَخْنَقُونَهَا إِلَى شَرَقِ الْمَوْنَى. فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَصَلُّوا الصَّلاَةَ لِمِيقَاتِهَا. وَاجْعَلُوا صَلاَتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً. وَإِذَا كُنْتُمْ ثَلاَثَةً فَصَلُّوا جَمِيعاً وَإِذَا كُنْتُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيَوُمَّكُمْ أَحَدُكُمْ. وَإِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْرِشْ ذِرَاعَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ وَلْيَجْنَأْ. وَلْيُطَبِّقْ بَيْنَ كَفَيْهِ فَلَكَأْنِي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلاَفِ أَصَابِع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَاهُمْ.

الأصح، لمخالفة السنة، والزائد يقف، فلو توسط اثنين كره تنزيهاً، وتحريماً لو أكثر.

قوله: (وطبق بين كفيه) الخ: التطبيق هو الإلصاق بين باطني الكفين، ولعله رهب إلى كون التطبيق عزيمة فإن الركوع على هذه الصفة غاية الاستسلام والذلة، لأنها صفة المتسلم الذليل المسلم نفسه لضرب عنقه إذا جلس، ويداه بين فخذيه كالمكتوف، كذا في الإكمال. وأما وضع الأكف على الركب من فعل النبي وصحابه فلعله وصحابه فلعله والله على الإباحة والجواز، ولم يبلغه الناسخ القولى، والله أعلم.

قوله: (يؤخرون الصلاة عن ميقاتها) الخ: أي: عن أول وقتها المختار، ويفعلونها في غيره، كذا في الإكمال.

قوله: (ويختقونها) الخ: بضم النون، معناه: يضيقون وقتها، ويؤخرون أداءها، يقال: هم في خناق من كذا، أي: في ضيق.

قوله: (إلى شرق الموتى) الخ: بفتح الشين والراء، قال ابن الأعرابي: هو من قولهم: شَرِق الميتُ بريقه، إذا لم يبق إلا يسيراً ويموت، شبّه قلة ما بقي من الوقت بما بقي من حياة من شرق بريقه.

وسئل أبو حنيفة ﷺ عن الحديث، فقال: «ألم تر إلى الشمس إذا ارتفعت على الحيطان، وصارت بين القبور، كأنها لجة، فذلك شرق الموتى».

قوله: (معهم سُبحة) الخ: بضم السين وإسكان الباء، هي النافلة، ومعناه: صلُّوا في أول الوقت يسقط عنكم الفرض، ثم صلوا معهم متى صلَّوا لتحرزوا فضيلة أول الوقت، وفضيلة الجماعة، ولئلا تقع فتنة بسبب التخلف عن الصلاة مع الإمام، وتختلف كلمة المسلمين. وفيه: دليل على أن من صلى فريضة مرتين تكون الثانية سنة، والفرض سقط بالأولى، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقيل: الفرض أكملهما، وقيل: كلاهما، وقيل إحداهما مبهمة. كذا في الشرح.

قوله: (فصلوا جميعاً) الخ: أي: بحيث لا يتقدم الإمام.

قوله: (وليحن) الخ: قال النووي: «هو «وليجنأ» بفتح الياء وإسكان الجيم آخره مهموز، هكذا ضبطناه، وكذا هو في أصول بلادنا، ومعناه: ينعطف».

العَدِيثِ التَّمِيمِيُّ. أَخِيَرُنَا ابْنُ مُسْهِرٍ. حَ قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَلُ وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ. حَ قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَلُ ابْنُ اَدَمَ. حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ. كُلُّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةً وَالأَسْوَدِ؛ أَنَّهُمَا دَخَلاَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بِمَعْنَىٰ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةً. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَجَرِيرٍ: فَلَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلاَفِ أَصَابِع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ.

111٣ - (٢٨) حدَثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمْنِ الدَّارِمِيُّ. أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَىٰ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالأَسْوَدِ؛ أَنَّهُمَا دَخَلاَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ: أَصَلَّى مَنْ خَلْفَكُمْ؟ قَالاً: نَعَمْ. فَقَامَ بَيْنَهُمَا. وَجَعَلَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ: أَصَلَّى مَنْ خَلْفَكُمْ؟ قَالاً: نَعَمْ. فَقَامَ بَيْنَهُمَا. وَجَعَلَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالاَخْرَ عَنْ شِمَالِهِ. ثُمَّ رَكَعْنَا. فَوَضَعْنَا أَيْدِينَا عَلَى رُكِبِنَا. فَضَرَب أَيْدِينَا. ثُمَّ طَبَّقَ بَيْنَ يَدِيدُ بَيْنَ فَخِذَيْهِ. فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١١٩٤ ـ (٢٩) حدَثْنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأْبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ)، قَالاً: حَدَّثْنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ (١). قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي.

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: «روي «وليجنأ» كما ذكرناه، وروي: «وليحن» بالحاء المهملة، قال: وهذا رواية أكثر شيوخنا، وكلاهما صحيح، ومعناه: الانحناء والانعطاف في الركوع. قال: ورواه بعض شيوخنا بضم النون، وهو صحيح في المعنى أيضاً، يقال: حنيت العود وحنوته: إذا عطفته. وأصل الركوع في اللغة: الخضوع والذلة، وسمي الركوع الشرعي ركوعاً لما فيه من صورة الذلة والخضوع والاستسلام» اهـ.

٢٨ ـ (...) ـ قوله: (قالا: نعم) الخ: وفي الأول قالا: لا، فيحتمل أنهما موطنان. قاله الأبي.

ويحتمل أنهما صلاتان، ولعلهما قد دخلا على ابن مسعود في أوائل وقت العصر، فسألهما، فأخبراه أنهم صلوا الظهر آنفاً في آخر وقته ولم يصلوا العصر.

وقال الشيخ الأنور في نيل الفرقدين: «كذا عند أكثر الرواة، قلنا: نعم، وليس «لا» إلا عند مسلم، وهو عند الطحاوي والبيهقي أيضاً، والظاهر أنه وهم، وقد وجه بعض الناس أن «نعم» بالنسبة إلى الغصر، وليس بشيء، لأن السياق واحد تماماً لا غير، وقد كانت الصلاة في الظهر، كما في المسند من رواية ابن إسحاق، والله أعلم».

٢٩ _ (٥٣٥) _ قوله: (عن أبي يعفور) الخ: بفتح التحتانية وبالفاء، وآخره راء، وهو

⁽١) قوله: «مصعب بن سعد؛ أي سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، والحديث أخرجه البخاري في صحيح، =

قَالَ: وَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيَّ. فَقَالَ لِي أَبِي: اضْرِبْ بِكَفَّيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ. قَالَ: ثُمَّ فَعَلْتُ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى فَضَرَبَ يَدَيَّ وَقَالَ: إِنَّا نُهِينَا عَنْ هَلْذَا. وَأُمِرْنَا أَنْ نَضْرِبَ بِالأَكُفِّ عَلَى الرُّكَبِ.

الأكبر، كما جزم به المزي، وهو مقتضى صنيع ابن عبد البر، وصرح الدارمي في روايته من طريق إسرائيل عن أبي يعفور بأنه العبدي، والعبدي هو الأكبر بلا نزاع. وذكر النووي في شرح مسلم أنه الأصغر، وتعقب، قاله الحافظ ﷺ. واسم الأكبر: واقد، وقيل: وقدان، والأصغر عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس ـ بكسر النون ـ قاله النووي: وليراجع مقدمة الفتح.

قوله: (إلى جنب أبي) الخ: أبوه سعد بن أبي وقاص أحد العشرة المبشرة رأي .

قوله: (يدي بين ركبتي) الخ: وفي رواية إسرائيل المذكورة عند الدارمي: «كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أفخاذهم، فصليت إلى جنب أبي، فضرب يدي....» الحديث، فأفادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم.

قوله: (إنا نهينا عن هذا) الخ: قال الترمذي: «التطبيق منسوخ عند أهل العلم، لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روي عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون» اهـ. وحمل هذا على أنه لم يبلغه النسخ.

وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر بإسناد قوي، قال: «إنما فعله النبي عَلَيْ مرة » يعني التطبق.

وروى عبد الرزاق عن عمر ما يوافق قول سعد، أخرجه من وجه آخر عن علقمة والأسود، قال: «صلينا مع عبد الله، فطبق، ثم لقينا عمر فصلينا معه، فطبقنا، فلما انصرف قال: ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك». وفي كنز العمال: «فلما انصرف قال: ما هذا؟ فأخبرناه بفعل عبد الله، قال: ذاك شيء كان يفعل، ثم ترك». وعن إبراهيم: قال: «كان عمر يضع يديه على ركبتيه، وكان عبد الله بن مسعود يطبق يديه بين ركبتيه إذا ركع، قال إبراهيم: الذي كان عبد الله يصنع: شيء لا يصنع فترك، والذي صنع عمر أحب إلي».

في كتاب الأذان، باب وضع الأكف على الركب في الركوع، رقم (٧٩٠) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب نسخ ذلك (أي التطبيق) رقم (١٠٣٣) و(١٠٣٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الركوع والسجود، ووضع اليدين على الركبتين، رقم (٨٦٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع، رقم (٢٥٩) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب وضع اليدين على الركبتين، رقم (٨٧٣) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب العمل في الركوع، رقم (١٨٧٨) وأحمد في مسنده (١: ١٨١).

1190 - (٠٠٠) حدّثنا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلاَهُمَا عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، بِهَلذَا الإِسْنَادِ. إِلَى قَوْلِهِ: فَنُهِينَا عَنْهُ. وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ.

١١٩٢ - (٣٠) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: رَكَعْتُ فَقُلْتُ بِيَدَيَّ هَكَذَا ـ يَعْنِي طَبَّقَ بِهِمَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ ـ فَقَالَ أَبِي: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَاذَا. ثُمَّ أُمِرْنَا بِالرُّكَبِ.

119۷ - (٣١) حدّ شنى الْحَكَمُ بْنُ مُوسَىٰ. حَدَّثَنَا عِيسى بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا عِيسى بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيِّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ؛ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي. فَلَمَّا رَكَعْتُ شَبَّكْتُ أَصَابِعِي وَجَعَلْتُهُمَا بَيْنَ رُكَبَتَيَّ. فَضَرَبَ يَدَيَّ. فَلَمَّا صَلَّيْتُ إِلَى الرُّكِبِ. فَلَمَّا مَلْذَا. ثُمَّ أُمِرْنَا أَنْ نَرْفَعَ إِلَى الرُّكِبِ.

وفي الترمذي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: قال لنا عمر بن الخطاب: «إن الركب سُنّت لكم، فخذوا بالركب».

ورواه البيهقي بلفظ: «كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أفخاذنا، فقال عمر: إن من السنة الأخذ بالركب». وهذا أيضاً حكمه حكم الرفع، لأن الصحابي إذا قال: السنة كذا، أو سنّ كذا، كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي ﷺ، ولاسيما إذا قاله مثل عمر ﷺ.

واستدل ابن خزيمة بحديث الباب على أن التطبيق غير جائز، وفيه نظر، لاحتمال حمل النهي على الكراهة، فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي، قال: «إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا ـ يعني: وضعت يديك على ركبتيك ـ وإن شئت طبقت» وإسناده حسن، وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير، فإما لم يبلغه، وإما حمله على كراهة التنزيه، ويدل على أنه ليس بحرام: كون عمرو وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالإعادة. كذا في الفتح.

قال الحافظ: «وقد وردت الحكمة في إثبت التفريج على التطبيق عن عائشة الله التطبيق من سيف في الفتوح من رواية مسروق أنه سألها عن ذلك، فأجابت بما محصله: أن التطبيق من صنيع اليهود، وأن النبي الله نهى عنه لذلك، وكان النبي الله يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، ثم أمر في آخر الأمر بمخالفتهم. والله أعلم» اهـ.

(٦) - باب: جواز الإقعاء على العقبين

المُعَدَّدُ بَنُ بَكُرِ. حَقَّنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكُرِ. حَ قَالَ: وَحَدَّنَنَا حَسَنَ الْحُلُوانِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ؛ أَنَهُ سَمِعَ طَاوُساً (١) يَقُولُ: قُلْنَا لابْنِ عَبَّاسٍ فِي الإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ. أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ؛ أَنَهُ سَمِعَ طَاوُساً (١) يَقُولُ: قُلْنَا لابْنِ عَبَّاسٍ فِي الإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ. فَقَالَ : هِيَ السَّنَةُ. فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بَالرَّجُلِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيْكَ ﷺ.

(٧) - باب: تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته

المَّابِّ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ـ وَتَقَارَبَا فِي الْمَابِّ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ـ وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ ـ قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَجَّاجِ الْصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلَمِيُّ (٢)؛ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٦) - باب: جواز الإقعاء على العقبين

٣٢ ـ (٥٣٦) قوله: (في الإقعاء) الخ: قد تقدم تفسيره، وحكمه، والكلام على معنى حديث الباب، في «باب ما يجمع صفة الصلاة، وما يفتتح به، وما يختم به» تحت قوله: «وكان ينهى عن عقبة الشيطان» فليراجع.

قوله: (جفاء بالرجل) الخ: الرجل ضبطناه بفتح الراء وضم الجيم، أي بالإنسان، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم، قال: «وضبطه أبو عمر ابن عبد البر: بكسر الراء وإسكان الجيم، قال أبو عمر: ومن ضم الجيم فقد غلط، ورد الجمهور على ابن عبد البر، وقالوا: الصواب الضم، وهو الذي يليق به إضافة الجفاء إليه، والله أعلم.

($^{\vee}$) - باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته

٣٣ ـ (٥٣٧) ـ قوله: (عن معاوية بن الحكم) الخ: هو من بني سليم، كان يسكن فيهم،

 ⁽١) قوله: ﴿طَاوْسَا ﴾ الحديث أخرجه أبو داود في سننه ، في كتاب الصلاة ، باب الإقعاء بين السجدتين ، رقم
 (٨٤٥) والترمذي في جامعه ، في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرخصة في الإقعاء ، رقم (٢٨٣) وأحمد في مسنده (١ : ٣١٣).

⁽٢) قوله: «معاوية بن الحكم السلمي» الجديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الكلام في الصلاة، رقم الصلاة، رقم (٩٣١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة، رقم (٩٣٠) و(٩٣١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب النهي عن الكلام في الصلاة، رقم (١٥١٠) و(١٥١١) وأحمد في مسئده (٥: ٤٤٧) و (٤٤٨).

إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ. فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِم. فَقُلْتُ: وَاثُكُلَ أُمِّيَاهُ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَاذِهِم. فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُ. فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ونزل المدينة، وعداده في أهل الحجاز، ذكره الطيبي. وفي المفاتيح: قيل: لا يروي غير هذا الحديث. كذا في المرقاة.

قوله: (إذ عطس رجل) الخ: بفتح الطاء، وهو الموافق لما في القاموس، وضبطها السيوطي في تعليقه على أبي داود بكسرها.

قوله: (فقلت: يرحمك الله) الخ: ظاهره أنه في جواب قوله: «الحمد لله».

قال النووي: «إذا قال يرحمك الله بطلت صلاته، لأنه خاطبه، ولو قال: يرحمه الله، فلا». وقال ابن الهمام: «لو قال لنفسه: يرحمك الله لا تفسد، كقوله: يرحمني الله، وعن أبي يوسف: لا تفسد في قوله لغيره ذلك» قاله القاري في المرقاة.

قوله: (فرماني القوم بأبصارهم) الخ: أي: أسرعوا في الالتفات إلى، ونظروا إليّ بأبصارهم نظر منكر، ولذلك استعير له الرمي.

قوله: (واثكل أمياه) الخ: «وا» حرف الندبة، و«ثكل» بضم المثلثة وإسكان الكاف، وبفتحهما جميعاً لغتان كالبُخُل والبَخَل، حكاهما الجوهري وغيره، وهو: فقدان المرأة ولدها، وحزنها عليه لفقده. وقوله: «أمّاه» بتشديد الميم، وأصله «أم» زيدت عليه ألف المندبة لمد الصوت، وأردفت بهاء السكت. وفي رواية «أمياه» بزيادة الياء، وأصله «أمي» زيدت عليه ألف الندبة لذلك.

قوله: (يضربون بأيديهم) الخ: أي: زيادة في الإنكار عليّ.

قال الشوكاني: «وهذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن نابه شيء في صلاته للرجال، والتصفيق للنساء، ولا يقال: إن ضرب اليد على الفخذ: تصفيق».

قوله: (على أفخاذهم) الخ: فيه دليل على أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة.

قوله: (يصمتونني) الخ: بتشديد الميم، أي: يسكتونني غضبت وتغيرت. قاله الطيبي.

أوعجبت لجهلي بقبح ما ارتبكت، ومبالغتهم في الإنكار عليّ، لكني سكتّ ولم أعمل بمقتضى الغضب، قاله الطبيب.

أو سكتّ امتثالاً، لأنهم أعلم مني، ولم أعمل بمقتضى غضبي، ولم أسأل عن السبب.

قوله: (فلما صلى رسول الله) الخ: جواب الما، محذوف، وهو ما دل عليه جملة الفبأبي هو وأمي ما رأيت معلماً...» إلى آخره، أي: اشتغل بتعلمي بالرفق، وحسن الكلام.

فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّماً قَبْلَهُ وَلاَ بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيماً مِنْهُ. فَوَاللَّهِ، مَا كَهَرَنِي وَلاَ ضَرَبَنِي وَلاَ شَتَمَنِي. قَالَ: الإِنْ هَلَهِ الصَّلاةَ لاَ يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلاَمِ النَّاسِ.

قوله: (فبأبي هو وأمي) الخ: متعلق بمحذوف، أي هو ﷺ مفدي بأبي وأمي.

قوله: (ما رأيت معلماً) الخ: فيه بيان ما كان عليه رسول الله عليه من عظيم الخُلق الذي شهد الله تعالى له به، ورفقه بالجاهل، ورأفته بأمته، وشفقته عليهم، وفيه التخلق بخلقه عليه في الرفق بالجاهل، وحسن تعليمه، واللطف به، وتقريب الصواب إلى فهمه.

قوله: (ما كهرني) الخ: أي: ما انتهرني. قال الطيبي: الكهر والقهر والنهر: أخوات. وفي النهاية: «يقال: كهره: إذا زبره واستقبله بوجه عبوس، وقرأ عبد الله بن مسعود فأما اليتيم فلا تكهر.

قوله: (إن هذه الصلاة) الخ: إشارة إلى جنس الصلاة.

مبحث في أن الكلام في الصلاة هل يفسد الصلاة أم لا؟ وأقوال الأئمة في ذلك، وهل يفرق في الكلام عامداً وساهياً وفي الكلام لإصلاح الصلاة أو لا يفرق؟

قوله: (لا يصلح فيها شيء) الخ: قال النووي كلله: «فيه تحريم الكلام في الصلاة، سواء كان لحاجة أو غيرها، وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها، فإن احتاج إلى تنبيه أو إذن لداخل ونحوه سبّح إن كان رجلاً، وصفقت إن كانت امرأة، هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة في الجمهور من السلف والخلف.

وقال طائفة .. منهم الأوزاعي .: يجوز الكلام لمصلحة الصلاة، لحديث ذي اليدين، وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى، وهذا في كلام العامد العالم.

وأما الناسي فلا تبطل صلاته بالكلام القليل عندنا، وبه قال مالك، وأحمد، والجمهور. وقال أبو حنيفة ﷺ والكوفيون: تبطل.

دليلنا حديث ذي اليدين.

فإن كثر كلام الناسي: ففيه وجهان مشهوران لأصحابنا، أصحهما: تبطل صلاته، لأنه نادر، وأما كلام الجاهل إذا كان قريب عهد بالإسلام فهو ككلام الناسي، فلا تبطل الصلاة بقليله، لحديث معاوية بن الحكم هذا الذي نحن فيه، لأن النبي على لم يأمره بإعادة الصلاة، لكن علمه تحريم الكلام فيما يستقبل اه.

قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي الحنفي تثلثه في أحكام القرآن: "ففي هذه الأخبار (أي أحاديث الباب) حظر الكلام في الصلاة، ولم تختلف الرواة أن الكلام كان مباحاً في الصلاة إلى أن حظره، واتفق الفقهاء على حظره إلا أن مالكاً تثلثة قال: يجوز فيها لإصلاح الصلاة. وقال

الشافعي كتَلَله: كلام السهو لا يفسدها. ولم يفرق أصحابنا بين شيء منه، وأفسدوا الصلاة بوجوده فيها على وجه السهو وقع أو لإصلاح الصلاة.

والدايل عليه: أن الآية التي تلونا من قوله تعالى: ﴿ وَقُوبُواْ لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] ورواية من روى أنها نزلت في حظر الكلام في الصلاة مع احتماله له، لو لم ترد الرواية بسبب نزولها ليس فيها فرق بين الكلام الواقع على وجه السهو والعمد. وبينه إذا قصد به إصلاح الصلاة أو لم يقصد، وكذلك سائر الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في حظره فيها لم يفرق فيها بين ما قصد به إصلاح الصلاة وبين غيره، وبين السهو والعمد منه، فهي عامة في الجميع.

فإن قيل: النهي عن الكلام في الصلاة مقصور على العامد دون الناسي الستحالة نهي الناسي.

قيل له: حكم النهي قد يجوز أن يتعلق على الناسي كهو على العامد، وإنما يختلفان في المأثم واستحقاق الوعيد، فأما في الأحكام التي هي فساد الصلاة وإيجاب قضائها فلا يختلفان، ألا ترى أن الناسي بالأكل والحدث والجماع في الصلاة في حكم العامد فيما يتعلق عليه من أحكام هذه الأفعال من إيجاب القضاء وإفساد الصلاة، وإن كانا مختلفين في حكم المأثم واستحقاق الوعيد، وإذا كان ذلك على ما وصفنا كان حكم النهي فيما يقتضيه من إيجاب القضاء معلقاً بالناسى كهو بالعامد، لا فرق بينهما فيه.

وإن اختلفا في حكم المأثم والوعيد، فقد دلت هذه الأخبار على فساد قول من فرق بين ما قصد به الإصلاح للصلاة وبين ما لم يقصد به إصلاحها، وعلى فساد قول من فرق بين الناسي والعامد، ويدل على ذلك أيضاً قول النبي في خديث معاوية بن الحكم: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» وحقيقته الخبر، فهو محمول على حقيقته، فاقتضى ذلك إخباراً من النبي في بأن الصلاة لا يصلح فيها كلام الناس، فلو بقي مصلياً بعد الكلام لكان قد صلح الكلام فيها من وجه، فثبت بذلك أن ما وقع فيه كلام الناس فليس بصلاة ليكون مخبره خبراً موجوداً في سائر ما أخبر به، ومن وجه آخر أن ضد الصلاح هو الفساد، وهو يقتضيه في مقابلته، فإذا لم يصلح فيها ذلك فهي فاسدة إذا وقع الكلام فيها، ولو لم يكن كذلك لكان قد صلح ملح الكلام فيها من غير إفساد، وذلك خلاف مقتضى الخبر.

واحتج الفريقان جميعاً من مخالفينا الذين حكينا قولهما بحديث أبي هريرة في قصة ذي البدين، وروي من طرق كثيرة، قال: «صلى بنا رسول الله على إحدى صلاتي العشي ـ قال ابن سيرين: قد سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا ـ قال: فصلى بنا ركعتين، ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة في المسجد، فاتكأ عليها، كأنه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبّك بين أصابعه، ووضع خدّه الأيمن على ظهر كفه اليسرى، وخرجت السرعان من أبواب المسجد،

فقالوا: أقصرت الصلاة، وفي القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يكلماه، وفي القوم رجل في يديه طول، يقال له: ذو اليدين، قال: يا رسول الله، أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال: لم أنس ولم تقصر، فقال: أكما يقول ذو اليدين؟ فقالوا: نعم، فتقدم فصلى ما ترك، ثم سلم، ثم كبر، وسجد مثل سجوده، أو أطول، ثم رفع رأسه، وكبر، ثم كبر، وسجد مثل سجوده، أو أطول، ثم سلم» رواه ثم رفع رأسه وكبر، فربما سألوه ثم سلم، فيقول: نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم» رواه الشيخان، قالوا: فأخبر أبو هريرة بما كان منه ومنهم من الكلام، ولم يمتنع من البناء، وقد كان أبو هريرة متأخر الإسلام.

وروى يحيى بن سعيد القطان قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: أتينا أبا هريرة، فقلنا: حدثنا، فقال: "صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين، وقد روي عنه أنه قدم المدينة والنبي ﷺ بخيبر، فخرج خلفه، وقد فتح النبي ﷺ خيبر.

وهذا التقرير مبني على أن إثبات النسخ قد وقع بمكة، وهو خلاف ما حققه العلماء.

قال الحافظ ابن حجر تَلَلُهُ في حليث زيد بن أرقم الآتي في الباب: «إنه ظاهر في أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية ﴿ وَقُومُواْ لِلّهِ قَلْنِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فيقتضي أن النسخ وقع بالمدينة، لأن الآية مدنية بالاتفاق، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود: إن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة، وذلك أن بعض المسلمين هاجر إلى الحبشة، ثم بلغهم أن المشركين أسلموا، فرجعوا إلى مكة، فوجدوا الأمر بخلاف ذلك. واشتد الأذى عليهم، فخرجوا إليها أيضاً، فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى، وكان ابن مسعود عليهم عم الفريقين.

واختلف في مراده بقوله: «فلما رجعنا» هل أراد الرجوع الأول أو الثاني؟ فجنح القاضي أبو الطيب الطبري وآخرون إلى الأول، وقالوا: كان تحريم الكلام بمكة، وحملوا حديث زيد على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ، وقالوا: لا مانع أن يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوفقه، وجنح آخرون إلى الترجيح، فقالوا: يترجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي ﷺ، بخلاف زيد بن أرقم، فلم يحكه.

وقال آخرون: إنما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني، وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر، وفي مستدرك الحاكم من طرق أبي إسحاق، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود،

عن ابن مسعود قال: "بعثنا رسول الله على إلى النجاشي ثمانين رجلاً...» فذكر الحديث بطوله، وفي آخره: "فتعجل عبد الله بن مسعود فشهد بدراً». وفي السير لابن إسحاق: "إن المسلمين بالحبشة لما بلغهم أن النبي على هاجر إلى المدينة رجع منهم إلى مكة ثلاثة وثلاثون رجلاً، فمات منهم رجلان بمكة، وحبس منهم سبعة، وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلاً، فشهدوا بدراً»، فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء، كذا ذكر الحافظ في أبواب الصلاة.

وقال في باب هجرة الحبشة: إنه قد سرد ابن إسحاق أسماء من خرج في الهجرة الأولى الحبشة، وكانوا أحد عشر رجلاً، وجزم ابن إسحاق أن ابن مسعود إنما كان في الهجرة الثانية، ويؤيده ما روى أحمد بإسناد حسن عن ابن مسعود قال: «بعثنا النبي على إلى النجاشي ونحن نحو من ثمانين رجلاً، فيهم: عبد الله بن مسعود، وجعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن عرفطة، وعثمان بن مظعون، وأبو موسى الأشعري...» فذكر الحديث، فظهر أن اجتماعه بالنبي على بعد رجوعه كان بالمدينة، وإلى هذا الجمع نحا الخطابي كله ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده، ويقوي هذا الجمع رواية كلثوم المتقدمة عن ابن مسعود، أي: «إن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة إلا بذكر الله وما ينبغي لكم، فقوموا لله قانتين، فأمرنا بالسكوت» فإنها ظاهرة في أن كلا من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى: بالسكوت، فإنها ظاهرة في أن كلا من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى:

وأما قول ابن حبان: «كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين، قال: ومعنى قول زيد بن أرقم: «كنا نتكلم» أي كان قومي يتكلمون، لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذي كان يعلمهم القرآن، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة، فتركوه»: فهو متعقب بأن الآية مدنية بالاتفاق، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة، وبأن في حديث زيد بن أرقم: «كنا نتكلم خلف رسول الله على كان أخرجه الترمذي، فانتفى أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي الله الله المهم.

وأجاب ابن حبان في موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله: «كنا نتكلم» من كان يصلي خلف النبي على بمكة من المسلمين، وهو متعقب أيضاً بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة إلا نادراً، وبما روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال: «كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذي إلى جنبه، فيخبره بما فاته، فيقضي، ثم يدخل معهم، حتى جاء معاذ يوماً فدخل في الصلاة. . . » فذكر الحديث، وهذا كان بالمدينة قطعاً، لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها» اه.

قال في الجوهر النقي: «فإن قيل: قد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي وهو

موجود في الأم أن في حديث ابن مسعود «أنه مرّ على النبي ﷺ بمكة، قال: فوجدته يصلي في فناء الكعبة» قلنا: لم يذكر ذلك أحد من أهل الحديث فيما علمنا غير الشافعي، ولم يذكر سنده لينظر فيه، ولم يجد البيهقي له سنداً مع كثرة تتبعه وانتصاره لمذهب الشافعي» اهـ.

فبهذا كله ثبت أن نسخ الكلام في الصلاة إنما وقع بالمدينة، وقصة ذي اليدين أيضاً مدنية قطعاً، إلا أنها لم يعلم تاريخها، فيندرج تحت المنسوخ.

أما التمسك بتحديث أبي هريرة بها، فقال الشيخ العلامة النيموي كنالله تعالى: "إن حديث أبي هريرة من مراسيل الصحابة، لأنه لم يحضر قصة ذي اليدين، لأن ذا اليدين قتل ببدر، وكان إسلام أبي هريرة بعده عام خيبر سنة سبع من الهجرة، واستدل على ذلك بثلاثة وجوه: أحدها: أن ابن عمر وينه نص بأن إسلام أبي هريرة كان بعد ما قتل ذو اليدين، أخرجه الطحاوي في معاني الآثار: حدثنا ابن أبي داود، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: أخبرنا الليث بن سعيد، قال: حدثني عبد الله بن وهب، عن عبد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر، أنه ذكر له حديث ذي اليدين، فقال: "كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو اليدين». قلت: رجاله كلهم ثقات إلا العمري، فاختلف فيه، قواه غير واحد من الأثمة، وضعفه النسائي، وابن حبان. وغيرهما، وتبعهم الحافظ في التقريب. وقال: ضعيف، وأعرض عن أعدل ما وصف به خلافاً لما وعده في ديباجته، وأحسن شيء ما قاله الذهبي في الميزان: صدوق في حفظه شيء، وهذا لما وعده في ديباجته، وأحسن ميء ما قاله الذهبي في الميزان: صدوق في حفظه شيء، وهذا لا ينحط حديثه عن درجة الحسن، وقد حسن حديثه غير واحد من أهل العلم، وأخرج له مسلم في صحيحه.

وقال الذهبي تظلهُ في الميزان: «قال الدارمي: قلت لابن معين: كيف حاله في نافع؟ قال: صالح ثقة. قلت: هذا الأثر أخرجه الطحاوي من طريق العمري عن نافع، فهو حسن جداً.

الدليل على أن ذا اليدين وذا الشمالين واحد، وجواب أدلة من قال: إنهما اثنان

وثانيها: أن ذا اليدين هو ذو الشمالين، كلاهما واحد، واستدل على ذلك بوجوه:

منها: ما رواه الزهري في حديث أبي هريرة: «ذا الشمالين» مكان «ذي اليدين» أخرجه النسائي في سننه بوجهين، وكذلك غير واحد من المخرجين.

ومنها: ما رواه البزار، والطبراني في الكبير، عن ابن عباس، قال: «صلى رسول الله ﷺ ثلاثاً، ثم سلم، فقال له ذو الشمالين: أنقصت الصلاة يا رسول الله؟ قال: كذاك يا ذا البدين؟ قال: نعم، فركع ركعة وسجد سجدتين».

ومنها: ما قال ابن سعد في طبقاته: «ذو اليدين، ويقال: ذو الشمالين، اسمه عمير بن عمرو بن نضلة، من خزاعة.

ومنها: ما قال ابن حبان في ثقاته: «ذو اليدين، ويقال له: ذو الشمالين أيضاً، ابن عبد عمرو بن نضلة بن عامر بن عمرو بن نضلة الخزاعي». وقال أيضاً: «ذو الشمالين عمير بن عبد عمرو بن نضلة بن عامر بن الحارث بن غيثان الخزاعي، حليف بني زهرة».

منها: ما قال أبو عبد الله محمد بن يحيى العدني في مسنده: قال أبو محمد الخزاعي: ذو البدين أحد أجدادنا، وهو ذو الشمالين.

ومنها: ما قال المبرد في الكامل: «ذو اليدين هو ذو الشمالين، كان يسمى بهما جميعاً».

ومنها: أن ذا اليدين يقال له: الخرباق، وهو ابن عبد عمرو بن نضلة، وذو الشمالين أيضاً، ابن عبد عمرو بن نضلة.

قلت: فثبت بهذه الأقوال أن ذا اليدين وذا الشمالين واحد، وقد اتفق أهل الحديث والسير أن ذا الشمالين استشهد ببدر.

قال ابن إسحاق في مغازيه: «هو خزاعي يكنى أبا محمد، حليف لبني زهرة، قدم أبوه مكة فحالف عبد الحرث بن زهرة، شهد بدرا وقتل بها، قتله أسامة الجشمي، وقبل: إنه قتل يوم أحد، والأول أصح وأكثر».

وقال ابن هشام في سيرته: «واستشهد من المسلمين يوم بدر مع رسول الله ﷺ من قريش ـ إلى أن قال ـ وذو الشمالين ابن عبد عمرو بن نضلة حليف لهم من خزاعة».

وقال البيهقي في المعرفة: «ذو الشمالين هو ابن عبد عمرو بن نضلة حليف لبني زهرة من خزاعة، استشهد يوم بدر، هكذا ذكره عروة بن الزبير، وسائر أهل العلم بالمغازي.

وثالثها: أن الزهري ـ وهو أحد أركان الحديث، وأعلم الناس بالمغازي ـ قد نص على أن قصة ذي اليدين كانت قبل بدر. قال ابن حبان في صحيحه في النوع السابع عشر من القسم الخامس بعد ما أخرج حديث أبي هريرة من قصة ذي اليدين: «قال الزهري: كان هذا قبل بدر، ثم أحكمت الأمور بعد» قلت: وقد وافقه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن التركماني في الجوهر النقي، حيث قال: ذكر عن ابن وهب أنه قال: «إنما كان حديث ذي اليدين في بدء الإسلام».

قلت: فثبت بهذه الوجوه أن ذا اليدين هو ذو الشمالين الذي استشهد ببدر، وأن أبا هريرة لم يكن حاضراً في قصة السهو، واعترضوا عليه بوجوه:

وحاصل كلامهم: أن الزهري وَهِمَ في جعله ذا الشمالين مكان ذي اليدين، والذي قتل ببدر هو ذو الشمالين غير ذي اليدين، واستدلوا على ذلك بوجوه: أحدها: أن ذا اليدين اسمه

الخرباق، اعتماداً على ما في مسلم من حديث عمران: «فقام رجل يقال له: الخرباق، وكان في يديه طول» وأما ذو الشمالين فاسمه عمير.

وثانيها: أن ذا اليدين سُلمِي، اعتماداً على ما رواه في رواية: «فأتاه رجل من بني سليم» ويؤيده ما أخرجه السيوطي في جمع الجوامع، ثم علي المتقي في كنز العمال، عن عبد بن عمير في قصة السهو: «فأدركه ذو اليدين أخو بني سليم».

وثالثها: أن ذا اليدين بقي بعد النبي ﷺ، رواه عنه المتأخرون من التابعين، واستدلوا على ذلك بخبرين:

أحدهما: ما رواه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند، والطبراني في الكبير، وآخرون في تصانيفهم من طريق معدي بن سليمان، قال: حدثنا شعيب بن مطير، عن أبيه مطير، ومطير حاضر يصدق مقالته، قال: كيف كنت أخبرتك؟ قال: يا أبتاه، أخبرتني أنك لقيك ذو اليدين بذي خشب، فأخبرك أن رسول الله على صلى بهم، إحدى صلاتي العشي وهي العصر...» الحديث.

وثانيهما: ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن مهاجر، أن محمد بن سويد أفطر قبل الناس بيوم، فأنكر عليه عمر بن عبد العزيز، فقال: شهد عندي فلان أنه رأى الهلال، فقال عمر: أذو اليدين هو؟

ورابعها: أن حديث الخرباق أخرجه مسلم وغيره عن عمران بن حصين، وهو متأخر الإسلام، أسلم عام خيبر.

وخامسها: أن أبا هريرة حضر القصة، يدل عليه قوله: «صلى بنا رسول الله ﷺ».

قلت: يا للعجب! كيف ينسبون الوهم إلى الزهري؟ ويزعمون أنه منفرد بذكر ذي الشمالين؟ وقد مرّ ما يوافقه على جعله ذا الشمالين مكان ذي اليدين من حديث ابن عباس عند البزار، والطبراني، ومن أقوال غير واحد من أهل العلم، وقد تابعه في ذلك عمران بن أبي أنس، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عند النسائي، والطحاوي، بإسناد قوي، قال النسائي في سننه: أخبرنا عيسى بن حماد، قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «أن رسول الله على يوماً، فسلم في ركعتين، ثم انصرف، فأدركه ذو الشمالين، فقال: يا رسول الله، أنقصت الصلاة أم نسيت؟ فقال: لم تنقص ولم أنس، قال: بلى، والذي بعثك بالحق، قال رسول الله على: أصدق ذو اليدين؟ قالوا: نعم، فصلى بالناس ركعتين، انتهى.

قال العلامة ابن التركماني في الجوهر النقي: «هذا سند صحيح على شرط مسلم» انتهى.

وقال الطحاوي في معاني الآثار: «حدثنا ربيع المؤذن، قال: حدثنا شعيب بن الليث، قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. . . » فذكر نحوه، وهذا أيضاً سند صحيح.

قلت: فبطل بذلك قول الذين زعموا أن ذا الشمالين لم يذكره أحد في هذه الرواية إلا الزهري، وفوق كل ذي علم عليم.

وأما ما استدلوا به على وهمه من الوجوه المتقدمة فنستوفي عليها الكلام بفضل الله الملك العزيز العلام.

أما الأول فيجاب عنه بأن الذي تكلم في السهو يقال له: الخرباق، وعمير، وذو اليدين، وذو السمالين جميعاً، وقيل: عبد الله أيضاً.

قال العلامة ابن الأثير ﷺ في جامع الأصول: «الخرباق السلمي اسمه عمير بن عبد عمرو، يكنى أبا محمد، ويقال له: ذو اليدين، وذو الشمالين، والخرباق لقب، وقيل: هما اثنان».

وقال الشيخ محمد طاهر في كتابه «المغني»: «الخرباق بكسر خاء، وسكون راء، وبموحدة وبقاف، اسمه عمير بن عبد عمرو، يقال له: ذو اليدين، وذو الشمالين، وقيل: هما اثنان».

وقال السمعاني في أنسابه: «ذو الشمالين: هذا لقب عبد الله بن عمرو بن نضلة الخزاعي المكي، له صحبة من النبي ﷺ، وقيل له: ذو الشمالين، لأنه كان يعمل بيديه، روى قصته أبو هريرة وروى عنه مطير أيضاً» انتهى.

قلت: ويؤيده ما رواه الدارمي في رواية ولفظه: «فقال له ذو الشمالين عبد الله بن عمرو بن نضلة الخزاعي، وهو حليف بن زهرة».

وأما الثاني: فيجاب عنه بأن ذا اليدين أيضاً من خزاعة، كما نص على ذلك ابن سعد في الطبقات، وابن حبان في ثقاته، وقد مر عباراتهما، وقد يدل على ذلك ما قاله أبو محمد الخزاعي من أن ذا اليدين أحد أجدادنا، وأما ذو الشمالين فقد ثبت أن اسم أحد أجداده كان سليماً، قال ابن هشام في سيرته في باب من حضر ببدر: «قال ابن إسحاق: وذو الشمالين بن عبد عمرو بن نضلة بن غيثان بن سليم بن ملكان بن أقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر، من خزاعة انتهى.

قلت: فما ورد في قصة السهو «رجل من بني سليم» فأراد بذلك سليم بن ملكان، وهو من خزاعة، لا سليم بن منصور الذي ليس بخزاعي، فاحفظه، فإن هذا الجواب لا تجده في غير هذا الكتاب. والله أعلم بالصواب.

.....

وأما الثالث: فيجاب عنه بأن ما رواه عبد الله بن أحمد وغيره من حديث ذي اليدين، عن معدى بن سليمان، عن شعيب بن مطير، عن مطير، فهذه سلسلة الضعفاء:

أما معدي بن سليمان: فقال الذهبي في ميزانه: قال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به. وقال الحافظ تلله في التقريب: ضعيف.

وأما شعيب بن مطير: فلا يعرف.

وأما مطير: فقال الذهبي في ميزانه: قال البخاري: لم يصح حديثه. وقال الحافظ كللله في التقريب: مجهول الحال.

قلت: فثبت أن إسناده في غاية الضعف، فلا يصلح أن يستدل به على شيء مما يعارض بما هو أقوى من حيث الدليل، ولضعف هذا السند قال البيهقي في المعرفة: «ذو اليدين بقي بعد النبي ﷺ فيما يقال».

وأما ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة من حديث محمد بن سويد فلا دليل له في الباب، لأن عمر بن عبد العزيز شبه الرجل الذي رأى الهلال بذي اليدين فيما أخبره مما يتعجب منه، والعجب أنهم يزعمون أن ذا اليدين عاش بعد النبي ﷺ زماناً، ومع ذلك لم يرو عنه غير مطير الذي هو مجهول، مع أن قصته من أعجب الأمور.

وأما الرابع: فيجاب عنه بأن عمران لم يرو عنه شيء مما يدل على حضوره يوم ذي اليدين، وقد أخرجه النسائي وغيره عن عمران بلفظ: «صلى بهم» وظاهر هذا القول أنه لم يحضر تلك الصلاة، فيحمل حديثه على الإرسال.

وأما الخامس: وهو من أقوى الأدلة لمن ذهب إلى وَهَم الزهري، فيجاب عنه بأن الطحاوي حمل قوله: «صلى بنا» على المجاز، وقال: إنما قول أبي هريرة عندنا: «صلى بنا رسول الله على يعني: بالمسلمين، وهذا جائز في اللغة، ثم استشهد عليه بقول النزال: «قال لنا رسول الله على وهو لم يدركه، وبقول طاؤوس: «قدم علينا معاذ بن جبل» وهو لم يحضره، وبقول الحسن: «خطبنا عتبة بن غزوان» وهو لم يشهده، إنما يريدون بذلك قومهم وأهل بلدتهم، فكذلك قول أبي هريرة في حديث ذي اليدين: «صلى بنا رسول الله على يريد به صلى بالمسلمين.

واعترض عليه البيهقي في المعرفة بأن هذا ترك الظاهر، على أنه رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ»، فلم يجز في هذا القول معناه: «صلى بالمسلمين» انتهى ملخصاً.

وقال الحافظ ابن حجر كتله تعالى في الفتح: "ويدفع المجاز الذي ارتكبه الطحاوي ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، في هذا الحديث عن أبي هريرة، بلفظ: "بينما أنا أصلى مع رسول الله عليها".

قلت: لم يترك الظاهر إلا بالقرينة الصارفة القوية، وقد أسلفناها، وقد ارتكبه البيهقي أيضاً في السنن الكبرى في باب البيان أن النهي مخصوص ببعض الأمكنة، فيما رواه عن مجاهد قال: «جاءنا أبو ذر...» إلى آخره، ثم قال: مجاهد لا يثبت له سماع عن أبي ذر، وقوله: «جاءنا» يعنى: جاء بلدنا.

قلت: وأما قوله: "بينما أنا أصلي" فليس بمحفوظ، ولعل بعض رواة هذا الحديث فهم من قول أبي هريرة: "صلى بنا" أنه كان حاضراً، فروى هذا الحديث بالمعنى على ما زعمه (وأيضاً قد صرح الزرقاني في شرح المواهب برواية الطبراني أن إسلام أبي هريرة كان متقدماً، إلا أنه قدم المدينة بعد خيبر، ولعل له قدمة أخرى قبل هذا، والله أعلم)، وقد أخرجه مسلم من خمس طرق، فلفظه في طريقين: "صلى بنا" وفي طريق: "أن رسول الله على طرق، فلفظه في طريق: "بينما أنا أصلي مع رسول الله على تفرد به يحيى بن أبي كثير، وخالفه غير واحد من أصحاب أبي سلمة وأبي هريرة، فكيف يقبل أن أبا هريرة قال في هذا الخبر: "بينما أنا أصلي"؟

فخلاصة الكلام أن ما زعموه من أن إسلام أبي هريرة كان قبل قصة ذي اليدين فسخيف جداً، ويكفيك ما روي في الباب عن ابن عمر، وابن عباس، والزهري، وغيرهم من أهل العلم» اهـ.

ثم قال الشيخ العلامة النيموي ﷺ: ﴿إِن رواية قصة ذي اليدين وإن كانت في الصحيحين لكنها مضطربة بوجوه:

منها: في الوقت: ففي بعض الروايات عند الشيخين: أنه صلى صلاة الظهر، وفي بعضها عند مسلم: أنه صلى صلاة العصر، وفي بعضها عندهما: أنه صلى إحدى صلاتي العشي، وفي رواية عند مسلم بلفظ: "إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر»، وفي رواية عند البخاري بلفظ: "إحدى صلاتي العشي، قال محمد: وأكثر ظني أنها العصر»، وفي رواية له: "الظهر والعصر»، وفي رواية عند النسائي إحدى صلاتي العشي قال: قال أبو هريرة: ولكني نسيت».

فالحاصل أن أبا هريرة قال مرة: صلاة الظهر بالجزم، وأخرى صلاة العصر بالجزم، وتارة: إما الظهر وإما العصر بالشك، أو ما في معناه.

ومنها: في عدد الركعات، ففي حديث أبي هريرة عند الشيخين: أنه صلى ركعتين ثم سلم» وفي حديث عمران بن حصين عند مسلم وغيره: «أنه سلم في ثلاث ركعات».

ومنها في موقف النبي ﷺ بعد ما سلم ساهياً وقام من مكانه، ففي حديث أبي هريرة عند الشيخين: «ثم قال إلى خشبة في مقدم المسجد فاتكأ عليها» أو ما في معناه، وفي حديث عمران عند مسلم وغيره: «ثم قام فدخل الحجرة» أو ما في معناه.

ومنها: في سجدتي السهو، فأخرج الشيخان في هذه القصة «أنه على سجد سجدتي السهو»، وعند أبي داود بإسناد صحيح من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ: «فركع ركعتين أخريين، ثم انصرف، ولم يسجد سجدتي السهو» تابعه على ذلك غير واحد من أصحاب أبي هريرة، أخرج النسائي بإسناد صحيح من طريق ابن شهاب عن سعيد، وأبي سلمة، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وابن أبي حثمة، عن أبي هريرة أنه قال: «لم يسجد رسول الله على يومئذ قبل السلام ولا بعده».

فانظر هذه الاختلافات التي وقعت في حديث أبي هريرة من قصة ذي اليدين، وقد اضطربوا في دفعها، فمنهم من ذهب إلى تعدد الواقعة، وإليه جنح ابن خزيمة ومن تبعه، وقد قال النووي في شرح مسلم نقلاً عن المحققين في رواية الظهر والعصر: إنهما قضيتان، وفي رواية عمران بن حصين: هي قضية ثالثة في يوم آخر.

قلت: هذا قول لا يرتضيه الناظر، ولا يطمئن به الخاطر، لأن السائل، وسياق سؤاله وسياق ما أجاب به النبي على وما استفهم به الصحابة، كل ذلك: متحد في هذ الروايات، وقد كان ابن سيرين كله يرى التوحيد بين حديث أبي هريرة وحديث عمران، لأنه قال في آخر حديث أبي هريرة: «نُبِّئتُ أن عمران بن حصين قال: ثم سلم» وذهب الحافظ ابن حجر كله أيضاً إلى التوحيد» اهد.

وقال في الفتح: «هو الراجح في نظري، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد لاختلاف السياقين، ففي حديث أبي هريرة أنه سلم من اثنتين، وأنه ﷺ قام إلى خشبة في المسجد، وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات، وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة».

فأما الأول: فقد حكى العلائي أن بعض شيوخه حمله على أن المراد به أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة، واستبعده، ولكن طريق الجمع يكتفي فيها بأدنى مناسبة، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه كون ذي اليدين في كل مرة سأل: «أنقصت الصلاة أم نسبت؟» وأن النبي على استفهم الصحابة عن صحة قوله.

وأما الثاني: فلعل الراوي لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة ظن أنه دخل منزله، لأن الخشبة كانت في جهته، فإن كان كذلك، وإلا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن عمر له على سياقه، كما أخرجه الشافعي، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة، ولموافقة ذي اليدين نفسه

على سياقه، كما أخرجه أبو بكر الأثرم، وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند، وأبو بكر بن أبي حثمة وغيرهم، وفي الصحيحين عن ابن سيرين ما يدل على أنه كان يرى التوحيد بينهما، وذلك أنه قال في آخر حديث أبي هريرة: «نبّئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم» اهـ.

قال الزرقاني في شرح الموطأ: «وفيما رجحه نظر، فإن حمله على أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة لا يصح، لأن السلام وقع وهو جالس عقب الركعتين، فأين ابتداء الثالثة؟ وغاية ما يمكن تصحيحه بتقدير مضاف، هو في إرادة ابتداء الركعة الثالثة، فسلم سهواً قبل القيام، ولا دليل عليه، وقوله: «ليس بأبعد من دعوى التعدد»، للزوم وقوع الاستفهام في المرتين من ذي اليدين، والنبي ﷺ: مردود بأنه لا بعد فيه، ولو لزم ذلك استفهام دعوى ذي اليدين أولاً (١) لأنه لم يمنع استفهامه ثانياً، لأنه زمان نسخ، لاسيما وقد اقتصر عمران على قوله: «أقصرت الصلاة يا رسول الله» كما في مسلم (وذو اليدين كان فيه شيء من الجراءة التي توجد في أهل البوادي، فكان يكلم رسول الله ﷺ حين كان أبو بكر وعمر يهابان أن يكلماه. قال الزرقاني: «قال جماعة: كان ذو اليدين يكون بالبادية، فيجيء فيصلي مع النبي ﷺ») وكذلك استفهام المصطفى الصحابة عن صحة قول ذي اليدين في المرة الأولى لا يمنع ذلك في المرة الثانية، لأن الصلاة لم تقصر، وقد سلم معتقداً الكمال والإمام لا يرجع عن يقيُّنه لقول المأمومين إلا لكثرتهم جداً، بل عند الشافعي: ولا لكثرتهم جداً، ولا ريب أن هذا أقرب من إخراج اللفظ عن ظاهره المحوج إلى تقدير مضاف بلا قرينة، وكونها حديث أبي هريرة لا ينهض لاختلاف المخرج أي الصحابي، ثم ماذا يصنع بقول عمران في حديثه: «فصلى ركعة ثم سلم» وفي رواية: «فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلم، ثم سجد سجدتي السهو، ثم سلم» وكلامهما في مسلم، وتصحيحه بجنس الركعة ينبو عنه المقام نبواً ظاهراً، فدعوى التعدد أقرب من هذا بكثير، وموافقة ابن عمر وذي اليدين لأبي هريرة على سياقه لا يمنع الجمع بالتعدد الذي صار إليه ابن خزيمة وغيره، وليس في قول ابن سيرين: «نبَّتت أن عمران قال: ثم سلم» دلالة قوية على أنه يرى اتحاد الحديث، إذ غاية ما أفاده أن عمران قال في حديثه: «ثم سلم» ففيه إثبات السلام عقب سجدتي السهو الخالي منه حديث أبي هريرة، وبعد ذلك هل هو متحد مع حديث أبي هريرة أو حديث آخر مسكوت عنه؟ (وما في البخاري: «فربما سألوه ثم سلم» فلعل الغرض منه السؤال عن ثبوت التسليم في السهو من غير التفات إلى خصوصية السهو المذكور في هذه القصة، كما يشعر به سياق أبي داود، فقيل لمحمد: سلم في السهو؟ فقال: لم أحفظه من أبي هريرة، الحديث، ويقاربه سياق الدارقطني في سننه).

⁽١) كذا في الأصل، ولعل في العبارة خللا. من المؤلف رحمه الله تعالى.

وأما قوله: «لعله ظن أنه دخل منزله» فبعيد جداً، أو ممنوع لما يلزم عليه أن عمران أخبر بالظن، وهو قد شاهد القصة، كيف! وقد قال: «إنه ﷺ سلم في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة، فقام رجل بسيط اليدين، فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله؟ فخرج مغضباً، فصلى الركعة التي كان ترك ثم سلم، ثم سجد سجدتي السهو، ثم سلم» أخرجه مسلم عن عمران، أفلا يعلم الحجرة من الخشبة التي في المسجد؟ ويؤول بذلك التأويل المتعسف فراراً من دعوى التعدد، مع أنه أقرب من هذا بلا ريب» اهد. مع زيادة.

وبهذا يحصل الجواب عن الوجه الثاني والثالث من وجوه الاضطراب التي ذكرها النيموي كلله.

وأما الوجه الأول من تلك الوجوه أي الاضطراب في الوقت فقال الحافظ في الفتح: «والظاهر أن أبا هريرة رواه كثيراً على الشك، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر، فجزم بها، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها، وطرأ الشك في تعيينها أيضاً على ابن سيرين ﷺ، وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية» اهـ.

قلت: وظني أن الشك ليس من أبي هريرة، وما في النسائي من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين قال: قال أبو هريرة: «صلى بنا النبي الله إحدى صلاتي العشي، قال: قال أبو هريرة: ولكني نسيت» فقول: «لكني نسيت» مقولة «قال» الأولى، ومقولة «قال» الثانية: الضمير المحذوف، وتقدير الكلام: قال ابن سيرين: قالها (أي عينها) أبو هريرة، ولكني نسيت، وهذا يوافق ما عند البخاري في باب تشبيك الأصابع في المسجد من الطريق المذكور، أي من طريق ابن عون، عن محمد بن سيرين: «سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا». فالشك من ابن سيرين، وأكثر ظنه أنها العصر، كما في البخاري من طريق حفص بن عمر، عن يزيد بن إبراهيم، عن أبي هريرة، وفيه: «وأكثر ظني أنه ذكر الظهر» وقد جزم بكونها هي الظهر: أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، كما في البخاري من طريق أبي الوليد، وفي النسائي من طريق بهز بن أبي هريرة، وفي أبي داود من طريق معاذ، كلهم عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، وسعد بن إبراهيم قد تابعه على ذلك يحيى بن أبي كثير عند مسلم.

نعم، روى البخاري عن آدم عن شعبة بالشك في الظهر والعصر، فالظاهر أن الشك فيه من آدم، لا من شعبة.

وبالجملة فالجازم الواحد قاض على الشاك، فكيف! وههنا جازمون.

فالحاصل: أن رواية سعد بن إبراهيم، ويحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة أنها الظهر تترجح عندنا على ما روى مسلم من طريق داود بن الحصن عن أبي سفيان مولى بن أبي أحمد: أنها العصر، وداود بن الحصين قد تكلم فيه كثيرون، كما في التهذيب، وهو منكر الحديث، كما قاله الساجي، وأبو سفيان مولى ابن أبي أحمد لا يداني أبا سلمة بن عبد الرحمن في التلقي عن أبي هريرة، وكثرة الرواية عنه، والممارسة في حديثه، فالراجح في حديث أبي هريرة أنها قصة الظهر، كما أن الراجح في حديث عمران أنها قصة العصر، بل هو المتعين في حديثه، ونظير هذا الاضطراب في الوقت الذي وقع فيه تحويل القبلة، ففي بعض الروايات: أنه الظهر، وفي بعضها: العصر، وفي بعضها بالشك فيهما، ومثل هذا الاضطراب لا يوجب طرح الأحاديث، والله أعلم

بقي الوجه الرابع من وجوه الاضطراب، فأجاب عنه بعضهم بأن رواية: «لم يسجد سجدتي السهو» شاذة، قال النيموي تظله: وقد مرّ ردّه فيما أسلفناه من ذكر التوابع فتذكر.

قال النيموي تَغَلُّهُ: «وفي الباب أحاديث أخرى كلها لا تخلو عن نظر:

قلت: هذا مرسل، وقد قال الحافظ في الفتح: «ويحتمل أن يكون عروة حمله عن أبي هريرة، فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من رفقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله عن عبد الله عند الرحمن بن الحرث وغيرهم من الفقهاء.

ومنها: ما أخرجه البيهقي في المعرفة عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي سعيد بن أبي عمرو، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: حدثنا يحيى بن أبي طالب، قال: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء، قال: أخبرنا سعيد ـ يعني ابن أبي عروبة ـ عن مطر الوراق، عن عطاء «أن ابن الزبير صلى بهم ركعتين من المغرب، ثم سلم، ثم قام إلى الحجر ليستلمه، فسبح القوم، فأقبل عليهم فقال: ما شأنكم؟ ثم صلى أخرى، ثم سجد سجدتين وهو جالس» قال: فذكر ذلك لابن عباس فقال: ما أماط عن سنة نبيكم عليه.

قلت: إسناده ضعيف جداً، لأن يحيى بن أبي طالب قد تكلموا فيه، وسعيد بن أبي عروبة كثير التدليس رواه بالعنعنة، ومطر الوراق حديثه عن عطاء ضعيف، كما في التقريب.

قلت: وله طريق أخرى في السنن الكبرى من جهة عسل عن عطاء، وعسل ضعفه جماعة، (ولكن الحديث أخرجه أحمد بإسناد رجاله رجال الصحيح، كما في نيل الأوطار).

وعلى تقدير صحته فلعل ابن عباس الله أراد بالسنة سنته و في يوم ذي اليدين، وهي منسوخة كما مر، وابن عباس الله أيضاً روى قصة ذي اليدين، كما أخرجه البزار والطبراني من حديثه، والله أعلم.

ومنها: ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق سويد بن قيس، عن معاوية بن حديج: «أن رسول الله ﷺ صلى يوماً فسلم، فبقيت من الصلاة ركعة، فأدركه رجل، فقال: نسيت من الصلاة ركعة، فرجع فدخل المسجد، وأمر بلالاً فأقام الصلاة، فصلى للناس ركعة، فأخبرت بذلك الناس، فقالوا لي: أتعرف الرجل؟ فقلت: لا إلا أن أراه، فمر بي، فقلت: هذا هو، فقالوا: هذا طلحة بن عبيد الله».

قلنا: هذه الواقعة لا يمكن وقوعها بعد نسخ الكلام، ألا ترى أنه أخبر أن النبي ﷺ رجع فدخل المسجد، وأمر بلالاً فأقام الصلاة، فصلى للناس ركعة، ولا يجوز لأحد اليوم مثل ذلك، لأن فعل الإقامة ونحوها قاطع الصلاة بالإجماع، على ما حكاه الطحاوي في معاني الآثار.

وأما ما قال البيهقي في المعرفة: "وليس في شيء من الروايات التي عندنا أنه أمر بلالاً فأذن وأقام، وإنما فيها: فأمر بلالاً فأقام الصلاة، وإنما يدل هذا على أنه أمرهم بالاجتماع ليصلي بهم بقية الصلاة».

فيجاب بأن ظاهرقوله: «أمر بلالاً فأقام الصلاة» يدل على أمره بالإقامة لا على ما أوله البيهقي، فافهم، كذا أجاب به عن هذا الحديث بعض علمائنا. ويظهر للعبد الضعيف ـ والله أعلم ـ أنه قد ثبت ثبوتاً لا مرد له أن الكلام في الصلاة قد حرم ونهي عنه بعد الهجرة إلى المدنية في أوائلها، ولا شك أنه قد وقع في أثناء بعض الصلوات قبل تمامها شيء من كلام الناس وخطابهم، وبعض الأفعال المنافية للصلاة، كما في حديث أبي هريرة، وعمران بن حصين، ومعاوية بن حديج، وغيرهم في ومنهم من تأخر إسلامه بكثير، ولا شبهة في أن صاحب الشريعة قد أهدر هذا الكلام والخطاب. ولم يجعله مفسداً للصلاة، فهذا القدر منصوص لا يمكن إنكاره.

بقي الكلام في سبب هذا الإهدار ومسامحة الشارع عنه، فقال الأوزاعي ومن وافقه: إن الكلام من الإمام والمأمومين في هذه الوقائع قد كان لمصلحة الصلاة، والكلام وإن تعمد لا يبطل الصلاة إذا كان لإصلاحها، فالمؤثر في إهدار الكلام عندهم في حديث ذي اليدين ونظائره إنما هو صدوره لإصلاح الصلاة لا صدوره خاطئاً أو ناسياً أو متعمداً.

وقال الشافعي ومن وافقه: "إنما السبب في الإهدار أنه تكلم من تكلم في قصة ذي اليدين وأمثالها وهو يرى أنه قد أكمل الصلاة، ومن تكلم في الصلاة وهو يرى أنه قد أكملها، أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها: بنى على صلاته، وإن من تكلم في هذه الحال فإنما تكلم وهو يرى أنه في غير صلاة، والكلام في غير الصلاة مباح» اهـ. فالمؤثر في إباحة الكلام عندهم كون التكلم ناسياً أو خاطئاً، لا كونه لإصلاح الصلاة.

والإنصاف أن القول الأول من هذين القولين أقرب إلى معظم النصوص.

قال ابن بطال: يحتمل أن يكون قول زيد بن أرقم: «ونهينا عن الكلام» أي إلا إذا وقع عمداً لمصلحة الصلاة، فلا يعارض قصة ذي اليدين.

وتعقب بأنه ﷺ إنما تكلم ناسياً، وأما قول ذي اليدين له: «قد كان بعض ذلك» أو «بلي، قد نسيت، وقول الصحابة له: «صدق، فإنهم تكلموا معتقدين للنسخ في وقت يمكن وقوعه فيه، فتكلموا ظناً أنهم ليسوا في صلاة، كذا قيل. وهو فاسد، لأن قول ذي اليدين في الابتداء: «أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله» قد صدر منه ﷺ في حالة التردد والشك، فإنه لم يكن جازماً بقصر الصلاة ولا بنسيانه ﷺ ولم يترجح عنده أحد الاحتمالين، فلا يقال: إنه تكلم ظاناً تمام صلاته فضلاً عن الجزم به وكذا قوله ﷺ: «أصدق ذو اليدين» وفي بعض الروايات في كنز العمال: «أصدق ذو اليدين أحو بني سليم» قد وقع بعد ما أوقع قول ذي اليدين: «بلى قد نسيت» شكاً احتاج معه إلى استثبات الحاضرين، كما في الفتح. بل سياق البخاري في الأدب من الصحيح صريح في تكلمه ﷺ بعد استيقان السهو، ففيه: «فقال أنس: لم أنس ولم تقصر» قال: وفي نسخة: «قالوا: بل نسيت يا رسول الله، قال: صدق ذو اليدين، فقام فصلى ركعتين» (صحيح بخاري ص٨٩٤ هندي) ثم ذو اليدين وغيره من الصحابة قد تكلموا بعد قوله ﷺ: «لم تقصر» وصاروا حينئذ جازمين بنسيانه ﷺ، وعدم تمام الصلاة، ولذا قصر ذو اليدين بعد جوابه ﷺ على ذكر النسيار، فقط، والصحابة صدّقوه، فقالوا: «نعم». والجواب بأنهم لم ينطقوا، وإنما أومأوا، أي نعم، كما في رواية لأبي داود، وإطلاق القول على الإشارة مجاز شائع: مدفوع بأن هذا خلاف روايات الأكثرين، ولعلهم جمعوا بين القول والإيماء، وبقول ذي اليدين: «بلي قد نسيت» أو «قد كان بعض ذلك» أو «إنك صليت ركعتين» كما هو في حديث ابن عمر عند أبي داود وغيره، فإنه لم ينقل عنه ﷺ الإيماء في رواية، وفي حليث ابن عمر ﴿ عند أبى داود وابن ماجه، كما نقله الزيلعي، قالوا: تقدم فتقدم فصلى ركعتين، وفي نسخة من صحيح البخاري قالوا: «بل نسيت يا رسول الله» كما نقلنا آنفاً فترجح كونهم نطقواً متعمدين، وانفصل عنه من قال: كان نطقهم جواباً للنبي ﷺ، وجوابه لا تبطل به الصلاة، فإنه داخل تحت قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُشْمِيكُمُّ . . . ﴾ [الانفال: ٢٤] إلا أنه لا ينفصل به عن قول ذي اليدين: «بلي، قد نسيت» بعد تيقن النسيان، وتحقق عدم تمام الصلاة، مع كون النبي رضي الله لله لله الم يراجعه لاستمراره ﷺ على نسيانه إذ ذاك، فلم يدخل تحت إجابة دعائه ﷺ كما هو الظاهر، وأيضاً لا يلزم من وجوب الإجابة عدم قطع الصلاة. وأما مخاطبته ﷺ في التشهد المسنون إسراره حياً وميتاً وحاضراً وغائباً، فلا يقاس عليها سائر مخاطباته ﷺ، وهذا واضح لا مرية فيه.

فالحاصل أن دلالة حديث ذي اليدين وأمثاله على إباحة التكلم ولو كان عمداً لإصلاح

الصلاة كما زعمه الأوزاعي: أقوى وأرجح من دلالته على إباحة التكلم خطأ ونسياناً، كما زعمه الشوافع.

بقي الكلام في أن إباحة التكلم لإصلاح الصلاة التي دل عليها حديث ذي اليدين وغيره هل بقيت أو نسخة؟ فقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي الحنفي: لو كان حديث ذي اليدين بعد نسخ الكلام لكان مبيحاً للكلام فيها، ناسخاً لحظره المتقدم له، لأنه لم يخبرهم أن جواز ذلك مخصوص بحال دون حال، وقد روى سفيان بن عيينة عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال: «من نابه في صلاته شيء فليقل: سبحان الله، إنما التصفيق للنساء، والتسبيح للرجال، وروى سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي على قال: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» فمنع رسول الله ﷺ لمن نابه شيء في صلاته من الكلام، وأمر بالتسبيح، فلما لم يكن من القوم تسبيح في قصة ذي البدين، ولا أنكر عليهم النبي ﷺ تركه: دل ذلك على أن قصة ذي اليدين كانت قبل أن يعلمهم التسبيح، إذ غير جائز أن يكون قد علمهم التسبيح، ثم يخالفونه إلى غيره، ولو كانوا خالفوا ما أمروا به من التسبيح في مثل هذه الحال لظهر فيه النكير عليهم في تركهم التسبيح المأمور به إلى الكلام المحظور. وفي هذا دليل على أن قصة ذي اليدين كانت على أحد وجهين: إما قبل حظر الكلام (وهو الظاهر من وقوع أفعال كثيرة منافية للصلاة من الانحراف عن القبلة والمشي الكثير، ودخوله ﷺ حجرته، كما في حديث عمران وغيره، والرجوع إلى المسجد، وأمر الإقامة، كما في حديث معاوية بن حديج) وإما أن تكون حظر الكلام بدياً منه، ثم أبيح الكلام، ثم حظر بقوله: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء».

وجملة الأمر في ذلك: إن كان في حال إباحة الكلام بدياً قبل حظره، فلا حجة فيه للمخالف، وإن كان بعد حظر الكلام فليس بممتنع أن يكون أبيح بعد الحظر، ثم حظر، فكان آخر أمره الحظر، ونسخ به ما في حديث أبي هريرة، وقد بينا أن قوله: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» كان بعد حديث أبي هريرة، إذ لو كان متقدماً لأنكر عليهم ترك المأمور به من التسبيح، ولكان القوم لا يخالفونه إلى الكلام مع علمهم بحظر الكلام، والأمر بالتسبيح، وفي ذلك دليل على أن الأمر بالتسبيح ناسخ لحظر الكلام (ولعل الصحيح ناسخ للكلام) متأخر عنه، فوجب أن يكون ما في حديث أبي هريرة مختلفاً في استعماله، فوجب أن تقضي عليه الأخبار الواردة في الحظر، لأن من أصلنا أنه متى ورد خبران: أحدهما خاص، والآخر عام، واتفقوا على استعمال العام واختلفوا في استعمال الخاص، كان الخبر المتفق على استعماله قاضياً على المختلف فيه، كذا في أحكام القرآن لأبى بكر الرازي.

ولقائل أن يقول: إن الأمر بالتسبيح لمن نابه شيء في صلاته كان متقدماً على قصة ذي

اليدين، وظاهر أن المراد بشيء ناب المصلى في صلاته هو الشيء الذي يصلح التنبيه عليه ويشرع فيه التذكير كما إذا تحقق عند المصلي سهو إمامه ونسيانه مثلاً، فيسبح للتنبيه والتذكير، إلا أن الصحابة رهي لما علموا أن الله عز وجل ينزل فرائضه على رسوله ﷺ فرضاً بعد فرض، فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه، ويخفف بعض فرضه، وكان جائزاً عندهم أن يقع بعض هذا التغيير في أثناء الصلاة كما نقلنا عن الحافظ ابن حجر في تحويل القبلة أنه وقع في أثناء الصلاة، فرقوا بين النبي ﷺ وبين سائر الأئمة من هذه الجهة، ولهذا لم يسبحوا في قصة ذي اليدين وأمثالها لكون نسيانه ﷺ غير متعين عندهم، ولم يجدوا مساغاً إلا السؤال منه ﷺ فسلكوا مسلك الأدب والاحتياط، ولم يكتفوا بضابطة تذكير الناسي وتنبيه الساهي لمفارقة حاله ﷺ أحوال سائر الأئمة، ولهذا سامح الشارع عن تكلمهم، ومراجعتهم معه ﷺ لإصلاح الصلاة لكونهم غير عالمين بمشروعية التذكير في حقه ﷺ خاصة إذا نسي، وهذا كما سومح في شأن أهل قباء حيث لم يؤمروا بإعادة صلوات صلوها إلى بيت المقدس بعد التحويل إلى الكعبة قبل بلوغ الأمر إليهم، ثم بعد ذلك علَّمهم وأخبرهم أن التذكير مشروع في حقه ﷺ كسائر الأثمة، وليس هو من التقدم بين يدي الرسول، ورجح احتمال النسيان على احتمال التشريع، وذلك فيما روى الشيخان عن إبراهيم عن علقمة، قال: قال عبد الله: «صلى رسول الله ﷺ - قال إبراهيم: زاد أو نقص -فلما سلم، قيل له: يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذاو كذا، قال: فثني رجليه واستقبل فسجد سجدتين ثم سلم، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسي كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني٠٠٠ الحديث. وفي كنز العمال عن أبي هريرة: «خرج النبي ﷺ يوماً إلى المسجد، فقال: أين الفتى الدوسي؟ فقيل: هو ذاك يا رسول الله يوعك في آخر المسجد، فأتاني النبي ﷺ، فمسح على رأسي، وقال لي معروفاً، ثم أقبل على الناس، فقال: إن أنا سهوت في صلاتي فليسبح الرجال ولتصفق النساء. . . » الحديث (عب) فهذا صريح في أمرهم بتذكيره ﷺ إذا نسي وسهاً ، ونفى الالتفات إلى احتمال التشويع، وقد وقع هذا الأمر بعد ما رأى النبي ﷺ تكلمهم ومراجعتهم قبل تمام الصلاة، وهذا في النظر الدقيق إنكار على صنيعهم، وسبب صنيعهم، وغير ممكن أنهم كانوا قد رأوا هذا الإنكار وسمعوا هذا الأمر بالتذكير، ثم لم يعملوا به في يوم ذي اليدين وغيره، فثبت قطعاً أن هذا الأمر بتذكير النبي ﷺ وقت نسيانه ورد بعد قصة ذي اليدين ونظائرها فتحمل قصته وأشباهها على ما قبل مشروعية التذكير في حقه ﷺ، فالواجب على المفرقين بين كلام العمد والنسيان وبين التكلم لمصلحة الصلاة والتكلم لغيرها أن يأتوا بحجة متأخرة عن الأمر بتذكيره على إذا نسى، ولعلهم لا يجدون إلى ذلك سبيلاً، ومما يدل على أن قصة ذي اليدين كانت حين كان الكلام مباحاً في الصلاة أن عمر بن الخطاب قد حدث به تلك الحادثة

إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ».

بعد النبي ﷺ في صلاته، ففعل فيها بخلاف ما عمله رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين، مع أنه كان حاضراً في قصته. أخرج هذا الأثر عن عمر الطحاوي في معاني الآثار بإسناده عن عطاء، وفي إسناده انقطاع.

والإنصاف أن تكلم القوم في هذه القصة لم يكن عن نسيان، وما كان عندهم احتمال التشريع كما كان عند ذي اليدين، بل تكلموا فيها مع تيقنهم عدم تمام الصلاة، فالاستثناف كان واجباً في هذه الصورة، والله أعلم.

فتحصل بهذا كله أن الكلام مطلقاً مفسدة للصلاة، ناسياً كان أو عامداً، والقياس في السلام أيضاً أنه مفسد، وإن كان ناسياً، ولكن استحسنًا ما فيه لمعنى لا يوجد ذلك في الكلام، وهو أن السلام من جنس أركان الصلاة، فإن المتشهد يسلم على النبي وعلى عباد الله الصالحين، وهو اسم من أسماء الله تعالى، وإنما أخذ حكم الكلام لكاف الخطاب، وإنما يتحقق معنى الخطاب فيه عند القصد، فإذا كان ناسياً شبهناه بالأذكار، وإذا كان عالماً شبهناه بالكلام، فأما الكلام فهو ليس من أذكار الصلاة، فكان منافياً للصلاة على كل حال، والخطأ والنسيان عذر في رفع الإصر.

وقال ابن المنير: «الفرق بين قليل الفعل للعامد فلا يبطل، وبين قليل الكلام: أن الفعل لا تخلو منه الصلاة غالباً لمصلحتها، وتخلو عن الكلام الأجنبي غالباً مطرداً» اهـ.

وقال الشيخ ابن الهمام: «وإنما عفي القليل من العمل لعدم الاحتراز عنه، لأن في الحي حركات من الطبع، وليست من الصلاة، فلو اعتبر إفساده مطلقاً لزم الحرج في إقامة صحة الصلاة، فعفى ما لم يكثر، وليس الكلام من طبع الحي» اهـ.

قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي ﷺ: "فإن ألزمونا على ذلك (أي عدم الفرق بين كلام العمد والنسيان) الصيام وما شرط فيه من ترك الأكل، وتعلق الاسم الشرعي به، ثم اختلف فيه حكم السهو والعمد: فإنا نقول: إن القياس فيهما سواء، ولذلك قال أصحابنا: لولا الأثر لوجب أن لا يختلف فيه حكم الأكل سهوا أو عمداً، وإذا سلموا القياس فقد استمرت العلة، وصحت، وأيضاً الصيام قد فارق الصلاة من حيث إن الصلاة فيها أفعال مذكرة بها دون الصيام، والله علم».

قوله: (إنما هو) الخ: أي: الصلاة.

قوله: (التسبيح والتكبير) الخ: قال ابن الملك: «استدل به الشافعي على أن تكبير الإحرام جزء من الصلاة، قلنا: إنما هي ذات التسبيح والتكبير» اهـ.

واستدل أبو حنيفة على كون التحريمة شرطاً بقوله تعالى: ﴿وَنَكُرَ ٱسْدَ رَبِّهِ فَصَلَّنَ ﴿ ۚ . . . ﴾ [الأعلى: 10] فإن العطف يفيد التغاير .

أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ. وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بَالإِسْلاَمِ. وَإِنَّ مِنَّا رِجَالاً يَأْتُونَ الْكُهَّانَ. قَالَ: «فَلاَ تَأْتِهِمْ» قَالَ: وَمِنَّا رِجَالُ

قوله: (أو كما قال رسول الله ﷺ) الخ: شك من الراوي في لفظه ﷺ.

قوله: (حليث عهد) الخ: أي: جديده.

قوله: (بجاهلية) الخ: متعلق بعهد، وما قبل ورود الشرع يسمى «جاهلية» لكثرة جهالتهم، يعني: انتقلتُ عن الكفر إلى الإسلام ولم أعرف بعدُ أحكام الدين.

قوله: (قد جاءنا الله) الخ: قال ابن الملك ﷺ: «هذا لا يتعلق بما قبله، بل شروع في ابتداء سؤال منه ﷺ» اهـ. والأظهر تعلقه بما قبله اعتذاراً عما وقع له من الخطأ.

قوله: (يأتون الكهان) الخ: بضم الكاف، جمع كاهن، وهو من يدعي معرفة الضمائر.

قال الطيبي: «الفرق بين الكاهن والعرّاف: أن الكاهن يتعاطى الأخبار عن الكوائن في المستقبل، والعراف يتعاطى معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة، ونحوهما».

قال الخطابي ﷺ: «الكهنة قوم لهم أذهان حادّة، ونفوس شريرة، وطباع نارية، فألِفَتْهُم الشياطين لما بينهم من التناسب في هذه الأمور، ومساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم إليه، وكانت الكهانة في الجاهلية فاشية، خصوصاً في العرب، لانقطاع النبوة فيهم، وهي على أصناف:

منها: ما يتلقونه من الجن، فإن الجن كانوا يصعدون إلى جهة السماء، فيركب بعضهم بعضاً إلى أن يدنوا الأعلى، بحيث يسمع الكلام، فيلقيه إلى الذي يليه إلى أن يتلقاه من يلقيه إلى الكاهن، فيزيد فيه، فلما جاء الإسلام ونزل القرآن حرست السماء من الشياطين، وأرسلت عليهم الشهب، فبقى من استراقهم ما يتخطفه الأعلى فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَلِفَ المُغْلَفَةَ فَالْبَعْمُ شِهَاتُ ثَافِتُ إِلَى السافات: ١٠ وكانت إصابة الكهان قبل الإسلام كثيرة جداً، كما جاء في أخبار شق، وسطيح ونحوهما، وأما في الإسلام فقد ندر ذلك جداً، حتى كاد يضمحل، ولله الحمد.

ثانيها: ما يخبر الجني به من يواليه بما غاب عن غيره مما لا يطلع عليه الإنسان غالباً، أو يطلع عليه من قرب منه، لا من بعد.

ثالثها: ما يستند إلى ظن وتخمين وحدس، وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه.

رابعها: ما يستند إلى التجربة والعادة، فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك، ومن هذا القسم الأخير ما يضاهي السحر. كذا في الفتح.

قوله: (فلا تأتهم) الخ: فيه تحريم إتيان الكاهن، قال ﷺ: "من أتى عرافاً أو كاهناً فصدّقه

يَتَطَيَّرُونَ. قَالَ: «ذَاكَ شَيْءَ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ. فَلاَ يَصُدَّنَهُمْ، (قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: فَلاَ يَصُدُّنَكُمْ)» قَالَ قُلْتُ: وَمِنَّا رِجَالٌ يَخُطُونَ. قَالَ: «كَانَ نَبِيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ يَخُطُّ. فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ

بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد» رواه الإمام أحمد بسند صحيح عن أبي هريرة، كما في الجامع الصغير للسيوطي.

قوله: (يتطيرون) الخ: في النهاية: «الطيرة: بكسر الطاء وفتح الياء، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير، فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة تيمن به، واستمر، وإن رآه طار يسرة تشاءم به ورجع، وربما كان أحدهم يهيج الطير ليطير فيعتمدها، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك، وكانوا يسمونه السانح ـ بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة ـ والبارح ـ بموحدة وآخره مهملة ـ فالسانح ما ولاك ميامنه، بأن يمر عن يسارك إلى يمينك، والبارح بالعكس، وكانوا يتيمنون بالسانح، ويتشاءمون بالبارح، لأنه لا يمكن رميه إلا بأن ينحرف إليه، وليس في شيء من سنوح الطير وبروحها ما يقتضي ما اعتقدوه، وإنما هو تكلف بتعاطي ما لا أصل له، إذ لا نطق للطير، ولا تميز، فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه، وطلب العلم من غير مظانّه جهل من فاعله، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتمدح بتركه، وكان أكثرهم يتطيرون ويعتمدون على ذلك، ويصح معهم غالباً لتزيين الشيطان ذلك، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين. وأما الفرق بين التطير والتفاؤل، فسيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

قوله: (ذاك) الخ: أي: التطير.

قوله: (يجدونه في صدورهم) الخ: يعني هذا وهم ينشأ من نفوسهم، ليس له تأثير في اجتلاب نفع أو ضر، وإنما هو شيء يسوّله الشيطان ويزينه، حتى يعملوا بقضية، ليجرهم إلى اعتقاد مؤثر غير الله تعالى، وهو كفر صراح بإجماع العلماء.

قوله: (فلا يصدنهم) الخ: أي: لا يمنعهم التطير من مقاصدهم، لأنه لا يضرهم ولا ينهم ولا ينهم ولا ينهم ولا ينهم ولا ينهم ولا ينهم ونه وقال الطيبي: «أي: لا يمنعهم عما يتوجهون من المقاصد، أو من سواء السبيل ما يجدون في صدورهم من الوهم، فالنهي وارد على ما يتوهمونه ظاهراً، وهم منهيون في الحقيقة عن مزاولة ما يوقعهم من الوهم في الصد».

قوله: (نبي من الأنبياء يخط) الخ: أي: فيعرف بالفراسة بتوسط تلك الخطوط، قيل: هو إدريس، أو دانيال عليهما الصلاة والسلام.

قوله: (فمن وافق خطه) الخ: أي: من وافق خطه خط ذلك النبي في الصورة والحالة، وهي قوة الخاط في الفراسة وكماله في العلم والعمل الموجبين لها. وقال ابن حجر: «أي في الصورة وقوة الفراسة التي هي نور في القلب يلقيه الله فيه حتى ينكشف له بعض المغيبات عياناً، وإنما نشأ ذلك عن التحلى بكمال مرتبتي العلم والعمل».

قُذَاكَ ۚ قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَىٰ غَنَما لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ. فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا. وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ. آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ.

قوله: (فذاك) الخ: أي: فذاك مصيب، أو يصيب، أو يعرف الحال بالفراسة كذاك النبي، وهو كالتعليق بالمحال. قال الخطابي: «إنما قال ﷺ: «من وافق خطه فذاك» على سبيل الزجر، ومعناه: لا يوافق خط أحد خط ذلك النبي، لأن خطه كان معجزة».

قال ابن الملك: «لأنهم ما كانوا صادفوا خط ذلك النبي حتى يعرف الموافقة من المخالفة، لأن خطه كان علماً لنبوته، وقد انقضت، والشيء إذا علق بأمر ممتنع فهو ممتنع».

قال ابن حجر: «ولم يصرح بالنهي عن الاشتغال بالخط لنسبته لبعض الأنبياء، لئلا يتطرق الوهم إلى ما لا يليق بكمالهم، وإن كانت فروع الأحكام مختلفة باختلاف الشرائع، ومن ثم قال المحرّمون لعلم الرمل ـ وهم أكثر العلماء ـ: لا يستدل بهذا الحديث على إباحته، لأنه على الإذن فيه على موافقة خط ذلك النبي، وموافقته غير معلومة، إذ لا تعلم إلا من تواتر أو نص منه عليه الصلاة والسلام، أو من أصحابه أن الأشكال التي لأهل علم الرمل كانت لذلك النبي، ولم يوجد ذلك، فاتضح تحريمه».

قال ابن عباس: «الخط ما يخطه الحازي، وهو علم قد تركه الناس، يعني لعدم فائدته، يأتي صاحب الحاجة الحازي، فيعطيه حلواناً ـ أي: شيئاً من الأجرة ـ وبين يدي الحازي غلام معه ميل، فيأتي إلى أرض رخوة أو خشب. فيخط خطوطاً بالعجلة، كيلا يلحقها العدد، ثم يمحو منها خطين خطين على مهلة، فإن بقي خطان فهو علامة النجح، وإن بقي واحد فهو علامة الخيبة».

قال صاحب النهاية: «المشار إليه علم معروف، وللناس فيه تصانيف كثيرة، وهو معمول به إلى الآن، ولهم فيه أوضاع، وعلامات، واصطلاحات، وأسهام، وأعمال كثيرة، ويستخرجون به الضمير وغيره، وكثيراً ما يصيبون فيه، أي: بحسب الاتفاق، كما أن كثيراً ما يخطئون فيه، بل الخطأ أكثر، لأن كذبهم أظهر».

قال ميرك: «والحازي بالحاء المهملة والزاي: الذي يحزر الأشياء ويقدرها بظنه، ويقال للمنجم: الحازي، لأنه ينظر في النجوم وأحكامها بظنه وتقديره، والحازي أيضاً: الكاهن، كذا في المرقاة.

قوله: (والجوانية) الخ: بفتح الجيم، وتشديد الواو، وبعد الألف نون مكسورة، ثم ياء مشددة، هي بقرب أحد موضع في شمال المدينة، وفيه استخدام الجارية للرعي، وإن كانت تنفرد في المرعى، فإن خيف مفسدة من رعيها لريبة فيها أو لفساد من يكون في الناحية التي ترعى فيها أو نحو ذلك لم يسترعها، والله أعلم، كذا في الشرح.

قوله: (آسف) الخ: بفتح السين، أي أغضب.

لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً. فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ أَعْتِقُهَا؟ قَالَ: «الْثِينِي بِهَا» فَأَتَيْتُهُ بِهَا. فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ:

قوله: (لكني صككتها) الخ: أي: فلم أصبر، ولكني صككتها أي لطمتها.

قوله: (فَعَظَّمَ ذلك عليّ) الخ: بتشديد الظاء المفتوحة من التعظيم.

قوله: (أين الله) الخ: قال القرطبي: «قيل: أراد معرفة ما يدل على إيمانها، لأن معبودات الكفار من صنم ونار بالأرض، وكل منهم يسأل حاجته من معبوده، والسماء قبلة دعاء الموحدين، فأراد كشف معتقدها، وخاطبها بما تفهم، فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحدون، ولا يدل ذلك على جهة، ولا انحصاره في السماء، كما لا يدل التوجه إلى القبلة على انحصاره في الحعاد، في الكعبة. وقيل: إنما سألها بدأين، عما تعتقده من عظمة الله تعالى، وإشارتها إلى السماء إخبار عن جلاله في نفسها، اهد.

وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: «اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر: فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله تعالى، والذي ترتضيه رأياً، وندين الله به: عقيدة اتباع سلف الأمة، للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع، انتهى.

وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله على صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهم: فقد خرج عما كان عليه النبي هي وأصحابه، وفارق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء» (١١).

ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، ومالكاً، والثوري، والليث بن سعد، عن الأحاديث التي فيها الصفة، فقالوا: «أمرّوها كما جاءت بلا كيف».

وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي كللله تعالى عن يونس بن عبد الأعلى، سمعت الشافعي يقول: «لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة، فإنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا الرؤية والفكر، فنثبت هذه الصفات، وننفي عنه التشبيه، كما نفى عن نفسه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِهُ

⁽١) لعل الصحيح: الا تنبني، من المؤلف رحمه الله تعالى.

فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «أَعْتِقْهَا. فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

١٢٠٠ - (٠٠٠) حدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عِيسى بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ.

المَّدُ وَأُهَيْرُ بُنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو مَكُو بُنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو سَعِيدِ الأَشَجُّ - وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ.

شَىٰ ﴾ [الشورى: ١١] وذات الله تعالى لا تشبه الذوات، فصفاته لا تشبه الصفات، فإن صفات كل موصوف تناسب ذاته، وتلائم حقيقته». والآثار فيه عن السلف كثيرة. كذا في الفتح.

قوله: (في السماء) الخ: قد ذكرنا مسلك السلف فيه، قال الكرماني: ظاهره غير مراد، إذ الله منزه عن الحلول في المكان، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علو الذات والصفات، وبنحو هذا أجاب غيره عن الألفاظ الواردة من الفوقية ونحوها.

قال الراغب: «فوق: يستعمل في المكان، والزمان، والجسم، والعدد، والمنزلة، والقهر. (وذلك أضرب) فالأول: باعتبار العلو، ويقابله «تحت» نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَتُ عَنَيْكُمْ عَذَابًا مِن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَمِّتِ أَرَجُلِكُمْ ﴾ [الانعام: ٢٥] والثاني باعتبار الصعود والانحدار، نحو: ﴿ إِذْ جَاءُوكُم مِن فَوْقِكُمْ وَمِن أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الاحزاب: ١٠] والثالث: في العدد، نحو: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاةً فَقَا أَتْنَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] والرابع: في الكبر والصغر، كقوله: ﴿ بَعُوضَةُ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢١] والخامس: يقع تارة باعتبار الفضيلة الدنيوية، نحو: ﴿ وَرَفَعَنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَنِ ﴾ [الزخرف: والخامس: يقع تارة باعتبار الفضيلة الدنيوية، نحو: ﴿ وَرَفَعَنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَنِ ﴾ [الزخرف: والمُحَادُ وَلَهُ وَلَهُ مُنْ فَوْقِهُ وَلَهُ وَلَهُ مِن اللهُ مِن فَوْقِهُ فَي النعل: ١٥] والسادس: نحو قوله: ﴿ وَمُعَنَا اللهُ عَلَهُ مُن اللهُ عَلَهُ مَن اللهُ عَلَهُ مَن اللهُ عَلَهُ وَاللهُ عَلَهُ هَا اللهُ عَلَهُ مَا أَنْ اللهُ عَلَهُ مَنْ اللهُ عَلَهُ إِلَيْهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ مِن اللهُ وَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ إِلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ مَنْ اللهُ عَلَهُ إِلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ مِنْ اللهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ الل

قوله: (من أنا) الخ: فهي أن الإيمان لا يتم إلا بالإيمان بالنبي ﷺ.

قوله: (أعتقها) الخ: قال عياض: «أمره بإعتاقها بعد تبيين أنها مؤمنة يدل على أن عتق المؤمن أفضل، ولم يختلف أنه يصح عتق الكافر في التطوع، ولا أنه لا يصح في كفارة القتل

⁽۱) قوله: اعن عبد الله الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة، رقم (١١٩٩) وباب لا يرد السلام في الصلاة، رقم (١٢١٦) وفي كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة الحبشة، رقم (٣٨٧٥) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الكلام في الصلاة، رقم (١٢٢١) و(١٢٢١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة، رقم (٩٢٣) و(٩٢٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المصلى يسلم عليه كيف يرد، رقم (١٠١٩) وأحمد في مسنده (١: ٣٧٦ و٤٠٩ و٤١٥).

فَيَرُدُّ عَلَيْنَا. فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ، سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلاَةِ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا. فَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلاَةِ شُغْلاً».

١٢٠٢ - (٠٠٠) حدّثني ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ السَّلُولِيُّ. حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سُفْيَانَ عَنِ الأَعْمَشِ بِهَلْذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

تقييد الرقبة فيها بالإيمان. واختلف في عتقه في كفارة الأيمان، والظهار، وتعمد الفطر في شهر رمضان، فمنعه مالك والشافعي، وحملوا المطلق من ذلك على المقيد في كفارة القتل، وأجازه الكوفيون قصراً للتقييد على ما ورد».

٣٤ ـ (٥٣٨) ـ قوله: (فيرد علينا) الخ: كان الكلام في أول الإسلام جائزاً في الصلاة، ثم ننع.

والنجاشي: لقب لملك الحبشة، والنجاشي الذي أسلم وآمن بالنبي على هو أصحمة، ومات قبل الفتح. وكان هاجر جماعة من الصحابة إلى الحبشة من مكة، فلما هاجر النبي على المدينة رجعوا إليه، ومنهم ابن مسعود في أجمعين، وتقدم تفصيله في شرح أول أحاديث الباب.

قوله: (من عند النجاشي) الخ: بفتح النون وتخفيف الجيم، وبعد الألف شين معجمة، ثم ياء ثقيلة كياء النسب، وقيل: بالتخفيف، وتشديد الجيم خطأ.

قوله: (فلم يردّ علينا) الخ: قبل: لا يرد المصلّي السلام نطقاً ولا إشارة لهذا الحديث، وقبل: يرد، ولعل هذا لم يبلغه الناسخ، وقبل: يرد إشارة لحديث جاء أنه على كان يرد إشارة، الأول لأبي حنيفة، والثاني لأبي هريرة وجابر والحسن وابن المسيب وقتادة وإسحاق، والثالث لمالك وأصحابه وابن عمر وجماعة. وقبل: يرد في نفسه، وإذا لم يرد فاختلف: هل يردّ بعد السلام؟ واختلف قول مالك في السلام على المصلي بالجواز والكراهة، كذا في إكمال إكمال المعلم، وسيأتي البحث في رد السلام بالإشارة في آخر أحاديث الباب إن شاء الله تعالى.

قوله: (إن في الصلاة شغلاً) النج: في رواية أحمد عن ابن فضيل: «لشغلا» بزيادة اللام للتأكيد، والتنكير فيه للتنويع، أي بقراءة القرآن والذكر والدعاء، أو للتعظيم، أي شغلاً، وأي شغل لأنها مناجاة مع الله تستدعي الاستغراق بخدمته، فلا يصلح فيها الاستغال بغيره. وقال النووي: معناه أن وظيفة المصلي الاشتغال بصلاته، وتدبر ما يقوله، فلا ينبغي أن يعرج على غيرها من رد السلام ونحوه. زاد في رواية أبي وائل «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة» وزاد في رواية كلثوم الخزاعي: «إلا بذكر الله وما ينبغي لكم، فقوموا لله قانتين، فأمرنا بالسكوت».

(.) ـ قوله: (السلولي) الخ: بفتح المهملة ولامين، الأولى خفيفة مضمومة. قوله: (حدثنا هريم) الخ: بهاء وراء . مصغراً .

١٢٠٣ - (٣٥) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ (١١)؛ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلاَةِ. يَكُلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلاَةِ. حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ وَقُومُوا لِلّهِ قَانِتِينَ ﴾ السَّلاَةِ. حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ وَقُومُوا لِلّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الْكَلاَمِ.

١٢٠٤ ـ (٠٠٠) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَوَكِيعٌ. ح قَالَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، بَعْذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٢٠٥ ـ (٣٦) حدَثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثُ. حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِبِنْ عَبُدُ اللَّه (٢)؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي

٣٥ ـ (٥٣٩) ـ قوله: (يكلم الرجل صاحبه) الخ: والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها
 بكل شيء، وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه.

قوله: (قانتين) الخ: قيل مطيعين، أو مصلين. وعن مجاهد قال: «من القنوت الركوع والخشوع وطول القيام وغض البصر وخفض الجناح والرهبة شه». وأصح ما دل عليه حديث الباب، وهو حديث زيد بن أرقم في أن المراد بالقنوت في الآية السكوت.

قوله: (فأمرنا بالسكوت) الخ: المراد به السكوت عن كلام الناس، لا مطلق الصمت، لأن الصلاة لا صمت فيها، بل جميعها قرآن وذكر.

قوله: (ونهينا عن الكلام) الخ: فالكلام في الصلاة مطلقاً منهي عنه، وقد تقدم تحقيقه وبسطه في شرح أول أحاديث الباب.

⁽۱) قوله: «عن زيد بن أرقم» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة، رقم (۱۲۰۰) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة. باب (﴿وقوموا لله قانتين﴾)، رقم (٤٣٣٤) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الكلام في الصلاة، رقم (١٢٢٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب النهي عن الكلام في الصلاة، رقم (٩٤٩) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة، رقم (٤٠٥) وفي كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٨٦) وأحمد في مسنده (٤: ٣٦٨).

⁽٢) قوله: (عن جابر بن عبد الله) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العمل في الصلاة، باب لا يرد السلام في الصلاة، رقم (١٢١٧) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب رد السلام بالإشارة في الصلاة، رقم (١١٩٠) و(١١٩١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة، رقم (٩٢٦) وباب التطوع الراحلة والوتر، رقم (١٢٢٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على الدابة حيثما توجهت به، رقم (٣٥١) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة على الصلاة على الدابة حيثما توجهت به، رقم (٣٥١) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة =

لِحَاجَةٍ. ثُمَّ أَذْرَكْتُهُ وَهُوَ يَسِيرُ ـ قَالَ ثُتَيْبَةُ: يُصَلِّي ـ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي فَقَالَ: «إِنَّكَ سَلِّمْتَ آنِفاً وَأَنَا أُصَلِّي» وَهُوَ مُوَجُّةٌ حِينَئِذٍ قِبَلَ الْمَشْرِقِ.

١٢٠٦ ـ (٣٧) حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ؟ قَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ. فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ. فَكَلَّمْتُهُ. فَقَالَ لِي بِيَدِهِ هَكَذَا ـ وَأَوْمَأَ زُهْيَرٌ بِيَدِهِ ـ ثُمَّ كَلَّمْتُهُ، فَقَالَ لِي هَكَذَا ـ فَأَوْمَأ زُهَيْرٌ أَيْضاً بِيَدِهِ نَحْوَ الأَرْضِ ـ وَأَنَا أَسْمَعُهُ يَقْرَأُ، يُومِيءُ بِرَأْسِهِ. فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «مَا فَعَلْتَ فِي الَّذِي أَرْسَلْتُكَ لَهُ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكَلِّمَكَ إِلا أَنِّي كُنْتُ أُصَلِّي».

قَال زُهَيْرٌ: وَأَبُو الزُّبَيْرِ جَالِسٌ مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ بِيَدِهِ أَبُو الزُّبَيْرِ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ. فَقَالَ بِيَدِهِ إِلَى غَيْرِ الْكَعْبَةِ.

٣٦ ـ (٥٤٠) ـ قوله: (فأشار إليّ) الخ: قال النووي: «فيه رد السلام بالإشارة، وأنه لا تبطل الصلاة بها».

وقال الطحاوي: «إن الإشارة في حديث الباب لم تكن رداً للسلام، لما في الطريق الآخر: «فلم يردّ عليّ» وظاهره الإطلاق، بل كانت نهياً له عن التكلم معه ﷺ، وإعلاماً بأنه في الصلاة وأما المسألة ففي الدر المختار أنه يفسد الصلاة رد السلام بلسانه لا بيده، بل يكره على المعتمد.

قال ابن عابدين: «أي: لا يفسدها رد السلام بيده خلافاً لمن عزى إلى أبي حنيفة أنه مفسد، فإنه لم يعرف نقله من أحد من أهل المذهب، وإنما يذكرون عدم الفساد بلا حكاية خلاف، بل صريح كلام الطحاوي أنه قول أنمتنا الثلاثة، وكأن هذا القائل فهم من قولهم: ولا يرد بالإشارة أنه مفسد. كذا في الحلية لابن أمير الحاج الحلبي. واستدرك في البحر على قوله: «فإنه لم يعرف...» الخ بأنه نقله صاحب المجمع، وهو من أهل المذهب المتأخرين، ومع هذا فالحق أن الفساد ليس بثابت في المذهب، وإنما استنبطه بعض المشايخ مما في الظهيرية وغيرها من أنه لو صافح بنية التسليم فسدت، فقال: فعلى هذا تفسد أيضاً إذا رد بالإشارة، ويدل لعدم الفساد أنه عليه الصلاة والسلام فعله، كما رواه أبو داود، وصححه الترمذي، وصرح في المنية بأنه مكروه، أي تنزيها، وفعله عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز، فلا يوصف فعله بالكراهة، كما حققه في الحلية، في المحتار.

قوله: (وهو موجه) الخ: بكسر الجيم، أي: موجه وجهه وراحلته، وفيه دليل لجواز النافلة في السفر حيث توجهت به راحلته، وهو مجمع عليه.

فيها، باب المصلى يسلم عليه كيف يرد، رقم (١٠١٨) وأحمد في مسنده (٣: ٣٣٤ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٦٣ و٣٦٣ و٣٥٠ و٣٦٣

١٢٠٧ - (٣٨) حدّثنا أَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ عَنْ كَثِيرِ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ، فَرَجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَوَجْهُهُ عَلَىٰ غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمُنَعْنِي أَنْ أَرُدٌ عَلَيْ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمُنَعْنِي أَنْ أَرُدٌ عَلَيْكِ إِلاَّ أَنِّي كُنْتُ أُصَلِّي».

۱۲۰۸ ـ (۰۰۰) وحد ثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم. حَدَّثَنَا مُعَلَّى بِن مَنْصُورٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ عَنْ عَطَاءً، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في حَاجِةٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ.

(٨) ـ باب: جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ منه، وجواز العمل القليل في الصلاة

١٢٠٩ ـ (٣٩) حدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. قَالا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةً. حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ـ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ ـ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةً (١) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عِفْرِيتًا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ

(. . . .) قوله: (كثير بن شنظير) الخ: بكسر الشين والظاء المعجمتين.

(^) ـ باب: جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة والتعوذ منه

قوله: (إن عفريتا) الخ: بكسر العين، أي خبيثاً منكراً مبالغاً في المرودة، مع دهاء وخبث، فعليت: من العفر، بكسر فسكون، وهو الخبث.

قال الحافظ: «وهذا ظاهرفي أن المراد بالشيطان في رواية البخاري (إن الشيطان عرض لي . . .) غير إبليس كبير الشياطين» اهـ. إلا أن حديث أبي الدرداء الآتي في آخر الباب صريح في كونه إبليس إن اتحدت القصة، والله أعلم .

قوله: (من الجن) الخ: إيضاح، وإلا فالعفريت لا يكون إلا منهم، وهم أجسام لطيفة روحانية نارية، أي محضة، أو الغالب عليهم، فهم من العناصر الأربعة، قولان، ويجريان في

⁽۱) قوله: قأبا هريرة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب الأسير و الغريم يربط في المسجد، رقم (٢٦١) وفي كتاب العمل في الصلاة، باب ما يجوز من العمل في الصلاة، رقم (١٢١٠) وفي كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٨٤) وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ووهبنا للااود سليمان نعم العبد إنه أواب﴾ رقم (٣٤٦٣) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة ص، باب ﴿هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب﴾، رقم (٤٨٠٨) وأحمد في مسنده (٢: ٢٩٨).

يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ. لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلاَةَ. وَإِنَّ اللَّهَ أَمْكَنَنِي مِنْهُ فَذَعَتُهُ، فَلَقَدْ هَمَمْتُ

الملائكة هل هم متمحضون من النور أو هو الغالب عليهم؟ ولمزيد لطافة الجسمية أمكنهما التشكل في كل صورة، لكن الغالب على الجن تشكلهم في الصورة القبيحة، لأن الغالب عليهم قبح التمرد والعنت والخبث، كذا في المرقاة.

وقال العيني: «واعلم أن الموجود الممكن الذي ليس بمتحيز ولا صفة للمتحيز هم الأرواح، وهي إما سفلية وإما علوية، فالسفلية إما خيرة وهم صالحوا الجن، أو شريرة وهم مردة الشياطين، والعلوية إما متعلقة بالأجسام وهي الأرواح الفلكية أو غير متعلقة بالأجسام وهي الأرواح المقدسة» اهد. كذا قال، والله أعلم بالصواب.

قوله: (يفتك) الخ: الفتك الأخذ في غفلة وخديعة، ووقع في رواية عبد الرزاق: «عرض لي في صورة هرّ».

قوله: (البارحة) الخ: الليلة الخالية الزائلة، والبارح الزائل، ويقال من بعد الزوال إلى آخر النهار: البارحة.

قوله: (ليقطع عليّ الصلاة) الخ: أي: ليغلبني في كمال صلاتي، وأراد أن يشغلني بالوسوسة فيها.

قوله: (إن الله أمكنني منه) الخ: أي: أعطاني مكنة من أخذه وقدرة عليه أن أعاقبه بما شئت، يعني جعلني غالباً عليه بإمكانه وإقداره، إشارة إلى معنى «لا حول ولا قوة إلا بالله».

قال الأبي: «وهذه المجاهدة لا تمتنع على الأنبياء ، وهي كغيرها من مجاهدة كفار الإنس، وعورض بحديث قوله لعمر: «ما لقيك الشيطان سالكاً فجا إلا سلك فجا غيره». وأجاب الشيخ بأن هروبه من عمر هو باعتبار الوسوسة، وهي منتفية عنه على للعصمة. وأجاب غيره من أهل مجلسه أن عفريتا أخص من مطلق الشيطان الذي يهرب من عمر هلي .

قوله: (فذعته) الخ: بالذال المعجمة وتخفيف العين المهملة، أي خنقته، وقيل: فدعّته بالدال المهملة وتشديد العين، من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ بُدَغُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَمَ دَعًا ﴿ الطور: ١٣]. أي يدفعون والصواب: الأول، إلا أنه ـ يعني شعبة ـ كذا قاله بتشديد العين.

وقال الكرماني: «لا حاجة إلى هذا التأويل، إذ ليس في الآية ما ينفي رؤيتنا إياهم مطلقاً،

أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِيةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ. حَتَّى تُصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمعُونَ (أَوْ كُلُّكُمْ) ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: ﴿رَبِّ آغَفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدِ مِنْ بَعْدِيَ ﴾

إذ المستفاد منها أن رؤيته إيانا مقيدة من هذه الحيثية، فلا نراهم في زمان رؤيتهم لنا قط، ويجوز رؤيتنا لهم في غير ذلك الوقت» اهـ.

وقال بعضهم: إن معنى قوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا لَرُوْبُهُمّ ﴾ لا ترون صورهم الأصلية التي خلقهم الله تعالى عليها لمزيد لطفها، الخارج عن قدرة أبصارنا، لما غلب عليها من كثافة عنصرنا الغالب علينا، وهو التراب، وقد تقدم ما يتعلق بوجود الجن وشأنهم في باب القراءة في الصبح، والقراءة على الجن، فراجعه، وفي خنقه ﷺ للعفريت وهمه أن يربطه جواز العمل اليسير في الصلاة لاسيما لإصلاحها، وهو مثل ما تقدم من مدافعة المار، وقد يكون همه أن يربطه بعد تمام الصلاة.

قوله: (أن أربطه) الخ: بكسر الباء وضمنها على ما يفهم من القاموس، أي: أشده.

قوله: (إلى جنب سارية) الخ: أي: أسطوانة.

قوله: (تنظرون إليه) الخ: أي: إلى الشيطان في حالة المذلة نظر عبرة، وتعلموا أن الله أعطاني ما أعطى سليمان من الحكم عليهم، ولا تؤثر فيه قوته على التشكل المقتضية لكونه لا يقدر على إمساكه، لجواز أن الله سلبه تلك القوة معجزة للنبي هي، بل سلبه إياها لما أمسكه أبو هريرة حين كان حارساً لتمر الصدقة، فجاء ليسرق منه، فأمسكه، فاحتال في خلاصه منه بتعليم آية الكرسي، وأنها تحفظ قارئها، فظن أبو هريرة أنه مؤمن محتاج، فرق عليه، ثم حكى ذلك لرسول الله هي فبين له أنه الشيطان، وأنه صدق في ذلك وإن كان كذوباً، فلو قدر على الانفلات من أبي هريرة بتشكله في صورة أخرى لفعله ولم يعلمه، وبهذا يتبين تميز نبينا هي على سليمان من أبي هريرة بتشكله في صورة أخرى لفعله ولم يعلمه، وبهذا يتبين تميز نبينا على على سليمان اله. ويمكن عليه الصلاة والسلام، فإن بعض أتباعه حكم في الجن بما لم يحكم أتباع سليمان اله. ويمكن أن يكون حين التشكل بأصل خلقته لا يقدر على التفلت، بخلاف تشكله بالأشكال العارضية، والله تعالى أعلم. كذا في المرقاة.

قوله: (أو كلكم) الخ: أي: صغاركم وكباركم.

قوله: (قول أخي سليمان) الخ: فيه إشارة إلى أنه ﷺ كان يقدر على ذلك إلا أنه تركه رعاية لسليمان ﷺ، ويحتمل أن تكون خصوصية سليمان استخدام الجن في جميع ما يريده لا في هذا القدر فقط.

وقال عياض: «يفهم من هذا أن هذا مختص لسليمان ﷺ، فامتنع من ربطه إما لأنه لا يقدر عليه، أو أنه تواضع وتأدب، اهـ. عليه، أو لأنه لما تذكر لم يتعاط ذلك لظنه ﷺ أنه لا يقدر عليه، أو أنه تواضع وتأدب، اهـ.

فَرَدُّهُ اللَّهُ خَاسِئاً».

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ.

١٢١٠ - (٠٠٠) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ، (هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ). ح قَالَ:
 وَحَدَّثَنَاه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا شَبَابَةُ. كِلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَلْذَا الإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ قَوْلُهُ: فَذَعَتُهُ. وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَة فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: فَدَعَتُهُ.

وقال العلامة السندي: «كأنه على نظر إلى أن من أعظم من ذلك الملك وأخصه التصرف في الشياطين والتمكن منهم، فيتوهم بربط الشياطين عدم خصوص ذلك الملك بسليمان، وعدم استجابة دعائه لما فيه من المشاركة معه في جملة ما هو من أخص أمور ذلك الملك، فترك الربط خشية ذلك التوهم الباطل، ولم يرد أن ربط الشياطين يوجب المشاركة معه في تمام ملكه ويفضي إلى عدم خصوصية ذلك الملك بسليمان على أن المتمكن من شيطان واحد بل من ألف شيطان لا يقدح في الخصوصية قطعاً، لأن خصوصية ذلك الملك بسليمان بالنظر إلى جميع ما كان فيه من السلطنة في الدنيا كلها، وتسخير الشياطين والطيور وغيرها، لا بالنظر إلى كل واحد من هذه الأمور، سيما بعض أجزاء بعض هذه الأمور كما لا يخفى، فربطه ألف شيطان لا يقدح في الخصوصية. نعم الربما يتوهم ذلك، فالاحتراز عن التوهم أحسن، فلذلك تركه على والله تعالى الخصوصية.

قوله: (خاسئاً) الخ: أي: خائباً خاسراً مهيناً صاغراً، من: خسأتُ الكلب فخساً، أي زجرته مستهيناً به فانزجر، وخسأ متعد ولازم، قال الطيبي: أي مبعداً، يقال: خسأته فخسأ، أو يكون الخاسىء بمعنى الصاغر، قال المظهر: يريد أن لو ربطه لم تستجب دعوته، والأظهر لولا استجابة دعوته لربطته.

قال ابن الملك: إن قلت: يفهم من هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام تذكر دعوة سليمان عليه الملك: إن قلت: لا سليمان عليه بعد أخذه، ومن الحديث الآتي في آخر الباب أنه تذكره قبله، فيتنافيان. قلت: لا منافاة، لأن الحديثين صدرا في وقتين. قلت: أو يكون الأخذ الآتي بمعنى الأخذ للربط، فإنه المنافي للدعوة، فلا منافاة، وإن قلنا بوحدة القضية. كذا في المرقاة.

قوله: (وقال ابن منصور: شعبة) الخ: يعني: قال إسحاق بن منصور في روايته: حدثنا النضر، قال: أخبرنا شعبة، عن محمد بن زياد، فخالف رواية رفيقه إسحاق بن إبراهيم السابقة في شيئين: أحدهما أنه قال: شعبة عن محمد بن زياد، وقال ابن إبراهيم: شعبة، قال: أخبرنا محمد، والثاني أنه قال: محمد بن زياد، وفي رواية ابن إبراهيم: محمد، وهو ابن زياد.

١٢١١ ـ (٤٠) حدثفا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِح يَقُولُ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ، عَنْ أَبِي اللَّهِ صَالِح يَقُولُ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ، عَنْ أَبِي اللَّهِ مِنْكَ» ثُمَّ قَالَ: «ٱلْعَنْكَ اللَّهِ» قَالَ: «أَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ» ثُمَّ قَالَ: «أَلْعَنْكَ بِلَمْنَةِ اللَّهِ» ثَلْاً: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ بِلَمْنَةِ اللَّهِ» ثَلْ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَرَأَيْنَاكَ بَسَطْتَ يَدَكَ. قَالَ: «إِنَّ سَمِعْنَاكَ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَرَأَيْنَاكَ بَسَطْتَ يَدَكَ. قَالَ: «إِنَّ عَلُولُ اللَّهِ مِنْكَ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهِ مِنْكَ. ثَلاَتُ اللَّهِ مِنْكَ. ثَلاَتُ اللَّهِ مِنْكَ. ثَلاَتُ

٤٠ ـ (٥٤٢) ـ قوله: (فسمعناه يقول) الخ: نص في أنهم كانوا معه، وظاهر الأول أنه كان وحده، فيحتمل أنهما قضيتان، أو يقال: قوله ذلك في الأولى إنما هو أخبار لمن لم يحضرها معه.

قوله: (ألعنك بلعنة الله) الخ: أي: إياك، والمعنى أسأل الله أن يلعنك بلعنته المخصوصة لك التي لا توازيها لعنة، أو أبعدك عني بإبعاد الله لك، فالباء للتعدية، أو للآلة، أو للسببية.

قال النووي: «قال أصحابنا: تبطل الصلاة بالدعاء لغيره بصيغة الخطاب، كقوله للعاطس: رحمك الله، أو يرحمك الله، ولمن سلم عليه: وعليك السلام، وأشباهه، والأحاديث السابقة في الباب الذي قبله في السلام على المصلي تؤيد ما قاله أصحابنا، فيتأول هذا الحديث أو يحمل على أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة» اهـ.

أو يقال: دليل الجواز عمل النبي ﷺ، دليل المنع قوله ـ وهو الحديث السابق ـ من أن «الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» والدليل القولي أقوى من العملي عند التعارض، كما هو مقرر في الأصول اهـ.

وقيل: عموم عدم جواز الخطاب للغير مخصوص بإبليس عند تعرضه للمصلي بالوسوسة، لأنه لمصلحة الصلاة ومحتاج إليه، وأما غير الشياطين فليس مثله في ذلك، لأنه لا يحتاج لخطابه، قلت: هذا إنما يتمشى على مذهب من يجوز الكلام لمصلحة الصلاة، وقيل: هذا من خصوصياته عليه الصلاة والسلام كذا في المرقاة.

قوله: (كأنه يتناول شيئاً) الخ: أي: يأخذه من بعيد.

قوله: (بشهاب من نار) الخ: أي: شعلة، فيه دليل على أن الجن ليسوا باقين على عنصرهم الناري، ولأنه ﷺ قال: إن عدو الله إبليس جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهي، وقال ﷺ: «رأيت ليلة أسري بي عفريتاً من الجن يطلبني بشعلة من نار، كلما التفت إليه رأيته»

 ⁽١) قوله: اعن أبي الدرداء الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب التعود بالله منه في الصلاة، رقم (١٢١٦).

مَرَّاتِ. ثُمَّ قُلْتُ: أَلْعَنُكَ بِلَغْنَةِ اللَّهِ التَّامَّةِ. فَلَمْ يَسْتَأْخِز. ثَلاَثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ أَرَدْتُ أَخْلَهُ. وَاللَّهِ! لَوْلا دَعْوَةُ أَخِينَا سُلَيْمَانَ لأَصْبَحَ مُوثَقاً يَلْعَبُ بِهِ وِلْدَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

(٩) ـ باب: جواز حمل الصبيان في الصلاة

۱۲۱۲ ـ (١٤) حدَثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبَيْرِ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكِ: حَدَّثَكَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمِ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةً (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

ولو كانوا باقين على عنصرهم الناري وأنه نار محرقة: لما احتاجوا إلى أن يأتي الشيطان أو العفريت منهم بشعلة من نار، ولكانت يد الشيطان أو العفريت أو شيء من أعضائه إذا مس ابن آدم أحرقه كما تحرق الآدمي النار الحقيقية بمجرد اللمس، فدل على أن تلك النارية انغمرت في سائر العناصر، حتى صار إلى البرد، ويؤيد ذلك قوله ﷺ: «حتى وجدت برد لسانه على يدي» وفي رواية: «برد لعابه» كذا في عمدة القاري.

قوله: (بلعنة الله التامة) الخ: أي: عليك أبد الآبدين المخصوصة بك من بين سائر المعذبين.

قوله: (فلم يستأخر ثلاث مرات) الخ: الظاهر أنه ظرف «قلت» ويمكن أن يكون ظرفاً لـ«لم يستأخر» أي: فلم يتأخر في ثلاث مرات من التعوذات واللعنات.

قوله: (لأصبح) الخ: أي: لدخل إبليس في الصباح حال كونه موثقاً، أي مربوطاً بسارية أو غيرها.

(٩) ـ باب: جواز حمل الصبيان في الصلاة

⁽۱) قوله: «عن أبي قتادة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، رقم (٥١٦)، وفي كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، رقم (٩٩٦)، والنسائي في كتاب المساجد، باب إدخال الصبيان المساجد، رقم (٧١٢) وفي كتاب الإمامة، باب ما يجوز للإمام من العمل في الصلاة، رقم (٨٢٨) وفي كتاب الافتتاح، باب حمل الصبيان في الصلاة ووضعهن في الصلاة، رقم (١٢٠٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، رقم (٩١٨) و (٩١٩) و (٩١٩) و (٩١٠) و الدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، رقم (٩١٧) و (٩١٩) و (٩٢٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، رقم (١٣٦٠) و (٩١٩) و (٩١٠) و (٩١٠).

وكان أولاد رسول الله على كلها من خديجة سوى إبراهيم، فإنه من مارية القبطية، تزوجها النبي على قبل البعثة. قال الزهري: وكان عمره يومئذ إحدى وعشرين سنة، وقيل: خمساً وعشرين سنة، زمان بنيت الكعبة، قاله الواقدي وزاد: «ولها من العمر خمس وأربعون سنة» وقيل: كان عمره على ثلاثين سنة، وعمرها أربعين سنة، فولدت له القاسم، وبه كان يكني، والطاهر، وزينب، ورقية، وأم كلثوم، وفاطمة، وتزوج بزينب أبو العاص بن الربيع، فولدت منه علياً، وأمامة هذه المذكورة في الحديث، وتزوجها علي بن أبي طالب بعد موت فاطمة، فولدت منه محمداً، وكانت وفاة زينب في ثمان، قاله الواقدي. وقال قتادة: في أول سنة ثمان. كذا في عمدة القاري.

قوله: (ولأبي العاص) الخ: قال الكرماني: «الإضافة في قوله: «بنت زينب» بمعنى اللام، فأظهرني المعطوف عليه» انتهى.

قال ابن إسحاق: «وكان أبو العاص من رجال مكة المعدودين مالاً وأمانة وتجارة، وكانت خديجة هي التي سألت رسول الله ﷺ أن يزوجه بابنتها زينب، وكان لا يخالفها، وذلك قبل الوحى، والإسلام فرّق بينهما».

وقال ابن كثير: "إنما حرم الله المسلمات على المشركين عام الحديبية سنة ست من الهجرة، وكان أبو العاص في غزوة بدر مع المشركين، ووقع في الأسر».

وقال ابن هشام: «وكان الذي أسره خراش بن الصمة أحد بني حرام».

وقال ابن إسحاق عن عائشة: لما بعث أهل مكة في فداء أسراءهم بعثت زينب بنت رسول الله على في فداء أبي العاص بمال، وبعثت فيه بقلادة لها، وكانت خديجة المخالفة المخلتها بها على أبي العاص حين بنى عليها، قالت: فلما رآها رسول الله على أبي العاص حين بنى عليها، قالت: فلما رآها رسول الله على رق لها رقة شديدة، وقال: إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوا عليها الذي لها، فأطلقوه وردوا عليها الذي لها. وقال ابن إسحاق: وقد كان رسول الله على قد أخذ عليه أن يخلي سبيل زينب عني أن تهاجر إلى المدينة ـ فوفى أبو العاص بذلك، ولحقت بأبيها وأقام أبو العاص بمكة على كفره، واستمرت زينب عند أبيها بالمدينة، ثم آخر الأمر أسلم وخرج حتى قدم على رسول الله على كفره، واستمرت زينب عند أبيها بالمدينة، ثم آخر الأمر أسلم وخرج حتى قدم على رسول الله على كفره، واستمرت زينب عند أبيها بالمدينة، ثم آخر الأمر أسلم وخرج حتى قدم على رسول الله على كفره، واستمرت زينب عند أبيها بالمدينة، ثم آخر الأمر أسلم وخرج حتى قدم على

قوله: (ابن الربيع) الخ: وفي بعض الروايات: ابن الربيعة، والصواب هو الأول، وادعى

فَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا؟ قَالَ يَحْيَىٰ: قَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ.

بعضهم أنه ابن الربيع بن الربيعة، فنسب مالك تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده، وردّه عياض والقرطبي وغيرهما لإطباق النسّابين على خلافه، نعم! قد نسبه مالك إلى جده في قوله: «ابن عبد شمس» وإنما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس، أطبق على ذلك النسابون أيضاً.

قوله: (فإذا قام حملها) الخ: ولأبي داود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم: "حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها، ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها، فردّها في مكانها» وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها.

قال القرطبي: «اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة، وهو تأويل بعيد، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة، وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض، لما ثبت في مسلم: «رأيت النبي على عاتقه»، قال المازري: إمامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة، ولأبي داود: «بينما نحن ننتظر رسول الله على الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه، فقام في مصلاه فقمنا خلفه، فكبر فكبرنا، وهي في مكانها» وعند الزبير بن بكار ـ وتبعه السهيلي ـ: «الصبح» ووَهِمَ من عزاه للصحيحين.

قال القرطبي: وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة، حيث لم يجد من يكفيه أمرها» انتهى.

وقال بعض أصحاب: لأنه لو تركها لبكت وشغلت سرّه في الصلاة أكثر من شغله بحملها، وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة، وقال الباجي: إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة، وإن لم يجد جاز فيهما. قال القرطبي: وروى عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن الحديث منسوخ. قال أبو عمر: ولعل هذا نسخ بتحريم العمل والاشتغال بالصلاة، وقد ردّ هذا بأن قوله على: "إن في الصلاة لشغلا، كان قبل بدر عند قدوم عبد الله بن مسعود من الحبشة، وأن قدوم زينب وبنتها إلى المدينة كان بعد ذلك، ولو لم يكن الأمر كذلك لكان فيه إثبات النسخ بمجرد الاجتهاد.

وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته.

وقال النووي: «ادعى بعض المالكية: أن هذا الحديث منسوخ، وبعضهم: أنه من الخصائص، وبعضهم: أنه كان لضرورة، وكل ذلك دعاوي باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع، لأن الآدمي طاهر، وما في جوفه معفو عنه، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى يتبين النجاسة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا

١٢١٣ - (٤٢) حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي

قلت، أو تفرقت، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك لبيان الجواز».

وقال الفاكهاني: «وكأن السر في حمله أمامة في الصلاة دفعاً لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن، فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة، للمبالغة في ردعهم، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول».

قال الشيخ بدر الدين العيني كَالله: «أما مذهب أبي حنيفة في هذا ما ذكره صاحب البدائع في بيان العمل الكثير الذي يفسد الصلاة، والقليل الذي لا يفسدها، فالكثير: ما يحتاج فيه إلى استعمال اليدين، والقليل ما لا يحتاج فيه إلى ذلك» وذكر لهما صوراً حتى قال: «إذا أخذ قوساً ورمى فسدت صلاته، وكذا لو حملت امرأة صبيها فأرضعته، لوجود العمل الكثير. وأما حمل الصبي بدون الإرضاع فلا يوجب الفساد. ثم روى الحديث المذكور، ثم قال: وهذا الصنيع لم يكره منه على لانه كان محتاجاً إلى ذلك لعدم من يحفظها، أو لبيان الشرع بالفعل، وهذا غير موجب فساد الصلاة، ومثل هذا أيضاً في زماننا لا يكره لواحد منا لو فعل ذلك عند الحاجة، أما بدون الحاجة فمكروه» انتهى. اهـ.

وفي الدر المختار: «يفسدها (الصلاة) كل عمل كثير ليس من أعمالها ولا لإصلاحها، وفيه أقوال خمسة:

أصحها: ما لا يشك بسببه الناظر من بعيد في فاعله أنه ليس فيها، وإن شك أنه فيها أم لا، فقليل».

قال ابن عابدين ﷺ: «والمراد به ـ أي الناظر ـ من ليس له علم بشروع المصلي بالصلاة، كما في الحلية والبحر.

والقول الثاني: أن ما يعمل عادة باليدين: كثير، وإن عمل بواحد كالتعمم، وشد السراويل، وما عمل بواحدة: قليل، وإن عمل بهما كحل السراويل ولبس القلنسوة ونزعها، إلا إذا تكرر ثلاثاً متوالية. وضعفه في البحر بأنه قاصر عن إفادة ما لا يعمل باليد، كالمضغ، والتقبيل.

الثالث: الحركات الثلاث المتوالية: كثير، وإلا فقليل.

الرابع: ما يكون مقصوداً للفاعل بأن يفرد له مجلساً على حدة. قال في التتارخانية: وهذا القائل يستدل بامرأة صلت فلمسها زوجها أو قبلها بشهوة، أو مص صبي ثديها وخرج اللبن تفسد صلاتها.

الخامس: التفويض إلى رأي المصلى فإن استكثره فكثير، وإلا فقليل. قال القهستاني:

سُلَيْمَانَ وَابْنِ عَجْلاَنَ. سَمِعَا عَامِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ، عَنْ عَمْرو بْنِ سُلَيْمِ النَّرِقِيِّ، عَنْ أَبِي عَنْ عَمْرو بْنِ سُلَيْمِ النَّرِقِيِّ، عَنْ أَبِي النَّاسَ وَأَمَامَةُ بِنْتُ أَبِي النَّرِقِيِّ، عَنْ أَبِي النَّاسِ وَأَمَامَةُ بِنْتُ أَبِي النَّعَاصِ وَهِيَ ابْنَةُ زَيْنَبَ بِنْتِ النَّبِي ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ. فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا. وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ أَعَادَهَا.

1114 ـ (٣٣) حدّثني أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُكِيْمِ الزُّرَقِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ الأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لِلنَّاسِ وَأَمَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عُنُقِهِ. فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا.

1710 ـ (٠٠٠) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ جَمِيعاً عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمِ الزُّرَقِيِّ. سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ جُلُوسٌ. خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ يَيَّا يَنْحُو حَدِيثِهِمْ. غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَمَّ النَّاسَ فِي تِلْكَ الصَّلاَةِ.

وهو شامل للكل، وأقرب إلى قول أبي حنيفة، فإنه لم يقدر في مثله بل يفوض إلى رأي المبتلى» اهـ.

قال في شرح المنية: ولكنه غير مضبوط، وتفويض مثله إلى رأي العوام مما لا ينبغي، وأكثر الفروع أو جميعها مفرع على الأولين، والظاهرأن ثانيهما ليس خارجاً عن الأول، لأن ما يقام باليدين عادة يغلب ظن الناظر أنه لس في الصلاة، وكذا قول من اعتبر التكرار ثلاثاً متوالية، فإنه يغلب الظن بذلك، فلذا اختاره جمهور المشائخ» اهد والله أعلم.

٤٢ _ (...) قوله: (على عاتقه) الخ: هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق.

قوله: (خرج علينا رسول الله على) الخ: فيه تواضعه على الأطفال، وإكرامه لهم جبراً لهم ولوالديهم وإدخال الصبيان المساجد.

(١٠) ـ باب: جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة

١٢١٦ - (٤٤) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ. قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِم عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ نَفْرا جَاؤُوا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدِ (١٠). قَدْ تَمَارَوْا فِي الْمِنْبَرِ. مِنْ أَيِّ عُودٍ هُوَ؟ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ، إِنِّي لأَعْرِفُ مِنْ أَيِّ عُودٍ هُوَ. وَمَنْ عَمِلَهُ. وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ، فَحَدُّثْنَا. عَالَ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ ـ قَالَ أَبُو حَازِمٍ:

(١٠) ـ باب: جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة وأنه لا كراهة في ذلك إذا كان لحاجة، وجواز صلاة الإمام على موضع أرفع من المأمومين للحاجة لتعليم الصلاة أو غير ذلك

٤٤ - (٥٤٤) - قوله: (قلد تماروا) الخ: معناه: تجادلوا. قال الراغب: الامتراء والمماراة المجادلة، ومنه: ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّاءُ ظُهِرا﴾ [الكهف: ٢٢] وقال أيضاً: المرية التردد في الشيء، ومنه: ﴿ فَلَا تَكُن فِي مِرَّيَةٍ مِن لِقَالَهِ فِي السجدة: ٣٣].

قوله: (من أي عود هو) الخ: قال الأبي: اختلافهم ليس في أمر تاريخي، بل في ديني، ليعلم من أي عود يصنع المنبر، لأن الأفضل إنما يفعل الأفضل، وجوابه لهم هو من باب: «هو الطهور ماؤه والحل ميتته» في أنه أتى بالمطلوب وزيادة.

قوله: (أما والله إني لأعرف) الخ: فيه القسم للشيء لإرادة تأكيده للسامع، وفي البخاري أنه قال: «ما بقي أحد أعلم به مني».

قوله: (ورأيت رسول الله ﷺ) الخ: زيادة على السؤال، لكن فائدته إعلامهم بقوة معرفته بما سألوه عنه.

قوله: (أرسل إلى امرأة) الخ: وفي البخاري عن جابر: «أن امرأة قالت: إن لي غلاماً

⁽۱) قوله: «سهل بن سعد» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، رقم (٣٧٧) وباب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد، رقم (٤٤٨) وفي كتاب البيوع، باب النجار، رقم (٢٠٩٤) وفي كتاب البيوع، باب النجار، رقم (٢٠٩٤) وفي كتاب البيوع، باب النجار، رقم (٢٠٩٤) وفي كتاب الهبة، باب من استوهب من أصحابه شيئاً، رقم (٢٥٢٩) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب الصلاة على المنبر، رقم (٧٤٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة باب في اتخاذ المنبر، رقم (١٠٨٠) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في بده شأن المنبر، رقم (١٤١٦) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب مقام الإمام إذا خطب، رقم (١٥٧٣) وأحمد في مسنده (٥: ٣٣٩).

إِنَّهُ لَيُسَمِّيَها يَوْمَئِذٍ - النَّظُرِي غُلاَمَكِ النَّجَّارَ. يَعْمَلْ لِي أَعْوَاداً أَكُلُمُ النَّاسَ عَلَيْهَا». فَعَمِلَ

نجاراً، ألا يجعل لك شيئاً تقعد عليه؟ قال: إن سشئت، ففعلتُ له هذا المنبر».

فإن قيل: ظاهر سياق حديث جابر مخالف لسياق حديث سهل، لأن في هذا أنها ابتدأت بالعرض، وفي حديث سهل أنه على هو الذي أرسل إليها يطلب ذلك.

أجاب ابن بطال باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك، فلما حصل لها القبول أمكن أن يبطىء الغلام بعمله، فأرسل يستنجزها إتمامه، لعلمه بطيب نفسها بما بذلته، ويمكن إرساله إليها ليعرفها بصفة للمنبر مخصوصة ما يصنعه الغلام من الأعواد. ويحتمل أنه لما فوض الأمر إليها بقوله لها: «إن شئت» كان ذلك سبب البطء لا أن الغلام كان شرع وأبطأ، ولا أنه جهل الصفة. قال الحافظ: «وهذا أوجه الأوجه في نظري».

قوله: (إلى امرأة) الخ: لا يعرف اسمها، لكنها أنصارية، ونقل ابن التين عن مالك أن النجار كان مولى امرأته، ونسب إليه مجازاً، والنجار كان مولى امرأته، ونسب إليه مجازاً، واسم امرأته فكيهة بنت عبيد بن دليم، وهي ابنة عمه أسلمت وبايعت، فيحتمل أن تكون هي المرادة، لكن رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة، فقال: مولى لبني بياضة.

وأما ما وقع في الدلائل لأبي موسى المديني نقلاً عن جعفر المستغفري أنه قال في أسماء النساء من الصحابة: علائة ـ بالعين المهملة وبالمثلثة ـ ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم، قال: «وفيه: أرسل إلى علائة امرأة قد سماها سهل»، فقد قال أبو موسى: صحف فيه جعفر أو شيخه، وإنما هو «فلانة» انتهى.

ووقع عند الكرماني: «قيل: اسمها عائشة، وأظنه صحف المصحف، ولو ذكر مستنده في ذلك لكان أولى، ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر «أن رسول الله على كان يصلي إلى سارية في المسجد، ويخطب إليها ويعتمد عليها، فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا...» فذكر الحديث، وإسناده ضعيف، ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا، إلا بتعسف، والله أعلم، كذا في الفتح.

قوله: (إنه ليسميها) الخ: أي: إن سهلاً كان يسمى المرأة.

قوله: (غلامك النجار) الخ: اختلف في تسمية هذا الغلام على ثمانية أقوال، ذكرها الحافظ ابن حجر، ثم قال: «وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها النجار شيء قوي السند إلا حديث ابن عمرو (عند أبي داود فيه ذكر تميم الداري) ليس التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري، بل قد تبين من رواية ابن سعد أن تميماً لم يعمله، وأشبه الأقوال بالصواب قول من قال: هو ميمون، لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضاً. وأما الأقوال الأخر فلا اعتداد بها لوهائها، ويبعد جداً أن يجمع بينها بأن النجار كانت له أسماء متعددة.

هَاذِهِ النَّلاَثَ دَرَجَاتٍ. ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَوُضِعَتْ هَاذَا الْمَوْضِعَ. فَهِيَ مِنْ طَرْفَاءِ الْغَابَةِ. وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وأما احتمال كون الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات: «لم يكن بالمدينة إلا نجار واحد» إلا إن كان يحمل على أن المراد بالواحد: الماهر في صناعته، والبقية أعوانه، فيمكن والله علم» اهـ.

قوله: (هذه الثلاث درجات) الخ: قال النووي: هذا التركيب ينكره أهل العربية، والمعروف عندهم: «ثلاث الدرجات» أو «الدرجات الثلاث» والحديث يدل على أن الذي فيه لغة. قلت: المسألة من باب تعريف العدد، والمعروف في تعريف العدد المضاف ما ذكر، وإنما أنكروه لأن فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة، وإنما الأصل أن يضاف ما ليس فيه الألف واللام إلى ما هما فيه. كذا في الإكمال.

قال العيني: «وفي حديث ابن عمر عند أبي داود: «فاتخذ له منبراً مرقاتين» وهي تثنية مرقاة، وهي الدرجة، وفي حديث الباب: ثلاث درجات، فيوفق بينهما بأن الذي قال: مرقاتين، كأن لم يعتبر الدرجة التي كان يجلس عليها، والذي روى له ثلاثاً اعتبرها» اهـ.

قوله: (من طرفاء الغابة) الخ: وفي بعض الروايات: «من أثل الغابة» ولا مغايرة، فإن الأثل هو الطرفاء، وقيل: يشبه الطرفاء، وهو أعظم منه (والطرفاء شجرة يقال لها في الهندية: جهاؤ).

والغابة بغين معجمة وباء موحدة، أرض على تسعة أميال من المدينة، كانت إبل النبي على مقيمة بها للرعي، وبها وقعت قصة العرنيين الذين أغاروا على سرحه على وقال ياقوت: بينها وبين المدينة أربعة أميال. وقال البكري: هما غابتان: عليا، وسفلى. وقال الزمخشري: الغابة بريد من المدينة من طريق الشام. قال الواقدي: ومنها صنع المنبر، ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معاوية ست درجات من أسفله، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بإسناده إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال: "بعث معاوية إلى مروان وهو عامله على المدينة أن يحمل إليه المنبر، فأمر به فقلع، فأظلمت المدينة، فخرج مروان فخطب، وقال: إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه فدعا نجاراً، وكان ثلاث درجات، فزاد فيه الزيادة التي عليها اليوم» ورواه من وجه آخر: "فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم» وقال: "إنما زدت فيه حين كثر الناس».

قال ابن النجار وغيره: «استمر على ذلك إلا ما أصلح منه إلى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وستمائة، فاحترق، ثم جدد المظفر صاحب اليمن سنة ست وخمسين منبراً، ثم أرسل الظاهر بيبرس بعد عشر سنين منبراً، فأزيل منبر المظفر، فلم يزل ذلك إلى هذا العصر، قَامَ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ. وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ. ثُمَّ رَفَعَ فَنَزَلَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ. ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَغَ مِنْ آخِرِ صَلاَتِهِ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ،

فأرسل الملك المؤيد سنة عشرين وثمان مائة منبراً جديداً، وكان أرسل في سنة ثماني عشرة منبراً جديداً، إلى مكة أيضاً شكر الله له صالح عمله آمين».

قوله: (قام عليه) الخ: أي: على المنبر على الدرجة العليا منه.

قوله: (وهو على المنبر) الخ: فيه: الصلاة على المنبر، وقد علل على صلاته عليه وارتفاعه على المأمومين بالاتباع له والتعليم، فإذا ارتفع الإمام على المأموم فهو مكروه إلا لحاجة، كمثل هذا، فيستحب، وبه قال الشافعي وأحمد والليث، وعن مالك والشافعي: المنع، وبه قال الأوزاعي، وحكى ابن حزم عن أبي حنيفة: المنع، وهو غير صحيح، بل مذهبه الجواز مع الكراهة. وقال شيخ الإسلام: وإنما يكره إذا لم يكن من عذر، أما إذا كان من عذر فلا يكره، كما في الجمعة إذا كان القوم على الرق، وبعضهم على الأرض، والرف بتشديد الفاء شبه الطاق، قاله الجوهري. وعن الطحاوي: أنه لا يكره، وعليه عامة المشايخ، كذا في عمدة القاري.

قوله: (ثم رفع) الخ: أي: رأسه من الركوع.

قوله: (فنزل القهقرى) الخ: بالقصر: المشي إلى خلف. والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة.

قوله: (في أصل المنبر) الخ: أي: على الأرض إلى جنب الدرجة السفلي منه.

قوله: (ثم عاد) الخ: فيه جواز العمل اليسير في الصلاة، وكذا الكثير إن تفرق، وقد تقدم البحث فيما يتعلق بالكثير والقليل.

وذكر في الحلية في فصل المكروهات: «أن الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة إلى الأدلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجزئية أن المشي لا يخلو إما أن يكون بلا عذر، أو بعذر، فالأول إن كان كثيراً متوالياً تفسد، وإن لم يستدبر القبلة، وإن كان كثيراً غير متوال بل تفرق في ركعات أو كان قليلاً فإن استدبرها: فسدت صلاته للمنافي بلا ضرورة، وإلافلا، وكره لما عرف أن ما أفسد كثيره كره قليله بلا ضرورة، وإن كان بعذر، فإن كان للطهارة عند سبق الحدث أو في صلاة الخوف لم يفسدها، ولم يكره، قل أو كثر، استدبر أولا، وإن كان لغير ما ذكر فإن استدبر معه فسدت، قل أو كثر، وإن لم يستدبر فإنه قل لم يفسد ولم يكره، وإن كان كثيراً متلاحقاً أفسد، وأما غير المتلاحق ففي كونه مفسداً أو مكروهاً خلاف وتأمل» اهـ. ملخصاً. وقال في هذا الباب: «والذي يظهر أن الكثير الغير المتلاحق غير مفسد، ولا مكروه إذا كان لعذر مطلقاً» اهـ. كذا قال ابن عابدين كلله في رد المحتار.

إِنِّي صَنَعْتُ هَاذَا لِتَأْتَمُّوا بِي. وَلِتَعَلَّمُوا صَلاَتِي».

١٢١٧ - (٤٥) حدثنا تُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيُّ الْقُرَشِيُّ. حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ؛ أَنَّ رِجَالاً أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ. حَقَالُ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَمَرَ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ فَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي صَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ صَعْدٍ فَسَأْلُوهُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ مِنْبَرُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَسَاقُوا الْحَدِيثَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ.

(١١) ـ باب: كراهة الاختصار في الصلاة

المُبَارَكِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَ اللَّهِ وَالْبُو أَسَامَةَ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١)، عَنِ النَّبِيِّ وَالْبُو خَالِدٍ وَأَبُو أَسَامَةَ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١)، عَنِ النَّبِيِّ وَاللَّهِ اللَّهُ نَهَىٰ أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ مُخْتَصِراً.

قوله: (ولِتَعْلَمُوا) الخ: بكسر اللام وفتح المثناة وتشديد اللام، أي لتتعلموا، وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض، ويستفاد منه أن من فعل شيئاً يخالف العادة أن يبين حكمته لأصحابه. قال الحافظ كلله: "وفي الحديث استحباب الافتتاح بالصلاة في كل شيء جديد إما شكراً، وإما تبركاً، والله علم».

26 ـ (...) ـ قوله: (وساقوا الحديث) الخ: بضمير الجمع، وكان ينبغي أن يقول: «وساقا». لأن المراد بيان رواية يعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عن أبي حازم، فهما شريكا ابن أبي حازم في الرواية عن أبي حازم، ولعله أتى بلفظ الجمع ومراده الإثنان، وإطلاق الجمع على الإثنين جائز بلا شك، لكن هل هو حقيقة أم مجاز؟ فيه خلاف مشهور: الأكثرون أنه مجاز، ويحتمل أن مسلماً أراد بقوله: «وساقوا» الرواة عن يقعوب وعن سفيان، وهم كثيرون، والله أعلم. كذا في الشرح.

(١١) ـ باب: كراهة الاختصار في الصلاة

23 _ (020) _ قوله: (حدثني الحكم بن موسى القنطري) الخ: بفتح القاف، منسوب إلى محلة من محال بغداد، تعرف بقنطرة البردان، ينسب إليها جماعات كثيرون، منهم: الحكم بن موسى هذا، ولهم جماعات يقال فيهم: القنطري، ينسبون إلى محلة من محال نيسابور، تعرف برأس القنطرة، وقد أوضح القسمين الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

قوله: (أن يصلي الرجل مختصراً) الخ: من الاختصار.

⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العمل في الصلاة، باب الخصر =

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: نَهَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقد فسره الترمذي بقوله: «والاختصار هو أن يضع الرجل يده على خاصرته في الصلاة» وكأنه أراد نفس الاختصار المنهى عنه، وإلا فحقيقة الاختصار لا يتقيد بكونها في الصلاة.

وفسره أبو داود عقيب حديث أبي هريرة فقال: «يعني أن يضع يده على خاصرته» وما فسّره به الترمذي فسّره به محمد بن سيرين راوي الحديث فيما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أسامة عن هشام وهو: «أن يضع يده على خاصرته وهو يصلي» وكذا فسره هشام فيما رواه البيهقي في سننه عنه.

وحكى الخطابي وغيره قولاً آخر في تفسيره الاختصار، وهو: أن يمسك بيديه مخصرة، أي عصا يتوكأ عليها، وأنكره ابن العربي.

وعن الهروي في «الغريبين» وابن الأثير في «النهاية»، وهو: أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين.

وحكى الهروي أيضاً وهو: أن يحذف في الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها. وقيل: يختصر الآيات التي فيها السجدة في الصلاة فيسجد فيها. والقول الأول هو الأصح، ويؤيده ما رواه أبو داود: حدثنا هناد بن السري، عن وكيع، عن سعيد بن زياد، عن زياد بن صبيح الحنفي، قال: «صليت إلى جنب ابن عمر رضي الله تعالى عنه، فوضعت يدي على خاصرتي، فلما صلى قال: هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله على ينهى عنه قوله: «هذا الصلب» أي: شبه الصلب، لأن المصلوب يمد باعه على الجذع، وهيئة الصلب في الصلاة أن يضع يديه على خاصرتيه ويجافي بين عضديه في القيام.

والحكمة في النهي عن الاختصار قيل: لأن إبليس أهبط مختصراً، رواه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً.

وقيل: لأن اليهود تكثر من فعله، فنهى عنه كراهة للتشبيه بهم. أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل من رواية أبي الفتح، عن مسروق عن عائشة أنها كانت تكره أن يضع يده على خاصرته، تقول: "إن اليهود تفعله". وزاد ابن أبي شيبة في رواية له: "في الصلاة" وفي رواية أخرى: "لا تشبهوا باليهود".

في الصلاة، رقم (١٢١٩) و(١٢٢٠) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب النهي عن التخصر في الصلاة، رقم (١٨٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي مختصراً، رقم (١٨٩) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة، رقم (١٨٣) واحمد في والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب النهي عن الاختصار في الصلاة، رقم (١٤٣٥) وأحمد في مسنده (٢: ٢٣٢ و ٢٩٠).

(١٢) ـ باب: كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

١٢١٩ ـ (٤٧) حدَّثْنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَيْقِيبٍ (١)؛ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْحَ فِي

وقيل: لأنه راحة أهل النار، كما روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد، قال: "وضع اليدين على الحقو استراحة أهل النار" وروى ابن أبي شيبة أيضاً من رواية خالد بن معدان عن عائشة أنها رأت رجلاً واضعاً يده على خاصرته، فقالت: "هكذا أهل النار في النار" وهذا منقطع، وقد جاء ذلك من حديث مرفوع رواه البيهقي من رواية عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: "الاختصار في الصلاة راحة أهل النار"، ولعلهم يختصرون بقصد الراحة، ولا راحة لهم في ذلك، وظاهر هذا الإسناد الصحة، إلا أن الطبراني رواه في الأوسط، فأدخل بين عيسى بن يونس وبين هشام عبد الله بن الأزور، وقال: "لم يروه عن هشام إلا عبد الله بن الأزور، تفرد به عيسى بن يونس، وعبد الله بن الأزور ضعفه الأزدي، والله أعلم".

وقيل: لأنه فعل المختالين والمتكبرين، قاله المهلب بن أبي صفرة. وقيل غير ذلك، والله علم.

وأما حكم الاختصار في الصلاة: فاختلفوا فيه، فكرهه ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وأبو مجلز، وآخرون. وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، وذهب أهل الظاهر إلى تحريم الاختصار في الصلاة عملاً بظاهر الحديث. كذا في عمدة القارى.

(١٢) ـ باب: كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

٤٦ _ (٥٤٦) _ قوله: (عن معيقيب) الخ: بضم الميم، وفتح العين المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، وكسر القاف، بعدها باء موحدة، ابن أبي فاطمة الدوسي، حليف بني عبد شمس، أسلم قديماً، كان على خاتم رسول الله ﷺ، واستعمله الشيخان على بيت المال،

⁽۱) قوله: العن معيقيب الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العمل في الصلاة، باب مسح الحصى في الصلاة، رقم (۱۲۰۷) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الرخصة فيه مرة (أي في مسح الحصى في الصلاة، رقم (۱۲۹۳) وقم (۱۱۹۳) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في مسح الحصى في الصلاة، رقم (۹٤٦) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة، رقم (۳۸۰) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب مسح الحصى في الصلاة، رقم (۱۳۲۱) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب النهي عن مسح الحصى، رقم (۱۳۹۵) وأحمد في مسنده (۲: ۲۲۱) و(٥: ۲۵ و ۲۲۱).

الْمَسْجِدِ. يَغْنِي الْحَصْى قَالَ: «إِنْ كُنْتَ لا بُدَّ فَاعِلاً، فَوَاحِدَةً».

وأصابه الجذام، فجمع له عمر ﷺ الأطباء، فعالجوه فوقف المرض، وهو الذي سقط من يده خاتم النبي ﷺ أيام عثمان ﷺ، وقيل: توفي سنة أربعين في خلافة على ﷺ.

قوله: (فاعلا) الخ: أي: مسويّاً للتراب، ولفظ الفعل أعم الأفعال، ولهذا استعمل لفظ «فاعلون» في موضع «مؤدون» في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمّ لِلزَّكَـٰوْةِ فَنعِلُونَ ۞﴾ [المومنون: ٤].

قوله: (فواحدة) الخ: بالنصب على إضمار الناصب، تقديره: "فامسح واحدة" ويجوز أن تكون منصوبة على أنها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إن كنت فاعلاً فافعل فعلة واحدة، يعني مرة واحدة، وكذا في رواية الترمذي: "إن كنت فاعلاً فمرة واحدة"، ويجوز رفعها على الابتداء، وخبره محذوف، أي ففعلة واحدة تكفي، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف، أي المشروع فعلة واحدة. ففيه الرخصة بمسح الحصى في الصلاة مرة واحدة، وممن رخص به فيها أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلانه في الصلاة، وبه قال من التابعين إبراهيم النخعي، وأبو صالح، وحكى الخطابي في المعالم كراهته عن كثير من العلماء، وممن كرهه من الصحابة: عمر بن الخطاب، وجابر في المعالم على كراهته، لأنه ينافي وجمهور العلماء بعدهم، وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته، لأنه ينافي التواضع، ولأنه يشغل المصلي.

قلت: في حكايته الاتفاق نظر، فإن مالكاً لم ير به بأساً، وكان يفعله في الصلاة، وفي التلويح: روي عن جماعة من السلف أنهم كانوا يمسحون الحصى لموضع سجودهم مرة واحدة، وكرهوا ما زاد عليها، وذهب أهل الظاهر إلى تحريم ما زاد على المرة.

وقال ابن حزم: فرض عليه أن لا يمسح الحصى وما يسجد عليه إلا مرة واحدة، وتركها أفضل، لكن يسوي موضع سجوده قبل دخوله في الصلاة، وأخرج الترمذي عن أبي ذر عن النبي على قال: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى، فإن الرحمة تواجهه» ورواه أيضاً بقية الأربعة، وقال الترمذي: "حديث أبي ذر حديث حسن» وتعليل النهي عن مسح الحصى بكون الرحمة تواجهه يدل على أن النهي حكمته أن لا يشتغل خاطره بشيء يلهيه عن الرحمة المواجهة له فيفوته حظه. (وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال: "إذا سجدت فلا تمسح الحصى، فإن كل حصاة تحب أن يسجد عليها» فهذا تعليل آخر).

وفي معنى مسح الحصى: مسح الجبهة من التراب والطين والحصى في الصلاة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي الدرداء قال: «ما أحب أن لي حمر النعم وأني مسحت مكان جبيني من الحصى إلا أن يغلبني فأمسح مسحة» وفي حديث أبي سعيد الخدري المتفق عليه: «أن النبي على الصرف عن الصلاة وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبيحة إحدى وعشرين».

١٢٢٠ - (٤٨) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدِ عَنْ هِشَامٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَيْقِيبٍ؛ أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُسْحِ فِي الصَّلاَةِ؟ فَقَالَ: «وَاجِدَةً».

١٢٢١ ـ (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ، (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَاٰذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ فِيهِ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِيبٌ. ح.

١٢٢٢ - (٤٩) م وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَىٰ. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَىٰ عَنْ أَبِي سَلَمَةً؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِيبٌ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلاً، فَوَاحِدَةً».

(١٣) ـ باب: النهي عن البصاق في المسجد، في الصلاة وغيرها

اللهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (۱۰ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعِ التَّمِيمِيُّ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (۱)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقاً

قال القاضي عياض: وكره السلف مسح الجبهة في الصلاة، وقبل الانصراف ـ يعني من المسجد ـ مما يتعلق بها من تراب ونحوه، وحكى ابن عبد البر عن سعيد بن جبير، والشعبي، والحسن البصري: أنهم كانوا يكرهون أن يمسح الرجل جبهته قبل أن ينصرف، ويقولون: هو من الجفاء.

وقال ابن مسعود: «أربع من الجفاء: أن تصلي إلى غير سترة، أو تمسح جبهتك قبل أن تنصرف، أو تبول قائماً، أو تسمع المنادي ثم لا تجيبه» كذا في عمدة القاري.

وفي شرح المنية: ويكره أن يقلب الحصى إلا أن لا يمكنه الحصى من السجود، بأن اختلف ارتفاعه وانخفاضه كثيراً، فلا يستقر عليه قدر الفرض من الجبهة، فيسوّيه حينئذ مرة أو مرتين، لأن فيه روايتين، في رواية: تسويه مرة، وفي رواية: تسويه مرتين، وفي أظهر الروايتين أنه يسويه مرة، ولا يزيد عليها، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تمسح الحصى وأنت تصلي، فإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة»، كذا في المرقاة.

(١٣) ـ باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها

قوله: (رأى بصاقاً) الخ: قيل: النخامة: ما يخرج من الصدر، والبصاق: ما يخرج من الفم، والمخاط: ما يسيل من الأنف.

⁽۱) قوله: «عن عبد الله بن عمر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم (٤٠٦) وفي كتاب الأذان، باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في =

فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلاَ يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى».

قوله: (في جدار القبلة) الخ: أي: الجدار الذي من جهة القبلة.

قوله: (فحكه) الخ: أي: فحته، فيه إزالة البزاق وغيره من الأقذار ونحوها من المسجد، وفيه تفقد الإمام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها. وفي بعض الروايات: «وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به».

قوله: (فإن الله قبل وجهه) الخ: بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: الجهة التي عظمها قبل وجهه، وقيل: فإن قبلة الله قبل وجهه، وقيل: ثوابه قبل وجهه، ونحو هذا، فلا يقابل هذه الجهة بالبصاق الذي هو الاستخفاف بمن يبزق إليه وإهانته وتحقيره، وفي بعض الروايات: «إن ربه بينه وبين القبلة».

قال العيني رحمه الله تعالى: «ولا يصح حمل هذا الكلام على ظاهره، لأن الله تعالى منزه عن الحلول في المكان، فالمعنى على التشبيه، أي كأنه بينه وبين القبلة».

قال الخطابي: «معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالقصد منه إلى ربه، فصار في التقدير كأن مقصوده بينه وبين قبلته، وقيل: على حذف مضاف، أي: عظمة الله، أو ثواب الله».

وقال ابن عبد البر: «هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة، وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله في كل مكان، وهو جهل واضح، لأن في الحديث أنه يبزق تحت قدمه، وفيه نقض ما أصلوه، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته، ومهما تأول به هذا جاز أن يتأول به ذاك، والله أعلم».

وهذا التعليل يدل على أن البزاق في القبلة حرام، سواء كان في المسجد أم لا، ولاسيما من المصلي، فلا يجري فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم.

القبلة، رقم (٧٥٣) وفي كتاب العمل في الصلاة، باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة، رقم (١٢١٣) والنسائي في المساجد، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى، رقم (٢٦١١) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب النهي عن أن يتنخم الرجل في قبلة المسجد، رقم (٧٢٥) وأبو دادو في سننه، في كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، رقم (٤٧٩) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب كراهية النخامة في المسجد، رقم (٣٦٣) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كراهية البزاق في المسجد، رقم (١٤٠٤) وأحمد في مسنده (٢: ١٨ و٣٣ و٣٣ و٣٦ و٢٧).

١٢٢٤ - (٥١) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَذَّنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبْنُ عُلَيْدُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُلَيَّةَ)، عَنْ أَيُوبَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِع. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ. أَخْبَرَنَا الضَّحَاكُ، (يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ)، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ. كُلُهُمْ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ. كُلُهُمْ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِي ﷺ إلَّا الضَّحَاكَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ. بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكِ.

١٢٢٥ ـ (٧٥) حدَّثْنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ. قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمْنِ عَنْ سُفْيَانَ. قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ عَنْ النَّيِّ عَيْلِةً الْمَسْجِدِ. فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ. ثُمَّ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيِّ عَيْلِةً رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ. فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ. ثُمَّ نَهِينِهِ أَوْ أَمَامَهُ.

وفي صحيحي ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً: «من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه».

وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً: «يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه».

ولأبي داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد ﷺ: «أن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة، فلما فرغ قال رسول الله ﷺ: لا يصلي لكم. . . » الحديث. وفيه: أنه قال له: «إنك آذيت الله ورسوله».

٥١ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (رأى نخامة) الخ: قيل: هي ما يخرج من الصدر، وقيل: النخاعة بالعين: من الصدر، وبالميم: من الرأس.

٥٢ ـ (٥٤٨) ـ قوله: (أن يبزق الرجل عن يمينه) الخ: ليس فيه تقييد ذلك بحالة الصلاة،

⁽۱) قوله: اعن أبي سعيد الخدري؟ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب حك المخاط بالحصى من المسجد، رقم (٤٠٩) وباب لا يبصق عن يمينه في الصلاة، رقم (٤١١) وباب ليبزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى، رقم (٤١٤) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب ذكر نهى النبي عن أن يبصق الرجل بين يديه أو عن يمينه وهو في صلاته، رقم (٢٢١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، رقم (٤٨٠) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب كراهية النخامة في المسجد، رقم (٢٦١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كراهة البزاق في المسجد، رقم (٣١١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب

وَلَكِنْ يَبْزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى.

نعم! هو مقيد بذلك في طرق أخرى، فبعضهم حمل المطلق على المقيد، وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها، سواء كان في المسجد أم غيره، وقد نقل عن مالك أنه قال: «لا بأس به» يعنى خارج الصلاة.

ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود: «أنه كره أن يبصق عن يمينه، وليس في صلاة».

وعن معاذ بن جبل قال: «ما بصقت عن يميني منذ أسلمت».

وعن عمر بن عبد العزيز: «أنه نهى ابنه عنه مطلقاً» وكأن الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في رواية همام عن أبي هريرة حيث قال: «فإن عن يمينه ملكاً» هذا إذا قلنا: إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ، فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصلاة.

وقال القاضي عياض: «النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره، فإن تعذر ذلك فله ذلك».

قلت: لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لابسه، وقد أرشد الشارع إلى التفل فيه.

وقال الخطابي: «إن كان عن يساره أحد فلا يبزق في واحد من الجهتين، لكن تحت قدمه أو ثوبه».

قلت: وفي حديث طارق المحاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك، فإن قال فيه: «أو تلقاء شمالك إن كان فارغاً، وإلا فهكذا، وبزق تحت رجله، ودلك» ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه. ولو كان تحت رجله مثلاً شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب، ولو فقد الثوب مثلاً فلعل بلعه أولى من ارتكاب المنهي عنه، والله علم. كذا في الفتح.

قوله: (ولكن يبزق عن يساره) الخ: قال ابن حجر: «واستثنى بعضهم من المسجد النبوي مستقبل القبلة، فإن بصاقه عن يمينه أولى لأنه على عن يساره، اهد. وهو وجيه كما لو كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه، فإنه الظاهر أنه حينئذ عن اليمين أولى»، تم كلامه. كذا في المرقاة.

قوله: (أو تحت قدمه اليسرى) الخ: وفي بعض الروايات بحذف «أو» والرواية التي فيها «أو» أعم لكونها تشمل ما تحت القدم وغير ذلك، كذا في الفتح.

قوله: (اليسرى) الخ: يحتمل التقييد، ويحتمل بيان الأفضل، وفي بعض الروايات من الزيادة: «فيدفنها».

قال النووي في الرياض: «المراد بدفنها ما إذا كان المسجد ترابياً أو رملياً، فأما إذا كان

المعالم المعالمي المعالمي المعالمي وَحَرْمَلَهُ. قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ عَنْ يُونُسَ. حَقَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ عَنْ يُونُسَ. حَقَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا أَبِي. كِلاَهُمَا عَنِ ابْنِ شَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبِي، كِلاَهُمَا عَنِ ابْنِ شَيْلَابِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ (١) أَخْبَرَاهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيئَةً.

١٢٢٧ ـ (٠٠٠) وحدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَس، فِيمَا قُرِى عَلَيْهِ، عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (١)؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بُصَاقاً فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ أَوْ مُخَاطَاً أَوْ نُخَامَةً. فَحَكَّهُ.

١٢٢٨ ـ (٣٥) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ وَلَهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عُلَيَّةً وَلَا أَبِي هُرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِع، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢٠) وَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ. فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيْتَنَخْعُ أَمَامَهُ؟ أَيْحِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيْتَنَخْعَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِذَا تَنَخْعَ أَحَدُكُمْ مُسْتَقْبِلَ وَيَتَنَخْعُ عَنْ يَسَارِهِ. تَحْتَ قَدَمِهِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا " وَوَصَفَ الْقَاسِمُ، فَتَقَلَ فِي تَوْبِهِ، ثَمْ مَسَحَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ.

مبلطاً مثلاً فدلكها عليه بشيء مثلاً فليس ذلك بدفن، بل زيادة في التقذير».

قلت: لكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير: «ثم دلكه بنعله» وكذا قوله في حديث طارق: «وبزق تحت رجله ودلك».

٥٥ ـ (٥٥٠) ـ قوله: (فليقل هكذا) الخ: أي: فليفعل هكذا، كما في البخاري.

⁽۱) قوله: «أبا هريرة وأبا سعيد» أما حديث أبي سعيد فقد مر آنفاً في التعليقة السابقة وأما حديث أبي هريرة فقد أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب حك المخاط بالحصى من المسجد، رقم (٤٠٨) وباب دفن النخامة في المسجد، رقم (٤١٦) والنسائي في سننه في كتاب الطهارة، باب البزاق يصيب الثوب، رقم (٣١٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، رقم (٧٧١) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات باب كراهية النخامة في المسجد رقم (٧٦١) وفي كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب المصلى يتنخم، رقم (١٠٢٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كراهة البزاق في المسجد، رقم (١٤٠٥) وأحمد في مسنده (٢: ٢٥٠ و٢٠٠ و٢٦٠ و٣٢٩) و(٣: ٩٣).

 ⁽۲) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم (٤٠٧) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب كراهية النخامة في المسجد، رقم (٧٦٤).

⁽٣) قوله: «عن أبي هريرة» انظر تخريج الحديث (١٢٣٣).

١٢٢٩ - (٠٠٠) وحدَّثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ. حَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ. حَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّىٰ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. كُلُّهُمْ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِع، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّابِي فَلَيْمٍ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْعْضَهُ عَلَى بَعْضِ.

١٢٣٠ - (٥٤) حدّ فنا مُحَمَّدُ بَنُ الْمُثَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّادٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بُنُ عَدْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ (١٠)؛ قَالَ: قَالَ رَمُّونُ بَنْ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَة قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ (١٠)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاَةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ. فَلاَ يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلاَ عَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَا عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ».

١٢٣١ - (٥٥) وحدَّثنا يَحْمَىٰ بْنُ يَحْمَىٰ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْمَىٰ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ

(. . .) ـ قوله: (يرد ثوبه بعضه على بعض) الخ: فيه البيان بالفعل، ليكون أوقع في نفس السامع.

08 - (001) - قوله: (فإنه يناجي ربه) الخ: قال النووي: «المناجاة إشارة إلى إخلاص القلب وحضوره وتفريغه لذكر الله تعالى». قلت: المناجاة والنجوى: السر بين الاثنين، يقال: ناجيته: إذا ساررته، وكذلك: نجوت نجوى ومناجاة الرب مجاز، لأن القرينة صارفة عن إرادة الحقيقة، إذ لا كلام محسوساً إلا من طرف العبد، فيكون المراد لازم المناجاة، وهو إرادة الخير، ويجوز أن تكون من باب التشبيه، أي كأنه ربه يناجي، والتحقيق فيه أنه شبه العبد وتوجهه إلى الله تعالى في الصلاة وما فيها من القراءة والأذكار وكشف الأسرار واستنزال رحمته ورأفته مع الخضوع والخشوع: بمن يناجي مولاه ومالكه، فمن شرائط حسن الأدب أن يقف محاذيه، ويطرق رأسه، ولا يمد بصره إليه، ويراعي جهة إمامه حتى لا يصدر من تلك الهيئات شيء، وإن كان الله تعالى منزهاً عن الجهات، لأن الآداب الظاهرة والباطنة مرتبط بعضها ببعض. قاله العيني.

قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ـ عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ^(۱)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبُرَّاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئةٌ......

٥٥ _ (٥٥٢) قوله: (خطيئة) الخ: قال القاضي عياض: إنما يكون خطيئة إذا لم يدفنه،
 وأما من أراد دفنه فلا»، ورده النووي، فقال: هو خلاف صريح الحديث.

قلت: وحاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضا، وهما قوله: «البزاق في المسجد خطيئة» وقوله: «وليبصق عن يساره أو تحت قدمه» فالنووي يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها. وقد وافق القاضي جماعة، منهم ابن مكي في التنقيب، والقرطبي في المفهم، وغيرهما، ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال: «من تنخم في المسجد فيغيب نخامته، أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه» وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً، والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال: «من تنخع في المسجد فلم يدفئه فسيئة، وإن دفنه فحسنة»، فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن، ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً قال: «ووجدت في مساوئ أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن»، قال القرطبي: «فلم يثبت لها حكم السيئة لمجرد إيقاعها في المسجد، بل به وبتركها غير مدفونة» انقى .

وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح أنه تنخم في المسجد ليلة، فنسي أن يدفنها حتى رجع إلى منزله، فأخذ شعلة من نار، ثم جاء فطلبها حتى دفنها، ثم قال: «الحمد لله الذي لم يكتب عليّ خطيئة الليلة»، فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها، وعلة النهى ترشد إليه، وهى تأذي المؤمن بها.

ومما يدل على أن عمومه مخصوص: جواز ذلك في الثوب، ولو كان في المسجد بلا خلاف. وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير «أنه صلى مع النبي علله بنعله» إسناده صحيح، وأصله في مسلم، والظاهر أن ذلك كان في المسجد، فيؤيد ما تقدم.

⁽۱) قوله: «عن أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب كفارة البزاق في المسجد، رقم (٤١٥) والنسائي في سنته، في كتاب المساجد، باب البصاق في المسجد، رقم (٤٧٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، رقم (٤٧٤) و(٤٧٥) (٤٧٦) والدارمي والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية البزاق في المسجد، رقم (٢٧٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كراهية البزاق في المسجد، رقم (١٤٠١) وأحمد في مسنده (٣: ٢٣٢ في ٢٣٧).

وَكَفَّارَتُها دَفْنُهَا».

١٢٣٢ - (٥٦) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ، (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ يَقُولُ: «التَّفْلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةً. وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا».

١٢٣٣ ـ (٧٥) حدّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضَّبَعِيُّ وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. قَالاَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونِ. حَدَّثَنَا وَاصِلٌ مَوْلَىٰ أَبِي عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرِّ (١)، عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: الْعُرِضَتْ يَحْيَىٰ بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الأَسْوِدِ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ. عَلَيْ أَعْمَالُهُ اللَّذِي يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ. وَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالُهَا الأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ. وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِيءِ أَعْمَالِهَا

وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر، كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد، والله علم، كذا قال الحافظ في الفتح.

قوله: (وكفارتها دفنها) الخ: قال النووي: قال الجهمور: يدفنها في تراب المسجد أو رمله أو حصبائه، وحكى الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً. قال الحافظ تُمَلَّة: الذي قاله الروياني يجري على ما يقوله النووي من المنع مطلقاً.

٥٦ ـ (...) ـ قوله: (التفل في المسجد) الخ: ظرف للفعل، فلا يشترط كون الفاعل فيه، حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناوله النهي، والله علم، والتفل بفتح التاء المثناة فوق، وإسكان الفاء، هو البصاق.

٥٧ - (٥٥٣) - قوله: (عرضت عليّ أعمال) الغ: أي: إجمالاً من غير بيان عامليها، ويحتمل تفصيلاً، والظاهر أن المراد أعمال الجوارح، وقال الأبي: المراد بالأعمال أنواع الأعمال، والله أعلم.

قوله: (في محاسن أعمالها) الخ: جمع حسن ـ بالضم والسكون ـ على غير قياس.

قوله: (الأذي) الخ: أي: المؤذي، يعني إزالته.

قوله: (يماط) الخ: أي: يزال.

قوله: (في مساوىء أعمالها) الخ: جمع سوء على غير قياس، والياء منقلبة عن الهمزة.

⁽۱) قوله: «عن أبي ذر» الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الأدب، باب إماطة الأذى عن الطريق، رقم (٣٦٨٣) وأحمد في مسنده (٥: ١٨٠).

النُّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لاَ تُدْفَنُ».

١٢٣٤ - (٥٨) حَدَثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخْيرِ، عَنْ أَبِيهِ (١)؛ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَرَأَيْتُهُ تَنَخَّعَ، فَلَلَكَهَا بِنَعْلِهِ.

۱۲۳۰ ـ (٥٩) وحدّ ثني يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ الْفَلاَءِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخْيرِ، عَنْ أَبِيهِ النَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَتَنَخَّعَ فَذَلَكَهَا بِنَعْلِهِ الْيُسْرَى.

ر 14) - باب: جوان الصلاة في النعلين المسلمة في النعلين مسلمة و المسلمة المعلمة المعلم قَالَ: نَعَمْ.

قوله: (النخاصة) الخ: بضم النون، أي: البزاقة التي تخرج من أصل الفم، والمراد بها إلقاؤها، وقيل: المراد بها البصاق، والنخامة هي البلغم.

(١٤) ـ باب جواز الصلاة في النعلين

٦٠ ـ (...) ـ قوله: (قال: نعم) الخ: فيه جواز الصلاة في النعال والخفاف، أي: إذا تحقق طهارتها، ويتمكن معها من تمام السجود، بأن يسجد على جميع أصابع رجليه، كما قاله الخطابي.

واختلفوا في تطهير النعال من النجاسات، فقالت طائفة: إذا وطيء القذر الرطب يجزيه أن يمسحهما بالتراب، ويصلى فيه.

وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجزيه أن يطهر الرطب إلا بالماء، وإن كان يابساً أجزأه حَكُّهُ.

⁽١) قوله: «عن أبيه؛ الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، رقم (٤٨٢) و(٤٨٣) وأحمد في مسئده (٤: ٢٥).

⁽٢) قوله: «لأنس بن مالك؛ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعال، رقم (٣٨٦) وفي كتاب اللباس، باب النعال السَّبتية وغيرها، رقم (٥٨٥٠) والنسائي في سننه، في كتاب القبلة، باب الصلاة في النعلين، رقم (٧٧٦) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في النعال، رقم (٤٠٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين، رقم (۱۳۸٤) وأحمد في مسئده (۳: ۱۰۰ و۱۲۲ و۱۸۹).

١٣٣٧ - (٠٠٠) حدَّثنا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ. حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ. قَالَ: سَأَلْتُ أَنْساً. بِمِثْلِهِ.

وقال الشافعي: لا يطهر النجاسات إلا الماء في الخف والنعل وغيرهما. وقال ابن دقيق العيد: «الصلاة في النعال من الرخص، لا من المستحبات، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملامسة الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعات إزالة النجاسة قدمت الثانية، لأنها من باب دفع المفاسد، والأخرى من باب جلب المصالح، قال: إلا أن يرد دليل بإلحاقه بما يتجمل به، فيرجع إليه ويترك هذا النظر، اهد.

قلت: في حديث ابن مسعود عند مسلم: «قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسنة، قال: إن الله جميل يحب الجميل» وهذا يدل على أن التنعل بنعل حسنة أيضاً داخل في التجمل المحبوب إلى الله، والله أعلم.

قال الحافظ: وقد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً: «خالفوا اليهود، فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم» فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية: حديث ضعيف جداً، أورده ابن عدي في الكامل، وابن مردويه في تفسيره، من حديث أبي هريرة هيئ والعقيلي من حديث أنس هيئ اهد.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى: "وكان اليهود يكرهون الصلاة في نعالهم وخفافهم، لما فيه من ترك التعظيم، فإن الناس يخلعون النعال بحضرة الكبراء، وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَخْلَمْ نَعْلَيْكُ إِنَّكَ بِأَلْوَادِ ٱلْمُقَدِّسِ مُلُوى ﴾ [طه: ١٦] وكان هنا وجه آخر وهو أن الخف والنعل تمام زي الرجل فترك النبي ﷺ القياس الأول، وأيّد الثاني مخالفة اليهود، وهو قوله ﷺ: "خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم وخفافهم»، فالصحيح أن الصلاة متنعلاً وحافياً سواء».

وقد روى ابن أبي شيبة بإسناده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: «صلى رسول الله ﷺ في نعليه، فصلى الناس في نعالهم، فخلع نعليه فخلعوا، فلما صلى قال: من شاء أن يصلي في نعليه فليصل، ومن شاء أن يخلع فليخلع» قال العراقي: وهذا مرسل صحيح الإسناد، كذا في نيل الأوطار.

قال الشوكاني: «إن أحاديث الصلاة في النعال محمولة على الندب، لأن التخيير والتفويض إلى المشيئة كما في حديث ابن أبي ليلى بعد الأوامر لا ينافي الاستحباب، قال: وهذا أعدل المذاهب وأقواها عندي».

قال في الدر المختار: «وينبغي لداخل المسجد تعاهد نعله وخفه، وصلاته فيهما أفضل».

(١٥) ـ باب: كراهة الصلاة في ثوب له أعلام

۱۲۳۸ ـ (٦٦) حدّثني عَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ)، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ (١)؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ،

قال ابن عابدين رحمه الله تعالى: «أي: صلاته في النعل والخف الطاهرين أفضل مخالفة لليهود» (تتارخانية) وفي الحديث: «صلوا في نعالكم ولا تشبّهوا باليهود» رواه الطبراني كما في المجامع الصغير رامزاً لصحته، وأخذ منه جمع من الحنابلة أنه سنة، ولو كان يمشي بها في الشوارع، لأن النبي وصحبه كانوا يمشون بها في طرق المدينة، ثم يصلون بها، قلت: لكن إذا خشي تلويث قرش المسجد بها ينبغي عدمه وإن كانت طاهرة، وأما المسجد النبوي فقد كان مفروشاً بالحصى في زمنه ولا يخلافه في زماننا، ولعل ذلك محمل ما في عمدة المفتي من أن دخول المسجد متنعلاً من سوء الأدب، تأمل، اه.

قال الأبي: «ثم إنه وإن كان جائزاً فلا ينبغي أن يفعل، لاسيما في المساجد الجامعة، فإنه قد يؤدي إلى مفسدة أعظم، كما اتفق في رجل يسمى هداجاً من أكابر أعراب إفريقية إذ دخل الجامع الأعظم بتونس بأخفافه، فزجر عن ذلك، فقال: دخلت بها كذلك والله على السلطان، فاستعظم ذلك العامة منه، وقاموا عليه، وأفضت الحال إلى قتله، وكانت فتنة. وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يفعله من العوام من لا يتحفظ في المشي بنعله» اهـ.

وفي بذل المجهود: «وقلت: دل الحديث على أن الصلاة في النعال كانت مأمورة لمخالفة اليهود، وأما في زماننا فينبغي أن تكون الصلاة مأمورة بها حافياً لمخالفة النصارى، فإنهم يصلون متنعلاً لا يخلعونها عن أرجلهم» اهـ.

(١٥) ـ باب: كراهة الصلاة في ثوب له أعلام

٢١ _ (٥٥٦) _ قوله: (في خميصة) الخ: بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة، وهي كساء أسود مربع، له علمان أو أعلام، ويكون من خز أو صوف، ولا يسمى

⁽۱) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها، رقم (٣٧٣) وفي كتاب الأذان، باب الالتفات في الصلاة، رقم (٧٥٢) وفي كتاب اللباس، باب الأكسية والخمائص، رقم (٥٨١٧) والنسائي في سننه، في كتاب القبلة، باب في الصلاة في خميصة لها أعلام، رقم (٧٧٢) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب النظر في الصلاة، رقم (٩١٤) وفي كتاب اللباس، باب من كرهه (أي لبس الحرير)، رقم (٤٠٥١) وابن ماجه في سننه في كتاب اللباس، باب لباس رسول الله هي، رقم (٣٥٥) وأحمد في مسنده (٢: ٣٧ و١٩٩).

لَهَا أَعْلاَمٌ. وَقَالَ: «شَغَلَتْنِي أَعْلاَمُ هَلْدِهِ. فَاذْهَبُوا بِهَا

خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة، سميت بذلك للينها ورقتها وصغر حجمها إذا طويت، مأخوذ من الخمص، وهو ضمور البطن.

قوله: (لها أعلام) الخ: على وجه البيان والتأكيد، وإلا فلا تخلو الخميصة من أعلام.

قوله: (شغلتني أعلام) الخ: وفي بعض الروايات: «فإنها ألهتني آنفاً عن صلاتي» وفي البخاري تعليقاً عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: «فأخاف أن تفتنني» وهذا يدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك، وإنما خشي أن يقع، لقوله: «فأخاف» وكذا في رواية مالك «فكاد» فلتؤول الرواية الأولى (أي بحملها على المبالغة في القرب، لا تحقق الإلهاء والشغل).

قال ابن دقيق العيد: «فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة، ونفي ما لعله يخدش فيها، وأما بعثه بالخميصة إلى أبي جهم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة، ومثله قوله في حلة عطارد حيث بعث بها إلى عمر: «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها» ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله: «كل، فإني أناجي من لا تناجي» ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ، والنقوش، ونحوها».

وقال الطيبي: «فيه إيذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية، يعني فضلاً عمن دونها». كذا في الفتح.

قيل: كيف يخاف الافتتان من لا يلتفت إلى الأكوان، ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَنَىٰ﴾؟ [النجم: ١٧].

وأجيب بأنه كان في تلك الليلة خارجاً عن طباعه، فأشبه ذلك نظره من ورائه، فأما إذا ردّ إلى طبعه البشرى فإنه يؤثر فيه ما يؤثر في البشر.

. قيل: إن المراقبة شغلت خلقاً من أتباعه، حتى إنه وقع السقف إلى جانب مسلم بن يسار ولم يعلم.

وأجيب بأن أولئك يؤخذون عن طباعهم، فيغيبون عن وجودهم، وكان الشارع يسلك طريق الخواص وغيرهم، فإذا سلك طريق الخواص غير الكل، فقال: «لست كأحدكم» وإذا سلك طريق غيرهم قال: «إنما أنا بشر» فرد إلى حالة الطبع، كذا في عمدة القاري.

قوله: (فاذهبوا بها) الخ: قيل: إن الخميصة إذا ألهت سيد الخلق مع عصمته فكيف لا تلهي أبا جهم؟

والجواب عنه قد تقدم في شرح القول السابق، على أنه قيل: كان أبو جهم أعمى، فالإلهاء مفقود عنه.

وقال العيني: «لعله ﷺ أنه لا يصلي فيها، ويحتمل أن يكون خاصاً بالشارع، كما قال: «كل، فإني أناجي من لا تناجي».

إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَالتُّونِي بِأَنْبِجَانِيُّهِ*.

قال القاري: «ومن زعم من الأمة أن قلبه لا يتأثر بذلك فقد جهل طريق السلوك، لأنه لا يقاس الحدّادون بالملوك، اهـ.

وفي إكمال إكمال المعلم: «وقد يقال: كيف صح أن يبعث ما تأذى به إلى غيره، لاسيما مع أن شغلها للغير ألزم، ويجاب بما تقدم في حديث جبريل على من أن مقامه على في العبادة مقام من يعبد الله كأنه يراه، فاستغراقه في بحار المكاشفة والأمور الخفية التي لا يعلمها غيره يشغل عنها ما لا يشغل عن غيرها، وأبو جهم غايته التوسط، وإنما يشغل بالتفكر في الأمور الجلية، وهذا المقام لا يشغل عنه. وقيل: في الجواب: إنما فعل ذلك ليدل على الحكم، كما في قوله على: "إذا رأى أحدكم امرأة فأعجبته فليأت أهله» وفعل ذلك وإنما فعله ليرشد إلى الحكم لا أنه على الحكم لا أنه على الحكم لا أنه الله المساء من ذلك.

قوله: (إلى أبي جهم) الخ: هو عبيد، ويقال: عامر بن حذيفة القرشي العدوي، وصحابي مشهور، وهو غير أبي جهيم بضم الجيم، وزيادة ياء على التصغير المذكور في باب التيمم، وفي مرور المار بين يدي المصلي. وإنما خصه على الإرسال الخميصة، لأنه كان أهداها للنبي الله كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن عائشة، قالت: «أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله على خميصة لها علم، فشهد فيها الصلاة، فلما انصرف قال: رُدِّي هذه الخميصة إلى أبي جهم، ووقع عند الزبير بن بكار ما يخالف ذلك، فأخرج من وجه مرسل: «أن النبي الله أبي جهم»، ولأبي داود من طريق بخميصة بن رسول الله، الخميصة كانت خيراً من الكردي».

قال ابن بطال: «إنما طلب منه ثوباً غيرها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافاً به» كذا في الفتح.

قال النووي: «هو من باب الإدلال عليه، لعلمه بأنه يؤثر هذا ويفرح به، والله أعلم» اهـ.

قوله: (وأتوني) الخ: طلب ذلك تطييباً لنفس أبي جهم لرده هديته عليه، وفعل هذا من طلب مال الغير جائز إذا علم سروره، وطيب نفسه بذلك.

قوله: (بأنبجانية) الخ: قال القاضي عياض: «رويناه بفتح الهمزة وكسرها، وبفتح الباء وكسرها أيضاً في غير مسلم، وبالوجهين ذكرها تعلب، قال: ورويناه بتشديد الياء في آخره، وبتخفيفها معاً في غير مسلم، إذ هو في رواية لمسلم: «بأنبجانية» مشدد مكسور على الإضافة إلى أبي جهم، وعلى التذكير كما جاء في الرواية الأخرى: «كساء له أنبجانياً».

قال في الفتح: «هوكساء غليظ لا علم له، وأنكر أبو موسى المديني على من زعم أنه منسوب إلى «منبج» البلد المعروف بالشام، وقال: الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له: «أنبجان»، والله أعلم». ١٢٣٩ ـ (٦٢) حدثنا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي خَمِيصَةٍ ذَاتِ أَعْلاَمٍ. فَنَظَرَ إِلَى عَلَمِهَا. فَلَمَّا قَضَىٰ صَلاَتَهُ قَالَ: «اذْهَبُوا بِهَاذِهِ الْخَمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْم بْنِ حُذَيْفَةً. وَاثْتُونِي بِٱلْبِجَانِيَّةِ، فَإِنَّهَا ٱلْهَنْنِي آنِفاً فِي صَلاَتِي».

• ١٧٤٠ - (٦٣) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خَمِيصَةٌ لَهَا عَلَمٌ. فَكَانَ يَتَشَاغَلُ بِهَا فِي الصَّلاَةِ. فَأَعْظَاهَا أَبَا جَهْمٍ. وَأَخَذَ كِسَاءً لَهُ أَنْبِجَانِيًّا.

(١٦) - باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين

المَّادُ مَوْبُ وَأَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً. وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً. قَالُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ (١)، عَنِ النَّبِيِّ عَيْلِاً قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ،

وقال الخطابي: «إنها منسوبة إلى أذربيجان، وقد حذف بعض حروفها وعرّب».

٦٢ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (الهتني آنفاً) الخ: أي: قريباً، وهو مأخوذ من ائتناف الشيء، أي ابتداءه.

(١٦) ـ باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال

75 _ (٥٥٧) _ قوله: (إذا حضر العشاء) الخ: بفتح العين، وهو ما يؤكل في ذلك الوقت، وقيل: ما يؤكل بعد الزوال. قال ابن حجر: "وهو مثال، والمراد تتوق نفسه إليه وإن لم يكن عشاء».

قوله: (وأقيمت المصلاة) الخ: قال ابن دقيق العيد: الألف واللام في «الصلاة» لا ينبغي أن

⁽۱) قوله: «عن أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم (۲۷۲) وفي كتاب الأطعمة، باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه، رقم (۳۲۵) والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب العذر في ترك الجماعة، رقم (۸۵۶) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء، رقم (۳۵۳) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا حضرت الصلاة ووضع الشعاء، رقم (۹۳۳) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة، رقم (۱۲۸۵) وأحمد في مسنده (۳: ۱۰۰ و۱۲۰ و ۲۳۱ و۲۳۱ و۲۳۸).

فَابْدَ**زُ**وا بَالْعَشَاءِ».

يحمل على الاستغراق، ولا على تعريف الماهية، بل ينبغي أن تحمل على المغرب، لقوله: «فابدأوا بالعشاء» ويترجح حمله على المغرب لقوله في الرواية الأخرى: «فابدأوا به قبل أن تصلوا المغرب» والحديث يفسر بعضه بعضاً، وفي رواية صحيحة: «إذا وضع العشاء وأحدكم صائم...» انتهى.

وما يقع في بعض كتب الفقه: «إذا حضر العشاء والشعاء فابدأوا بالعشاء» لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ، كذا نقله الحافظ عن شرح الترمذي بشيخه أبي الفضل.

قال الفاكهاني: «ينبغي حمل الصلاة على العموم نظراً إلى العلة، وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع، وذكر المغرب لا يقتضي حصراً فيها، لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم، انتهى. وحمله على العموم إنما هو بالنظر إلى المعنى إلحاقاً للجائع بالصائم، وللغداء بالعشاء، لا بالنظر إلى اللفظ الوارد. كذا في الفتح.

قوله: (فابدأوا بالعشاء) الخ: حمل الجمهور هذا الأمر على الندب، ثم اختلفوا: فمنهم من قيده بمن إذا كان محتاجاً إلى الأكل، وهو المشهور عند الشافعية، وزاد الغزالي ما إذا خشي فساد المأكول، ومنهم من لم يقيده، وهو قول الثوري وأحمد وإسحاق، وعليه يدل فعل ابن عمر، أي المذكور في صحيح البخاري، من أنه كان يوضع له الطعام وتقام الصلاة ولا يأتيها حتى يفرغ، وإنه يسمع قراءة الإمام.

وأفرط ابن حزم فقال: «تبطل الصلاة».

قال النووي: «في هذه الأحاديث التي وردت في الباب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله، لما فيه من اشتغال القلب، وذهاب كمال الخشوع، وهذه الكراهة إذا صلى كذلك، وفي الوقت سعة، فإن ضاق بحيث لو أكل خرج الوقت لا يجوز تأخير الصلاة، ولأصحابنا وجه أنه يأكل وإن خرج الوقت، لأن المقصود من الصلاة الخشوع، فلا تفوته. وفيه دليل على امتداد وقت المغرب وعلى أنه يأكل حاجته من الأكل بكماله.

وقال في شرح السنة: «الابتداء بالطعام إنما هو فيما إذا كانت نفسه شديدة التوقان إلى الأكل، وكان في الوقت سعة وإلا فيبدأ بالصلاة، لأن النبي على كان يحتز من كتف شاة، فدعي إلى الصلاة فألقاها وقام يصلى».

وقال أحمد بن حنبل: يؤول هذا الحديث أعني حديث الحرّ من كتف شاة بأن من شرع في الأكل ثم أقيمت الصلاة أنه يقوم ولا يتمادى في الأكل، لأنه قد أخذ منه ما يمنعه من شغل البال، وإنما الذي أمر بالأكل قبل الصلاة من لم يكن بدأ به، لئلا يشتغل باله.

وقال ابن بطال: «ويردّ هذا التأويل حديث ابن عمر: «ولا يعجل حتى يقضي حاجته» انتهى.

١٢٤٢ ـ (٠٠٠) حدّثنا هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي عَمْرٌو عَنِ ابْنِ شِهَابِ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا قُرُبَ الْعَشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلاَةُ، فَابْدَؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلاَةَ الْمَغْرِبِ.

قيل: لا ردّ عليه، لأنه يقول: إنه قد قضى حاجته، كما في الحديث، إذ ليس من شرطه أن يستوفي أكل الكتف لا سيما قلة أكله عليه، وأنه يكتفي بحزة واحدة، ولكن لقائل أن يقول: ليست الصلاة التي دعي إليها في حديث عمرو بن أمية وهو حديث الحزّ من كتف الشاة أنها المغرب، وإذا ثبت ذلك زال ما يؤول به.

وفي التوضيح: «واختلف العلماء في تأويل هذه الأحاديث، فذكر ابن المنذر أنه قال بظاهرها: عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، وهو قول الثوري، وأحمد، وإسحاق. وأصله شغل القلب وذهاب كمال الخشوع.

وقال الشافعي: يبدأ بالصوم (١) إذا كان نفسه شديدة التوقان إليه، فإن لم يكن كذلك ترك العشاء، وإتيان الصلاة أحب إليّ. وذكر ابن حبيب مثل معناه.

وقال ابن المنذر عن مالك: يبدأ بالصلاة إلا أن يكون طعاماً خفيفاً. وفي الدارقطني: «قال حميد: كنا عند أنس، فأذن بالمغرب، فقال أنس: ابدأوا بالعشاء، وكان عشاءه خفيفاً».

وقال بعض أصحاب الشافعي: لا يصلي بحال، بل يأكل، وإن خرج الوقت، والصواب خلافه.

وقال ابن الجوزي: «وقد ظن قوم أن هذا من باب تقديم حظ العبد على حق الحق عز وجل، وليس كذلك، وإنما هو صيانة لحق الحق، ليدخل العباد في العبادة بقلوب غير مشغولة». كذا في عمدة القاري.

قال على القاري: «وما أحسن ما روينا عن أبي حنيفة: لأن يكون أكلي كله صلاة أحب من أن تكون صلاتي كلها أكلاً».

فإن قلت: روى أبو داود من حديث جابر قال: قال رسول الله على: «لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لغيره» قلت: هذا حديث ضعيف، فبالضعيف لا يعترض على الصحيح، ولئن سلمنا صحته فله معنى غير معنى الآخر، بمعنى: إذا وجبت لا تؤخر، وإذا كانت (٢) الوقت باقياً يبدأ بالعشاء، فاجتمع معناهما ولم يتهاترا.

(...) ـ قوله: (قبل أن تصلوا صلاة المغرب) الخ: استدل به النووي وغيره على امتداد

⁽١) لعله: «بالطعام» من المؤلف رحمه الله تعالى.

⁽۲) قوله: اكانت الصواب اكان.

وَلاَ تَعْجَلُوا عَنْ عَشَاثِكُمْ».

المُعْدِ وَحَفْصٌ وَوَكِيعٌ عَنْ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَحَفْصٌ وَوَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (١) عَنِ النَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (١) عَنِ النَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (١) عَنِ النَّهُمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (١) عَنِ النَّهُمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (١) عَنِ النَّهُمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّهُمْرِيِّ، عَنْ النَّهُمْرِيُّ، عَنْ النَّهُمْرِيُّ، عَنْ النَّهُمْرِيُّ، عَنْ النَّهُمْرِيُّ، عَنْ النَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ الْعَلْمُ عَلَيْنَةً عَنِ النَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيْنَةً عَنِ النَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيْلُوْمُ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللْعُمْرِ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللْعُمْرُ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيْلُونُ اللَّهُمْرُ اللَّهُمْرِيُّ اللْعُمْرُ اللَّهُمْرُ اللْعُمْرُ اللَّهُمْرِيُّ اللْعُلْمُ اللَّهُمْرِيْلُ اللَّهُمْرِيُّ اللَّهُمْرِيْلُ اللْعُمْرُ اللَّهُمُ الْمُعْرِيْلُ الْعُمْرُ الْعُمْرُ الْمُعْرِقُونُ اللَّهُمْرِيُّ اللْعُمْرِيْلُ اللْعُمْرِيْلُولُولُولُولُولُولُ اللَّهُمْرِيْلُ الْمُعْرِقُولُ اللْعُمْرِيْلُولِ اللْعُمْرِيْلُ اللْعُمْرُ اللْعُمْرُ الْعُمْرِيْلِ اللْعُمْرِيْلُولِ اللْعُمْرِيْلُولُ اللَّهُمْرِيْلُولُ اللْعُمْرِيْلُولُ اللْعُمْرُولُ اللْعُمْرِيْلُ اللْعُمْرُ اللْعُمْرُ اللْعُمْرُ الْعُمْرُ الْعُمْرِيْلِ اللْعُمْرُولُ اللْعُمْرُولُ اللْعُمْرُ الْعُمْرُ لِلْعُمْرُ اللْعُمْرُ الْمُعْرِيْلُ الْمُعْرِقُولُ الْعُمْرُ الْمُعْمُولُ الْمُعْرِقُولُ الْعُمْرُ الْعُمْرُ الْمُعْمُلُولُ الْعُمْرُولُ الْعُمْرُولُ الْعُمْرُ الْمُعْمُلُولُ الْمُعْرُولُ الْعُمْرُ الْمُعْلَمُ الْعُمْرُولُ الْمُعْمُ الْمُعْمُلُولُ الْمُعْمُلُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُلُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْ

يُ ١٢٤٤ ـ (٦٦) حدَّثنا أَبُن نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. قَالاَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٢)؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: ﴿ إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ. فَابْدَوُوا بِالْعَشَاءِ. وَلا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ».

وقت المغرب، واعترضه ابن دقيق العيد بأنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر، وإن أريد به مطلق التوسعة فمسلم، ولكن ليس محل الخلاف المشهور، فإن بعض من ذهب إلى المعلوم أن طعامه على الحديث رعياً لهذا المعنى.

قوله: (ولا تعجلوا عن عشائكم) الخ: وفي الرواية الآتية: «ولا يعجلن حتى يفرغ منه» قال النووي: «فيه دليل على أنه يأكل حاجته من الأكل بكماله، وهذا هو الصواب، وأما ما تأوله بعض أصحابنا على أنه يأكل لقماً يكسر بها شدة الجوع: فليس بصحيح، وهذا الحديث صريح في إبطاله».

٦٦ _ (٥٥٩) _ قوله: (عشاء أحدكم) الخ: قال الحافظ: هذا أخص من الرواية الماضية،
 حيث قال: «إذا وضع العشاء...» فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة،

⁽۱) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقمت الصلاة، رقم (٦٧١) وفي كتاب الأطعمة، باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه، رقم (٥٤٦٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا حضرت الصلاة وضع العشاء، رقم (٩٣٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة، رقم (١٢٨٤) وأحمد في مسنده (٢: ٤٠ و و ١٩٥).

⁽٢) قوله: «عن ابن عمر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم / ٦٧٣) و(٦٧٤) وفي كتاب الأطعمة، باب إذا حضر العشاء فلا يجعل عن عشائه، رقم (٤٢٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الأطعمة، بابإذا حضرت الصلاة والعشاء، رقم (٣٧٥٧) وابو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء، رقم (٣٥٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا حضرت الصلاة ووضع العشاء، رقم (٩٣٤) وأحمد في مسنده (٢٠١٢ و ٢٥ و ١٩٧١).

ابْنَ الْمُسَيَّبِيُّ. حَدَّثَنِي أَنَسٌ، (يَعْنِي ابْنَ إِسْحَاقُ الْمُسَيَّبِيُّ. حَدَّثَنِي أَنَسٌ، (يَعْنِي ابْنَ عِيَاضٍ)، عَنْ مُوسى بْنِ عُقْبَةَ ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْج. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَيُّوبَ. كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوهِ.

المُعَادِ، عَنْ الْمُعَادِ، عَنْ الْمُعَادِ، عَدَّثَنَا حَاتِمٌ، (هُوَ الْنُ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقِ؛ قَالَ: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ عَائِشَةً (') رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثاً . وَكَانَ الْقُاسِمُ رَجُلاً لَحَانَةً. وَكَانَ لأُمْ وَلَدٍ. فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَالَكَ لأَ تَحَدَّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَخِي هَلْذَا؟ أَمَا إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ مِنْ أَيْنَ أُتِيتَ. هَلْذَا أَذَبَتْهُ أُمَّهُ وَأَنْتَ

فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى لو كان جائعاً، واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك، وسبيله أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول مأكولاً يزيل شغل باله، ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة: «لا صلاة بحضرة الطعام...» الحديث.

(...) ـ قوله: (حدثنا سفيان بن موسى) الخ: سفيان هذا بصري ثقة معروف. قال الدارقطني: هو ثقة مأمون، وقال أبو على الغساني: هو ثقة، وأنكروا على من زعم أنه مجهول. قاله النووي.

١٧ ـ (٥٦٠) ـ قوله: (عن ابن أبي عتيق) الخ: هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ﷺ.

قوله: (أنا والقاسم) الخ: أي: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ.

قوله: (رجلاً لحّانة) الخ: أي: كثير اللحن، كعلامة صيغة مبالغة لكثير العلم، ووقع للعذري: لحنة، بضم اللام وسكون الحاء، وهو بمعناه، أي يلحنه الناس، كخُدْعة للذي يخدع. وهزأة، للذي يهزأ به، وباب فُعَلة ـ بفتح العين ـ بضد ذلك، لمن يفعل ذلك بغيره، كصُرَعة، للذي يصرع الناس، وهُزَأة، للذي يهزأ بهم، وخدعة، للذي يخدعهم.

قوله: (كان لأم ولد) الخ: أي: من بطنها.

قوله: (كما يحدث ابن أخي هذا) الخ: أي: ابن أبي عتيق الراوي.

 ⁽۱) قوله: اعائشة الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن، رقم
 (۸۹) وأحمد في مسنده (٦: ٤٣ و ٥٤ و ٧٣).

أَدَّبَتْكَ أُمُّكَ. قَالَ: فَغَضِبَ الْقَاسِمُ وَأَضَبَّ عَلَيْهَا. فَلَمَّا رَأَى مَائِدَةَ عَائِشَةَ قَدْ أُتِيَ بِهَا قَامَ. قَالَتْ: أَيْنَ أُصَلِّي. قَالَ: إنِّي أُصَلِّي. قَالَ: إنِّي أُصَلِّي. قَالَ: إنِّي أُصَلِّي. قَالَ: إنِّي أُصَلِّق بِحَضْرَةِ الطَّعَام، وَلاَ هُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ». سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لاَ صَلاَةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَام، وَلاَ هُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ».

١٧٤٧ ـ (٠٠٠) حدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بَنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، أَخْبَرَنِي أَبُو حَزْرَةَ الْقَاصُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْلِةً، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةَ الْقَاسِمِ.

قوله: (وأضبّ عليها) الخ: بفتح الهمزة والضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة، أي: حقد، من الضبّ، وهو الحقد.

قوله: (اجلس خُدر) الخ: بضم الغين المعجمة وفتح الدال، أي: يا عادر، قال أهل اللغة: الغدر: ترك الوفاء، ويقال من غدر: غادر، وغدور: أكثر ما يستعمل ني النداء بالشتم. وإنما قالت له: غدر، لأنه مأمور باحترامها، لأنها أم المؤمنين، وعمته، وأكبر منه، وناصحة له، ومؤدبة، فكان حقه أن يحتملها ولا يغضب عليها.

قوله: (لا صلاة بحضرة الطعام) الخ: أي: بحضور طعام يريد أكله. قال ابن دقيق العيد: والتحقيق أن المتيسر حضوره عن قرب كالحاضر.

قوله: (ولا وهو يدافعه الأخبثان) الخ: أي: البول والغائط، وفي معناه: القيء، والريح والمذي. قال القاري: «الواو» في «وهو يدافعه» للحال من مقدر، تقديره: «ولا صلاة كاملة حاصلة والشخص يدافعه الأخبثان» أي مقارنة لمدافعة الأخبثين، والمدافعة إما على حقيقتها، أي يدفعه الأخبثان عنها، وهو يدفعهما، وإما بمعنى الدفع مبالغة. قال ابن حجر: ومنه أخذ أكثر أثمتنا كراهة الصلاة مع مدافعة واحد مما ذكر، وإن خاف فوت الجماعة، وقال جمع منهم ونقل عن الشافعي ـ بحرمة ذلك، وفساد الصلاة إن أدى إلى ذهاب خشوعه، للخبر الصحيح: «لا يحل لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن، حتى يتخفف» وحمله الأولون على ما إذا اشتد به الحال، وظن أنه يضره، فحبسه حينئذ حرام». كذا في المرقاة.

(...) ـ قوله: (أخبرني أبو حزرة) الخ: بحاء مهملة مفتوحة ثم زاي ساكنة ثم راء، واسمه يعقوب بن مجاهد، وهو يعقوب بن مجاهد المذكور في الإسناد الأول، ويقال: كنيته أبو يوسف، وأما أبو حزرة فلقب له، والله أعلم.

(١٧) باب: نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها

۱۲٤٨ - (٦٨) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ، (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَلْذِهِ الشَّجَرَةِ، (يَعْنِي الثُّومَ)، فَلاَ يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ».

(۱۷) .. باب: نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها مما له رائحة كريهة عن حضور المساجد، حتى تذهب تلك الريح، وإخراجه من المساجد

٦٨ ـ (٥٦١) ـ **قوله**: (عن عبيد الله) الخ: هو ابن عمر.

قوله: (في غزوة خيبر) الخ: أي: عقب فتح خيبر، كما يدل عليه حديث أبي سعيد الآتي في الباب.

قوله: (من هذه الشجرة) الخ: فيه مجاز، لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق، وما لا ساق له يقال له: نجم، وبهذا فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى: ﴿وَالنَّجَمُ وَالشَّجَرُ وَالشَّجَرُ وَاللَّبَمُ وَاللَّبَرُ وَمَا لَا سَاقَ له أرومة _ أي أصل _ في ليَّبُدَانِ ﴿ الرحمن: ٦] ومن أهل اللغة من قال: كل ما ثبتت له أرومة _ أي أصل _ في الأرض، يخلف ما قطع منه، فهو شجر، وإلا فنجم.

وقال الخطابي: "في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم، والعامة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق» اهـ.

ومنهم من قال: بين الشجر والنجم عموم وخصوص، فكل نجم شجر من غير عكس، كالشجر والنخل، فكل نخل شجر من غير عكس.

قوله: (يعني الثوم) الخ: قال الحافظ: «لم أعرف القائل»: «يعني» ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر، فقد رواه السراج من رواية يزيد بن الهادي عن نافع بدونها».

قوله: (فلا يأتين المساجد) الخ: هذا يدفع قول من خص النهي بمسجد النبي ﷺ، وقد حكاه ابن بطال عن بعض أهل العلم، ووهاه، وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال: «قلت لعطاء: هل النهي للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد؟ قال: لا، بل في المساجد».

⁽۱) قوله: "عن ابن عمر" الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم النّيء والبصل والكراث، رقم (٨٥٣) وفي كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الأطعمة، باب في أكل الثوم، رقم (٣٨٢٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة في كتاب الأطعمة، باب في أكل الثوم ف لا يقربن المسجد رقم (٣٠١٦) والدارمي في سننه، في كتاب الأطعمة، باب في أكل الثوم، رقم (٢٠٥٩) وأحمد في مسنده (٢: ١٣ و ٢٠).

قَالَ زُهَيْرٌ: فِي غَزْوَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ خَيْبَرَ.

المُحمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرِ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي أَنْ نُمَيْرٍ. حَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبِي. قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبِي. قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَكُلَ مِنْ هَلْاِهِ الْبَقْلَةِ فَلاَ يَقْرَبَنَ مَسَاجِدَنَا، حَتَّى يَذْهَبَ رِيهُ عَهَا» يَعْنِى الثُّومَ.

ُ ١٢٥٠ ـ (٧٠) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، (يَعْنِي ابْنَ عُلَيَّةً)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، (وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ)، قَالَ: شَيْلَ أَنَسٌ (١) عَنِ الثُّومِ؟ فَقَالَ: قَالَ

٦٩ ـ (...) ـ قوله: (من هذه البقلة) الخ: قال أهل اللغة: البقل كل نبات اخضرت به الأرض.

قوله: (فلا يقربنا) الخ: بفتح الراء والموحدة وتشديد النون، وليس في هذا تقييد النهي بالمسجد، فيستدل بعمومه على إلحاق المجامع بالمساجد، كمصلى العيد والجنازة، ومكان الوليمة، وقد ألحقها بعضهم بالقياس، والتمسك بهذا العموم أولى، ونظيره قوله: "وليقعد في بيته" لكن قد علل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة وترك أذى المسلمين، فإن كان كل منهما جزء علة اختص النهي بالمساجد وما في معناها، وهذا هو الأظهر وإلا لعم النهي كل مجمع كالأسواق، ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم: "من أكل من هذه الشجرة شيئاً فلا يقربنا في المسجد».

قال القاضي ابن العربي: ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها، ومن ثم ردّ على المازري حيث قال: «لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة لم يمنعوا منه، بخلاف ما إذا أكل بعضهم»، لأن المنع لم يختص بهم، بل بهم وبالملائكة، وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئاً من ذلك، ودخل المسجد مطلقاً، ولو كان وحده.

واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين. قال ابن دقيق العيد: «لأن اللازم من منعه أحد أمرين: إما أن يكون أكل هذه الأمور مباحاً، فتكون الجماعة ليست فرض عين، أو حراماً فتكون صلاة الجماعة فرضاً، وجمهور الأمة على إباحة أكلها، فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين».

وتقريره أن يقال: أكل هذه الأمور جائز، ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة، وترك الجماعة

⁽١) قوله: «أنس رضي الله عنه» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث، رقم (٨٥٦) وفي كتاب الأطعمة، باب ما يكره من الثوم والبقول، رقم (٥٤٥١) وأحمد في مسنده (٣: ١٨٦).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَكُلَ مِنْ هَلْذِهِ الشَّجَرَةِ فَلاَ يَقْرَبَنَّا، وَلا يُصَلِّي مَعَنَا».

ابْنُ رَافِع : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي ابْنُ رَافِع : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي ابْنُ رَافِع : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١٠)؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكُلَ مِنْ هَالِهِ الشَّجَرَةِ فَلاَ يَقْرَبَنَ مَسْجِدَنَا، وَلا يُؤْذِينًا بِرِيح الثُوم».

١٢٥٢ - (٧٢) حدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامِ

في حق آكلها جائز، ولازم الجائز جائز، وذلك ينافي الوجوب، ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين، كذا في الفتح.

قوله: (ولا يصل معنا) الخ: على النهي، ووقع في أكثر الأصول: «ولا يصلي» بإثبات الياء على الخبر الذي يراد به النهي، وكلاهما صحيح.

وفيه نهي لمن أكل الثوم ونحوه عن حضور مجمع المصلين، وإن كانوا في غير مسجد، ويؤخذ منه النهي عن سائر مجامع العبادات ونحوها كما سبق، وألحق بعضهم بذلك من بفيه بخر، أو به جرح له رائحة، وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع: كالسمّاك، والعاهات: كالمجذوم، ومن يؤذي الناس بلسانه. وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضي.

قال ابن المنير «ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بآكل الثوم في المنع من المسجد، قال: وفيه نظر، لأن آكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع، والمجذوم علته سماوية» اهـ.

قال الشيخ بدر الدين العيني: «ولا يبعد أن يعذر من كان معذوراً بأكل ما له ريح كريهة، لما روى ابن حبان في صحيحه عن المغيرة بن شعبة: «انتهيت إلى رسول الله على فوجد مني ريح الثوم، فقال: من أكل الثوم؟ قال: فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدري معصوباً، فقال: إن لك عذراً». وفي رواية الطبراني في الأوسط: «اشتكيت صدري فأكلته» وفيه: «فلم يعنفه على الهد.

٧١ - (٥٦٣) - قوله: (ولا يؤذينًا) الخ: بتشديد النون، وإنما نبّهت عليه لأني رأيت من خففه، ثم استشكل عليه إثبات الياء، مع أن إثبات الياء المخففة جائز على إرادة الخبر، كما سبق.

⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من أكل الثوم فلا يقرين المسجد، رقم (١٠١٥) وأحمد في مسنده (٢: ٢٦٤ و٢٦٦ و٤٢٩).

الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ (''. قَالَ: نَهَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكُلِ الْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ. فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ فَأَكَلْنَا مِنْهَا. فَقَالَ: «مَنْ أَكُلَ مِنْ هَلْاِهِ الشَّجَرَةِ الْمُنْتِنَةِ فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا. فَإِنَّ الْمَلاَثِكَةَ تَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ الإِنْسُ».

١٢٥٣ ـ (٧٣) وحدّثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ. قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابِ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ؛ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: وَفِي رِوَايَةِ حَرْمَلَةً: وَزُعَمَ ـ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُوماً، أَوْ بَصَلاً، فَلْيَعْنَزِلْنَا، وَفِي رِوَايَةٍ حَرْمَلَةً: وَزُعَمَ ـ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُوماً، أَوْ بَصَلاً، فَلْيَعْنَزِلْنَا، وَلِيقَعُدْ فِي بَنِيّهِ». وَإِنَّهُ أَتِي بِقِدْرِ

٧٢ ـ (٥٦٤) ـ قوله: (والكرّاث) الخ: بضم الكاف وتشديد الراء، في الهندية: گندنا.

قوله: (فغلبتنا الحاجة) الخ: وفي حديث أبي سعيد الآتي: «والناس جياع»، فهذا يدل على أن النهي يعم الآكل من الجوع أو غيره، والله أعلم.

قوله: (فإن الملائكة تأذى) الخ: هكذا ضبطناه بتشديد الذال فيهما، وهو ظاهر، ووقع في أكثر الأصول: «تأذى مما يأذى منه الإنس» بتخفيف الذال فيهما، وهي لغة، يقال: أذِي يأذى، مثل: عمي يعمى، ومعناه: تأذّى، قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على منع آكل الثوم ونحوه من دخول المسجد وإن كان خالياً، لأنه محل الملائكة، ولعموم الأحاديث.

٧٣ _ (...) _ قوله: (وزهم _ أن رسول الله) الخ: الزعم قد يستعمل في القول المحقق،
 وهو هنا كذلك.

قوله: (أو ليعتزل مسجدنا) الخ: شك من الراوي، وهو الزهري، ولم تختلف الرواة عنه في ذلك.

قوله: (وليقعد في بيته) الخ: هو أخص من الاعتزال، لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره.

قوله: (أتى بقدر) الخ: بكسر القاف، وهو ما يطبخ فيه، ويجوز فيه التأنيث والتذكير، والتأنيث أشهر، لكن الضمير في قوله: "فيه خضرات" يعود على الطعام الذي في القدر،

⁽۱) قوله: اعن جابرا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث، رقم (۸۵٤) و(۸۵۵) وفي كتاب الأطعمة، باب ما يكره من الثوم والبقول، رقم (۸۵۷) وفي كتاب الأحكام التي تعرف بالدلائل، رقم (۷۳۵۹) والنسائي في سننه، في كتاب الاحتصام بالكتاب والسائي من المسجد، رقم (۷۰۸) وأبو داود في سننه، في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في كراهية أكل الثوم والبصل، رقم (۱۸۰۱) وابن ماجه في سننه، في كتاب الأطعمة، باب أكل الثوم والبصل، رقم (۳۲۵) وابن ماجه في سننه، في كتاب الأطعمة، باب أكل الثوم والكراث، رقم (۳۳۵) وأحمد في مسنده (۳۷۵ و۳۸۰ و۲۸۷ و۲۸۰).

فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحاً، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ. فَقَالَ: «قَرَّبُوهَا» إِلَىٰ بَعْضِ أَصْحَابِهِ. فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: «كُلْ، فَإِنِّي أَنَاجِي مَنْ لا تُعَاجِي».

فالتقدير: «أتى بقدر من طعام فيه خضروات» ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأنيث، حيث قال: «فأخبر بما فيها» وحيث قال: «فرّبوها».

وقال العيني: «ولما جاز في القدر التذكير والتأنيث أعاد الضمير إليه تارة بالتذكير وتارة بالتأنيث، نظراً إلى جواز الوجهين» اهـ.

وحديث الباب يدل بظاهره على امتناعه على من المطبوخ، مع أنه قد ورد الإذن فيه. قال الحافظ: ولا تعارض بين امتناعه على من أكل الثوم وغيره مطبوخاً وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخاً، فقد علل ذلك بقوله: «إني لست كأحد منكم» وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخاً، وقد جمع القرطبي في «المفهم» بين الروايتين بأن الذي كان في القدر لم ينضج حتى تضمحل رائحته فبقي في حكم النيء.

قال النووي: «ووقع في صحيح البخاري وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة «أتى ببدر» ببائين موحدتين، قال العلماء: هذا هو الصواب، وفسر الرواة وأهل اللغة والغريب: البدر بالطبق، قالوا: سمى بدراً لاستدارته كاستدارة البدر».

قوله: (في خضرات) الخ: بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين، وقيل: بفتح أوله وكسر ثانيه، وهو جمع خضرة، ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها أيضاً.

قوله: (قربوها إلى بعض أصحابه) الخ: قال الكرماني: «فيه النقل بالمعنى، إذ الرسول ﷺ لم يقله بهذا اللفظ، بل قال: قربوها إلى فلان» مثلاً، أو فيه حذف، أي: قال: قربوها مشيراً، أو أشار إلى بعض أصحابه».

قوله: (فإني أناجي من لا تناجي) الخ: أي: الملائكة، وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر «أن رسول الله ﷺ أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث، فلم ير فيه أثر رسول الله ﷺ، فأبى أن يأكل، فقال له: ما منعك؟ قال: لم أر أثر يدك، قال: أستحيي من ملائكة الله، وليس بمحرم» ولهما من حديث أم أيوب قالت: «نزل علينا رسول الله ﷺ فتكلفنا له طعاماً فيه بعض البقول...» فذكر الحديث نحوه، وقال فيه: «كلوا، فإني لست كأحد منكم، إني أخاف أن أوذي صاحبي».

واستدل المهلب بقوله: «فإني أناجي من لا تناجي» على أن الملائكة أفضل من الآدميين، وتعقب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس.

واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي ﷺ أولاً. والراجح الحل، لعموم قوله ﷺ: «وليس بمحرم». 1704 - (٧٤) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «مَنْ أَكُلَ مِنْ هَالْمِهِ، الْبَقْلَةِ، الثُّومِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ أَكُلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكُرَّاتَ - فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلاَئِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ».

الله المحمَّدُ بْنُ بَكْرِ. ح قَالَ: وَحَدَّثُنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، بِهَاذَا وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، بِهَاذَا الإِسْنَادِ: "مَنْ أَكُلَ مِنْ هَلْاِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُومَ - فَلاَ يَغْشَنَا فِي مَسْجِدِنَا"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصَلَ وَالْكُرَّاتَ.

١٢٥٦ ـ (٧٦) وحدثني عَمْرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةً، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَصْرَةً، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدري^(١)؛ قَالَ: لَمْ نَعْدُ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ. فَوَقَعْنَا، أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ. الثَّومِ. وَالنَّاسُ جِيَاعٌ. فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكُلاَ شَدِيداً. ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّيحَ. فَقَالَ: «مَنْ أَكُلَ مِنْ هَاذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيئَةِ شَيْئاً إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّيحَ. فَقَالَ: «مَنْ أَكُلَ مِنْ هَاذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيئَةِ شَيْئاً فَلاَ يَقْوَبَنَا فِي الْمَسْجِدِ» فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ. حُرِّمَتْ. فَبَلَغَ ذَاكَ النَّبِي ﷺ فَقَالَ: «أَيُهَا النَّاسُ: وَلَكِنْهَا شَجَرَةً أَكُرَهُ رِيحَهَا».

٧٥ ـ (...) ـ قوله: (يريد الثوم) الخ: قال الحافظ: «لم أعرف الذي فسره، وأظنه ابن جريج».

قوله: (فلا يغشنا) الخ: والمراد بالغشيان: الإتيان، أي فلا يأتينا.

٧٦ ــ (٥٦٥) ــ قوله: (لم نعد أن فتحت خيبر) الخ: من عدا يعدو، بمعنى تجاوز، أي: ما تجاوزنا فتح خيبر حتى قمنا، أي متصلاً بفتح خيبر، مقارناً معه قمنا.

قوله: (من هذه الشجرة الخبيثة) الخ: سماها خبيثة لقبح رائحتها. قال أهل اللغة: الخبيث في كلام العرب المكروه من: قول، أو فعل، أو مال، أو طعام، أو شراب، أو شخص.

قوله: (ليس لمي تحريم ما أحل الله) الخ: فيه دليل على أن الثوم ليس بحرام، وهو إجماع من يعتد به كما سبق، وقد اختلف أصحابنا في الثوم: هل كان حراماً على رسول الله ﷺ، أم كان يتركه تنزهاً، وظاهر هذا الحديث أنه ليس بمحرم عليه ﷺ، ومن قال بالتحريم يقول: المراد ليس لي أن أحرم على أمتي ما أحل الله لها. قاله النووي.

⁽١) قوله: «عن أبي سعيد الخدري» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الأطعمة، باب في أكل الثوم، رقم (٣٨٢٣) وأحمد في مسنده (٣: ٦٠ و٦٥).

۱۲۵۷ ـ (۷۷) حدّ من الله عَيدِ الأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَىٰ قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَشَجِّ، عَنِ ابْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى زَرَّاعَةِ بَصَلِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ. فَنْزَلَ نَاسٌ مِنْهُمْ فَأَكُلُوا مِنْهُ. وَلَمْ يَأْكُلُ آخُرُونَ، فَرُحْنَا إِلَيْهِ. فَدَعَا الَّذِينَ لَمْ يَأْكُلُوا الْبَصَلَ. وَأَخَرَ الآخَرِينَ حَتَّى ذَهَبَ رِيحُهَا.

١٢٥٨ - (٧٨) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا هِشَامٌ.
 حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةً؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ(١)

٧٧ ــ (٥٦٦) ــ **قوله: (مرّ على زرّاعة بصل)** الخ: بفتح الزاي وتشديد الراء، وهي الأرض المزروعة.

٧٨ ـ (٥٦٧) ـ قوله: (عن معدان بن أبي طلحة) الخ: قال النووي: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: خالف قنادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ، وهم: منصور بن المعتمر، وحصين بن عبد الرحمن، وعمرو بن مرة، فرووه عن سالم عن عمر منقطعاً، لم يذكروا فيه معدان. قال الدارقطني: وقنادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا: فإنه مدلس، ولم يذكر فيه سماعه من سالم، فأشبه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه.

قلت: هذا الاستدراك مردود، لأن قتادة وإن كان مدلساً فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح أن ما رواه البخاري ومسلم عن المدلسين وعنعنوه فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنه عنه، وأكثر، أو كثير منه يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصلاً به، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتج بعنعنته، كما سبق بيانه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح.

ولا شك عندنا في أن مسلماً رحمه الله تعاى يعلم هذه القاعدة ويعلم تدليس قتادة، فلولا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به، ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معدانا من غير أن يكون له ذكر، والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة: إما زيادة من لم يكن، فهذا لا يفعله المدلس، وإنما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه، وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها.

والعجب من الدارقنطي رحمه الله تعالى في كونه جعل التدليس موجباً لاختراع ذكر رجل

⁽۱) قوله: «عن عمر بن الخطاب» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب من يخرج من المسجد، رقم (۷۰۹) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من أكل الثوم فلا يقربن المسجد، رقم (۱۰۱٤) وفي كتاب الفرائض، باب الكلالة، رقم (۲۷۲٦) وفي كتاب الأطعمة، باب أكل الثوم والبصل والكراث، رقم (۳۲٦٣) وأحمد في مسنده (۱: ۱۵ و ۲۲ و ۲۷ و ۲۸ و ۲۸ و ۹۸ و ۹۵).

خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ. وَذَكَرَ أَبَا بَكْرِ. قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكاً

لا ذكر له، ونسبه إلى مثل قتادة الذي محله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية، وبالله التوفيق. كذا قال النووي في الشرح.

قوله: (خطب يوم الجمعة) الخ: الظاهر أنها خطبة الصلاة، ففيه جواز ذكر مثل هذا فيها، وليس من اللغو لما اشتمل عليه من المصالح الدينية، وأول الثلاث نقرات بأنها طعنات ينقضي بها أجله، وكان الطاعن له أبا لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبة، ووجه تعبير الديك بالعلج كونه أعجمياً، والقضية أن عمر رضي الله تعالى عنه استلقى على ظهره ورفع يديه فقال: «اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيتي فاقبضني إليك غير مضيع»، ثم بعد أيام قال: «رأيت كأن ديكاً نقرني ثلاث نقرات، فقلت: شهادة ساقها الله لي، يقتلني رجل أعجمي» وفي تفسير الديك بالأعجمى ما تقدم.

وكان عمر ﴿ الله المغيرة وكان على العجم يدخل المدينة، فكتب إليه المغيرة وكان على الكوفة _ أن لي غلاماً نجاراً حداداً، فيه لأهل المدينة منافع، فإن رأيت أن أبعثه إليها فعلت، فأذن له، وكان المغيرة جعل عليه خراجاً مائة، وقيل: مائة وعشرين، فشكا إلى عمر كثرة الخراج، فقال له عمر ﴿ على عمر كثير في جنب ما تحسن، فانصرف العلج مغضباً، ثم مرّ بعمر يوماً فقال له: ألم أُحدّث أنك قلت: لو شئت أن أصنع رحى تطحن بالريح: فعلت، فالتفت العلج إلى عمر ساخطاً، وقال: لأصنعن لك رحى يتحدث بها في المشرق والمغرب، فقال عمر ﴿ الله الذين معه: توعدني العبد، فلبث عمر ﴿ ليالي، ثم اشتمل الغلام على فقال عمر أسان، ونصابه في وسطه، فكمن في زاوية من زوايا المسجد، فلم يزل هنالك حتى خرج عمر ﴿ يشه يوقظ الناس لصلاة الفجر، وكان عمر ﴿ يشه يفعل ذلك، فلما دنا عمر منه وثب غليه، فطعنه ثلاث طعنات: إحداها في سرته، وهي التي قتلته، وطعن ثلاثة عشر رجلاً من أهل عليه، فطعنه ثلاث طعنات: إحداها في سرته، وهي التي قتلته، وطعن ثلاثة عشر رجلاً من أهل المسجد، مات منهم سبعة، فأقبل حطان بن مالك التميمي، فألقى كساء عليه، واحتضنه، ثم لما علم العلج أنه مأخوذ نحر نفسه بخنجره، فمات، فأخذ عمر بيد عبد الرحمن بن عوف، وقدمه للصلاة، فصلى بهم يومئذ، وقرأ أقصر سورة ﴿ وَالْعَشِرِ ﴾، و ﴿ إِنّا أَعْلَيْنَك الْكُونَر ﴾.

وقال القرطبي: طعنه بعد أن دخل في الصلاة وهو بعيد، وكان أول من دخل على عمر ابن عباس، فقال: انظر من قتلني، فخرج وقال: غلام المغيرة بن شعبة، فقال: آلصنع؟ فقال: نعم، فقال: قاتله الله! لقد كنت أمرت به معروفاً، والحمد لله الذي لم يجعل منيتي على يد أحد يدعي الإسلام، فقال له الناس: لا بأس عليك يا أمير المؤمنين، فقال: أرسلوا إلى طبيب ينظر جرحي، فجاؤوا بطبيب من العرب، فسقاه نبيذاً، فتشبه النبيذ بالدم حين خرج من الطعنة التي تحت سرته، فدعي له طبيب من الأنصار، فسقاه لبناً، فخرج أبيض، فقال: أعهد يا أمير المؤمنين، فقال: صدقتني، ولو قلت غيرها كذبتك، فأرسل إلى عائشة عليه يستأذنها في الدفن

نَقَرَنِي ثَلاَثَ نَقَرَاتٍ. وَإِنِّي لا أُرَاهُ إِلا حُضُورُ أَجَلِي. وَإِنَّ أَفْوَاماً يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ. وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعَ دِينَهُ، وَلا خِلاَفَتَهُ، وَلا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ. فَإِنْ عَجِلَ بِي أَمْرٌ. فَالْخِلاَفَةُ شُورَىٰ بَيْنَ هَوُلاءِ السِّتَّةِ. الَّذِينَ تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ. وَإِنِّي قَدْ

مع صاحبيه، فقالت: أعددته لنفسي ولأوثرنّه اليوم، فقال عمر: ما كان شيء أعظم عندي من ذلك، ثم قال: يا عبد الله بن عمر إذا متّ على سريري فقف بي على الباب، واستأذن، فإن أذنت فأدخلني، وإلا فادفنّي في مقابر المسلمين. كذا في الإكمال.

قوله: (نقرني ثلاث نقرات) الخ: وفي رواية جويرية بن قدامة عن عمر نحوه، وزاد: «فما مرّ إلا تلك الجمعة حتى طعن»، وعند ابن سعد من رواية سعيد بن أبي هلال قال: «بلغني أن عمر...» ذكر نحوه، وزاد: «فحدثتها أسماء بنت عميس، فحدثتني أنه (قال) يقتلني رجل من الأعاجم».

قوله: (وإن أقواما يأمرونني) الخ: ظاهره أنه قبل قضية العلج، ولعله بعد سماعهم دعاءه المتقدم.

قوله: (وإن الله لم يكن ليضيع) الخ: قال الأبي: «لما دل عليه التواتر من حفظ الدين، وإلا فلا يجب عليه تعالى شيء».

قال عياض: «وفيه حجة لما أجمع عليه المسلمون من وجوب نصب الإمام» وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (شورى بين هؤلاء الستة) الخ: لم يختلف أنه تركه شورى بين الستة، وهم: عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف في. وإنما حصرها فيهم لأنه رآهم أفضل أهل زمانهم، وأنها لا تصلح لغيرهم، وقال في حقهم: إنه مات في وهو راض عنهم، يريد رضا خاصاً، وإلا فهو في عن كل أصحابه راض، ولم يترجح في نظره واحد منهم على التعيين، فأراد أن يستظهر برأي غيره من المؤمنين.

قال الحافظ: "واقتصار عمر على الستة من العشرة لا إشكال فيه، لأنه منهم، وكذلك أبو بكر، ومنهم أبو عبيدة، وقد مات قبل ذلك، وأما سعيد بن زيد فهو ابن عمر، فلم يسمه عمر فيهم مبالغة في التبري من الأمر، وقد صرح في رواية المدائني بأسانيده "أن عمر عد سعيد بن زيد فيمن توفي النبي على وهو عنهم راض، إلا أنه استثناه من أهل الشورى لقرابته منه، وقد صوح بذلك المدائني بأسانيده قال: فقال عمر: "لا إرب لي في أموركم، فأرغب فيها لأحد من أهلي».

ويروى أنه قال: «لو كان أبو عبيدة حياً لم أتردد فيه، فإن سألني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إنه أمين هذه الأمة، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته، فإن سألني ربي قلت:

سمعت نبيك يقول: إن سالماً يحب الله حباً لو لم يخفه لم يعصه، فقيل: لو عهدت إلى عبد الله بن عمر فإنه لها أهل في فضله وعلمه ودينه وقدم إسلامه، فقال: حسب آل الخطاب أن يحاسب منهم عن هذا الأمر رجل واحد، ولوددت أنى نجوت منه كفافاً لا لى ولا على».

ويروى أنه قال: «لقد هممت أن أولي أمركم رجلاً أرجو أن يحملكم على الحق، وأشار إلى علي، ثم رأيت أن لا أتحملها حياً وميتاً، فعلكيم بهؤلاء الرهط الذين قال فيهم رسول الله على: إنهم من أهل الجنة، وكان طلحة غائباً، فلما أصبح دعا علياً وبقية الستة غير طلحة، فقال: إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم، ولا طلحة، فقال: إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس، وقد قبض رسول الله على وهو عنكم راض، أخاف الناس عليكم، وأخافكم على الناس، وقد قبض رسول الله على وهو عنكم راض، فاجتمعوا إلى حجرة عائشة فتشاوروا، واختاروا رجلاً منكم، وليصل بالناس صهيب ثلاثة أيام، ولا يأتي اليوم الرابع إلا وعليكم رجل منكم، ويحضر عبد الله بن عمر مشيراً، ولا شيء له من الأمر، وطلحة شريككم في الأمر إن قدم في الثلاث، وإن لم يقدم فيها فامضوا أمركم، ثم قال لأبي طلحة الأنصاري: إن الله قد أعز بكم الإسلام، فاختر منكم خمسين رجلاً، وكن مع هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم، وقال للمقداد: إذا وضعتموني في حفرتي فاجمع هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم، وأدخل عبد الله معهم، وليس له من الأمر شيء، فإن اجتمع خمسة على رأي وأبي واحد فاضربه بالسيف، وإن رضي أربعة رجلاً، وأبي اثنان، فاضرب رؤوسهما، على رأي وأبى واحد فاضربه بالسيف، وإن رضي أربعة رجلاً، وأبي اثنان، فاضرب رؤوسهما، فيهم ابن عوف، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما أجمع عليه الناس، فخرجوا فكان من حديث فيهم ابن عوف، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما أجمع عليه الناس، فخرجوا فكان من حديث الشورى ما استوفاه البياسي، فلا نطول به.

وعن ابن عباس قال: «رأيت عمر مفكراً، فقلت: يا أمير المؤمنين، كأنك تفكر فيمن يصلح لهذا الأمر بعدك؟ فقال: ما أخطأت ما في نفسي، فقلت: يا أمير المؤمنين، ما تقول في عثمان؟ فقال: كلّف بأقاربه، يحمل أبناء أبي معيط على رقاب الناس، فيحطمونهم حطم الإبل نبت الربيع، فيدخل الناس من ههنا فيقتلونه، وأشار إلى مصر والعراق، والله إن فعلت ليفعلن وإن فعل ليقتلن.

قلت: فصلحت^(۱)؟ قال: صاحب بأق وزهو، هذا الأمر لا يصلح لمتكبر.

قلت: فالزبير؟ قال: يظل نهاره بالبقيع يحاسب على الصاع من التمر، وهذا الأمر لا يصلح إلا لمنشرح الصدر. قلت: فسعد؟ قال: صاحب شيطان إذا غضب، وإنسان إذا رضي، فمن للناس إذا غضب؟ قلت: فابن عوف؟ قال: لووزن إيمانه بإيمان الناس لرجحهم، لكنه

⁽١) لعله: «طلحة» من المؤلف رحمه الله تعالى.

عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَاماً يَطْعَنُونَ فِي هَٰذَا الأَمْرِ. أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِيَدِي هَٰذِهِ عَلَى الإِسْلاَمِ. فَإِنْ فَعَلُوا

ضعيف. قلت: فعلي؟ فصفق بإحدى يديه على الأخرى، وقال: هو لها لولا دعابة فيه، ووالله إن ولي ليحملنهم على البيضاء، ويأتي في آخر الكتاب أن عمر لما طعن، وقيل له: استخلف، قال: إن أستخلف قد استخلف من هو خير مني، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني. قال ابنه عبد الله: ما هو إلا أن سمعته ذكر رسول الله على فعلمت أنه لا يعدل به. وكان الشيخ يقول: إنه جمع بالشورى بين الأمرين، فاستخلف بأن جعل الشورى في الستة، ولم يستخلف إذ لم يعين. كذا في إكمال إكمال المعلم.

قوله: (يطعنون في هذا الأمر) الخ: بضم العين وفتحها، قال عياض: «يأبون الخلافة ووصفهم بالكفر والضلال لفعلهم بالطعن فيها فعل من كفر وارتد بعد وفاته رهيه وفيهم كفار حقيقة إن استحلوا ذلك».

قال القرطبي: «يعني يطعنون في جعل الأمر شورى في الستة، ولم يرضوا بهم، ووصفهم بالكفر إن أظهروا الطعن والخلاف، لفهمه أنهم منافقون، أو فعلهم فعل الكفار من الخلاف واتباع الأهواء، فيكون كفر نعمة».

(قلت:) فسر عياض الطعن بالإباية من الخلافة، ولم أر من نقل أن أحداً أبى الخلافة حينتذ، بل ثبت بالتواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وقاته على امتناع خلو الوقت من خليفة حين قال أبو بكر رفي في خطبته المشهورة: «إن محمداً قد مات، ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به» فكلهم وافق وبادر إلى تصديقه، ولم يخالف فيه أحد من المسلمين، والقول بعدم وجوب الإمام إنما حدث بعدهم بأزمنة، لأنه إنما قال به بعض المعتزلة، فالله أعلم بمن عنى عمر في بهؤلاء القوم الطاعنين الآبين من الخلافة؟

نعم! كان قوم يأبون أن تكون في أهل البيت:

فعن ابن عباس قال: قال لي عمر يوماً: أبوك عم رسول الله هي وأنت ابن عمه، فما يمنع قومكم منكم؟ قال: قلت لا أدري، قال: لكني أدري، كرهوا أن تجتمع فيكم النبوة والخلافة، قالوا: إن فضلونا بالخلافة والنبوة لم يبقوا لنا شيئاً، وإن أفضل النصيبين ما بين أيديكم، وما إخالها إلا مجتمعة فيكم، وإن نزلت على رغم أنف قريش.

وعن المقداد أنه قال: «وا عجباً لقريش ودفعهم هذا الأمر عن أهل بيت نبيهم، وفيهم أول المؤمنين، وابن عم رسول الله على أعلم الناس وأفقههم في دين الله عز وجل، وأفضلهم غناء في الإسلام، وأبصرهم بالطريق، وأهداهم إلى الصراط المستقيم، والله القد ردوها عن الهادي، المهتدي، الطاهر، التقي، والله! ما أرادوا بها صلاحاً للأمة، ولكنهم آثروا الدنيا على الآخرة» _ يعني بذلك على بن أبي طالب كرم الله وجهه _.

ذٰلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ، الْكَفَرَةُ الضَّلاَّلُ. ثُمَّ إِنِّي لا أَدَّعُ بَعْدِي شَيْئاً أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلاَلَةِ. مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلاَلَةِ. وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي. فَقَالَ: "يَا عُمَرُ، أَلا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ؟» وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ، إِنِي أَشْهِدُكَ عَلَى أُمَرَاءِ الأَمْصَارِ، وَإِنِّي إِنَّمَا الثَّاسَ دِينَهُمْ، وَسُنَّةَ نَبِيهِمْ عَيْقِيْقَ، ويَقْسِمُوا فِيهِمْ بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيُولِعَلَمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ، وَسُنَّةَ نَبِيهِمْ عَيْقِيْقَ، ويَقْسِمُوا فِيهِمْ فَيَقْهُمْ وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ. ثُمَّ إِنْكُمْ، أَيْهَا النَّاسُ، تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لا فَيْتُهُمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ. ثُمَّ إِنْكُمْ، أَيْهَا النَّاسُ، تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لا فَيْتُهُمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ. ثُمَّ إِنْكُمْ، أَيْهَا النَّاسُ، تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لا

وتطاول عمرو بن العاص للشورى، فقال له عمر: «اطمئن كما وضعك الله، والله لا جعلت فيها أحداً حمل السلاح على رسول الله ﷺ».

وقال مرة: «إن هذا الأمر لا يصلح للطلقاء، ولا لأبناء الطلقاء، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما جمعت ليزيد بن أبي سفيان، ومعاوية بن أبي سفيان ولاية الشام» فيحتمل أن يكون عمر رضي أراد بالطاعنين هؤلاء الآبين كونها في أهل البيت، وقد يشهد لذلك قوله: «أنا ضربتهم بيدي هذه على الإسلام» كذا في إكمال إكمال المعلم. والله أعلم.

قوله: (في الكلالة) الخ: وقد اختلف في تفسير الكلالة، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنت، وكذا في الجد هل يتنزل منزلة الأب، فلا ترث معه الإخوة.

قال السهيلي: «الكلالة من الإكليل المحيط بالرأس، لأن الكلالة وراثة تكللت العصبة، أي أحاطت بالميت من الطرفين، وهي مصدر كالقرابة، وسمي أقرباء الميت كلالة بالمصدر كما يقال: هم قرابة، أي ذوو قرابة، وإن عنيت المصدر قلت: ورثوه عن كلالة، وتطلق الكلالة على الورثة مجازاً، قال: ولا يصح قول من قال: الكلالة: المال، ولا الميت، إلا على إرادة تفسيره معنى، من غير نظر إلى حقيقة اللفظ. ثم قال: ومن العجب أن الكلالة في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الإخوة مع البنت، مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله: ﴿ لِلسَ لَمُ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٧٦] وقيد به في الآية الثانية مع أن الأرض فيها ورثت مع البنت والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى: ﴿ وَهُو يَرِثُهُ } [النساء: ١٧٦] فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال، فأغنى لفظ «يورث» عن القيد، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَهُو يَرِثُهَ إِن لَمْ يَكُن لَمَا وَلَدُ ﴾ [النساء: ١٧٦] أي يحيط بميراثها. وأما الآية الثانية فالمراد بالولد فيها: الذكر، كما تقدم تقريره، ولم يعبر فيها بلفظ «يورث» فلذلك ورثت الأخت مع البنت». كذا في الفتح.

قوله: (ما أغلظ لي فيه) الخ: فيه الإلحاح على العالم، ومراجعته، وتأديب المتعلم إذا أسرف في ذلك. أَرَاهُمَا إِلا خَبِيثَتَيْنِ. هَاذَا الْبَصَلَ وَالثُّومَ. لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ، أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ. فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمِنْهُمَا طَبْخاً.

١٢٥٩ ـ (٠٠٠) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلاَهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ، فِي هَلْذَا الإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

(١٨) ـ باب: النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد

١٢٦٠ ـ (٧٩) حدثنا أبو الطّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ عَنْ حَيْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَىٰ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ (١) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ يَعْقُلُ: لا رَدَّهَا اللَّهُ يَقُولُ: قَال رَدُّهَا اللَّهُ

قوله: (فأخرج إلى البقيع) الخ: فيه إخراج من وجد منه ريح الثوم والبصل ونحوهما من المسجد وإزالة المنكر باليد لمن أمكنه.

قوله: (فليمتهما طبخاً) الخ: معناه من أراد أكلهما فليمت رائحتهما بالطبخ، وإماتة كل شيء كسر قوته وحدته. ومنه قولهم: قتلت الخمر: إذا مزجها بالماء وكسر حدتها. كذا في الشرح.

(١٨) ـ باب: النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد

٧٩ _ (٥٦٨) _ قوله: (ينشد ضالة) النج: قال أهل اللغة: يقال: نشدت الدابة: إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفتها. ورواية هذا الحديث: «ينشد ضالة» بفتح الياء وضم الشين، من: نشدت: إذا طلبت، ومثله قوله في الرواية الأخرى: «إن رجلاً نشد في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر؟ فقال النبي ﷺ: لا وجدت، إنما بنيت المساجد لما بنيت له».

قوله: (لا ردّها الله عليك) الخ: لقلة أدبك، حيث رفعت صوتك في المسجد، وشوشّت على المصلين أو المعتكفين ذكرهم أو حضورهم، أو قالهم أو حالهم.

⁽١) قوله: «أبا هريرة» الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في كراهية إنشاد الضالة في المسجد، رقم (١٣٢١) وابن رقم (٤٧٣) والترمذي في جامعه، في كتاب البيوع، باب النهي عن البيع في المسجد، رقم (١٣٢١) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب النهي عنإنشاد الضوال في المسجد، رقم (٧٦٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب النهي عن إنشاد الضالة في المسجد والشراء والبيع، رقم (١٤٠٨) وأحمد في مسنده (٢: ٣٤٩ و ٤٢٠).

عَلَيْكَ. فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَاذَا».

الْمُعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ يَقُولُ: حَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا الْمُقْرِىءُ. حَدَّثَنَا حَيْوَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَىٰ شَدَّادٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. يَقُولُ: بِمِثْلِهِ.

۱۲۹۲ - (۸۰) وحدَثني حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (۱)؛ أَنَّ رَجُلاً نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الأَحْمَرِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

قوله: (فإن المساجد) الخ: تعليل للحكم، ويحتمل أن يكون من جملة المقول.

قوله: (لم تبن لهذا) الخ: أي لنشدان الضالة ونحوه، بل لذكر الله تعالى وتلاوة القرآن والوعظ، حتى كره مالك البحث العلمي، وجوزه أبو حنيفة وغيره لأنه مما يحتاج الناس إليه، لأن المسجد مجمعهم. قاله ابن الملك.

قال ابن حجر: ويستثنى من ذلك عقد النكاح فيه، فإنه سنة للأمر به، رواه الترمذي.

قال ابن حجر: ولا بأس بإعطاء السائل فيه شيئاً، للحديث الصحيح: «هل أحد منكم أطعم اليوم مسكيناً؟ فقال أبو بكر: دخلت المسجد فإذا أنا بسائل، فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن، فأخذتها فدفعتها إليه» وروى البيهقي: «أنه على أمر سليكاً الغطفاني بالصلاة يوم الجمعة في حال الخطبة، ليراه الناس فيتصدقون عليه، وأنه أمرهم بالصدقة وهو على المنبر».

قلت: لا دلالة في الحديث على أنه كان سائلاً، وإنما الكلام فيه. وقد قال بعض السلف: لا يحل إعطاؤه فيه لما في بعض الآثار: «ينادى يوم القيامة ليقم بغيض الله، فيقوم سُؤّال المسجد».

وفصل بعضهم بين من يؤذي الناس بالمرور ونحوه، فيكره إعطاؤه، لأنه إعانة له على ممنوع، وبين من لا يؤذي، فيسن إعطاؤه لأن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله على المسجد، حتى يروي أن علياً كرم الله وجهه تصدق بخاتمه، وهو في الركوع، فمدحه الله بقوله: ﴿وَيُؤَوُّنَ الزَّكُوةَ وَهُمُ رَكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] وفيه أنه ليس في الحديث ولا الآية: أن إعطاء عليّ كان في المسجد، والظاهر أن الخلاف خلاف عصر وزمان لا اختلاف السائلين، والله أعلم، كذا في المرقاة.

٨٠ ـ (٥٦٩) ـ قوله: (من دعا إلى الجمل الأحمر) الخ: أي: الذي ضلّ خارج المسجد.

⁽١) قوله: «عن أبيه» الحديث أخره ابن ماجه في سنته، في كتاب المساجد والجماعات، باب النهي عن إنشاد الضوال في المسجد، رقم (٧٦٥) وأحمد في مسنده (٥: ٣٦٠).

«لا وَجَدْتَ، إِنَّما بُنِيَتِ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ».

المجالاً - (٨١) حدّ ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ عَلْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «لاَ وَجَدْتَ. إِنَّمَا بُنِيَتِ المَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَمُهُ اللَّهِيُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِهُ اللَّهُ ال

١٢٦٤ - (٠٠٠) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ عَلْمَا مَرْثَدٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيَّ بَعْدَمَا صَلَّى النَّبِيُ ﷺ صَلاَةَ الْفَجْرِ. فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

قَالَ مُسْلِمٌ: هُوَ شَيْبَةُ بْنُ نَعَامَةَ أَبُو نَعَامَةَ، رَوَى عَنْهُ مِسْعَرٌ وَهُشَيْمٌ وَجَرِيرٌ وَغَيْرُهُمْ، مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

(١٩) - باب: السهو في الصلاة والسجود له

١٢٦٥ - (٨٢) حدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ أَحَدَكُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ أَحَدُكُمْ الْمَا يُصَلِّى جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ. حَتَّى لا يَدْرِي كُمْ صَلَّى. فَإِذَا وَجَدَ ذَٰلِكَ أَحَدُكُمْ،

(۱۹) باب: السهو في الصلاة والسجود له

٨٢ ـ (٣٨٩) ـ قوله: (فلبس عليه) الخ: لبس: بتخفيف الباء، أي: خلط عليه صلاته، وشوّش خاطره.

قوله: (لا وجدت) الخ: هو عقوبة له على مخالفته وعصيانه، وينبغي لسامعه أن يقول: لا وجدت، فإن المساجد لما بنيت له، كما قاله رسول الله ﷺ، والله تعالى أعلم.

وهذا اللفظ ـ أي: لا وجدت ـ واضح في الدعاء على الناشد، فقوله في الحديث السابق: «لا ردّها الله عليك» أيضاً معناه الدعاء عليه، لا النهي والدعاء له، كما زعمه البعض، والله أعلم.

^{(. . .) -} قوله: (فأدخل رأسه من باب المسجد) الخ: فيه أن حكم هذا حكم الداخل، لأنه رفع صوته فيه.

⁽١) قوله: قاعن أبي هريرة؛ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب فضل التأذين، رقم =

فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

أقوال العلماء في أن المصلى إذا شك في صلاته فلم يدر كم صلى ماذا يفعل: هل يعيد أو يبني على ما استيقن؟ وفيه أقوال أخر ذكره

قوله: (فليسجد سجدتين) الخ: قال الشيخ بدر الدين العيني: «ثم العلماء اختلفوا في المراد بالحديث المذكور (أي حديث الباب) فقال الحسن البصري وطائفة من السلف بظاهر هذا الحديث، وقالوا: إذا شك المصلي، فلم يدر زاد أو نقص، فليس عليه إلا سجدتان، وهو جالس، عملاً بظاهر هذا الحديث.

وقال الشعبي والأوزاعي وجماعة كثيرة من السلف: إذا لم يدر كم صلى، لزمه أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبداً حتى يستيقن.

وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات، فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه.

وقال مالك والشافعي وأحمد وآخرون: متى شك في صلاته: هل صلى ثلاثاً أو أربعاً، لزمه البناء على اليقين، فيجب أن يأتي برابعة ويسجد للسهو، عملاً بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، فلفظ مسلم: "قال أبو سعيد: قال رسول الله على: إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان». ولفظ أبي داود: "إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك وليبن على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين، فإن كانت صلاته في صلاته فليلق الشك وليبن على اليقين، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته وكانت السجدتان مرغمتين للشيطان».

⁽۱۰۸) وفي كتاب العمل في الصلاة، باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة، رقم (۱۲۲۱) وفي كتاب السهو، باب إذا لم يدركم صلى _ ثلاثاً أو أربعاً _ سجد سجدتين وهو جالس، رقم (۱۲۳۱) وباب السهو في الفرض والتطوع، رقم (۱۲۳۲) وفي كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (۳۲۸۰) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب التحري، رقم (۱۲۵۳) و(۱۲۵۳) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب من قال: يتم على أكبر ظنه، رقم (۱۰۳۰) و(۱۳۵۱) و(۱۳۵۱) والترمذي في جامعه، في الصلاة، باب من قال: يتم على أكبر ظنه، رقم (۱۰۳۰) و(۱۰۳۱) و(۱۳۹۲) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان، رقم (۱۳۹۷) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في سجدتي السهو قبل السلام، رقم (۱۲۱۲) و(۱۲۱۷) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الشيطان إذا سمع النداء فرّ رقم (۱۲۰۷) وباب الرجل إذا لم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، رقم (۱۵۰۲) وأحمد في مسنده (۲: ۳۱۳ و ٤٦٥ و ٤٨٣).

١٢٦٦ - (٠٠٠) حدّثني عَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالا: حَدَّثْنَا سُفْيَانُ، (وَهُوَ

قالت الشافعية: فحديث أبي سعيد هذا مفسر لحديث أبي هريرة المذكور، فيحمل حديث أبي هريرة عليه.

وقال النووي: قال أبو حنيفة ﷺ: إن حصل له الشك أول مرة بطلت صلاته، وإن صار عادة له اجتهد وعمل بغالب ظنه، وإن لم يظن شيئاً عمل بالأقل، ثم قال: قال أبو حامد: قال الشافعي في القديم: ما رأيت قولاً أقبح من قول أبى حنيفة هذا، ولا أبعد من السنة.

قلت (١): النقل عن إمام بما ليس قوله، والتشنيع عليه بغير وجه أقبح من هذا، فكيف رأى النووي نقل هذا التشنيع الباطل عمن فيه ميل إلى التعصب الفاحش عن مثل الإمام الشافعي الذي شهد لأبي حنيفة بأن الناس عيال له في الفقه، وهذا الذي نقله عن أبي حنيفة ونقله أيضاً ابن قدامة وغيره من المخالفين: ليس بصحيح، ولا هو بموجود في أمهات كتب أصحابنا المشهورة، بل المشهور فيها أنهم قالوا: يستقبل ليقع صلاته على وصف الصحة بيقين، حتى قال أبو نصر البغدادي المشهور بالأقطع: الاستيناف أولى، لأنه يسقط به الشك بيقين، ومع هذا فأبو حنيفة عمل في كل واحدة من الأحوال الثلاث بحديث». كذا في عمدة القاري.

قلت: ووافقه على الأمر بالإعادة لمن سها أول مرة: إمام دار الهجرة مالك بن أنس كما صرح الأبي في إكمال إكمال المعلم.

قال الشيخ ابن الهمام: "والحاصل أنه قد ثبت عندهم أحاديث، هي قوله على: "إذا شك أحدكم في صلاته فليستقبل" وهو غريب (لا يوجد في كتب الحديث) وإن كانوا هم يعرفونه ومعناه في مسند ابن شيبة عن ابن عمر قال: "في الذي لا يدري صلى ثلاثاً أم أربعاً: يعيد، حتى يحفظ" وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير، وابن الحنفية، وشريح.

وما في الصحيح: «إذا شك أحدكم فليتحرّ الصواب، فليتم عليه» ولفظ التحري وإن لم يروه مسعر والثوري وشعبة ووهيب بن خالد وغيرهم: فقد رواه منصور بن المعتمر الحافظ، واعتمد عليه أصحاب الصحيح.

وما أخرجه الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف على قال: سمعت النبي على يدر يقول: «إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو ثنتين فليبن على واحدة، فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث، وليسجد شتين صلى أو ثلاثاً فليبن على ثلاث، وليسجد سجدتين قبل أن يسلم» قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

فلما ثبت عندهم الكل سلكوا فيها طريق الجمع بحمل كل منها على محمل يتجه حمله

⁽١) القائل: الإمام العيني رحمه الله.

ابْنُ عُيَيْنَةً). ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. كِلاَهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَلاَ الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٢٦٧ ـ (٨٣) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَة بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّنَهُمْ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا نُودِيَ بِالأَذَانِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ. لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لاَ يَسْمَعَ الأَذَانَ. فَإِذَا قُضِيَ الثَّنُويبُ أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ. قُضِيَ الأَذَانُ أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ. يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا. لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ. حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْدِي كَمْ صَلَّى. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ. حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْدِي كَمْ صَلَّى. فَإِذَا لَمْ يَدُنُ مَا مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ. حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْدِي كَمْ صَلَّى. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ. حَتَّى يَظَلُّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْدِي كَمْ صَلَّى. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ. حَتَّى يَظَلُّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْدِي كَمْ صَلَّى. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ. وَهُوَ جَالِسٌ».

١٢٦٨ ـ (٨٤) حدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَاٰنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا ثُوَّبَ بِالصَّلاَةِ وَلَى وَلَهُ ضُرَاطٌ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَزَادَ «فَهَنَّاهُ وَمَنَّاهُ،

عليه. فالأول على ما إذا كان أول شك عرض له: إما مطلقاً في عمره، أو في تلك الصلاة، واختير الحمل على ما إذا كان الشك ليس عادة له، لأنه يجمع الأول بلا شك، والثاني ظاهراً، ويساعده المعنى، وهو أنه قادر على إسقاط ما عليه دون حرج، لأن الحرج بإلزام الاستقبال إنما يلزم عند كثرة عروض الشك له، وصار كما إذا شك أنه صلى أولاً، والوقت باق تلزمه الصلاة لقدرته على يقين الإسقاط دون حرج، لأن عروضه قليل، بخلاف بعد الوقت: لا يلزم، لأن الظاهر خلافه، فلا يدفع الشك حكم الظاهر، وحمل عدم الفساد الذي تظافر عليه الحديثان الآخران على ما إذا كان يكثر منه للزوم الحرج بتقدير الإلزام، وهو منتف شرعاً بالنافي، فوجب أن حكمه العمل بما يقع عليه التحري، ويجعل محمل الحديث الثاني، فإذا لم يقع تحريه على شيء وجب البناء على المتيقن، وهو محمل الثالث جمعاً بين الأحاديث اهـ.

قال أبو عبد الملك: «حديث أبي هريرة (حديث الباب) يحمل على كل ساه، وأن حكمه السجود، ويرجع في بيان حكم المصلي في ما يشك فيه وفي موضع سجوده من صلاته إلى سائر الأحاديث المفسرة»، اهـ. وهو كما قال، والله أعلم.

 $^{\wedge}$. . .) _ **قوله**: (إذا نودي بالأذان) الخ: تقدم شرح هذه القطعة من الحديث في باب الأذان.

قوله: (إن يدري) الخ: بكسر الهمزة، وهي نافية.

٨٤ _ (...) _ قوله: (وزاد فهنّاه ومنّاه) الخ: الأفعال الثلاثة بتشديد الوسط، والأول مهموز الآخر، دون الثاني، لكن للازدواج قد يقرءان بلا همزة معاً، أو بهمزة. قال القاضي:

وَذَكَّرَهُ مِنْ حَاجَاتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ».

۱۲۲۹ ـ (۸۰) حدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ بُحَيْنَةً (۱)؛ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ. ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ. فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ.

هناه أي أعطاه من الأماني، ومناه ذكره الأماني. قلت: فالمعنى واحد، والمقصود بالتكرير: التأكيد، والله تعالى أعلم. كذا قال السندي كثلثه.

قوله: (وذكره من حاجاته) الخ: بالتشديد، من التذكير.

٨٥ - (٥٧٠) - قوله: (عن عبد الله بن بحينة) الخ: أي: عبد الله بن مالك ابن بحينة، وبحينة مصغراً - والدة عبد الله على المشهور، فينبغي أن يثبت الألف في «ابن بحينة» إذا ذكر مالك، ويعرب إعراب عبد الله، وينون مالك، وكان عبد الله بن بحينة ناسكاً فاضلاً صائم الدهر الله الله بن بحينة ناسكاً فاضلاً صائم

قوله: (صلى لنا) الخ: أي: بنا أو لأجلنا.

قوله: (ثم قام فلم يجلس) الخ: وفي بعض الروايات: «فسبحوا به فمضى حتى فرغ من صلاته» أي لم يرجع إلى القعود، وروى أبو داود من حديث المغيرة: «إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس، فإن استوى قائماً فلا يجلس، ويسجد للسهو» إلا أنه من رواية جابر الجعفي، لكن مطابقته لحديث الباب والآثار الأخر تشده، ولم يختلف المذهب أنه لا يرجع بعد أن يستوي قائماً. كذا في الإكمال.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي ﷺ: "وذلك أنه إذا قام فات موضعه، فإن رجع لا أحكم

⁽۱) قوله: قعن عبد الله بن بحينة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب من لم ير التشهد الأول واجباً رقم (۸۲۹) وباب التشهد في الأولى، رقم (۸۳۰) وفي كتاب السهو، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، رقم (۱۲۲۶) و(۱۲۲۰) وباب من يكبر في سجدتي السهو، رقم (۱۲۳۰) وفي كتاب الإيمان والنذور، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، رقم (۲۲۰۰) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب ترك التشهد الأول، رقم (۱۱۷۸) و(۱۱۷۸) وباب ما يفعل من قام من اثنتين ناسياً ولم يتشهد، رقم (۱۲۲۲) وأبو داود في سننه، في يتشهد، رقم (۱۲۲۲) و(۱۲۲۳) وباب التكبير في سجدتي السهو، رقم (۱۲۲۲) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب من قام من ثنتين ولم يتشهد، رقم (۱۳۹) و(۱۰۳۰) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في سجدتي السهو قبل التسليم، رقم (۱۳۹۱) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً، رقم (۱۲۰۱) و(۱۲۰۱) وأحمد في مسنده (٥: ٣٤٥) في كتاب الصلاة، باب إذا كان في الصلاة نقصان، رقم (۱۵۰۱) و(۱۵۰۸) وأحمد في مسنده (٥: ٣٤٥).

فَلَمَّا قَضَىٰ صَلاَتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

ببطلان صلاته، وفي الحديث دليل على أن من كان قريب الاستواء ولما يستو فإنه يجلس، خلافاً لما عليه العامة» اهـ.

في الدر المختار: «سها عن القعود الأول من الفرض، ثم تذكره عاد إليه وتشهد، ولا سهو عليه في الأصح ما لم يستقم قائماً في ظاهر المذهب، وهو الأصح».

قال ابن عابدين: «مقابله ما في الهداية: إن كان إلى العقود أقرب عاد، ولا سهو عليه في الأصح، ولو إلى القيام أقرب فلا، وعليه السهو» اهـ.

قوله: (فلما قضى صلاته) الخ: أي: فرغ منها.

قوله: (ونظرنا تسليمه) الخ: أي: انتظرناه،

قوله: (وهو جالس) الخ: جملة حالية متعلقة بقوله: «سجد» أي أنشأ السجود جالساً.

اقوال العلماء في أن سجود السهو يكون بعد السلام أو قبله

قوله: (قبل التسليم) الخ: قال الحافظ: «استدل به على أن سجود السهو قبل السلام، ولا حجة فيه في كون جميعه كذلك، نعم! يرد على من زعم أن جميعه بعد السلام» اهـ.

وفي المسألة خلاف معروف، فذهب بعضهم إلى التفرقة بين ما إذا كان السهو بالتقصان أو الزيادة، ففي الأول يسجد قبل السلام وفي الزيادة بعده. وعبروه بأن القاف بالقاف والدال بالدال.

قال الحافظ «هكذا قال مالك، والمزني، وأبو ثور من الشافعية، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره، للجمع بين الخبرين. قال: وهو موافق لننظر، لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها.

وقال ابن دقيق العيد: «لا شك أن الجمع أولى من الترجيح، وادّعاء النسخ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة، وإذا كانت المناسبة ظاهرة، وكان الحكم على وفقها: كانت المتاها، فيعم الحكم جميع محالها، فلا تخصص إلا بالنص».

وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغيماً للشيطان فقط: ممنوع بل هو جبر أيضاً لما وقع من الخلل، فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى، وإنما سمى النبي ﷺ سجود السهو ترغيماً للشيطان في حالة الشك، كما في حديث أبي سعيد عند مسلم.

وقال الخطابي: «لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح، وأيضاً فقصة ذي اليدين وقع السجود فيها بعد السلام، وهي عن نقصان». وأما قول النووي: «أقوى المذاهب فيها قول مالك، ثم أحمد»، فقد قال غيره: بل طريق أحمد أقوى، لأنه قال: يستعمل كل حديث فيما ورد فيه، وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام، قال: ولولا ما روي عن النبي على في ذلك لرأيته كله قبل السلام، لأنه من شأن الصلاة، فيفعله قبل السلام.

وقال إسحاق مثله، إلا أنه قال: ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان. فحرّر مذهبه من قولي أحمد ومالك، وهو أعدل المذاهب فيما يظهر.

وأما داود: فجرى على ظاهريته، فقال: لا يشرع سجود السهو إلا في المواضع التي سجد النبي ﷺ فيها فقط.

وعند الشافعي: سجود السهو كله قبل السلام.

وعند الحنفية: كله بعد السلام» اهـ.

قالوا: قد ثبت في حديث الباب من فعله ﷺ أنه سجد قبل السلام، وروي أنه سجد بعد السلام في الكتب الستة أيضاً في حديث ذي اليدين ﷺ: «أنه صلى اثنتين أخريين ثم سلم، ثم كبر، ثم سجد» وفي رواية لمسلم وأبي داود والنسائي: «أنه ﷺ صلى العصر، فسلم من ثلاث ـ إلى أن قال ـ فصلى ركعة ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم».

قال صاحب الهداية: فتعارضت روايتا فعله، فبقي التمسك بقوله سالماً، وهو قوله ﷺ: «لكل سهو سجدتان بعد السلام» رواه بو داود وابن ماجه عن إسماعيل بن عياش من حديث ثوبان: أنه ﷺ قال: «لكل سهو سجدتان بعد السلام».

قال البيهقي: انفرد به إسماعيل بن عياش، وليس بالقوي.

ونحن نمنع ذلك مطلقاً، بل الحق في ابن عياش توثيقه مطلقاً، كما هو عند أشد الناس مقالة في الرجال: يحيى بن معين، قال عباس عن يحيى بن معين: ثقة. وتوهينه عن أبي إسحاق الفزاري لا يقبل. وناهيك بأبي زرعة، وقال: لم يكن بالشام بعد الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أحفظ من إسماعيل بن عياش. وغاية ما عن ابن معين فيه قوله: عن الشاميين حديثه صحيح، وخلط عن المدنيين. وقد استقر رأي ابن حنبل وكثير على هذا التفصيل، وروايته لهذا الحديث عن الشاميين رواه عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي، وهو الشامي الدمشقي، وثقه دحيم. وقال ابن معين: ليس به بأس. عن زهير بن سالم العنسي _ بالنون _ وهو أبو المخارق الشامي، ذكره ابن معين: ليس به بأس. عن زهير بن سالم العنسي _ بالنون _ وهو أبو حميد، ويقال: أبو حمير حبان في الثقات. عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي أبو حميد، ويقال: أبو حمير الحمصي. قال أبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال محمد بن سعد: كان ثقة. وبعض الناس يستنكر حديثه، ولم يلتفت إليه، فقد روى البخاري في «الأدب» وهو عن ثوبان.

قال صاحب الهداية: «ومن حيث النظر أن سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام، حتى لو سها عن السلام ينجبر به، قال: وهذا الخلاف (في السجود قبل السلام وبعده) في الأولوية».

قال الشيخ ابن الهمام كلله: «فإن قيل: سقط النظر إلى الفعل الموافق لرأينا للزوم التساقط بالتعارض، فيلزم كون السجود بعد السلام، فإنه حينئذ مقتضى الدليل القولي فينافيه كون الخلاف في الأولوية، حتى لو سجد قبل السلام عندنا يجوز.

فالجواب: ما قد روى في غير رواية الأصول أنه قبل السلام لا يجوز، فلا إشكال على هذه، وعلى ما هو الظاهر فلزوم التساقط عند عدم إمكان العمل بالمتعارضين جميعاً، وهنا يمكن، إذا المعنى المعقول من شرعية السجود _ وهو الجبر _ لا ينتفي بوقوعهما قبل السلام، فيجوز كون الفعلين بياناً لجواز الأمرين وأولوية أحدهما وهو إيقاعه بعد السلام هو المراد بالقول، ويؤكده المعنى المذكور في الكتاب (أي الهداية)، وتقريره أن سجود السهو تأخر عن زمان العلة، وهو وقت وقوع السهو تفادياً عن تكراره، إذ الشرع لم يرد به، فأخر ليكون جبراً لكل سهو يقع في الصلاة، وما لم يسلم فتوهم السهو ثابت، ألا ترى أنه لو سجد للسهو قبل السلام ثم شك أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً فشغله ذلك حتى أخر السلام، ثم ذكر أنه صلى أربعاً فإنه لو سجد بهذا النقص بتأخير الواجب تكرّر، وإن لم يسجد بقي نقصاً لازماً غير مجبور، فاستحب أن يؤخر بعد السلام لا تجب إعادتها بعد السلام.

فإن قلت: لم لم يحمل اختلاف الفعلين على التوزيع على مورديهما، ومورد السجود قبل السلام كان في النقص، ومورده بعده كان للزيادة على ما تقدم في الخبرين المذكورين، وهذا التفصيل قول مالك، وهذا المأخذ مأخذه.

فالجواب: كان ذلك متحتماً لو لم يثبت قوله ﷺ: «لكل سهو أو في كل سهو سجدتان بعد السلام» فلما ورد ذلك لزم حمل اختلاف الفعلين على بيان جواز كلا الأمرين، غير أن الأولى

1۲۷٠ - (٨٦) وحد ثنا فَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ الأَسْدِيِّ، حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ الأَسْدِيِّ، حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بَنِ بُحَيْنَةَ الأَسْدِيِّ، خَلِيفِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَلْمَا أَتَمَّ صَلاَةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلاَتَهُ سَجْدَ سَجْدَتَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ. قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ. وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ. مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.

۱۲۷۱ ـ (۸۷) وحدَّثنا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الأَزْدِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ الأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الأَزْدِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وقوعه بعد السلام، ولا يخفى أن بهذا الذي صرنا إليه يقع الجمع بين كل المرويات القولية والفعلية، وذلك واجب ما أمكن، بخلاف ما ذهب إليه مالك والشافعي.

فإن قلت: كما تعارضت رواية فعله كذلك تعارضت روايات قوله، فإن في الصحيح حديث الخدري عنه ﷺ: ﴿إِذَا شُكُ أَحدُكُم في صلاته، فلم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً، فليطرح الشك، وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، وغيره أيضاً.

فالجواب: الكلام في سجود السهو على الإطلاق لم يعارض حديث ثوبان فيه دليل قولي أنه على الإطلاق محله قبل السلام، وهذا الحديث وسائر أمثاله من القوليات خاصة في الشك، وليس الكلام الآن في هذا، على أن القولية في الشك قد تعارضت أيضاً، روى أبو داود والنسائي عن عبد الله بن جعفر أن رسول الله على قال: "من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم ورواه أحمد في مسنده، قيل: وابن خزيمة في صحيحه. وقال البيهقي: إسناده لا بأس به، وأحسن منه ما في البخاري من حديث ابن مسعود فله: "صلى النبي فزاد أو نقص، فلما سلم قيل: يا رسول الله، أحدث شيء في الصلاة? فقال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا، قال: فئني رجليه واستقبل القبلة، وسجد سجدتين، ثم سلم، ثم أقبل علينا بوجهه فقال: إنه لو حدث شيء أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم ليسجد سجدتين وهو الذي ذكرناه آنفاً مختصراً» اه.

٨٦ ـ (. . .) ـ قوله: (الأسدي) الخ: بسكون السين المهملة .

قوله: (حليف بني عبد المطلب) الخ: هذا وهم، والصواب: حليف بني المطلب بإسقاط «عبد».

قوله: (وسجدهما الناس) الخ: استدل به على أن المأموم يسجد مع الإمام إذا سها الإمام، وإن لم يسه المأموم، ونقل ابن حزم فيه الإجماع.

٨٧ ـ (...) ـ قوله: (الأزدي) الخ: من أزد شنؤة، والأسد والأزد واحد.

قَامَ فِي الشَّفْعِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْلِسَ فِي صَلاَتِهِ. فَمَضَى فِي صَلاَتِهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ الصَّلاَةِ سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

١٢٧٢ ـ (٨٨) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ. حَدَّثَنَا مُوسَىٰ بْنُ دَاوُدَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَظَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَظَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (١)؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلِّى؟ الْخُدْرِيِّ (١٤ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى مَا اسْتَيقَنَ. ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ. فَإِنْ كَانَ صَلَّى إِثْمَاماً لأَرْبَعٍ، كَانَتَا تَرْغِيماً لِلشَّيْطَانِ». كَانَ صَلَّى إِثْمَاماً لأَرْبَعٍ، كَانَتَا تَرْغِيماً لِلشَّيْطَانِ».

١٢٧٣ ـ (٠٠٠) حدَّثني أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ وَهْبِّ. حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ ابن

٨٨ _ (٥٧١) _ قوله: (فإن كان صلى خمساً) الخ: تعليل للأمر بالسجود، أي فإن كان ما صلاه في الواقع أربعاً فصار خمساً بإضافته إليه ركعة أخرى.

قوله: (شفعن له صلاته) الخ: بتخفيف الفاء وتشديدها، وإسناد الفعل إلى الخمس مجازي. قال الطيبي: الضمير في «شفعن» للركعات الخمس، وفي «له» للمصلي، يعني: شفعت الركعات الخمس صلاة أحدكم بالسجدتين، والله أعلم.

قوله: (إتماماً لأربع) الخ: قيل إن نصبه على أنه مفعول له يعني: إن كان صلى ما يشك فيه لإتمام أربع، وقيل: إنه حال، أي إن صلى ما شك فيه حال كونه متمماً لأربع، فيكون قد أدى ما عليه من غير زيادة ولا نقصان.

قوله: (ترخيماً للشيطان) الخ: أي: إغاظة له وإذلالاً، مأخوذ من الرغام، وهو التراب، ومنه: أرغم الله أنفه، والمعنى: أن الشيطان لبس عليه صلاته وتعرض لإفسادها ونقصها، فجعل الله تعالى للمصلي طريقاً إلى جبر صلاته، وتدارك ما لبسه عليه، وإرغام الشيطان ورده خاسئاً مبعداً عن مراده، وكملت صلاة ابن آدم وامتثل أمر الله تعالى الذي عصى به إبليس من امتناعه من السجود. والله أعلم.

⁽۱) قوله: اعن أبي سعيد الخدري، الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب إتمام المصلى على ما ذكر إذا شك، رقم (١٢٤٩) و(١٢٤٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا شك في الثنتين والثلاث من قال يلقى الشك، رقم (١٠٢٤) و(١٠٢١) و(١٠٢١) وباب من قال يتم على أكبر ظنه، رقم (١٠٢٩) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان، رقم (٢٩٦) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب السهو في الصة، رقم (١٢٠٤) وباب ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين، رقم (١٢١٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الرجل إذا لم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، رقم (١٥٠٣) وأحمد في مسنده (٣: ٢٢ و٨٣ و٨٤).

وهب قال: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ قَيْس، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ. وَفِي مَعْنَاهُ قَالَ: «يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلاَم» كَمَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلِ.

١٢٧٤ - (٨٩) وحدَّثنا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرِ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: زَادَ، أَوْ نَقَصَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاك؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: وَسُولُ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاك؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ:

۸۹ ـ (۵۷۲) ـ قوله: (زاد أو نقص) الخ: وفي بعض الروايات: "قال إبراهيم: لا أدري زاد أو نقص" أي النبي على والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لأجل الزيادة أو النقصان، لكن سيأتي في الباب من رواية الحكم عن إبراهيم بإسناده هذا أنه صلى خمساً، وهو يقتضي الجزم بالزيادة، فلعله شك لما حدّث منصوراً، وتيقن لما حدّث الحكم وقد تابع الحكم على ذلك: حماد بن أبي سليمان، وطلحة بن مصرف وغيرهما، وعيّن في رواية الحكم أيضاً وحماد: أنها الظهر، وقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف، عن إبراهيم أنها العصر، وما في الصحيح أصح. كذا في الفتح.

قوله: (أحدث في الصلاة) الخ: بفتحات، ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه، ودل استفهامهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم، وأنهم كانوا يتوقعونه.

قوله: (وما ذاك) الخ: فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة. وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليه الصلاة والسلام في الأفعال. قال ابن

⁽۱) قوله: «عبد الله» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، رقم (٤٠١) وباب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة، رقم (٤٠٤) وفي كتاب السهو، باب إذا صلى خمساً، رقم (١٢٢٦) وفي كتاب الأيمان والندور، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، رقم (١٣٦٦) وفي كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والقرائض والأحكام، رقم (٢٤٩) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب ما يفعل من صلى خمساً، رقم (١٣٥٥ – ١٣٦٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا صلى خمساً، رقم (١٣٠٩) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في سجدتي السهو بعد السلام والكلام، رقم (٢٩٣) و(٣٩٣) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب السهو في الصلاة، رقم (١٣٠٣) وباب من صلى الظهر خمساً وهو ساه، رقم (١٢٠٥) وباب ما جاء فيمن شك في صلاته فتحرى الصواب، رقم (١٢١١) و(١٢١١) وباب ما جاء فيمن سجدهما بعد السلام، رقم (١٢٠٨) وأحمد في مسنده (١٤ والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب سجدتي السهو من الزيادة، رقم (١٢٠٨) وأحمد في مسنده (١٤ والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب سجدتي السهو من الزيادة، رقم (٢٠٥١) وأحمد في مسنده (١٤ و١٢٥)

فَثْنَىٰ رِجْلَنِهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ

دقيق العيد: وهو قول عامة العلماء والنظار، وشذت طائفة، فقالوا: لا يجوز على النبي السهو، وهذا الحديث يرد عليهم، لقوله ﷺ فيه: «أنسى كما تنسون» ولقوله: «فإذا نسيت فذكروني» أي بالتسبيح ونحوه.

وفي قوله: «لو حدث شيء في الصلاة أنبأتكم به»: دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المأمومين، لكن يحتمل أن يكون تذكر عند ذلك، أو علم بالوحي، أو أن سؤالهم أحدث عنده شكاً فسجد لوجود الشك الذي طرأ، لا لمجرد قولهم.

قوله: (فثنى رجليه) الخ: بتخفيف النون، مشتق من الثني، أي عطف، والمقصود منه: فجلس كما هو هيئة القعود للتشهد.

قوله: (واستقبل القبلة) الخ: دل على عدم ترك الاستقبال في حال من أحوال الصلاة.

قوله: (فسجد سجدتين) الخ: وفي رواية زيادة: «بعد ما سلم» كما في المشكاة.

قال القاري: «قال ابن حجر: ولا ينافي هذا مذهبنا أن السجود قبل السلام مطلقاً، لأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعدالسلام حين سألوه: «أزيد في الصلاة؟» وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبله.

قلت: ما كان السلام متعذراً بعد السجود ليقع السلام آخراً قصداً لكونه ركناً عندكم، فإن السلام الأول لا يعبأ به لعدم وقوعه في محله الهـ.

وقوله ﷺ في هذه القصة: «فليتحر الصواب، فليتم عليه، ثم ليسلم ويسجد سجدتين» - كما في البخاري ـ: دليل على أنه ﷺ أعاد السلام حين أراد السجود، ولم يكتف بالسلام الأولى الذي وقع ناسياً، ووقع بعده الكلام، وهذا ظاهر.

فإن قلت: قالوا: المراد بالسلام في الأحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام هو السلام الذي في التشهد، أو يكون تأخيرها على سبيل السهو. قلت: هذا بعيد جداً مع أنه معارض بمثله، وهو أن يقال: حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السهو، ويحمل حديثهم على السلام المعهود الذي يخرج به عن الصلاة وهو سلام التحلل. كذا في عمدة القاري.

قوله: (ثم سلم) الخ: أي: سلام سجود السهو، قال العيني: «وفي السجود بعد السلام تضاعف الأجر، وهو الأجر الحاصل من سلام الصلاة، ومن سلام سجود السهو، ولأنه شرع جبراً للنقص أو للزيادة التي في غير محلها، وهي أيضاً نقص كالإصبع الزائدة، والجبر لا يكون إلا بعد تمام المجبور، وما بقي ﷺ الصلاة، فهو في الصلاة».

حَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَىٰ كَمَا تَنْسَوْنَ. فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكُرُونِي. وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ،

قوله: (أنبأتكم به) الخ: أي: أخبرتكم. وفيه دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

قوله: (إنما أنا بشر) الخ: لا نزاع أن كلمة «إنما» للحصر، لكن تارة تقتضي الحصر المطلق، وتارة حصراً مخصوصاً، ويفهم ذلك بالقرائن والسياق، ومعنى الحصر في الحديث بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن المخاطبين، لا بالنسبة إلى كل شيء، فإن لرسول الله على أوصافاً أخر كثيرة.

قوله: (وإذا شك أحدكم) الخ: الشك في اللغة خلاف اليقين، وفي الاصطلاح: الشك ما يستوي فيه طرف العلم والجهل، وهو الوقوف بين الشيئين بحيث لا يميل إلى أحدهما، فإذا قوي أحدهما وترجح على الآخر ولم يأخذ بما رجح ولم يطرح الآخر: فهو الظن، وإذا عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي، فيكون الظن أحد طرفي الشك بصفة الرجحان، وإطلاق الشك على ما استوى طرفاه حقيقة عرفية.

قوله: (فليتحرّ الصواب) الخ: بالحاء المهملة والراء المشددة، وفي رواية: "فلينظر أحرى ذلك للصواب» وفي رواية: "فليتحر أقرب ذلك إلى الصواب»، ظاهر هذه الروايات أن التحري هو الأخذ بغالب الظن، كما زعمته الحنفية، وبهذا اعترف الحافظ في الفتح، فالشك في هذا الحديث أطلق على بعض أفراد الشك اللغوي، وهو ما استوى فيه الطرفان، والله أعلم.

قال الحافظ: «واختلف في المراد بالتحري، فقال الشافعية: هو البناء على اليقين، لا على الأغلب، لأن الصلاة في الذمة بيقين، فلا تسقط إلا بيقين.

وقال ابن حزم: التحري في حديث ابن مسعود يفسره حديث أبي سعيد _ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ: «وإذا لم يدر أصلى ثلاثاً أو أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن» وروى سفيان في جامعه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ، حتى يعلم أنه قد أتم» انتهى.

وفي كلام الشافعي نحوه، ولفظه: «قوله: «فليتحرّ» أي في الذي يظن أنه نقصه، فيتمه، فيكون التحري أن يعيد ما شك فيه، ويبني على ما استيقن، وهو كلام عربي مطابق لحديث أبي سعيد، إلا أن الألفاظ تختلف، وقيل: التحري الأخذ بغالب الظن وهو ظاهر الروايات التي عند مسلم. وقال ابن حبان في صحيحه: البناء غير التحري، فالبناء أن يشك في الثلاث أو الأربع مثلاً، فعليه أن يلغي الشك، والتحري أن يشك في صلاته، فلا يدري ما صلى، فعليه أن يبني على الأغلب عنده».

فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

ُ وَفِي دِوَايَةِ ابْنِ بِشْرٍ: «فَلْيَنْظُرْ أَخْرَىٰ ذٰلِكَ لِلصَّوَابِ». وَفِي دِوَايَةِ وَكِيعٍ: «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ».

المجتبر الدَّارِمِيُّ. أَخْبَرَنَا يَحْيَلُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَانِ الدَّارِمِيُّ. أَخْبَرَنَا يَحْيَلُ بْنُ حَسَّانَ. حَدَّثَنَا وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ. حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ مَنْصُورٌ: «فَلْيَنْظُرْ أَخْرَىٰ ذَٰلِكَ لِلصَّوَابِ».

وقال غيره: التحري لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى، فيبني على غلبة ظنه. وبه قال مالك وأحمد.

وعند أحمد في المشهور: التحري يتعلق بالإمام، فهو الذي يبني على ما غلب على ظنه، وأما المنفرد على اليقين دائماً. وعن أحمد رواية أخرى كالشافعية، وأخرى كالحنفية.

وقال أبو حنيفة: «إن طرأ الشك أولاً استأنف، وإن كثر بنى على غالب ظنه، وإلا فعلى اليقين». كذا في الفتح.

وقد تقدم تحقيق المسألة في شرح الحديث الأول من أحاديث الباب تحت قوله: «فليسجد سجدتين» فراجعه.

قال الحافظ: «وأبعد من زعم أن لفظ التحري في الخبر مدرج من كلام ابن مسعود أو ممن دونه، لتفرد منصور بذلك عن إبراهيم دون رفقته، لأن الإدراج لا يثبت بالاحتمال».

قوله: (فليتم عليه) الخ: أي: فليتم بانياً عليه، قال علي القاري: "والمعنى فليتم على ذلك ما بقي من صلاته، بأن يضم إليه ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً وليقعد في موضع يحتمل القعدة الأولى وجوباً، وفي مكان يحتمل القعدة الأخرى فرضاً، وبقي حكم آخر وهو أنه إذا لم يحصل له اجتهاد وغلبة ظن فليبن على الأقل المستيقن» اه.

قوله: (ثم يسجد سجدتين) الخ: يسجد: بالجزم، وقيل: بالرفع، وهذا يدل على وجوب سجدتي السهو.

فإن قلت روى الطبراني من حديث ابن عمر: ﴿أَنَ النَّبِي ﷺ لَم يُسجَدُ يُومُ ذَي اليَّدينِ ۗ.

قلت: في إسناده عبد الله بن عمر العمري، وهو مختلف في الاحتجاج به، ولئن سلمنا صحته فإنه لا يقاوم حديث أبي هريرة فافهم. قاله العيني. ١٢٧٧ - (٠٠٠) وحدّثناه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الأُمَوِيُّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: "فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ".

١٢٧٨ ـ (٠٠٠) وحدّثناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَٰلِكَ إِلَى الصَّوَابِ».

١٢٧٩ ـ (٠٠٠) وحد ثناه يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: «فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَىٰ أَنَّهُ الصَّوَابُ».

١٢٨٠ - (٠٠٠) وحد ثناه ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِإِسْنَادِ هَاؤُلاءِ. وَقَالَ: "فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ".

١٢٨١ - (٩١) حدّثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَم. عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ خَمْساً. فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلاَةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاك؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْساً، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

91 _ (...) _ قوله: (قالوا: صليت خمساً) الخ: قال الحافظ: «استدل به على أن من صلى خمساً ساهياً ولم يجلس في الرابعة: أن صلاته لا تفسد، خلافاً للكوفيين. وقولهم: يحمل على أنه قعد في الرابعة: يحتاج إلى دليل، بل السياق يرشد إلى خلافه» اهـ.

قال الشيخ بدر الدين العيني: "وقال ابن خزيمة: لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود، لأنهم خالفوه، فقالوا: إن جلس المصلي في الرابعة مقدار التشهد يضاف إلى الخامسة سادسة، ثم سلم وسجد للسهو، وإن لم يجلس في الرابعة لم يصح صلاته، ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة، ولا إعادة، ولا بد من أحدهما عندهم، ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها. قلت: لا نسلم أنهم خالفوه، فلو وقف هذا المعترض على مدارك هذه الصورة لما قال ذلك.

المدرك الأول: أن القعدة الأخيرة فرض عندهم، فلو ترك شخص فرضا من فروض الصلاة تبطل صلاته.

المدرك الثاني: أنه حين قام إلى الخامسة بعد القعود صار شارعاً في صلاة أخرى بناء على التحريمة الأولى، لأنها شرط عندهم، وليس بركن.

المدرك الثالث: أن الصلاة بركعة واحدة منهية عندهم كما ثبت ذلك في موضعه، فإذا كان كذلك فبالضرورة لا بد من إضافة ركعة أخرى إليها، ليخرج عن البتيراء.

المدرك الرابع: أن التسليم في آخر الصلاة غير فرض عندهم، فبتركه لا تبطل صلاته.

١٢٨٢ - (٩٢) وحدّثنا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ؛ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ خَمْساً.

١٢٨٣ - (٠٠٠) حدَّفنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُويْدٍ؛ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَلْقَمَةُ الظَّهْرَ خَمْساً. فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ الْقَوْمُ: يَا أَبَا شِبْلِ، قَدْ صَلَّيْتَ خَمْساً. قَالَ: كَلاً. مَا فَعَلْتُ. قَالُوا: بَلَىٰ. قَالَ: وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةِ الْقَوْمِ. وَأَنَا غُلاَمٌ. فَقُلْتُ: بَلَىٰ. قَدْ صَلَّيْتَ خَمْساً. قَالَ لِي: وَأَنْتَ وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةِ الْقَوْمِ. وَأَنَا غُلاَمٌ. فَقُلْتُ: بَلَىٰ. قَالَ: فَانْفَتَلَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ أَيْضاً، يَا أَعْوَرُ، تَقُولُ ذَاكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَانْفَتَلَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ

فإذا وقف أحد على هذه المدارك لا يصدر منه هذا الاعتراض، ويحرم عليه أن ينسب أحداً إلى مخالفة السنة بعد العلم بها. والظاهر من حال النبي على أنه قعد على الرابعة، لأن حمل فعله على الصواب أحسن من حمله على غيره، وهو اللائق بحاله على أن المذكور فيه: «صلى الظهر خمساً» والظهر اسم للصلاة المعهودة في وقتها بجميع أركانها.

فإن قلت: لم يرجع النبي ﷺ من الخامسة ولم يشفعها. قلت: لا يضرنا ذلك، لأنا لا نلزمه بضم الركعة السادسة على طريق الوجوب، حتى قال صاحب الهداية: "ولو لم يضم لا شيء عليه، لأنه مظنون».

وقال صاحب البدائع: «والأولى أن يضيف إليها ركعة أخرى ليصيرا نفلاً إلا في العصر» هـ.

قال الشيخ الأنور: ولينظر في حديث أبي سعيد المار في الباب _ أي في قوله: فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته _ هل ينافي وصل السادسة أو تكون مستحبة بالأولى إن شاء، ولكن سياقه فيما إذا لم يتحقق أنه صلى خمساً، وإنما هو في صورة الشك، وكأنه إنما لم يضم السادسة في حديث عبد الله لما أنه وقع الكلام بعد السلام على التمام وشيء، فلم يناسب الضم، وإن كان الكلام إذ ذاك جائزاً، والله أعلم.

(...) قوله: (وأنت أيضاً يا أعور) الخ: قال عياض: فيه أن قول مثل هذا لمن عرف به ولا يتأذى به: لا حرج فيه، إنما الحرج إذا قاله على وجه العيب، والمخاطب يكرهه.

وهم ثلاثة: إبراهيم بن سويد النخعي، وإبراهيم بن يزيد النخعي أيضاً الفقيه المشهور، وإبراهيم بن يزيد التميمي. الثلاثة كوفيون، والأعور منهم المذكور في الحديث: ابن سويد، وسمع علقمة: وذكر الباجي إبراهيم الفقيه المشهور، فقال فيه: أعور، ولم يقل فيه البخاري: أعور، ولا رأيت من وصفه به. وذكر ابن قتيبة في العور إبراهيم النخعي، فيحتمل أنه ابن سويد، ويحتمل أنه ابن بأعور. كذا في الإكمال.

قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْساً. فَلَمَّا انْفَتَلَ تَوَشُوشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ. فَقَالَ: «مَا شَأَنْكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ زِيدَ فِي الصَّلاَةِ؟ قَالَ: «لا» قَالُوا: فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَمْساً. فَانْفَتَل ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ. أَنْسَىٰ صَلَّيْتَ خَمْساً. فَانْفَتَل ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. ثُمَّ سَلِّمَ. ثُمَّ مَالَتُ فَيْسَجُدُ سَجْدَتَيْنِ».

١٢٨٤ - (٩٣) وحدثناه عَوْنُ بْنُ سَلاَم الْكُوفِيُّ. أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلْمَ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْساً. فَعُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَزِيدَ فِي الصَّلاَةِ؟ قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْساً. قَالَ: "إِنّمَا أَنَا بَشَرْ مِثْلُكُمْ. أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأَنْسَىٰ كَمَا تَنْسَوْنَ». ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ.

الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَاهُ، فَزَادَ، أَوْ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَاهُ، فَزَادَ، أَوْ نَقَصَ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَالْوَهْمُ مِنِّي - فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَزِيدَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ. أَنْسَىٰ كَمَا تَنْسَوْنَ. فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُذْ سَجْدَتَيْنِ. وَهُوَ جَالِسٌ » وَمُّ خَالِسٌ اللَّهِ عَلَيْهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

١٢٨٦ ـ (٩٠) وحدَّثنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً. حَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةً، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، بَعْدَ السَّلاَم وَالْكَلاَم.

قوله: (توشوش القوم) الخ: يروى بالمعجمة والمهملة، وكله بمعنى الحركة، أي: تحركوا، وهمس بعضهم بعضاً. ووسواس الحلي: صوته وحركته، ومنه: وسوسة الشيطان.

قوله: (فليسجد سجدتين) الخ: فيه حجة لمن أوجب سجود السهو، وهم الحنفية، فإن الأمر للوجوب، وقد ثبت من فعله ﷺ، وأفعاله في الصلاة محمولة على البيان، وبيان الواجب واجب، ولاسيما مع قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي» كذا في الفتح.

⁹⁸ ـ (...) ـ قوله: (ثم تحول) الخ: قيل: إن «ثم» ههنا ليست لحقيقة الترتيب، وإنما هي لعطف جملة على جملة، وليس معناه: أن التحول والسجود كانا بعد الكلام، بل إنما كانا قبله، وقد سبق في الباب ما يؤيده.

٩٥ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (بعد السلام والكلام) الخ: قال ابن خزيمة: إن كان المراد بالكلام

١٢٨٧ - (٩٦) وحدثني الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِمَّا زَادَ، أَوْ نَقَصَ . - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَايْمُ اللَّهِ، مَا جَاءَ ذَاكَ إِلاَّ مِنْ قَبَلِي ـ قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: «لاَ» قَالَ فَقُلْنَا لَهُ الَّذِي صَنَعَ. فَقَالَ: «إِذَا زَادَ الرَّجُلُ، أَوْ نَقَصَ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

الله الله الله الله الله الله عَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ (١) يَقُولُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلاَتَيِ الْعَشِيِّ، إِمَّا الظَّهْرَ وَإِمَّا سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ (١) يَقُولُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلاَتَيِ الْعَشِيِّ، إِمَّا الظَّهْرَ وَإِمَّا

قوله: «وما ذاك» في جواب قولهم «أزيد في الصلاة» فهذا نظير ما وقع في قصة ذي اليدين، وإن كان المراد به قوله: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون» فقد اختلف الرواة في الموضع الذي قالها فيه، ففي رواية منصور: أن ذلك كان بعد سلامه من سجدتي السهو، وفي رواية غيره: أن ذلك كان قبل، ورواية منصور أرجح، والله أعلم. كذا في الفتح.

وقد تقدم تحقيق مسألة الكلام في الصلاة والجواب عن أحاديث الباب في «باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته» فراجعه.

٩٦ ـ (...) ـ قوله: (ما جاء ذاك إلا من قبلي) الخ: أي: الشك في الزيادة والنقص.

٩٧ _ (٥٧٣) _ قوله: (إحدى صلاتي العشي) الخ: بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء،

⁽۱) قوله: قأبا هويرة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٧) وفي كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس رقم (٤١٧) وفي كتاب السهو، باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول، رقم (٢٢٧) وباب من لم يتشهد في سجدتي السهو، رقم (٢٢٧) رباب من يكبر في سجدتي السهو، رقم (٢٢٨) وفي كتاب الأدب، باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم: الطويل والقصير، رقم (١٠٥١) وفي كتاب أخبار الأحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، رقم (٢٠٥١) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب ما يفعل من سلم من اثنتين ناسياً وتكلم، وباب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتين، رقم (١٢٢٥ – ١٢٣١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين، رقم (١٠٠١ – ١١٠١) والترمذي في جامعه، في كتاب الملاة، باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر، رقم (٣٩٩) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، رقم (١٥٠١) والدارمي في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، رقم (١٢١٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب سجدتي السهو من الزيادة، رقم (١٥٠٤) و(١٥٠٥) وأحمد في مسند، (٢٥٠٤) والمره).

الْعَصْرَ. فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ أَتَىٰ جِذْعاً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا مُغْضَباً. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا. وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ، قُصِرَتِ الصَّلاَةُ. فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقُصِرَتِ الصَّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُ ﷺ يَمِيناً وَشِمَالاً. فَقَالَ: فَقَالَ:

على ما هو المشهور المذكور في مواضع من القرآن والحديث، وفي القاموس: إن العشي والعشية آخر النهار، وصلاة العشي: الظهر والعصر.

قوله: (ثم أتى جذعاً) الخ: وفي بعض الروايات: «فقام إلى خشبة معروضة في المسجد» قيل: إنه الجذع الذي كان ﷺ يخطب مستنداً إليه قبل اتخاذ المنبر، والله أعلم. كذا في المرقاة.

قوله: (في قبلة المسجد) الخ: أي: بمقدمه.

قوله: (مغضباً) الخ: بفتح الضاد، أي غضبان، ولعل غضبه لتأثير التردد والشك في فعله، وكأنه كان غضبان، فوقع له الشك لأجل غضبه.

قوله: (فهابا أن يتكلما) الخ: والمعنى أنهما غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه. وأما ذو اليدين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم.

قال القاري: والمقصود بيان هيبة تكليمه لا نحو نظره واتباعه، فلا ينافي الحديث الحسن: «كان ﷺ يخرج على أصحابه فلا ينظر إليه أحد منهم سوى أبي بكر وعمر، فإنهما كانا ينظران إليه، وينظر إليهما، ويتبسمان إليه ويتبسم إليهما».

قال الطيبي: أي: فخشيا أن يكلما رسول الله ﷺ في نقصان الصلاة. قال ابن الملك: إعظاماً لما ظهر عليه من أثر الغضب. قال ابن حجر: وفي رواية سندها حسن، عن ذي اليدين نفسه: أنه لما قام ﷺ تبعه أبو بكر وعمر، وخرج سرعان الناس، كذا في المرقاة.

قوله: (سرعان الناس) الخ: بفتح المهملات، ومنهم من سكن الراء. وحكى عياض أن الأصيلي ضبطه بضم ثم إسكان، كأنه جمع سريع، ككثيب وكثبان، والمراد بهم أوائل الناس خروجاً من المسجد، وهم أصحاب الحاجات غالباً. قاله الحافظ.

قوله: (قصرت الصلاة) الخ: أي: يقولون: قصرت الصلاة. وفي البخاري: «فقالوا: أقصرت الصلاة؟» بهمزة الاستفهام، وفيه دليل على ورعهم، إذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم، وهابوا النبي على أن يسألوه، وإنما استفهموه لأن الزمان زمان النسخ.

و «قصرت» بضم القاف وكسر المهملة على البناء للمفعول، أي إن الله قصرها، وبفتح ثم ضم على البناء للفاعل، أي صارت قصيرة. قال النووي: هذا أكثر وأرجح.

قوله: (فقام ذو اليدين) الخ: تقدم الكلام على اسمه، ونسبه، وشأنه كله، وعلى مباحث هذا الحديث مستوفى في «باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته». فليراجع.

المَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالُوا: صَدَقَ. لَمْ تُصَلَّ إِلاَّ رَكْعَتَيْنِ. فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمَ. ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ. ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ. ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ. ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ.

قَالَ: وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ، أَنَّهُ قَالَ: وَسَلَّمَ.

قول : (ما يقول ذو اليدين) الخ: استدل به على أن الإمام يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة، ولو لم يتذكر، وبه قال مالك وأحمد وغيرهما. ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجوّزاً لوقوع السهو منه، بخلاف ما إذ كان متحققاً لخلاف ذلك، أخذاً من ترك رجوعه على لذي الدين، ورجوعه للصحابة.

ومن حجتهم قوله في حديث ابن مسعود رهي الماضي: «فإذا نسيت فذكروني».

وقال الشافعي: «معنى قوله: «فذكروني» أي لأتذكر، ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد إخبارهم، واحتمال كونه تذكر عند إخبارهم لا يدفع».

قال ابن بطال بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة: «حمل الشافعي رحمه الله تعالى رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكر، فذكر. وفيه نظر، لأنه لو كان كذلك لبيّنه لهم ليرتفع اللبس، ولو بيّنه لنقل، ومن ادعى ذلك فليذكره».

قلت: قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد، وعبيد الله عن أبي هريرة بهذه القصة، قال: "ولم يسجد سجدتي السهو حتى يقّنه الله ذلك» كذا في الفتح.

قوله: (وأخبرت عن عمران بن حصين) الخ: قائل ذلك ابن سيرين، وفي رواية البخاري: «قلت لمحمد: في سجدتي السهو تشهد؟ قال: ليس في حديث أبي هريرة».

قال الحافظ: "وقد يفهم من قوله: "ليس في حديث أبي هريرة" أنه ورد في حديث غيره، وهو كذلك، فقد رواه أبو داود والترمذي، وابن حبان، والحاكم، من طريق أشعث بن عبد الملك، عن محمد بن سيرين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين: "أن النبي على صلى بهم، فسها، فسجد سجدتين، ثم تشهد، ثم سلم" قال الترمذي: حسن غريب. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. وقال ابن حبان: ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى. وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، وضعفه البيهقي، وابن عبد البر، وغيرهما، ووهموا رواية أشعث لمخالفة غيره من الحفاظ عن ابن سيرين، فإن المحفوظ عن ابن سيرين كللة في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد، لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود، والنسائي، وعن المغيرة عند البيهقي، وفي إسنادهما ضعف، فقد يقال: إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن. قال العلائي: وليس ذلك ببعيد، وقد صح ذلك عن ابن مسعود كله من قوله. أخرجه ابن أبي شيبة" قاله الحافظ في الفتح.

١٢٨٩ ـ (٩٨) حدّثنا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. حَدَّثَنَا أَيُوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ؛ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلاتَيِ الْعَشِيِّ بِمَعْنَىٰ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٢٩٠ ـ (٩٩) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلاَةَ الْعَصْرِ. فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ. فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقُصِرَتِ الصَّلاَةُ يَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ الْكَنِّ عَضُ لَا لَهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: الْمَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ الله اللهِ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: المَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ القَالُونَ لَيْعَمْ. يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: الْصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ اللهِ اللهِ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: الْصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ وَهُو نَعَمْ. يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: الصَّدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ وَهُو نَعَمْ. يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: المَّالِقِ. ثُمْ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. وَهُو جَالِسٌ. بَعْدَ التَّسْلِيم.

۱۲۹۱ ـ (۰۰۰) وحدّثني حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازِ. حَدَّثَنَا عَلِيٍّ (وَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ)، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقُصِرَتِ الصَّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ؟ وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

١٢٩٢ ـ (١٠٠) وحدّثني إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَىٰ، عَنْ

^{99 - (...) -} قوله: (كل ذلك لم يكن) الخ: أي: لم أنس، ولم تقصر، كما هو المصرح في الروايات، وفيه تأييد لما قاله أصحاب المعاني أن لفظ «كل» إذا تقدم، وعقبها النفي كان نفياً لكل فرد لا للمجموع، بخلاف ما إذا تأخرت، كأن يقول: لم يكن كل ذلك. ولهذا أجاب ذو اليدين في رواية أبي سفيان بقوله: «قد كان بعض ذلك» وأجابه في رواية ابن سيرين بقوله: «بلى قد نسيت» لأنه لما نفى الأمرين وكان مقرراً عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان، لا بالقصر. وهو حجة لمن قال: إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع، وإن كان عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية، وخص الخلاف بالأفعال، لكنهم تعقبوه. نعم! اتفق من جوّز ذلك على أنه لا يقرّ عليه، بل يقع له بيان ذلك إما متصلاً بالفعل، أو بعده، كما وقع في هذا الحديث من قوله: لم أنس ولم تقصر» ثم تبين أنه نسي.

ومعنى قوله: «لم أنس» أي: في اعتقادي، لا في نفس الأمر، ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين يقوم مقام اليقين، وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره. كذا في الفتح.

^(...) _ قوله: (هارون بن إسماعيل الخزاز) الخ: هو بخاء معجمة وزاي مكررة.

شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَىٰ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلاَةً الظُّهْرِ، سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ. فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ.

ابْنِ مَنْ اَبْنِ عَلْمَ الْمُ وَحَدَّ اللهِ ال

١٢٩٤ - (١٠٢) وحدثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، وَهُوَ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةً، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ؛ قَالَ: صَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلاَثِ رَكَعَاتٍ، مِنَ الْعَصْرِ. ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ. فَقَامَ رَجُلٌ سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلاَثِ رَكَعَاتٍ، مِنَ الْعَصْرِ. ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ. فَقَامَ رَجُلٌ

۱۰۱ ـ (٥٧٤) ـ قوله: (عن أبي المهلب) الخ: اسمه عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: معاوية بن عمر، وقيل: معاوية بن عمر، وقيل: عمرو بن معاوية، ذكر هذه الأقوال الثلاثة في اسمه البخاري في تاريخه، وآخروه، وقيل: اسمه النضر بن عمر الجرمي، الأزدي، البصري، التابعي الكبير، روى عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وعمران بن حصين أجمعين. وهو عم أبي قلابة الراوي عنه هنا. كذا في الشرح.

قوله: (عن عمران بن حصين) الخ: أسلم هو وابنه عام خيبر. وتقدم الكلام على ما يتعلق بهذا الحديث في «باب تحريم الكلام في الصلاة».

قوله: (الخرباق) الخ: بكسر الخاء المعجمة، وسكون الراء، بعدها موحدة، وفي آخره قاف، لقبه أو اسمه. قاله في المرقاة.

قوله: (يجرُّ رداءه) الخ: أي: مستعجلاً.

⁽۱) قوله: اعن عمران بن حصين الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتين، رقم (١٢٣٧) و(١٢٣٨) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين، رقم (١٠١٨) وباب سجدتي السهو فيهما تشهد وتسليم، رقم (١٠٣٩) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في التشهد في سجدتي السهو، رقم (٣٩٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهياً، رقم (١٢١٥) وأحمد في مسنده (٤: و٢١٥) و٢١٥ و٤٤٠ و٤٤١).

بَسِيطُ الْيَدَيْنِ. فَقَالَ: أَقُصِرَتِ الصَّلاَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَخَرَجَ مُغْضَباً. فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

(۲۰) ـ باب: سجود التلاوة

1**190 ـ (١٠٣) حدّثني** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَىٰ الْقَطَّانِ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(١)؛ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ. فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ. وَنَسْجُدُ مَعَهُ. حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعاً ...

(۲۰) ـ باب: سجود التلاوة

أقوال العلماء في أن سجود التلاوة سنة أو واجب، وبيان دلائل الوجوب.

۱۰۳ _ (۵۷۵) _ قوله: (فيسجد ونسجد معه) الخ: فيه إثبات سجود التلاوة، وقد أجمع العلماء عليه.

قال النووي: «وهو عندنا وعند الجمهور سنة ليس بواجب، وعند أبي حنيفة ﷺ واجب ليس بفرض، على اصطلاحه في الفرق بين الواجب والفرض».

قال صاحب الهداية: «دليل الوجوب قوله ﷺ: «السجدة على من سمعها أو على من تلاها» وهي كلمة إيجاب».

قال الشيخ ابن الهمام كلله: "وحديث السجدة على من سمعها" رفعه غريب، وأخرج ابن أبي شيبة من مصنفه عن ابن عمر أنه قال: "السجدة على من سمعها". وفي البخاري تعليقاً: وقال عثمان: إنما السجود على من استمع" وهذا المعلق أخرجه عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، أن عثمان مرّ بقاص، فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان، فقال: إنما السجود على من استمع، ثم مضى ولم يسجد" وأخرج مسلم عن أبي هريرة في الإيمان يرفعه: "إذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي، يقول: يا ويله! أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة، وأمرت بالسجود فأبيت فلى النار. والأصل أن الحكيم إذا حكى عن غير الحكيم كلاماً

⁽۱) قوله: «عن ابن عمر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب سجود القرآن، باب من سجد لسجود القارىء، رقم (۱۰۷۵) وباب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة، رقم (۱۰۷۱) وباب من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام، رقم (۱۰۷۹) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، (تفريع أبواب السجود) باب في الرجل يسمع السجدة وهو راكب وفي غير الصلاة، رقم (۱٤۱۱) و(۱٤۱۲) و(۱٤۱۳) وأحمد في مسنده (۲: ۱٤۲ و۱۵۷).

ولم يعقبه بالإنكار كان دليل صحته، فهذا ظاهر في الوجوب، مع أن اي السجدة تفيد أيضاً، لأنها ثلاثة أقسام: قسم فيه الأمر الصريح به، وقسم: تضمن حكاية استنكاف الكفرة، حيث أمروا به. وقسم: فيه حكاية فعل الأنبياء السجود، وكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب، إلا أن يدل دليل في معين على عدم لزومه، لكن دلالتها فيه ظنية، فكان الثابت الوجوب لا الفرض، والاتفاق على أن ثبوتها على المكلفين مقيد بالتلاوة لا مطلقاً، فلزم كذلك، ويؤيد الوجوب أن في حديث ابن مسعود: أن الذي ما سجد من المشركين: عوقب بأن قتل كافراً.

قال الشيخ: ومما استدل به على الوجوب الحديث الذي استدل به الشافعية على أن في الحج سجدتين بتقدير صحته، فإنه أفاد كراهة التحريم للقراءة بدون سجود، وهي رتبة الواجب.

والحديث الذي أشار إليه الشيخ هو ما روي عن عقبة بن عامر: «قلت: يا رسول الله، أفضلت سورة الحج بسجدتين؟ قال: نعم، فمن لم يسجدهما فلا يقرأهما» قال الترمذي: إسناده ليس بالقوي، كأنه لأجل ابن لهيعة.

قال الحاكم: «عبد الله بن لهيعة أحد الأئمة، وإنما نقم اختلاطه في آخر عمره» اهـ.

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الحديث المذكور من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة: «وحديث ابن لهيعة يحتج منه بما رواه عنه العبادلة، كعبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرىء. وقال: وقد انتقى النسائي هذا الحديث من جملة حديثه، وأخرجه، واعتمده. وقال: ما أخرجت من حديث ابن لهيعة قط إلا حديثاً واحداً أخبرناه هلال بن العلاء، حدثنا معافي بن سليمان، عن موسى بن أعين، عن عمرو بن الحارث، عن ابن لهيعة. . . " فذكره وقال ابن وهب: حدثني الصادق البار والله: عبد الله بن لهيعة وقال الإمام أحمد: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وقال ابن عيينة: كان عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع. وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة . وقال أحمد بن صالح الحافظ: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب، طلاباً للعمل. وقال ابن حبان: كان صالحاً ، ولكنه يدلس عن الضعفاء، ثم احترقت كتبه، وكان أصحابنا يقولون: سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة: ابن وهب، وابن المبارك، والمقرىء، والعقنبي، فسماعهم صحيح» اه.

والحاصل أن الحديث يصلح للاحتجاج إذا لم يعارضه دليل أقوى منه، وهو كما يدل على تعدد السجدة في الحج يدل على وجوب السجود لتلاوتها.

قال الشيخ ابن الهمام: «وما في الصحيحين من قول زيد بن ثابت: «قرأت على النبي ﷺ النجم فلم يسجد» لا يفيد نفي الوجوب والسنية في المفصل، كما استدل به مالك ﷺ، إذ هو

.....

واقعة حال، فيجوز كونه للقراءة في وقت مكروه، أو على غير وضوء، أو ليبين أنه غير واجب على الفور، وهذا الأخير على التعيين محمل حديث عمر المروي في الموطأ «أنه قرأ سجدة، وهو على المنبر يوم الجمعة، فنزل فسجد، وسجد الناس معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيّأ الناس للسجود، فقال: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء، فلم يسجد ومنعهم أن يسجدوا».

وأخرج البخاري عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير: أن عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل، فسجد وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس، إنا نمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر شي وزاد نافع عن ابن عمر: "إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء».

قال الشيخ ولي الله الدهلوي: «فبين عمر و الها (أي سجدة التلاوة) مستحبة، وليست بواجبة على رأس المنبر، فلم ينكر السامعون وسلموا له اهد. إلا أنك قد عرفت ما أوله به ابن الهمام من حمله على نفي الوجوب على الفور، ونفي الإثم عمن يؤخره، للأدلة التي تقدمت على الوجوب. وفي التجنيس: «هل يكره تأخيرها عن وقت القراءة؟ ذكر في بعض المواضع أنه إذا قرأها في الصلاة فتأخيرها مكروه، وإن قرأها خارج الصلاة لا يكره تأخيرها. وذكر الطحاوي: أن تأخيرها مكروه مطلقاً، وهو الأصح اهد. وهي كراهة تنزيهية في غير الصلاتية، لأنها لو كانت تحريمية لكان وجوبها على الفور، وليس كذلك، كذا في البحر الرائق.

لِمَكَانِ جَبْهَتِهِ.

المَوْرَا وَ الْحَوْرُ الْمُورِ الْحَوْرُ الْمُورِ اللهِ اللهُ ال

بَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. قَالَ: سَمِعْتُ الأَسْوَدَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (١٠) جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. قَالَ: سَمِعْتُ الأَسْوَدَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (١٠)،

قال ابن الهمام كلله: «فأفاد أن الأمر صار إلى المواظبة عليها (أي السجدة في ص) كغيرها من غير ترك، واستقر عليه بعد أن كان قد لا يعزم عليها، فظهر أن ما رواه (أبو سعيد وغيره مما يدل على عدم كونها عزمة) _ إن تمت دلالته _ كان قبل هذه القصة أي قصة الرؤيا» اهـ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (لمكان جبهته) الخ: يعني من الزحام، زاد مسلم في رواية له: «في غير صلاة ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ» ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت، عن نافع، في هذا الحديث: «أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي على النجم» وزاد فيه: «حتى سجد الرجل على ظهر الرجل».

قال ابن بطال: "من لم يجد موضعاً للسجود مع الإمام من الزحام ماذا يفعل؟ لم أجد هذه المسألة إلا في سجود الفريضة، واختلف السلف: فقال عمر: يسجد على ظهر أخيه، وبه قال الكوفيون، وأحمد، وإسحاق. وقال عطاء والزهري: يؤخر حتى يرفعوا، وبه قال مالك والجمهور. وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجري مثله في سجود التلاوة، وظاهر صنيع البخاري أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته، ولو على ظهر أخيه». كذا في الفتح.

قال ابن الهمام: «روي عنه ﷺ أنه تلا على المنبر، فنزل وسجد، وسجد الناس معه، والسنة في أدائها أن يتقدم التالي ويصف السامعون خلفه، وليس هذا اقتداء حقيقة بل صورة،

⁽۱) قوله: «عن عبد الله» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب سجود القرآن، باب ما جاء في سجود القرآن وسنتها. رقم (۱۰۲۷) وباب سجدة النجم، رقم (۲۰۷۰) وفي كتاب مناقب الأنصار، باب ما لقى النبي على وأصحابه من المشركين بمكة، رقم (۳۸۵۳) وفي كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، رقم (۳۹۷۲) وفي كتاب التفسير، سورة والنجم، باب فاسجدوا لله واعبدوا، رقم (٤٨٦٣) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب سجود القرآن، السجود في «والنجم» رقم (۹۲۰) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، (تقريع أبواب السجود) باب من رأى فيها السجود، رقم (۱٤٠٦) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب السجود في النجم، رقم (۱٤٧٦) وأحمد في مسنده (۱: ۳۸۸ و ٤٤٠) و وحمد في النجم، رقم (۱٤٧٦)

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَرَأً: والنجم. فَسَجَدَ فِيهَا. وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ.

ولذا يستحب أن لا يسبقوه بالوضع ولا بالرفع، فلو كان حقيقة الائتمام لوجب ذلك» كذا في المرقاة.

١٠٥ ـ (٥٧٦) ـ قوله: (وسجد من كان معه) الخ: وفي البخاري: «وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس».

وروى البزار عن أبي هريرة ﷺ : «أن النبي ﷺ كتبت عنده سورة النجم، فلما بلغ السجدة سجد وسجدنا معه، وسجدت الدواة والقلم» وإسناده صحيح.

وروى الدارقطني من حديث أبي هريرة: «سجد النبي ﷺ بآخر النجم، والجن والإنس والشجر».

فإن قلت: من أين علم الراوي أن الجن سجدوا؟ قلت: قال الكرماني: إما بإخبار النبي على الدين: الظاهر أن الحديث النبي الله الله الذين الفاهر أن الحديث من مراسيل ابن عباس عن الصحابة، فإنه لم يشهد تلك القصة خصوصاً إن كانت قبل فرض الصلاة، ومراسيل الصحابة مقبولة على الصحيح. والظاهر أن ابن عباس سمعه من النبي المحدث به.

تأويل سجود المشركين في «النجم» وتحقيق قصة الغرانيق التي رواها المفسرون

فإن قلتَ: لِمَ سجد المشركون وهم لا يعتقدون القرآن؟

قلت: قيل: لأنهم سمعوا أسماء أصنامهم، حيث قال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلَّاتَ وَٱلْعُزَّيْنِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ١٩] (فسجدوا تعظيماً لذكر ما هو معظم في زعمهم).

قال القاضي عياض: كان سبب سجودهم - فيما قال ابن مسعود - أنها أول سجدة نزلت. قلت: استشكل هذا بأن «اقرأ باسم ربك» أول السورة نزولاً، وفيها أيضاً سجدة، فهي سابقة على «النجم» وأجيب بأن السابق من «اقرأ» أولها، وأما بقيتها فنزلت بعد ذلك، بدليل قصة أبي جهل في نهيه للنبي على عن الصلاة، أو المراد أول سورة استعلن بها رسول الله على السلام، وهكذا رواه ابن مردويه في تفسيره، كذا في عمدة القاري.

قال الكرماني: سجد المشركون مع المسلمين، لأنها أول سجدة نزلت، فأرادوا معارضة المسلمين بالسجود لمعبودهم، أو وقع ذلك منهم بلا قصد، أو خافوا في ذلك المجلس من مخالفتهم.

قلت: والاحتمالات الثلاثة فيها نظر، والأول منها لعياض، والثاني يخالفه سياق ابن مسعود، حيث زاد فيه «أن الذي استثناه منهم أخذ كفاً من حصى، فوضع جبهته عليه» فإن ذلك

ظاهر في القصد. والثالث أبعد، إذ المسلمون حينئذ هم الذين كانوا خائفين من المشركين لا العكس، كذا قال الحافظ.

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي تلله: "وتأويل حديث "سجد النبي على بالنجم وسجد معه المسلون والمشركون والجن والإنس" عندي أن في ذلك الوقت ظهر الحق ظهوراً بيناً، فلم يكن لأحد إلا الخضوع والاستسلام، فلما رجعوا إلى طبيعتهم كفر من كفر، وأسلم من أسلم، ولم يقبل شيخ من قريش تلك الغاشية الإلهية لقوة الختم على قلبه إلا بأن رفع التراب إلى الجبهة، فعجل تعذيبه بأن قتل ببدر" اه.

قلت: وهذا التأويل لا بد من المصير إليه: فإن ما قدمنا من سجود الدواة والقلم والشجر يدل دلالة ظاهرة على أنه لم يقع هذا السجود إلا بجذب إلهي، والله تعالى أعلم.

قال النووي: «وأما ما يرويه الإخباريون والمفسرون: أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله على من الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم: فباطل، لا يصح فيه شيء، لا من جهة النقل، ولا من جهة العقل، لأن مدح إله غير الله كفر، ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله على ولا أن يقوله الشيطان على لسانه، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك، والله أعلم» اهـ.

والقصة التي أشار إليها ـ وهي قصة الغرانيق ـ قد أطال الكلام فيها الحافظ ابن حجر فقال في تفسير سورة الحج:

«روى ابن أبي حاتم، وابن المنذر من طرق، عن شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، قال: «قرأ رسول الله على بمكة: «والنجم»، فلما بلغ ﴿ أَوْمَيْمٌ اللَّتَ وَالْفَرَى اللَّهُ وَمَنَوْهَ النَّالِيَةَ النَّالِيَةَ السّبِهِ وَ النجم: ١٩ و٢٠] ألقى الشيطان على لسانه: «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى» فقال المشركون: ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم، فسجد وسجدوا، فنزلت هذه الآية» (والغرانيق: بغين معجمة مفتوحة، جمع غرنيق، هي طيور الماء، شبهت الأصنام المعتقدون فيها أنه تشفع لهم بالطيور، تعلو في السماء وترتفع) وأخرجه المزار، وابن مردويه، من طريق أمية بن خالد، عن شعبة، فقال في إسناده: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس فيما أحسب، ثم ساق الحديث. وقال البزار: لا يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد، تفرد بوصله أمية بن خالد، وهو ثقة المحديث. وألى: قال: وإنما يروى هذا من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، انتهى، والكلبي متروك، ولا يعتمد عليه، وكذا أخرجه النحاس بسند آخر فيه الواقدي، وذكره ابن إسحاق في السيرة مطولاً، وأسندها عن محمد بن كعب، وكذلك موسى بن عقبة في المغازي، عن ابن شهاب الزهري، وكذا ذكره أبو معشر في السيرة له عن محمد بن كعب القرظي، ومحمد بن قيس، وأورده من طريقة الطبري، وأورده ابن أبي حاتم من طريق أسباط، عن

السدي، ورواه ابن مردويه من طريق عباد بن صهيب، عن يحيى بن كثير، عن الكلبي، عن أبي صالح، وعن أبي بكر الهذلي وأيوب، عن عكرمة، وسليمان التيمي، عمن حدثه ثلاثتهم عن ابن عباس، وأوردها الطبري أيضاً من طريق العوفي، عن ابن عباس، ومعناهم كلهم في ذلك واحد، وكلها _ سوى طريق سعيد بن جبير _ إما ضعيف، وإما منقطع، لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين: أحدهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. . فذكر نحوه . والثاني ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمر بن سليمان، وحماد بن سلمة، فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية .

وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته، فقال: ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها، وهو إطلاق مردود عليه، وكذا قول عياض: هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، مع ضعف نقلته واضطراب رواياته، وانقطاع إسناده، وكذا قوله: ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب، وأكثر الطرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية. قال: وقد بين البزار أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره إلا طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير، مع الشك الذي وقع في وصله. وأما الكلبي فلا تجوز الرواية عنه، لقوة ضعفه. ثم رده من طريق النظر بأن ذلك لو وقع لارتدّ كثير ممن أسلم، قال: ولم ينقل ذلك. انتهى.

وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً. وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح. وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به، لاعتضاد بعضها ببعض، وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر، وهو قوله: «ألقى الشيطان على لسانه: «تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى» فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره، لأنه يستحيل عليه على أن يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه، وكذا سهواً، إذا كان مغايراً لما جاء به من التوحيد، لمكان عصمته.

وقد سلك العلماء في ذلك مسالك:

فقيل: جرى ذلك على لسانه حين أصابته سنة وهو لا يشعر، فلما علم بذلك أحكم الله آياته، وهذا أخرجه الطبري عن قتادة، وردّه عياض بأنه لا يصح، لكونه لا يجوز على النبي ﷺ ذلك، ولا ولاية للشيطان عليه في النوم.

وقيل: إن الشيطان ألجأه إلى أن قال ذلك بغير اختياره، ورده ابن العربي بقوله تعالى حكاية عن الشيطان: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِن سُلطَنِ ﴾ الآية [إبراهيم: ٢٦] قال: فلو كان للشيطان قوة على ذلك لما بقى لأحد قوة في طاعة.

وقيل: إن المشركين كانوا إذا ذكروا آلهتهم وصفوهم بذلك (كما في معجم البلدان لياقوت: أن قريشاً كانوا يقولون حين يطوفون بالكعبة هذه الكلمات: «واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، هؤلاء الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى» راجع كلمة «عزى») فعلق ذلك بحفظه على فجرى على لسانه لما ذكرهم سهواً. وقد رد ذلك عياض، فأجاد.

وقيل: لعله قالها توبيخاً للكفار (وروي عن الحسن أنه لما تلا ما فيه ذكر الأصنام قال لهم النبي ﷺ: إنما هي عندكم كالغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى، في قولكم على جهة النكير عليهم) قال عياض: وهذا جائز إذا كانت هناك قرينة تدل على المراد، ولاسيما وقد كان الكلام في ذلك الوقت في الصلاة جائزاً، وإلى هذا نحا الباقلاني.

وقيل: إنه لما وصل إلى قول: «ومناة الثالثة الأخرى» خشي المشركون أن يأتي بعدها بشيء يذم آلهتهم به، فبادروا إلى ذلك الكلام، فخلطوه في تلاوة النبي على عادتهم في قولهم: ﴿لاَ تَسْمَعُواْ لِمُلاَ ٱلْقُرْءَانِ وَالْغَوَّا فِيهِ ﴿ انصلت: ٢٦] ونسب ذلك للشيطان لكونه الحامل لهم على ذلك، أو المراد بالشيطان شيطان الإنس.

وقيل: المراد بالغرانيق العلى: الملائكة، وكان الكفار يقولون: الملائكة بنات الله، ويعبدونها، فسيق ذكر الكل ليرد عليهم بقوله تعالى: ﴿ أَلَكُمُ الذَّكُرُ وَلَهُ ٱلأَنْيُ ﴿ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّه

وقيل: كان ﷺ يرتل القرآن فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات، ونطق بتلك الكلمات محاكياً نغمته، بحيث سمعه من دنا إليه، فظنها من قوله وأشاعها (ونادى إيليس يوم أحد أن محمداً قد قتل، ومثل ذلك جائز في أزمان الأنبياء ﷺ لضرب من التدبير، فجائز أن يكون الذي قال ذلك شيطاناً، فظن القوم أن النبي ﷺ قاله، أحكام القرآن ٣: ٢٤٧).

قال الحافظ: وهذا أحسن الوجوه، ويؤيده ما تقدم في صدر الكلام عن ابن عباس من تفسير "تمنى" في قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِنَا تَمَنَى ﴾ [العج: ٥٦] بـ «تلا» وكذا استحسن ابن العربي هذا التأويل، وقال قبله: إن هذه الآية نص في مذهبنا في براءة النبي على مما نسب إليه، قال: ومعنى قوله ﴿فِي أَمْنِيلَتِهِ ﴾ [الحج: ٥٦] أي في تلاوته، فأخبر تعالى في هذه الآية أن سنته في رسله إذا قالوا قولاً زاد الشيطان فيه من قبل نفسه، فهذا نص في أن الشيطان زاده في قول النبي على الله أن النبي على هذا المعنى، وحوّم عليه اهد.

والشيخ ولي الله الدهلوي كلله قد ذكر في نزول آية التمني قصة أخرى، وفسرها بما يلائم تلك القصة، فالله أعلم بحقيقتها.

غَيْرَ أَنَّ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَّى وتُرَابِ، فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَلْذَا.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ، بَعْدُ، قُتِلَ كَافِراً.

۱۲۹۸ ـ (۱۰۱) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَيَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ وَابْنُ حُجْرٍ ـ عَنْ ـ قَالَ يَحْيَىٰ بْنُ الْجَعْفَرِ ـ عَنْ ـ قَالَ يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ الْمَاعِيلُ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرِ ـ عَنْ يَوْيَدَ بْنِ خَصَيْفَةَ، عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَايِتٍ (١٠)

قوله: (غير أن شيخاً) الخ: أي: كبير السن، ذكر البخاري في تفسير «النجم» أنه أمية بن خلف. وللنسائي من حديث المطلب بن أبي وداعة قال: «قرأ رسول الله على «النجم» فسجد وسجد من معه، فرفعت رأسي، وأبيت أن أسجد» ولم يكن المطلب يومئذ أسلم، ومهما ثبت من ذلك فلعل ابن مسعود لم يره، أو خص واحداً بذكره لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره. كذا في الفتح.

قوله: (من حصى) الخ: أي: حجارة صغار.

قوله: (فرفعه) الخ: أي: الكف.

قوله: (يكفيني هذا) الخ: فإن المقصود من السجود التواضع، والانقياد والمذلة بين يدي رب العباد، ووضع أشرف الأعضاء في أخس الأشياء رجوعاً إلى أصله من الفناء، وهذا لما كان في رأسه من توهم الكبرياء.

قوله: (بعد) الخ: أي: بعد هذه القصة.

قوله: (قتل) الخ: أي: يوم بدر.

قوله: (كافراً) الخ: قال ابن رشيد: فلعل جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالحسنى، فأسلم لبركة السجود.

۱۰٦ ـ (٥٧٧) ـ قوله: (عن يزيد بن خصيفة) النج: بالخاء المعجمة والصاد المهملة، مصغر، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده.

قوله: (ابن قسيط) الخ: هو يزيد بن عبد الله بن قسيط ـ بضم القاف وفتح السين المهملة ـ.

⁽۱) قوله: «زيد بن ثابت» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب سجود القرآن، باب من قرأ السجدة ولم يسجد، رقم (۱۰۷۲) و(۱۰۷۳) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب سجود القررن، ترك السجود في النجم، رقم (۹۶۱) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، تفريع أبواب السجود، باب من لم ير السجود في المفصل، رقم (۱٤٠٤ و ۱٤٠٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء من لم يسجد فيه (يعني في النجم) رقم (۲۷۵) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الذي يسمع السجدة ولا يسجد، رقم (۱٤٨٠) وأحمد في مسئده (٥: ۱۸۳ و۱۸۶).

عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ الإِمَامِ؟ فَقَالَ: لا قِرَاءَةَ مَعَ الإِمَامِ فِي شَيْءٍ. وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَالنَّجْرِ إِذَا هَوَىٰ﴾. فَلَمْ يَسْجُدْ.

قوله: (لا قراءة مع الإمام) الخ: فيه تأييد لما قاله أبو حنيفة كله من نفي القراءة خلف الإمام في شيء من الصلوات، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ومتعلقاتها مبسوطاً في بابها فراجعه.

قوله: (وزعم) الخ: أي: قال، والزعم يطلق على القول المحقق، كما سبق.

قوله: (فلم يسجد) الخ: احتج به من قال: إن المفصل لا سجود فيه، كالمالكية، أو: إن النجم بخصوصها لا سجود فيها، كأبي ثور، والاستدلال به لا يتم، لأن ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقاً، لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذ ذاك إما لكونه كان بلا وضوء، أو لكون الوقت كان وقت كراهة، أو لكون القارىء كان لم يسجد، كما ذهب إليه بعضهم، أو ترك حينتذ لبيان الجواز، أو لبيان جواز أدائه على التراخى.

وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطر الوراق، عن عكرمة، عن ابن عباس «أن النبي على الله المدينة»، فقد ضعفه أهل العلم بالحديث، لضعف في بعض رواته، واختلاف في إسناده، وعلى تقدير ثبوته فرواية من أثبت ذلك أرجح، إذ المثبت مقدم على النافي، فسيأتي في الباب الذي يليه ثبوت السجود في «إذا السماء انشقت».

وروى البزار والدارقطني من طريق هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ سجد في سورة «النجم» وسجدنا معه....» الحديث، رجاله ثقات.

وروى ابن مردويه في التفسير بإسناد حسن، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه رأى أبا هريرة سجد في خاتمة «النجم» فسأله، فقال: «إنه رأى رسول الله على يسجد فيها» وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة.

وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن الأسود بن يزيد، عن عمر، أنه سجد في ﴿إِذَا ٱلسَّمَاَّةُ ٱتشَقَّتُ﴾ [الانشقاق: ١].

ومن طريق نافع، عن ابن عمر، أنه سجد فيها .

وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجودفي المفصل، وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي على ترك السجود فيها، وفيه نظر لما رواه الطبري بإسناد صحيح: هن عبد الرحمن بن أبزى، عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة، فسجد فيها، ثم قام، فقرأ: ﴿إِنَا زُلْزِلَتِ﴾ [الزلزلة: ١].

ومن طريق إسحاق بن سويد، عن نافع، عن ابن عمر، أنه سجد في النجم. كذا في الفتح.

١٢٩٩ - (١٠٧) حدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أقوال العلماء في عدد سجدات التلاوة

قال النووي: وقد اختلف العلماء في عدد سجدات التلاوة، فمذهب الشافعي و الله وطائفة: أنهن أربع عشرة سجدة، منها سجدتان في الحج، وثلاث في المفصل، وليست سجدة «ص» منهن، وإنما هي سجدة شكر.

وقال مالك رحمه الله تعالى وطائفة: هي إحدى عشرة، أسقط سجدات المفصل.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هن أربعة عشرة، أثبت سجدات المفصل، وسجدة «ص» وأسقط السجدة الثانية من الحج.

وقال أحمد، وابن سريج من أصحابنا، وطائفة: هن خمسة عشرة، أثبتوا الجميع، ومواضع السجدات معروفة.

واختلفوا في سجدة «حم» فقال مالك، وطائفة من السلف، وبعض أصحابنا: هي عقب قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ إِيّاهُ تَمْبُدُونَ﴾ [نصلت: ٣٧] وقال أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى، والجمهور: عقب: ﴿وَهُمَّ لَا يَسْتَمُونَ﴾ [نصلت: ٣٨] والله أعلم» اهـ.

قلت: وقد تقدم منا في شرح أوائل الباب أن الأمر قد استقرّ على المواظبة في سجود «ص» بعد ما لم يكن من العزائم، وأدلة السجود في «ص» مذكورة في فتح القدير وغيره.

وتقدم أن تعدد السجود في الحج قد ورد من حديث ابن لهيعة، عن مشرح بن عاهان. قال الشوكاني في النيل: هما ضعيفان. وقد ذكر الحاكم أنه تفرد به، لكن قد سبق من كلام الحافظ ابن القيم ما يدل على أن الحديث ليس بساقط، والإنصاف أن العمل به أحسن من الرأي المجرد.

قال ابن القيم: «أما الرأي فهو أن آخر الحج السجود فيها سجود الصلاة لاقترانه بالركوع، بخلاف الأولى، فإن السجود فيها مجرد عن ذكر الركوع، ولهذا لم يكن قوله تعالى: ﴿يَكُمْرَيُمُ الْمُؤْتِي لِنَكِكِ وَاسْجُوى وَادَكِي مَعَ الرَّكِويكَ ﴿ اللهِ عَمَانَ: ٤٣] من مواضع السجدات بالاتفاق، قال: ويدل على فساد هذا الرأي وجوه:

منها: أنه مردود بالنص، أي حديث ابن لهيعة.

ومنها: أن اقتران الركوع بالسجود في هذا الموضع لا يخرجه عن كونه موضع سجدة، كما أن اقترانه بالعبادة التي هي أعم من الركوع لا يخرجه عن كونه سجدة، وقد صح سجوده ﷺ في «النجم» وقد قرن السجود فيها بالعبادة، كما قرنه بالعبادة في سورة الحج، والركوع لم يزده إلا التأكيد.

ومنها: أن أكثر السجدات المذكورة في القرآن متناولة لسجود الصلاة، فإن قوله تعالى:

يَزِيدَ، مَوْلَى الأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ (١) قَرَأً لَهُمْ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَتْ﴾. فَسَجَدَ فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا.

﴿ وَبِنَهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهَا ﴾ [الرعد: ١٥] يدخل فيه سجود المصلين قطعاً، وكيف! وهو أجل السجود وأفرضه، وكيف لا يدخل هو في قوله: ﴿ فَٱسْجُدُوا لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا ۗ ﴿ وَاللَّهِ وَٱعْبُدُوا ۗ ﴾ [النجم: ٢٦] وفي قوله: ﴿ فَآسُجُدُ وَٱقْتَرِبُ ۖ ﴿ وَاللَّهُ وَاسْجُدُ وَآقَرَبُ اللَّهِ وَاللَّهِ عَبْدًا وَقَد قال قبل: ﴿ أَرَبَّيْتَ اللَّهِ يَنْفَلْ ﴾ ونها منه والعلن: ٩ و١٠] ثم قال: ﴿ كُلَّا لا نُطِعَهُ وَاسْجُدُ وَاقْتَرِبُ اللَّهِ ﴾ فأمره بأن يفعل هذا الذي نهاه عنه عدو الله، فإرادة سجود الصلاة بآية السجدة لا تمنع كونها سجدة، بل تؤكدها وتقويها.

يوضحه أن مواضع السجدات في القرآن نوعان: أخبار وأمر، فالأخبار خبر من الله تعالى عن سجود مخلوقاته له عموماً، أو خصوصاً، فسنّ للتالي والسامع وجوباً أو استحباباً أن يتشبه بهم عند تلاوة آية السجدة أو سماعها، وآيات الأوامر بطريق الأولى. وهذا لا فرق فيه بين أمر وأمر، فكيف يكون الأمر بقوله: ﴿فَاتَجُدُوا لِللّهِ وَاعَبُدُوا اللّهِ وَاعَبُدُوا اللّهِ وَاعَبُدُوا اللّهِ وَاعَبُدُوا اللهِ وَاللهِ وَاللهُ اللهِ وَاللهُ وَلَى مَتَسَلّمُ للسجود دون الأمر بقوله: ﴿وَيَتَأَيّهُ اللّهِ وَاللهُ اللهِ وَلَا الله الله الله الله الله السجود في ممتثل لما أمر به، وعلى التقديرين يسن له السجود في آخر الحج، كما يسن له السجود في أولها، فكما سوّت السنة بينهما سوّى القياس الصحيح، والاعتبار الحق بينهما، وهذا السجود شرعه الله ورسوله عبودية عند تلاوة هذه الآيات واستماعها، وقربة إليه، وخضوعاً لعظمته، وتذللاً بين يديه، واقتران الركوع ببعض آياته مما يؤكد ذلك ويقويه، ولا يضعفه ويوهيه، واللهستعان.

وأما قوله تعالى: ﴿يَنَمَرْيَمُ آفَنُتِي لِيَكِ وَاسْجُدِى وَارْكِي مَعَ ٱلرَّكِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، ﴿يَتَأْبَتِ إِنِّي قَدْ جَآدَنِي مِنَ ٱلْمِلْدِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَأَشِّمِيْ أَهْدِكَ صِرَطاً سَوِيًّا ﷺ [مريم: ٤٣] فإنما لم يكن موضع سجدة، لأنه خبر خاص عن قول الملائكة لامرأة بعينها أن تديم العبادة لربها بالقنوت، وتصلي

⁽۱) قوله: «أبا هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الجهر في العشاء، رقم (٢٦٨) وباب القراءة في العشاء بالسجدة، رقم (٢٦٨) وفي كتاب سجود القرآن، باب سجدة «إذا السماء انشقت» رقم (١٠٧٨) وباب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد فيها، رقم (١٠٧٨) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب سجود القرآن، باب السجود في «إذا السماء انشقت» رقم (٢٦٩) و(٢٦٩) و(٢٦٩) و(٢٦٩) ووباب السجود في الفريضة، رقم (٢٦٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، تفريع أبواب السجود، باب السجود في «إذا السماء انشقت» و«اقرأ» رقم (٢٠٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة باب السجود في «إذا السماء انشقت» رقم (١٤٧٨) و(١٤٧٨) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة باب السجود في «إذا السماء انشقت» رقم (٢٤٨) و(٢٤٧١) وأحمد في مسنده (٢: ٢٢٩ و٢٨١ و٢١٦ و٤٩٩ و٤١٩)

١٣٠٠ - (٢٠٠) وحدّثني إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَىٰ، أَخْبَرَنَا عِيسَىٰ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ. ح
 قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، كِلاَهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ
 أبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٣٠١ - (١٠٨) وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً وَعَمْرٌو النَّاقِدُ. قَالا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً، عَنْ أَيُوبَ بْنِ مُوسَىٰ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١٠)؛ قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتُ ﴾. وَ ﴿اقْرَأْ بِاسْم رَبِّكَ ﴾.

١٣٠٢ - (١٠٩) وحدَثنا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْح، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْم، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ الأَعْرَجِ مَوْلَىٰ بَنِي مَخْزُوم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ أَنَّهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ أَنَّهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ أَنَّهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْم، وَبُكَ . وَ ﴿ اقْرَأُ بِاسْم رَبُكَ ﴾ . وَالْأَلُو السَّمَاءُ انشَقْت ﴾ . و ﴿ اقْرَأُ بِاسْم رَبُك ﴾ .

له بالركوع والسجود، فهو خبر عن قول الملائكة لها ذلك، وإعلام من الله تعالى لنا أن الملائكة قالت ذلك نسياق ذلك غير سياق آيات السجدات». انتهى كلام ابن القيم.

١٠٨ ـ (...) ـ قوله: (عن عطاء بن ميناء) الخ: بكسر الميم، ويمد ويقصر.

١٠٩ - (...) - قوله: (عن صفوان بن سليم، عن عبد الرحمن الأعرج) الخ: قال النووي: «وفي الرواية الثانية: عن عبد الله بن أبي جعفر، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرية ظله، مثله قال الحميدي في الجمع بين الصححين في آخر ترجمة أبي هريرة: الأعرج الأول مولى بن مخزوم، اسمه عبد الرحمن بن سعد المقعد، كنيته أبو أحمد وهو قليل الحديث، وأما عبد الرحمن الأعرج الآخر فهو ابن هرمز، كنيته أبو داود، مولى ربيعة بن الحارث، وهو كثير الحديث، وروى عنه جماعات من الأئمة. قال: وقد أخرج مسلم عنهما جميعاً في سجود القرآن، قال: فربما أشكل ذلك، قال: فمولى بني مخزوم يروي ذلك عنه صفوان بن سليم، وأما ابن هرمز فيروي ذلك عنه عبيد الله بن أبي جعفر، هذا كلام الحميدي، وهو مليح نفيس، وكذا ابن هرمز فيروي ذلك عنه عبيد الله بن أبي جعفر، هذا كلام الحميدي، وهو المشهور -: عبد قال الدارقطني: إن الأعرج اثنان، يرويان عن أبي هريرة، أحدهما - وهو المشهور -: عبد

⁽۱) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب سجود القرآن، باب السجود في «إذا السماء انشقت» رقم (٩٦٤) و(٩٦٥) وباب السجود في «اقرأ باسم ربك» رقم (٩٦٧) و(٩٦٨) وباب السجود، باب السجود في «إذا السماء و(٩٦٨) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، تفريع أبواب السجود، باب السجود في «إذا السماء انشقت» و«اقرأ» رقم (١٤٠٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة باب ما جاء في السجدة في «إقرأ باسم ربك الذي خلق» و«إذا السماء انشقت» رقم (٩٧٥) و(٤٧٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب عدد سجود القرآن، رقم (١٠٥٨) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب السجود في «اقرأ باسم ربك» رقم (١٤٧٩) وأحمد في مسنده (٢: ٧٤٧ و٢٤٩).

۱۳۰۳ ـ (۰۰۰) وحدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ الرَّحْمَانِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ بَيْدٍ، مِثْلَهُ.

1704 ـ (110) وحدّ ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى. قَالا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرٍ، عَنْ أَبِي رَافِع؛ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلاَةَ الْعَتَمَةِ. فَقَرَأً: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتُ﴾. فَسَجَدَ فِيهَا. فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَلْذِهِ السَّجْدَةُ؟ فَقَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَتْى أَلْقَاهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ: فَلاَ أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ: فَلاَ أَزَالُ أَسْجُدُ مِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ: فَلاَ أَزَالُ أَسْجُدُهُا.

١٣٠٥ ـ (٠٠٠) حدثني عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو
 كَامِلٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْع)، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ. كُلُّهُمْ عَنِ التَّيْمِيِّ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ.

١٣٠٦ ـ (١١١) وحدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي رَافِع؛ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. رَأَيْتُ خَلِيلِي ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. رَأَيْتُ خَلِيلِي ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. رَأَيْتُ خَلِيلِي ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. رَأَيْتُ خَلِيلِي اللهِ يَسْجُدُ فِيهَا وَلَيْ اللهُ الله

فَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ: النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

الرحمن بن هرمز، والثاني: عبد الرحمن بن سعد مولى بني مخزوم، وهذا هو الصواب، وقال أبو مسعود الدمشقي: هما واحد. قال أبو علي الغساني الجياني: الصواب قول الدارقطني، والله أعلم» اهـ.

(٢١) - باب: صفة الجلوس في الصلاة،وكيفية وضع اليدين على الفخنين

١٣٠٧ - (١١٢) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرِ بْنِ رِبْعِيِّ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ)، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ. حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ (١)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلاَةِ، جَعَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ (١)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلاَةِ، جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُمْنَىٰ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَىٰ رُكْبَتِهِ الْيُمْنَىٰ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَىٰ عَلَىٰ فَخِذِهِ الْيُمْنَىٰ،

(٢١) ـ باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين

117 - (٥٧٩) - قوله: (وفرش قدمه اليمنى) الخ: هذا مشكل، لأن السنة في القدم اليمنى أن تكون منصوبة باتفاق العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على ذلك في صحيح البخاري وغيره، قال القاضي عياض: «قال الفقيه أبو محمد الخشني: صوابه «وفرش قدمه اليسرى» ثم أنكر القاضي قوله، لأنه قد ذكر في هذه الرواية ما يفعل باليسرى، وأنه جعلها بين فخذه وساقه، قال: ولعل صوابه: «ونصب قدمه اليمنى» قال: وقد تكون الرواية صحيحة في اليمنى، ويكون معنى «فرشها» أنه لم ينصبها على أطراف أصابعه في هذه المرة، ولا فتح أصابعها كما كان يفعل في غالب الأحوال» هذا كلام القاضي.

قال النووي: «وهذا التأويل الأخير الذي ذكره هو المختار، ويكون فعل هذا لبيان الجواز، وإن وضع أطراف الأصابع على الأرض وإن كان مستحباً: يجوز تركه، وهذا التأويل له نظائر كثيرة، لاسيما في باب الصلاة، وهو أولى من تغليط رواية ثابتة في الصحيح، واتفق عليها جميع نسخ مسلم».

وقد سبق اختلاف العلماء في أن الأفضل في الجلوس في التشهدين: التورك أم الافتراش؟ في «باب ما يجمع صفة الصلاة»، وذكرنا هناك أدلة كل من الأقوال، والجواب عما يمكن جوابه، فراجعه.

قوله: (ووضع يده اليمني) الخ: وفي حديث أبي حميد عند أبي داود: «ووضع كفه اليمني

⁽۱) قوله: لاعن أبيه الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الإشارة بالإصبع في التشهد الأول، رقم (۱۲۲۱) وباب موضع البصر عند الإشارة وتحريك السبابة، رقم (۱۲۷۱) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الإشارة في التشهد، رقم (۹۸۸) و(۹۸۹) و(۹۸۹) و(۹۸۹) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الإشارة في التشهد، رقم (۱۳٤٤) وأحمد في مسنده (۲، ۳).

وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ.

آبُو ابْنِ عَجْلاَنَ. حَقَّنَنَا لَيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ. حَقَّلَنَا أَبُو بَكِرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدِ الأَحْمَرُ، عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ، عَنْ عَلْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَيْنِ الزَّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَعَدَ يَدْعُو، وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَىٰ عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَىٰ عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَىٰ عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَىٰ. وَيَدَهُ الْيُسْرَىٰ عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَىٰ. وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ.

على ركبته اليمني، وكفه اليسرى وعي ركبته اليسرى، وأشار بإصبعه» ـ يعني السبابة ـ.

قال على القاري: "ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة، فالمراد والله أعلم _ وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة. قال: ويكره عندنا تحريك المسبحة، لأنه على كان يتركه، وقيل: يسن، لأنه كنان يفعله، روى الخبرين البيهقي وصححهما، ثم قال: ويحتمل أن يكون المراد بتحريكها في خبره "رفعها" لا تكرير تحريكها، وهو احتمال ظاهر للجمع بين الحديثين، وأما خبر "تحريك الأصابع مذعرة للشيطان" أي منفرة له، فضعيف". كذا في المرقاة، وفي بعضه نظر.

قوله: (وأشار بإصبعه) الخ: فيه إثبات الإشارة في التشهد، وقد اتفقت الأئمة الثلاثة وأتباعهم على كون الإشارة في جلسة التشهد سنة، كما حكاه العيني في شرح الهداية، وكذا اتفق عليه أئمتنا الثلاثة وقدماء أتباعهم.

قال القاري في رسالته «تزيين العبارة»: «وقد أغرب الكيداني حيث قال: «العاشر من المحرمات: الإشارة بالسبابة كأهل الحديث». وهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم، منشأه الجهل عن قواعد الأصول، ومراتب الفروع من النقول، ولولا حسن الظن به لكان كفره صريحاً، وارتداده صريحاً، فهل يحل لمؤمن أن يحرم ما ثبت من فعله عليه الصلاة والسلام ما كاد أن يكون متواتراً في نقله؟ ولو لم يكن للإمام نص على المرام لكان من المتبعين على أتباعه من العلماء الكرام فضلاً عن العوام أن يعملوا بما صح عن رسول الله على، وكذا لو صح عن الإمام نفي الإشارة وصح إثباتها عن صاحب البشارة، فلا شك في ترجيح المثبت المسند إلى رسول الله على، فكيف! وقد طابق نقله الصريح (ولم يثبت عنه خلافه) فمن أنصف ولم يتعسف عرف عن هذا سبيل أهل التدين من السلف والخلف، وغاية ما يعتذر عن بعض المشايخ حيث منعوا الإشارة، وذهبوا إلى الكراهة عدم وصول الأحاديث إليهم، وقد رأوا ورود اختلاف في فعلها وتركها، فظنوا أن تركها أولى» انتهى ملخصاً، كذا في بذل المجهود.

١١٣ _ (...) _ قوله: (إذا قعد يدعو) الخ: أي: يقرأ التشهد. قال الطيبي: سمي دعاء لاشتماله عليه، فإن قوله: «سلام عليك». و«سلام علينا» دعاء.

قوله: (بإصبعه السبابة) الخ: قال الطيبي: «أي: رفعها عند قوله: «إلا الله» ليطابق القول

وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى إِصْبَعِهِ الْوُسْطَىٰ. وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَىٰ رُكْبَتَهُ.

١٣٠٩ ـ (١١٤) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ـ قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّرَّاقِ ـ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(۱)؟ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلاَةِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ. وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُمْنَىٰ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ، فَدَعَا

الفعل على التوحيد» اهـ. وعندنا يرفعها عند «لا إله» ويضعها عند «إلا الله» لمناسبة الرفع للنفي، وملائمة الوضع للإثبات، ومطابقة بين القول والفعل حقيقة.

قال ابن حجر: سميت بالسبابة، لأنه كان يشار بها عند المخاصمة والسب، وسميت أيضاً بالمسبحة: لأنه يشار بها إلى التوحيد والتنزيه، وهو التسبيح، فاندفع النظر في تسميتها بذلك، لأنها ليست آلة التسبيح. كذا في المرقاة.

قوله: (ويلقم كفه اليسرى) الخ: أي: أحياناً. قال السيد جمال الدين: جعله المظهر من التلقيم، وجمهور الشراح على أنه من الإلقام. قال الطيبي: يقال: لقمت الطعام: إذا أدخلته في فيك، أي: يدخل ركبته في راحة كفه اليسرى. قال ابن الملك: حتى صارت ركبته كاللقمة في كفه. قال ابن حجر: ولا ينافي هذا ما مر من أن السنة وضع بطن كفيه على فخذيه قريباً من ركبتيه، بحيث تسامتها رؤوس الأصابع، لأن ذاك لبيان كمال السنة، وهذا لبيان أصل السنة. فمن قال من أصحابنا: ينبغي تركه، لأنه يخل بتوجيهها للقبلة: فقد غفل عن هذه الرواية، ويؤيد ما ذكرته: قول النووي في شرح مسلم: «أجمعوا على ندب وضعها عند الركبة أو عليها» كذا في المرقاة.

١١٤ ـ (٥٨٠) ـ قوله: (فدعا) الخ: أي: هلل بها. سمي التهليل والتحميد دعاء، لأنه بمنزلة استجلاب لطف الله تعالى، ولذا قيل:

إذا أثنني عليك المرء يوماً كفاه من تعرضه النشناء ومن ذلك قوله عليها: «أفضل الدعاء يوم عرفة: لا إله إلا الله وحده....».

⁽¹⁾ قوله: «عن ابن عمر» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب موضع البصر في التشهد، رقم (١١٦١) وباب موضع الكفين، رقم (١٢٦٧) وباب قبض الأصابع من البد اليمنى دون السبابة، رقم (١٢٦٨) وباب بسط اليسرى على الركبة، رقم (١٢٧٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الإشارة في التشهد، رقم (٩٨٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإشارة في التشهد، رقم (٩٩٧) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الإشارة في التشهد، رقم (٩١٣) وأحمد في مسنده (٢٠٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الإشارة في التشهد، رقم (١٣٤٥) وأحمد في مسنده (٢٠ : ٥٥ ولكار).

بِهَا. وَيَدَهُ الْيُسْرَىٰ عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَىٰ، بَاسِطُهَا عَلَيْهَا.

١٣١٠ ـ (١١٥) وحدثنا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مُلَمَةً، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشَهُدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَىٰ عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَىٰ. وَعَقَدَ ثَلاَئَةً وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَىٰ عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَىٰ. وَعَقَدَ ثَلاَئَةً وَخَمْسِينَ. وَأَشَارَ بَالسَّبَّابَةِ.

وقال ابن حجر: «سمي التشهد دعاء لاشتماله عليه، إذ من جملته: «السلام عليك أيها النبي _ إلى _ الصالحين» وهذا كله دعاء، وإنما عبر عنه بلفظ الإخبار لمزيد التوكيد، ولذا قال أثمة البيان: إن «غفر الله له» أعظم من: «اللهم اغفر له» لأن الأول يستدعي قوة الرجاء بوقوع المغفرة، وأنها صارت كالأمر الواقع المحقق، حتى أخبر عنها بلفظ الماضي، بخلاف الثاني».

قوله: (بها) الخ: أي: مشيراً بها وداعياً إلى وحدانية الله تعالى.

قوله: (باسطها عليها) الخ: وهذا بظاهره يغاير صفة الإلقام.

110 _ (...) _ قوله: (على ركبته اليسرى) الخ: لعل حكمة وضعها على الركبتين: المحافظة من العبث، ومراعاة الأدب.

قوله: (وعقد ثلاثاً وخمسين) الخ: وهو أن يعقد الخنصر والبنصر والوسطى، ويرسل المسبحة، ويضم الإبهام إلى أصل المسبحة.

قال الطيبي: «وللفقهاء في كيفية عقدها وجوه:

آحدها: ما ذكرنا.

والثاني: أن يضم الإبهام إلى الوسطى المقبوضة، كالقابض ثلاثاً وعشرين، فإن ابن الزبير رواه كذلك. قال الأشرف: وهذا يدل على أن في الصحابة من يعرف هذا العقد والحساب المخصوص.

والثالث: أن يقبض الخنصر والبنصر، ويرسل المسبحة، ويحلق الإبهام والوسطى، كما رواه وائل بن حجر» اهـ. والأخير هو المختار عندنا. قال الرافعي: الأخبار وردت بها جميعاً، وكأنه عليه كان يصنع مرة هكذا، ومرة هكذا، كذا في المرقاة.

وحكي عن شيخ مشايخنا الگنگوهي رحمه الله تعالى أنه قال: لعل عقد الأصابع إشارة إلى عقد الله أعلم.

قال النووي: "واعلم أن قوله: "عقد ثلاثاً وخمسين" شرطه عند أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر، وليس ذلك مراداً ههنا، بل المراد أن يضع الخنصر على الراحة، ويكون على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين. والله أعلم".

1۳۱۱ - (۱۱۱) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ مُسْلِم بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيٌ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أَعْبَثُ مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيٌ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أَعْبَثُ مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيٌ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَيْ عُمَرَ وَأَنَا أَعْبَثُ بِالْحَصَىٰ فِي الصَّلاَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي. فَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلاَةِ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَىٰ عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَىٰ. وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا. وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ. وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَىٰ عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَىٰ.

117 - (...) - قوله: (وقبض أصابعه) الخ: قال العلامة ابن عابدين: «قال في الشرح الكبير: قبض الأصابع عند الإشارة هو المروي عن محمد كلله في كيفية الإشارة، وكذا عن أبي يوسف في الأمالي، وهذا فرع تصحيح الإشارة، وعن كثير من المشايخ: لا يشير أصلاً، وهو خلاف الدراية والرواية، فعن محمد أن ما ذكره في كيفية الإشارة قول أبي حنيفة اهد. ومثله في فتح القدير، وفي القهستاني، وعن أصحابنا جميعاً: أنه سنة، فيحلق إبهام اليمني ووسطاها ملصقاً رأسها برأسها، ويشير بالسبابة اهد.

فهذه النقول كلها صريحة بأن الإشارة المسنونة إنما هي على كيفية خاصة، وهي العقد، أو التحليق، وأما رواية بسط الأصابع فليس فيها إشارة أصلاً، ولهذا قال في الفتح وشرح المنية: وهذا أي ما ذكر من الكيفية فرع تصحيح الإشارة، أي مفرع على تصحيح رواية الإشارة، فليس لنا قول بالإشارة بدون تحليق، ولهذا فسرت الإشارة بهذه الكيفية في عامة الكتب، كالبدائع، والنهاية، ومعراج الدراية، والذخيرة، والظهيرية، وفتح القدير، وشرحي المنية، والقهستاني، والحلية، والنهر، وشرح المنتقى للبهنسي معزياً إلى شرح النقاية، وشرحي درر البحار، وغيرها، كما ذكرت عباراتهم في رسالة سميتها «رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد» وحررت فيها أنه ليس لنا سوى قولين: الأول ـ وهو المشهور في المذهب ـ: بسط الأصابع بدون إشارة. الثاني: بسط الأصابع إلى حين الشهادة، فيعقد عندها ويرفع السبابة عند النفي، ويضعها عند الإثبات، وهذا ما اعتمَّده المتأخرون، لثبوته عن النبي ﷺ بالأحاديث الصحيحة، ولصحة نقله عن أئمتنا الثلاثة. فلذا قال في الفتح: إن الأول خلاف الدراية والرواية، وأما ما عليه عامة الناس في زماننا من الإشارة مع البسط بدون عقد، فلم أر أحداً قال به سوى الشارح تبعاً للشرنبلالي عن البرهان للعلامة إبراهيم الطرابلسي صاحب الإسعاف من أهل القرن العاشر، وإذا عارض كلامه كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القولين فقط: فالعمل على ما عليه جمهور العلماء، لا جمهور العوام، فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الأوهام، واستضىء بمصباح التحقيق في هذا المقام، فإنه من منح الملك العلام» اه.

قال الشيخ الأجل ولي الله الدهلوي قدس الله روحه: «والسر في رفع الإصبع: الإشارة إلى التوحيد، ليتعاضد القول والفعل، ويصير المعنى متمثلاً متصوراً، ومن قال: إن مذهب أبي حنيفة

١٣١٢ ـ (٠٠٠) حدّثنا ابْنُ أبِي عُمَرَ، حَدَّثنا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِم بْنِ أبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلْ عَبْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيِّ؛ قَالَ: صَلَّيْتُ إلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكِ. وَزَادَ: قَالَ سُفْيَانُ: فَكَانَ يَحْيَلُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثنا بِهِ عَنْ مُسْلِمٍ، ثُمَّ حَدَّثنيهِ مُسْلِمٌ.

(٢٢) ـ باب: السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفيته

١٣١٣ ـ (١١٧) حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدِ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ^(١)، أَنَّ أَمِيراً كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّىٰ عَلِقَهَا؟.

قَالَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

ترك الإشارة بالمسبحة فقد أخطأ، ولا يعضده رواية ولا دراية. قاله ابن الهمام كلله، نعم! لم يذكره محمد في الأصل، وذكره في الموطأ، ووجدت بعضهم لا يميز بين قولنا: «ليست الإشارة في ظاهر المذهب»، وقولنا: «ظاهر المذهب أنها ليست» ومفاسد الجهل والتعصب أكثر من أن تحصى» اهد.

(٢٢) ـ باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها وكيفيته

١١٧ _ (٥٨١) _ **قوله: (أننى علقها)** النخ: بفتح العين وكسر اللام، أي من أين حصل هذه السنة وظفر بها.

قوله: (كان يفعله) الخ: فيه دلالة لمذهب أبي حنيفة، والشافعي، والجمهور، من السلف والخلف: أنه يسن تسليمتان.

قال العيني في شرح البخاري: «الذي رووا عن رسول الله ﷺ التسليمتين: عشرون صحابياً...) وعد أسماءهم اهـ.

قال النووي: «وقال مالك وطائفة: إنما يسن تسليمة واحدة، وتعلقوا بأحاديث ضعيفة لا تقاوم الأحاديث الصحيحة الكثيرة».

قال الحافظ: «وذكر العقيلي وابن عبد البر أن حديث التسليمة الواحدة معلول. وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك».

قال النووي: «ولو ثبت شيء منها حمل على أنه فعل ذلك لبيان جواز الاقتصار على

 ⁽١) قوله: «عن أبي معمر» الحديث لم أجد عند أحد من أصحاب الأصول الستة، وقد أخرجه الدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب التسليم في الصلاة، رقم (١٣٥٣).

١٣١٤ - (١١٨) وحدّثني أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ

تسليمة واحدة، وأجمع العلماء الذين يعتد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة، فإن سلم واحدة استحب له أن يسلمها تلقاء وجهه، وإن سلم تسليمتين جعل الأولى عن يمينه، والثانية عن يساره، يلتفت في كل تسليمة حتى يرى من عن جانبه خده، هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: حتى يرى خديه من عن جانبه، ولو سلم التسليمتين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه، أو الأولى عن يساره، والثانية عن يمينه: صحت صلاته، وحصلت تسليمتان، ولكن فاتته الفضيلة في كيفيتهما» اهد.

وفي الدر المختار عد من الواجبات لفظ السلام مرتين، قال: فالثاني واجب على الأصح، وقيل: إنه سنة نقله ابن عابدين عن فتح القدير. ولا يزيد بعد «ورحمة الله وبركاته» وجعله النووي بدعة، لكن رده المحقق ابن أمير الحاج في الحلية، وقال: إنه _ أي كلام النووي _ متعقب في هذا، فإنها جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر بإسناد صحيح، وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود، ثم قال: اللهم إلا أن يجاب بشذوذها، وإن صح مخرجها، كما مشى عليه النووي في الأذكار، وفيه تأمل. كذا في رد المحتار.

أقوال العلماء في أن سلام التحليل في آخر الصلاة هل هو ركن من الصلاة أو سنة

قال النووي: "واعلم أن السلام ركن من أركان الصلاة وفرض من فروضها، لا تصح إلا به، هذا مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة والتابعين فمن بعدهم، أو كلام، أو حدث، أو قيام، أو سنة، ويحصل التحلل من الصلاة بكل شيء ينافيها من سلام، أو كلام، أو حدث، أو قيام، أو غير ذلك. (وهذا هو مذهب الثوري، والأوزاعي، كما في إكمال إكمال المعلم ٢: ٢٧٨).

واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ كان يسلم، وثبت في البخاري أنه ﷺ قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبالحديث الآخر: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم» اهـ.

قال الشيخ بدر الدين العيني: «قام الدليل على أن التسليم في آخر الصلاة غير واجب، وأن تركه غير مفسد للصلاة، وهو «أن رسول الله على صلى الظهر خمساً، فلما سلم أخبر بصنيعه، فئنى رجله، فسجد سجدتين» رواه عبد الله بن مسعود، وأخرجه الجماعة بطرق متعددة، وألفاظ مختلفة.

قال الطحاوي: ففي هذا الحديث: أنه أدخل في الصلاة ركعة من غيرها قبل التسليم، ولم يرد ذلك مفسداً للصلاة، فدل ذلك أن السلام ليس من صلبها، ولو كان واجباً كوجوب السجدة في الصلاة لكان حكمه أيضاً كذلك، ولكنه بخلافه، فهو سنة. انتهى.

قلت: اختلف العلماء في هذا، فقال مالك، والشافعي، وأحمد وأصحابهم: إذا انصرف المصلي من صلاته، بغير لفظ التسليم فصلاته باطلة، حتى قال النووي: ولو اختل بحرف من

الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ شُعْبَةُ (رَفَعَهُ مَرَّةً): أَنَّ أَمِيراً أَوْ رَجُلاً سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّىٰ عَلِقَهَا؟

المُوعَامِرِ الْعَقَدِيُّ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْراهِيمَ. أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرِ الْعَقَدِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ (١)؛ قَالَ: كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ. حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ.

حروف «السلام عليكم» لم تصح صلاته، واحتجوا على ذلك بقوله ﷺ: «تحليلها التسليم» رواه أبو داود، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن ابن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب ﷺ: «مقاح الصلاة الطهور، وتحليلها التسليم» وأخرجه الترمذي وابن ماجه أيضاً، وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن.

قلت: اختلفوا في صحته بسبب ابن عقيل، وهو عبد الله بن محمد بن عقيل، فقال محمد بن سعد: هو من الطبقة الرابعة من أهل المدينة، وكان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم. وقال ابن المديني عن بشر بن عمر الزهراني: كان مالك لا يروي عنه، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه. وعن يحيى بن معين: ليس حديثه بحجة. وعنه: ضعيف الحديث. وعنه: ليس بذلك. وقال العجلي: تابعي مدني جائز الحديث، وقال النسائي: ضعيف. وقال الترمذي: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وعلى تقدير صحته أجاب الطحاوي عنه بما محصله أن علياً رضي الله تعالى عنه روى عنه من رأيه "إذا رفع رأسه من آخر سجدة قد تمت صلاته" فدل على أن معنى الحديث المذكور لم يكن على أن الصلاة لا تتم إلا بالتسليم إذا كانت تتم عنده بما هو قبل التسليم، فكان معنى "تحليلها التسليم" التحليل الذي ينبغي أن يحل به لا بغيره.

وجواب آخر أن الحديث المذكور من أخبار الآحاد، فلا يثبت بها الفرض. وذهب عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم، وقتادة، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وابن جرير الطبري إلى أن التسليم ليس بفرض، حتى لو تكره لا تبطل صلاته». كذا في عمدة القاري. وقد تقدم شيء مما يتعلق بمسألة التكبير والتسليم، والخروج بصنع المصلي في «باب ما يجمع صفة الصلاة» فراجعه.

 ⁽۱) قوله: «عن أبيه» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب السلام، رقم (١٣١٧) و (١٣١٨) و ابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التسليم، رقم (٩١٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب التسليم في الصلاة، رقم (١٣٥٧) وأحمد في مسنده (١: ١٧٢).

(٢٣) ـ باب: الذكر بعد الصلاة

الحدث الله عَلَيْنَةَ عَنْ عَمْرِهِ. قَالَ: حَرْبٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِهِ. قَالَ: أَبُو مَعْبَدٍ - ثُمَّ أَنْكَرَهُ بَعْدُ - عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ (١)؛ قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.

۱۳۱۷ ـ (۱۲۱) حدّثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُخْبِرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلاَّ بِالتَّكْبِيرِ.

قَالَ عَمْرٌو: فَذَكَرْتُ ذَٰلِكَ لأَبِي مَعْبَدٍ فَأَنْكَرَهُ. وَقَالَ: لَمْ أُحَدِّنْكَ بِهَاذَا. قَالَ عَمْرٌو: وَقَالَ اللهِ مَعْبَدٍ فَأَنْكَرَهُ. وَقَالَ: لَمْ أُحَدِّنْكَ بِهَاذَا. قَالَ عَمْرٌو: وَقَدْ أَخْبَرَنِيهِ قَبْلَ ذَٰلِكَ.

(٢٣) ـ باب الذكر بعد الصلاة

١٢٠ _ (٥٨٣) _ قوله: (ثم أنكره بعد) الخ: وفي الطريق الآخر: «فذكرت ذلك لأبي
 معبد، فأنكره، وقال: لم أحدثك بهذا، قال عمرو: قد أخبرنيه قبل ذلك».

قال النووي: في احتجاج مسلم كلله بهذا الحديث دليل على ذهابه إلى صحة الحديث الذي يروى على هذا الوجه مع إنكار المحدث له إذا حدث به عنه ثقة. وقد تقدم البحث في هذه المسألة مبسوطاً في مقدمة هذا الشرح.

قوله: (بالتكبير) الخ: لعل المراد بالتكبير مطلق الذكر الدال على كبريائه وعظمته سبحانه وتعالى، بقرينة قوله في الرواية الآتية: «رفع الصوت بالذكر» والله أعلم.

وقيل: يحتمل أن يراد: كنت أعرف انقضاء كل هيأة من الصلاة إلى الأخرى بتكبيرة أسمعها من رسول الله ﷺ.

وقيل يحتمل أن يراد: كنت أعرف انقضاء الصلاة بانقضاء التكبير، أي لأنه آلة الإعلام بأفعال الإمام في الصلاة، فليكن انقضاءه آلة الإعلام بفراغه منها.

لكن هذين الاحتمالين يدفعهما قوله في الرواية الآتية: «أن رفع الصوت بالذكر حين

⁽۱) قوله: قعن ابن عباس الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (۸٤١) و(۸٤١) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب التكبير بعد تسليم الإمام، رقم (۱۳۳۳) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب التكبير بعد الصلاة، رقم (۱۰۰۲) و(۱۰۰۳) وأحمد في مسنده (۱: ۲۲۲).

١٣١٨ - (١٢٢) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنُهُ وَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخَبْرَهُ وَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ وَالْ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ وَلَى الْمَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَنَّهُ أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَنَّهُ

ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي ﷺ . . . » الحديث. والصحيح في معنى الحديث أن يحمل على ظاهره، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

۱۲۲ ـ (...) ـ قوله: (أن رفع الصوت بالذكر) الخ: الأقرب أن يراد بالذكر ما في حديث عبد الله بن الزبير عند مسلم ـ كما في المشكاة ـ قال: «كان رسول الله على إذا سلم من صلاته يقول بصوته الأعلى: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون». ولأحمد وأبي داود والنسائى نحوه، كما في المنتقى.

قال الشيخ بدر الدين العيني كلله: «واستدل بحديث الباب بعض السلف على استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقيب المكتوبة، وممن استحبه من المتأخرين ابن حزم. وقال ابن بطال: أصحاب المذاهب المتبعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر، حاشا ابن حزم، وحمل الشافعي هذا الحديث على أنه جهر ليعلمهم صفة الذكر، لا أنه كان دائماً قال، واختار للإمام والمأموم أن يذكر الله بعد الفراغ من الصلاة، ويخفيان ذلك، إلا أن يقصد التعليم، فيعلما ثم يُسرا. وقال الطبري: فيه البيان على صحة فعل من كان يفعل ذلك من الأمراء والولاة، يكبر بعد صلاته، ويكبر من خلفه، وقال غيره: لم أجد أحداً من الفقهاء قال بهذا إلا ابن حبيب في الواضحة، كانوا يستحبون التكبير في العساكر والبعوث إثر صلاة الصبح والعشاء. وروى ابن القاسم عن مالك: أنه محدث. وعن عبيدة: هو بدعة. وقال ابن بطال: وقول ابن عباس: «كان على عهد النبي عليه فيه دلالة أنه لم يكن يفعل حين حدث به، بطال: وقول ابن عباس: «كان على عهد النبي الشهاء الله الم يكن يفعل حين حدث به، الصلاة والسلام طول حياته، وفهم أصحابه أن ذلك ليس بلازم، فتركوه خشية أن يظن أنه مما لا الصلاة والسلام طول حياته، وفهم أصحابه أن ذلك ليس بلازم، فتركوه خشية أن يظن أنه مما لا تتم الصلاة إلا به، فلذلك كرهه من كرهه من الفقهاء رحمهم الله» اهـ.

وعد صاحب الدر المختار رفع الصوت بالذكر في المسجد لغير المتفقهة من المكروهات. قال العلامة ابن عابدين كلله: «اضطرب كلام صاحب البزازية في ذلك، فتارة قال: إنه حرام، وتارة قال: إنه جائز، وفي الفتاوي الخيرية من الكراهية والاستحسان: جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر به، نحو: «وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم» رواه الشيخان، وهناك أحاديث اقتضت طلب الإسرار، والجمع بينهما بأن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص

قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ، إِذَا انْصَرَفُوا، بِلْلِكَ، إِذَا سَمِعْتُهُ.

والأحوال، كما جمع بذلك بين أحاديث الجهر والإخفاء بالقراءة، ولا يعارض ذلك حديث «خير الذكر الخفي» لأنه حيث خيف الرياء أو تأذى المصلين أو النيام، فإن خلا مما ذكر فقال بعض أهل العلم: إن الجهر أفضل، لأنه أكثر عملاً، ولتعدي فائدته إلى السامعين، ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرد النوم ويزيد النشاط؛ اهد ملخصاً. وتمام الكلام هناك فراجعه.

وفي حاشية الحموي عن الإمام الشعراني: «أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها، إلا أن يشوش جهرهم على نائم أو مصل أو قارىء...» الخ. كذا في رد المحتار.

وأما حديث «إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً» فمحمول عندي على الإفراط في رفع الصوت، والله أعلم.

قوله: (إذا انصرفوا بذلك) الخ: أي: برفع الصوت.

قوله: (إذا سمعته) البخ: أي: الذكر، والمعنى: كنت أعلم انصرافهم بسماع الذكر.

قال عياض: «الظاهر أنه (ابن عباس) لم يكن يحضر الجماعة، لأنه كان صغيراً ممن لا يواظب على ذلك، ولا يلزم به، فكان يعرف انقضاء الصلاة بما ذكره».

وقال غيره: يحتمل أن يكون حاضراً في أواخر الصفوف، فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم، وإنما كان يعرفه بالتكبير.

وقال ابن دقيق العيد: يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهير الصوت يسمع من بعُد، كذا في عمدة القاري.

(٢٤) ـ باب: استحباب التعوذ من عذاب القبر

العام المعارف على المعارف المن المعارف المن المعارف الما المعارف المعارف

(٢٤) ـ باب: استحباب التعوذ من عذاب القبر وعذاب جهنم، وفتنة المحيا والممات وفتنة المسيح الدجال، ومن الماثم والمغرم، بين التشهد والتسليم

۱۲۳ ـ قوله: (وهي تقول: هل شعرت) الخ: يدل على أن هذه اليهودية على حال من أمر دينها وشريعتها.

قوله: (فارتاع رسول الله) الخ: قال القرطبي: «ارتياعه ﷺ استبعاد لذلك في المؤمنين، إذ لم يكن عنده علم بذلك حتى أوحي إليه» اهـ.

قوله: (إنما تفتن يهود) الخ: قال الأبي: «تقدم أن خبره ﷺ عن الأمور الاعتقادية يجب مطابقته للواقع، والواقع عموم التعذيب، لا حصره في اليهود.

ويجاب بأنه لا يعلم من الغيب إلا ما أعلم به، فيحتمل أنه أوحي إليه بتعذيب اليهود، فأخبر بذلك على مقتضى اعتقاده، ثم أوحي إليه بتعذيب الجميع، ولو أخبر أحد على مقتضى اعتقاده ثم قال: في علمي، ثم انكشف خلافه: لم يكن كاذباً، كما لا يحنث من حلف: بالله علي شيء، وقال: في علمي. . . ثم يظهر خلافه انتهى كلامه على ما نقله السندي في حاشيته، وفي شرح الأبي المطبوع سقط في العبارة، والحاصل أن معنى «إنما تفتن يهود» أنه ليس في علمى إلى الآن من يفتن سوى اليهود، والله أعلم.

⁽۱) قوله: «عاتشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الكسوف، باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف، رقم (١٠٤٥) وفي كتاب الجنائز، باب ما جاء الكسوف، رقم (١٠٤٥) وفي كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٠٢٦) وفي كتاب الدعوات، باب التعود من عذاب القبر، رقم (٢٠٦٦) و(٢٠٢١) والنسائي في سننه، في كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر، رقم (٢٠٦٦) و(٢٠٦١) و(٢٠٦٠) و(٢٠٦٠) وفي كتاب الصلاة، وفي كتاب الاستعاذة من فتنة الدجال، رقم (٥٥٠١) والدارمي في سنته، في كتاب الصلاة، باب الصدة عند الكسوف، رقم (١٥٣٥) وأحمد في مسنده (٢: ٤٤ و٥٣ و ١٨ و١٣٩ و٢٠٥ و٢٢٨).

أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدُ، يَسْتَعِيذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

آلاً وحدثني هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ - قَالَ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ - قَالَ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ - قَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمْيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١)؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ ذٰلِكَ، يَسْتَعِيذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

يَّرِيرٍ. الْمُعَالِمُ الْمُعَالُونُ وَمُؤْرُ بُنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. كِلاَهُمَا عَنْ جَرِيرٍ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةً؛ قَالَتْ: وَكَلَتْ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عُجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ. فَقَالَتَا: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ.

قوله: (أوحي إلى أنكم تفتنون) الخ: قال عياض: فتنة القبر والتعذيب فيه حق، وأجمع عليه أهل الحق، خلافاً لمن نفاه مطلقاً من الخوارج، وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو، وبشر المريسي، ومن وافقهما، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم، وأكثروا من الاحتجاج له، وذهب بعض المعتزلة _ كالجبائي _ إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين. وحديث الباب يرد عليهم أيضاً. كذا في الفتح.

وسيأتي شيء من البسط في ذلك في الجنائز إن شاء الله تعالى.

۱۲۵ ـ (٥٨٦) ـ قوله: (عجوزان من عجز) الخ: عجز بضم العين المهملة والجيم، بعدها زاي، جمع عجوز مثل عمود، وعمد، ويجمع أيضاً على عجائز. قال ابن السكيت: ولا يقال: عجوزة، وقال غيره: هي لغة رديئة.

⁽۱) قوله: اعن أبي هريرة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر، رقم (١٣٧١) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب التعوذ في الصلاة، رقم (١٣١١) وفي كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر، رقم (٢٠٦١) و(٢٠٢٠) وفي كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من عذاب القبر، رقم (٢٠٥٥) و(١٠٥٠) وباب الاستعاذة من فتنة الميحا، رقم من عذاب جهنم، وشر المسيح الدجال، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من عذاب القبر، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من عذاب القبر، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من عذاب الله، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من عذاب الله، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من عذاب النار، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من عذاب النار، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من عذاب النار، رقم (١٥٥٥) وباب الاستعاذة من حر النار، رقم (١٥٥٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يقول بعد التشهد، رقم (١٣٥٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الدعوات، باب في الاستعاذة، رقم (١٣٠٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال في التشهد والصلاة على النبي هي، رقم (١٩٠٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال في التشهد والصلاة على النبي وأحمد في مسنده (٢٠ ٢٨٨) وابن ماجه في مسنده و٢٠ ٢٨٨ و٤١٦ في كتاب الصلاة، باب الدعاء بعد التشهد، رقم (١٣٥١) و(١٣٥١) وأحمد في مسنده (٢٠ ٢٨٨) و٤٥٤ و٤٦٤ و٤٧٥).

قَالَتْ: فَكَذَّبْتُهُمَا. وَلَمْ أُنْعِمْ أَنْ أُصَدِّقَهُمَا. فَخَرَجَتَا. وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَجُوزَيْنِ مِنْ عُجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ دَخَلَتَا عَلَيَّ. فَزَعَمَتَا أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْبَهَائِمُ فَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ، يُعَذَّبُونَ عَذَاباً تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ * قَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ، يُعَذَّبُونَ عَذَاباً تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ * قَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ، بَعْدُ، فِي صَلاَةٍ، إِلاَّ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

قوله: (فكذبتهما) الخ: من التكذيب.

قوله: (ولم أنعم) الخ: أي: لم أطب نفساً بتصديقهما، ومنه: أنعم الله عينك، أي أقرها بما يسرها. ومنه قولهم في التصديق: نعم، و«لم أنعم» بضم الهمزة وسكون النون وكسر العين.

قال الأبي: «قد يقال: عائشة سمعت قوله: «أشعرت أنه أوحي إليَّ أنكم تفتنون في القبور» فهي عالمة، فكيف تكذبهما؟ وكان الشيخ يجيب بأن الذي علمت من الأول إنما هو الفتنة، والذي كذبت به: التعذيب، وهو غير الفتنة، كما تقدم.

قال النووي: «هما قضيتان نزل الوحي بالتعذيب بينهما، ولم تكن عائشة علمت به حين نزوله، فلذا كذبتهما، ودخل عليها فأخبرته بقول العجوزتين، فقال: صدقتا، ولا أعلم عائشة حينئذ بأن الوحي نزل» اهـ.

وقد دلت الأخبار الصحيحة في البخاري وغيره على أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر. كما في الفتح.

وقد استشكل ذلك بأن الآية الدالة على إثبات عذاب القبر ـ وهي قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِالْقَوْلِ الشَّابِ ﴾ ـ وكذلك الآية الأخرى: في حق آل فرعون ـ وهي قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَمُونَ عَلَيْهَا غُدُوَّا وَعَشِيًّا ﴾ ـ مكيتان.

والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون، وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار، فالذي أنكره النبي على إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين، ثم أعلم على أن ذلك قد يقع على ما يشاء الله منهم، فجزم به وحذر منه، وبالغ في الاستعاذة منه، تعليماً لأمته، وإرشاداً، فانتفى التعارض بحمد الله تعالى. قاله الحافظ في الفتح.

قوله: (تسمعه البهائم) الخ: وفي حديث أنس بن مالك: «فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين».

قال المهلب: المراد بـ «من يليه» الملائكة الذين يلون فتنته، كذا قال. ولا وجه لتخصيصه بالملائكة، فقد ثبت في حديث الباب أن البهائم تسمعه، وفي حديث البراء: «يسمعه من بين المشرق والمغرب» وفي حديث أبي سعيد عند أحمد: «يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين». وهذا

١٣٢٧ . (١٢٦) حدّثنا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ. حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَسِ، عَنْ أَشْعَتَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ (١)، بِهَاذَا الْحَدِيثِ. وَفِيهِ: قَالَتْ: وَمَا صَلَّىٰ صَلاَةً، بَعْدَ ذَٰلِكَ، إِلاَّ سَمِعْتُهُ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

(٢٥) - باب: ما يستعاد منه في الصلاة

١٣٢٣ - (١٢٧) حدّثني عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ (٢) قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيذُ، فِي صَلاَتِهِ، مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ.

۱۳۲۴ ـ (۱۲۸) وحدثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيِّ الْجَهْضَمِيُّ وَابْنُ نُمَيْرِ وَأَبُو كُرَيْبِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ. جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ. قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي اللّهِ ﷺ: عَنْ أَبِي اللّهِ ﷺ:

يدخل فيه الحيوان والجماد، لكن يمكن أن يخص منه الجماد، ويؤيده أن في حديث أبي هريرة عند البزار: «يسمعه كل دابة إلا الثقلين» والمراد بالثقلين: الإنس والجن، قيل لهم ذلك، لأنهم كالثقل على وجه الأرض.

قال المهلب: «الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت: «قدموني» ولا يسمعهم صوته إذا عذب: أن كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا، وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة، وقد أخفى الله على المكلفين أحوال الآخرة إلا من شاء الله، إبقاء عليهم».

(٢٥) - باب: ما يستعاد منه في الصلاة

۱۲۷ ـ (۵۸۷) ـ قوله: (من فتنة اللجال) الخ: قال العيني: «أما تسمية اللجال بهذا اللفظ فلأنه خدّاع ملبس، من اللجل، وهو الخلط، ويقال: الطلي والتغطية، ومنه: البعير الملاجل، أي الملهون بالقطران، وللهذا فهر ببغداد، سميت بذلك لأنها تغطي الأرض بمائها. وهذا المعنى أيضاً في اللجال، لأنه يغطي الحق الأرض بكثرة أتباعه، أو يغطي بباطله. وقيل: لأنه مطموس العين، من قولهم: لجل الأثر: إذا عفى ودرس، وقيل: من للهذا أي: كذب، واللجال: الكذاب، كذا في عمدة القارى.

⁽١) انظر ما ذكرناه من تخريج الحديث (١٣٢٥).

⁽٢) انظر تخريج الحديث الآتي تحت رقم (١٣٣١).

⁽٣) قد سبق تخریجه تحت رقم (١٣٢٦).

* إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ. يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ.
 وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ. وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ».

١٢٨ _ (٥٨٨) _ قوله: (فليستعذ بالله) الخ: أي: بعد التشهد، والصلاة على النبي ﷺ، وقبل السلام.

قوله: (من عذاب القبر) الخ: قال ابن حجر: «وفيه أبلغ الرد على المعتزلة في إنكارهم له، ومبالغتهم في الحط على أهل السنة في إثباتهم له، حتى وقع لسنيّ أنه صلى على معتزلي، فقال في دعائه: «اللهم أذقه عذاب القبر، فإنه كان لا يؤمن به، ويبالغ، في نفيه، ويخطّىء مثبته» اهد. وفيه إشارة إلى أنه لا يعامل في هذه المسألة بمقتضى معتقده، بخلاف الرؤية، فإنه يكون محروماً منها، والفرق ظاهر، فإنه معذب في الصورتين على الحقيقة.

قوله: (ومن فتنة المحيا) الخ: قال أهل اللغة: الفتنة: الامتحان، والاختبار. قال عياض: «واستعمالها في العرف لكشف ما يكره» اهـ. وتطلق على القتل والإحراق والنميمة وغير ذلك.

قال ابن دقيق العيد: «فتنة المحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات، وأعظمها ـ والعياذ بالله ـ أمر الخاتمة عند الموت».

قوله: (والممات) الخ: يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت، أضيفت إليه لقربها منه، ويكون المراد بفتنة المحيا على هذا ما قبل ذلك، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر. ولا يكون مع هذا الوجه متكرراً مع قوله: «عذاب القبر» لأن العذاب مرتب على الفتنة، والسبب غير المسبب، وقيل: أراد بفتنة المحيا الابتلاء مع زوال الصبر، وبفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة، وهذا من العام بعد الخاص، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات، وفتنة الدجال داخلة تحت فتنة المحيا، وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، عن سفيان الثوري: «أن الميت له إذا سئل: من ربك؟ ترأى له الشيطان، فيشير إلى نفسه: أني أنا ربك، فلهذا ورد سؤال التثبت له حين يسئل» ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة: «كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا: اللهم أعذه من الشيطان».

قوله: (فتنة المسيح الدجال) الخ: المسيح بفتح الميم، وتخفيف المهملة المكسورة، وآخره حاء مهملة، يطلق على الدجال، وعلى عيسى بن مريم على الكن إذا أريد الدجال قيد به. وقال أبو داود في السنن: المسيح مثقل: الدجال، ومخفف: عيسى، والمشهور الأول. وقد تقدم في أبواب الإيمان وجه تسمية الدجال اللعين وعيسى على بالمسيح.

وذكر الشيخ مجد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً، أوردها في شرح المشارق.

۱۲۹ _ (۵۸۹) _ **قوله: (أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة)** الخ: وقد استشكل دعاؤه ﷺ بما ذكر مع أنه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر.

وأجيب بأجوبة: أحدها: أنه قصد التعليم لأمته.

ثانيها: أن المراد السؤال منه لأمته، فيكون المعنى هنا: أعوذ بك لأمتي.

ثالثها: سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية، وإلزام خوف الله وإعظامه، والافتقار إليه وامتثال أمره في الرغبة إليه، ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقق الإجابة، لأن ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات. وفيه تحريض لأمته على ملازمة ذلك، لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع، فمن لم يتحقق ذلك أحرى بالملازمة.

وأما الاستعاذة من فتنة الدجال مع تحققه أنه لا يدركه فلا إشكال فيه على الوجهين الأولين. وقيل على الثالث: يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق عدم إدراكه، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم: «إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه...» الحديث. والله أعلم.

قوله: (من المأثم) الخ: إما مصدر «أثم الرجل» أو ما فيه الإثم، أو ما يوجب الإثم.

قوله: (والمغرم) الخ: أي: الدين. يقال: غرم ـ بكسر الراء ـ أي: أدان. قيل: والمراد به ما يستدان فيما لا يجوز، أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه. ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من

⁽۱) قوله: «عائشة زوج النبي ﷺ الحديث أخرجه البخاري في صححيه، في كتاب الأذان، باب الدعاء قبل الصلاة، رقم (۸۳۲) و(۸۳۳) وفي كتاب الاستقراض، باب من استعاذ من الدين، رقم (۸۳۲) وفي كتاب الدعوات، باب التعوذ من المأثم والمغرم، رقم (۱۳۲۸) وباب الاستعاذة من أرذل العمر، ومن فتنة المنيا ومن فتنة النار، رقم (۱۳۷۵) وباب التعوذ من فتنة الفقر، رقم (۱۳۷۷) وباب التعوذ من فتنة الفقر، رقم (۱۳۷۷) وفي كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (۱۲۲۹) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب نوع آخر (أي من التعوذ في الصلاة) رقم (۱۳۱۰) وفي كتاب الاستعاذة من المغرم، رقم والمأثم، رقم (۲۶۵ه) وباب الاستعاذة من المغرم، رقم (۱۳۱۹) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب السعاذة من المغرم، رقم (۱۳۷۵) وباب الاستعاذة من شر فتنة الغناء، رقم (۱۳۷۵) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الدعاء في الصلاة، رقم (۱۸۵۰) والترمذي في جامعه، في كتاب الدعوات، باب (بلا ترجمة) رقم (۱۳۹۵) وأحمد في مسنده (۲ : ۸۹ و۲۰۷۷ و ۲۶۲).

مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيذُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَبَ. وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ».

١٣٢٦ - (١٣٠) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ. حَدَّثَنِي الْأُوْزَاعِيُّ. حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةً. حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَائِشَةً؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةً (١) لَا وْزَاعِيُّ. حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَائِشَةً؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةً (١) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْقُ: ﴿إِذَا فَرَخَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُدِ الآخِرِ. فَلْيَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَع: مِن عَدَابِ الْقَبْرِ. وَمِنْ فِئْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ. وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ

وَحَدَّثَنِيهِ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَىٰ. حَدَّثَنَا هِقُلُ بْنُ زِيَادٍ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ. أَخْبَرَنَا عِيسَىٰ، (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ)، جَمِيعاً عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: «إِذَا فَرَّغَ أَخْبَرَنَا عِيسَىٰ، (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ)، جَمِيعاً عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: «إِذَا فَرَغَ أَخْبَرَنَا عِيسَىٰ، (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ)، جَمِيعاً عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: «إِذَا فَرَغَ أَخْدَكُمْ مِنَ النَّشَهُدِ» وَلَمْ يَذْكُرِ «الآخِر».

ذلك، وقد استعاذ ﷺ من غلبة الدين. وقال القرطبي: «المغرم: الغرم» وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم، والله أعلم.

وأما ما رواه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر، يرفعه: "إن الله مع الدائن حتى يقضي دينه، ما لم يكن فيما يكرهه الله تعالى وكان ابن جعفر يقول لخادمه: "اذهب فخذ لي بدين، فإني أكره أن أبيت الليلة إلا والله معي ". قال الطبراني: وكلا الحديثين صحيح: فمحمول على من ليستدين لاحتياجه احتياجاً شرعياً، ونيته القضاء وإن لم يكن له سبيل إلى القضاء في ذلك الوقت، لأن الأعمال بالنيات، ونية المؤمن خير من عمله ". كذا في عمدة القارى.

قوله: (ما أكثر) الخ: بفتح الراء على التعجب.

قوله: (ما تستعيدُ) الخ: ما مصدرية، أي: استعاذتك.

قوله: (حدث فكذب) الخ: والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالبا. قال الأبي: «الكذب في إخباره عن الماضي بخلاف الواقع، والإخلاف فيما وعد بوقوعه في المستقبل. وجواب الشرط إنما هو: حدّث. و «كذب» و «أخلف» معطوفان على الجزاء بحرف التعقيب، لا أنهما الجزاء» اهـ.

۱۳۰ ـ (۵۸۸) ـ قوله: (من التشهد الآخر) الخ: أي: من الصلاة على النبي ﷺ، فإنها من تتمته، وفيه التصريح باستحبابه في التشهد الأخير، والإشارة إلى أنه لا يستحب في الأول، وهكذا الحكم، لأن الأول مبني على التخفيف، ولأن محل الدعاء هو وقت الانتهاء، فإن طلب الأمل إنما يكون بعد تمام العمل.

⁽١) قوله: ﴿أَبَا هُرِيرَةٌ﴾ انظر تخريج هذا الحديث تحت رقم (١٣٢٦).

١٣٢٧ - (١٣١) حدّثنا مُحَمَّدٌ بْنُ الْمُفَنَّىٰ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبَي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَىٰ، عَنْ أَبِي سَلَمَة؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. وَعَذَابِ النَّارِ. وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ. وَشَرُّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ».

١٣٢٨ - (١٣٢) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسِ؟ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ. عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ. عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

١٣٢٩ ـ (٠٠٠) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ طَاوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٣٠ - (٠٠٠) وحدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ.
 قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٣١ - (١٣٣) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَثَّىَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. وَعَذَابِ جَهَنَّمَ. وَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ.

١٣٣١ - (١٣٤) وحدثنا تُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِىءَ عَلَيْهِ - عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَلْذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ. يَقُولُ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ جَهَنَمَ. وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ جَهَنَمَ. وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ. وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ.

قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: بَلَغَنِي أَنَّ طَاوْساً قَالَ لِإَبْنِهِ: أَدَعَوْتَ بِهَا فِي صَلاَتِك؟

١٣٤ ـ (٥٩٠) ـ قوله: (كما يعلمهم السورة) الخ: هذا كله يدل على تأكيد هذا الدعاء، والحث الشديد عليه.

⁽۱) قوله: «عن ابن عباس» الحديث أخرجه النسائي في كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من فتنة الممات، رقم (٥٥١٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة، رقم (١٥٤٣) والترمذي في جامعه، في كتاب الدعوات، بل (بلا ترجمة) رقم (٣٤٩٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب الدعاء، باب ما تعوذ منه رسول الله ﷺ، رقم (٣٨٤٠) وأحمد في مسنده (١: ٢٤٢ و٢٥٨ و٣١١).

فَقَالَ: لاَ. قَالَ: أَعِدْ صَلاَتَكَ. لأَنَّ طَاوُساً رَوَاهُ عَنْ ثَلاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ. أَوْ كَمَا قَالَ.

(٢٦) ـ باب: استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته

١٣٣٣ - (١٣٥) حَدَّثْنَا دَاوُدُ بُنُ رُشَيْدٍ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، (اسْمُهُ شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ (١٠٠)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلاَتِهِ، اسْتَغْفَرَ ثَلاثًا. وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ وَمِنْكَ السَّلامُ. تَبَارَكُتَ ذَا الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ».

قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ: كَيْفَ الإِسْتِغْفَارُ؟ قَالَ: تَقُولُ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ،

١٣٣٤ ـ (١٣٦) حدَثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ

قوله: (أعد صلاتك) الخ: وظاهر كلامه أنه حمل الأمر به على الوجوب، فأوجب إعادة الصلاة لفواته، وجمهور العلماء على أنه مستحب ليس بواجب، ولعل طاؤساً أراد تأديب ابنه وتأكيد هذا الدعاء عنده، لا أنه يعتقد وجوبه، والله أعلم.

وقال ابن حزم بفرضية التعوذ الذي في حديث عائشة، كما ذكر مسلم عن طاؤس أنه أمر ابنه بإعادة صلاته التي لم يدع بها فيها، والله أعلم.

(٢٦) ـ باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته

1۳٥ _ (٥٩١) _ قوله: (أنت السلام) الخ: قيل: لما كان السلام معناه السالم من المعائب وسمات الحدوث: جاء بقوله: «ومنك السلام، وإليك السلام» بياناً واحتراساً، لأن الوصف بالسلامة إنما يكون فيمن هو بعرضة أن يلحقه ضرر، فبين أن وصفه تبارك وتعالى بالسلام ليس على حد وصف المخلوقين المفترقين، لأنه تعالى: الغني المتعالى، الذي يعطي السلامة، ومنه تستوهب، وإليه ترجع.

قوله: (تباركت) الخ: كثرت صفة جلالك، والجلال: العظمة، والإكرام: الإحسان.

⁽۱) قوله: «عن ثربان» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الاستغفار بعد التسليم، رقم (۱۳۲۸) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلم، رقم (۱۰۱۳) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سلم من الصلاة، رقم (۳۰۰) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم، رقم (۹۲۸) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القول بعد السلام، رقم (۱۳۵۵) وأحمد في مسنده (٥: ۲۷۵).

عَنْ عَاصِم، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ (١)؛ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ، إِذَا سَلَّمَ، لَمْ يَقْعُدٌ. إِلاَّ مِقْدَارَ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلاَمُ وَمِنْكَ السَّلاَمُ. تَبَارَكُتَ ذَا الْجَلالِ وَالإِكْرَام».

۱۳٦ _ (٥٩٢) _ قوله: (لم يقعد إلا مقدار) الخ: تمسك بهذا الحديث من زعم أن الدعاء بعد الصلاة لا يشرع.

والجواب أن المراد بالنفي المذكور نفي استمراره جالساً على هيئته قبل السلام إلا بقدر أن يقول ما ذكر، فقد ثبت أنه كان إذا صلى أقبل على أصحابه، فيحمل ما ورد من الدعاء بعد الصلاة على أنه كان يقوله بعد أن يقبل بوجهه على أصحابه.

قال ابن القيم في الهدى النبوي: «وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة، سواء الإمام والمنفرد والمأموم، فلم يكن ذلك من هدي النبي في أصلاً، ولا روي عنه بإسناده صحيح، ولا حسن، وخص بعضهم ذلك بصلاتي الفجر والعصر، ولم يفعله النبي ولا الخلفاء بعده، ولا أرشد إليه أمته، وإنما هو استحسان رآه من رآه عوضاً من السنة بعدهما. قال: وعامة الأدعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها، وأمر بها فيها، قال: وهذا اللائق بحال المصلي، فإنه مقبل على ربه مناجيه، فإذا سلم منها انقطعت المناجاة، وانتهى موقفه وقربه، فكيف يترك سؤاله في حال مناجاته والقرب منه وهو مقبل عليه، ثم يسأل إذا انصرف عنه، ثم قال: لكن الأذكار الواردة بعد المكتوبة يستحب لمن أتى بها أن يصلي على النبي في بعد أن يفرغ منها، ويدعو بما شاء، ويكون دعاءه عقب هذه العبادة الثانية، وهي الذكر لا لكونه دبر المكتوبة».

قال الحافظ: «وما ادعاه من النفي مطلقاً مردود، فقد ثبت عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ، إني والله لأحبك، فلا تدع دبر كل صلاة أن تقول: «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» أخرجه أبو داود، والنسائي، وصححه ابن حبان، والحاكم.

وحديث أبي بكرة في قول: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر، كان النبي ﷺ يدعو بهن دبر كل صلاة» أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي، وصححه الحاكم. وحديث سعد الآتي في باب التعوذ من البخل قريباً، فإن في بعض طرقه: المطلوب.

⁽۱) قوله: قعن عائشة الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الذكر بعد الاستغفار، رقم (۱۳۲۹) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلم، رقم (۱۹۱۸) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سلم من الصلاة، رقم (۲۹۸) و(۲۹۹) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم، رقم (۹۲۶) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القول بعد السلام، رقم (۱۳۵۶) وأحمد في مسنده (۲: ۲۲ و۱۸۶ و ۲۳۵).

وفي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ «يَا ذَا الجَلالِ والإِكْرَام».

وحديث زيد بن أرقم، سمعت رسول الله ﷺ يدعو في دبر كل صلاة: «اللهم ربنا ورب كل شيء...» الحديث، أخرجه أبو داود، والنسائي.

وحديث صهيب رفعه: كان يقول إذا انصرف من الصلاة: «اللهم أصلح لي ديني...» الحديث أخرجه النسائي، وصححه ابن حبان وغير ذلك.

فإن قيل: المراد بـ«دبر كل صلاة» قرب آخرها، وهو التشهد.

قلنا: قد ورد الأمر بالذكر دبر كل صلاة، والمراد به بعد السلام إجماعاً. فكذا هذا، حتى يثبت ما يخالفه، وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة: «قيل: يا رسول الله، أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبات» وقال: حسن، وأخرج الطبري من رواية جعفر بن محمد الصادق قال: «الدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافلة، كفضل المكتوبة على النافلة».

وفهم كثير ممن لقيناه من الحنابلة أن مراد ابن القيم نفي الدعاء بعد الصلاة ملطقاً. وليس كذلك، فإن حاصل كلامه أنه نفاه بقيد استمرار استقبال المصلي القبلة وإيراده بعد السلام، وأما إذا انتقل بوجهه، أو قدم الأذكار المشروعة فلا يمتنع عنده الإتيان بالدعاء حينتذ.

واستدل البخاري بمشروعية الذكر بعد الصلاة على مشروعية الدعاء بعدها .

قال الحافظ: "والذاكر يحصل له ما يحصل للداعي إذا شغله الذكر عن الطلب، كما في حديث ابن عمر رفعه: "يقول الله تعالى: من شغله ذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين» أخرجه الطبراني بسند لين، وحديث أبي سعيد بلفظ: "من شغله القرآن وذكري عن مسألتي » الحديث أخرجه الترمذي وحسنه»، كذا في الفتح .

تنبيه:

قال الحافظ: «رفع اليدين في الدعاء قد ورد في أحاديث كثيرة أفردها المنذري في جزء، سرد النووي منها في الأذكار وفي شرح المهذب جملة. وعقد لها البخاري أيضاً في الأدب المفرد باباً، وقد أورد الحافظ في الدعوات جملة صالحة، وقد أخرج أبو داود، والترمذي، وحسنه، وغيرهما من حديث سلمان: «إن ربكم حيي كريم، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرا» ـ بكسر المهملة وسكون الفاء ـ أي خالية، وسنده جيد» اهـ.

وفي الإحياء: «قال عمر ﷺ: كان رسول الله ﷺ إذا مدّ يديه في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه» قال العراقي: رواه الترمذي، وقال: غريب، والحاكم في المستدرك، وسكت عليه، وقال: ضعيف» كذا في شرح الإحياء للزبيدي.

١٣٣٥ - (٠٠٠) وحدّثناه ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، يَعْنِي الأَحْمَرَ، عَنْ عَاصِمٍ،
 بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: «يَاذَا الْجَلاَلِ وَالإِحْرَام».

١٣٣٦ - (٠٠٠) وحدثنا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ. حَدَّثَنِي أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِم، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ. كِلاَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ؛ عَاصِم، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ. كِلاَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «يَاذَا الْجَلاَلِ وَالإِكْرَام».

١٣٣٧ - (١٣٧) حدّ ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُخِيرَةُ بْنُ شُعْبَةً الْمُحِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً اللَّهُ وَحَدَهُ لاَ الْمُخِيرَةُ بْنُ شُعْبَةً كَالَ: كَتَبَ الْمُخِيرَةُ بْنُ شُعْبَةً الْمُحَدِرَةِ بْنِ شُعْبَةً وَاللَّهُ وَحَدَهُ لاَ مُعَاوِيَةً اللَّهُ وَسُلَّمَ، قَالَ: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ مُعَاوِيَةً اللَّهُ اللَّهُ وَحُدَهُ لاَ شَيء قديرٌ. اللَّهُمَّ لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ. وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ. وَلاَ مَعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ. وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

وأخرج الترمذي عن الفضل بن عباس: «الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين، وتخشع وتضرع وتمسكن، وتقنع يديك يقول: ترفعهما إلى ربك، مستقبلاً ببطونهما وجهك، وتقول: يا رب، يا رب، ومن لم يفعل ذلك فهو كذا وكذا» وفي رواية: «فهو خداج».

۱۳۷ ـ (٥٩٣) ـ قوله: (كتب المغيرة بن شعبة) الخ: كان المغيرة إذ ذاك أميراً على الكوفة من قبل معاوية. واستدل به على العمل بالمكاتبة وإجرائها مجرى السماع في الرواية، ولو لم تقترن بالإجازة.

قوله: (له الملك وله الحمد) الخ: زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة: «يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير ـ إلى ـ قدير» ورواته موثوقون.

قوله: (اللهم لا مانع لما أعطيت) الخ: تقدم شرحه في «باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع».

⁽۱) قوله: «المغيرة بن شعبة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٩٤٤) وفي كتاب اللاعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، رقم (٩٣٣) وفي كتب القدر، باب لا مانع لما أعطى الله، رقم (١٦١٥) وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف ما لا يعنيه، رقم (٢٩٢٧) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة، رقم (١٣٤٣) و(١٣٤٣) و(١٣٤٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلم، رقم (١٥٠٥) والترمذي في جامعه تعليقاً، في كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سلم من الصلاة، تحت رقم (٢٩٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القول بعد السلام، رقم (١٣٥٦) وأحمد في مسنده (٤: ٤٥٤) و ٢٤٥٢ و ٢٥٤ و ٢٥٠٤).

١٣٣٨ - (٠٠٠) وحدّ ثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِع، عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِمَا: قَالَ: فَأَمْلاَهَا عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ. وَكَتَبْتُ بِهَا إِلَى مُعَاوِيَةً.

١٣٣٩ ـ (٠٠٠) وحدّ ثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج. أَخْبَرَنِي عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةً؛ أَنَّ وَرَّاداً مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةً إِلَى مُعَاوِيَةَ ـ كَتَبَ فَلِكَ الْكِتَابَ لَهُ وَرَّادٌ ـ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، حِينَ سَلَّمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا. إِلاَّ قَوْلَهُ: «وَهُوَ عَلَى كُلُ شَيْءٍ قَدِيرٌ» فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرُه.

۱۳۴۰ ـ (۰۰۰) وحدّ ثنا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ. حَدَّثَنَا بِشْرٌ، (يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ). ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثِنِي أَزْهَرُ. جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَيْمَ شَعِيدٍ، عَنْ وَرَّادٍ، كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ؛ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةً إِلَى الْمُغِيرَةِ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مَنْصُورٍ وَالأَعْمَشِ.

١٣٤١ ـ (١٣٨) وحدثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لَبُنَا فَ عُدَةً بْنُ أَبِي كُمَرَ الْمَكِيُّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لَبُنَا عَبْدَةُ بِنُ شُعْبَةَ يَقُولُ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَقُولُ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ. لَهُ الْمُلْكُ رَسُولَ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ. لَهُ الْمُلْكُ

^(...) ـ قوله: (عن أبي سعيد عن وَرَّاه) الخ: قال المازري: كذا وقع «أبو سعيد» غير مسمى، وسماه البخاري في التاريخ، وابن الجارود: عبد ربه. وقال البخاري: «عن عبد ربه عن وراد». وقال ابن السكن في مصنفه: «أبو سعيد عن وراد، وهو ابن أخي عائشة من الرضاع» ووهم، لأن أبا سعيد رضيع عائشة اسمه كثير بن عبيد، مشهور، يعد في الكوفيين، وهذا شامي، ودخل الوهم على ابن السكن من قبل أن ابن عوف يروي عنهما جميعاً، وذكر ابن عبد البر أن أبا سعيد هنا الحسن البصري، وليس بشيء وقول البخاري وتابعه أولى. كذا في الإكمال.

¹⁷٨ _ (...) _ قوله: (اكتب إلى بشيء سمعته) الخ: وفي بعض الروايات: «اكتب إلي ما سمعت النبي على يقول خلف الصلاة» وزعم بعضهم أن معاوية كان قد سمع الحديث المذكور، وإنما أراد استثبات المغيرة، واحتج بما في المؤطأ من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر: «أيها الناس، إنه لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع الله، ولا ينفع ذا الجد منه الجد، من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين. ثم يقول: سمعته من رسول الله على هذه الأعواد». إلا أنه ليس فيه تصريح مشروعيته بعد الصلوات الكتوبة، والله أعلم.

وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ. وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَتَعْتَ. وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَتَعْتَ. وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَتَعْتَ. وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

۱۳٤٣ ـ (۱٤٠) وحدّثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، مَوْلَى لَهُمْ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يُهَلِّلُ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: ثُمَّ يَقُولُ ابْنُ الزَّبَيْرِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيُلِّلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ.

َ ١٣٤٤ ـ (٠٠٠) وحدثني يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةً. حَدَّثَنَا الْنُ عُلَيَّةً. حَدَّثَنَا الْنُ عُلَيَّةً. حَدَّثَنَا الْنُ عُلَيْةً عَلَىٰ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ. حَدَّثَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ عَلَىٰ هَذَا الْمِنْبَرِ. وَهُوَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، إِذَا سَلَّمَ، فِي دُبُرِ الصَّلاَةِ أَوِ الصَّلَوَاتِ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هِشَام بْنِ عُرْوَةً.

المَعْ اللَّهِ اللَّهِ

١٣٩ _ (٥٩٤) _ **قوله: (النعمة)** الخ: أي: جنسها. قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن نَمِّمَةِ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣] أوّله نعمة التوفيق.

قوله: (وله الفضل) الخ: بالقبول أو التفضل على عباده.

قوله: (وله الثناء الحسن) الخ: على ذاته، وصفاته، وأفعاله، ونعمه، وعلى كل حال.

قوله: (مخلصين له الدين) الخ: أي: الطاعة من دون رياء ونفاق.

قوله: (ولو كره الكافرون) الخ: أي: ولو كره الكافرون جميعهم حال كوننا مخلصين دين الله، وكوننا عابدين وموحدين لله.

⁽۱) قوله: «ابن الزبير» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب التهليل بعد التسليم، رقم (١٣٤١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلم، رقم (١٥٠٦) وأحمد في مسنده (٤: ٤ و٥).

يَحْيَىٰ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سالِم، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ عُقْبَةً؛ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَقُولُ، فِي إِثْرِ الصَّلاَةِ إِذَا سَلَّمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَكَانَ يَذْكُرُ ذَٰلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٤٦ - (١٤٢) حدَّثنا عَبَيْدُ اللَّهِ. حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنِ النَّيْمِيُّ. حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ. حَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثُ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ كِلاَهُمَا عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١٠ - وَهَلْذَا حَدِيثُ قُتَيْبَةً - أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: ﴿ وَمَا ذَاكَ؟ ﴿ قَالُوا: فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَىٰ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ. فَقَالَ: ﴿ وَمَا ذَاكَ؟ ﴿ قَالُوا: يُصَلُونَ كَمَا نُصُومُ . وَيَتَصَدَّقُونَ وَلاَ نَتَصَدَّقُ. وَيُعْتِقُونَ وَلاَ نُعْتِقُ. يُصَلُونَ كَمَا نَصُومُ . وَيَتَصَدَّقُونَ وَلاَ نَتَصَدَّقُ. وَيُعْتِقُونَ وَلاَ نُعْتِقُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ اَلْفَلاَ أَعَلَمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَقَلْ اللَّهِ عَنْ بَعْدَكُمْ إلاَ مَنْ صَنَعْ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ * قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: وَلَا لَاللَهِ قَالَ: اللَّهِ قَالَ اللَّهِ قَالَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ قَالُونَ بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ قَالَ اللَّهُ وَالَوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ وَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالَا اللَّهُ قَالَ اللَّهُ الْمُقَامِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْتَلُوا اللَّهُ اللَّهُ الْمَالُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُعْتَمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْتَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

¹⁸⁷ _ (٥٩٥) _ قوله: (أن فقراء المهاجرين) الخ: كان الفقر في المهاجرين أكثر منه في الأنصار، لانتقال المهاجرين عن أموالهم التي بمكة، فلذا لم يقع السؤال إلا منهم، وقد سمي منهم عند أبي داود: أبو ذر الغفاري، وعند النسائي: أبو الدرداء.

قوله: (أهل الدثور) الخ: بضم المهملة والمثلثة، جمع «دثر» بفتح ثم سكون، هو المال الكثير.

قوله: (بالدرجات العلى) الخ: بضم العين، جمع العليا، وهي تأنيث الأعلى، ويحتمل أن تكون حسية، والمراد درجات الجنات، أو معنوية، والمراد علو القدر عند الله.

قوله: (والنعيم المقيم) الخ: وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده، وهو النعيم العاجل، فإنه قل ما يصفو، وإن صفا فهو بصدد الزوال.

قوله: (ويصومون كما نصوم) الخ: زاد في حديث أبي الدرداء: «ويذكرون كما نذكر» وفي حديث ابن عمر: «صدقوا تصديقنا وآمنوا إيماننا».

قوله: (من سبقكم) الخ: من أهل الأموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة والإعتاق.

قوله: (ولا يكون أحد أفضل منكم) الخ: ظاهره نفي الأفضلية عن غيرهم، لا إثبات أفضليتهم ممن سواهم، فهذا لا ينافي المساواة التي يدل عليها قوله: «تدركون به من سبقكم»

⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٨٤٣) وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، رقم (٦٣٢٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب التسبيح بالحصى، رقم (١٥٠٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب التسبيح في دبر الصلاة، رقم (١٣٦٠) وأحمد في مسنده (٢: ٢٣٨).

«تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَلُونَ، دُبُرَ كُلُّ صَلاَةٍ،

وقيل: إن الإدراك لا يلزم منه المساواة، فقد يدرك ثم يفوق، فالتقرب بهذا الذكر راجح على التقرب بالمال.

واستشكل تساوي فضل هذا الذكر بفضل التقرب بالمال مع شدة المشقة فيه، وأجاب الكرماني بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة. واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة.

قوله: (تسبحون وتكبرون) الخ: الترتيب بين التسبيح والتحميد والتكبير ليس بلازم، ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات: «لا يضرك بأيهن بدأت» لكن يمكن أن يقال: الأولى البداءة بالتسبيح: لأنه يتضمن نفي النقائص عن الباري سبحانه وتعالى، ثم التحميد، لأنه يتضمن إثبات الكمال له إذ لا يلزم من نفي النقائص إثبات الكمال، ثم التكبير: إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال أن يكون هناك كبيرآخر، ثم يختم بالتهليل الدال على انفراده سبحانه وتعالى بجميع ذلك.

قوله: (في دبر كل صلاة) الخ: وفي بعض الروايات: «خلف كل صلاة» وفي بعضها: «إثر كل صلاة».

وأما رواية «دبر» فهي بضمتين، قال الأزهري: دبر الأمر ـ يعني بضمتين ـ ودبره، يعني بفتح ثم سكون آخره، وادعى أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجارحة. وردّ بمثل قولهم: أعتق غلامه عن دبر.

قال الحافظ: "ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيراً بحيث لا يعد معرضاً، أو كان ناسياً أو متشاغلاً بما ورد أيضاً بعد الصلاة، وكآية الكرسي: فلا يضر، وظاهر قوله: "كل صلاة" يشمل الفرض والنفل، لكن حمله أكثر العلماء على الفرض، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة، وكأنهم حملوا المطلقات عليها، وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة الراتبة بعدها فاصلاً بين المكتوبة والذكر أو لا؟ محل النظر، والله أعلم.

قال ابن بطال: في هذه الأحاديث: الحض على الذكر في أدبار الصلوات، وأن ذلك يوازي إنفاق المال في طاعة الله، لقوله: «تدركون به من سبقكم» وسئل الأوزاعي: هل الذكر بعد الصلاة أفضل أم تلاوة القرآن؟ فقال: ليس شيء يعدل القرآن، ولكن كان هدي السلف الذكر. وفيها أن الذكر المذكور يلي الصلاة المكتوبة، ولا يؤخر إلى أن يصلي الراتبة لما تقدم، والله أعلم، كذا في الفتح. وقال شمس الأئمة الحلواني من أصحابنا: «لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة».

قال ابن الهمام في معنى هذا الكلام: «وإنما قال: «لا بأس»؟ لأن المشهور من هذه العبارة استعمالها فيما يكون خلافه أولى منه، فكان معناها أن الأولى أن لا يقرأ الأوراد قبل السنة، فلو فعل لا بأس به، فلا تسقط بقراءته ذلك، حتى إذا صلاها بعد الأوراد تقع سنة مؤداة لا على وجه السنة» اهـ، وقال في الاختيار شرح المختار: «كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها، والدعاء، بل يشتغل بالسنة، وأورد حديث عائشة السابق ذكره، ثم قال: أي فيندب الفصل بهذا لهذا» اهـ.

قال ابن الهمام: «فمن ادعى فصلاً أكثر مما ذكر في حديث عائشة فلينقله، ولا يقتضي الأكثر ما ورد من أنه على كان يقول دبر كل صلاة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» الخ والحديث الوارد في الأمر لفقراء المهاجرين بالتسبيح وأخواته دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين إلى غير ذلك، لأنه لا يقتضي وصل هذه الأذكار بالفرض، بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة فصح كونها دبرها».

ثم قال ابن الهمام: «والحاصل أنه لم يثبت عنه هلى الفصل بالأذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي، والتسبيح وأخواته ثلاثاً وثلاثين وغيرها، بل ندب هو إليها، والقدر المتحقق أن كلا من السنن والأوراد له نسبة إلى الفرائض بالتبعية، والذي ثبت عنه هو ما روته عائشة عند مسلم والترمذي، وتقدم ذكره، قال: فهو نص صريح في المراد، وما يتخايل منه أنه يخالفه: لم يقو قوته، فوجب اتباع هذا النص».

واعلم أن المذكور في حديث عائشة هذا لا يستلزم سنية هذا اللفظ بعينه دبر كل صلاة، إذ لم تقل: حتى يقول، وإلا أن يقول، فيجوز كونه على كان مرة يقوله، ومرة يقول غيره من قوله: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له. . . » الخ، ومقتضى العبارة حينئذ أن السنة يفصل بين الفرض والسنة بذكر قدر ذلك، وذلك يكون تقريباً، فقد يزيد قليلاً، وقد ينقص قليلاً، وقد يدرج، وقد يترسل، فأما ما يزيد مثل آية الكرسي وعدد التسبيحات، فينبغي استنان تأخيرها عن السنة البتة، على أن ثبوت مواظبته على لا أعلمه بل الثابت عنه ندبه إلى ذلك، ولا يلزم من ندبه إلى شيء مواظبته عليه، وإلا لم يفرق حينئذ بين السنة والمندوب، وعندي قول الحلواني حكم آخر لا يعارض القولين، يفيد عدم سقوط السنة بقراءة الأوراد بين الفرض والسنة، فقط. اه. كذا في الشرح الإحياء للزبيدي.

وقال الشيخ المحقق ولي الله الدهلوي كلله: "والأدعية كلها بمنزلة أحرف القرآن، من قرأ منها شيئاً فاز بالثواب الموعود، والأولى أن يأتي بهذه الأذكار قبل الرواتب، فإنها جاء في بعض الأذكار ما يدل على ذلك نصاً، كقوله: "من قال قبل أن ينصرف ويثني رجليه من صلاة المغرب والصبح: لا إله إلا الله وحده. . . » الخ وكقول الراوي "كان إذا سلم من صلاته يقول بصوته

ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ مَرَّةً».

قَالَ أَبُو صَالِح: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الأَمْوَالِ بِمَا فَعُلْنَا. فَفَعَلُوا مِثْلَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

الأعلى: «لا إله إلا الله» الخ، قال ابن عباس: «كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير». وفي بعضها ما يدل ظاهراً، كقوله: «دبر كل صلاة» وأما قول عائشة: «كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام...» الخ، فيحتمل وجوهاً:

منها: أنه كان لا يقعد بهيئة الصلاة إلا هذا القدر، ولكنه يتيامن ويتياسر، أو يقبل على القوم بوجهه، فيأتى بالأذكار، لئلا يظن الظان أن الأذكار من الصلاة.

منها: أنه كان حيناً بعد حين يترك الأذكار غير هذه الكلمات، يعلمهم أنها ليست فريضة، وإنما مقتضى «كان» وجود هذا الفعل كثيراً، لا مرة ولا مرتين، ولا المواظبة، والأصل في الرواتب أن يأتي بها في بيته، والسر في ذلك كله أن يقع الفصل بين الفرض والنوافل بما ليس من جنسهما، وأن يكون فصلاً معتداً به يدرك بادي الرأي، وهو قول عمر رهي لمن أراد أن يشفع بعد المكتوبة: «اجلس فإنه لم يهلك أهل الكتاب إلا أنه لم يكن بين صلواتهم فصل» فقال النبي على: «أصاب الله بك يا ابن الخطاب» وقوله على: «اجعلوها في بيوتكم» انتهى كلامه.

قلت: فالإتيان بشيء من الأذكار والأدعية المأثورة بعد الفرائض متصلاً بها هو الراجح في نظري، فإنه يفيد فصلاً زمانياً بين الفريضة والنافلة، كما أن التحول من موضع الفريضة يفيد فصلاً مكانياً. والله أعلم.

قوله: (ثلاثاً وثلاثين) الخ: يحتمل أن يكون المجموع للجميع، فإذا وزع كان بكل واحد إحدى عشرة، وهو الذي فهمه سهيل بن أبي صالح، كما رواه مسلم من طريق روح بن القاسم عنه لكن لم يتابع سهيل على ذلك، بل لم أر في شيء من طرق الحديث كلها التصريح بإحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند البزار، وإسناده ضعيف، والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال في ظرف ومصدر، والتقدير: تسبحون خلف صلاة ثلاثاً وثلاثين، وتحمدون كذلك، وتكبرون كذلك. قاله الحافظ ﷺ.

قوله: (قال أبو صالح: فرجع فقراء) الخ: هذه الزيادة مرسلة.

قوله: (ذلك فضل الله يؤتيه) الخ: زاد في حديث ابن عمر عند البزار: لايا معشر الفقراء، ألا يسركم أن فقراء المسلمين يدخلون الجنة قبل أغنياءهم بنصف يوم خمسمائة عام، وتلا موسى بن عبيدة: ﴿وَإِكَ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَٱلَّفِ سَنَةِ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧].

قال ابن بطال عن المهلب: "في هذا الحديث (أي حديث الباب) فضل الغنى نصاً لا

وَزَادَ غَيْرُ قُتَيْبَةَ فِي هَلْذَا الْحَدِيثِ عَنِ اللَّيْثِ عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ: قَالَ سُمَيٍّ: فَحَدَّثْتُ

تأويلاً، إذ استوت أعمال الغني والفقير فيما افترض الله عليهما، فللغني حينتذ فضل عمل البر من الصدقة ونحوها مما لا سبيل للفقير إليه».

وقال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغني، وبعض الناس تأوّله بتأويل مستكره، قال: والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغني أفضل، وهذا لا شك فيه، وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل، إن فسر الفضل بزيادة الثواب، فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة، فيترجح الغنى، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف، فيترجح الفقر، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر.

وقال القرطبي: للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال. . . ، ثالثها: الأفضل الكفاف. رابعها: يختلف باختلاف الأشخاص. خامسها: التوقف.

وقال الكرماني: قضية الحديث أن شكوى الفقر تبقى بحالها. وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات العلي والنعيم المقيم لهم أيضاً، لا نفي الزيادة عن أهل الدثور مطلقاً. اهـ.

قال الحافظ: «والذي يظهر أن مقصودهم إنما كان طلب المساواة، ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي ﷺ أن متمني الشيء يكون شريكاً لفاعله في الأجر.

فإن في رواية للترمذي من وجه آخر التصريح بأن المنفق والمتني إذا كان صادق النية في الأجر: سواء، وكذا قوله ﷺ: "من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من يعمل بها، من غير أن ينقص من أجره شيء" فإن الفقراء في هذه القصة كانوا السبب في تعلم الأغنياء الذكر المذكور، فإذا استووا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافاً إلى التمني، فلعل ذلك يقاوم التقرب بالمال، وتبقى المقايسة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغني على التنعم بالمال، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر».

قال الحافظ: «وفي حديث الباب التوسعة في الغبطة، وهي أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه، والحرص على هذا يسمى منافسة، فإن كان في الطاعة فهو محمود، ومنه: ﴿فَلْيَتَّنَافِسُ الْمُنْنَافِسُونَ﴾ [المطنفين: ٢٦] وإن كان في المعصية فهو مذموم، ومنه: «ولا تنافسوا» وإن كان في الجائزات فهو مباح».

قوله: (وزاد غير قتيبة) الخ: لم يوصل مسلم هذه الزيادة، و«الغير» المذكور يحتمل أن يكون شعيب بن الليث أو سعيد بن أبي مريم، فقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه عن الربيع بن سليمان، عن شعيب. وأخرجه الجوزقي والبيهقي من طريق سعيد.

بَعْضَ أَهْلِي هَاذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: وَهِمْتَ. إِنَّمَا قَالَ: «تُسَبِّحُ اللَّهَ ثَلاثاً وَثَلاَئِينَ وَتَخْمَدُ اللَّهَ ثَلاثاً وَثَلاَئِينَ وَتَخْمَدُ اللَّهَ ثَلاثاً وَثَلاَئِينَ» فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَٰلِكَ. فَأَخَذَ بِيَدِي ظَلَاثاً وَثَلاَئِينَ» فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَٰلِكَ. فَأَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلاثَةَ وَثَلاَثِينَ.

قوله: (وتكبر الله ثلاثاً وثلاثين) الخ: وفي بعض الروايات: "إنهن أربع وثلاثون" ويخالف ذلك ما في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة عند أبي داود، ففيه: "ويختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له..." إلى آخره، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هريرة، ومثله لأبي داود في حديث أم الحكم، وجعفر الفريابي في حديث أبي ذر.

قال النووي: «ينبغي أن يجمع بين الروايتين بأن يكبر أربعاً وثلاثين، ويقول معها: لا إله إلا الله وحده إلى آخره».

وقال غيره: بل يجمع أن يختم مرة بزيادة تكبيرة، ومرة بلا إله إلا الله، على وفق ما وردت به الأحاديث.

قوله: (حتى تبلغ من جميعهن ثلاثة وثلاثين) الغ: ظاهرها أن العدد للجميع، لكن يقول ذلك مجموعاً، وهذا اختيار أبي صالح، لكن الرواية الثابتة عن غيره: الإفراد، قال عياض: وهو أولى، ورجح بعضهم الجمع للإتيان فيه واو العطف، والذي يظهر أن كلا من الأمرين حسن، إلا أن الإفراد يتميز بأمر آخر، وهو أن الذاكر يحتاج إلى العدد، وله على كل حركة لذلك ـ سواء كان بأصابعه أو بغيرها ـ ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلث. وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر أنه على أمرهم أن يقولوا كل ذكر منها خمساً وعشرين، ويزيدوا فيها «لا إله إلا الله» خمساً وعشرين.

ولفظ زيد بن ثابت «أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، ونحمد ثلاثاً وثلاثين، ونحمد ثلاثاً وثلاثين، ونكبر أربعاً وثلاثين، فأتى رجل في منامه، فقيل له: أمركم محمد أن تسبحوا ـ فذكره ـ قال: نعم، قال: اجعلوها خمساً وعشرين، واجعلوا فيها التهليل، فلما أصبح أتى النبي وأخبره، فقال: فافعلوه». أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان.

ولفظ ابن عمر: «رآى رجل من الأنصار فيما يرى النائم... فذكر نحوه، وفيه: فقيل له: سبح خمساً وعشرين، واحمد خمساً وعشرين، وكبر خمساً وعشرين، وهلل خمساً وعشرين، فتلك مائة فأمرهم النبي ﷺ أن يفعلوا كما قال» أخرجه النسائي وجعفر الفريابي.

واستنبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة، وإلا لكان يمكن أن يقال لهم: أضيفوا لها التهليل ثلاثاً وثلاثين.

وقد كان بعض العلماء يقول: إن الأعداد الواردة كالذكر عقيب الصلوات إذا رتب عليها

قَالَ ابْنُ عَجْلاَنَ: فَحَدَّثْتُ بِهَاذَا الْحَدِيثِ رَجَاءَ بْنَ حَيْوَةَ فَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٤٧ - (١٤٣) وحدثني أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ الْعَيْشِيُّ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ. حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَىٰ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ بِمِثْلِ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ. إِلاَّ أَنَّهُ

ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص، لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصية تفوت بمجاوزة ذلك العدد.

قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي: "وفيه نظر، لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به، فحصل له الثواب بذلك، فإذا زاد عليه من جنسه، كيف تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله»؟ اهد. ويمكن أن يفترق الحال فيه بالنية، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد، ثم أتى بالزيادة، فالأمر كما قال شيخنا لا محالة، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة، فيتجه القول الماضي.

وقد بالغ القرافي في القواعد، فقال: «من البدع المكروهة الزيادة في المندويات المحدودة شرعاً، لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده، ويعد الخارج عنه مسيئاً للأدب، اهـ.

وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون ـ مثلاً ـ فيه أوقية سكر، فلو زيد فيه أوقية أخرى التخلف الانتفاع به، فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع، ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغايرة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان بجميعها متوالية لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة، لاحتمال أن يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تفوت بفواتها، والله أعلم. كذا في الفتح.

قال العيني كله: «الصواب هو الذي قاله الشيخ (أي في شرح الترمذي) أن هذا ليس من الحدود التي نهي عن اعتدائها ومجاوزة أعدادها، والدليل على ذلك ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله على: «من قال حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله وبحمده، مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه» اهـ.

قلت: هذا ليس بصريح في الزيادة على عدد هذا الذكر المخصوص، بل اللفظ يشمل ما إذا زاد شيئاً من القول الطيب أو العمل الحسن. والله أعلم.

فإن قلت: الشرط في هذا أن يقول الذكر المنصوص عليه بالعدد متتابعاً أم لا؟ والشرط أن يكون في مجلس واحد أم لا؟ قلت: كل منهما ليس بشرط، ولكن الأفضل أن يأتي به متتابعاً، وأن يراعي الوقت الذي عين فيه». كذا في العمدة. أَذْرَجَ، فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَوْلَ أَبِي صَالِحٍ: ثُمَّ رَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ. إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: يَقُولُ سُهَيْلٌ: إِخْدَى عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ فَجَمِيعُ ذَٰلِكَ كُلُّهُ ثَلاَثَةٌ وَثَلاَثُةٌ وَثَلاَثُةٌ وَثَلاَثُةٌ وَثَلاَثُةٌ وَثَلاَثُةً وَثَلاَثُةً وَثَلاَتُهُ

١٣٤٨ - (١٤٤) وحدثنا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَىٰ. أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ. أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلِ. قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ (١٠)، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتُ لاَ يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ، (أَوْ فَاعِلُهُنَّ)، كُعْبِ بْنِ عُجْرَةً (١٠)، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقِّبَاتُ لاَ يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ، (أَوْ فَاعِلُهُنَّ)، دُبُرَ كُلُّ صَلاَةٍ مَكْتُوبَةٍ. قَلاَتْ وَثَلاثُونَ تَسْبِيحَةً. وَثَلاثُ وَثَلاثُونَ تَحْمِيدَةً. وَأَدْبَعْ وَثَلاثُونَ تَحْمِيدَةً.

١٣٤٩ - (١٤٥) حدَثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيُّ الْجَهْضَمِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ. حَدَّثَنَا حَمْزَةُ النَّيَّاتُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَلِي بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ: «مُعَقِّبَاتُ لاَ يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ، ﴿أَوْ فَاعِلُهُنَّ)، ثَلاَثُ وَثَلاثُونَ تَسْبِيحَةً. وَثَلاثُونَ تَسْبِيحَةً. وَثَلاثُونَ تَسْبِيحَةً. وَثَلاثُونَ تَسْبِيحَةً. وَثَلاثُونَ تَخْبِيرَةً. فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاَةٍ».

١٤٣ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (يقول سهيل: إحدى عشرة) الخ: تقدم منشؤه في شرح قوله: «ثلاثاً وثلاثين مرة».

^{188 - (}٥٩٦) - قوله: (عن كعب بن عجرة) الخ: اعلم أن حديث كعب بن عجرة هذا ذكره الدارقطني في استدراكاته على مسلم، وقال: «الصواب أنه موقوف على كعب، لأن من رفعه لا يقاومون من وقفه في الحفظ»، وهذا الذي قاله الدارقطني مردود، لأن مسلماً رواه من طرق كلها مرفوعة، وإنما روي موقوفاً من جهة منصور وشعبة، وقد اختلفوا عليهما أيضاً في رفعه ووقفه، وبين الدارقطني ذلك. وقد قدمنا في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديث الذي روي موقوفاً ومرفوعاً يحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح الذي عليه الأصوليون والفقهاء والمحققون من المحدثين، منهم: البخاري وآخرون، حتى لو كان الواقفون أكثر من الرافعين حكم بالرفع، كيف! والأمر هنا بالعكس، ودليله ما سبق أن هذه زيادة ثقة، فوجب قبولها، ولا ترد لنسيان أو تقصير حصل بمن وقفه، والله أعلم، قاله النووي كله.

١٤٥ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (معقبات) الخ: قال الهروي: قال سمرة: معناه تسبيحات تفعل

⁽١) قوله: «عن كعب بن عجرة» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من عدد التسبيح، رقم (١٣٥٠) والترمذي في جامعه، في كتاب الدعوات، باب منه (بعد باب ما جاء في التسبيح والتكبير والتحميد عند المنام) رقم (٣٤١٢).

١٣٥٠ ـ (٠٠٠) حدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسِ الْمُلاَئِيُّ عَنِ الْحَكَم، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

ا ١٣٥١ ـ (١٤٦) حدثني عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانِ الْوَاسِطِيُّ. أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَلْحِجِيِّ ـ قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَىٰ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ـ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْئِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلُّ صَلاَةٍ فَلاَثا وَثَلاثِينَ. وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلاَثا وَثَلاثِينَ. وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلاَثا وَثَلاثِينَ. فَتِلْكَ تِسْمَةً وَسُعُونَ. وَقَالَ: تَمَامَ الْمِائَةِ: «لاَ إِللَّه إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ. لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

١٣٥٢ ـ (٠٠٠) وحدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(٢٧) ـ باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة

١٣٥٣ ـ (١٤٧) حدّثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلاَةِ، سَكَتَ هُنَيَّةً

أعقاب الصلاة. وقال أبو الهشيم: سميت «معقبات» لأنها تفعل مرة بعد أخرى، وقوله تعالى: ﴿ لَهُ مُعَقِّبَتُ ﴾ [الرعد: ١١] أي ملائكة يعقب بعضهم بعضاً، كذا في الشرح.

وفي حاشية السندي كلله: «معقبات: أي كلمات تأتي بعضها عقب بعض، أو موجبات للعاقبة الحميدة تأتي عقبها لا يخيب قائلها عن تلك العاقبة». والله أعلم.

١٤٦ _ (٥٩٧) _ قوله: (عن أبي عبيد المذحجي) الخ: بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة، ثم حاء مهملة مكسورة، ثم جيم، منسوب إلى مذحج، قبيلة معروفة.

(٢٧) ـ باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة

١٤٧ _ (٥٩٨) _ قوله: (سكت هنية) الخ: بالنون بلفظ التصغير وهو عند الأكثر بتشديد

⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث لم أجده عند أحد من أصحاب الأصول الستة ولا الدارمي، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٢) ٢٧١ و٤٨٣).

⁽۲) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير رقم (٧٤٤) والنسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح، رقم (٧٨١) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، وي كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب افتتاح الصلاة، رقم (٨٠٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في السكتين، رقم (١٢٤٧) وأحمد في مسنده (٢: ٣٣١ و٤٩٤).

قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «**أَقُولُ: اللَّهُمَ بَاعِدْ بَينِي**

الياء، وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة، وأما النووي فقال: الهمز خطأ، قال: وأصله: هنوة، فلما صغر صار «هنيوة» فاجتمعت واو وياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت. قال غيره: لا يمنع ذلك إجازة الهمزة، فقد تقلب الياء همزة، وقد وقع في رواية الكشميهني «هنيهة» بقلبها هاء، وهي رواية إسحاق والحميدي في مسنديهما عن جرير. كذا قال الحافظ في الفتح.

قوله: (بأبي أنت وأمي) الخ: أي: أنت مفدي بأبي وأمي، فيه تفدية الشارع بالآباء والأمهات، وهل يجوز تفدية غيره من المؤمنين؟ فيه مذاهب: أصحها: نعم بلا كراهة، وثانيها: المنع، وذلك خاص به. وثالثها: يجوز تفدية العلماء الصالحين الأخيار دون غيرهم.

قوله: (ما تقول) الخ: هذا مشعر بأن هناك قولاً ، لكونه قال: «ما تقول» ولم يقل: هل تقول، نبه عليه ابن دقيق العيد. قال: «ولعله استدل على أصل القول بحركة الفم، كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللحية، ونقل ابن بطال عن الشافعي أن سبب هذه السكتة للإمام أن يقرأ المأموم فيها الفاتحة، ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب: أسكت لكي يقرأ من خلفي. وردّه ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخبره بصفة ما يقول أن لا يكون سبب السكوت ما ذكر» انتهى.

وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي، ولا عن أصحابه إلا أن الغزالي قال في الإحياء: إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح، وخولف في ذلك، بل أطلق المتولي وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام، وفي وجه: إن فرغها قبله بطلت صلاته. كذا قال الحافظ ابن حجر في الفتح، وتقدم الكلام على حديث السكتات في باب القراءة.

قوله: (قال: اللهم) الخ: قد تقدم الكلام على دعاء التوجه، وما اختاره الحنفية فيه.

لا يقال: فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة المتفق على منعه، لوجوب بيان الشرعيات على الفور، واجبات كن أو مندوبات، لأنه إنما أخر بيانها لعلمه أن من الصحابة الفطن الذي يبادر بالسؤال عن ذلك، فيبين له، فكأنه لم يؤخر.

قوله: (باعد بيني) الخ: قال الحافظ: المراد بالمباعدة محو ما حصل منها، والعصمة عما سيأتي منها، وهو مجاز، لأن حقيقة المباعدة إنما هي في الزمان والمكان، وموقع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل، فكأنه أراد أن لا يبقى لها منه اقتراب بالكلية. وقال الكرماني: كرر لفظ «بين» لأن العطف على الضمير المجرور يعاد فيه الخافض. كذا في الفتح.

قال الشيخ الأكبر في الفتوحات: إن العالم إذا دعاه الحق لمناجاته فقد خصه بمحل القربة منه، فإذا أشهده خطاياه في موطن القرب وهي في ذاتها في كل البعد من تلك المكانة - كان العبد في محل البعد عما طلب الحق منه من القرب، فدعا الله قبل الشروع في المناجاة أن تحول بينه وبين مشاهدة خطاياه أن تظهر له في قلبه في هذا الموطن الذي هو موطن القربة، ولذلك قال بعضهم في حد التوبة: أن تنسى ذنبك، فإن ذكر الجفا في موطن الصفا جفا، وما رأيت فيمن رأيت أحداً تحقق هذا المقام ذوقاً إلا بعض الملوك في مقامه مع الخلق، فلا يريد أن يظهر له شيء من خطاياه بتخيل أو تذكر.

وقوله ﷺ: «كما باعدت بين االمشرق والمغرب» فالمشرق وإن بعد عن المغرب حسا، فإنه يشاهد كل واحد صاحبه على التقابل، وهو بعد حسي بالموضعين، وبعد معنوي بالشروق والغروب، فإن الغروب يضاد الشروق، ومحل الشروق الذي هو المشرق: بعيد جداً من محل الغروب الذي هو المغرب. ولم يقل: «كما باعدت بين السواد والبياض» مع أنهما أيضاً ضدان، فإن اللونية تجمع بينهما (وليس بينهما بعد حسي مكاني» فانظر ما أحكم هذا التعليم وما أحقه وأدقه، وتأدب مع الله حيث طلب البعد من خطاياه، وما طلب إسقاطها عنه في هذا المقام، حتى لا يكون في ذلك الموطن في حظ نفسه، يسعى ويطلب، فيكون بمنزلة من وجه الملك فيه ليدخل عليه، فلما دخل عليه طلب منه ابتداء ما يصلح لنفسه، فهذا سيىء الأدب، وإنما ينبغي له أن يطلب من الحق ابتداء ما يليق مما تطلبه تلك الحالة من التأهب لمناجاة سيده فطلب البعد من الخطايا، وما طلب الإسقاط.

ثم قال: «اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس» وذلك لما قال له عز وجل: ﴿ رَبِّكِكُ فَلَغِرْ ﴿ إلى المدنر: ٤] فجاء في دعائه بلفظ الثوب، وهذا غاية الأدب، حيث يترك علمه لإيمانه، أي ما دعوتك إلا بما أمرتني به أن أفعله من تطهير الثوب لمناجاتك، فلتكن أنت يا رب: المتولي لذلك التطهير، فإنه لا حول لي ولا قوة إلا بك، وكل وصف لا يليق بجلالك فهو خطيئة، من تخطيت، وهو أن يتجاوز العبد حده، فيخطو في غير محله، ويجول في غير ميدانه، فهو كالماشي في الأرض المغصوبة. فإذا خطأ العبد في غير ما أمر به سيده سمي مخطئاً وخاطئاً، وسميت تلك الفعلة والحركة: خطيئة، فالعبد عبد، والرب رب، ثم يقول: اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد، أي تول أنت سبحانك غسل خطاياي، فأضاف الغسل إليه، يقول: فإنك قد شرعت لي أن أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، وشرعت لي أن أقول: إذا قلت: إياك نعبد، أقول: وإياك نستعين، أي على عبادتك، فإن لم تتولني بقوتك أموني به من تطهير ذاتي لمناجاتك فكيف أناجيك في حالة جعلتها دنسا؟ وأنت القائل: ﴿ وَبَعَلَنَا مِنَ الْمَاء كُلُّ شَيْء حَيُّ ﴾ [الأنباء: ٣٠] فاغسل خطاياي بالماء، أي أحي قلبي بأن

وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. اللَّهُمَّ، نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَيْيَضُ مِنَ اللَّنْسِ. اللَّهُمَّ، اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ».

١٣٥٤ ـ (٠٠٠) حَدَثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ. حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ)، كِلاَهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

١٣٥٥ ـ (١٤٨) قَالَ مُسْلِمٌ: وَحُدَّثْتُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ حَسَّانَ وَيُونُسَ الْمُؤَدِّبِ

تبدل سيآته حسنات بالتوبة والعمل الصالح، فهذه الحياة هنا على هذا الحال بورود الماء على النجاسة والدنس تطهير، أي ما كان دنساً صار نقياً، وما كان نجساً صار طاهراً، فإن دنسه ونجاسته لم تكن لذاته، وإنما كان بحكم شرعي انفرد به هذا الموطن، فلما اجتمع بالماء لورود الماء عليه كان للاجتماع حكم آخر سمي به نقاء وطهارة، فعاد القبيح حسناً، والسيئة حسنة.

قوله: (وبين خطاياي) الخ: جمع خطيئة، كالعطايا جمع عطية، يقال: خطأ في دينه خطأ، إذا أثم فيه.

قوله: (اللهم نقني) الخ: مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها، ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به، قاله ابن دقيق العيد.

قوله: (بالثلج) الخ: تقدم ضبط أكثر ألفاظ الحديث وشرحه في «باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع» فراجعه.

قال الشيخ الأكبر: يقال في الرجل في لسان العرب إذا سرّ قلبه بأمر ما: ثلج فؤاد الرجل، أي هو في أمر يسر به، فيقول: يا رب، إنك إذا فعلت مثل هذا الغسل سر قلبي حيث تطهر لما يرضيك بما يرضيك، فينقلب غمه سروراً. وقوله: "والبرد" هو ما ينطفىء من جمرة الاحتراق الذي قام بالقلب من كونه حين دعاه ربه لمناجاته على حالة لا يصلح أن يقف بها بين يدي ربه، فيحب ما يطفىء تلك النار، فجاء بلفظ "البرد" من البرد، وفي رواية "بالماء البارد" فهو المستعمل في كلام العرب، كذا رويناه عنهم، قال شاعرهم:

وعطل قلوصي في الركاب فإنها ستبرد أكباداً وتبكي بواكياً قوله: (والبرد) الخ: أي: حب الغمام.

18۸ ـ (٥٩٩) ـ قوله: (قال مسلم: وحدثت عن يحيى بن حسان) الخ: حدثت بصيغة المجهول، وهذا من الأحاديث المعلقة التي سقط أول إسنادها في صحيح مسلم، وفي بعض الحواشي ناقلاً عن تدريب السيوطي: رواه أبو نعيم من طريق محمد بن سهل بن عسكر، عن يحيى، ومحمد بن سهل من شيوخ مسلم، ورواه البزار عن أبي الحسن بن مسكين ثقة، عن

وَغَيْرِهِمَا. قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ. حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةً. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةً (١) يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ الشَّانِيَةِ السَّامِينَ ﴿ وَلَمْ يَسْكُنْ اللَّهِ الْعَلَمِينَ ﴾ وَلَمْ يَسْكُنْ اللَّهِ الْعَالَمِينَ الْعَالَمِينَ إِلَا الْعَلَمْ اللَّهُ الْعَلَمْ اللَّهُ الْعَلَمْ اللَّهُ الْعَلَمْ اللَّهُ الْعَلَمْ اللَّهُ الْعَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَمْ اللَّهُ الْمُالِمُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْ

١٣٥٦ ـ (١٤٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ، أَخَبَرَنَا فَتَادَةُ وَثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ (٢٠)؛ أَنَّ رَجُلاً جَاءَ، فَدَخَلَ الصَّفَّ، وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفَسُ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْداً كَثِيراً طَيِّباً مُبَارَكاً فِيهِ. فَلَمَّا قَضَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلاَتَهُ قَالَ: «أَيْكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْساً» (أَيْكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْساً»

يحيى. وقد مر تفصيل معلقات مسلم في المقدمة فراجعها.

١٤٩ _ (٦٠٠) _ قوله: (أن رجلاً جاء) الخ: لعله رفاعة بن رافع راوي القصة عند البخاري، إلا أن في سياق القصتين نوع تغاير، والله أعلم.

قوله: (وقد حفزه النفس) الخ: بتحريك الفاء (سانس) جمعه أنفاس، والنفس بالسكون، جمعه: نفوس. ومعنى حفزه النفس: أي ضغطه لسرعته.

قوله: (فقال: الحمد لله) الخ: قال عياض: فيه فضل هذا الذكر، وما روي عن مالك من كراهة إنما هو خشية أن يعتقد أنه من سنة الصلاة، ومحله بعد «ربنا ولك الحمد» ترجم عليه البخاري «فضل اللهم ربنا ولك الحمد» وترجم عليه في حاشية مسلم «فضل الذكر حين الدخول في الصلاة» ولكن التراجم ليست من وضع مسلم. وفي الموطأ «بضعة عشر» بدل «اثني عشر» وهنا «أيهم يرفعها» وفي الموطأ «أيهم يكتبها قبل».

(قلت) فكأن المترجم لها بذلك في مسلم رأى أنه لما جاء منحفزاً ليدرك الصلاة، فلما أدرك بادر أن حمد، إذ أدرك. كذا في شرح الأبي.

قوله: (طيباً) الخ: أي: خالصاً من الرياء والسمعة.

قوله: (فأرم القوم) الخ: بفتح الراء وتشديد الميم، أي سكتوا. قال القاضي عياض: ورواه بعضهم في غير صحيح مسلم «فأزم» بالزاى المفتوحة وتخفيف الميم، من «الأزم» وهو الإمساك، وهو صحيح المعنى.

قوله: (فإنه لم يقل بأساً) الخ: استدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا

⁽١) قوله: «أبا هريرة» لم أجد هذا الحديث عند أحمد من أصحاب الأصول الستة سوى مسلم رحمه الله تعالى.

 ⁽٢) قوله: (عن أنس) الحديث أخرجه النسائي في سننه، في تكاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر بعد التكبير، رقم (٩٠٢) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، رقم (٧٦٣).

فَقَالَ رَجُلٌ: جِنْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفَسُ فَقُلْتُهَا. فَقَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكاً يَبْتَكِرُونَهَا. أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا».

١٣٥٧ ـ (١٥٠) حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ. أَخْبَرَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (١٠٠) قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. إِذْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ. اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيراً. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيراً. وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَثِيراً. وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلِيَّةٍ: «مَنِ الْقَائِلُ كَلِمَةَ وَالْحَدِيلاً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلِيلاً: هَوَلِهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ : هَنِ الْقَافِمِ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «عَجِبْتُ لَهَا. فَتِحَتْ لَهَا أَبُوابُ السَّمَاءِ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذٰلِكَ.

كان غير مخالف للمأثور، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه.

قوله: (فقال رجل: جئت) الخ: قد استشكل تأخير الرجل إجابة النبي على حين كرر سؤاله ثلاثاً، كما في بعض الروايات، مع أن إجابته واجبة عليه، بل وعلى كل من سمعه، فإنه لم يسأل المتكلم وحده. وأجيب بأنه لما لم يعين واحداً بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم، ولا من واحد بعينه، فكأنهم انتظروا بعضهم ليجيب، وحملهم على ذلك خشية أن يبدو في حقه شيئاً، ظناً منهم أنه أخطأ فيما فعل، ورجوا أن يقع العفو عنه، وكأنه على لما رأى سكوتهم فهم ذلك، فعرفهم أنه لم يقل بأساً، ويحتمل أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه، إما لإقبالهم على صلاتهم، وإما لكونه في آخر الصفوف، فلا يرد السؤال في حقهم، والعذر عنه ما قدمناه. كذا في الفتح.

قوله: (اثني عشر ملكاً) الخ: والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة، ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن لله ملائكة يطوفون في الطرق، يلتمسون أهل الذكر...» الحديث. واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة.

١٥٠ ـ (٦٠١) ـ قوله: (الله أكبر كبيراً) الخ: أي: كبرت كبيراً.

قوله: (قال ابن عمر: ما تركتهن) الخ: هذا فعل صحابي لا تقوم به حجة، فإن التعامل فيه مفقود. والله أعلم.

⁽۱) قوله: «عن ابن عمر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الافتتاح، باب القول الذي يفتتح به الصلاة، رقم (۸۸۲) و(۸۸۷) والترمذي في جامعه، في كتاب الدعوات، باب دعاء أم سلمة، رقم (۳۰۹۲).

(٢٨) ـ باب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهى عن إتيانها سعياً

١٣٥٨ ـ (١٥١) حدثنا أبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ.
قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَقَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ. أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، (يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ. أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، (يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ عَلِيْةٍ. حَقَالَ: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْةٍ. حَقَالَ: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ، وَاللَّهُ ظُلُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَا اللَّهِ عَلَىٰ يَقُولُ: ﴿إِذَا أَقِيمَتِ السَّمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ. وَأَتُوهَا تَمْشُونَ.

(۲۸) ـ باب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهى عن إتيانها سعياً

101 _ (7.٢) _ قوله: (إذا أقيمت الصلاة) الخ: هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة: «إذا أتيتم الصلاة» لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة، لأن المسرع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبيرة الأولى، ونحو ذلك، ومع ذلك فقد نهي عن الإسراع، فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الإسراع، لأنه يتحقق إدراك الصلاة كلها، فينهى عن الإسراع من باب الأولى.

قوله: (فلا تأتوها تسعون) الخ: وفي رواية البخاري: «ولا تسرعوا».

قال الحافظ: "فيه زيادة تأكيد، ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة: "لا تفعلوا" أي الاستعجال المفضي إلى عدم الوقار، وأما الإسراع الذي لا ينافي الوقار كمن خاف فوت التكبيرة: فلا، وهذا محكى عن إسحاق بن راهويه".

قلت: لعل المراد بنفى الإسراع نفى الإسراع الشديد الذي يقارب السعى، وإلا فشيء من

⁽۱) قوله: «أبا هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦) وفي كتاب الجمعة، باب المشي إلى الجمعة، رقم (٩٠٨) والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب السعي إلى الصلاة، رقم (٨٦٢) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب السعي إلى الصلاة، رقم (٧٧٥) و(٥٧٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في المشي إلى المسجد، رقم (٣٢٧) و(٣٢٨) و(٣٢٩) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة، رقم (٧٧٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كيف يمشي إلى الصلاة، رقم (٢٧٨) وأحمد في مسنده (٢: ٤٢٧) و٤٢٥ و ٥٩٥ و ٥٣٥).

الإسراع دون السعي قد ورد في حديث أبي رافع عند النسائي قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى العصر ذهب إلى بني عبد الأشهل فيتحدث عندهم، حتى ينحدر للمغرب، قال أبو رافع: فبينا النبي ﷺ يسرع إلى المغرب مررنا بالبقيع...» الحديث. وترجم له النسائي «الإسراع إلى الصلاة من غير سعى».

قال الحافظ: «والسعي المأمور به في آية الجمعة غير السعي المنهي عنه في الحديث، والحجة فيه أن السعي في الآية فسر بالمضي، والسعي في الحديث فسر بالعدو، لمقابلته بالمشى».

قال الشيخ الأكبر: المسارعة إلى الخيرات مشروعة، والسكينة مشروعة، والوقار، والجمع بينهما أن تكون المسارعة بالتأهب المعتاد قبل دخول وقتها، فيأتيها بسكينة ووقار، فيجمع بين المسارعة والسكينة، وإنما أمر العبد بالمسارعة إلى الخيرات لتصرفه في المباحات، لا غير، فمن كانت حالته أن لا يتصرف في مباح فهو في خير على كل حال، ولذلك ورد ما يدل على الحالين معاً، فقيل: ﴿ وَسَادِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن زَّيِّكُم ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وهي العبادة هنا، من سارع إليها فقد سارع إلى المغفرة، وقال في الحالَّة الأخرى ﴿ أَوْلَتِكَ يُسُرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَتِ ﴾ [الموسون: ٦١] فجعل المسارعة فيها وفي الأولى إليها، فإنها ما هي نائبة عنه. وههنا وجه آخر أيضاً، وذلك أن المغفرة لا تصح إلا بعد حصول فعل الخير الموجب لها، فنحن نسارع في الخيرات إلى المغفرة، فكان المسارع فيه غير المسارع إليه، فالعبد إذا كان تصرفه في غير المباح فلا بد أن يكون في مندوب أو واجب، فإن كان في مندوب واستشعر بحصول وقت واجب: سارع إليه في مندوبه بإقامة أسبابه التي لا يصح ذلك الواجب إلا بها، ومعنى المسارعة هنا المبادرة إلى الأفعال التي هي شرط في صحة ذلك الواجب، فمن رأي الجماعة واجبة، ومن قال بإتمام الصف ووجوبه، وهو في خير: فإنه إلى الصلاة مثلاً، فيسمع الإقامة، فأمره الشارع أن يأتي إليه وعليه وقار وسكينة، وسبب ذلك أن الحق لا يتقيد بالأحوال، وأن الآتي إلى الصلاة في صلاة ما دام يأتي إليها أو ينتظرها، فنفس الإسراع المشروع قد حصل، وأما الإسراع بالحركة فإنه يقتضى سوء الأدب وتقييد الحق، ولهذا قال رسول الله ﷺ للذي دب، وهو راكع، حتى دخل الصف - وهو أبو بكرة -: «زادك الله حرصاً ولا تعدا يعنى إلى إسراع الحركة، وما قال له: «زادك الله إسراعاً» فإن الحرص أوجب له الإسراع، فنبه رسول الله على أن الحرص على الخير هو المطلوب، وهو الإسراع المطلوب لله من العبد، لا حركة الأقدام، فإن ذلك يؤذن بتحديد الله، والله مع العبد حيث كان، وقد وقع لك التفريط أولاً بتأخرك، فهنالك كان ينبغي لك الإسراع بالتأهب، كما حكى عن بعضهم: أنه ما دخل عليه منذ أربعين سنة وقت صلاة إلا وهو في المسجد. وحكى عن آخر أنه بقي كذا سنة ما فاتته تكبيرة الإحرام مع الإمام.

وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ. فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا. وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

قوله: (وعليكم السكينة) الخ: ضبطها القرطبي: بالنصب على الإغراء، والنووي: بالرفع على أنها جملة في موضع الحال.

قوله: (فما أدركتم فصلوا) الخ: استدل به على حصول فضيلة الجماعة بإدراك جزء من الصلاة، فإنه لم يفصل بين القليل والكثير. قال الحافظ: وهذا قول الجمهور، واستدل به أيضاً على استحباب الدخول مع الإمام في أي حالة وجد عليها، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن رجل من الأنصار، مرفوعاً: «من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا عليها».

قوله: (وما فاتكم فأتموا) النج: أي: وما فاتكم من الصلاة مع الإمام فأتموه. قال العيني: وفي هذه اللفظة اختلاف، فعند أبي نعيم الأصبهاني: "وما فاتكم فاقضوا" وكذا ذكرها الإسماعيلي من حديث شيبان عن يحيى، وفي رواية أبي داود من حديث أبي هريرة: "فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا" وكذا هو في أكثر روايات مسلم، وفي رواية: "فاقض ما سبقك" وفي رواية لأبي داود: "فاقضوا ما سبقكم" وعند أحمد من حديث ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عنه: "وما فاتكم فاقضوا" وفي المحلى من حديث ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة أنه قال: "إذا كان أحدكم مقبلاً إلى الصلاة فليمش على رسله، فإنه في صلاة، فما أدرك فليصل، وما فاته فليقض بعد" ما قال عطاء: وإني لا أصنعه. وفي مسند أبي قرة، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة، عنه، بلفظ: "فاقضوا" قال: وذكر سفيان عن سعد بن إبراهيم: حدثني عمرو بن أبي سلمة، عن أبيه، عنه، بلفظ: "وليقض ما سبقه".

أقوال العلماء فيما يدركه المسبوق مع الإمام هل هو أول صلاته أو آخرها

قال العيني كلله: «واختلف العلماء في «القضاء» و«الإتمام» المذكورين: هل هما بمعنى واحد أو بمعنيين، وترتب على ذلك خلاف فيما يدركه الداخل مع الإمام: هل هو أول صلاته أو آخرها على أربعة أقوال:

أحدها: أنه أول صلاته، وأنه يكون بانياً عليه في الأفعال والأقوال، وهو قول الشافعي، وإسحاق، والأوزاعي، وهو مروي عن علي، وابن المسيب، والحسن، وعطاء، ومكحول، ورواية عن مالك، وأحمد، واستدلوا بقوله: «وما فاتكم فأتموا» لأن لفظ «الإتمام» واقع على باق من شيء قد تقدم سائره، وروى البيهقي من حديث عبد الوهاب، عن عطاء، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي في الله إلى الدركت فهو أول صلاتك». وعن ابن عمر بسند جيد مثله.

الثاني: أنه أول صلاته بالنسبة إلى الأفعال، فيبني عليها، وآخرها بالنسبة إلى الأقوال،

١٣٥٩ ـ (١٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ

فيقضيها. وهو قول مالك. وقال ابن بطال عنه: «ما أدرك فهو أول صلاته إلا أنه يقضي مثل الذي فاته من القراءة بأم القرآن وسورة». وقال سحنون: هذا الذي لم يعرف خلافه، دليله ما رواه البيهقي من حديث قتادة أن علي بن أبي طالب قال: «ما أدكرت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن».

الثالث: ما أدرك فهو أول صلاته إلا أنه يقرأ بالحمد وسورة مع الإمام، وإذا قام للقضاء قضى بالحمد وحدها، لأنه آخر صلاته، وهو قول المزني، وإسحاق، وأهل الظاهر.

الرابع: أنه آخر صلاته، وأنه يكون قاضياً في الأقوال والأفعال. وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في رواية، وسفيان، ومجاهد، وابن سيرين. وقال ابن الجوزي: الأشبه بمذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنه آخر صلاته. وقال ابن بطال: روي ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر، وإبراهيم النخعي، ولعلها شعبة، وأبي قلابة، ورواه ابن القاسم عن مالك، وهو قول أشهب، وابن الماجشون، واختاره ابن حبيب.

واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: «وما فاتكم فاقضوا» ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي ذر، وابن حزم بسند مثله عن أبي هريرة، والبيهقي بسند لا بأس به على رأي جماعة عن معاذ بن جبل ﷺ.

والجواب عما استدل به الشافعي ومن تبعه _ وهو قوله: «فأتموا» _ أن صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام، فحمل قوله: «فأتموا» على أن من قضى ما فاته فقد أتم، لأن الصلاة تنقص بما فات، فقضاؤه إتمام بما نقص، فإن قلت: قال النووي: وحجة الجمهور أن أكثر الروايات «وما فاتكم فأتموا» وأجيب عن رواية: «واقض ما سبقك» بأن المراد بالقضاء الفعل لا القضاء المصطلح عليه عند الفقهاء، وقد كثر استعمال القضاء بمعنى الفعل، فمنه قوله تعالى: ﴿فَيَضَيْتُم مُنَاسِكُمُ وَالبَرَة : ٢٠٠ وقوله تعالى: ﴿فَيَظَنُهُ مَنَاسِكُمُ وَالبَرَة : ٢٠٠ وقوله تعالى: ﴿فَيَوْا قَضَيْتُم مُنَاسِكُمُ والبَرَة : ٢٠٠ وقوله تعالى: ﴿فَيْوَا فَضِيْتِ الصَّلَوَةُ والجمعة: ١٠ ويقال: قضيت حق فلان، ومعنى الجميع: وقوله تعالى:

قلت: أما الجواب عن قوله: «فأتموا» فقد ذكرناه آنفاً.

وأما قوله: «المراد بالقضاء: الفعل» فمشترك الدلالة، لأن الفعل يطلق على الأداء والقضاء جميعاً.

ومعنى «فقضاهن سبع سموات»: قدرهن.

ومعنى «قضيتم مناسككم»: فرغتم عنها. وكذا معنى: «فإذا قضيت الصلاة».

ومعنى: قضيت حق فلان: أنهيت إليه حقه.

بْنِ جَعْفَرٍ. قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي الْعَلاَءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ

ولو سلمنا أن القضاء بمعنى الأداء فيكون مجازاً، والحقيقة أولى من المجاز، ولا سيما على أصلهم أن المجاز ضروري لا يصار إليه إلا عند الضرورة والتعذر» اهـ.

قلت وههنا قول خامس: قال في الدر المختار: "ويقضي أول صلاته في حق قراءة، وآخرها في حق تشهد».

قال ابن عابدين تظلف: «هذا قول محمد كما في المبسوط للسرخسي، وعليه اقتصر في الخلاصة، وشرح الطحاوي، والاسبيجابي، والفتح، والدرر، والبحر، وغيرهم. وذكر الخلاف كذلك في السراج، لكن في صلاة الجلابي أن هذا قولهما، وتمامه في شرح الشيخ إسماعيل. وفي الفيض عن المستصفى: «لو أدركه في ركعة الرباعي يقضي ركعتين بفاتحة وسورة، ثم يتشهد، ثم يأتي بالثالثة بفاتحة خاصة عند أبي حنيفة، وقالا: ركعة بفاتحة وسورة، وتشهد، ثم ركعتين أولاهما بفاتحة وسورة، وثانيتهما بفاتحة خاصة» اهد. وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد كلله». كذا في رد المحتار.

والذي يظهر للعبد الضعيف _ والله أعلم _ أن المسألة مبنية على مسألة اتحاد صلاتي الإمام والمأموم، فيحكم باتحاد ركعة الإمام والمأموم من الجهة التي وقع فيها اتحاد صلاتيهما، وهي القراءة، كما تقدم في حديث عبد الله بن شداد: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» فركعة المسبوق التي أدركها مع الإمام هي الركعة التي ركعها الإمام بعينها في حق القراءة فقط، إن ثانية فثانية، وإن ثالثة فثالثة، وأما في حق غير القراءة فهي ركعته على وفق ترتيب الصلاة الطبعي الحسي، فالركعات التي يصليها المسبوق بعد فراغ الإمام قضاء في حق القراءة، وأداء وإتمام في حق غيرها، فمن استعمل الحديثين _ أعني الروايتين _ وجمع بين القضاء والأداء: قال: يقضي في حق القراءة، ويكون مؤدياً في غيرها.

والعجب! أنهم يتنازعون في لفظ «الإتمام» و«القضاء» ولا يلتفتون إلى لفظ «ما سبقك» في حديث: واقض ما سبقك» وأوضح منه قول المغيرة في قصة اقتداء النبي على بعبد الرحمن بن عوف: «فلما سلم قام النبي على وقمت، فركعنا الركعة التي سبقتنا» كما تقدم في باب المسح على الخفين.

قال النووي: معنى قوله: "سبقتنا" أي وجدت قبل حضورنا، فهذا ظاهر في أن المسبوق إنما يقضي الركعة التي سبقته، أي وجدت قبل حضوره، ولا شك أنها أول الصلاة إلا أن يقال: إنها أول صلاة الإمام دون المقتدي، وهو تكلف. ولا أقل من أن تكون أوّليتها باعتبار القراءة التي هي معظم أجزاء الصلاة، بل هي أصل الصلاة عند المحققين، كما يشير إليه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين. . . " والله سبحانه وتعالى أعلم.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا ثُوَّبَ لِلصَّلاَّةِ، فَلاَ تَأْتُوهَا وَأَنْتُم تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلاَةِ فَهُوَ فِي صَلاَّةٍ».

١٣٦٠ - (١٥٣) حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ. قَالَ: هَلْذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا نُودِيَ بِالصَّلاَةِ فَأَتُوهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ. وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ. فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا».

١٣٦١ - (١٥٤) حدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ، (يَعْنِي ابْنَ عِيَاضٍ)، عَنْ هِشَام. ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ثُوّبَ بِالصَّلاَةِ فَلاَ يَسْعَ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ. وَلْكِنْ لِيَمْشِ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ. صَلِّ مَا أَذُرَكْتَ وَاقْض مَا سَبَقَكَ».

۱۹۲ ـ (...) ـ قوله: (إذا ثوب بالصلاة) الخ: معناه: إذا أقيمت سميت الإقامة تثويباً لأنها دعاء إلى الصلاة بعد الدعاء بالأذان، من قولهم: ثاب، إذا رجع.

قوله: (فإن أحدكم إذا كان) الخ: أي: إنه في حكم المصلي، فينبغي له اعتماد ما ينبغي للمصلي اعتماده، واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه.

قال النووي: نبه بذلك على أنه لو لم يدرك من الصلاة شيئاً لكان محصّلاً لمقصوده، لكونه في صلاته، وعدم الإسراع أيضاً يستلزم كثرة الخطأ، وهو معنى مقصود لذاته، وردت فيه أحاديث.

كحديث جابر عند مسلم: «إن بكل خطوة درجة».

ولأبي داود من طريق سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار، مرفوعاً: "إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد، لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة، فإن أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له، فإن أتى يضع قدمه اليسرى إلا عضل فصلى ما أدرك وأتم ما بقي: كان كذلك، وإن أتى المسجد، وقد صلوا، فأتم الصلاة كان كذلك». هكذا في الفتح.

١٥٤ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (وعليه السكينة والوقار) الخ: قال عياض والقرطبي رحمهما الله: «الوقار بمعنى السكينة، وذكر على سبيل التأكيد».

وقال النووي: «الظاهر أن بينهما فرقاً، وأن السكينة: التأنّي في الحركات، واجتناب العبث، والوقار في الهيئة، كغضّ البصر، وخفض الصوت، وعدم الالتفات».

١٣٦٢ ـ (١٥٥) حدّ الله إسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصَّورِيُّ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلاَّم عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ؛ أَنَّ أَبَاهُ (١٥ عَدْتُنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلاَّم عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةً؛ أَنَّ أَبَاهُ (١٥ أَخْبَرَهُ؛ قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» أَخْبَرَهُ؛ قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلاَةَ فَعَلَيْكُمُ السَّكِينَة. فَمَا قَالُوا: وَمَا سَبَقَكُمْ فَأَتِمُوا». أَذْرَكْتُمْ فَصَلُوا، وَمَا سَبَقَكُمْ فَأَتِمُوا».

(٢٩) ـ باب: متى يقوم الناس للصلاة

1714 ـ (101) وَحَدَّقَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةً، عَنْ أَبِي قَتَادَةً (٢). قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلاَ تَقُومُوا حَتَّىٰ تَرَوْنِي ﴾.

قال الشيخ الأكبر: «يشير إلى أن العبد ينبغي له أن يعامل الله في نفسه بما يستحقه من المجلال والهيبة والحياء، فإن هذه الأحوال تؤثر ثقلاً في الجوارح، وتثبت الموازنة حركته مع الله أن يقع منه كما أمره الله بخضوع وخشوع، وهو السكينة المطلوبة، كما قال: «لو خشع قلبه لخشعت جوارحه» يعنى: لسرى ذلك في جوارحه».

١٥٥ _ (٦٠٣) _ قوله: (فسمع جلبة) الخ: بجيم، ولام، وموحدة، مفتوحات، وجلبة الرجال: أي: أصواتهم حال حركتهم.

قوله: (ما شأنكم) الخ: أي: ما حالكم حيث وقع منكم الجلبة.

(٢٩) ـ باب: متى يقوم الناس للصلاة

١٥٦ _ (٦٠٤) _ قوله: (إذا أقيمت الصلاة) الخ: أي: إذا ذكرت ألفاظ الإقامة.

قوله: (حتى تروني) الخ: أي: تبصروني خرجت، وبه صرّح ابن حبان من طريق عبد

⁽١) قوله: «أباه» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة، رقم (٦٣٥) وباب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٨) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كيف يمشي إلى الصلاة، رقم (١٢٨٧) وأحمد في مسنده (٥: ٣٠٦).

 ⁽٢) قوله: «عن أبي قتادة» الحديث أخرجها لبخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب متى يقوم الناس إذا
 رأوا الإمام عند الإقامة، رقم (٦٣٧) وباب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً، رقم (٦٣٨) وفي كتاب =

وَقَالَ ابْنُ حَاتِم: ﴿إِذَا أُقِيمَتْ، أَوُ نُودِيَ».

الرزاق وحده: «حتى تروني خرجت» ولا بد فيه من التقدير، تقديره: لا تقوموا حتى تروني خرجت، فإذا رأيتموني خرجت فقوموا».

وقد اختلف السلف متى يقوم الناس إلى الصلاة، فذهب مالك وجمهور العلماء إلى أنه ليس لقيامهم حد، ولكن استحب عامتهم القيام إذا أخذ المؤذن في الإقامة، وكان أنس ينهم يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، وكبر الإمام، وحكاه ابن أبي شيبة عن سويد بن غفلة، وكذا قيس بن أبي حازم، وحماد. وعن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز: إذا قال المؤذن: الله أكبر وجب القيام، وإذا قال: حي على الصلاة اعتدلت الصفوف، وإذا قال: لا إله إلا الله كبر الإمام. وذهبت عامة العلماء إلى أنه لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة. وفي المصنف: كره هشام - يعني ابن عروة - أن يقوم حتى يقول المؤذن: قد قامت الصلاة . وعن يحيى بن وثاب: إذا فرغ المؤذن كبر. وكان إبراهيم يقول: إذا قامت الصلاة كبر.

ومذهب الشافعي وطائفة: أنه يستحب أن لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة، وهو قول أبي يوسف. وعن مالك: السنة في الشروع في الصلاة بعد الإقامة، وبداية استواء الصف.

وقال أحمد: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، يقوم.

وقال زفر: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، مرة، قاموا، وإذا قال ثانياً، افتتحوا. وقال أبو حنيفة ومحمد: يقومون في الصفع إذا قال: حي على الصلاة، فإذا قال: قد قامت الصلاة كبر الإمام، لأنه أمين الشرع، وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه.

وإذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه. كذا في عمدة القاري.

قال القرطبي: «ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي ﷺ من بينه، وهو معارض لحديث جابر بن سمرة: «أن بلالاً كان لا يقوم حتى يخرج النبي ﷺ، أخرجه مسلم، ويجمع بينهما بأن بلالاً كان يراقب خروج النبي ﷺ، فأوّل ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رأوه قاموا، فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم.

الجمعة، باب المشي إلى الجمعة، رقم (٩٠٩) والنسائي في سننه، في كتاب الأذان، باب إقامة المؤذن عند خروج الإمام، رقم (٦٨٨) وفي كتاب الإمامة، باب قيام الناس إذا رأوا الإمام، رقم (٧٩١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قموداً، رقم (٣٣٥ و ٤٠٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب كراهية أن ينتظر الناس الإمام وهم قيام عند افتتاح الصلاة رقم (٩٣٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب متى يقوم الناس إذا أقيمت الصلاة، رقم (١٢٦٤) و(١٢٦٥) وأحمد في مسنده (٥: ٢٩٦ و٣٠٣ و٤٠٠ و٣٠٠ وو٣٠ و٣٠٠ و٣٠٠).

استه المبار المبار المبار وحد الله المبار ا

وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي رِوَايَتِهِ حَدِيثَ مَعْمَرٍ وَشَيْبَانَ: ﴿حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُۗۗۗۗ.

١٣٦٦ ـ (١٥٧) حدثنا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالاَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ عَوْفٍ. سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ (١) يَقُولُ: أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ. فَقُمْنَا فَعَدَّلْنَا الصُّفُوفَ. قَبْلَ أَنْ يَحْرُجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلاَّهُ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ، ذَكَرَ

وأما حديث أبي هريرة الآتي في الباب: «أقيمت الصلاة فقمنا، فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا النبي ﷺ، فأتى فقام مقامه . . . » الحديث، فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز، وبأن صنيعهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة، ولو لم يخرج النبي ﷺ، فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطىء فيه عن الخروج، فيشق عليهم انتظاره، ولا يرد هذا حديث أنس أنه قام في مقامه طويلاً في حاجة بعض القوم، لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادراً، أو فعله لبيان الجواز». كذا في الفتح.

١٥٧ _ (٦٠٥) _ قوله: (فقمنا فعدلنا الصفوف) الخ: إشارة إلى أن هذه سنة معهودة عندهم، وقد أجمع العلماء على استحباب تعديل الصفوف والتراص فيها. وقد سبق بيانه في بابه.

قوله: (قبل أن يكبر) الخ: فيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكرة: «أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر، فكبر،

⁽۱) قوله: «أبا هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الغسل، باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب خرج كما هو ولا يتيمم، رقم (۲۷٥) وفي كتاب الأذان، باب هل يخرج من المسجد لعلة، رقم (۲۳۸) وباب إذا قال الإمام: «مكانكم» حتى رجع انتظروه، رقم (۲٤٠) والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب الإمام يذكر بعد قيامه في مصلاه أنه على غير طهارة، رقم (۷۹۳) وأبو داود في سننه، في كتاب الطهارة، باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس، رقم (۲۳۲) و(۲۳۵) وأحمد في مسنده (۲: ۲۳۷ و ۲۸۵) و حمد في مسنده (۲: ۲۳۷ و ۲۸۵)

فَانْصَرَفَ. وَقَالَ لَنَا: «مَكَانَكُمْ» فَلَم نَزَلْ قِيَاماً نَنْتَظِرُهُ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا. وَقَدِ اغْتَسَلَ. يَنْطُفُ رَأْسُهُ مَاءً. فَكَبَّرَ فَصَلَّى بِنَا.

١٣٦٧ - (١٥٨) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو، يَعْنِي الأَوْزَاعِيَّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: أُقِيمَتِ الطَّلاَةُ. وَصَفَّ النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ مَقَامَهُ. فَأَوْمَا إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ، أَنْ «مَكَانَكُمْ» فَخَرَجَ وَقَدِ اغْتَسَلَ وَرَأْسُهُ يَنْطُفُ الْمَاء. فَصَلَّى بِهِمْ.

١٣٦٨ - (١٥٩) وحدّثني إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَىٰ. أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الرُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١)؛ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ

ثم أوماً إليهم. . . » ولمالك من طريق عطاء بن يسار مرسلاً : «أنه على كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار بيده أن امكثوا». ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله: «كبر» على أراد أن يكبر، أو بأنهما واقعتان. أبداه عياض والقرطبي احتمالاً . وقال النووي: إنه الأظهر، وجزم به ابن حبان كعادته، فإن ثبت وإلا فما في الصحيح أصح. قاله الحافظ في الفتح.

قوله: (فلم نزل قياماً) الخ: والمراد بذلك أنهم امتثلوا أمره في قوله: «مكانكم» فاستمروا على الهيئة أي الكيفية التي تركهم عليها، وهي قيامهم في صفوفهم المعتدلة.

قوله: (وقد اغتسل) الخ: زاد الدارقطني: «فقال: إني كنت جنباً، فنسيت أن أغتسل».

وفيه جواز النسيان على الأنبياء في أمر العبادة لأجل التشريع، وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة، لأن قوله: «فصلى» ظاهر أن الإقامة لم تعد، والظاهر أنه مقيد بالضرورة وبأمن خروج الوقت.

وعن مالك: إذا بعدت الإقامة من الإحرام تعاد، وينبغي أن يحمل على ما إذا لم يكن على.

وفيه أنه لا حياء في أمر الدين، وسبيل من غلب أن يأتي بعذر موهم كأن يمسك بأنفه ليوهم أنه رعف.

وفيه جواز انتظار المأمومين مجيء الإمام قياماً عند الضرورة، وهو غير القيام المنهي عنه في حديث أبي قتادة. كذا في الفتح.

١٥٨ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (ينطف) الخ: بكسر الطاء، وضمها، أي يقطر.

 ⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قعوداً، رقم (٥٤١).

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَّهُمْ. قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ.

۱۳۹۹ ـ (۱۲۰) وحدثني سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةً (١)؛ قَالَ: كَانَ بِلاَلٌ يُؤَذِّنُ إِذَا دَحَضَتْ. فَلاَ يُقِيمُ حَدَّى يَخْرُجَ النَّبِيُ ﷺ. فَإِذَا خَرَجَ أَقَامَ الصَّلاَةَ حِينَ يَرَاهُ.

(٣٠) ـ باب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة

١٣٧٠ ـ (١٦١) وحدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢٠)؛ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلاَة».

١٦٠ ـ (٦٠٦) ـ قوله: (يؤذن إذا دحضت) الخ: بفتح الدال، والحاء، والضاد المعجمة،
 أي زالت: الشمس.

(٣٠) ـ باب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة

171 _ (707) _ قوله: (ومن أدرك ركعة من الصلاة) الخ: قال الحافظ: «الظاهر أن هذا أعم من حديث الباب الآتي المقيد بالطلوع والغروب، ويحتمل أن يكون اللام عهدية، فيتحدا، ويؤيده أن كلّا منهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، وهذا مطلق، وذاك مقيد، فيحمل المطلق على المقيد» اهـ.

قلت: والظاهر أنهما حديثان، المطلق: لبيان حكم الصلاة في حق المسبوق، كما وقع التقييد بقوله: «مع الإمام» في طريق آخر، والمقيد: لبيان مسألة الوقت. والله أعلم.

قوله: (فقد أدرك الصلاة) الخ: ليس على ظاهره بالإجماع، لأنه لا يكون بالركعة الواحدة

 ⁽۱) لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة ولا عند الدارمي سوى مسلم رحمه الله، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٥: ٨٦ و ٨٧ و ٩١ و ١٠٥).

⁽٢) قوله: العن أبي هريرة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، رقم (٥٨٠) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعة من الصلاة، رقم (٥٥٠ ــ ٥٥٥). وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الجمعة، باب من أدرك من الجمعة ركعة، رقم (١١٢١) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، أبواب الجمعة، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، رقم (٥٢٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة، رقم (١١٢١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك، رقم (١٢٢٣) و(١٢٢٤) وأحمد في مسئده (٢: ٢٤١ و٢٦٥ و٢٨٠ و٣٥٠).

١٣٧١ ـ (١٦٢) وحدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ

مدركاً لجميع الصلاة، بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة، فإذا فيه إضمار، تقديره: فقد أدرك وقت الصلاة أو حكم الصلاة، أو نحو ذلك. ويلزمه إتمام بقيتها. كذا قال الحافظ.

وقال العيني: «معنى قوله: «فقد أدرك» أدرك وجوبها، حتى إذا أدرك الصبي قبل غروب الشمس، أو أسلم الكافر، أو أفاق المجنون، أو طهرت الحائض: تجب عليه صلاة العصر، ولو كان الوقت الذي أدركه جزءاً يسيراً لا يسع فيه الأداء، وكذلك الحكم قبل طلوع الشمس.

وقال زفر: لا يجب ما لم يجد وقتاً يسع الأداء فيه حقيقة.

وعن الشافعي قولان فيما إذا أدرك دون ركعة، كتكبيرة مثلاً، أحدهما: لا يلزمه، والآخر: يلزمه، وهو أصحهما.

واختلفوا في معنى الإدراك: هل هو للحكم، أو للفضل، أو للوقت، في أقل من ركعة، فنهما الله في معنى الإدراك: هل هو للحكم، أو للفضل، أو للوقت، في أقل من فلك بأقل من ركعة، متمسكين بلفظ الركعة، وبما في صحيح ابن حبان عن أبي هريرة: «إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوها ولا تعدوها شيئاً، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة».

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي في قول إلى أنه يكون مدركاً لحكم الصلاة.

فإن قلت: قيد في الحديث بركعة، فينبغي أن لا يعتبر أقل منها.

قلت: قيد الركعة فيه مخرج الغالب، فإن غالب ما يمكن معرفة الإدراك به ركعة أو نحوها، حتى قال بعض الشافعية: إنما أراد رسول الله على بذكر الركعة: البعض من الصلاة، لأنه روي عنه: من أدرك ركعة من العصر، ومن أدرك ركعتين من العصر، ومن أدرك سجدة من العصر، فأشار إلى بعض الصلاة، مرة بركعة، ومرة بركعتين، ومرة بسجدة، والتكبيرة في حكم الركعة، لأنها بعض الصلاة، فمن أدركها فكأنه أدرك ركعة.

واختلفوا في الجمعة، فذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وزفر، ومحمد، والشافعي، وأحمد إلى أن من أدرك منها ركعة أضاف إليها أخرى.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إذا أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين. وهو قول النخعي، والحكم، وحمّاد.

وأما التي يدرك بها فضيلة الجماعة فحكمها أن يكبر لإحرامها، ثم يركع، ويمكّن يديه. من ركبته قبل رفع الإمام رأسه، وهذا مذهب الجمهور.

وأما حكم هذه الصلاة فالصحيح أنها كلها أداء. قال بعض الشافعية: كلها قضاء. وقال بعضهم: تلك الركعة أداء وما بعدها قضاء. وتظهر فائدة الخلاف في مسافر نوى القصر، وصلى ركعة في الوقت، فإن قلنا: الجميع أداء فله قصرها، وإن قلنا: كلها قضاء، أو بعضها، وجب ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذِرَكَ الصَّلاَة».

١٣٧٧ - (٠٠٠) حدثنا أبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَس وَيُونُسَ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَىٰ. حَدَّثَنَا أَبِي مُعَنِّ عَبْدُ الْوَهَّابِ. جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. كُلُّ هَوُلاَءِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَىٰ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. كُلُّ هَوُلاَءِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَىٰ عَنْ مَالِكٍ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحِدٍ مَنْهُمْ «مَعَ الإِمَامِ». وَفِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ: قَالَ: «فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلاَةَ كُلُهَا».

۱۳۷۳ _ (۱۹۳) حدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ. وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ. وَعَنِ الأَعْرَجِ. حَدَّثُوهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠٠) أَشْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ. وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ. وَعَنِ الأَعْرَجِ. حَدَّثُوهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠٠) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ

إتمامها أربعاً إن قلنا: إن فائتة السفر إذا قضاها في السفر يجب إتمامها، وهذا كله إذا أدرك ركعة في الوقت، فإن كان دون ركعة، فقال الجمهور: كلها قضاء». كذا في عمدة القاري.

177 ـ (٢٠٨) ـ قوله: (فقد أدرك الصبح) الخ: الإدراك الوصول إلى الشيء فظاهره أنه يكتفي بذلك، وليس ذلك مراداً بالإجماع، فقيل: يحمل على أنه أدرك الوقت، فإذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته، وهذا قول الجمهور، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم، أخرجه البيهقي من وجهين، ولفظه: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس، وقد أدرك الصلاة». وأصرح منه رواية أبي غسّان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء ـ وهو ابن يسار ـ عن أبي هريرة بلفظ: «من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس، فلم يفته العصر» وقال مثل ذلك في الصبح، وساق البخاري في «باب من أدرك من العصر ركعة» من طريق أبي سلمة عن ذلك في الصبح، وساق البخاري في «باب من أدرك من العصر ركعة» من طريق أبي سلمة عن

⁽۱) قوله: «عن أبي هريرة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، رقم (٥٥٦) وباب من أدرك من الفجر ركعة، رقم (٥٧٩) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعتين من العصر، رقم (٥١٥ ـ ٥١٨) وباب من أدرك ركعة من صلاة الصبح، رقم (٥٥١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر، رقم (٤١٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، رقم (١٨٦) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت الصلاة، في العذر والضرورة، رقم (٩٩٦) و(٧٠٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك، رقم (١٢٢٥) وأحمد في مسنده (٢: ٥٠٤ و ٢٦٠ و ٢٨٠ و ٢٨٠ و ٢٩٠ و٢٠٩ و٤٨٠).

الصُّبْعَ. وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَضرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَضرَ».

أبي هريرة، وقال فيها: «فليتمّ صلاته» وللنسائي من وجه آخر: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يقضي ما فاته». وللبيهقي من وجه آخر: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى». كذا في الفتح.

الدليل على فساد صلاة الصبح إذا اعترض طلوع الشمس في خلالها، وعدم فساد صلاة العصر إذا اعترض الغروب بعد ما شرع فيها، والجواب عن الحنفية عما أورد عليهم بهذا الحديث

قوله: (فقد أدرك العصر) الخ: قال الشيخ بدر الدين العيني: «فيه دليل صريح في أن من صلى ركعة من العصر ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلاته، بل يتمها، وهذا بالإجماع. وأما في الصبح فكذلك عند الشافعي ومالك وأحمد. وعند أبي حنيفة تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها، وقالوا: الحديث حجة على أبي حنيفة.

وقال النووي: قال أبو حنيفة: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها، لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة، بخلاف الغروب، والحديث حجة عليه.

قلت: من وقف على ما أسس عليه أبو حنيفة: عرف أن الحديث ليس بحجة عليه، وعرف أن غير هذا الحديث من الأحاديث حجة عليهم، فنقول: لا شك أن الوقت سبب للصلاة وظرف لها، ولكن لا يمكن أن يكون كل الوقت سبباً، لأنه لو كان كذلك يلزم تأخير الأداء عن الوقت، فتعين أن يجعل بعض الوقت سبباً، وهو الجزء الأول، لسلامته عن المزاحم، فإن اتصل به الأداء تقررت السببية، وإلا تنتقل إلى الجزء الثاني، والثالث، والرابع، وما بعده، إلى أن يتمكن فيه من عقد التحريمة إلى آخر جزء من أجزاء الوقت، ثم هذا الجزء إن كان صحيحاً بحيث لم ينسب إلى الشيطان، ولم يوصف بالكراهة، كما في الفجر، وجب عليه كاملاً، حتى لو اعترض الفساد في الوقت بطلوع الشمس في خلال الصلاة فسدت، خلافاً لهم، لأن ما وجب كاملاً لا يتأدى بالناقص، كالصوم المنذور المطلق، وصوم القضاء لا يتأدى في أيام النحر، والتشريق، وإن كان هذا الجزء ناقصاً كان منسوباً إلى الشيطان، كالعصر وقت الاحمرار، وجب ناقصاً، لأن نقصان السبب مؤثر في نقصان المسبب، فيتأدى بصفة النقصان، لأنه أدي كما لزم، كما إذا نفر صوم النحر وأداه فيه، فإذا غربت الشمس في أثناء الصلاة لم تفسد العصر، لأن ما بعد الغروب كامل، فيتأدى فيه لأن ما وجب ناقصاً يتأدى كاملاً بالطريق الأولى.

فإن قلت: يلزم أن تفسد العصر إذا شرع فيه في الجزء الصحيح، ومدَّها إلى أن غربت.

قلت: لما كان الوقت متسعاً جاز له شغل كل الوقت، فيعفى الفساد الذي يتصل به بالبناء، لأن الاحتراز عنه مع الإقبال على الصلاة متعذر.

١٣٧٤ - (٠٠٠) وحدَّثنا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ

وأما الجواب عن الحديث المذكور فهو ما ذكره الإمام الحافظ أبو جعفر الطحاوي، وهو أنه يحتمل أن يكون معنى الإدراك في الصبيان الذين يدركون، يعني يبلغون قبل طلوع الشمس، والحيض اللاتي يطهرن، والنصارى الذين يسلمون، لأنه لما ذكر في هذا الإدراك، ولم يذكر الصلاة فيكون هؤلاء الذين سميناهم ومن أشبههم مدركين لهذه الصلاة، فيجب عليهم قضاؤها، وإن كان الذي بقي عليهم من وقتها أقل من المقدار الذي يصلونها فيه.

فإن قلت: فما تقول فيما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على الله الله الله الله الله الله المحدة من صلاة أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته (رواه البخاري والطحاوي أيضاً، فإنه صريح في ذكر البناء بعد طلوع الشمس؟

قلت: قد تواترت الآثار عن النبي ﷺ بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ما لم تتواتر بإباحة الصلاة عند ذلك، فدل ذلك على أن ما كان فيه الإباحة كان منسوخاً بما كان فيه التواتر بالنهي.

فإن قلت: ما حقيقة النسخ في هذا؟ والذي تذكره احتمال، وهل يثبت النسخ بالاحتمال؟

قلت: حقيقة النسخ هنا أنه اجتمع في هذا الموضع محرم ومبيح، وقد تواترت الأخبار والآثار في باب المحرم ما لم تتواتر في باب المبيح، وقد عرف من القاعدة أن المحرم والمبيح إذا اجتمعا يكون العمل للمحرم، ويكون المبيح منسوخاً، وذلك لأن الناسخ هو المتأخر، ولا شك أن الحرمة متأخرة عن الإباحة، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، والتحريم عارض، ولا يجوز العكس، لأنه يلزم النسخ مرتين، فافهم، فإنه كلام دقيق قد لاح لي من الأنوار الإلهية.

فإن قلت: إنما ورد النهي المذكور عن الصلاة في التطوع خاصة، وليس بنهي عن قضاء الفرائض.

قلت: دل حديث عمران بن حصين الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما على أن الصلاة الفائتة قد دخلت في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، عن عمران أنه قال: «سرينا مع رسول الله على في غزوة ـ أو قال: في سرية ـ فلما كان آخر السحر عرسنا، فما استيقظنا حتى أيقظنا حر الشمس. . . » الحديث، وفيه أنه الله أخر صلاة الصبح حتى فاتت عنهم، إلى أن ارتفعت الشمس، ولم يصلها قبل الارتفاع، فدل ذلك أن النهي عام يشمل الفرائض والنوافل، والتخصيص بالتطوع ترجيح بلا مرجح». انتهى كلام العينى.

قال في شرح النقاية: «والفرق بين عصر اليوم حيث يجوز عند الغروب، وفجر اليوم حيث لا يجوز عند الطلوع: أن سبب الصلاة جزء من وقتها، ملاق لأدائها وآخر وقت العصر ـ وهو

الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

وقت التغير ـ ناقص، لأنه وقت كراهة، وإذا شرع فيه فقد وجبت ناقصة، فلا تفسد بطروء الغروب الذي هو وقت الفساد للملايمة بينهما في النقصان، وأما الفجر فإن جميع وقتها كامل، فإذا شرع فيها فقد وجبت كاملة، فتفسد بطروء الطلوع الذي هو وقت الفساد، لعدم الملايمة بينهما.

فإن قيل: روى الجماعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: "من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر».

وأجيب بأن التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة رجعنا إلى القياس، كما هو حكم التعارض، فرجحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر، وحكم النهي في صلاة الفجر.

وذهب الطحاوي إلى عدم جواز عصر يومه، كالفجر، لئلا يلزم العمل ببعض الحديث وترك بعضه، مع أن النقص قارن العصر ابتداء، والفجر بقاء.

وروي عن أبي يوسف كتُلله تعالى جواز الفجر أيضاً إذا أمسك عن تكميلها عند طلوع الشمس، وهو فيها وكمّلها بعد طلوعها، لأنه لم يتحرّ بها طلوعها، وامتثل الأمر بالإمساك عنها، وتأخرها حتى تبرز، ولم يوجد التشبه الحقيقي بعبّادها، وذلك لما روى الطحاوي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: «لا تحروا بصلاتكم عند طلوع الشمس ولا غروبها، وإذا بدأ حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب» اهد.

قلت: الأحسن أن يقرر أن النصوص الصريحة ناطقة بأن من انتهاء الظهر إلى سقوط قرن الشمس الأول وقت العصر، واتفق عليه جماهير العلماء، فكون هذا الوقت وقتاً لعصر اليوم يستلزم كون العبد مأموراً بأداء الصلاة فيه، فكيف يتصور كونه منهياً عنها مع كونه مأموراً بها في وقت واحد؟ فما دام الوقت مكروهاً فهو مأمور بأداء العصر، وبالغروب ينتفي الكراهة في الوقت، ويدخل وقت المغرب، فهو ليس بمفسد للصلاة. بخلاف الطلوع، فإنه ينافي صحة الصلاة فينهى عن الصلاة فيه، وليس هو وقت الفجر حتى يؤمر بأدائها فيه.

قال السرخسي في المبسوط: "والأصح عندي في الفرق أن الطلوع بظهور حاجب الشمس، وبه لا تنتفي الكراهة بل تتحقق، فكان مفسداً للفرض، والغروب بآخره، وبه تنتفي الكراهة، فلم يكن مفسداً للعصر لهذا، وفتوى أبي هريرة راوي الحديث موجود في مصنف عبد الرزاق، قال: "إن خشيت من الصبح فواتاً فبادر بالركعة الأولى الشمس، فإن سبقت بها الشمس فلا تعجل بالآخرة أن تكملها»، كذا في كنز العمال (٤: ٢٣٨). ويؤيدنا في مسألة عصر اليوم

١٣٧٥ - (١٦٤) وحدَّثنا حَسَنُ بنُ الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ الْمُبَارَكِ عَنْ

قول عمر: «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، فإنه يدل على أن عمر أدى الصلاة قبل المغرب، ويؤخذ من كلام الحافظ ترجيح هذا المعنى، فهو دليل لنا في صحة عصر اليوم، وكذا حديث «تلك صلاة المنافق» فإنه سماها صلاة، والله أعلم».

أما حديث الباب فقد حمله في شرح المشارق على أن المراد بقوله: "فقد أدرك" أي أدرك ثواب كل الصلاة باعتبار نيته، لا باعتبار عمله (كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغُرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى السَّا اللهِ وَسُولِهِ فَمَ يُعْرَبُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ النساء: ١٠٠] وهذه قاعدة الشريعة أن من كان عازماً على الفعل عزماً جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل، فهذا الذي كان له عمل في صحته وإقامته عزمه أنه يفعله، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه فكان بمنزلة الفاعل، كما جاء في السنن فيمن تطهر في بيته ثم ذهب إلى المسجد يدرك الجماعة، فوجدها قد فاتت، أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة، وكما ثبت في الصحيح من قوله: "إن بالمدينة رجالاً ما سرتم مسيراً، ولا قطعتم وادياً، إلا كانوا معكم، قالوا: وهم بالمدينة، حبسهم العذر».

قال شارح المشارق: "وإن معنى قوله: "فليتم صلاته" كما في بعض روايات البخاري، فليأت بها على وجه التمام (أي يؤديها كما وجب) في وقت آخر (فمعنى الإتمام ههنا هو مثل ما قالت الشافعية في قوله تعالى: ﴿وَآتِيْوا اللّهَجَ وَالْمُتَرَةَ لِلّهَ ﴾ وأما ما في بعض الروايات: "من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر» وقال مثل ذلك في الصبح، فلعل المراد بقوله: "صلى" أي أدرك وقتاً إن صلى فيه تقع ركعة قبل الغروب أو الطلوع، وبقية الصلاة بعدهما لا فعل الصلاة، والله أعلم».

قال السيوطي: وهذه التأويلات بعيدة، يردها بقية طرق الحديث، وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة الصبح، ثم طلعت الشمس، فليصل إليها أخرى» اهـ.

قال الشيخ الأنور: «هو من طريق قتادة، عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، أخرجه أحمد في (٢: ٣٠٦ و٣٤٧ و ٥٢١) ومن طريق قتادة، عن خلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، أخرجه أحمد أيضاً في (٢: ٢٣٦ و٤٨٩ و٤٩٠) وأخرجه الدارقطني بهاتين الطريقتين، وطريق قتادة عن عزرة بن تميم عن أبي هريرة أيضاً، وأخرجه البيهقي. من وجهين، من طريق قتادة عن خلاس، وليس عند أحد منهم ذكر العصر، ولا لفظ «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الصبح» كما حكاه الترمذي في متن هذا الإسناد أنه هو المعروف، وأخرجه أيضاً في كنز العمال (٤: ٧٩) عن ابن حبان، لا بلفظ الترمذي، نعم! هو بمعناه حديث واحد بنحو خمسة عشر طريقاً تدور على قتادة، ثم تتشعب إلى ثلاث طرق، والذي يظهر أنه حديث آخر في مسألة سنة الفجر، لا مسألة إدراك الصبح كما روى الدارقطني من طريق عمرو بن عاصم

يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

عن همام عن قتادة عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي على قال: «من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما» زاد الترمذي بهذا الإسناد بعينه بعد ما تطلع الشمس، وصرح بتفرد عمرو بن عاصم به».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: والذي يترجح بحسب الأدلة من مجموع الروايات في المسألة، مع مراعاة أصول الحنفية هو: جواز الإتمام لمن صلى ركعة من الفجر، أو العصر، قب الطلوع أو الغروب، فإن الأمر بالإمساك عن الصلاة وقطعها في الفجر إنما هو لنهي الصلاة في الأوقات الثلاثة، ويعارض هذا النهي النهي عن إبطال العمل، وقد صرح في الدر المختار وغيره: أنه يلزم نفل شرع فيه قصداً، ولو عند غروب وطلوع واستواء على الظاهر، أي ظاهر الرواية عن الإمام، لقوله تعالى: ﴿وَلا بُبُطِلُوا أَعْمَلُكُو ﴾ [محمد: ٣٣]، ونقل ابن عابدين عن صاحب البحر أن قطع الصلاة بغير عذر حرام، فالنهيان: أي النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، والنهي عن إبطال العمل قد تعارضا، فيبقى حديث الباب، أي حديث الإدراك والإتمام سالماً من المعارض، فيحكم به. وبطريق آخر: أن إبطال العمل بغير عذر ممنوع، والعذر في هذه المسألة عند من قال بقطع الصلاة عند الطلوع إنما هو كراهة الوقت، لكن دل أحاديث الباب بسائر طرقها أن الشارع لم يعتبر هذا العذر في حق مدرك الركعة قبل الطلوع، كما دل القياس عند الحنفية على عدم اعتباره في حق مدرك الركعة قبل الغروب، بل في حق من شرع العصر في وقت صحيح، ثم مدها إلى الغروب أيضاً، فبقي العمل على النهي عن إبطال العمل، فيؤمر بإتمام الصلاة في الفجر والعصر كليهما، والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ ابن القيم قال في إعلام الموفعين: «وأيضاً فإن الأمر بإتمام الصلاة وقلا طلعت الشمس فيها أمر بإتمام، لا بابتداء، والنهي عن الصلاة في ذلك الوقت، وإنما قال: «لا تصلوا» وأين لا عن استدامتها، فإنه لم يقل: لا تتموا الصلاة في ذلك الوقت، وإنما قال: «لا تصلوا» وأين أحكام الابتداء من الدوام! وقد فرق النص والإجماع والقياس بينهما، فلا تؤخذ أحكام الدوام من أحكام الابتداء، ولا أحكام الابتداء من أحكام الدوام في عامة مسائل الشريعة، فالإحرام ينافي ابتداء النكاح، والطيب، دون استدامتهما. والنكاح ينافي قيام العدة والردة، دون استدامتهما، والحدث ينافي ابتداء المسح على الخفين، دون استدامته. ثم قال: ولو حلف: لا يتزوج و لايتطيب، أو لا يتطهر، فاستدام ذلك، لم يحنث، وإن ابتدأه حنث، وأضعاف أضعاف ذلك من الأحكام التي يفرق فيها بين الابتداء والدوام، فيحتاج في ابتدائها ما لا يحتاج إليه في دوامها، وذلك لقوة الدوام وثبوته واستقرار حكمه، وأيضاً فهو مستصحب بالأصل، وأيضاً فالدفع أسهل من الرفع. وأيضاً فأحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوعات، والمستدام تابع لأصله الثابت، فلو لم يكن في المسألة نص لكان القياس يقتضي صحة ما ورد به النص، فكيف وقد توارد عليه النص والقياس. فقد تبين أنه لم يتعارض في هذه المسألة عام وخاص، فكيف وقد توارد عليه النص والقياس. فقد تبين أنه لم يتعارض في هذه المسألة عام وخاص،

ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ. كِلاَهُمَا عَنِ ابْنِ وَهْبِ، (وَالسِّيَاقُ لِحَرْمَلَةَ)، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزَّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ (١)؛ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَضْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، أَوْ مِنَ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَعْرُبَ السَّمْسُ، أَوْ مِنَ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَعْرُبَ السَّيْمِ اللهِ الْقَالِمِ الْعَلَاقِ اللَّهُ عَلَى إِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ عَلْمَالَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى إِلَى اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهِ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّ

(• • •) - (• • •) وحدّثنا عبد بن حميد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ؛ بمثل حديث مالك عن زيد بن أسلم .

١٣٧٦ - (١٦٥) وحدثنا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ. وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ. وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ. وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ

١٣٧٧ - (٠٠٠) وحدّثناه عَبْدُ الأَعْلَىٰ بْنُ حَمَّادٍ. حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ ؟ قَالَ: سَمِعْتُ مَعْمَراً، بِهَلْذَا الإسْنَادِ.

(٣١) ـ باب: أوقات الصلوات الخمس

١٣٧٨ - (١٦٦) حدّثنا ابْنُ رَمْحٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. حَ قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الْعَصْرَ شَيْئًا.

ولا نص وقياس، بل النص فيها والقياس متفقان، والنص العام لا يتناول مورد الخاص، ولا هو داخل تحت لفظه، ولو قدر صلاحية لفظه له فالخاص بيان لعدم إرادته (قلت: وفيه كلام بسطناه في مقدمة هذا الشرح) فلا يجوز تعطيل حكمه وإبطاله، بل يتعين إعماله واعتباره، ولا تضرب أحاديث رسول الله على بعضها ببعض، وهذه القاعدة أولى من القاعدة التي تتضمن إبطال حال إحدى السنتين، وإلغاء أحد الدليلين، والله الموفق، اه.

178 - (7۰۹) - قوله: (والسجدة إنما هي الركعة) الخ: قال الخطابي: «المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها، والركعة إنما يكون تمامها بسجودها، فسميت على هذا المعنى سجدة» انتهى.

(٣١) - باب: أوقات الصلوات الخمس

١٦٦ ـ (٦١٠) ـ قوله: (أخّر العصر شيئاً) الخ: قال ابن عبد البر: ظاهر سياقه أنه فعل

 ⁽۱) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعة من صلاة الصبح، رقم (۵۵۲) وأحمد في مسنده (٦: ٧٨).

ذلك يوماً، لا أنه ذلك كان عادة له، وإن كان أهل بيته معروفين بذلك، وكان عمر بن عبد العزيز أمية أمير المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك، وكان ذلك زمان يؤخرون فيه الصلاة - يعني بني أمية - قال ابن عبد البر: والمراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب، لا أنه أخرها حتى غربت الشمس، ويؤيده لفظ «شيئاً» في حديث الباب، أي شيئاً قليلاً. وما في بعض الروايات: «أمسى عمر بن عبد العزيز» فمحمول على أنه قارب المساء، لا أنه دخل فيه، وقد رجع عمر بن عبد العزيز عن ذلك، فروى الأوزاعي، عن عاصم عن رجاء بن حيوة، عن أبيه، أن عمر بن عبد العزيز - يعني في خلافته - كان يصلي الظهر في الساعة الثامنة، والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل.

قوله: (فقال عروة) الخ: هو التابعي الكبير، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة.

قوله: (أما إن جبريل) الخ: أما بالتخفيف. قال المالكي: أما حرف استفتاح بمنزلة «ألا» ويكون أيضاً بمعنى «حقاً» ولا يشاركها «آلا» في ذلك، كذا في المرقاة.

قال الأبي: «هو إنكار لما أتى به من التأخير، وصدر بكلمة «أما» التي هي من طلائع القسم». قال عياض: «وفيه الدخول على الأمراء، وقول الحق عندهم، وإنكار ما ينكر».

قوله: (قد نزل) الخ: بين ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان صبيحة الليلة التي فرضت فيه الصلاة، وهي ليلة الإسراء، قال ابن إسحاق: حدثني عتبة بن مسلم: عن نافع بن جبير، وقال عبد الرزاق: عن ابن جريج، قال: قال نافع بن جبير وغيره: "لما أصبح النبي على من الليلة التي أسري به لم يرعه إلا جبريل، نزل حين زاغت الشمس، ولذلك سميت: الأولى - أي صلاة الظهر - فأمر فصيح بأصحابه: الصلاة جامعة، فاجتمعوا، فصلى به جبريل، وصلى النبي على بالناس . . . » فذكر الحديث، وفيه رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل، وبعدها ببيان النبي الله وإنما دعاهم إلى الصلاة بقوله: "الصلاة جامعة» لأن الأذان لم يكن شرعت حيثذ.

قوله: (فصلى إمام رسول الله ﷺ) الخ: قال النووي: إمام: بكسر الهمز ويوضحه قوله بعد: «فأمنى».

وقال شارح المصابيح: هو في جامع الأصول مقيد بالفتح والكسر، فبالفتح ظرف، وبالكسر إما منصوب بإضمار فعل، أي: «أعني إمام رسول الله ﷺ أو خبر «لكان» المحذوفة.

قال بعض الشارحين: يبعد الثاني: لأنه ليس موضع حذفها في الأفصح.

قوله: (اعلم ما تقول) الخ: اعلم بصيغة الأمر قيل: هذا القول تنبيه منه على إنكاره إياه،

ثم تصدره به "أما" التي هي من طلائع القسم، أي تأمل ما تقول، وعلام تحلف وتنكر؟ كذا قاله الطيبي. وكأنه استبعاد لقول عروة: "صلى إمام رسول الله على مع أن الأحق بالإمامة هو النبي، والأظهر أنه استبعاد لإخبار عروة بنزول جبريل بدون الإسناد، فكأنه غلط عليه بذلك مع عظيم جلالته إشارة إلى مزيد الاحتياط في الرواية، لئلا يقع في محذور الكذب على رسول الله وإن لم يتعمده، ولذلك جاء عن أبيه الزبير أنه سئل عن قلة روايته للحديث مع كونه ملازما لرسول الله شخ سفراً وحضراً في مكة والمدينة، فأجاب بأنه لم يترك التحديث مع امتلائه حفظاً لا خشية أن يدخل في وعيد الكذب عليه، لأن بعض الروايات لم يذكر فيها قيد التعمد، فكأنها التي بلغته، أو راعاها احتياطاً، فكذلك عمر احتاط بقوله لعروة ذلك، لأن عمر كان سيد أهل زمانه وأفضلهم، كذا في المرقاة.

قلت: وقوله في الطريق الآتي: أو إن جبريل ﷺ هو أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة يلك على أن عمر بن عبد العزيز استغرب كون جبريل معلماً له ﷺ تحديد الأوقات بفعله، ومجيئه مرات، وعدم الاكتفاء بالبيان القولي في مثل هذه الأمور الواضحة، والله أعلم.

قوله: (فقال: سمعت بشير بن أبي مسعود) الخ: بشير بفتح الموحدة، بعدها معجمة، بوزن فعيل، وهو تابعي جليل، ذكر في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي على ورآه، واستدل به ابن بطال وغيره على أن الحجة بالمتصل دون المنقطع، لأن عروة أجاب عن استفهام عمر له، لما أن أرسل الحديث بذكر من حدثه به، فرجع إليه، فكأن عمر قال له: تأمل ما تقول، فلعله بلغك عن غير ثبت، فكأن عروة قال له: قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله على والصاحب قد سمعه من النبي بلغى واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمرسل الثقة، لصنيع عروة حين احتج على عمر، قال وإنما راجعه عمر لتثبته فيه، لا لكونه لم يرض به مرسلاً. كذا في الفتح.

قوله: (سمعت أبا مسعود) أي: عقبة بن عمرو البدري.

قوله: (نزل جبريل) الخ: قال القرطبي: قول عروة: «إن جبريل نزل» ليس حجة واضحة

⁽۱) قوله: «أبا مسعود» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في (فاتحة) كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، رقم (۲۲۱) وفي كتاب بدء المخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (۲۲۱) وفي كتاب المغازي، باب (بلا ترجمة، بعد باب شهود الملائكة بدراً) رقم (۲۰۰۷) والنسائي في سننه، فاتحة كتاب المواقيت، رقم (۴۹۵) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في المواقيت، رقم (۴۹۵) وأبن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، رقم (۲۲۸) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في مواقيت الصلاة، وأجود المدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في مواقيت الصلاة، رقم (۱۱۸۹) وأحمد في مسنده (۵: ۲۷٤).

فَأَمَّنِي. فَصَلَّيْتُ مَعَهُ. ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ. ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ. ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ. ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ». يَحْسُبُ بِأَصَابِعِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ.

على عمر بن عبد العزيز، إذ لم يعين له الأوقات، قال: وغاية ما يتوهم عليه أنه نبهه وذكره بما كان يعرفه من تفاصيل الأوقات، قال: وفيه بعد لإنكار عمر على عروة، حيث قال له: «اعلم ما تحدث يا عروة» قال: وظاهر هذا الإنكار أنه لم يكن عنده علم من إمامة جبريل.

قلت: لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أن لا يكون عنده علم بتفاصيل الأوقات المذكورة من جهة العمل المستمر، لكن لم يكن يعرف أن أصله بتبيين جبريل بالفعل، فلهذا استثبت فيه، وكأنه كان يرى أن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد، وكذا يحمل عمل المغيرة وغيره من الصحابة، ولم أقف في شيء من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود، والظاهر أنه رجع إليه، والله أعلم. كذا قال الحافظ.

ثم قال: وورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري بيان أبي مسعود للأوقات، وفي ذلك ما يرفع الإشكال ويوضح توجيه احتجاج عروة به، فروى أبو داود، وصححه ابن خزيمة، وغيره، من طريق ابن وهب، والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب، كلاهما عن أسامة بن زيد، عن الزهري، هذا الحديث بإسناده. وزاد في آخره: "قال أبو مسعود: فرأيت رسول الله عليه الظهر حين تزول الشمس...» فذكر الحديث.

قوله: (فأمنّي) الخ: وفي رواية عبد الرزاق عن معمر: «نزل فصلى، فصلى رسول الله ﷺ، فصلى الله ﷺ،

قال الزرقاني: "واحتج به بعضهم على جواز الائتمام بمن يأتم بغيره، وأجاب الحافظ بحمله على أنه كان مبلغاً، فقط، كما قيل في صلاة أبي بكر خلف النبي، وصلاة الناس خلف أبي بكر، ورده السيوطي بأنه واضح في قصة أبي بكر، وأما هنا ففيه نظر، لأنه يقتضي أن الناس اقتدوا بجبريل، لا بالنبي على وهو خلاف الظاهر، والمعهود مع ما في رواية نافع بن جبير من التصريح بخلاف، والأولى أن يجاب بأن ذلك كان خاصاً بهذه الواقعة، لأنها كانت للبيان المعلق عليه الوجوب.

واستدل به أيضاً على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل، لأن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس، قاله ابن العربي وغيره، وأجاب عياض باحتمال أن لا تكون تلك الصلاة واجبة على النبي على حينئذ، وتعقبه بما تقدم أنها كانت صبيحة ليلة فرض الصلاة، وأجيب باحتمال أن الوجوب كان معلقاً بالبيان، فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة. قال: وأيضاً لا نسلم أن جبريل كان متنفلاً، بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه، لأنه مكلف بتبليغها، فهي صلاة مفترض خلف مفترض، اهـ.

قوله: (بحسب بأصابعه) الخ: يحسب بضم السين مع الياء التحتانية، والظاهر أن فاعله

١٣٧٩ ـ (١٦٧) ٱخْبَوَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَرَ الصَّلاةَ يَوْماً. فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. فأَخْبَرَهُ ؟ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَرَ الصَّلاةَ يَوْماً. وَهُو بِالْكُوفَةِ. فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ: مَا هَلْذَا يَا مُغِيرَةُ ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ صَلَّى. فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَصَلَّى . فَصَلَّى . فَصَلَّى . فَصَلَّى . فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ صَلَّى . فَصَلَّى . فَصَلَّى لَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ صَلَّى . فَصَلَّى . فَصَلَّى لَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ صَلَّى . فَصَلَّى السَّلامُ هُو أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتَ الْعُرْوَةَ : انْظُرْ مَا تُحَدِّثُ يَا عُرُوهُ ! أَوْ إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ هُو أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتَ الْعُرْوَةَ : انْظُرْ مَا تُحَدِّثُ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ .

١٣٨٠ ـ (١٦٨) قَالَ عُرُوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّ

النبي ﷺ، أي: يقول ذلك حال كونه يحسب تلك المرات بعقد أصابعه.

١٦٧ _ (...) _ قوله: (وهو بالكوفة) الخ: وفي البخاري: «وهو بالعراق» والكوفة من جملة العراق، وكان المغيرة إذ ذاك أميراً عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان.

قوله: (ما هذا) الخ: أي: التأخير.

قوله: (أليس قد علمت) الخ: كذا الرواية، وهو استعمال صحيح، لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر: «ألست» وفي مخاطبة الغائب: «أليس».

قوله: (فصلى، فصلى رسول الله) الخ: قال عياض: ظاهره أن صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبريل، لكن المنصوص في غيره أن جبريل أمّ النبي ﷺ، فيحمل قوله: «صلى، فصلى» على أن جبريل كان كلما فعل جزء من الصلاة تابعه النبي ﷺ يفعله، وبهذا جزم النووي.

قوله: (بهذا أمرت) الخ: بفتح المثناة على المشهور، والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصليه كل يوم وليلة، وروي بالضم، أي: هذا الذي أمرت بتبليغه لك.

قوله: (انظر ما تحدث) الخ: وفي رواية للشافعي، عن سفيان، عن الزهري، فقال: «اتق الله يا عروة، وانظر ما تقول» قال الرافعي في شرح المسند لا يحمل مثله على الاتهام، ولكن المقصود الاحتياط والاستثبات، ليتذكر الرواي ويجتنب ما عساه يعرض من نسيان وغلط.

قوله: (أو إن جبريل) الخ: قال السفاقسي: الهمزة حرف الاستفهام، ودخلت على الواو، فكان ذلك تقديراً، وقال النووي: الواو مفتوحة و إن ههنا تفتح وتكسر، وقال صاحب الاقتضاب: كسر الهمزة أظهر، لأنه استفهام مستأنف، إلا أنه ورد بالواو والفتح على تقدير: «أو علمت، أو حدثت أن جبريل علي نزل...» كذا في عمدة القاري.

١٦٨ ـ (٦١١) ـ قوله: (ولقد حدثتني عائشة) الخ: احتج عروة بحديث عائشة رضي في

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا. قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

١٣٨١ - (٠٠٠) حَدَّثْنَا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ. قَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةً (١)؛ كَانَ النَّبِيُّ يَسِّلِي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي حُجْرَتِي، لَمْ يَفِيءِ الْفَيْءُ بَعْدُ.

كونه ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها، وهي الصلاة التي وقع الإنكار بسببها.

قوله: (والشمس في حجرتها) الخ: المراد بالشمس ضوؤها (دهوپ) والحجرة: بضم المهملة وسكون الجيم: البيت، أي الشمس باقية فيها.

قوله: (أن تظهر) الخ: أي: الشمس، وفي الرواية الآتية: «لم يظهر الفيء بعد» قال في الموعب: «ظهر فلان السطح: إذ علاه، ومنه: ﴿فَمَا اَسْطَنَعُوا أَنْ يَظْهَـرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧].

وقال الخطابي: «معنى الظهور: الصعود، ومنه: ﴿وَمَعَارِحَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وقال الحافظ: "إن المراد بظهور الشمس في قولها: "والشمس في حجرتها قبل أن تظهر" خروجها من الحجرة، وبظهور الفيء في قولها: "لم يظهر الفيء بعد" انبساطه في الحجرة، أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه، وليس بين الروايتين اختلاف، لأن انبساط الفيء لا يكون إلا بعد خروج الشمس" اهـ.

إلا أن قولها: «لم يظهر الفيء من حجرتها» بلفظ «من» لا يلائم معنى الانبساط. والله أعلم.

1۷۰ ـ (...) ـ قوله: (والشمس واقعة في حجرتي) الخ: أي: ضوء الشمس بعد في أواخر العرصة، لم يرتفع الفيء في الجدار الشرقي، والمقصود التبكير بصلاة العصر حين صار

⁽۱) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، رقم (٥٤٦) ووفضلها، رقم (٥٤٦) وباب وقت العصر، رقم (٥٤٤) و(٥٤٥) و(٥٤٦) وفي كتاب فرض الخمس، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي هي النبي رقم (٣١٠٣) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب تعجيل العصر، رقم (٥٠٦) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر، رقم (٤٠٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في تعجيل العصر، رقم (١٥٩) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العصر، رقم (٣٠٤) وأحمد في مسنده، (٣: ٣٧ و٥٥ و١٩٩ و٢٠٤ و٢٧٩).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَمْ يَظْهَرِ الفَيْءُ بَعْدُ.

الظل مثله، بأن كان الحجرة ضيقة العرصة، قصيرة الجدار، بحيث يكون طوله أقل من مساحة العرصة.

قال في مجمع البحار: «لا دليل على كون قدرها ما ذكر، فيمكن كون طوله أقل من نصف مساحة العرصة بيسير، فيكون الصلاة عند المثلين، والشمس في حجرتها» اهـ.

أقوال العلماء في استحباب تعجيل صلاة العصر وتأخيرها، وفي آخر وقت الظهر: هل هو عند المثل أو المثلين

وفي عمدة القاري: «واستدل به الشافعي ومن تبعه على تعجيل صلاة العصر في أول وقتها.

وقال الطحاوي: لا دلالة فيه على التعجيل، لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار، فلم تكن الشمس يحتجب عنها إلا بقرب غروبها، فيدل على التأخير لا على التعجيل.

وقال بعضهم: وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجرة، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي الله للم تكن متسعة، ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة، وإلا متى مالت جداً ارتفع ضوؤها عن قعر الحجرة، ولو كانت الجدر قصيرة.

قلت: لا وجه للتعقب فيه، لأن الشمس لا تحتجب عن الحجرة الصغيرة الجدار إلا بقرب غروبها، وهذا يعلم بالمشاهدة، فلا يحتاج إلى المكابرة، ولا دخل هنا لاتساع الحجرة ولا لضيقها وإنما الكلام في قصر جدرها. قال الحسن: «كنت أدخل في بيوت النبي وأنا محتلم وأنا أسقفها بيدي»، فالحديث حجة على من يرى تعجيل العصر في أول وقتها» اهـ.

وأما استدلال عروة به على التعجيل فهو في مقابلة تأخير عمر بن عبد العزيز عن وقتها المستحب، فلعله أخر تأخيراً يزيد على التأخير المندوب، والله أعلم.

تنبيه

اعلم أنه قد ورد حديث إمامة جبريل في السنن عن ابن عباس، وفيه تفاصيل الأوقات، قال ابن عباس: قال رسول الله على: «أمنّي جبريل على عند البيت مرتين...» الحديث، وفيه: «صلى بي العصر حين كان ظله مثله» هذا في المرة الأولى، وقال في الثانية: «وصلى بي العصر حين كان ظله مثليه» أخرجه أبو داود، والترمذي، وقال: حديث حسن. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم من مستدركه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ورواه ابن خزيمة في صحيحه، وقال ابن عبد البر في التمهيد: وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له، ورواته كلهم مشهورون بالعلم.

١٣٨٢ ـ (١٦٩) وحدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ

قلت: هذا الحديث هو العمدة في هذا الباب، وقوله: «حين كان ظله مثليه» بالتثنية، وهذا آخر وقت الظهر عند أبي حنيفة، لأن عنده إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال يخرج وقت الظهر، ويدخل وقت العصر، وعند أبي يوسف ومحمد: إذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر، ويدخل وقت العصر، وهي رواية الحسن بن زياد عنه، وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد والثوري، وإسحاق. ولكن قال الشافعي: آخر وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه لمن ليس له عذر، وأما أصحاب العذر والضرورات فآخر وقتها لهم غروب الشمس.

وقال القرطبي: خالف الناسُ كلهم أبا حنيفة فيما قاله، حتى أصحابه.

قلت: إذا كان استدلال أبي حنيفة بالحديث فما يضره مخالفة الناس له، ويؤيد ما قاله أبو حنيفة حديث علي بن شبيان قال: «قدمنا على رسول الله على المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية» رواه أبو داود وابن ماجه، وهذا يدل على أنه كان يصلي العصر عند صيرورة ظل كل شيء مثليه، وهو حجة على خصمه. وحديث جابر: «صلى بنا رسول الله على حين صار ظل كل شيء مثليه قدر ما يسير الراكب إلى ذي الحليفة العَنق». رواه ابن أبي شيبة بسند لا بأس به، كذا في عمدة القاري.

وفي شرح المنية: «له (أي لأبي حنيفة) حديث أبي هريرة ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم» رواه الستة.

وعن أبي ذر قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر، فأراد المؤذن أن يؤذن، فقال له: أبرد، ثم أراد أن يؤذن، فقال له: أبرد، ثم أراد أن يؤذن، فقال له: أبرد، حتى ساوى الظل التلول، فقال النبي ﷺ: إن شدة الحر من فيح جهنم، رواه البخاري في باب الأذان للمسافرين.

ووجه الاستدلال بالحديث الأول: أن شدة الحرفي ديارهم إذا كان ظل الشيء مثله، وبالثاني: بأنه صرح بأن الظل قد ساوى التلول، ولا قدر يدرك لفيء الزوال ذلك الزمان في ديارهم، فثبت أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر حين صار ظل الشيء مثله، ولا يظن به أنه صلاها في وقت العصر، فكان حجة على أبي يوسف ومحمد، وإن لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر» اه.

وفي إعلاء السنن: «قال الشيخ - أطال الله بقاءه - الحديث (أي «حتى ساوى الظل التلول») نص في بقاء الوقت بعد المثل، كما هو المشهور من مذهب إمامنا الأعظم كثلة تعالى، إذ من المعلوم اللازم عادة أن الأجسام المنبطحة إذا كان ظلها مساوياً لها يكون ظل الأجسام المنتصبة زائداً على المثل لا محالة، فارتفع احتمال كون هذا الظل مع الظل الأصلي مساوياً للتلول، ثم لما كان الأذان بعد هذه الزيادة على المثل كانت الصلاة بعد الزيادة الكثيرة عليه ضرورة، وما

ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ

ورد في بعض الروايات: «حتى رأينا فيء التلول» فالرؤية فيها مبهمة، فترد إلى المفسر، وهو المساواة، فيكون المعنى: «حتى رأينا فيء التلول مساوياً لها» اهـ.

قلت: وليُنظر متى يكون ظل التلول مساوياً لها في المقدار؟ وفي وقت مساواته لها كم يزيد ظل سائر الأجسام الشاخصة على المثل؟ ولعله يبلغ مثليها، وهذا مما ينبغي أن يحقق بالتجربة، كما نبه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه.

قال في إعلاء السنن: «وأما تأويل الحديث (أي «حتى ساوى الظل التلول») بغير هذا فهو ضعيف جداً، وخلاف الظاهر، كما قد أقر الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث بكون ما ذهبنا إليه ظاهراً منه، وكون خلافه خلاف الظاهر، حيث قال: والتلول جمع تل ـ بفتح المثناة وتشديد اللام ـ كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك، وهي في الغالب منبطحة غير شاخصة، فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر ـ إلى أن قال ـ فظاهره يقتضي أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله، ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بجنب التل، بعد أن لم يكن ظاهراً، فساواه في الظهور لا في المقدار، أو يقال: قد كان ذلك في السفر فلعله أخر الظهر، حتى يجمعها مع العصر. قلت: الاحتمال الأول يمجّه الطبع السليم، فلو فتحنا باب أمثال هذه التأويلات الباردة لم يثبت من الأحاديث شيء. والاحتمال الثاني يبطله تعليله ﷺ بقوله: «إن شدة الحر من فيح جهنم» فإنه يدل على أن علة التأخير كانت شدة الحر، وهي لا تختص بسفر ولا حضر، بل تعمهما جميعاً، والحكم يدور مع علته دائماً، كما لا يخفى. وزاد البخاري في بعض طرق هذا الحديث بعد قوله: «إن شدة الحر من فيح جهنم»: «فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة» وهذا القول بإطلاقه يبطل تخصيص الإبراد بالسفر. وفي حديث أنس بن مالك رض عند النسائي قال: «كان رسول الله على إذا كان الحر أبرد بالصلاة، وإذا كان البرد عجّل، فهذا أدل دليل على أن إبراد الظهر في أوان الحر كان من عادته ﷺ مطلقاً، فتخصيص الإبراد بالسفر لا يصح أصلاً، اهـ.

قلت: وللشافعية أن يقولوا: إن الإبراد وشدة الحر من الأمور الإضافية، والمراد بالأمر بالأمر بالإبراد في الحديث إنما هو إلى حد يجوز للمصلي أن ينتهي إليه، لا الإبراد المطلق الذي يكاد يحصل عند الغروب، وهذا الحد يتفاوت بالسفر والإقامة، لجواز جمع التأخير للمسافر عندهم دون المقيم، فالإبراد المفرط الذي يحصل عند مساواة ظل التلول، التلول إنما يختص بالمسافر لإباحة تأخير الظهر إلى وقت العصر في حقه عندهم، والله أعلم.

وقد تمسك بعض الحنفية بحديث ابن عمر عند البخاري أنه سمع رسول الله على يقول: «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أوتي أهل التوارة التوراة، فعملوا، حتى إذا انتصف النهار عجزوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتي أهل

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا. لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ فِي حُجْرَتِهَا.

الإنجيل الإنجيل، فعملوا إلى صلاة العصر، ثم عجزوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس، فأعطينا قيراطين قيراطين، فقال أهل الكتابين: أي ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين، وأعطيتنا قيراطاً قيراطاً، ونحن كنا أكثر عملاً، قال الله تعالى عز وجل: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا، قال: وهو فضلي أوتيه من أشاء» رواه البخاري، فتمسك به القاضي أبو زيد اللبوسي الحنفي في «كتاب الأسرار» إلى أن وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثله لكان مساوياً لوقت الظهر، وقل ظل كل شيء مثله لكان مساوياً لوقت الظهر، وقل قالوا: كنا أكثر عملاً، فدل على أنه دون وقت الظهر ولو كان المراد مجرد كثرة العمل من غير التفات إلى طول الوقت وقصره لكان بيان الأوقات مما لا مدخل له في غرض التشبيه ومراده، ولو كان المراد كون اليهود والنصارى مجتمعين أكثر عملاً من المسلمين فلا يناسب حينئذ ولهم: «أقل عطاء» فإن عطاءهم بمجموعه لا يكون أقل من عطاء المسلمين، وأما احتمال أن يكون قائل هذا الكلام اليهود دون النصارى: فيرده ما وقع في بعض روايات البخاري: «فغضبت يكون قائل هذا الكلام اليهود دون النصارى: فيرده ما وقع في بعض روايات البخاري: «فغضبت اليهود والنصارى».

فإن قيل: إن لزوم المساواة (أي مساواة وقتي الظهر والعصر) على تقدير المثل ممنوع، فإنه على تقدير خروج وقت الظهر بصيرورة ظل كل شيء مثله يكون أيضاً أزيد شيء مما بعده إلى غروب الشمس على ما هو محقق عند الرياضيين. قلنا: هذا التفاوت القليل لا يظهر إلا عند الحُسّاب، وهم لا يدركونه أيضاً إلا بمعونة الآلات، والمقصود من الحديث تفهيم كل أحد، وذا لا يحصل إلا على القول بالمثلين، كما هو قول أبى حنيفة.

هذا، وقد أخرج محمد في آخر الموطأ هذا الحديث (حديث ابن عمر) وقال: «هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها، ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر مما بين العصر إلى المغرب في هذا الحديث! ومن عجل العصر كان ما بين الظهر إلى العصر أقل مما بين العصر إلى المغرب، فهذا يدل على تأخير العصر، وتأخير العصر أفضل من تعجيلها ما دامت الشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة، وهو قول أبي حنيفة، والعامة من فقهائنا رحمهم الله تعالى».

قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي ـ قدس الله روحه ـ في بستان المحدثين: «وهذا الذي استنبطه محمد من الحديث المذكور من تفضيل تأخير العصر على تعجيلها صحيح، فإن مدلول الحديث ليس إلا أن يكون ما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس أقل مما بين نصف النهار إلى صلاة العصر من أول وقتها.

وأما ما حكي عن بعض الفقهاء من الاحتجاج به على مسألة المثلين فهو ممنوع، نعم! لو كان في الحديث لفظ «ما بين وقت العصر إلى الغروب» لكان لهذا التمسك مساغ، ولكن

١٣٨٣ ـ (١٧٠) حدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ. قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ

الحديث ـ كما ترى ـ ليس فيه إلا لفظ "صلاة العصر" وليس من المعتاد أن تؤدى صلاة العصر وغيرها في مبدأ وقتها، فيحمل لفظ "صلاة العصر" على الوقت الذي كان النبي على يعتاد فيه أداء صلاة العصر، ولا ريب في كون هذا الوقت (أي ما بين صلاته على إلى غروب الشمس) أقل مما بين انتصاف النهار إلى صلاته هذه، وإن كان من ابتداء وقت العصر إلى الغروب مساوياً له، فلا تقدح هذه المساواة في غرض التشبيه.

فإن قيل: إن التشبيه للتفهيم، وهو لا يحصل على هذا التقرير، لأن فعل صلاة العصر ليس له وقت معين للتوسعة في أدائها في أول الوقت أو آخره أو أوسطه، بخلاف وقت العصر، فإنه متعين في نفسه.

قلنا: التفهيم متحقق في حق المخاطبين، لما عرفوا من عادته ﷺ واستفاض عندهم من وقت صلاته المعتاد، وأما في حق غير المخاطبين: فإنما هو بنقل المخاطبين عادته ﷺ إليهم، وسماعهم منهم، ونظيره ما في حديث عائشة ﷺ: «كان يصلي العصر والشمس في حجرتها، لم يظهر الفيء بعد» فإن من المعلوم بالضرورة أن هذا البيان والتفسير لا يفيد تعيين الوقت وتفهيمه إلا لمن شاهد حجرتها، وقايس ظهور الشمس والفيء فيها، وهكذا فيما نحن فيه» اهـ.

قلت: هذا تحقيق متين من الشيخ ﷺ تعالى، إلا أنه ورد في حديث أبي موسى عند البخاري: "فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر..." الحديث، وهذا يشعر بأن المراد بالصلاة في الحديث أول وقتها، ويؤيده مقابلة صلاة العصر بانتصاف النهار وغروب الشمس، ثم وجدت في أواخر صحيح البخاري ما يؤيد ما حققه الشيخ ﷺ ولله الحمد فإنه أخرج هذه القصة في "باب قول الله تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّورَانِةِ فَأَتَلُوهَا ﴾ [آل عمران: ٩٣] من حديث ابن عمر، وفيه: "فعملوا به حتى صُليت العصر" وهذا كالصريح في أن المراد بالعصر صلاتها ووقتها الذي كانوا يعتادون فيه فعلها، لا مبدأ وقتها، والله أعلم.

أما مسألة المثل والمثلين: فالذي يظهر للعبد الضعيف - والله أعلم - أن عامة الأحاديث ساكتة عن التصريح بانتهاء وقت الظهر وابتداء وقت العصر، وأما حديث جبريل - وهو أقدم حديث في الباب -: فظاهره نوع من اشتراك الوقت كما زعمه مالك كلالله ومن وافقه، إلا أن الأحاديث القولية المتأخرة عنه قد نسخت هذا الاشتراك فإنه قد ورد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم كلالله وفيه: «ووقت الظهر إذا زالت الشمس عن بطن السماء ما لم تحضر العصر» وفي حديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش عند الترمذي: «أن أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر» فهذان الحديثان ينفيان بظاهرهما تداخل الوقتين الذي كان يتبادر إليه من حديث إمامة جبريل، فسقط العمل به وبقي الأمر مشكوكاً في أن الوقت المشترك هل جعل ملحقاً بالظهر أو بالعصر، وثبوت

هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ والشَّمْسُ وَاقِعَةٌ فِي حُجْرَتِي.

الظهر قبل الوقت المشترك (أي إلى المثل) يقيني مجمع عليه فلا ينقضي بالشك، وهكذا لا يحكم بدخول العصر بالشك أيضاً، بل الظاهر من استصحاب الحال أن يلحق الوقت المشكوك بما قبله، أي الظهر حتى يحضر العصر يقيناً، وحضوره اليقيني إنما هو بعد المثلين، لحديث إمامة جبريل في اليوم الثاني، ولما كان وقت هذه الأمة من بين سائر الأمم من العصر إلى المغرب، وكان أجرها ضعف أجرهم: كان في تشريع وقت العصر من المثلين نوع من التنبيه والتذكير لما تفضل الله تعالى عليها من إعطاء المثلين من الأجر إياها.

قال شيخنا المحمود قدس الله روحه: «وهذا هو مقتضى الاحتياط أيضاً، فإن الوقت المشكوك إن كان في الظهر في الواقع لا تصح صلاة العصر ممن زعمه العصر، فإن الصلاة قبل الوقت لا تجوز، وإن كان في العصر في الواقع فتصح ظُهر من زعمه الظهر، فإن الصلاة بعد انقضاء الوقت تكون قضاء بنية الأداء».

قلت: وقوله هي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم كله تعالى: «وقت الظهر إذا زالت الشمس، وكان ظل الرجل كطوله ما لم تحضر العصر، فيه إشعار لطيف ببقاء وقت الظهر في الجملة بعد المثل، فإنه هي عطف كون ظل الرجل كطوله على ابتداء الوقت دون انتهاءه. فلم يقل وقت الظهر إذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر، ويكن ظل الرجل كطوله، كما قال في قرينه: «ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول» فاصفرار الشمس ههنا انتهاء العصر، وعطف سقوط القرن عليه للتنبيه على أن انتهاءه ممتد من الاصفرار إلى سقوط القرن في الجملة، وإن كان وقتها المختار الخالي عن الكراهة قد انتهى إلى الاصفرار، وهكذا ينبغي أن يفهم في الظهر من عطف كون ظل الرجل كطوله على زوال الشمس أن ابتداء الظهر ممتد ومتسع من الزوال إلى المثل في الجملة. وأما انتهاءه فإلى عدم حضور العصر، وظاهر أن الرجل إذا شرع في الصلاة حين كان الظل مثلاً فتقع الصلاة بعد المثل، فعلم العصر، وظاهر أن الرجل إذا شرع في الصلاة حين كان الظل مثلاً فتقع الصلاة بعد المثل، فعلم من حديث إمامة جبريل في اليوم الثاني أنه بعد المثلين يقيناً، وقبله مشكوك كما مرّ.

فدل سياق الحديث على امتداد وقت الظهر إلى ما بعد المثل في الجملة، ولهذا قال أبو حنيفة كلله تعالى في رواية المعلى عن أبي يوسف عنه: إذا صار الظل أقل من قامتين يخرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قامتين، وصححه الكرخي كلله. وفي رواية الحسن بن زياد عنه: إذا صار ظل كل شيء قامته خرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قامتين. فلعل المراد بخروج وقت الظهر خروج وقتها المختار المعمول به بلا دغدغة، وكون الوقت المختار إلى المثل هو المراد بروايته الموافقة للجمهور.

١٣٨٤ - (١٧١) حدَّثنا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. قَالا: حَدَّثَنَا

وما في الرواية المشهورة عنه من أنه إلى مثلين: فالمراد بقاء نفس الوقت في الجملة، وقد روى مالك عن عمر بن الخطاب عليه، أنه كتب إلى عماله، وفيه: «أن صلاة الظهر إن كان الفيء ذراعاً إلى أن يكون ظل أحدكم مثله، والعصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية، قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة قبل مغيب الشمس، كذا في المشكاة، وهو يقارب رواية الحسن عن أبى حنيفة، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

قال شمس الأثمة السرخسي كللله في المبسوط: «واختلفوا في آخر الظهر:

فعندهما إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر، ودخل وقت العصر، وهو رواية محمد عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى (وهذه هي رواية الحسن عن أبي حنيفة عند الطحاوي في آخر الظهر). وإن لم يذكره في الكتاب نصاً في خروج وقت الظهر.

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه لا يخرج وقت الظهر حتى يصير الظل قامتين (وقد رواه الطحاوي من طريق محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة).

وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى: أنه إذا صار الظل قامة يخرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين، وبينهما وقت مهمل، وهو الذي تسميه الناس «بين الصلاتين» كما أن بين الفجر والظهر وقتاً مهملاً» اهـ.

وفي البحر الرائق: «وأما آخره (أي: وقت الظهر) ففيه روايتان عن أبي حنيفة الأولى: رواها محمد عنه ما في الكتاب (أي: الكنز) وهو المثلان، والثانية: رواية الحسن إذا صار ظل كل شيء مثله، والأولى قول أبي حنيفة. قال في البدائع: إنها المذكورة في الأصل، وهو الصحيح، وفي النهاية: أنها ظاهر الرواية عن أبي حنيفة. وفي غاية البيان: وبها أخذ أبو حنيفة، وهو المشهور عنه، وفي المحيط: والصحيح قول أبي حنيفة. وفي البنابيع: وهو الصحيح عن أبي حنيفة. وفي البنابيع: وهو الصحيح عن أبي حنيفة. وفي البنابيع: وهو الصحيح عن عنيفة. وفي تصحيح القدوري للعلامة قاسم: أن برهان الشريعة المحبوبي اختاره، وعوّل عليه النسفي، ووافقه صدر الشريعة، ورجح دليله. وفي الغياثية: وهو المختار. وفي شرح عليه النسفي، ووافقه صدر الشريعة، واختاره أصحاب المتون، وارتضاه الشارحون. فثبت المجمع للمصنف: أنه مذهب أبي حنيفة، واختاره أصحاب المتون، وارتضاه الشارحون. فثبت أنه مذهب أبي حنيفة، فقول الطحاوي: «وبقولهما نأخذ» لا يدل على أنه المذهب مع ما ذكرناه»

قلت: ولكن الطحاوي أخذ بقولهما لكون الحديث فيه صريحاً، ومدارك الإمام دقيقة، فلا لوم عليه.

قال في الدر المختار: «وفي الفيض: وعليه عمل الناس اليوم، وبه يفتى» اهـ. أي بقول صاحبه.

مُعَاذُ، (وَهُوَ ابْنُ هِشَام)، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو^(١)؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا صَلْيَتُمُ الْفَجْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ

وفي رد المحتار: قوله: «وعليه عمل الناس اليوم» أي في كثير من البلاد، والأحسن ما في السراج عن شيخ الإسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر إلى المثل، وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين، ليكون مؤدياً للصلاتين في وقتيهما بالإجماع.

وأما حديث إمامة جبريل فقال الشيخ ابن الهمام: إن هذا الحديث كما يرد علينا يرد على الخصم أيضاً في وقت الظهر، فقد جاء فيه أنه على المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس. واحتج به مالك وطائفة من العلماء على أن وقت العصر يدخل إذا صار ظل كل شيء مثله، ولا يخرج وقت الظهر، بل يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات، صالح للظهر والعصر أداء، وتأوله الشافعية بأن معناه: فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، فلا اشتراك بينهما. كذا قال النووي في شرح مسلم.

قال في إعلاء السنن: «قلنا أيضاً: إن نتأول الحديث بأنه قد ثبت بالأحاديث المتقدمة بقاء وقت الظهر بعد المثل، وحديث جبريل يقتضي جواز العصر إذا صار ظل الشيء مثله، فنقول: إن معنى قوله: «ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله» أي أراد أن يصلي، ويؤيد ذلك ما ورد في رواية النسائي: «فأتاه حين كان الظل مثل شخصه» وفي رواية له: «ثم مكث حتى إذا كان فيء الرجل مثله جاءه للعصر، فقال: قم يا محمد، فصل العصر» فهذا يدل على أن وقت المثل الواحد هو وقت مجيء جبريل، لا وقت صلاته.

ولو أبقينا الحديث على ظاهره فنقول: إذا تعارضت الآثار لا ينقضي الوقت بالشك، وما قال: إن الوقت المذكور في الحديث هو وقت مجيء جبريل لا وقت صلاته يوضحه ما تقدم من رواية نافع بن جبير: «نزل حين زاغت الشمس، فأمر، فصيح بأصحابه: الصلاة جامعة، فاجتمعوا، فصلى به جبريل، ولا يخفى أن صلاته بعد تداعيهم واجتماعهم لا تخلو عن وقفة بين مجيئه وصلاته، والله أعلم،

۱۷۱ ـ (۲۱۲) ـ قوله: (إذا صليتم الفجر فإنه وقت) الخ: ليس فيه بيان لأول أوقات هذه الصلوات المذكورة، وإنما فيه بيان أواخرها، وأول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق.

قوله: (إلى أن يطلع) الخ: ما بعد «إلى» هنا غير داخل للقرينة.

⁽۱) قوله: "عن عبد الله بن عمرو" الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب آخر وقت المغرب، رقم (۵۲۳) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في المواقيت، رقم (۳۹٦) وأحمد في مسنده (۲: ۲۱۰ و۲۲۳ و۲۲۳).

قَرْنُ الشَّمْسِ الأَوَّلُ. ثُمَّ إِذَا صَلَّيْتُمُ الظَّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتٌ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ. فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتٌ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتٌ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ الشَّفْقُ. فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتٌ السَّفْطَ الشَّفْقُ. فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتٌ

قوله: (قرن الشمس الأول) الغ: أي: أول ما يبدو منها، واحترز به عما يلي الأرض، وفي هذا الحديث دليل للجمهور أن وقت الأداء يمتد إلى طلوع الشمس. قال أبو سعيد الاصطخري من أصحابنا: إذا أسفر الفجر صارت قضاء بعده، لأن جبريل على صلى في اليوم الثاني حين أسفر، وقال: «الوقت ما بين هذين».

ودليل الجمهور هذا الحديث، قالوا: وحديث جبريل على لبيان وقت الاختيار لا لاستيعاب وقت الجواز، للجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة في امتداد الوقت إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى، إلا الصبح، وهذا التأويل أولى من قول من يقول: إن هذه الأحاديث ناسخة لحديث جبريل على لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا عجزنا عن التأويل، ولم نعجز في هذه المسألة. والله أعلم.

وقد مرّ البحث في تقديم النسخ على التطبيق وغيره في مقدمة هذا الشرح.

قوله: (وقت إلى أن يحضر العصر) الخ: فيه نفي اشتراك وقتي الظهر والعصر، وتقدم بسطه في شرح أول حديث الباب.

قوله: (إلى أن تصفر الشمس) الخ: المراد به وقت الاختيار، لقوله على في الصحيحين: «ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» أي مؤدّاة، ولحديث غيرهما بسند رجاله في مسلم: «وقت العصر ما لم تغرب الشمس» وفي رواية لمسلم: «ما لم تصفر الشمس، ويسقط قرنها الأول».

قال ابن الملك: والحديث يدل على كراهة التأخير إلى وقت الاصفرار، فوقت جوازه إذا غربت، كذا في المرقاة.

قوله: (فإذا صليتم المغرب) الخ: قال الأبي: «أول وقتها مغيب قرص الشمس ببلد لا جبال فيه، وهو ببلد به جبل: تغيب خلفه أن تطلع الظملة من المشرق؛ اهـ.

قوله: (إلى أن يسقط الشفق) الخ: الشفق: اختلاط ضوء النهار بسواد الليل عند غروب الشمس. قاله الراغب. ويطلق على الحمرة وعلى البياض، كما في مجمع البحار. وقال الخطابي: إنما يطلق على أحمر ليس بقانٍ وعلى أبيض بناصع. كما في إكمال إكمال المعلم.

أقوال العلماء في أن الشفق هنا هو الحمرة أو البياض

وقال الحلبي في شرح المنية: «المراد بالشفق هو البياض الذي في الأفق الكائن بعد

الحمرة التي تكون في الأفق عند أبي حنيفة. وقالا ـ أي أبو يوسف ومحمد، وهو قول الأئمة الثلاثة، ورواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أيضاً ـ: المراد بالشفق هو الحمرة نفسها لا البياض الذي بعدها.

ولهما ما روى الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الشفق: الحمرة، فإذا غاب وجبت الصلاة» قال البيهقي والنووي: الصحيح أنه موقوف على ابن عمر.

وله ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: رسول الله على: "إن للصلاة أولاً وآخراً، وإن أول وقت الظهر حين تزول الشمس، وآخر وقتها حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تغيب حين تصفر الشمس، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق، وإن أول وقت العشاء حين يغيب الأفق، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس». فقد جعل آخر وقت المغرب وأول وقت العشاء حين يغيب الأفق، وغيبوبة الأفق بسقوط البياض الذي بعد الحمرة، وإلا كان

لكن قد خطأ البخاري والدارقطني محمد بن فضيل في رفع هذا الحديث، فإن غيره من أصحاب الأعمش يروونه عن مجاهد عنه من قوله.

ودفعه ابن الجوزي وابن القطان بتجويز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد موقوفاً، ومن أبي صالح مرفوعاً، فيكون له عنده فريقان: موقوف، ومرفوع، والذي رفعه _ يعني ابن فضيل صدوق من أهل العلم، وثقه ابن معين، فتقبل زيادته، وهي الرفع، ثم من المشايخ من أفتى برواية أسد بن عمرو الموافقة لقولهما.

قال الشيخ كمال الدين بن الهمام: «ولا تساعده رواية ولا دراية، أما الأول فلأنه خلاف الرواية الظاهرة، وأما الثاني: فلما مرّ آنفاً من دليله، ولأنه حيث تعارضت الأخبار لم ينقض الوقت القائم بالشك، وقد نقل مذهبه عن أبي بكر الصديق، ومعاذ بن جبل، وعائشة في وابن عباس في رواية، وأبي هريرة، وبه قال عمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، والمزني، وابن المنذر، والخطابي. واختاره المبرد وثعلب، ولا ينكر إطلاقه على الحمرة، يقال: ثوب كالشفق، كإطلاقه على البياض الرقيق، وما شفقة (۱) القلب: لرقته غير أن النظر أفاد ترجيح البياض هنا، إذ حيث تردد أنه في الحمرة أو البياض، فالاحتياط في إبقاء الوقت الموجود للشك

⁽١) كذا في الأصل، ولعل في العبارة سقطاً. من المؤلف رحمه الله تعالى.. قلت: وفي فتح القدير (١: ٥٥٠): الومنه شفقة القلب: لرقته......

في انقضائه، ودخولِ ما بعده، ولا وقت مهمل بينهما، فبخروج وقت المغرب يدخل وقت العشاء اتفاقاً» اهـ.

وما في الدر المختار أن الإمام رجع إلى قول صاحبيه فقال العلامة قاسم في تصحيح القدوري: إن رجوعه لم يثبت، لما نقله الكافة من لدن الأئمة الثلاثة إلى اليوم من حكاية القولين، ودعوى عمل عامة الصحابة بخلافه خلاف المنقول.

قال العلامة قاسم: فثبت أن قول الإمام هو الأصح، وأيده صاحب البحر، وفي السراج: قولهما أوسع، وقوله أحوط، والله أعلم.

قال في إعلاء السنن: «ثم اعلم أنه قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي ـ كما نقله في النيل ـ: وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغارب أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول، وهو الذي حد ﷺ خروج أكثر الوقت به، فصح يقيناً أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الأول بيقين، فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض، فتبين بذلك يقيناً أن الوقت دخل بالشفق الذي هو الحمرة انتهى.

قلت: هذا كله بناء الفاسد على الفاسد، فقوله: «إن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول» غلط جداً، لا يقبله كل من له علم بالهيئة، وذلك لأن الحمرة والبياض الباديين في الأفق بعد غروب الشمس كلاهما نظيراً البياض والحمرة الباديين قبل طلوع الشمس، لكون كليهما من آثار أشعتها، فمدة ما بين غروب الشمس إلى غيبوبة بياض الشفق هي المدة ما بين ظهور بياض الفجر إلى طلوع الشمس، سواء بسواء، كما صرح به أصحاب الرياضي والهيئة.

قال في حاشية شرح الچغميني: الشفق والفجر هما متشابهان شكلاً، ومتقابلان وضعاً، إذ الفجر يبدو من بياض ضعيف مستطيل، ثم بياض عريض، ثم حمرة، والشفق يبدو بعد الغروب من حمرة، ثم بياض عريض، ثم بياض مستطيل.

ولعلك تفطنت من هذا الكلام أن الشفق الأبيض أيضاً مثل الفجر اثنان: بياض مستطير عريض، وبياض ضعيف مستطيل، فكما أن المعتبر في الفجر هو البياض العريض كذلك في الشفق المعتبر هذا البياض المستطير، فلو سلم صحة قول ابن سيد الناس أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل نحمله على البياض المستطيل، وقد عرفت أنه ليس بمعتبر، فلا يرد على أبي حنيفة منه شيء، فافهم اهد.

قال النووي: «هذا الحديث وما بعده من الأحاديث صرائح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، وهذا أحد القولين في مذهبنا، وهو ضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا، وقالوا: الصحيح أنه ليس لها إلا وقت واحد، وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يتطهر، ويستر عورته،

إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ».

ويؤذن، ويقيم، فإن أخر الدخول في الصلاة عن هذا الوقت أثم، وصارت قضاء، وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغب الشفق، وأنه يجوز ابتداؤها في كل وقت من ذلك، ولا يأثم بتأخيرها عن أول الوقت، وهذا هو الصحيح أو الصواب الذي لا يجوز غيره.

والجواب عن حديث جبريل على حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه اقتصر على بيان الاختيار، ولم يستوعب وقت الجواز، وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر.

والثاني: أنه متقدم في أول الأمر بمكة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة، فوجب اعتمادها.

والثالث: أن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث بيان جبريل ﷺ، فوجب تقديمها. فهذا مختصر ما يتعلق بوقت المغرب، وقد بسطت في شرح المهذب دلائله، والجواب عما يوهم خلاف الصحيح. والله أعلم.

قوله: (إلى نصف الليل) الخ: المراد به وقت الاختيار لا الجواز. وقال الاصطخري: إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء.

قال في شرح المنية: "وآخره (أي وقت العشاء) ما لم يطلع الفجر، أي: الجزء الذي قبل طلوع الفجر من الزمان، لما ذكر الطحاوي أنه يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقتها حين يطلع الفجر، وذلك أن ابن عباس وأبا موسى والخدري رووا أنه على أخرها إلى ثلث الليل، وروى أبو هريرة وأنس أنه على أخرها حتى انتصف الليل، وابن عمر روى أنه على أخرها حتى ذهب ثلثا الليل، وروت عائشة على أنه الله أعتم بها حتى ذهب عامة الليل (إلا أن المراد بعامة الليل كثير منه، كما قال النووي) وكلها في الصحيح، فثبت أن الليل كله وقت لها، ثم ساق بسنده إلى نافع بن جبير قال: "كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري: وصل العشاء أي الليل شئت ولا تغفلها ولمسلم في قصة التعريس عن أبي قتادة أن النبي على قال: "ليس في النوم تفريط، إنما التفريط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى" فدل على بقاء وقت كل صلاة إلى أن يدخل وقت الأخرى" فدل على بقاء وقت كل صلاة إلى أن

قال الحافظ: وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصبح، وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب، فللاصطخري أن يقول: إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء، والله أعلم اهـ.

١٣٨٥ ـ (١٧٢) حدّثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ـ وَالْمَرَاغُ حَيِّ مِنَ الْأَرْدِيُّ وَيُقَالُ: الْمَرَاغِيُّ. وَالْمَرَاغُ حَيِّ مِنَ الأَرْدِ ـ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: ﴿وَقْتُ الظَّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ. وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ. وَوَقْتُ الْمِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ. وَوَقْتُ الْمَهْمُ الشَّمْسُ.

١٣٨٦ ـ (٠٠٠) حدَثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرِ الْعَقَدِيُّ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَامِرِ الْعَقَدِيُّ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ. كِلاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ شُعْبَةُ: رَفَعَهُ مَرَّةً، وَلَمْ يَرْفَعُهُ مَرَّتَيْنِ.

١٣٨٧ - (١٧٣) وحد ثني أَخْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ. حَدَّثَنَا فَتَادَةُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَّ قَالَ: «وَقُتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ. مَا لَمْ يَخْشُرِ الْعَصْرُ. وَوَقْتُ الْظَهْرِ مِا لَمْ تَحْشُرِ الْعَصْرُ. وَوَقْتُ الْفَهْرِ مَا لَمْ تَصْفَرً الشَّمْسُ. وَوَقْتُ صَلاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ. وَوَقْتُ صَلاةِ الْعِشَاءِ الْمَعْرِ الْعَصْرُ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ. فَإِذَا إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الأَوْسَطِ. وَوَقْتُ صَلاةِ الصَّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ. مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ. فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكُ عَنِ الصَّلاةِ. فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانِ».

١٧٢ ـ (...) ـ قوله: (المراغ حي من الأزد) الخ: هو يفتح الميم، وبالغين المحجمة.

قوله: (ثور الشفق) الخ: بالثاء المثلثة، أي: ثورانه وانتشاره، وفي رواية أبي داود: فور الشفق بالفاء، وهو بمعناه، وهذا يعشر بكون الشفق الحمرة. والله أعلم.

¹۷۳ ـ (...) ـ قوله: (ما لم يحضر العصر) الخ: بيان وتأكيد لقوله: «وكان ظل الرجل كطوله» ثم المراد بالظل الظل الحادث، أو مطلق الظل، ويلائمه قوله: «ما لم يحضر العصر» أي: وقته، وهو الظل الحادث لطول الرجل. كذا في المرقاة.

وقد تقدم ما يتعلق بشرح هذا اللفظ في شرح أول أحاديث الباب.

قوله: (إلى نصف الليل الأوسط) الخ: الأوسط صفة الليل، أي الليل المعتدل، لا طويل ولا قصير، فنصف الليل الأوسط يكون بالنسبة إلى ليل قصير أكثر من نصفه، وبالنسبة إلى ليل طويل أقل من نصفه، وقيل: الأوسط صفة النصف، أي: نصف عدل من الليل عموماً، يعني من كل نصفه، وبه قطع الفقهاء قاطبة. كذا في المرقاة.

قوله: (فإنها تطلع بين قرني الشيطان) الخ: أي: جانبي رأسه، وذلك لأن الشيطان يرصد وقت طلوع الشمس فينتصب قائماً في وجه الشمس مستقبلاً لمن سجد للشمس، لينقلب سجود

١٣٨٨ - (١٧٤) وحدثني أخمَدُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْدِيُّ. حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَذِينِ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ـ يَغْنِي ابْنَ طَهْمَانَ ـ عَنِ الْحَجَّاجِ ـ وَهُوَ ابْنُ حَجَّاجِ ـ عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ؛ أَنَّهُ قَالَ: سُيْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ الصَّلَوَاتِ؟ فَقَالَ: ﴿وَقَتُ صَلاةِ الظَّهْرِ إِذَا الصَّلْوَاتِ؟ فَقَالَ: ﴿وَقَتُ صَلاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطُلُغُ قَرْنُ الشَّمْسِ الأَوَّلُ. وَوَقْتُ صَلاةِ الظَّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ. مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَضْرُ. وَوَقْتُ صَلاةِ الْمَعْرِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ. وَوَقْتُ صَلاةِ الْمَعْمِ مَا لَمْ يَصْفَو الشَّفَقُ. الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ. وَوَقْتُ صَلاةِ الْمَعْرِبِ إِذَا ظَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ.

١٣٨٩ - (١٧٥) حدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ التَّمِيمِيُّ. قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

الكفار للشمس عبادة له، فنهى النبي على أمته عن الصلاة في ذلك الوقت، لتكون صلاة من عبد الله في غير وقت عبادة من عبد الشيطان.

ويحتمل أن يكون من باب التمثيل، شبه تسويل الشيطان لعبدة الشمس عبادتها، وحثه إياهم على سجودها بحمله إياهم برأسه إليهم واطلاعه عليهم.

وقيل: المراد بقرنيه حزباه السابقون واللاحقون بالليل والنهار.

وقيل: جنداه اللذان يبعثهما حينئذ لإغواء الناس.

وقيل: هو من باب التخييل، تشبيهاً له بذوات القرون التي تناطح الأشياء، لأن اللعين مناطح للحق، ومدافع له.

قال الطيبي: والمختار هو الوجه الأول، كذا في المرقاة.

وقيل: يحتمل أن يكون للشمس شيطان تطلع بين قرنيه.

قال الحافظ: "وعلى هذا فقوله: "تطلع بين قرني الشيطان" أي بالنسبة إلى من يشاهد الشمس عند طلوعها، فلو شاهد الشيطان لرآه منتصباً عندها. وقد تمسك به من رد على أهل الهيئة القائلين بأن الشمس في السماء الرابعة، والشياطين قد منعوا من ولوج السماء، ولا حجة فيه لما ذكرنا. والحق أن الشمس في الفلك الرابع، والسموات السبع عند أهل الشرع غير الأفلاك، خلافاً لأهل الهيئة" انتهى.

تنبيه:

قال الحافظ: «وزاد مسلم من حديث عمرو بن عنبسة: «وحينئذ يسجد لها الكفار» فالنهي حينئذ لترك مشابهة الكفار، وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة، وفي هذا تعقب على أبي محمد البغوي، حيث قال: إن النهي عن ذلك لا يدرك معناه، وجعله من قبيل التعبد الذي يجب الإيمان به».

يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ.

١٣٩٠ ـ (١٧٦) حدّثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَعُبَيْدُ اللّهِ بْنُ سَعِيدٍ. كِلاهُمَا عَنِ الأَزْرَقِ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ^(۱)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلاةِ؟ فَقَالَ لَهُ: «صَلِّ مَعَنَا هَلْهُنِ» ـ يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ ـ فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِلالاً فَأَذَنَ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظَّهْرَ،

۱۷۵ _ (...) _ قوله: (لا يستطاع العلم براحة الجسم) الخ: قال السيوطي: «وقد أخرجه ابن عدي في الكامل بزيادة، ولفظه: «سمعت أبي يقول: كان يقال: ميراث العلم خير من ميراث الذهب، والنفس الصالحة خير من اللؤلؤ، ولا يستطاع العلم براحة الجسم».

قال النووي: «جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحيى، مع أنه لا يذكر في كتابه إلا أحاديث النبي على محضة، مع أن هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة فكيف أدخلها بينها؟

وحكى القاضي عياض كلله عن بعض الأئمة أنه قال: سببه أن مسلماً كلله تعالى أعجبه حسن سياق هذه الطرق التي ذكرها لحديث عبد الله بن عمرو، وكثرة فوائدها، وتلخيص مقاصدها، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، ولا نعلم أحداً شاركه فيها، فلما رأى ذلك أراد أن ينبه من رغب في تحصيل الرتبة التي ينال بها معرفة مثل هذا، فقال: طريقه أن يكثر اشتغاله وإتعابه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم. هذا شرح ما حكاه القاضي، اهـ.

وما أحسن ما قال أبو يوسف كلَّله: «لا يعطيك العلم بعضه حتى تعطيه كلك».

١٧٦ _ (٦١٣) _ قوله: (فقال له: صل معنا) النخ: فيه البيان بالفعل، فإنه أبلغ في الإيضاح، والفعل تعم فائدته السائل وغيره.

قوله: (ثم أمره فأقام الظهر) الخ: أي: أمره بالإقامة، وعطف بـ «ثم» لأن فيه قليل مهلة بانتظار اجتماع الناس وفعلهم السنن.

قوله: (ثم أمره فأقام العصر) الخ: أي: تلفظ بكلمات الإقامة لصلاة العصر، وترك ذكر الوقت لظهوره، وكذا الأذان فيه وفيما بعده للوضوح.

⁽۱) قوله: «عن أبيه» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب أول وقت المغرب، رقم (٥٢) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب منه (أي ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ)، رقم (١٥٢) وابن ماجه في سننه، في فاتحة كتاب الصلاة، أبواب مواقيت الصلاة، رقم (٦٧٧) وأحمد في مسنده (٥: ٣٤٩).

ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ. الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ. فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمُ النَّانِي أَمَرَهُ فَأَبْرَدَ بِالظَّهْرِ. فَأَبْرَدَ بِهَا. فَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرِدَ بِهَا. وَصَلَى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ. أَخْرَهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ. وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ. وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ. وَصَلَّى الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ بِهَا. ثُمَّ قَالَ: "أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الْصَّلَاةِ؟" فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "وَقْتُ صَلاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ".

قوله: (والشمس مرتفعة) الخ: الجملة حالية، أي صلى في أول وقته.

قوله: (بيضاء) الخ: أي: لم تختلط به صفرة، وكذا قوله: «نقية» أي طارهة من الاصفرار، وصافية منه.

قوله: (فلما أن كان) الخ: «أن» زائدة.

قوله: (فأنعم أن يبرد بها) الخ: أي: بالغ في الإبراد، يقال: أحسن إلى فلان وأنعم، أي: زاد في الإحسان وبالغ. والمعنى: زاد الإبراد لصلاة الظهر، وبالغ في الإبراد على أول وقت الإبراد، حتى ثم انكسار وهج الحر، أي شدة حر الظهر.

في الفائق: «حقيقة الإبراد: الدخول في البرد، كقولك أظهرنا، والباء للتعدية، أي أدخل الصلاة في البرد».

قوله: (أخّرها) الخ: بالتشديد.

قوله: (فوق الذي كان) الخ: أي: فوق التأخير الذي وجد في اليوم الأول.

قوله: (وصلى المغرب قبل أن) الخ: فيه حجة على الشافعي في تضييق وقت المغرب. وفيه احتمال تأخير الصلاة عن أول وقتها، وترك فضيلة أول الوقت لمصلحة راجحة.

قوله: (بعد ما ذهب ثلث الليل) الخ: ولعله لم يؤخرها إلى آخره وهو وقت الجواز، لأنه يلزم منه الكراهة في حق غيره، ولحصول الحرج بسهر الليل كله، وكراهة النوم قبل صلاة العشاء، وثلث الليل هو آخر الوقت المستحب.

قوله: (وقت صلاتكم) الخ: أي: الوقت الذي ينبغي أن تختاروه لصلاتكم، ولعله جمع الضمير إشعاراً بأنه ليس مختصاً بالسائل.

قوله: (بين ما رأيتم) الخ: تقديره: وقت صلاتكم في الطرفين اللذين صليت فيهما وفيما بينهما، وترك ذكر الطرفين لحصول علمهما بالفعل، أو يكون المراد ما بين الإحرام بالأولى، والسلام من الثانية، كذا في الشرح.

أَمْرَةُ وَلَّمُ اللَّهُ عَنْ عَلْقَمَةً بْنِ مَرْثَدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيِّ وَقَيْدً، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلاةِ؟ فَقَالَ: «اشهَدْ مَعَنَا الصَّلاةَ» فَأَمْرَ بِلالاً فَأَذْنَ بِعَلَسٍ. النَّبِيِّ وَقَيْدً، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلاةِ؟ فَقَالَ: «اشهَدْ مَعَنَا الصَّلاةَ» فَأَمْرَ بِلالاً فَأَذْنَ بِعَلَسٍ. فَصَلَى الصَّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ثُمَّ أَمْرَهُ بِالظُّهْرِ. حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشَاءِ مَينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشَاءِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشَاءِ حِينَ وَقَعَ الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشَاءِ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشَاءِ حِينَ وَقَعَ الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشَاءِ عِينَ وَقَعَ الشَّمْسُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشِيةِ . ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَشَاءِ وَلَيْ السَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقِيَّةً لَمْ تُخَالِطُهَا صُفْرَةً. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَعْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّفَقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ بَعْضِهِ ـ شَكَّ حَرَمِي لَ فَلَمَا أَصْبَحَ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟ مَا بِالْعِشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ بَعْضِهِ ـ شَكَّ حَرَمِي لَ فَلَمًا أَصْبَحَ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟ مَا بَالْعَشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ بَعْضِهِ ـ شَكَّ حَرَمِي لَ فَلَمَا أَصْبَحَ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟ مَا مَانَهُ مَا رَأَيْتَ وَقْتُ».

١٣٩٢ ـ (١٧٨) حدثنا أبو بكر بْنُ أبِي مُوسَىٰ عَنْ أبِيهِ (١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ عُثْمَانَ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَىٰ عَنْ أَبِيهِ (١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا. قَالَ: فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ. وَالنَّاسُ لا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْظُهْرِ. حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ. وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدِ انْتَصَفَ النَّهَارُ. وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُوْتَفِعَةٌ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ أَلْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. فَمَّ أَمْرَهُ فَأَقَامَ الْعَشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفْقُ. الْعُمْ الْعَشَاءَ حِينَ غَابَ السَّفْقُ. فَمُ

۱۷۷ ـ (...) ـ قوله: (إبراهيم بن محمد بن عرعرة) الخ: بفتح العينين المهملتين، وإسكان الراء بينهما.

قوله: (السامي) الخ: منسوب إلى سامة بن لؤي بن غالب.

قوله: (وجبت الشمس) الخ: أي: غابت.

قوله: (وقع الشفق) الخ: أي: غاب.

قوله: (فنوّر بالصبح) الخ: من التنوير، أي: أسفر وأضاء.

۱۷۸ ـ (٦١٤) ـ قوله: (فلم يرد عليه شيئاً) الخ: لم يرد جواباً ببيان الأوقات باللفظ، بل قال له: صلِّ معنا لتعرف ذلك، ويحصل لك البيان بالفعل، وإنما تأولناه لنجمع بينه وبين حديث بريدة، ولأن المعلوم من أحوال النبي ﷺ أنه كان يجيب إذا سئل عما يحتاج إليه، والله أعلم.

⁽۱) قوله: «عن أبيه الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب آخر وقت المغرب، رقم (٥٢٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في المواقيت، رقم (٢٩٥) وأحمد في مسنده (٤: ٢١٥).

الْفَجْرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا. وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ. ثُمَّ أَخَرَ الْفَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا. وَالْقَائِلُ الطَّهْرَ حَتَّى كَانَ قِرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالأَمْسِ. ثُمَّ أَخَّرَ الْعَصْرَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ. ثُمَّ أَخَرَ الْعِشَاءَ يَقُولُ: قَدِ احْمَرَّتِ الشَّفْقِ. ثُمَّ أَخَرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفْقِ. ثُمَّ أَخْرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفْقِ. ثُمَّ أَخْرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفْقِ. ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ: «الْوَقْتُ بَيْنَ هَلْذَيْنِ».

1٣٩٣ - (١٧٩) حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ بَدْرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَىٰ. سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ سَائِلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلاةِ؟ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ فِي الصَّلاةِ؟ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ فِي النَّانِي.

(٣٢) ـ باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحرّ لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحرّ في طريقه

١٣٩٤ - (١٨٠) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْتٌ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١)؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَٱبْرِدُوا
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١)؛ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَٱبْرِدُوا

(٣٢) ـ باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحرّ لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحرّ في طريقه

۱۸۰ ـ (۲۱۵) ـ قوله: (إذا اشتد الحر) الخ: أصله «اشتدد» بوزن «افتعل» من الشدة، ثم أدغمت إحدى الدالين في الأخرى. ومفهومه: أن الحر لم يشتد لم يشرع الإبراد، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى.

قوله: (فأبردوا) الخ: بقطع الهمزة وكسر الراء، أي أخّروا إلى أن يبرد الوقت، يقال: أبرد إذا دخل في البرد، كأظهر إذا دخل في الظهيرة، ومثله في المكان: أنجد: إذا دخل نجداً،

⁽۱) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقبت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في النظهر في شدة الحر. رقم (٥٣٣) و (٣٦٥) و (٣٦٥) و النسائي في سننه، في كتاب المواقبت، باب الإبراد بالظهر إذا اشتد الحر، رقم (٥٠١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة الظهر، رقم (١٥٧) و ابن و الترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر، رقم (١٥٧) و ابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم (١٢٧) و (٦٧٨) و و ٢٥٨ مسننه، في كتاب الصلاة، باب الإبراد بالظهر، رقم (١٢١٠) وأحمد في مسنده (٢: ٢٣٨ و٢٥٦ و٢٢٦ و ٢٨٠)

، المتح .

قالت الحنفية: التأخير أفضل في الصيف، والتعجيل في الشتاء، وهذا الفرق مصرح في حديث أنس بن مالك عند النسائي، وخص البعض استحباب التأخير في شدة الحر بالجماعة، فأما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل. وهذا قول أكثر المالكية، والشافعي أيضاً، لكن خصه بالبلد الحار، وقيد الجماعة بما إذا كانوا ينتابون مسجداً من بعد، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كِنّ فالأفضل في حقهم التعجيل.

والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد، وهو قول إسحاق، والكوفيين، وابن المنذر.

واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعد هذا، لأن في روايته أنهم كانوا في سفر، وهي رواية للمصنف أيضاً، ستأتي قريباً. قال: فلو كان على ما ذهب إليه الشافعي لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون إلى أن ينتابوا من البعد. قال الترمذي: والأول أولى للاتباع.

وتعقبه الكرماني: «بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف، وطلب الرعي، فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة» انتهى.

وأيضاً فلم تجر عادتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر، وليس هناك كِن يمشون فيه، فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي. وغايته أنه استنبط من النص العام وهو الأمر بالإبراد معنى يخصصه، وذلك جائز على الأصح في الأصول، ولكنه مبني على أن العلة في ذلك تأذّيهم بالحر في طريقهم، وللمتمسك بعمومه أن يقول: العلة فيه تأذّيهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود.

قلت: وأيضاً شدة تأذّيهم بنفس الاجتماع مع التزاق بعضهم ببعض في الجماعة في وقت شدة الحر، ولهذا لم يُمنعوا من الصلاة في شدة البرد، ويؤيده حديث أنس: «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ بالظهائر سجدنا على ثيابنا، اتقاء الحر» رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ، وأصله في مسلم. وفي حديث أنس أيضاً في الصحيحين نحوه، وسيأتي قريباً.

والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر، فإن الإبراد لا يزيل الحرّ عن الأرض، وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر أفضل مطلقاً، وقالوا: معنى «أبردوا» صلوا في أول الوقت، أخذاً من برد النهار، وهو أوله، وهو تأويل بعيد يرده قوله: "فإن شدة الحر من فيح جهنم» إذ التعليل

بِالصَّلاةِ. فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ ..

بذلك يدل على أن المطلوب التأخير، وحديث أبي ذرّ الآتي صريح في ذلك، حيث قال: «انتظر، انتظر».

والحامل لهم على ذلك حديث خباب: «شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفّنا، فلم يُشكنا» أي فلم يزل شكوانا، وهو حديث صحيح، رواه مسلم. وتمسكوا أيضاً بالأحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت، وبأن الصلاة حينئذ أكثر مشقة، فتكون أفضل.

وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الإبراد رخصة، والتعجيل أفضل، وهو قول من قال: إنه أمر إرشاد، وعكسه بعضهم، فقال: الإبراد أفضل، وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للأمر عن الوجوب، كذا قيل: وفيه نظر، لأن ظاهره المنع من التأخير. وقيل: معنى قول خباب: "فلم يشكنا" أي فلم يحوجنا إلى شكوى، بل أذن لنا في الإبراد، حكي عن تعلب، ويرده أن في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله: "فلم يشكنا" وقال: "إذا زالت الشمس فصلوا" وأحسن الأجوبة .. كما قال المازرى ـ الأول.

والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة، أو مطلقة، والأمر بالإبراد خاص، فهو مقدم، ولا التفات إلى من قال: التعجيل أكثر مشقة فيكون أفضل، لأن الأفضلية لم تنحصر في الأشق، بل قد يكون الأخف أفضل، كما في قصر الصلاة في السفر. كذا في الفتح.

قوله: (بالصلاة) الخ: الباء للتعدية، وقيل: زائدة، ومعنى «أبردوا» أخّروا على سبيل التضمين، أي أخّروا الصلاة.

قوله: (فإن شدة الحر) الخ: تعليل لمشروعية التأخير المذكور، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع؟ وهذا أظهر، أو كونها الحالة التي ينقشر فيها العذاب؟ ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم، حيث قال له: «أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس، فإنها ساعة تسجر فيها جهنم».

وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة، ففعلها مظنة لطرد العذاب، فكيف أمر بتركها؟

مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

ُ ١٣٩٥ - (٠٠٠) وحد ثني حَرْمَلَة بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ؛ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، سَوَاءً.

١٣٩٦ - (١٨١) وحدّ شني هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الأَيْلِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادِ وَأَخْمَدُ بْنُ عِيسِىٰ - قَالَ عَمْرٌو : أَخْبَرَنِي عَمْرٌو ؛ أَنَّ عِيسِىٰ - قَالَ عَمْرٌو : أَخْبَرَنِي عَمْرٌو ؛ أَنَّ بَسُو بُنِ سَعِيدٍ وَسَلْمَانَ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً ؛ أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَالَ : ﴿ إِذَا كَانَ الْيَوْمُ الْحَارُ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلاةِ . فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَنِح جَهَنَّمَ » .

قَالَ عَمْرٌو: وَحَدَّثِنِي أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ فَإِنَّ شِئَةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

وأجاب عنه أبو الفتح اليعمري بأن التعليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله، وإن لم يفهم معناه، واستنبط له الزين بن المنير معنى يناسبه، فقال: وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب إلا ممن أذن له فيه، والصلاة لا تنفك عن كونها طلباً، ودعاء، فناسب الاقتصار عنها حينتذ، واستدل بحديث الشفاعة حيث اعتذر الأنبياء، كلهم للأمم بأن الله تعالى غضب عضباً لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله، سوى نبينا هي فلم يعتذر بل طلب لكونه أذن له في يغضب وجود شدة الحر، وهو مظنة ذلك، ويمكن أن يقال: سجر جهنم سبب فيحها، وفيحها سبب وجود شدة الحر، وهو مظنة المشقة التي هي مظنة سلب الخشوع، فناسب أن لا يصلى فيها.

لكن يرد عليه أن سجرها مستمر في جميع السنة، والإبراد مختص بشدة الحر، فهما متغايران، فحكمة الإبراد دفع المشقة، وحكمة الترك وقت سجرها لكونه وقت ظهور أثر الغضب، والله أعلم.

قوله: (من فيح جهنم) الخ: بفاء، ثم ياء، ثم حاء، أي من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه: مكان أفيح: أي متسع، وهذا كناية عن شدة استعارها، وظاهره أن مثار وهج الحر في الأرض من فيح جهنم حقيقة. وقيل: هو من مجاز التشبيه، أي كأنه نار جهنم في الحر، والأول أولى، ويؤيده الحديث الآتي: اشتكت النار إلى ربها فأذن لها بنفسين....» وسيأتي البحث فيه، كذا في الفتح.

قلت: ويخطر بالبال أن الحرارة معدنها جهنم، والشمس تستفيد الحرارة منها، ثم الأشياء الأرضية تكتسبها من الشمس، على اختلاف استعدادها ومحاذاتها للشمس، وقلة موانعها، ومثل الشمس بين الأرض وبين جهنم كالمرآة المحماة، (شيشه آتشين) تجذب حرارة الشمس إلى نفسها، ثم تفيضها على ما يحاذيها، فيحرقه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قَالَ عَمْرٌو: وَحَدَّثِنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنَحْو ذَلِكَ.

١٣٩٧ ـ (١٨٢) وحدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَلْنَا الْحَرَّ مِنْ فَنِحٍ جَهَنَّمَ. فَأَبْرِدُوا بِالصَّلاةِ».

١٣٩٨ - (١٨٣) حدثنا ابْنُ رَافِع. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّام بْنِ مُنَبِّهِ؛ قَالَ: هَلْذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا عَن الْحَرِّ فِي الصَّلاةِ. فَإِنَّ شِلَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْح جَهَنَّمَ».

١٣٩٩ - (١٨٤) حدثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَال: سَمِعْتُ مُهَاجِراً أَبَا الْحَسَنِ يُحَدِّثُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ذَرِّ (١٠٠). قَال: سَمِعْتُ مُهَاجِراً أَبَا الْحَسَنِ يُحَدِّثُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ذَرِّ (١٠٠). قَال: «أَنْ فَالَ: «أَنْوِدُ أَبُودُ أَبُودُ». أَوْ قَالَ: «انْتَظِرِ قَالَ: «أَنْ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهْرِ. فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «أَبُودُه أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ». انْتَظِرِ انْتَظِرْ» وَقَالَ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَنِح جَهَنَّمَ. فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبُرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ».

قَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَتَّى رَأَيْنَا فَيْءَ التُّلُولِ.

قوله: (فيء التلول) الخ: الفيء: بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة، هو ما بعد الزوال من الظل، والتلول: جمع «تل» بفتح المثناة، وتشديد اللام، كل ما اجتمع على الأرض من تراب، أو رمل، أو نحو ذلك، وهي في الغالب منبطحة غير شاخصة، فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر.

۱۸۳ ـ (...) ـ قوله: (أبردوا عن الحر) الخ: «عن» زائدة، أو بمعنى الباء، أو هي للمجاوزة، أي تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر، والمراد بالصلاة الظهر، لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالباً في أول وقتها، وقد جاء صريحاً في حديث أبي سعيد.

١٨٤ ـ (٦١٦) ـ قوله: (سمعت مهاجراً) الخ: مهاجر اسم، وليس بوصف.

قوله: (أذن مؤذن) الخ: وفي بعض الروايات: «أراد أن يؤذن بالظهر، والمؤذن هو بلال فلهانه» كما في الفتح.

⁽۱) قوله: «عن أبي ذر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقت الصلاة، باب الإبراد بالظهرفي شدة الحر، رقم (٥٣٥) وباب الإبراد بالظهر في السفر، رقم (٥٣٥) وفي كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة، رقم (٦٢٩) وفيي كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (٣٠٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة الظهر، رقم (٤٠١) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر، رقم (١٥٨) وأحمد في مسنده (٥: جامعه، في كتاب الصلاة،

وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد، فقيل: حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال، وقيل: ربع قامة، وقيل: ثلثها، وقيل: نصفها، وقيل غير ذلك، ونزّلها المأزري على اختلاف الأوقات، والجاري على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت. وتقدم البحث في آخر وقت الظهر في شرح أول أحاديث الباب.

١٨٥ _ (٦١٧) _ قوله: (اشتكت النار إلى ربها) الخ: وقد اختلف في هذه الشكوى هل
 هي بلسان القال أو بلسان الحال، واختار كلا طائفة.

وقال ابن عبد البر: لكلا القولين وجه ونظائر، والأول أرجح. وقال عياض: إنه الأظهر. وقال القرطبي: لا إحالة في حمل اللفظ على حقيقته، قال: وإذا أخبر الصادق بأمر جائز لم يحتج إلى تأويله، فحمله على حقيقته أولى. وقال النووي نحو ذلك. ثم قال: حمله على حقيقته هو الصواب. وقال نحو ذلك التوريشتي.

ورجح البيضاوي حمله على المجاز، فقال: «شكواها» مجاز عن غليانها، و«أكلها بعضها بعضاً» مجاز عن ازدحام أجزائها، و «تنفسها» مجاز عن خروج ما يبرز منها.

وقال الزين بن المنير: المختار حمله على الحقيقة لصلاحية القدرة لذلك، ولأن استعارة الكلام للحال، وإن عهدت وسمعت، لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له، والإذن والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط: بعيد من المجاز، خارج عما ألف من استعماله.

قوله: (بنفسين) الخ: بفتح الفاء، والنفس معروف (سانس) هو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء.

قوله: (أشد ما تجدون من الحر) الخ: النفس المذكور ينشأ عنه أشد الحر في الصيف

⁽١) قوله: «أبا هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم (٥٣٧) وفي كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٦٠) والترمذي في جامعه، في كتاب صفة جهنم، باب ما جاء أن للنار نفسين وما ذكر من يخرج من النار من أهل التوحيد، رقم (٢٥٩٢) وابن ماجه في سننه، في كتاب الزهد، باب صفة النار، رقم (٤٣١٩) والدارمي في سننه، في كتاب الرقاق، باب في نفس جهنم، رقم (٢٨٤٨) وأحمد في مسنده (٢: ٢٣٨ و٢٧٧ و٢٦٤ و٣٠٥).

مِنَ الزَّمْهَرِيرِ».

14.1 ـ (14.1) وحدّثني إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَادِيُّ. حَدَّثَنَا مَعْنٌ. حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ تَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيْلِا قَالَ: الإِذَا كَانَ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ. فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرُ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». وَذَكَرَ: الْأَنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا. فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلُّ عَام بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشَّنَاءِ وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ».

١٤٠٢ - (١٨٧) وحد شني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنَا حَيْوَةُ. قَالَ: حَدَّثِنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي صَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ: «قَالَتِ النَّارُ: رَبِّ، أَكُلَ بَعْضِي بَعْضاً.

وإنما لم يقتصر في الأمر بالإبراد على أشده لوجود المشقة عند شديده أيضاً، فالأشدية تحصل عند التنفس، والشدة مستمرة بعد ذلك، فيستمر الإبراد إلى أن تذهب الشدة، والله أعلم.

قوله: (من الزمهرير) الخ: شدة لابرد، واستشكل وجوده فيا لنار، ولا إشال، لأن المراد بالنار محلها، وفيها طبقة زمهريرة.

قال ابن الملك: "وهذا من جملة الحكم الإلهية، حيث أظهر آثار الفيح في زمان الحر، وآثار الزمهرير في الشتاء، لتعود الأمزجة بالحر والبرد، فلو انعكس لم تحتمله، إذ الباطن في الصيف بارد، فيقاوم حر الظاهر، وفي الشتاء حار فيقاوم برد الظاهر. وأما اختلاف حر الصيف وبرد الشتاء في بعض الأيام فلعله تعالى يأمر بأن يحفظ تلك الحرارة في موضع، ثم يرسلها على التدريج حفظاً لأبدانهم وأشجارهم، وكذا البرد». كذا في المرقاة.

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن إثبات النفسين للنار كإثباتهما للإنسان، نفس داخلي، ونفس خارجي، فإذا تنفست النار إلى داخلها يورث البرد في الخارج عنها، لاحتقان الحرارة في باطنها، وإذا تنفست إلى خارجها يورث الحر فيه، وتنفسها إلى الداخل ستة أشهر، وإلى الخارج كذلك، وعلى هذا لا يلزم من هذا الحديث إثبات الطبقة الزمهريرية في النار، ولا يعدل عن ظاهر قوله: «اشتكت النار» وقوله: «أذن لها بنفسين» والله أعلم.

قال الحافظ ﷺ: «وفي الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم أن النار لا تخلق إلا يوم القيامة».

قال الحافظ: «وقضية التعليل المذكور قد يتوهم منها مشروعية تأخير الصلاة في شدة البرد، ولم يقل به أحد، لأنها تكون غالباً في وقت الصبح، فلا تزول إلا بطلوع الشمس، فلو أخرت لخرج الوقت».

فَأْذَنْ لِي أَتَنَفَّسْ. فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ فِي الشُّتَاءِ وَنَفَسٍ فِي الصَّيْفِ. فَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ بَرْدٍ أَوْ ذَرُورٍ فَمِنْ نَفَسٍ جَهَنَّمَ».

(٣٣) - باب: استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحرّ

الْقَطَّانِ وَابْنِ مَهْدِيٍّ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ. قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَطَّانِ وَابْنِ مَهْدِيٍّ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ. قَالَ: حَدَّثَنَا سَمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةً (اللهُ ثَالَ: كَانَ النَّبِيُّ يَعِيدٍ يُعَنِّ يُصَلِّي الظَّهْرَ إِذَا دَحَضَتِ الشَّمْسُ.

١٤٠٤ ـ (١٨٩) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ سَلاَّمُ بْنُ سُلَيْم عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ خَبَّابٍ^(٢)؛ قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلاةَ فِي الرَّمْضَاءِ. فَلَمْ يُشْكِنَا.

۱۸۷ ـ (...) ـ قوله: (من برد أو زمهرير) الخ: قال العلماء: الزمهرير شدة البرد، والحرور شدة البرد، والحرور شدة الحر، قالوا: وقوله: «أو» يحتمل أن يكون شكاً من الرواي، ويحتمل أن يكون للتقسيم.

(٣٣) ـ باب: استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر

۱۸۸ ـ (۲۱۸) ـ قوله: (إذا دحضت الشمس) الخ: بفتح الدال والحاء، أي إذا زالت، وفيه دليل على استحباب تقديمها، وبه قال الشافعي والجمهور.

١٨٩ ـ (٦١٩) ـ قوله: (في الرمضاء) الخ: أي: الرمل الذي اشتدت حرارته.

قوله: (فلم يُشكنا) الخ: أي: لم يزل شكوانا، وتقدم الكلام على هذا الحديث في الباب السابق.

 ⁽۱) قوله: «جابر بن سمرة» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة الظهر،
رقم (٤٠٣) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الظهر، رقم (٦٧٣) وأحمد في مسنده
 (٥: ١٠٦).

 ⁽۲) قوله: «عن خبّاب» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب أول وقت الظهر، رقم
 (٤٩٨) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الظهر، رقم (٦٧٥) وأحمد في مسنده (٥:
 ١٠٨ و١١٠).

العُونُ ، الله عَوْنُ : أَخْبَرَنَا ، وحد ثمنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلاَّم ـ قَالَ عَوْنٌ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ ، (وَاللَّفْظُ لَهُ) ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ـ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ . عَنْ خَبَّابٍ ؛ قَالَ : أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَيِيدٌ فَشَكُونَا إلَيْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا .

قَالَ زُهَيْرٌ: قُلْتُ لأبِي إِسْحَاقَ: أَفِي الظُّهْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَفِي تَعْجِيلِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

الْقَطَّانِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَس بْنِ مَالِكِ^(۱)؛ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ. فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الأَرْضِ، بَسَطَّ ثَوْبَهُ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ.

(٣٤) ـ باب: استحباب التبكير بالعصر

۱۱۰۷ ـ (۱۹۲) حدَثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ (٢)؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مَرْتَفِعَةٌ حَيَّةٌ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ

۱۹۱ ـ (٦٢٠) ـ قوله: (بسط ثويه فسجد) الخ: فيه دليل لمن أجاز السجود على طرف ثوبه المتصل به، وبه قال أبو حنيفة والجمهور، ولم يجوزه الشافعي، وتأول هذا الحديث وشبهه على السجود على ثوب منفصل، وهو بعيد.

(٣٤) ـ باب: استحباب التبكير بالعصر

١٩٢ ـ (٦٢١) ـ قوله: (مرتفعة حية) الخ: أي: صافية اللون عن التغير والاصفرار، فإن

⁽۱) قوله: «عن أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب السجود على الثوب في شدة الحر، رقم (٣٨٥) وفي كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، رقم (٤٤٠) وفي كتاب العمل في الصلاة، باب بسط الثوب في الصلاة في السجود، رقم (١٢٠٨) والنسائي في سننه، في تكاب الافتتاح، باب السجود على الثياب، رقم (١١١٧) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الرجل يسجد على ثوبه، رقم (٦٦٠) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد، رقم (٥٨٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب السجود على الثياب في الحر والبرد، رقم (١٣٤٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد، رقم (١٣٤٣) وأحمد في سننه، في كتاب الصلاة، باب

 ⁽۲) قوله: «عن أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، رقم (٥٤٨) و(٥٥٠) و(٥٥١) وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي ﷺ =

إِلَى الْعَوَالِيَ، فَيَأْتِي الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

كل شيء ضعفت قوته فكأنه قد مات. قال في المفاتيح: حياة الشمس مستعارة عن بقاء لونها وقوة ضوءها وحرّها. قال الطيبي: وكأنه جعل المغيب موتها.

قوله: (إلى العوالي) الخ: والعوالي عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها، وأما ما كان من جهة تهامتها فيقال لها: السافلة.

قوله: (فيأتي العوالي والشمس مرتفعة) الخ: أي: دون ذلك الارتفاع الذي كان وقت الصلاة. قال الزهري في البخاري: وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال.

قال الحالفظ: «وفي بعض الروايات عنه: على ثلاثة أميال، وفي بعضها: على ستة أميال، وفي بعضها: على ستة أميال، وفي بعضها: على ميلين أو ثلاثة، فتحصل من ذلك أن أقرب العوالي إلى المدينة مسافة ميلين، وأبعدها ستة أميال، إن كانت الرواية محفوظة، ووقع في المدونة عن مالك: أبعد العوالي مسافة ثلاثة أميال. قال عياض: كأنه أراد معظم عمارتها، وإلا فأبعدها ثمانية أميال. انتهى. وبذلك جزم ابن عبد البر، وغير واحد، آخرهم صاحب النهاية، ويحتمل أن يكون أراد أنه أبعد الأمكنة التي كان يذهب إليها الذاهب في هذه الواقعة، اهـ.

قال الحافظ: «وفي ذلك دليل على تعجيله ﷺ لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن تمضي مسافة أربعة أميال».

الدليل على استحباب تأخير العصر

ولنا في استحباب تأخير العصر ما رواه الترمذي عن أم سلمة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم، وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه ومعلوم أنهم كانوا لا يعجلونها عن وقتها.

وروى عبد الرزاق في مصنفه عن إبراهيم قال: «كان من كان قبلكم أشد تعجيلاً للظهر، وأشد تأخيراً للعصر منكم» كذا في الجوهر النقي.

وما رواه أبو داود: «أنه ﷺ كان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية».

ورواه الدارقطني عن رافع بن خديج مثله كما فى شوح النقاية.

وحض على اتفاق أهل العلم...، رقم (٧٣٢٩) والنسائي في سننه، فيي كتاب المواقيت، باب تعجيل العصر، رقم (٥٠٧ و (٥٠٨) (٥٠٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيي وقت صلاة العصر، رقم (٤٠٤) و(٤٠٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العصر، رقم (١٨٢) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت العصر، رقم (١٢١١) وأحمد في مسنده (٣: ١٣١ و ١٦١ و ١٦٩) و ١٨٤ و ٢١٨ و ٢٨٩).

وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ: فَيَأْتِي الْعَوَالِيَ.

وما رواه الحاكم عن زياد بن عبد الرحمن النخعي قال: «كنا جلوساً مع علي رها في المسجد الأعظم، والكوفة يومئذ أخصاص، فجاءه المؤذن فقال: الصلاة يا أمير المؤمنين للعصر، فقال: اجلس، فجلس، ثم عاد، فقال ذلك، فقال علي: هذا الكلب يعلمنا بالسنة، فقام علي فصلى بنا العصر، ثم انصرفنا فرجعنا إلى المكان الذي كنا فيه جلوساً، فجثونا للركب، فنزور الشمس للمغيب نتراءها، صححه الحاكم في المستدرك، ثم الذهبي في تلخيصه.

وقد جاء عن علي في وقت صلاة الضحى قال: «كان نبي الله على إذا زالت الشمس من مطلعها قيد رمح أو رمحين كقدر صلاة العصر من مغربها: صلى ركعتين، ثم أمهل....» الحديث. قال العراقي: أخرجه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وهذا لفظ النسائي. وقال الترمذي: حسن.

وروى أبو داود في أبواب الجمعة عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله على أنه قال: «يوم الله على الله على الله الله الله على المجمعة ثنتا عشرة ـ يريد ساعة ـ لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه الله عز وجل، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر» فظاهر سياقه يدل على كون الوقت بعد العصر ساعة أو نحوها إلا أنه ادعى ابن عبد البركون قوله: «فالتمسوها. » إلى آخره مدرجاً من أبي سلمة، والله أعلم.

وروى الطبري حديث ابن عمر الذي في الصحيحين مرفوعاً، وفيه: «ما أجلكم في أجل من قبلكم إلا من صلاة العصر إلى مغرب الشمس».

ومن طريق مغيرة بن حكيم عن ابن عمر بلفظ: «ما بقي لأمتي من الدنيا إلا كمقدار إذا صليت العصر».

ومن طريق مجاهد عن ابن عمر: «كنا عند النبي الله والشمس على قيمان مرتفعة بعد العصر، فقال: ما أعماركم في أعمار من مضى إلا كما بقي من هذا النهار فيما مضى منه».

وهو عند أحمد إيضاً بسند حسن، ثم أورد حديث أنس: «خطبنا رسول الله على يوماً وقد كادت الشمس تغيب. . . . » فذكر نحو الحديث الأول عن ابن عمر ، ومن حديث أبي سعيد بمعناه قال عند غروب الشمس: «إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كبقية يومكم هذا فيما مضى منه» كذا في الفتح .

فالحديث بمجموع طرقه يدل على كون ما بين صلاته على العصر إلى الغروب: وقتاً يسيراً، والمراد بارتفاع الشمس على قعيقعان أن الفيء فاء على بسيط الأرض، فلم يبق ضوء الشمس (دهوب) إلا على قعيقعان، وأعالي الأمكنة، وهذا لا يتصور إلا بعد مضي أكثر وقت العصر.

وبهذا تظهر قوة ما استنبطه الإمام محمد في الموطأ من هذا الحديث من تأخير العصر،

١٤٠٨ ـ (٠٠٠) وحدَّثني هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الأَيْلِيُّ. حَدَّثنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو

كما سبق في باب الأوقات. وحديث بريدة عند ابن ماجه: «بكروا بالصلاة في يوم الغيم، فإنه من فاته صلاة العصر حبط عمله». وكذا حديث عبد العزيز بن رفيع، عند سعيد بن منصور مرسلاً بسند قوي ـ كما في الفتح (٢: ٥٤) ـ «قال: عجلوا صلاة العصر في يوم الغيم» وقول عمر شائد كما في الفتح ـ «إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر، وعجلوا العصر».

هذا كله يدل بمفهومه على تأخير العصر في سائر الأوقات إذا لم يكن غيم.

قال في شرح المنية: «وأما ما في الصحيح: «أنه ويعض العوالي على أربعة أميال: لا حية، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة» وبعض العوالي على أربعة أميال: لا يخالف ما قلنا، لأنه وارد إما على طريق الظن والتخمين، أو الوقوع في بعض الأزمان، ويحتمل كون ذلك زمن الصيف، فإن الوقت فيه متسع، وإن الذاهب قصد الإسراع، إذ لا يمكن حمله على ظاهره أنه في كل زمان، ولكل ذاهب، ففي بعض الأزمنة لا يمكن ذلك، ولو صليت عند أول وقتها، خصوصاً لكثير من آحاد الناس، فيجب حمله على واقعة حال، أو على النهي عن المبالغة في التأخير» اه.

قلت: وقد شاهدنا بعض أساتذتنا ـ وهو المدرس بدار العلوم ديوبند ـ كان يروح في كل خميس من ديوبند إلى منگلور بعد المثلين، ويصلي المغرب في فناء منگلور، وبينهما اثنا عشر ميلاً، وقصته معروفة بين الناس.

قال في شرح المنية: "وكذا ما ذكر البخاري في تاريخه (وهو في صحيح مسلم) عن رافع بن خديج: "كما نصلي مع رسول الله على صلاة العصر، ثم ينحر الجزور، فيقسم عشر قسم، ثم يطبخ، فنأكل لحماً نضيجاً قبل أن تغيب الشمس، محمول على الوقوع في بعض الأزمان، فإنه يمكن إذا صليت قبل التغير أن يوجد في الباقي من الزمان مثل ذلك العمل، ومن شاهد مهرة الطباخين في الأسفار وغيرها مع الرؤساء لم يستبعد ذلك، اه.

قلت: إلا أنه وقع في صحيح مسلم - كما سيأتي في الباب - ذهابه ولله العصر إلى بني سلمة، ونحر الجزور هناك، وأكل لحمها نضيجاً، وهذا الجميع لا يمكن خلوه عن شيء من التبكير بحسب العادة، وكذا في أحاديث الباب ما لا يمكن تأويله إلا بتعسف، فالأولى حمله وحمل أمثاله على وقوع التعجيل أحياناً، وهو جائز اتفاقاً لا كراهة فيه، إلا أن تأخيره عندنا أقرب إلى الآثار الماضية، وإلى عنوان القرآن وتعبيره، فإنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَآلِقِهِ ٱلشَّكَوَةُ وَلِي النَّهُارِ ﴾ [عود: ١١٤] والمراد بها الفجر والعصر، وقيل: الفجر والمغرب، فكلما كانت الصلاة أقرب إلى الطلوع والغروب كانت أوفق بإقامة الصلاة في طرفي النهار. ولهذا يستحب عندنا تأخير الفجر والعصر إلى حد يمكن تحمله في نصوص الشرع، وعند الكل تعجيل المغرب، وكذا تعجيل الظهر إلا لعارض الإبراد في الصيف، لأنها - كما قالوا - داخلة في قوله

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، بِمِثْلِهِ، سَوَاءً.

المُعْمَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنْ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ؟ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ. ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ. فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

تعالى: ﴿وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَمَلَّكَ تَرْسَىٰ﴾ [طه: ١٣٠] وكونها في طرف النهار لوقوعها في طرف النصف الأول منه تجوزاً، والنصف الآخر منه حقيقة، فينبغي إيقاعها أقرب ما يكون إلى انتصاف النهار والظهيرة لقوله: ﴿وَعَشِيًّا وَجِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨] وأما العشاء فهو مصداق قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَانَا عِيلَ وَأَنَا اللّهِ ساعاته، الواحد: إِنّى وأُنى وأنا (١١)، ومادته تدل على التأخير والانتظار كما قيل:

وآنسيت العَشاء إلى سهيل أو الشَّعسرى فيطال بسي الأناء

يقال: آنيت الشيء إيناء، أي: أخرته عن أوانه، وتأنّيت: تأخرت، والأناة: التُوءَدة، وتأنّى فلان تأنياً، وأنى يأنِي فهو آنٍ، أي: وقور، واستأنيته: انتظرت أوانه، ويجوز في معنى استبطأته. كذا قال الراغب في مفرداته.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ مَانَآيِ ٱلَّيْلِ﴾ إيماء لطيف إلى تأخير صلاة العشاء، وكذا في قوله تعالى: ﴿أَقِرِ ٱلضَّلَوٰةَ لِللَّوْكِ ٱلشَّمِنِ إِلَى غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨] إشارة إلى تعجيل الظهر وتأخير العشاء، والغسق: شدة ظلمة الليل، قاله الراغب.

وقال الشيخ الأنور في كتابه البديع «عقيدة الإسلام في حياة عيسى ﷺ: ذكر الحنفية في تأخير العصر (والفجر) من قوله تعالى: ﴿وَسَيِّتْ بِحَمَّدِ رَبِّكَ فَبَلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُومٍ ﴾ [طه: ١٣٠] أنهما قبيلهما، وإلا لم يوقت بهما، وهو استعمال الفصحاء فيه إذا قالوا: آتيك قبل الغروب، وإلا لم يفد التوقيت، والسياق له، لا للمد. كقوله تعالى: ﴿مِن فَيْلِ مَلَوْقِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ شِهَابَكُمْ مِنْ الطَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعَدِ صَلَوْقِ الناس، وكذا بعيد أَنْ الطَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعَدِ صَلَوْقِ الناس، وكذا بعيد العشاء، ليفيد، ولئلا يشكل قوله: ﴿تَلَكُ عَوْرَتِ لَكُمْ ﴾ [النور: ١٥٨]. والله أعلم بالصواب.

 ⁽١) كذا قال الراغب في مفرداته (ص ٢٩) وقال أيضاً: اوالإنا إذا كُسر أوله قُصِر، وإذا فتح مدّ...».
 وقال ابن منظور في لسان العرب (١٤: ٥٠): قال ابن الأنباري: واحد أناء الليل على ثلاثة أوجه: إنّي:
 بسكون النون، وإنّى: بكسر الألف، وأنّى: بفتح الألف، وقول:

فوردت قبيل إنسى صحابها

يروى إنّى وأنّى، وقال الأصمعي: وقال الأخفش: واحد الآناء: إنّو، يقال: مضى إنيان من الليل وإنوان. . . ».

١٤١٠ ـ (١٩٤) وحدثنا يَخيَىٰ بْنُ يَخيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ إِسْحَاقُ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ قَال: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ. فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.

الما الحَبَّا وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالُوبَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ؛ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَس بْنِ مَالِكِ (١) فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ. حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظَّهْرِ. وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ مَالِكِ (١) فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ. حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظَّهْرِ. وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ قَالَ: فَصَلُّوا الْعَصْرَ. قَالَ: فَصَلُّوا الْعَصْرَ. قَالَ: فَصَلَّوا الْعَصْرَ. فَصَلَّا اللَّهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: قَلَمَا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قِلْكَ صَلاةُ الْمُنَافِقِ

١٩٤ ـ (...) ـ قوله. (إلى بني عمرو بن عوف) الخ: أي: بقباء، لأنها كانت منازلهم.

قوله: (فيجدهم يصلون العصر) الخ: قال الحافظ: «قال العلماء: كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة، وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت، لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروثهم، فدل هذا الحديث على تعجيل النبي على العصرة العصر» اهـ.

ودل على مشروعية التأخير في حق المشغولين أيضاً، والله أعلم.

١٩٥ _ (٦٢٢) _ قوله: (إنما انصرفنا الساعة من الظهر) الخ: أي: خلف عمر بن عبد العزيز، كما في الطريق الآتية.

قال الحافظ: «وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعاً لسلفه، إلى أن أنكر عليه عروة، فرجع إليه كما تقدم، وإنما أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر، لأن وقت الظهر لا كراهة فيه، بخلاف وقت العصر، وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً، وهو عند انتهاء وقت الظهر، ولهذا تشكك أبو أمامة في صلاة أنس: أهي الظهر أو العصر، فيدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين كذا في الفتح.

ويحتمل حمله على نوع المبالغة، ويمكن أن يقال: إن عمر بن عبد العزيز إذ ذاك كان على طريقة أهل بيته في تأخير الصلاة عن وقتها، أي وقت الجواز، كما في الفتح في باب تضييع الصلاة عن وقتها.

قوله: (تلك صلاة المنافق) الخ: فيه ذمّ تأخير العصر إلى وقت الكراهة.

⁽۱) قوله: «أنس بن مالك؛ الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب التشديد في تأخير المصر، رقم (٥١٣) وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر، رقم (٥١٣) وأبد داود في سننه في تعجيل العصر، رقم (١٦٠) وأحمد في مسنده (٣: والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في تعجيل العصر، رقم (١٦٠) وأحمد في مسنده (٣: و١٨٥).

يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ. حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ. قَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعاً. لا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلا قَلِيلاً».

المَّبَارَكِ عَنْ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي مُزَاحِمِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي مُزَاحِمِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلِ بْنَ حُنَيْفِ؛ قَالَ: سَمِعْتُ آبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلِ (١٠) يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظَّهْرَ. ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكِ. فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ. فَقُلْتُ: يَا عَمُ، مَا هَلْهِ الصَّلاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: الْعَصْرُ. وَهَلْهِ وَسَلَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي كُنَّا نُصَلَّى مَعَهُ.

المُورِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسِىٰ - وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِيَةٌ، قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَأَخْمَدُ بْنُ عِيسِیٰ - وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِيَةٌ، قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ - أَخْبَرَنِي، عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ؛ أَنَّ مُوسَى بْنَ سَعْدِ الأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ (٢)؛ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ. فَلَمَّا انْصَرَفَ أَنَاهُ رَجلٌ مِنْ بَنِي سَلِمَةً. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنْحَرَ لَمُ الْعَصْرَ. فَلَمَّا انْصَرَفَ أَنَاهُ رَجلٌ مِنْ بَنِي سَلِمَةً. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنْحَرَ لَمْ جَزُوراً لَنَا مَعَهُ. فَوَجَدْنَا الْجَزُورَ لَمْ تُنْحَرْ، فَنُحِرَف، فَنُحِرَف، ثُمَّ عُلْعَتْ، ثُمَّ طُبِخَ مِنْهَا، ثُمَّ أَكُلْنَا، قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ.

قوله: (بين قرني الشيطان) الخ: تقدم معناه في باب أوقات الصلوات الخمس، فراجعه.

قوله: (فتقرها أربعاً) الخ: المراد بالنقر سرعة الحركات، كنقر الطائر، وفيه تصريح بذم من صلى مسرعاً، بحيث لا يكمل الخشوع والطمأنينة والأذكار.

١٩٦ _ (٦٢٣) _ قوله: (يا عمّ) الخ: هو على سبيل التوقير، ولكونه أكبر سناً منه، مع أن نسبهما مجتمع في الأنصار، لكنه ليس عمه على الحقيقة، والله أعلم.

١٩٧ ـ (٦٢٤) ـ قوله: (من بني سلمة) الخ: بكسر اللام.

قوله: (جزوراً لنا) الخ: بفتح الجيم، لا يكون إلا من الإبل.

قوله: (أن تغيب الشمس) الخ: قال النووي ﷺ: «هذا تصريح بالمبالغة في التبكير بالعصر، وقد تقدم ما يتعلق به في شرح أول أحاديث الباب.

 ⁽۱) قوله: «أبا أمامة بن سهل» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، رقم (٥٤٩) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب تعجيل العصر (٥١٠).

 ⁽۲) قوله: «عن أنس بن مالك» لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة سوى مسلم رحمه الله
 تعالى .

وَقَالَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ لَهِيعةً وَعَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، فِي هَلْذَا الْحَدِيثِ.

الأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ رافِعَ بْنَ خَدِيجِ⁽¹⁾ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ تُطْبَخُ. فَنَأْكُلُ لَحْماً نَضِيجاً قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ تُطْبَخُ. فَنَأْكُلُ لَحْماً نَضِيجاً قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمسِ.

َ 1٤١٥ ـ (١٩٩) حدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عِيسى بْنُ يُونُسَ وَشُعَيْبُ بْنَ إِسْحَاقَ الدَّمَشْقِيُّ. قَالاً: كُنَّا نَنْحَرُ الْجَزُورَ إِسْحَاقَ الدَّمَشْقِيُّ. قَالاً: كُنَّا نَنْحَرُ الْجَزُورَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ الْعَصْرِ. وَلَمْ يَقُلْ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

(٣٥) ـ باب: التغليظ في تفويت صلاة العصر

١٤١٦ ـ (٢٠٠) وحدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(٢)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلاةُ الْعَصْرِ

۱۹۸ ـ (٦٢٥) ـ قوله: (عن أبي النجاشي) الخ: هو بفتح النون، واسمه عطاء بن صهيب، مولى رافع ابن خديج، ﷺ.

(٣٥) باب: التغليظ في تفويت صلاة العصر

۲۰۰ ـ (۲۲٦) ـ قوله: (الذي تفوته صلاة العصر) الخ: مما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها: ما وقع في رواية عبد الرزاق، فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج، عن نافع، فذكر نحوه. وزاد: «قلت لنافع: حين تغيب الشمس؟ قال نعم» وتفسير الراوي إذا كان فقيها أولى من غيره، لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث: «وفواتها أن

 ⁽۱) قوله: «رافع بن خديج» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، رقم (٢٤٨٥) وأحمد في مسنده، (٤: ١٤١ و١٤٣).

⁽٢) قوله: (عن ابن عمر) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب إثم من فاتته العصر، رقم (٥٥١) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب التشديد في تأخير العصر، رقم (٥١٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر، رقم (٤١٤) و(٤١٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر، رقم (١٧٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر، رقم (٥٨٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر، رقم (١٢٥٥) وأحمد في مسنده (٢: ٨ و١٣ و٢٥٠) و ١٤٥ و ١٤٥) و و ١٤٥ و ١٤٥ و ١٤٥).

كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ».

تدخل الشمس صفرة» ولعله مبني على مذهبه في خروج وقت العصر.

ونقل عن ابن وهب أن المراد إخراجها عن الوقت المختار.

وقال المهلب ومن تبعه من الشراح: إنما أراد فواتها في الجماعة، لا فواتها باصفرار الشمس أو بمغيبها، قال: ولو كان لفوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر، لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة.

ونوقض بعين ما ادعاه، لأن فوات الجماعة موجود في كل صلاة، لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها.

وتعقبه ابن المنير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع المتعاقبين، فلا يختص العصر بذلك، قال: والحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة، انتهى.

وبوّب الترمذي على حديث الباب «ما جاء السهو عن وقت العصر» فحمله على الساهي، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معاينته الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله، وقد روي بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العامد أشد لاجتماع فقد الثواب، وحصول الإثم.

قال ابن عبد البر: في هذا إشارة إلى تحقير الدنيا، وأن قليل العمل خير من كثير منها.

قال ابن بطال: لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث، لأن الله تعالى قال: ﴿ حَنْفِظُواْ عَلَى اللهَ تَعَالَى قال: ﴿ حَنْفِظُواْ عَلَى الْمَحَافِظَة غير هذا الحديث. كذا في الفتح.

قال القاري: «وقيل: وجه تخصيص العصر لكونه وقت اشتغالهم بالبيع والشراء، فيكون فيهما إيماء إلى قوله تعالى: ﴿ يِجَالُ لَّا نُلْهِيمٌ تَجِنَرُةٌ وَلَا يَبِّعُ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٣٧] اهـ.

قوله: (كأنما وتر أهله وماله) الخ: هو بالنصب عند الجمهور، على أنه مفعول ثان «وتر» وأضمر في «وتر» مفعول لم يسم فاعله، وهو عائد على «الذي فاتته» فالمعنى: أصيب بأهله وماله، وهو متعد إلى مفعولين، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَرَكُرُ أَعَنَلَكُمُ ﴾ [محمد: ٣٥] وقيل: «وتر» هنا بمعنى: نقص، فعلى هذا يجوز نصبه ورفعه، لأن من رد النقص إلى الرجل نصب، وأضمر ما يقوم الفاعل، ومن رده إلى الأهل رفع.

وقال القرطبي: «يروى بالنصب على أن «وتر» بمعنى: سلب، وهو يتعدى إلى مفعولين، وبالرفع على أن «وتر» بمعنى: أخذ، فيكون «أهله» هو المفعول الذي لم يسم فاعله».

قال الجوهري: الموتور هو الذي قتل له قتيل، فلم يدرك بدمه، تقول منه: وتر، وتقول أيضاً: وتره حقه، أي نقصه. وقيل: الموتور من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه، وذلك أشد

١٤١٧ ـ (٠٠٠) وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ. قَالا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ
 عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ عَمْرُو: يَبْلُغُ بِهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ: رَفَعَهُ.

1814 ـ (٢٠١) وحد ثني هَارُونُ بنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ فَاتَتُهُ الْعَصْرُ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ».

(٣٦) ـ باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر

١٤١٩ ـ (٢٠٢) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ
 مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ (١) ، قَالَ:

لغمّه، فوقع التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة، لأنه يجتمع عليه غمان: غم الإثم وغم فقد الثواب، كما يجتمع على الموتور غمان: عم السلب، وغم الطلب بالثأر. وقيل: معنى «وتر» أخذ أهله وماله، فصار وتراً، أي فرداً. وظاهر الحديث التغليظ على من تفوته العصر، وأن ذلك مختص بها.

وقال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جواباً لسائل سأل عن صلاة العصر، فأجيب، فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات بها.

وتعقبه النووي بأنه يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها، قال: والعلة في هذا الحكم لم تتحقق، فلا يلتحق غير العصر بها. انتهى. وهذا لا يدفع الاحتمال، قاله الحافظ في الفتح.

(...) _ قوله: (قال عمرو: يبلغ به، وقال أبو بكر: رفعه): هما بمعنى، لكن عادة مسلم كثلة المحافظة على اللفظ، وإن اتفق معناه، وهي عادة جميلة. والله أعلم.

(٣٦) ـ باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر

٢٠٢ _ (٦٢٧) _ قوله: (عن عبيدة) الخ: بفتح العين وكسر الباء وهو عبيدة السلماني، والله أعلم.

 ⁽۱) قوله: «عن علي» الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزة،
 رقم (۲۹۳۱) وفي كتاب المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، رقم (۲۱۱۱) وفي كتاب التفسير،
 تفسير سورة البقرة، باب «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى»، رقم (٤٥٣٣) وفي كتاب =

لَمَّا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلاَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَاراً. كَمَا حَبَسُونَا وَشَغَلُونَا عَنِ الصَّلاةِ الْوُسْطَىٰ. حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ».

قوله: (لما كان يوم الأحزاب) الخ: أي: في غزوة الخندق.

قوله: (ملأ الله قبورهم) الخ: فيه جواز الدعاء على المشركين بمثل ذلك، وقد استشكل هذا الحديث بأنه تضمن دعاء صدر من النبي على من يستحقه، وهو من مات منهم مشركاً، ولم يقع أحد الشقين، وهو البيوت، أما القبور فوقع في حق من مات منهم مشركاً لا محالة. ويجاب بأن يحمل على سكانها، وبه يتبين رجحان الرواية بلفظ «قلوبهم» أو «أجوافهم».

قوله: (وشغلونا) الخ: وقد اختلف في سبب تأخير النبي على الصلاة ذلك اليوم، فقيل: كان ذلك نسياناً، وقيل: كان عمداً، لكونهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلم، وهو أقرب، لاسيما وقد وقع عند أحمد، والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف: ﴿وَبِهَالًا أَوْ رُكَّاناً ﴾ [البقرة: ٢٣٩] وقد اختلف في هذا الحكم: هل نسخ أو لا، كما سيأتي في كتاب صلاة الخوف إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن الصلاة الوسطى) الخ: هي تأنيث الأوسط، والأوسط: الأعدل من كل شيء، وليس المراد به التوسط بين الشيئين، لأن «فعلى» معناها التفضيل، ولا يبنى للتفضيل إلا ما يقبل الزيادة والنقص، والوسط بمعنى الخيار، والعدل يقبلهما، بخلاف المتوسط، فلا يقبلهما، فلا يبنى منه أفعل تفضيل. والحديث يدل على كون الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، وروى أحمد والترمذي من حديث سمرة رفعه، قال: «صلاة الوسطى صلاة العصر» وقد اختلف السلف في الوسطى، فبلغ تسعة عشر قولاً، أقواها ما ذكرنا، وقد روى الترمذي والنسائي من طريق زر بن حبيش قال: قلنا لعبيدة: سل علياً عن الصلاة الوسطى، فسأله، فقال: كنا نرى أنها الصبح، حتى سمعت رسول الله على يقول يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» انتهى.

وهذه الرواية تدفع دعوى من زعم أن قوله: «صلاة العصر» مدرج من تفسير بعض الرواة، وهي نص في أن كونها العصر من كلام النبي ﷺ، وأن شبهة من قال: «إنها الصبح» قوية، لكن

الدعوات، باب الدعاء على المشركين، رقم (٦٣٩٦) والنسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر، رقم (٤٧٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر، رقم (٤٠٩) والترمذي في جامعه، في كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٨٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر، رقم (٦٧٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الصلاة الوسطى، رقم (١٢٣٥) وأحمد في مسنده (١: ٧٩ و٨١ و٨٢ و١٢٣ و١٢٦ و١٣٥ و١٣٥ و١٢٦ و١٣٥).

..........

كونها العصر هو المعتمد، وبه قال ابن مسعود وأبو هريرة، وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة، وقول أحمد، والذي صار إليه معظم الشافعية، لصحة الحديث فيه. قال الترمذي: هو قول أكثر علماء الصحابة. وقال الماوردي: هو قول جمهور التابعين وقال ابن عبد البر: هو قول أكثر أهل الأثر، وبه قال من المالكية: ابن حبيب، وابن العربي، وابن عطية، ويؤيده أيضاً ما روى مسلم عن البراء بن عازب قال: «نزل حافظوا على الصلوات وصلاة العصر فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخت فنزلت: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، فقال رجل فهي إذن صلاة العصر، فقال: أخبرتك كيف نزلت».

قال الحافظ: وأقوى شبهة لمن زعم أنها غير العصر مع صحة الحديث: حديث البراء الذي ذكرته عند مسلم، فإنه يشعر بأنها أبهمت بعد ما عينت، كذا قاله القرطبي. قال: وصار إلى أنها أبهمت: جماعة من العلماء المتأخرين، قال: وهو الصحيح لتعارض الأدلة وعسر الترجيح، وفي دعوى أنها أبهمت ثم عينت من حديث البراء: نظر، بل فيه: أنها عينت ثم وصفت، ولهذا قال الرجل: «فهي إذن العصر» ولم ينكر عليه البراء. نعم! جواب البراء يشعر بالتوقف لما نظر فيه من الاحتمال، وهذا لا يدفع التصريح بها في حديث علي رفيها.

ومن حجتهم أيضاً ما روى مسلم وأحمد من طريق أبي يونس عن عائشة، «أنها أمرته أن يكتب لها مصحفاً، فلما بلغت: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» قال: فأملت عليَّ: «وصلاة العصر» قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ،

وروى مالك عن عمرو بن رافع، قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة، فقالت: "إذا بلغت هذه الآية فآذني، فأملت عليّ "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر». وأخرجه ابن جرير من وجه آخر حسن، عن عمرو بن رافع.

وروى ابن المنذر من طريق عبيد الله بن رافع: «أمرتني أم سلمة رضي أن أكتب لها مصحفاً. . . » فذكر مثل حديث عمرو بن رافع سواء.

ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر «أن حفصة أمرت إنساناً أن يكتب لها مصحفاً...» نحوه.

ومن طريق نافع "أن حفصة أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفاً... الفذكر مثله. وزاد: "كما سمعت رسول الله على يقولها". قال نافع: فقرأت ذلك المصحف فوجدت فيه الواو. فتمسك قوم بأن العطف يقتضي المغايرة، فتكون صلاة العصر غير الوسطى. وأجيب بأن حديث على ومن وافقه أصح إسناداً وأصرح، وبأن حديث عائشة قد عورض برواية عروة أنه كان في مصحفها "وهي العصر" فيحتمل أن تكون الواو زائدة، ويؤيده ما رواه أبو عبيد بإسناد صحيح عن

١٤٢٠ - (٠٠٠) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ الْمُقَدَّمِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ.

١٤٢١ ـ (٢٠٣) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الأَحْزَابِ: «شَعَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَىٰ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الأَحْزَابِ: «شَعَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَىٰ حَتَّىٰ آبَتِ الشَّمْسُ. مَلاَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ نَاراً. أَوْ بُيُونَهُمْ أَوْ بُطُونَهُمْ " ـ شَكَّ شُعْبَةُ فِي الْبُيُوتِ وَالْبُطُونِ.

أبي بن كعب أنه كان يقرأها «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر» بغير واو، وهي عاطفة، لكن عطف صفة لا عطف ذات، وبأن قوله: «والصلاة الوسطى والعصر» لم يقرأ بها أحد، ولعل أصل ذلك ما في حديث البراء أنها نزلت أولاً «والعصر» ثم نزلت ثانياً بدلها «والصلاة الوسطى» فجمع الرواي بينهما، ومع وجود الاحتمال لا ينهض الاستدلال، فكيف يكون مقدماً على النص الصريح بأنها صلاة العصر؟!

قال شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائي: حاصل أدلة من قال: إنها غير العصر، يرجع إلى ثلاثة أنواع:

أحدها: تنصيص بعض الصحابة وهو معارض بمثله ممن قال منهم: إنها العصر، ويترجح قول العصر بالنص الصريح المرفوع، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره، فتبقى حجة المرفوع قائمة.

ثانيها: معارضة المرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها، كالحث على المواظبة على الصبح والعشاء، وقد تقدم في كتاب الصلاة، وهو معارض بما هو أقوى منه، وهو الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر، وقد تقدم أيضاً.

ثالثها: ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر» فإن العطف يقتضي المغايرة، وهذا يرد عليه إثبات القرآن بخبر الآحاد، وهو ممتنع، وكونه ينزل منزلة خبر الواحد مختلف فيه: سلمنا، لكن لا يصلح معارضاً للمنصوص صريحاً. وأيضاً فليس العطف صريحاً في اقتضاء المغايرة لوروده في نسق الصفات، كقوله تعالى: ﴿هُو اللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ الحديد: ٣] انتهى ملخصاً.

٢٠٣ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (حتى آبت الشمس) الخ: معناه رجعت إلى مكانها بالليل، أي غربت من قولهم: آب: إذا رجع، وقال غيره: معناه: سارت للغروب، والتأويب سير النهار.

١٤٢٢ - (٠٠٠) وحدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَلَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ - وَلَمْ يَشُكَّ -.

١٤٢٣ ـ (٢٠٤) وحدثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالا: حَدَّنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَم، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ. ح وَحَدَّنَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَىٰ، سَمِعَ عَلِيّاً يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ يَقِيْقٍ، يَوْمَ الأَحْزَابِ، وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فُرْضَةٍ مِنْ فُرَضِ الْخَنْدَقِ: «شَغَلُونَا عَنِ رَسُولُ اللَّه يَّا اللَّه عَنْ الصَّلاةِ الْوُسْطَىٰ. حَتَّى خَرَبَتِ الشَّمْسُ. مَلاَ اللَّه قُبُورَهُمْ وبُيُوتَهُمْ، (أَوْ قَالَ: قُبُورَهُمْ وبُيُوتَهُمْ، (أَوْ قَالَ: قُبُورَهُمْ وبُيُونَهُمْ)، نَاراً».

١٤٢٤ ـ (٢٠٥) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيبٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ شُنَيْرِ بْنِ شَكْلٍ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الأَحْزَابِ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاةِ الْوُسْطَى صَلاةِ الْعَضْرِ. مَلاَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْةٍ، يَوْمَ الأَحْزَابِ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاةِ الْوُسْطَى صَلاةِ الْعَضْرِ. مَلاَ اللَّهُ بُيُونَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَاراً» ثُمَّ صَلاَهًا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

٢٠٤ ـ (...) ـ قوله: (عن يحيى بن الجزار) الخ: هو بالجيم والزاى، وآخره راء، وفي الطريق الأول: يحيى بن الجزار عن علي. وفي الثاني: عن يحيى سمع علياً، أعاده مسلم للاختلاف في «عن» و«سمع».

قوله: (على فرضة من فرض الخندق) الخ: الفرضة بضم الفاء وإسكان الراء وبالضاد المعجمة، وهي المدخل من مداخله والمنفذ إليه.

٢٠٥ ـ (...) ـ قوله: (عن مسلم بن صبيح) الخ: بضم الصاد، وهو أبو الضحى.

قوله: (عن شتير بن شكل) الخ: شتير: بضم الشين، وشكل بفتح الشين والكاف. ويقال: بإسكان الكاف أيضاً.

قوله: (عن الصلاة الوسطى وصلاة العصر) الخ: وقع في الموطأ من طريق أخرى أن الذي فاتهم: الظهر والعصر، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد والنسائي: الظهر والعصر والمغرب، وأنهم صلوا بعد هوى من الليل، وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي: «أن المشركين شغلوا رسول الله عليه عن أربع صلوات يوم الخندق، حتى ذهب من الليل ما شاء الله» وفي قوله: «أربع» تجوز، لأن العشاء لم تكن فاتت.

قال اليعمري: «من الناس من رجح ما في الصحيحين، وصرح بذلك ابن العربي كللله فقال: إن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها: واحدة، وهي العصر.

المُعَنَّدُ بَنُ طَلْحَةَ الْيَامِيُّ عَنْ رَبُو سَلاَّمَ الْكُوفِيُّ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بَنُ طَلْحَةَ الْيَامِيُّ عَنْ رُبَيْدٍ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (١٠٠). قَالَ: حَبَسَ ٱلْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلاةِ الْعَصْرِ. حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوِ اصْفَرَّتْ. فَقَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاةِ الْوَسْطَىٰ صَلاةِ الْمَصْرِ. مَلاَّ اللَّهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَاراً» أَوْ قَالَ: «حَشَا اللَّهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَاراً».

المُعْدَى التَّمِيمِيُّ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيم، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَىٰ عَائِشَةَ النَّهُ قَالَ: أَمَرَتْنِي وَيْسَ مَوْلَىٰ عَائِشَةَ النَّهُ قَالَ: أَمَرَتْنِي عَائِشَةُ اللَّهُ اللَّهُ فَالَ: أَمَرَتْنِي عَائِشَةُ (٢) أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا. وَقَالَتُ: إِذَا بَلَغْتَ هَلْذِهِ اللاَيةَ فَآذِنِّي: ﴿ خَلْفِظُواْ عَلَ المَّمَلَوْتِ وَالصَّكَوْةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨] قال: فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا. فَأَمْلَتْ عَلَيَّ: حَافِظُوا عَلَى الصَّكَوْتِ وَالصَّكُوةِ الْوُسْطَى وَصَلاةِ الْعَصْرِ. وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ.

قَالَتْ عَاثِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٤٢٧ ـ (٢٠٨) حدَّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ. أَخْبَرَنَا يَحْيَىٰ بْنُ آدَمَ. حَدَّثَنَا

قلت: ويؤيده حديث علي في مسلم: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» قال: ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعته أياماً، فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام، قال: وهذا أولى» كذا في الفتح.

٢٠٦ _ (٦٢٨) _ قوله: (أو حشا الله) الخ: قال ابن دقيق العيد: «تردد الراوي في قوله: «ملأ الله» أو «حشا» يشعر بأن شرط الرواية بالمعنى أن يتفق المعنى في اللفظين، وملأ ليس مرادفاً «لحشا»، فإن «حشا» يقتضي التراكم، وكثرة أجزاء المحشو، بخلاف «ملأ» فلا يكون في ذلك متسمك لم نمنع الرواية بالمعنى».

۲۰۷ _ (۱۲۹) _ قوله: (وصلاة العصر، وقوموا) الخ: تقدم البحث فيه في شرح الصلاة الوسطى، فراجعه. ولعل عائشة رشي لم تطلع على النسخ، والله أعلم.

⁽۱) قوله: «عن عبد الله الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر، رقم (۱۸۱) وفي كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، رقم (۲۹۸۵) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر، رقم (۲۷٦) وأحمد في مسنده (۱: ۳۹۲).

 ⁽۲) قوله: «عائشة» الحديث أخرجه النسائي في سننه في كتاب الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر، رقم
 (٤٧٣) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر، رقم (٤١٠) والترمذي في جامعه، في كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٨٢) وأحمد في مسنده (٦: ١٧٨).

الْفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقِ عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب^(١)؛ قَالَ: نَزَلَتْ هَانِهِ الآيَةُ: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى السَّكَوَتِ وصلاة العصر﴾. فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ. ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ. فَنَزَلَتْ: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى السَّكَوَتِ وَالصَّكَوْةِ الْوُسْطَى ﴾. فَقَال رَجُلٌ كَانَ جَالِساً عِنْدَ شَقِيقِ لَهُ: هِيَ إِذَنْ صَلاةُ الْعَصْرِ. فَقَالَ البُرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ. وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَاهُ الأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ التَّورِيِّ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ شَفِيقِ بْنِ عُفْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَاذِبٍ. قَالَ: قَرَأْنَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ زَمَاناً بِمِثْلِ حَدِيثِ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ.

١٤٢٨ - (٢٠٩) وحدثني أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامِ قَالَ أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ عَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢)؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَوْمَ الْخَنْدَقِ، جَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ. وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ، مَا كِذْتُ أَنْ أَصَلِّيَ

وفيه تأييد للحنفية في مسألة عصر اليوم.

٢٠٨ _ (٦٣٠) _ قوله: (عن البراء بن عازب) الخ: تقدم الكلام على حديثه في شرح الصلاة الوسطى.

٢٠٩ ـ (٦٣١) ـ قوله: (يسب كفار قريش) الخ: لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة
 عن وقتها. إما المختار كما وقع لعمر، وإما مطلقاً كما وقع لغيره، قاله الحافظ.

قوله: (والله ما كدت أن أصلي) الخ: قال اليعمري: «لفظة «كاد» من أفعال المقاربة، فإذا قلت: «كاد زيد يقوم»: فهم منها أنه قارب القيام، ولم يقم. قال: وإذا تقرر أن معنى «كاد» المقاربة فقول عمر: «ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب» معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس، لأن نفي الصلاة يقتضي إثباتها، وإثبات الغروب يقتضي نفيه، فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة، ولم يثبت الغروب» اه.

⁽١) قوله: «عن البراء بن عازب، الحديث أخرجه أحمد في مسئده (٤: ٣٠١).

⁽٢) قوله: "عن جابر بن عبد الله الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، رقم (٥٩٦) وباب قضاء الصلوات الأولى فالأولى، رقم (٥٩٨) وفي كتاب الأخوف، باب الصلاة عند مناهضة وفي كتاب الآذان، باب قول الرجل ما صلينا، رقم (٦٤١) وفي كتاب المخدق وهي الأحزاب، رقم (٩٤٥) الحصون ولقاء العدو، رقم (٩٤٥) وفي كتاب المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، رقم (١٣٦٧) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب إذا قبل للرجل هل صليت؟ هل يقول: لا؟ رقم (١٣٦٧) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ، رقم (١٨٠).

الْعَصْرَ حَتَّىٰ كَادَتْ أَنْ تَغُرُبَ الشَّمْسُ. فَقَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَوَاللَّهِ، إِنْ صَلَّيْتُهَا افَنَزَلْنَا إِلَى بُطْحَانَ. فَصَلَّىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ بَعْدَ ما غَرَبَتِ الشَّمْسُ. ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

١٤٢٩ ـ (٠٠٠) وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ـ قَالَ أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ـ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فِي هَاذَا الإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

قال الحافظ: «فإن قيل: الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ، فكيف اختص بأن أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة، والنبي ﷺ معهم؟

فالجواب أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركين إلى قرب غروب الشمس، وكان عمر حينتذ متوضئاً فبادر، فأوقع الصلاة، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها، قد شرع يتهيأ للصلاة، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء اهـ.

قوله: (فوالله إن صليتها) الخ: إنما حلف النبي ﷺ تطييباً لقلب عمر ﷺ، فإنه شق عليه تأخير العصر إلى قريب من الغروب، فأخبره النبي ﷺ أنه لم يصلها بعد، ليكون لعمر به أسوة، ولا يشق عليه ما جرى، وتطيب نفسه، وأكد ذلك الخبر باليمين.

وفيه دليل على جواز اليمين من غير استحلاف، وهي مستحبة إذا كان فيه مصلحة من توكيد الأمر، أو زيادة طمأنينة، أو نفي توهم نسيان، أو غير ذلك من المقاصد السائغة. وقد كثرت في الأحاديث، وهكذا القسم من الله تعالى كقوله تعالى: ﴿وَاللَّارِيَتِ ﴾، ﴿وَالنَّوِ ﴾، ﴿وَالنَّرِيَتِ ﴾، ﴿وَالنَّبِيُّ ﴾، ﴿وَالنَّبِي ﴾، ﴿وَالنَّبِيُّ ﴾، ﴿وَالنَّبِي ﴾، ﴿وَالنَّبِي ﴾، ﴿وَالنَّبِي ﴾، ﴿وَالنَّبِي الشرح.

قوله: (إلى بطحان) الخ: بضم أوله وسكون ثانيه، واد بالمدينة، وقيل: هو بفتح أوله وكسر ثانيه، حكاه أبو عبيد البكري.

قوله: (ثم صلى بعدها المغرب) الخ: فيه ترتيب الفوائت، وتقديم الفائتة على الحاضرة، وفي المسألة تفصيل مبسوط في الفقه. وفيه أن وقت المغرب متسع، لأنه قدم العصر عليها، فلو كان ضيقاً لبدأ بالمغرب، ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة، وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق، فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث. قاله الحافظ في الفتح.

(٣٧) - باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما

۱٤٣٠ ـ (٢١٠) حدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ اللَّهٰلِ. عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِﷺ قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاثِكَةٌ بِاللَّيْلِ. وَمَلاثِكَةٌ بِاللَّيْلِ. وَمَلاثِكَةٌ بِاللَّيْلِ.

(٣٧) ـ باب: فصل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما

٢١٠ ـ (٦٣٢) ـ قوله: (يتعاقبون فيكم) الخ: فيه دليل لمن قال من النحويين: يجوز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم، وهو لغة بني الحارث، وحكوا فيه قولهم: أكلوني البراغيث، وعليه حمل الأخفش ومن وافقه قول الله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا اللهَ بَعَالَى: ﴿وَأَسَرُّوا اللهَ عَمَلَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللهُ عَمَلَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ع

قال سيبويه وأكثر النحويين: لايجوز إظهار الضمير مع تقديم الفعل، ويتأولون كل هذا، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل، كأنه لما قيل: «وأسروا النجوى» قيل: من هم؟ قيل: الذين ظلموا. وكذا «يتعاقبون» ونظائره. كذا في الشرح.

ومعنى قوله: «يتعاقبون» أي: تأتي طائفة عقب طائفة، ثم تعود الأولى عقب الثانية.

قال ابن عبد البر: وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين، بأن يأتي هذا مرة ويعقبه هذا. ومنه: تعقيب الجيوش: أن يجهز الأمير بعثاً إلى مدة، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز غيرهم إلى مدة، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز الأولين. كذا في الفتح.

قوله: (فيكم) الخ: أي: المصلين، أو مطلق المؤمنين.

قوله: (ملائكة) الخ: قيل: هم الحفظة، نقله عياض وغيره عن الجمهور، وتردد ابن بزيزة، وقال القرطبي: الأظهر عندي أنهم غيرهم، ويقويه أنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العبد، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار، وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله: «كيف تركتم عبادي» قاله الحافظ في الفتح.

قوله: (ويجتمعون) الخ: قال الزين بن المنبر: التعاقب مغاير للاجتماع، لكن ذلك منزل على حالين.

⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٥٥) وفي كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٢٣) وفي كتاب التوحيد، باب قوله الله تعالى: ﴿تعرج الملائكة والروح﴾، رقم (٧٤٢٩) وباب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، رقم (٧٤٨٦) والنسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٤٨٦) وأحمد في مسنده (٢: ٤٨٦).

ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ. فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِم:

قلت: وهو ظاهر.

قال عياض: «والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وإكرامه لهم بأن جعل اجتماع ملائكته في حال طاعة عباده لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة».

قوله: (ثم يعرج الذين باتوا فيكم) الخ: قال البيهقي: وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء، وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله: «إلى الله تعالى» فهو على ما تقدم عن السلف في التفويض، وعن الأئمة بعدهم في التأويل.

استدل به بعض الحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار.

وتعقب بأن ذلك غير لازم، إذ ليس في حديث ما يقتضي أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة، بل جائز أن تفرغ الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار، ولا مانع أيضاً من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق، وتقيم ملائكة الليل، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت بقوله: «باتوا فيكم»، لأن اسم المبيت صادق عليهم، ولو تقدمت إقامتهم بالليل إقامتهم قطعة من النهار. كذا في الفتح.

ولكن لا يلائمه ما قال في شرح قوله: «تركناهم وهم يصلون» كما سيأتي.

قوله: (فيسالهم ربهم) الخ: اختلف في سبب الاقتصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلموا، فقيل: هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثلين عن الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَذَكِرَ إِن نَّعَتِ الذَّكْرَى الْأَعَلَى: ﴿ النَّعَلَى: ﴿ مَرَايِّلٌ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل: ١٨] أي وإلى هذا أشار ابن التين وغيره، وقيل غير ذلك.

قال الحافظ: «والحكمة فيه (أي في السؤال منهم) استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير، واستنطاقهم بما يقتضي التعطف عليهم، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الإنسان في مقابلة من قال من الملائكة: ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ اللِّمَآءَ وَكُنْ نُسَيِّحُ بِحَمْدِكَ وَتُقَدِّسُ لَكُ قَالَ

كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيَّنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ».

إِنِّ أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] أي وقد وجد فيهم من يسبح ويقدس مثلكم بنص شهادتكم».

وقال عياض: «هذا السؤال على سبيل التعبد للملائكة، كما أمروا أن يكتبوا أعمال بني آدم، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع». كذا في الفتح.

قوله: (كيف تركتم عبادي) الخ: قال ابن أبي جمرة: وقع السؤال عن آخر الأعمال لأن الأعمال بخواتيمها. قال: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ مَلَيْمٌ سُلَطْنَنُ ﴾ [العجر: ٤٢].

قوله: (تركناهم وهم يصلون) الخ: قال الحافظ: «لم يراعوا الترتيب الوجودي، لأنهم بدأوا بالترك قبل الإتيان، والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال، لأنه قال: كيف تركتم؟ ولأن المخبر به صلاة العباد، والأعمال بخواتيمها، فناسب ذلك إخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله. وقوله: «تركناهم وهم. . . » ظاهره أنهم فارقوهم عند شروعهم في العصر سواء تمت أم منع مانع من إتمامها، وسواء شرع الجميع فيها أم لا، لأن المنتظر في حكم المصلي ويحتمل أن يكون المراد بقولهم «وهم يصلون» أي ينتظرون صلاة المغرب».

وقال ابن التين: «الواو في قولهم: «وهم يصلون» واو الحال، أي تركناهم على هذه الحال، ولا يقال: يلزم منه أنهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم والخبر ناطق بأنهم يشهدونها. لأنا نقول هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها، وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك.

تنبيه

استنبط منه بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة، كشعره: إذا حلقه، وظفره: إذا قلمه، وثوبه: إذا أبدله ونحو ذلك. اهـ.

قوله: (وأتيناهم وهم يصلون) الخ: قال ابن أبي جمرة: أجابت الملائكة بأكثر ما سئلوا عنه، لأنهم علموا أنه سؤال يستدعي التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك.

قلت: ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث: «فاغفر لهم يوم الدين». قال: ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات، لأنه عنها وقع السؤال والجواب، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما تجتمع فيهما الطائفتان، وفي غيرهما طائفة واحدة، والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح، وأن الأعمال ترفع آخر النهار، فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وفي عمله، والله أعلم.

ويترتب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليهما، والاهتمام بهما، وفيه: تشريف هذه الأمة

۱٤٣١ ـ (۰۰۰) وحدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالْمَلاثِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ» بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الزُّنَادِ.

المُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ. أَخْبَرَنَا وَحَدَثْنَا وَهُو بُنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ. أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ. حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ. قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (١٠ وَهُوَ يَقُولُ: كُنَّا جُلُوساً عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. إِذْ نَظَرُ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: «أَمَا إِنْكُمْ سَتَرَوْنَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَلْاً الْقَمَرَ. لا تُضَامُونَ فِي رُوْيَتِهِ. فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لا تُغْلَبُوا عَلَى سَتَرَوْنَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَلْاً الْقَمَرَ. لا تُضَامُونَ فِي رُوْيَتِهِ. فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لا تُغْلَبُوا عَلَى

على غيرها، ويستلزم تشريف نبيها على غيره. وفيه: الإخبار بالغيوب، ويترتب عليه زيادة الإيمان. وفيه: الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونتحفظ في الأوامر والنواهي، ونفرح في هذه الأوقات بقدوم رسل ربنا، وسؤال ربنا عنا. وفيه: إعلامنا بحب ملائكة الله لنا لنزداد فيهم حباً، ونتقرب إلى الله بذلك. وفيه: كلام الله تعالى مع ملائكته وغير ذلك من الفوائد. والله أعلم، كذا في الفتح.

111 _ (٦٣٣) _ قوله: (كما ترون هذا القمر) الخ: أي: رؤية محققة لا شك فيها، ولا مشقة، فهو تشبيه للرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي. والرؤية مختصة بالمؤمنين، وأما الكفار فلا يرونه سبحانه وتعالى، وقيل: يراه منافقو هذه الأمة، وهذا ضعيف، والصحيح الذي عليه جمهور أهل السنة أن المنافقين لا يرونه كما لا يراه الكفار باتفاق العلماء، وقد سبق بيان هذه المسألة في كتاب الإيمان.

قوله: (لا تضامون) الخ: بضم أوله مخففاً، أي: لا يحصل لكم ضيم حينئذ، وروي بفتح أوله والتشديد، من الضم، والمراد نفي الازدحام، وتقدم شرحه وضبطه في كتاب الإيمان.

قوله: (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) الخ: فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المنافية للاستطاعة، كالنوم، والشغل، ومقاومة ذلك بالاستعداد له، وجواب "إن» محذوف، أي: فافعلوا، كما في أخرى.

⁽۱) قوله: «جرير بن عبد الله» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٧٣) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة ق، باب ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع المشمس وقبل الغروب﴾ رقم (٤٨٥١) وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾، رقم (٧٤٣٤) و(٧٤٣٠) و(٧٤٣٦) وأبو داود في سننه، في كتاب السنة، باب في الرؤية، رقم (٤٧٢٩) والترمذي في جامعه، في كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى، رقم (٢٥٥١) وابن ماجه في سننه، في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٧٥٠) وابن ماجه في سننه، في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٧٥٠) وأحمد في مسنده (٤: ٣٦٠ و٣٦٠).

صَلاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ. ثُمَّ قَرَأَ جَرِيرٌ: ﴿وَسَيِّحْ بِحَمَّدِ رَيِّكَ قَبْلَ طُلُوعٍ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]. ·

١٤٣٣ ـ (٢١٢) وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ وَوَكِيعٌ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: ﴿ أَمَا إِنَّكُمْ سَتُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ فَتَرَوْنَهُ كَمَا تَرَوْنَ هَاذَا الْقَمَرَ ﴾ وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأً. وَلَمْ يَقُلْ: جَرِيرٌ.

١٤٣٤ ـ (٢١٣) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ. قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَمِسْعَرٍ وَالْبَخْتَرِيِّ بْنِ الْمُخْتَارِ. سَمِعُوهُ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ (١٠). قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُ عَرُوبِهَا» يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلِّىٰ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ عُرُوبِهَا» يَعْنِي

قال الخطابي: «هذا يدل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين» اهـ.

وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه، قال: «إن أدني أهل الجنة منزلة. . . » فذكر الحديث، وفيه: «وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية» وفي سنده ضعف.

قوله: (يعني الفجر والعصر) الخ: قال العلماء: وجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤية أن الصلاة أفضل الطاعات، وقد ثبت لهاتين الصلاتين من الفضل على غيرهما ما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما، ورفع الأعمال وغير ذلك، فهما أفضل الصلوات، فناسب أن يجازى المحافظ عليهما بأفضل العطايا، وهو النظر إلى الله تعالى.

٣١٣ ـ (٦٣٤) ـ قوله: (لن يلج النار) الخ: أي: لن يدخل. قال السندي كلله: «لا يحسن حملها على نفي التأييد، أي لا يدخل على الدوام، لأن نفي الدوام يكفي فيه الإيمان، فلا بد من حملها على نفي أصل الدخول، وحينتذ فالأقرب أن يراد بقوله: «صلي قبل طلوع الشمس. . . الخ» أي داوم على الصلاة قبل طلوع الشمس، فلعل المداوم عليهما لا يدخل النار أصلاً، إذ لم يعلم أن أحداً من المداومين يدخل النار كما لا يخفى، ولعل من أراد الله تعالى له الدخول فيها لا يوفقه المداومة على هاتين الصلاتين. والله تعالى أعلم».

 ⁽١) قوله: «عن أبيه» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٤٧٢)
 وباب فضل صلاة الجماعة، رقم (٤٨٨) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في المحافظة على
 وقت الصلوات، رقم (٤٢٧) وأحمد في مسنده (٤: ١٣٦) و ٢٦١).

الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. آنْتَ سَمِعْتَ هٰذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي.

المَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَلُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَلُ بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُؤَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يَلِجُ النَّارَ مَنْ صَلَّىٰ قَبْلَ طَلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» وَعِنْدَهُ رَجُلِّ مِنْ أَهْلِ الْبَعْرَةِ فَقَالَ: آنتَ سَمِعْتَ هَاذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ. قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ. لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُهُ، بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتَهُ مِنْهُ.

١٤٣٦ ـ (٢١٥) وحدَثنا هَدَّابُ بْنُ خَالِدِ الأَزْدِيُّ. حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَىٰ. حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ (١٠؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

١٤٣٧ ـ (٠٠٠) حدّثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ. قَالا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ وَنَسَبَا أَبَا بَكْرٍ فَقَالاً: ابْنُ أَبِي مُوسَىٰ.

قوله: (من صلى البردين) الخ: بفتح الموحدة وسكون الراء، تثنية «برد» والمراد: صلاة الفجر والعصر، قال الخطابي: سميتا «بردين» لأنهما تصليان في بردي النهار، وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر. ونقل عن أبي عبيدة: أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضاً.

وقال البزار في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محصله: أن «من» موصولة لا شرطية، والمراد: الذين صلوهما أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس، لأنها فرضت أولاً ركعتين بالغداة، وركعتين بالعشي، ثم فرضت الصلوات الخمس، فهو خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه.

قلت: ولا يخفى ما فيه من التكلف، والأوجه أن «من» في الحديث شرطية، وقوله: «دخل» جواب الشرط، وعدل عن الأصل وهو فعل المضارع كأن يقول: «يدخل الجنة» إرادة للتأكيد في وقوعه بجعل ما سيقع كالواقع. كذا في الفتح.

٢١٥ _ (٦٣٥) _ قوله: (أبو جمرة الضبعي) الخ: بالجيم والراء.

⁽۱) قوله: «عن أبيه» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب ماوقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، رقم (٥٧٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الغداة وصلاة العصر، رقم (١٤٣٢) وأحمد في مسنده (٤: ٨٠).

(٣٨) - باب: بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس

١٤٣٨ - (٢١٦) حدّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، (وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ.

١٤٣٩ ـ (٢١٧) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلم. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلم. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلم. حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ. حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَاشِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ (٣) يَقُول: كُنَّا نُصَلِّي اللَّهِ عَنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ. اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِهُ الللَّهُ الللِهُ الللَّهُ اللللْهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْهُ اللللللْمُ الللللْمُ الللْهُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ ال

الشمس عند غروب الشمس الشمس عند غروب الشمس $(^{\mbox{\scriptsize M}})$

٢١٦ ـ (٦٣٦) ـ قوله: (وتوارت بالحجاب) الخ: أي: استترت، وهذا تفسير وتأكيد لقوله: «غربت الشمس».

۲۱۷ ـ (٦٢٧) ـ قوله: (أبو النجاشي) الخ: هو عطاء بن صهيب مولى رافع بن خديج شيخه، قال ابن حبان: صحبه ست سنين.

قوله: (مواقع نبله) الخ: بفتح النون وسكون الموحدة، أي: المواضع التي تصل إليها سهامه إذا رمى بها. وروى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا: «كنا نصلي مع رسول الله على المغرب، ثم نرجع فنترامى، حتى نأتي ديارنا، فما يخفى علينا سهامنا» إسناده حسن، والنبل هي السهام العربية، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، قاله ابن سيدة. وقيل: واحدها نبلة، مثل: تمر وتمرة، ومقتضاه: المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث إن الفراغ منها يقع والوضوء باق.

قال الحافظ: واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة ـ بالموحدة ثم المهملة ـ رفعه في أثناء حديث: «ولا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد، والشاهد النجم». اهـ.

⁽۱) قوله: «عن سلمة بن الأكوع» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (۲۱۵) المغرب، رقم (۵۲۱) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت المغرب، رقم (۱٦٤) وابن ماجه في سننه، والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في وقت المغرب، رقم (۱۲۵) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت في كتاب الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (۲۸۸) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (۱۲۱۲) وأحمد في مسنده (٤: ٥١ و ٥٤).

⁽٢) قوله: «رافع بن خديج» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (١٨٧) المغرب، رقم (١٨٧) وأحمد في مسنده (٤: ١٤١ و١٤٢).

• ١٤٤٠ ـ (• • • •) وحدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ. أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ اللَّمَشْقِيُّ. حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي اللَّمَشْقِيُّ. حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ، بِنَحْوِهِ.

(٣٩) ـ باب: وقت العشاء وتأخيرها

ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّبَيْرِ؛ أَنَّ ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ يَكُلُّ مِنَ اللَّبِيِّ عَلَيْهُ مِنَ اللَّيَالِي بِصَلاةِ الْعِشَاءِ. وَهِيَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ يَكُلُ مِنَ اللَّيَالِي بِصَلاةِ الْعِشَاءِ. وَهِيَ النَّسَاءُ النَّبِي تُدْعَى الْعَتَمَةَ. فَلَمْ يَخُرُجُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ حَتَّى قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ. فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْهُلِ الْمَسْجِدِ حِينَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ: "مَا يَنْتَظِرُهَا أَخَدُ مِنْ أَهُلُ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ"

(٣٩) _ باب: وقت العشاء وتأخيرها

٢١٨ ـ (٦٣٨) ـ قوله: (أعتم رسول الله) النخ: أي: أخّرها حتى اشتدت عتمة الليل، وهي ظلمته.

قوله: (وهي التي تدعى العتمة) الخ: أي: يدعوها الناس العتمة، وفيه إشعار بغلبة استعمالهم لها بهذا الاسم، فصار من عرف النهي عن ذلك يحتاج إلى ذكره لقصد التعريف.

قوله: (نام النساء والصبيان) الخ: أي: الحاضرون في المسجد، وإنما خصهم بذلك لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم، ومحل الشفقة والرحمة، بخلاف الرجال. وفي حديث ابن عمر في هذه القصة: «حتى رقدنا في المسجد، ثم استيقظنا» ونحوه في حديث ابن عباس، وهو محمول على أن الذي رقد: بعضهم، لا كلهم، ونسب الرقاد إلى الجميع مجازاً. قاله الحافظ تلكه.

قوله: (من أهل الأرض غيركم) الخ: زاد البخاري: «قال: ولا تصلى يومئذ إلا بالمدنية» أي صلاة العشاء، والمراد أنها لا تصلى بالهيأة المخصوصة ـ وهي الجماعة ـ إلا بالمدينة، وبه

⁽۱) قوله: العائشة زوج النبي ﷺ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل العشاء، رقم (٥٦٩) وفي كتاب الأذان، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور، رقم (٨٦٢) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب آخر وقت العشاء، رقم (٥٣٦) و(٥٣٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يستحب من تأخير العشاء، رقم (١٢١٦) و(١٢١٧) وأحمد في مسنده (٦: ٣٤ و١٥٠ و١٩٩٩ و٢٧٢).

وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُوَ الْإِسْلامُ فِي النَّاسِ.

زَادَ حَرْمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابِ: وَذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّلاةِ» وَذَاكَ حِينَ صَاحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

١٤٤٢ - (٠٠٠) وحدّ ثني عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ جَدِّي، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الزَّهْرِيِّ: وَذُكِرَ لِي، وَمَا بَعْدَهُ.

144٣ - (٢١٩) حدثني إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم. كِلاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ. ح قَالَ وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدِ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ. قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، (وَأَلْفَاظُهُمْ وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ. قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، (وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ)، قَالُوا جَمِيعاً: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ أَيْ يَكُوبُ أَنَّهَا أَخْبَرَتُهُ عَنْ عَائِشَةً؛ قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ. حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللّذِي بَكُرٍ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتُهُ عَنْ عَائِشَةً؛ قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ. حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللّذِيلِ. وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمُسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّىٰ. فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوَقْتُهَا. لَوْلا أَنْ أَشُقً عَلَىٰ اللّذِيلِ. وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمُسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّىٰ. فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوَقْتُهَا. لَوْلا أَنْ أَشُقً عَلَىٰ أُمْتِي». وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَاقِ: «لَوْلا أَنْ يَشُقَ عَلَىٰ أُمَّيَ».

صرح الداودي، لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سرّاً، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها.

قوله: (وذلك قبل أن يفشو الإسلام) الخ: أي: في غير المدينة، وإنما فشا الإسلام في غيرها بعد فتح مكة.

قوله: (أن تنزروا) الخ: بفتح المثناة الفوقانية وسكون النون وضم الزاى بعدها راء، أن تُلِحوا عليه، وروي بضم أوله بعدها موحدة، ثم راء مكسورة، ثم زاى، من الإبراز، وهو الإخراج، أي: تخرجوا.

719 ـ (...) ـ قوله: (حتى ذهب عامة الليل) الخ: أي: كثير منه، وليس المراد أكثره، ولا بد من هذا التأويل، لقوله ﷺ: "إنه لوقتها" ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل، لأنه لم يقل أحد من العلماء أن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل. كذا في الشرح.

قوله: (إنه لوقتها، لولا) الخ: معناه أنه لوقتها المختار، أو الأفضل، ففيه تفضيل تأخيرها، وأن الغالب كان تقديمها، وإنما قدمها للمشقة في تأخيرها، ومن قال بتفضيل التقديم قال: لو كان التأخير أفضل لواظب عليه، ولو كان فيه مشقة. ومن قال بالتأخير قال: قد نبّه على تفضيل التأخير بهذا اللفظ، وصرح بأن ترك التأخير إنما هو للمشقة، ومعناه ـ والله أعلم ـ أنه

1411 ـ (٢٢٠) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (١٠)؛ قَالَ: مَكَثْنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ. فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ. فَلا نَدْرِي أَشَيْءٌ شَغْلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ. فَقَالَ حِينَ خَيرَجَ: «إِنْكُمْ لَتَنْتَظِرُونَ صَلاةً مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينِ غَيْرُكُمْ. وَلَوْلا أَنْ يَثْقُلَ عَلَىٰ أُمّتِي لَصَلَيْتُ بِهِمْ هَالِهِ السَّاعَة اللَّهُ أَمْرَ الْمُؤَذُنَ فَأَقَامَ الصَّلاةَ وَصَلَّى.

المُعْدَ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. كَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي نَافِعٌ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شُغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخَّرَهَا. حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا. ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا. ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا. ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا. ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا. ثُمَّ الْسَلَقَ غَيْرُكُمْ».

١٤٤٦ ـ (٢٢٢) وحدَّثني أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعِ الْعَبْدِيُّ. حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدِ الْعَمِّيُّ،

خشي أن يواظبوا عليه، فيفرض عليهم، ويتوهموا إيجابه، فلهذا تركه كما ترك صلاة التراويح، وعلل تركها بخشية افتراضها، والعجز عنها، وأجمع العلماء على استحبابها لزوال العلة التي خيف منها، وهذا المعنى موجود في العشاء.

قال الخطابي وغيره: إنما يستحب تأخيرها لتطويل مدة انتظار الصلاة، ومنتظر الصلاة في صلاة. كذا في الشرح.

٢٢٠ _ (٦٣٩) _ قوله: (لصلاة العشاء الآخرة) الخ: فيه دليل على جواز وصفها بالآخرة خلافاً لمن كرهه.

قوله: (حتى رقدنا في المسجد) الخ: استدل به من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الراقد منهم كان قاعداً متمكناً، أو لاحتمال أن يكون مضطجعاً، لكنه توضأ وإن لم ينقل، اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء. كذا في الفتح. وقد سبق إيضاح هذه المسألة وبسطها في آخر كتاب الطهارة.

⁽١) قوله: «عن عبد الله بن عمر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب النوم قبل العشاء لمن غُلِب، رقم (٥٧٠) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب آخر وقت العشاء، رقم (٥٣٨) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت العشاء الآخرة، رقم (٤٢٠) وأحمد في مسنده (٢: ٢٨ و٨٨ و٢١٢).

حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً عَنْ ثَابِتِ؛ أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَنَساً (١) عَنْ خَاتَم رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَخَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ. أَوْ كَادَ يَذْهَبُ شَطْرُ اللَّيْلِ. ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُوا وَنَامُوا. وَإِنْكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُ الصَّلاةَ». قَالَ فَقَالَ: كَأْنِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ خَاتَمِهِ مِنْ فِضَةٍ. وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُسْرَىٰ بِالْخِنْصِرِ.

١٤٤٧ - (٢٢٣) وحدثني حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا قُرَّهُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ؛ قَالَ: نَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً. حَتَّى كَانَ قَرِيبٌ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ. ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّىٰ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ. فَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ خَاتَهِهِ، فِي يَدِهِ، مِنْ فِضَّةٍ.

١٤٤٨ - (٠٠٠) وحدَّثني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ

۲۲۲ ـ (٦٤٠) ـ **قوله: (إلى وبيص خاتمه)** الخ: بموحدة، وآخره مهملة، هو البريق وزناً ومعنى.

قوله: (ورفع إصبعه اليسرى) الخ: أي: رفع أنس في المنها، وفي الإصبع عشر لغات: كسر الهمزة، وفتحها، وضمها، مع كسر الباء، وفتحها، وضمها، والعاشرة أصبوع، وأفصحهن: كسر الهمزة مع فتح الباء.

قوله: (بالخنصر) الخ: تقديره: مشيراً بالخنصر، أي إن الخاتم كان في خنصر اليد اليسرى.

٢٢٣ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (نظرنا رسول الله) الخ: أي: انتظرنا، يقال: نظرته وانتظرته بمعنى.

قوله: (قدموا معي في السفينة) الخ: كان أبو موسى خرج من اليمن لقبول الإسلام، وركب السفينة، ثم الهواء قذقها إلى الحبشة، فأقام بها سبع سنين حتى رجع قريباً من غزوة خيبر إلى المدينة مع المهاجرين، ونزل ببقيع بطحان، وليس هو بجنة البقيع.

⁽۱) قوله: «أنسا» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العشاء إلى نصف الليل، رقم (٥٧٢) وباب السمر في الفقه والخير بعد العشاء، رقم (٢٠٠) وفي كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٢٦١) وباب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٧) وفي كتاب اللباس، باب فص الخاتم، رقم (٥٨٦) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب آخر وقت العشاء، رقم (٥٤٠) وفي كتاب الزينة من السنن، باب صفة خاتم النبي هي، رقم (٥٤٠) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العشاء، رقم (٢٩٢) وأحمد في مسنده (٣: ١٨٢ و٠٠٠ و٠٠٠).

الْمَجِيدِ الْحَنَفِيُّ. حَدَّثَنَا قُرَّةُ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ.

٢٢٤ ـ (٦٤١) ـ قوله: (بقيع بطحان) الخ: بفتح الموحدة من بقيع، وضمها من بطحان،
 وتقدم ذكر بطحان في «باب الصلاة الوسطى».

قوله: (وله بعض الشغل في أمره) الخ: فيه دلالة على أن تأخير النبي ﷺ إلى هذه الغاية لم يكن قصداً، ومثله قوله في حديث ابن عمر: «شغل عنها ليلة» وكذا قوله في حديث عائشة: «أعتم بالصلاة ليلة» يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه، والفيصل في هذا حديث جابر: «كانوا إذا اجتمعوا عجل، وإذا أبطأوا أخرّ».

فائدة:

الشغل المذكور كان في تجهيز جيش، رواه الطبري من وجه صحيح عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر. كذا في الفتح.

قوله: (حتى ابهار الليل) الخ: بالموحدة وتشديد الراء، أي طلعت نجومه واشتبكت، والباهر: الممتلىء نوراً، قاله أبو سعيد الضرير، وعن سيبويه: ابهار الليل: كثرت ظلمته، وابهار القمر: كثر ضوءه. وقال الأصمعي: ابهار انتصف مأخوذ من بهرة الشيء، وهو وسطه، ويؤيده أن في بعض الروايات: «حتى إذا كان قريباً من نصف الليل» وهو في حديث أبي سعيد، وفي الصحاح: ابهار الليل: ذهب معظمه وأكثره، وقد تقدم عن عائشة: «حتى ذهب عامة الليل».

قوله: (على رسلكم) الخ: بكسر الراء، ويجوز فتحها، والمعنى: تأنّوا.

قوله: (أن من نعمة الله عليكم) الخ: استدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت، لما في الانتظار من الفضل، لكن قال ابن بطال: ولا يصلح

⁽١) قوله: «عن أبي موسى» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل العشاء، رقم (٥٦٧).

السَّاعَةَ، غَيْرُكُمْ» أَوْ قَالَ: «مَا صَلَّى، هَالِهِ السَّاعَةَ، أَحَدَّ غَيْرُكُمْ» (لا نَدْدِي أَيَّ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ). قَالَ أَبُو مُوسَىٰ: فَرَجَعْنَا فَرِحِينَ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

• ١٤٠٠ وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج. قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءِ: أَيُّ حِينٍ أَحَبُ إِلَيْكَ أَنْ أَصَلِّيَ الْعِشَاءَ، الَّتِي يَقُولُهَا النَّاسُ الْعَتَمَةَ، إِمَاماً وَخِلْواً؟ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (١) يَقُولُ: أَعْتَمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةِ الْعِشَاءَ قَالَ: حَتَّى رَقَدُ نَاسٌ وَاسْتَيْقَظُوا. وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا. فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلاة. فَقَالَ وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا. فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلاة. فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ كَأْنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الآنَ. يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً. وَاضِعاً يَدَهُ عَلَى شِقً رَأْسِهِ. قَالَ: «لَوْلا أَنْ يَشُقَّ عَلَىٰ أُمِّتِي لأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوهَا كَذَٰلِكَ».

قَالَ: فَاسْتَثْبَتُ عَطَاءً كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ كَمَا أَنْبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

ذلك الآن للأئمة، لأنه ﷺ أمر بالتخفيف، وقال: «إن فيهم الضعيف وذا الحاجة» فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى. فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها، ولم يغلبه النوم، ولم يشق على أحد من المأمومين: فالتأخير في حقه أفضل، وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية، والله أعلم.

ونقل ابن المنذر عن الليث، وإسحاق: أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث.

وقال الطحاوي: يستحب إلى الثلث، وبه قال مالك، وأحمد، وأكثر الصحابة والتابعين، وهو قول الشافعي في الجديد.

قوله: (فرجعنا فرحين) الخ: وسبب فرحهم علمهم باختصارهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظمى، مستلزمة للمثوبة الحسنى، مع ما انضاف إلى ذلك من تجميعهم فيها خلف رسول الله عظمى،

٢٢٥ ـ (٦٤٢) ـ قوله: (وخِلواً) الخ: بكسر الخاء، منفرداً.

قوله: (فقال: الصلاة) الخ: هي بالنصب، بفعل مضمر، تقديره مثلاً: صلّ الصلاة، وساغ هذا الحذف لدلالة السياق عليه.

قوله: (يقطر رأسه) الخ: معناه أنه اغتسل حينئذ.

قوله: (قال: فاستثبت عطاء) الخ: القائل ابن جريح، وعطاء هو: ابن أبي رباح.

⁽۱) قوله: «ابن عباس» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب النوم قبل العشاء لمن غُلِب، رقم (٥٧١) وفي كتاب الثمني، باب ما يجوز من اللو، رقم (٧٢٣) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب ما يستحب من تأخير العشاء، رقم (٥٣٢) و(٥٣٣) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما يستحب من تأخير العشاء، رقم (١٢١٨) وأحمد في مسنده (١: ٢٢١ و٣٦٦).

فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئاً مِنْ تَبْدِيدٍ. ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ. ثُمَّ صَبَّهَا. يُمِرُّهَا كَذْلِكَ عَلَى الْرَّأْسِ حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الأُذُنِ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ. ثُمَّ عَلَى الصَّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لا يُقَصِّرُ وَلا يَبْطِشُ بِشَيْءٍ. إِلا كَذْلِكَ. قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَمْ ذُكِرَ لَكَ أَخَرَهَا النَّبِيُّ يَيِّةٍ لَيْلَتَيْذِ؟ قَالَ: لا أَدْرِي.

قَالَ عَطَاءٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أُصَلِّيَهَا، إِمَاماً وَخِلْواً، مُؤَخَّرَةً. كَمَا صَلاَّهَا النَّبِيُّ ﷺ لَيُلَتَيْذِ. فَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ ذَٰلِكَ خِلْواً أَوْ عَلَى النَّاسِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَأَنْتَ إِمَامُهُمْ. فَصَلِّهَا وَسَطاً. لا مُعَجَّلَةً وَلا مُؤَخَّرَةً.

ا ۱٤٠١ ـ (٢٢٦) حد ثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، (قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ)، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرةً (١)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ صَلاةَ الْعِشَاءِ الآخِرَةِ.

١٤٠٢ ـ (٢٢٧) وحدَثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ. قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ نَحْواً مِنْ صَلاتِكُمْ. وَكَانَ يُخِفُّ الصَّلاةَ. وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كَامِل: يُخَفِّفُ الصَّلاةَ. وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كَامِل: يُخَفِّفُ.

قوله: (فبدّد لمي عطاء) الخ: أي: فرّق.

قوله: (على قرن الرأس) الخ: أي: جانبه.

قوله: (ثم صبّها) الخ: قال النووى: هكذا هو في أصول رواياتنا، قال القاضي: وضبطه بعضهم: قلبها، وفي البخاري: ضمها، والأول هو الصواب، ووجّه الحافظ ﷺ رواية البخاري.

قوله: (حتى مسّت إيهامه طرف) الخ: إبهامه بالإفراد، وفي بعض الروايات: «إبهاميه» بالتثنية، وهو منصوب بالمفعولية، وفاعله طرف الأذن، وعلى هذا فهو مرفوع، وعلى الرواية الأولى: «طرف» منصوب، وفاعله «إبهامه» وهو مرفوع.

قوله: (لا يقصر ولا يبطش) الخ: أي: لا يبطىء ولا يستعجل، ويقصر: بالقاف، هو الأصوب، وقيل: بالعين.

⁽۱) قوله: «عن جابر بن سمرة» لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة سوى مسلم رحمه الله تعالى، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٥: ٩٣ و٩٥).

العمل العمل العمل المحدّث و المنه ا

٢٢٨ ـ (٦٤٤) ـ قوله: (لا تغلبنكم الأعراب) الخ: أي: في قولهم للعشاء: العتمة.

قال الطيبي: يقال: «غلبه على كذا: غصبه منه، أو أخذه منه قهراً، والمعنى لا تتعرضوا لما هو من عادتهم من تسمية المغرب: بالعشاء، والعِشاء: بالعتمة، فيغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها. قال: فالنهي على الظاهر للأعراب، وعلى الحقيقة لهم».

وقال غيره: معنى الغلبة أنكم تسمونها اسماً، وهم يسمونها اسماً، فإن سميتموها بالاسم الذي يسمونها به وافقتموهم، وإذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انقطع له، حتى غلبه ولا يحتاج إلى تقدير «غصب» ولا «أخذ».

وقال التوربشتي: «المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم، فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرّعته لكم».

وقال القرطبي: «الأعراب من كان من أهل البادية وإن لم يكن عربياً، والعربي من ينتسب إلى العرب، ولو لم يسكن البادية».

قال الحافظ: «وسرّ النهي عن موافقة الأعراب على ذلك أن لفظ العشاء لغة: هو أول ظلام الليل، وذلك من غيبوبة الشفق، فلو قيل للمغرب: عشاء، لأدّى إلى أن أول وقتها غيبوبة الشفق. ونقل القرطبي عن غيره: إنما نهي عن ذلك تنزيها لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعلة دنيوية، وهي الحلبة التي كانوا يحلبونها في ذلك الوقت، ويسمونها العتمة.

قلت: وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يعتمدونها في زمان الجدب خوفاً من السؤال والصعاليك، فعلى هذا فهي فعلة دنيوية مكروهة، لا تطلق على فعلة دينية محبوبة، ومعنى العتم في الأصل: تأخير مخصوص. وقال الطبري: العتمة بقية اللبن تغبق بها الناقة بعد هويّ من الليل، فسميت الصلاة بذلك لأنهم كانوا يصلونها في تلك الساعة» كذا في الفتح.

⁽۱) قوله: «عن عبد الله بن عمر» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب الكراهية في ذلك (أي في أن يقال للعشاء العتمة) رقك ٥٤٢) و(٥٤٣) وأبو داود في سننه، في كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، رقم (٤٩٨٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب النهي أن يقال: صلاة العتمة، رقم (٧٠٤) وأحمد في مسنده (٢: ١٠ و ١٩ و ٤٩٤).

وَهُمْ يُعْتِمُونَ بِالْإِبِلِ» ـ

١٤٥٤ ـ (٢٢٩) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَبِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَا عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ ع

قوله: (وهم يعتمون بالإبل) الخ: قال النووي: «معناه أن الأعراب يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الإبل، أي: يؤخّرونه إلى شدة الظلام، وإنما اسمها في كتاب الله: العشاء في قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوْةِ ٱلْمِشَاءِ ﴾ [النور: ٥٨] فينبغي لكم أن تسموها العشاء، وقد جاء في الأحاديث الصحيحة تسميتها بالعتمة، كحديث: «لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوهما ولو حبوا» وغير ذلك.

والجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنه استعمل لبيان الجواز، وأن النهي عن العتمة للتنزيه لا للتحريم. والثاني: يحتمل أنه خوطب بالعتمة من لا يعرف العشاء، فخوطب بما يعرفه، واستعمل لفظ «العتمة» لأنه أشهر عند العرب، وإنما كانوا يطلقون العِشاء على المغرب ففي صحيح البخاري: «لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب، قال: وتقول الأعراب: العشاء» فلو قال: «لو يعلمون ما في الصبح والعشاء» لتوهموا أن المراد المغرب، والله أعلم».

قال الحافظ: «وهذا ضعيف، لأنه قد ثبت في نفس هذا الحديث: «لو يعلمون ما في الصبح والعشاء» فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة، وبالعتمة تارة من تصرف الرواة. وقيل: إن النهي عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز، وتعقب بأن نزول الآية كان قبل الحديث المذكور، وفي كل من القولين نظر، للاحتياج في مثل ذلك إلى التاريخ، ولا بعد في أن ذلك كان جائزاً، فلما كثر إطلاقهم له نهوا عنه، لئلا تغلب السنة الجاهلية على السنة الإسلامية، ومع ذلك فلا يحرم ذلك، بدليل أن الصحابة الذين رووا النهي استعملوا التسمية المذكورة، وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فلرفع الالتباس بالمغرب، والله أعلم» انتهى.

والمراد بحديث أبي هريرة: هو «لو يعلمون ما في العتمة والصبح».

(۶ ﴾) - باب: استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس، وبيان قدر القراءة فيها

• ١٤٠٥ ـ (٢٣٠) حدّ ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ عَالْشَيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ عَالِشَةَ (١)؛ أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ كُنَّ يُصَلِّينَ الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. ثُمَّ يَرْجِعْنَ مُتَلَفِّعَاتِ بِمُرُوطِهِنَّ. لا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ.

(٤٠) - باب: بيان استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس وبيان قدر القراءة فيها

٢٣٠ ـ (٦٤٥) ـ قوله: (أن نساء المؤمنات) الخ: تقديره: نساء الأنفس المؤمنات، أو نحو ذلك، حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه، وقيل: إن نساء هنا بمعنى الفاضلات، أي فاضلات المؤمنات، كما يقال: رجال القوم، أي: فضلاؤهم.

قوله: (متلفعات) الخ: قال الأصمعي: التلفع أن تشتمل بالثوب، حتى تجلل به جسدك. وفي شرح الموطأ لابن حبيب: «التلفع: لا يكون إلا بتغطية الرأس، والتلفف: يكون بتغطية الرأس وكشفه».

قوله: (بمروطهن) الخ: جمع مرط، بكسر أوله، كساء من خزّ أو صوف غيره، وعن النضر بن شميل ما يقتضى أنه خاص بلبس النساء.

قوله: (لا يعرفهن أحد) الخ: وفي رواية للبخاري: «ولا يعرف بعضهن بعضاً» قاله في المنتقى.

قال الداودي: معناه: لا يعرفن أنساء أم رجال، أي: لا يظهر للرائي إلا الأشباح خاصة، وقيل: لا يعرف أعيانهن، فلا يفرق بين خديجة وزينب، وضعفه النووي بأن المتلفعة في النهار لا تعرف عينها، فلا يبقى في الكلام فائدة. وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان، فلو كان

⁽۱) قوله: دعن عائشة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة في الثياب، رقم (۲۷۲) وفي كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر، رقم (۵۷۸) وفي كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، رقم (۸۲۷) وباب سرحة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد، رقم (۸۷۲) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب التغليس في الحضر، رقم (٤٦٥) و(٥٤١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت الصبح، رقم (٤٢٣) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في التغليس بالفجر، رقم (١٥٣) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الفجر، رقم (١٦٣) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب التغليس في الفجر، رقم (١٢١٩) وأحمد في مسنده (٢ : ٣٣ و٣٧ و١٧٨ و١٧٨ و٢٥٨).

ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ؛ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ الْفَجْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَ. ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَىٰ بُيُوتِهِنَّ وَمَا يُعْرَفْنَ. مِنْ تَغْلِيسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلاةِ.

المراد الأول لعبر بنفي العلم، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عينها فيه نظر، لأن لكل امرأة هيئة غير الأخرى في الغالب، ولو كان بدنها مغطى، ولفظ «لا يعرف بعضهن بعضاً» أوضح في المراد حينئذ.

٢٣١ _ (...) _ قوله: (يشهدن الفجر) الخ: أي: يحضرنها.

قوله: (من تغليس رسول الله ﷺ بالصلاة) الخ: أي: من أجل تغليسه. قال الشيخ بدر الدين العيني: احتج به مالك والشافعي وأحمد وإسحاق: أن الأفضل في صلاة الصبح التغليس.

الدليل على استحباب الإسفار بالفجر

ولنا أحاديث كثيرة في هذا الباب، رويت عن جماعة من الصحابة.

منهم رافع بن خديج: روى أبو داود من حديث محمود بن لبيد عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أصبحوا بالصبح، فإنه أعظم لأجركم، أو أعظم للأجر» ورواه الترمذي أيضاً، وقال: حديث حسن صحيح. ورواه النسائي وابن ماجه أيضاً. قوله: «أصبحوا بالصبح» أي نوروا به، ويروى: «أصبحوا بالفجر». ورواه ابن حبان في صحيحه، ولفظه: «أسفروا بصلاة الصبح، فإنه أعظم للأجر» وفي لفظ له: «فكلما أصبحتم بالصبح فإنه أعظم لأجركم» وفي لفظ الطبراني: «فكلما أسفرتم بالفجر فإنه أعظم للأجر» اهد.

ثم أخرج هذا الحديث عن غير واحد من الصحابة رهي، ثم قال:

فإن قلت كان ينبغي أن يكون الإسفار واجباً لمقتضى الأوامر فيه.

قلت: الأمر إنما يدل على الوجوب إذا كان مطلقاً مجرداً عن القرائن الصارفة إلى غيره، وهذه الأوامر ليست كذلك، فلا تدل إلا على الاستحباب.

فإن قلت: قد يؤول الاستحباب في هذه الأحاديث بظهور الفجر، وقد قال الترمذي: «وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: معنى الإسفار أن يصبح الفجر(١)، ولا شك فيه ولم يروا أن الإسفار تأخير الصلاة».

 ⁽١) قوله: «أن يصبح الفجر» كذا ههنا بالصاد المهملة والباء الموحدة من الإصباح، وفي جامع الترمذي (١:
 ٢٩١ بتحقيق أحمد محمد شاكر رحمه الله): «أن يضح الفجر» وقال في تعليقاته: «يضح: بفتح الباء وكسر الضاد المعجمة وآخره حاء مهملة، مضارع «وضح»....».

قلت: هذا التأويل غير صحيح، فإن الغلس الذي يقولون به هو اختلاط ظلام الليل بنور النهار، كما ذكره أهل اللغة، وقبل ظهور الفجر لا تصح صلاة الصبح، فثبت أن المراد بالإسفار إنما هو التنوير، وهو التأخير عن الغلس وزوال الظلمة.

وأيضاً فقوله: «أعظم للأجر» يقتضي حصول الأجر في الصلاة بالغلس، فلو كان الإسفار هو وضوح الفجر وظهوره لم يكن في وقت الغلس أجر لخروجه عن الوقت.

قلت: وفي الصحيح: «كنا نصلي المغرب مع النبي على فينصرف أحدنا، وإنه ليبصر مواقع نبله» وفي مسند أحمد عن ناس من الأنصار قالوا: «كنا نصلي مع رسول الله على المغرب ثم نرجع فنترامى، حتى نأتي ديارنا، فما يخفى علينا مواقع سهامنا». فبهذا يتبين أن الدخول في صلاة الفجر قبيل طلوع الشمس يكون على حد الفراغ والانصراف من المغرب بعيد غروبها، فحديث رافع بن خديج دليل على الندب إلى الإسفار بالغاية، وهذا يرد تأويلهم الإسفار بتبين الفجر.

قال العيني ﷺ: "وحديث آخر يبطل تأويلهم رواه الإمام أبو محمد القاسم بن ثابت السرقسطي في كتابه غريب الحديث: حدثنا موسى بن هارون، حدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، سمعت بياناً، أخبرنا سعيد، قال: سمعت أنساً يقول: "كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح حين يفسح البصر» انتهى. يقال: فسح البصر وانفسح: إذا رأى الشيء عن بعد، يعني به إسفار الصبح» اهـ.

قلت: وفي حديث أنس ﷺ عند أبي يعلى بإسناد حسن ـ كما في مجمع الزوائد ـ في جواب من سأله عن وقت النبي ﷺ في الصلاة، قال: «ويصلي الغداة حين يفتتح البصر».

قال العيني: «فإن قلت: قد قيل: إن الأمر بالإسفار إنما جاء في الليالي المقمرة، لأن الصبح لا يستبين فيها جداً، فأمرهم بزيادة التبيّن، استظهاراً باليقين في الصلاة.

 فإن قلت: قد قال ابن حزم: خبر الأمر بالإسفار صحيح، إلا أنه لا حجة لكم فيه إذا أضيف إلى الثابت من فعله ﷺ في التغليس حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن من الغلس.

قلت: هو محمول على غلس داخل المسجد، لأن حجرتها والله كانت فيه، وكان سقفه عريشاً مقارباً، ونحن نشاهد الآن أنه يظن قيام الغلس داخل المسجد، وإن صحنه قد انتشر فيه ضوء الفجر، وهو الإسفار. قاله الشيخ ابن الهمام إلا أن لفظ حديث الباب: «من تغليس رسول الله على كون هذا التأويل ولكن ما في ابن ماجه والطحاوي يدل على كون هذا اللفظ مدرجاً.

وقال الشيخ بدر الدين ﷺ: «الثابت من فعله ﷺ في التغليس لا يدل على الأفضلية (أي من كل وجه) لأنه يجوز أن يكون غيره أفضل منه، وإنما فعل ذلك للتوسعة على أمته، بخلاف الخبر الذي فيه الأمر، لأن قوله ﷺ: «أعظم للأجر» أفعل التفضيل، فيقتضي أجرين: أحدهما: أكمل من الآخر، لأن صيغة «أفعل» تقتضي المشاركة في الأصل مع رجحان أحد الطرفين، فحينئذ يقتضي هذا الكلام حصول الأجر في الصلاة بالغلس، ولكن حصوله في الإسفار أعظم وأكمل منه، فلو كان الإسفار لأجل تقصي طلوع الفجر لم يكن في وقت الغلس أجر لخروجه عن الوقت» اهـ.

قلت: ويمكن تنوع وجوه الأفضلية واختلافها، فوجود بعضها في التغليس لا ينفي وجود البعض الآخر في ضده.

قال الحافظ ابن تيمية تثلث في منهاج السنة: «والوقت المفضول قد يختص العمل فيه بما يوجب أن يكون أفضل منه في غيره، كما أن تأخير العشاء إلى ثلث الليل أفضل، إلا إذا اجتمع الناس وشقّ عليهم الانتظار، فصلاتها قبل ذلك أفضل. وفي السنن عن أبي بن كعب عن النبي على: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله» ولهذا كان الإمام أحمد - في إحدى الروايتين - يستحب إذا أسفر بالصبح أن يسفر بها، لكثرة الجمع، وإن كان التغليس أفضل، فقد ثبت بالنص والإجماع أن الوقت المفضول قد يختص بما يكون الفعل فيه أحياناً أفضل» اهـ.

قال الشعراني كللله في الميزان: «وفي رواية أخرى لأحمد أن الاعتبار بحال المصلين، فإن شق عليهم التغليس كان الإسفار أفضل، وإن اجتمعوا كان التغليس أفضل» اهـ.

وقال ابن عابدين ﷺ تعالى في رد المحتار: «نعم، ذكر شراح الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل، إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه، كتكثير الجماعة، ولهذا كان أولى للنساء أن يصلين في أول الوقت، لأنهن لا يخرجن إلى الجماعة كذا في مبسوطي شمس الأئمة وفخر الإسلام» اهـ.

والمتبادر منه أنه إذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير هنا، إذ ليس فيه فضيلة.

وتعقبهم الإتقاني في غاية البيان: بأنه سهو منهم لتصريح أثمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة.

وأجاب في السراج بأن تصريحهم على ما إذا تضمن التأخير فضيلة، وإلا لم يكن له فائدة، فلا يكون مستحباً، وانتصر في البحر للإتقاني بما فيه نظر كما أوضحناه فيما علقناه عليه» اهـ.

قلت: وبهذا يجمع بين روايات فعله على في التغليس وفي الإسفار، أي فعل تارة كذا، وتارة كذا، لوجود الأفضلية في كل منهما من يعض الوجوه. وأما قوله على: «أسفروا بالفجر...» فهو مرجِح للإسفار وليس له معارض من الأقوال، أو يقال: إنه خطاب لقوم خشوا تقليل الجماعة جدا أن ينتظروا إلى الإسفار، أو لأهل المساجد الكبيرة التي تجمع الضعفاء والصبيان وغيرهم، كقوله على: «أيكم صلى بالناس فليخفف، فإن فيهم الضعيف...» الحديث. قاله الشيخ ولي الله الدهلوي كله.

ويؤيده ما يعلم من الفرق بين معمول المسجد النبوي ومعمول المساجد الأخرى على عهده على عهده في أوقات صلواتهم، فقد تقدم منا في باب تحويل القبلة أن بعض من كان صلى مع النبي في مر بناس من الأنصار في مسجد بني حارثة وهم يصلون العصر، فأخبرهم بالتحويل، وتقدم في باب استحباب التكبير بالعصر عن أنس بن مالك: «كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، فيجدهم يصلون العصر».

قال النووي: «ولعل تأخير بني عمرو لأنهم كانوا أهل أعمال في حروثهم وزروعهم وحوائطهم، فإذا فرغوا من أعمالهم تأهبوا للصلاة بالطهارة وغيرها، ثم اجتمعوا لها، فتتأخر صلاتهم لهذا المعنى، فدل هذا على تأخيرهم عما كان النبي على يعجله.

والذي يظهر لهذا العبد الضعيف في مسألة الباب ـ والله أعلم ـ: أن النبي على كان يغلس كثيراً، وكان يسفر أحياناً، واستمر العمل على هذا المنوال في المسجد النبوي على عهد أبي بكر وعمر في أن أم استقر الأمر على الإسفار في عهد عثمان في كما في حديث مغيث بن سمي قال: «صليت مع عبد الله بن الزبير الصبح بغلس، فلما سلم أقبلت على ابن عمر، فقلت: ما هذه الصلاة؟ قال: هذه صلاتنا كانت مع رسول الله في وأبي بكر وعمر، فلما طعن عمر أسفر بها عثمان».

قال السندي في تعليقه على ابن ماجه: «في الزوائد: إسناده صحيح، وقال أيضاً: أي بسبب

التغليس الشديد خاف عثمان، فأسفر بها، ووافقه الصحابة على ذلك للمصلحة المذكورة» اهـ.

قال شيخنا المحمود كلله: "ولكثرة الفتوح في عهد عمر، ودخول الناس من عرب وعجم في الإسلام أفواجاً، وتوسع دائرة المصلين، ولذا وسع المسجد النبوي، ثم قلة المسارعة إلى الخيرات والرغبة في القربات التي كان في عهد النبي الله وأبي بكر، وقفل الفتنة عمر الخهور الفتن وزيادة الجد والكد، فناسب الإسفار لتكثير الجماعات، والتوسعة على المشغولين بحوائجهم، ورعاية المصالح السياسية، ووافق الصحابة على ما رأى عثمان واستمر عليه العمل في عهد على فله ما ورى الطحاوي عن علي بن ربيعة قال: سمعت علياً يقول لمؤذنه: "أسفر، أسفر، أسفر، يعني بصلاة الصبح، ولما صلى معاوية الصبح بغلس قال أبو الدرداء: "أسفروا بهذه الصلاة، فإنه أفقه لكم، إنما تريدون أن تخلوا بحوائجكم وواه الطحاوي، وأشار إلى بعض المصالح المرعية في الإسفار، فكان هو الأنسب والأليق بأحوال مسلمي زماننا. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب».

قال الشيخ بدر الدين العيني: "فإن قلت روى أبو داود من حديث أبي مسعود: "أنه ﷺ صلى الصبح بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك بالغلس حتى مات ﷺ، لم يعد إلى أن يسفر " ورواه ابن حبان أيضاً في صحيحه، كلاهما من حديث أسامة بن زيد الليثي.

قلت: يردّ هذا ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الرحمن بن زيد، عن ابن مسعود، قال: «ما رأيت رسول الله على صلاة لغير وقتها إلا بجمع، فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها » انتهى. قالت العلماء: يعني وقتها المعتاد في كل يوم، لا أنه صلاها قبل الفجر، وإنما غلس بها جداً، ويوضحه رواية البخاري: «والفجر حين بزغ» وهذا دليل على أنه على كان يسفر الفجر دائماً، وقلما صلاها بغلس، وبه استدل الشيخ في «الإمام» لأصحابنا على أن أسامة بن زيد قد تكلم فيه، فقال أحمد: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال النسائي والدارقطني: ليس بالقوي، اهه.

قلت: ليس في حديث أبي مسعود حجة لنفي الأسفار المتنازع فيه، فإن المراد من قوله: «ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها» لعله هو الإسفار الشديد الذي بينه حديث أبي موسى عند مسلم في قصة رجل سأله عن الأوقات وفيه: «ثم أخر الفجر من الغد حتى انصرف منها، والقائل يقول: قد طلعت الشمس».

وفي حديث بريدة في هذه القصة عند مسلم: «وصلى الفجر فأسفر بها» وفي حديث جابر عند الطبراني بإسناد حسن في هذه القصة: «ثم أذن للفجر فأخرها حتى كادت الشمس أن تطلع، فأمره، فأقام الصلاة فصلى» كما في آثار السنن.

فالإسفار الشديد إلى هذه الغاية لم يعد إليه على حتى مات، فليس في حديث أبي مسعود نفي الإسفار الذي يقول باستحبابه أبو حنيفة وغيره، وهكذا ليس في حديث ابن مسعود إثبات ذلك الإسفار، بل فيه نفي التغليس الشديد الذي لا أظن الجمهور القائلين بالتغليس أنهم ذهبوا إليه فقد روى البخاري في كتاب الحج من صحيحه عن عبد الله بن يزيد، قال: "خرجت مع عبد الله في إلى مكة، ثم قدمنا جمعاً، فصلى الصلاتين، كل صلاة وحدها بأذان وإقامة، والعشاء (بفتح العين) بينهما، ثم صلى الفجر حين يطلع الفجر، وقائل يقول: طلع الفجر، وقائل يقول: لم يطلع الفجر، ثم قال: إن رسول الله في قال: إن هاتين الصلاتين حُولتا عن وقتهما في هذا المكان: المغرب والعشاء، فلا يقدم الناس جمعاً حتى يقيموا، وصلاة الفجر هذه الساعة». فليس في حديث ابن مسعود إلا أنه في كان لا يغلس هذا التغليس الشديد، ولا يدخل في عندنا، والله أعلم.

قال في البحر في أبواب التيمم: «إن وقت الاستحباب هو أول النصف الأخير من الوقت في الصلاة التي يستحب تأخيرها. قال الكردري في مناقبه: بدليل قولهم: المستحب أن يسفر الفجر في وقت يؤدي الصلاة بالقراءة المسنونة، ثم لو بدا له في الصلاة الأولى ريب يؤدي الثانية بالطهارة والتلاوة المسنونة، وذلك لا يتأتى إلا في أول النصف الثاني.

فإن قلت: قد قال البيهقي: رجح الشافعية حديث عائشة بأنه أشبه بكتاب الله تعالى، لأن الله تعالى، لأن الله تعالى الله تعالى الله تعالى يقول: ﴿ كَنْفِظُواْ عَلَى الضَّكَلَوْتِ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فإذا دخل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلاة، وإن رسول الله على لا يأمر بأن يصلى صلاة في وقت يصليها هو في غيره، وهذا أشبه بسنن رسول الله على .

قلت: المراد من المحافظة هو المداومة على إقامة الصلوات في أوقاتها، وليس فيها دليل على أن أول الوقت أفضل، بل الآية دليل لنا، لأن الذي يسفر بالفجر يترقب الإسفار في أول الوقت، فيكون هو المحافظ المداوم على الصلاة، ولأنه ربما تقع صلاته في التغليس قبل الفجر، فلا يكون محافظاً للصلاة في وقتها، فالإسفار هو الأشبه بكتاب الله، وأقرب إلى المحافظة على الصلاة، وقد أقسم الله سبحانه وتعالى: بالصبح إذا أسفر (١) ففيه إشعار بكون الإسفار منظوراً إليه في الصبح، والله أعلم».

قال العيني ﷺ: «فإن قلت: قال ابن حازم في كتاب الناسخ والمنسوخ: قد اختلف أهل العلم في الإسفار بصلاة الصبح والتغليس بها، فرأى بعضهم الإسفار وهو الأفضل، وذهب إلى

⁽١) قال الله تعالى: ﴿والصبح إذا أسفر﴾ [المدثر: ٣٤].

۱٤٥٧ - (٢٣٢) وحدَّثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيِّ الْجَهْضَمِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَىٰ الأَنْصَارِيُّ. قَالا: حَدَّثَنَا مَعْنٌ عَنْ مَالِكِ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةً، عَنْ عَاثِشَةَ؛ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ. فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ. مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الْغَلَسِ. وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: مُتَلَفِّفَاتٍ.

١٤٥٨ - (٢٣٣) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ. ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُعْبَةُ عَنْ سُعْبَةُ عَنْ سُعْبَةُ عَنْ سُعْبَةُ اللهِ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْحَجَّاجُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْحَجَّاجُ

قوله: «أصبحوا بالصبح» ورواه محكماً، وزعم الطحاوي أن حديث الإسفار ناسخ لحديث التغليس، وأنهم كانوا يدخلون مغلسين، ويخرجون مسفرين، وليس الأمر كما ذهب إليه، لأن حديث التغليس ثابت، وأن النبي ﷺ داوم عليه، حتى فارق الدنيا.

قلت: يرد هذا ما رويناه من حديث ابن مسعود الذي أخرجه البخاري ومسلم ـ وقد ذكرناه عن قريب ـ وذكرنا أن فيه دليلاً على أنه على كان يسفر بالفجر دائماً، والأمر ليس مثل ما ذكره الطحاوي، وليس مثل ما ذكره ابن حازم، بيان ذلك: أن اتفاق الصحابة على بعد النبي على الإسفار بالصبح على ما ذكره الطحاوي بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال: «ما اجتمع أصحاب محمد على شيء ما اجتمعوا على التنوير» دليل واضح على نسخ التغليس، لأن إبراهيم أخبر أنهم كانوا اجتمعوا على ذلك، فلا يجوز عندنا ـ والله أعلم ـ اجتماعهم على خلاف ما قد فعله النبي على إلا بعد نسخ ذلك، وثبوت خلافه.

والعجب من بعض شراح البخاري أنه يقول: ووهم الطحاوي حيث ادعى أن حديث «أسفروا . . . » ناسخ لحديث التغليس، وليس الواهم إلا هو، ولو كان عنده إدراك مدارك المعاني لما اجترأ على مثل هذا الكلام.

واحتج القائلون بالتغليس أيضاً بحديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها» رواه الترمذي والحاكم، وصححاه، وأصله في الصحيحين، كذا في بلوغ المرام.

والجواب: أن هذا اللفظ ـ أي «في أول وقتها» ـ ليس بمحفوظ، ولعله رواية بالمعنى كما حققه الحافظ في الفتح، وابن التركماني في الجوهر النقي، فلو سلم ثبوته فيحمل على أول الوقت المختار، كما في المرقاة.

وأما حديث «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله» فهو ضعيف، كذا في عمدة القاري. والله أعلم بالصواب.

٢٣٢ - (٦٤٦) - قوله: (لما قدم الحجاج المدينة) الخ: الحجاج بفتح الحاء المهملة

الْمَدِينَةَ فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (۱). فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ. وَالْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ. وَالْمَعْرِبَ، إِذَا وَجَبَتْ. وَالْعِشَاءَ، أَحْيَاناً يُؤَخِّرُهَا وَأَحْيَاناً يُعَجِّلُ. كَانَ إِذَا رَآهُمْ قَدْ أَبْطَؤُوا أَخَّرَ. وَالصَّبْحَ، كَانُوا أَوْ (قَالَ): كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُصَلِّيهَا بِغَلَسِ.

وتشديد الجيم، وآخره جيم، هو ابن يوسف الثقفي، وكان قدومه المدينة أميراً عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين، وذلك عقب قتل ابن الزبير، فأمرّه عبد الملك على الحرمين، وما معهما، ثم نقله بعد هذا إلى العراق.

قوله: (بالهاجرة) الخ: ظاهره يعارض حديث الإبراد، لأن قوله: «كان يفعل» يشعر بالكثرة والدوام عرفاً، قاله ابن دقيق العيد، ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقاً، لأن الإبراد ـ كما تقدم ـ مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك، كما تقدم، فإن وجدت شروط الإبراد أبرد، وإلا عجل، فالمعنى: كان يصلي الظهر بالهاجرة إلا إن احتاج إلى الإبراد. وتعقب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء، والله أعلم، كذا في الفتح.

قوله: (والشمس نقية) الخ: بالنون أوله، خالصة صافية لم تلخلها صفرة ولا تغير.

قوله: (إذا وجبت) الخ: أي: غابت، وأصل الوجوب السقوط، والمراد سقوط قرص الشمس.

قوله: (أحياناً يؤخرها) الخ: الأحيان جمع حين، وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور.

قوله: (وإذا رآهم قد أبطأوا أخر) الخ: فيه أن انتظار من تكثر بهم الجماعة أولى من التقديم، ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يفحش التأخير، ولم يشق على الحاضرين، والله أعلم.

⁽۱) قوله: (جابر بن عبد الله) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، رقم (٥٦٥) وباب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا، رقم (٥٦٥) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب آخر وقت المغرب، رقم (٥٢٥) وباب تعجيل العشاء، رقم (٥٢٨) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة النبي وكيف كان يصليها، رقم (٣٩٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في مواقيت الصلاة، رقم (١١٨٨) وأحمد في مسنده (٣٠ ٣٦٩).

١٤٥٩ - (٢٣٤) وحدّ فناه عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثْنَا أَبِي، حَدَّثْنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدٍ.
 سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ الْحَجَّاجُ يُؤَخِّرُ الصَّلَوَاتِ. فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ. بِمِثْلِ حَدِيثِ عُنْدَرٍ.

المَّادِ وَ الْحَادِثِ وَ الْحَادِثِ الْحَبَرَنِي سَيَّارُ بْنُ سَلامَةً. قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُ أَبَا بَرْزَةً (١) عَنْ صَلاةِ رَسُولِ اللَّهِ عِيْدُ قَالَ: كَأَنَّمَا أَسْمَعُكَ السَّاعَةً. قَالَ: وَشُولِ اللَّهِ عَيْدُ اللَّاعَةِ وَسُولِ اللَّهِ عَيْدٍ اللَّهِ عَنْ صَلاةٍ رَسُولِ اللَّهِ عَيْدٍ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلا الْحَدِيثَ بَعْضَ تَأْخِيرِهَا . (قَالَ: يَعْنِي الْعِشَاءَ) ـ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ. وَلا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا. قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ

كان وحده، بل المراد يقوله: «كانوا يصلونها» أي بأصحابه، وكذا قوله: «كان النبي ﷺ يصليها» أي بأصحابه، والله أعلم.

٢٣٤ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (بمثل حديث غندر) الخ: أي: محمد بن جعفر.

٢٣٥ ـ (٦٤٧) ـ قوله: (ولا يحب النوم قبلها) الخ: قال العلماء: وسبب كراهة النوم قبلها أنه يعرضها لفوات وقتها المختار والأفضل، ولئلا يتساهل الناس في ذلك فيناموا عن صلاتها جماعة، وسبب كراهة الحديث بعدها أنه يؤدي إلى السهر، ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل، أو الذكر فيه، أو عن صلاة الصبح في وقتها الجائز، أو في وقتها الجائز، أو في وقتها البحائز، أو عن صلاة المختار أو الأفضل، ولأن السهر في الليل سبب للكسل في النهار عما يتوجه من حقوق الدين والطاعات ومصالح الدنيا.

قال العلماء: والمكروه من الحديث بعد العشاء هو ما كان في الأمور التي لا مصلحة فيها، أما ما فيه مصلحة وخير: فلا كراهة فيه، وذلك كمدارسة العلم، وحكايات الصالحين،

⁽۱) قوله: قأبا برزة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، رقم (٤١) وباب وقت العصر، رقم (٥٤٧) وباب ما يكره من النوم قبل العشاء، رقم (٥٢٥) وباب القراءة في الفجر، رقم (٧٧١) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب أول وقت الظهر، رقم (٤٩٦) وباب كراهية النوم بعد صلاة المغرب، رقم (٢٦٥) وباب ما يستحب من تأخير العشاء، رقم (٣١٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة النبي ويه وكيف كان يصليها، رقم (٣٩٨) والترمذي مختصراً في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها، رقم (١٦٨) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الظهر، رقم (٤٧٦) وباب النهي عن النوم قبل صلاة العشاء وعن الحديث بعدها، رقم (٤٧١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها، رقم (٤٢١) وأحمد في مسنده (٤:

ومحادثة الضيف والعروس للتأنيس، ومحادثة الرجل أهله وأولاده للملاطفة والحاجة، ومحادثة المسافرين بحفظ متاعهم أو أنفسهم، والحديث في الإصلاح بين الناس، والشفاعة إليهم في خير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والإرشاد إلى مصلحة، ونحو ذلك، فكل هذا لا كراهة فيه، وقد جاءت أحاديث صحيحة ببعضه، والباقي في معناه، وقد تقدم كثير منها في هذه الأبواب، والباقي مشهور.

ثم كراهة الحديث بعد العشاء المراد بها بعد صلاة العشاء، لا بعد دخول وقتها، واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في خير، كما ذكرناه.

وأما النوم قبلها فكرهه عمر، وابنه، وابن عباس، وغيرهم من السلف، ومالك وأصحابنا ﷺ أجمعين.

وقال الطحاوي: يرخص فيه بشرط أن يكون معه من يوقظه، وروي عن ابن عمر مثله، والله أعلم. كذا في الشرح.

قوله: (حين تزول الشمس) الخ: ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد، لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد، أو قبل الأمر بالإبراد، أو عند فقد شروط الإبراد، لأنه يختص بشدة الحر، أو لبيان الجواز، وقد يتمسك بظاهره من قال: إن فضيلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرهما قبل دخول الوقت، ولكن الذي يظهر أن المراد بالحديث التقريب، فتحصل الفضيلة لمن لم يتشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة، قاله الحافظ كله.

قوله: (لا أدري أيّ حين ذكر) الخ: قائل ذلك هو: سيار.

قوله: (فيعرفه) البخ: وفي بعض الروايات: «فينظر الرجل إلى جليسه إلى جنبه، فيعرف وجهه»، واستدل بذلك على التعجيل بصلاة الصبح، لأن ابتداء معرفة الإنسان وجه جليسه يكون في أواخر الغلس، وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة ومن المعلوم من عادته على ترتيل القراءة وتعديل الأركان، فمقتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغلساً. وادعى الزين بن المنير أنه مخالف لحديث عائشة الآتي، حيث قالت فيه: «لا يعرفن من الغلس» وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر، وهو أن حديث أبي برزة متعلق بمعرفة من هو مسفر جالس إلى جنب المصلي، فهو ممكن، وحديث عائشة الله معلى بعن هو معلى بعد، فهو بعيد.

بِالسِّتِّينَ إِلَى الْمِائَةِ.

١٤٦١ ـ (٢٣٦) حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلامَةَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرْزَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لا يُبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِ صَلاةِ الْعِشَاءِ إِلَىٰ نِصْفِ اللَّيْلِ. وَكَانَ لا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا. قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيتُهُ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: أَوْ ثُلُثِ اللَّيْلِ.

١٤٦٢ ـ (٢٣٧) وحدثناه أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَمْرِو الْكَلْبِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلامَةَ أَبِي الْمِنْهَالِ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرْزَةَ الأَسْلَمِيَّ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَىٰ ثُلُثِ اللَّيْلِ. وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. وَكَانَ يَشُولُ عِينَ يَعْرِفُ بَعْضُنَا وَجُهَ بَعْضٍ. يَقْرَأُ فِي صَلاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْمِائَةِ إِلَى السِّتِينَ. وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضُنَا وَجْهَ بَعْضٍ.

(٤١) ـ باب: كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام

المُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ. قَالًا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ. قَالًا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، وَاللهِ عَلَيْكِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرِّ (١٠)؛ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكَ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ

قوله: (بالستين إلى المائة) الخ: يعني: من الآي، وقدّرها في رواية للطبراني بسورة الحاقة، ونحوها.

(٤١) - باب: كراهية تاخير الصلاة عن وقتها المختار وما يفعله المأموم إذا أخّرها الإمام

٢٣٨ ـ (٦٤٨) ـ قوله: (كيف أنت إذا كانت) الخ: قال الطيبي: أي ما حالك حين ما ترى

⁽۱) قوله: ﴿عن أبي ذر الحديث أخرجه النسائي في سننه ، في كتاب الإمامة ، باب الصلاة مع أثمة الجور ، رقم (۷۷۹) وباب إعادة الصلاة بعد ذهاب وقتها مع الجماعة ، رقم (۸۲۰) وأبو داود في سننه ، في كتاب الصلاة ، باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت ، رقم (٤٣١) والترمذي في جامعه ، في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في تعجل الصلاة ، إذا أخرها الإمام ، رقم (١٧٦) وابن ماجه في سننه ، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء إذا أخروا الصلاة عن وقتها ، رقم (١٢٥١) والدارمي في سننه ، في كتاب الصلاة ، باب الصلاة خلف من يؤخر الصلاة عن وقتها ، رقم (١٢٣١) و(١٢٣١) وأحمد في مسنده (٥ : ١٥٩) و ١١٠٠).

يُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمِيتُونَ الصَّلاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلَّ الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا

من هو حاكم عليك متهاوناً في الصلاة يؤخرها عن أول وقتها، وأنت غير قادر على مخالفته، إن صليت معه فاتتك فضيلة الجماعة، و«عليك» حبر «كان» أي كانت الأمراء مسلطين عليك، قاهرين لك. وفي الحديث: إخبار بالغيب، وقد وقع في زمن بني أمية، فكان معجزة.

قوله: (يؤخرون الصلاة عن وقتها) الخ: قال النووي: «أي: عن وقتها المختار، لا عن جميع وقتها، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع».

قال الحافظ: «كذا قال، وليس كذلك، فقد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها، أي وقت الجواز، والآثار في ذلك مشهورة:

منها: ما رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: «أخر الوليد الجمعة حتى أمسى، فجئت فصليت الظهر قبل أن أجلس، ثم صليت العصر وأنا جالس إيماء، وهو يخطب وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل.

ومنها: ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة، قال: «صليت إلى جنب أبي جحيفة، فمسى الحجاج بالصلاة، فقام أبو جحيفة فصلى».

ومن طريق ابن عمر: «أنه كان يصلي مع الحجاج، فلما أخر الصلاة ترك أن يشهدها معه».

ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال: «كنت بمنى، وصحف تقرأ للوليد، فأخروا الصلاة، فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يومنان إيماء، وهما قاعدان».

وروى ابن سعد في الطبقات من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي، سمعت ثابتاً البناني، قال: «كنا مع أنس بن مالك، فأخر الحجاج الصلاة، فقال أنس يريد أن يكلمه، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه، فخرج فركب دابته، فقال في مسيره ذلك: والله ما أعرف شيئاً مما كنا عليه على عهد النبي على الاشهادة أن لا إله إلا الله، فقال رجل: فالصلاة يا أبا حمزة؟ قال: قد جعلتم الظهر عند المغرب، أفتلك كانت صلاة رسول الله على وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً». كذا في الفتح.

قوله: (أو يميتون الصلاة) الخ: أي: يؤخرونها فيجعلونها كالميت الذي خرجت روحه. قال السنوسي: ولعله كناية عن عدم قبولها، لأن ما لا روح له من الأعمال لا أثر له.

قوله: (صلّ الصلاة لوقتها) الخ: أي: وقتها المختار. قال الشوكاني: فيه دليل على

فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ. فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ». وَلَمْ يَذْكُرْ خَلَفٌ: عَنْ وَقْتِهَا.

وجوب تأدية الصلاة لوقتها، وترك ما عليه أمراء الجور من التأخير، وعلى استحباب الصلاة معهم، لأن الترك من دواعي الفرقة وعدم الوجوب، لقوله في حديث عبادة بن الصامت عند أبي داود: «فقال رجل: يا رسول الله، أصلي معهم؟ فقال: نعم إن شئت».

قوله: (فإن أدركتها معهم فصل) الخ: فيه أن الإمام إذا أخرها عن أول وقتها يستحب للمأموم أن يصليها في أول الوقت منفرداً، ثم يصليها مع الإمام، فيجمع فضيلتي أول الوقت والجماعة، فلو أراد الاقتصار على إحداهما فهل الأفضل: الاقتصار على فعلها منفرداً في أول الوقت أم الاقتصار على فعلها جماعة في آخر الوقت، فيه خلاف مشهور لأصحابنا، واختلفوا في الراجح، وقد أوضحته في باب التيمم من شرح المهذب، والمختار استحباب الانتظار إن لم يفحش التأخير.

وفيه الحث على موافقة الأمراء في غير معصية، لئلا تتفرق الكلمة وتقع الفتنة، ولهذا قال في الرواية الأخرى: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجدع الأطراف».

قوله: (فإنها لك نافلة) النج: وفي حديث عبد الله بن مسعود من طريق عمرو بن ميمون الأودي عند أبي داود: «اجعل صلاتك معهم سبحة» وهكذا في حديث عبادة بن الصامت عند ابن ماجه: «واجعلوا صلاتكم معهم سبحة» أي نافلة، وفي لفظ ـ كما في المنتقى ـ: «واجعلوا صلاتكم معهم تطوعاً».

قال الشوكاني: «وقد اختلف في الصلاة التي تصلى مرتين: هل الفريضة الأولى أو الثانية: فذهب الأوزاعي وبعض أصحاب الشافعي إلى أن الفريضة: الثانية إن كانت في جماعة، والأولى في غير جماعة.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي إلى أن الفريضة: الأولى.

وعن بعض أصحاب الشافعي: أن الفرض أكملهما.

وعن بعض أصحاب الشافعي أيضاً : أن الفرض أحدهما على الإبهام، فيحتسب الله بأيتهما ماء.

وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضاً: كلاهما فريضة.

احتج الأولون بحديث يزيد بن عامر عند أبي داود مرفوعاً، وفيه: «فإذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم، وإن كنت صليت، ولتكن لك نافلة، وهذه مكتوبة ورواه الدارقطني بلفظ: «وليجعل التي صلى في بيته نافلة».

وأجيب بأنها رواية شاذة مخالفة لرواية الحفاظ والثقات، كما قال البيهقي، وقد ضعفها النووي، وقال الدارقطني: هي رواية ضعيفة شاذة.

واستدل القائلون بأن الفريضة هي الأولى ـ سواء كانت جماعة أو فرادى ـ بحديث يزيد بن الأسود عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان، والحاكم، وصححه ابن السكن، بلفظ: «شهدت مع النبي على حجته، فصليت معه الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته وانحرف إذ هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه، فقال: علي بهما، فجيء بهما ترعد فرائصهما، قال: ما منعكما أن تصليا معنا؟ فقالا: يا رسول الله، إنا كنا قد صلينا في رحالنا، قال: فلا تفعلا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد الجماعة: فصليا معهم، فإنها لكما نافلة».

قال الشافعي في القديم: «إسناده مجهول، لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه، ولا لابنه جابر راو غير يعلى.

قال الحافظ: «يعلى من رجال مسلم، وجابر وثقه النسائي وغيره، وقال: قد وجدنا لجابر راوياً غير يعلى أخرجه ابن مندة في المعرفة».

ومن حجج أهل القول الثاني حديث الباب، فإنه صريح في المطلوب، ولأن تأدية الثانية بنية الفرض يستلزم أن يصلي في يوم مرتين، وقد ورد النهي عنه من حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» عند أبي داود، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان.

وأما جعله مخصصاً بما يحدث فيه فضيلة: فدعوى عاطلة عن البرهان، وكذا حمله على التكرير لغير عذر» كذا في نيل الأوطار.

قال القاري في شرح المشكاة: «حديث الباب محمول على الظهر والعشاء عندنا، وعند بعض الشافعية، لأن الصبح والعصر لا نفل بعدهما، والمغرب لا تعاد عندنا، لأن النفل لا يكون ثلاثياً، وإن ضم إليها ركعة ففيه مخالفته للإمام، وعند الشافعية: لأنها تصير شفعاً، فإن أعادها يكره، وظاهر الحديث الإطلاق، فترفع الكراهة للضرورة، إذ الضرورات تبيح المحظورات، والمعنى: فصلها معهم، وهو يحتمل أن ينوي الإعادة أو النافلة، اهد.

وأيضاً ضم الركعة في صورة الاقتداء بأمراء الجور يوقعه في أشد مما شرع ذلك لأجله من التقية، كما في إكمال إكمال المعلم. والبحث في مسألة التنفل بعد الفجر والعصر سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

نعم، بقي الإشكال في حديث يزيد بن الأسود المار آنفاً، وفيه: "فلا تفعلا، فإذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة افإن مورده صلاة الصبح، كما هو مصرح عند أصحاب السنن، فكيف يجوز تخصيص السبب من الحكم؟

فنقول أولاً _ قال التقي السبكي: إن النص الذي فيه الحكم طرداً وعكساً يجوز فيه تخصيص المورد من النص. ١٤٦٤ ـ (٢٣٩) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرِّ؛ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا ذَرِّ، إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاهُ يُمِيتُونَ الصَّلاةَ. فَصَلِّ الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا. فَإِنْ صَلَيْتَ لِوَقْتِهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً. وَإِلاَّ كُنْتَ قَذَ أَخْرَزْتَ صَلاتَكَ".

وثانياً ـ قال شيخنا المحمود قدس الله روحه: "إن جواب الرجلين بقولهما: "إنا قد صلينا في رحالنا" بعد ما سئلا بقوله ﷺ: "ما منعكما أن تصليا معنا" يظهر منه أن المانع من شركة الجماعة ما كان عندهما إلا كونهما قد صليا في الرحل، ولهذا اكتفيا بذكره في صدد ذكر المانع، وهذا الذي زعماه لم يكن صحيحاً، فمست الحاجة إلى تصحيح ما أخطاًا فيه، وإصلاح ما وقع من التقصير في وضعهما الضابطة: أن من صلى مرة ولو منفرداً ليس له أن يصلي مع القوم إذا كانوا يؤدون تلك الصلاة التي صلاها، فبينه ﷺ بقوله: "إذا صليتما في رحالكما... الخ ونهاهما عن العمل على الضابطة المخترعة من عند أنفسهما بقوله: "فلا تفعلا" وأما تفصيل الأوقات وتخصيص الإعادة بوقت دون وقت فقد بين في موضع آخر، حيث ورد النهي عن الصلاة بعد الفجر، وبعد العصر، فهو كالمفروغ عنه، وهذا كما أن النبي ﷺ قال لابن عباس في حديث الترمذي: "إنما الوضوء على من نام مضطجعاً..." الحديث في جواب قوله: "لقد نمت مع أن المورد فيه هو النبي ﷺ، وهو غير داخل في ذلك الحكم، فإن نوم الأنبياء ليس بناقض مع أن المورد فيه هو النبي ﷺ، وهو غير داخل في ذلك الحكم، فإن نوم الأنبياء ليس بناقض للوضوء، ولكن سؤال ابن عباس لما كان مشعراً بأن النوم مطلقاً ناقض للوضوء في زعمه كان التنبيه على إصلاح هذا الغلط أهم من الإعلام بخصائص النبي ﷺ، فانتقل الكلام إلى بيان ضابطة النوم مع قطع اللحظ عن خصوص مورد السؤال، والله أعلم.

لا يقال: إن حديث ابن عباس ﷺ هذا في النوم ضعيف ضعفّه الحافظ، لأنا نقول: إن ضعفه منجبر بتعدد طرقه وكثرة شواهده» (كما قال الشوكاني في النيل) كذا أفاد شيخنا قدس الله روحه.

وأما الشيخ ابن الهمام فقد أثبت التعارض بين حديث يزيد بن الأسود وبين أحاديث النهي، ورجح المحرم على المبيح، كما هو دأبه في أمثال هذا الموضع.

وقد ادعى الشيخ الأنور كله الاضطراب في حديث يزيد بن الأسود هذا، فقد وقع في كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن وغيره أنه واقعة الظهر، وفي السنن أنه واقعة الصبح، وأطال الكلام فيه، كما ذكر محصله في العرف الشذي، فليراجع.

٢٣٩ _ (...) _ قوله: (فإن صليت الصلاة في وقتها) الخ: قال النووي: «معناه إذا علمت من حالهم تأخيرها عن وقتها المختار فصلها لأول وقتها، ثم إن صلوها لوقتها المختار فصلها أيضاً معهم، وتكون صلاتك معهم نافلة، وإلا كنت قد أحرزت صلاتك بفعلك في أول الوقت، أي حصلتها وصنتها واحتطت لها».

الله بن إدريس عَنْ الله بن الله بن أبي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي حَمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرِّ؛ قَالَ: إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي وَأُولِهُ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الأَطْرَافِ. وَأَنْ أَصَلِيَ الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا. ﴿ فَإِنْ أَدْرَكُتَ الْفَوْمَ وَقَدْ صَلَوْا كُنْتَ قَدْ أَحْرَدْتَ صَلاتَكَ. وَإِلاَّ كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً».

١٤٦٦ - (٢٤١) وحدثني يَحْيَىٰ بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرِّ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَصَرَبَ فَخِذِي: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُوَخِّرُونَ ذَرِّ وَاللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ

١٤٦٧ - (٢٤٢) وحدَّثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ،

۲٤٠ ـ (...) ـ قوله: (أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً) الخ: قيل: هو إشارة لما علمه ﷺ من الغيب، لأن أبا ذر ﷺ حين خرج إلى الربذة كان عاملها حبشياً.

قوله: (مجدّع الأطراف) الخ: أي: مقطع الأطراف، والجدع ـ بالدال المهملة ـ: القطع، والمجدّع أردأ العبيد لخسته وقلة قيمته ومنفعته ونفرة الناس منه.

وفي هذا: الحث على طاعة ولاة الأمور ما لم تكن معصية.

فإن قيل: كيف يكون العبد إماماً وشرط الإمام أن يكون حرّاً قرشيا سليم الأطراف؟ فالجواب من وجهين:

أحدها أن هذه الشروط وغيرها إنما تشترط فيمن تعقد له الإمامة باختيار أهل الحل والعقد، وأما من قهر الناس لشوكته وقوة بأسه وأعوانه واستولى عليهم وانتصب إماماً: فإن أحكامه تنفذ، وتجب طاعته، وتحرم مخالفته في غير معصية، عبداً كان أو حراً، أو فاسقاً، بشرط أن يكون مسلماً.

الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إماماً، بل هو محمول على من يفوض إليه الإمام أمراً من الأمور، أو استيفاء حق، أو نحو ذلك، كذا في الشرح.

٢٤١ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (وضرب فخذي) الخ: أي: للتنبيه وجمع الذهن على ما يقوله له.

قوله: (ثم اذهب لحاجتك) الخ: قال النووي: «معناه صلّ في أول الوقت، وتصرف في شغلك، فإن صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك، وإن أدركت الصلاة معهم فصّل معهم. وتكون هذه الثانية لك نافلة».

عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَّاءِ؛ قَالَ: أَخْرَ ابْنُ زِيَادِ الصَّلاةَ. فَجَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ. فَأَلْقَيْتُ لَهُ كُرْسِيَاً. فَجَلَسَ عَلَيْهِ وَضَرَبَ فَجَذِي. وَقَالَ: كُرْسِيَاً. فَجَلَسَ عَلَيْ شَفَتِهِ وَضَرَبَ فَخِذِي. وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٌ كَمَا سَأَلْتَنِي. فَضَرَب فَخِذِي كَمَا ضَرَبْتُ فَخِذَكَ وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فَخِذِي كَمَا ضَرَبْتُ فَخِذَكَ وَقَالَ: "صَلَّ الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا. فَإِنْ أَدْرَكَتْكَ الصَّلاةُ مَعَهُمْ فَصَلً. وَلا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلا أُصَلِّي.

117۸ ـ (٢٤٣) وحدثنا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. حَدَّثَنَا شَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرِّ؛ قَالَ: قَالَ «كَيْفَ أَنْتُمْ»، أَوْ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ أَنْ أَلْكُمْ»، أَوْ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمِ يُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ وَقْتِهَا. فَصَلِّ الطَّلاةَ لِوَقْتِهَا. ثُمَّ إِنْ أَقِيمَتِ الصَّلاةُ فَصَلِّ الطَّلاةُ فَصَلِّ الطَّلاةُ وَقَيْهَا. ثُمَّ إِنْ أَقِيمَتِ الطَّلاةُ فَصَلِّ المَّلاةُ فَصَلِّ المَّلاةُ فَرْدِهِ .

١٤٦٩ ـ (٢٤٤) وحدَثني أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ. حَدَّثَنَا مُعَاذُ، (وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ)، حَدَّثِنِي أَبِي عَنْ مَطْرٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَّاءِ؛ قَالَ قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ: نُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ أَمْرَاءَ، فَيُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ. قَالَ فَضَرَبَ فَخِذِي ضَرْبَةً أَوْجَعَيْنِي. وَقَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ذَرٌ عَنْ ذَٰلِكَ. فَضَرَبَ فَخِذِي. وَقَالَ: "صَلُوا أَبَا ذَرٌ عَنْ ذَٰلِكَ. فَضَرَبَ فَخِذِي . وَقَالَ: "صَلُوا السَّه ﷺ عَنْ ذَٰلِكَ. فَقَالَ: "صَلُوا الصَّلاة لِوَقْتِهَا وَاجْعَلُوا صَلاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً».

قَالَ: وَقَالَ عَبْدُاللَّهِ: ذُكِرَ لِي أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ضَرَب فَخِذَ أَبِي ذُرٍّ.

(٤٢) ـ باب: فضل صلاة الجماعة، وبيان التشبيد في التخلف عنها

١٤٧٠ ـ (٢٤٥) حدّثنا يَحْبَىٰ بْنُ يَحْبَىٰ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ اَبْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٤٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ

(٤٢) ـ باب: فضل الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها

٢٤٥ ـ (٦٤٩) ـ قوله: (صلاة الجماعة أفضل من) الخ: قال النووي: «احتج أصحابنا

٢٤٢ ـ (...) ـ قوله: (عن أبي العالية البرّاء) الخ: هو بتشديد الراء وبالمد، كان يبري النبل، واسمه زياد بن فيروز البصري، وقيل: اسمه كلثوم، توفي يوم الاثنين في شوال سنة تسعين.

⁽۱) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر في جماعة، رقم (٦٤٨) وفي كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل، باب «إن قرآن الفجر كان مشهوداً» رقم (٤٧١٧) والنسائي في كتاب الإمامة، باب فضل الجماعة، رقم (٤٧١٧) والترمذي في جامعه، في كتاب =

والجمهور بهذه الأحاديث على أن الجماعة ليست بشرط لصحة الصلاة خلافاً لداود، ولا فرضاً على الأعيان خلافاً لجماعة من العلماء، والمختار أنها فرض كفاية، وقيل: سنة» اهـ.

بيان أن الجماعة فرض أو واجب أو سنة مؤكدة وتحقيق ما هو الحق في ذلك ببيان شاف

وفي النقاية وشرحها: «والجماعة في الصلاة الفريضة سنة مؤكدة، زاد في المحيط: وشريعة ماضية لا يرخص لأحد تركها إلا لعذر، حتى لو تركها أهل مصر يؤمرون بها، فإن التمروا وإلا تحل مقاتلتهم، لأنها من شعائر الإسلام وخصائص الدين، فالسبيل إظهارها والزجر عن تركها».

وقال مكحول الشامي: السنة سنتان: سنة أخذها هدى وتركها ضلالة، وهو ما كانت من أعلام الإسلام وشعائره، وسنة أخذها فضيلة وتركها لا إلى حرج كصلاة الليل.

ويؤيده قول ابن مسعود ولله الله الله الله عن الله على الله على الله على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنبيكم سنن الهدي، وإنهن من سنن الهدي، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحط بها عنه سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف منها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين، حتى يقام في الصف وواه مسلم، وأبو داود، والنسائي موقوفاً، ورفعه صاحب الهداية، وهو وهم منه.

ومما يؤكد كونها سنة ما ورد في الأحاديث في فضيلة ثواب الجماعة على الفذ، كقوله على «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً» رواه الشيخان. وفي رواية: «درجة» وفي أخرى: «ضعفاً»، وكقوله على: «صلاة الرجل مع رجل أزكى من صلاته وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع رجل، وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي بن كعب. لأن صيغة «أفضل» بظاهرها تدل على الاشتراك في أصل الفضل ونفي البأس عن المفضول، وكذلك قوله: «أزكى»، والمشترك ههنا لا بد أن يكون هو الإجزاء والصحة، وإلا فلا صلاة فضلاً عن الفضل والزكاء.

الصلاة، باب ما جاء في فضل الجماعة، رقم (٢١٦) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب فضل الصلاة في جماعة، رقم (٢٨٦) و(٧٨٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، رقم (١٢٧٩) وأحمد في مسنده (٢: ٢٦٤ و٢٦٦ و٣٢٨ و٣٩٦ و٤٥٤ و٤٧٥).

.....

ومن أدلتهم على عدم الوجوب حديث: «إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة».

ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال: قال رسول الله على: "إن أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم إليها ممشى، فأبعدهم، والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصليها، ثم ينام». وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضاً: "حتى يصليها مع الإمام في جماعة».

ومن أدلتهم أيضاً: أن النبي ﷺ أمر جماعة من الوافدين عليه بالصلاة، ولم يأمرهم بفعلها في جماعة، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، وهذه الأدلة توجب تأويل الأدلة القاضية بالوجوب، كذا في نيل الأوطار.

وقيل: إنها واجبة، واختاره جماعة من المشايخ، ففي الغاية: «قال عامة مشايخنا: إن الجماعة واجبة، وفي التحفة: ذكر محمد في غير رواية الأصول أن الجماعة واجبة، وقد سماها بعض أصحابنا سنة مؤكدة، وهما في المعنى سواء، وكأنه أراد بالسنة المؤكدة كونها قريبة من الفرض، ومما يدل عليه قوله على: «لقد هممت أن آمر بالمؤذن فيؤذن، ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق برجال معهم حزم الحطب إلى قوم يتخلفون عن الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار». رواه الشيخان، وليس المراد ترك الصلاة رأساً، بدليل قوله في رواية أخرى: «ثم آتي قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة، فأحرق عليهم» وبهذا استدل من قال بأنها فرض عين، وهو أحمد، وداود، وعطاء بن أبي رباح، وأبو ثور، وبقوله على: «من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر» رواه ابن ماجه، والحاكم وقال: على شرطهما. ولقوله على: «لا صلاة له إلا من عذر» رواه أبو داود، وصححه عبد الحق.

قلنا: همّ ولم يفعل، فكان تهديداً لإظهار الشعائر، لا لكونها فرضاً. وتعقبه ابن دقيق العيد فقال: هذا ضعيف، لأنه على لا يهُمّ إلا بما يجوز له فعله لو فعله. وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك، وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه، على أنه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك، وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة بلفظ: "لو لا ما في البيوت من النساء والذرية لأقمت صلاة العشاء وأمرت فتياني يحرقون...» الحديث.

وقيل: إن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً، لا مجرد الجماعة، وهو متعقب بأن في رواية مسلم: «لا يشهدون الصلاة، أي لا يحضرون»، وفي رواية عجلان عن أبي هريرة عند أحمد: «لا يشهدون العشاء في الجميع أي في الجماعة» وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه

مرفوعاً: «لينتهين رجال عن تركهم الجماعات أو لأحرقن بيوتهم». وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود: «ثم آتي قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة».

قلت: ويمكن أن يقال: إن قوله ﷺ: "يصلون في بيوتهم" على سبيل التهكم، أي يدّعون أداء الصلاة في بيوتهم اعتذاراً عن تركهم الجماعة، مع أنه ليست بهم علة مانعة عن حضور الجماعة، وحينئذ فالأقرب أن يراد بهم المنافقون الذين لا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى، لقوله ﷺ في بعض الروايات: "ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر". ولقوله ﷺ: "لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً سميناً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء" وهذا الوصف لائق بالمنافقين. وفي حديث ابن مسعود: "لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق" وفي بعض الروايات الصحيحة عن بعض الأنصار: قال رسول الله ﷺ: "ما يشهدهما منافق" يعني العشاء والفجر، كما في الفتح.

وقال الباجي وغيره: «إن الخبر ورد مورد الزجر، وحقيقته غير مرادة، بإنما المراد المبالغة، ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التي يعاقب بها الكفار، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك».

وأجيب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار، وكان قبل ذلك جائزاً، بدليل حديث أبي هريرة المخرج عند البخاري في الجهاد، الدال على جواز التحريق بالنار، ثم على نسخه، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع. قاله الحافظ ﷺ.

قلت: وحديث أبي هريرة الذي أحال عليه لفظه هكذا: «قال: بعثنا رسول الله على أردنا بعث، فقال: إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالنار، ثم قال رسول الله على حين أردنا الخروج: إنما أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما». وهذا إنما كان في حق بعض الكافرين الغالين كما هو مصرح في الروايات التي ذكرها في الفتح. فالتحريق بالنار في وقت جوازه أيضاً إنما كان عقوبة في حق بعض الغلاة من الكفار، لا في حق المؤمنين، ولا في حق سائر الكفار، فتم ما قاله الباجي وغيره من حمل الحديث على التهديد والزجر، والله أعلم.

قال في شرح النقاية: «وأما معنى قوله ﷺ: «من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له» أي كاملة، كما قال: «لا صلاة للعبد الآبق ولا للمرأة الناشزة».

قا في شرح المنية: «والأحكام تدل على الوجوب من أن تاركها بلا عذر يعزر، وتردّ شهادته، ويأثم الجيران بالسكوت عنه، وقد يوفق بأن ذلك مقيد بالمداومة على الترك، كما هو ظاهر قوله ﷺ: «لا يشهدون الصلاة» وفي الحديث الآخر: «يصلون في بيوتهم» كما يعطيه ظاهر

إسناد المضارع، نحو: بنو فلان يأكلون البرّ، أي عادتهم، فالواجب الحضور أحياناً، والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة» اهـ. كذا في ردّ المختار.

وقيل: إنها فرض كفاية، وهو قول الكرخي والطحاوي وأكثر أصحاب الشافعي، لعين ما استدل به لفرض العين، إلا أن المقصود من الافتراض إظهار الشعائر، وهو يحصل بفعل البعض، وهو ضعيف، إذ لا شك في أنها كانت تقام على عهده ﷺ في مسجده، ومع ذلك قال في المتخلفين ما قال، وهم بتحريقهم، ولم يصدر عنه مثله فيمن يتخلف عن فروض الكفاية.

قال الشوكاني: «وقد تقرر أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب، وتبقية الأحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل، والتمسك بما يقضي به الظاهر فيه إهدار للأدلة القاضية بعدم الوجوب، وهو لا يجوز، فأعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخل بملازمتها ما أمكن إلا محروم مشؤوم، وأما أنها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة: فلا، ولهذا قال المصنف (أي صاحب المنتقى) كلله بعد أن ساق حديث أبي هريرة ما لفظه: وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر، وجعل الجماعة شرطاً، لأن المفاضلة بينهما تستدعي صحتهما، وحمل النص على المنفرد لعذر لا يصح، لأن الأحاديث قد دلت على أن أجره لا ينقص عما يفعله لولا العذر، فروى أبو موسى عن النبي في قال: "إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً» رواه أحمد والبخاري وأبو داود. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله وهيد: "من توضأ فأحسن يقص ذلك من أجورهم شيئاً» رواه أحمد وأبو داود والنسائي» انتهى.

وثبت في الصحيح من قوله: "إن بالمدينة لرجالاً ما سرتم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم، قالوا: وهم بالمدينة؟ قال: وهم بالمدينة، حبسهم العذر» وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى الْتَعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الطَّرِ وَاللَّبَحِيدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَلِهِم وَالْفُسِمِم العذر، وقد عمل ما يقدر عليه إلا يبين أن المعذور يكتب له مثل ثواب الصحيح إذا كانت نيته أن يفعل، وقد عمل ما يقدر عليه إلا أنه يعارضه حديث عمران بن حصين عند الترمذي، قال: "من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلاها قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلاها نائماً فله نصف أجر القاعد»، فهذا الحديث حمله المحققون على من كان له عذر مبيح للقعود أو الاضطجاع، ومع ذلك يقدر على القيام في الأول، وعلى القعود في الثاني بكلفة ومشقة شديدة، فصلاته قاعداً على النصف من صلاته قائماً، وكذا في الاضطجاع، وحملوا حديث "إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً على المعذور العاجز عن عمل الصحيح المقيم.

وقال الحافظ ابن تيمية كظه: «وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح،

فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة الصحيح، ولا أن صلاة المنفرد المعذور في نفسها مثل صلاة الرجل في جماعة، وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا فاتته مع قصده لها، وأيضاً فليس كل معذور يكتب له مثل عمل الصحيح، وإنما يكتب له إذا كان يقصد عمل الصحيح، ولكن عجز عنه، فالحديث يدل على أنه من كان عادته الصلاة في جماعة، والصلاة قائماً، ثم ترك ذلك لمرضه، فإنه يكتب له ما كان يعمل، وهو صحيح مقيم، وكذلك من تطوع على الراحلة في السفر، وقد كان يتطوع في الحضر، فإنما يكتب له ما كان يعمل في الإقامة، فأما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة، ولا الصلاة قائماً، إذا مرض فصلى وحده، أو صلى قاعداً: فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح» اهد.

وهذا الكلام كله إنما هو على تقدير حمل الأحاديث التي فيها تضعيف أجر الجماعة على المعذور المنفرد، والحق أن هذه الأحاديث ليس فيها قرينة على هذا، ولا إشارة إليه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَآزَكُمُواْ مَعَ ٱلرَّكِمِينَ﴾ [البفرة: ٤٣] إن تمت دلالته على الجماعة فهو محمول على الندب الشامل للسنة المؤكدة دون الفرضية. واستدل القائلون بالفرضية بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمَتَ لَهُمُ ٱلعَمَىكَوْةَ فَلْنَقُمْ مَلاَ إِنْكُةٌ مِّنْهُم مَّمَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] الآية.

قال الحافظ ابن تيمية كلله: "وفيها دليلان: أحدهما أنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في صلاة الخوف، وذلك دليل على وجوبها حال الخوف، وهو يدل بالطريق الأولى على وجوبها حال الأمن. الثاني: أنه سنّ صلاة الخوف جماعة، وسقغ فيها ما لا يجوز لغير عدر، كاستدبار القبلة والعمل الكثير، فإنه لا يجوز لغير عدر بالاتفاق، وكذلك مفارقة الإمام قبل السلام عند الجمهور، وكذلك التخلف عن متابعة الإمام كما يتأخر الصف المؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو أمامهم، وقالوا: وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عدر، فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة، لكان قد التزم فعل محظور مبطل للصلاة، وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل مستحب، مع أنه قد كان من الممكن أن يصلوا وحداناً صلاة تامة، فعلم أنها واجبة اهد.

قلت: ليس في الآية إلا الإرشاد إلى كيفية صلاة الخوف وهيأتها، إذا أراد النبي ﷺ أن يقيم لهم الصلاة أي الجماعة، لا بيان إيجاب الجماعة والأمر بها، وهذا كما يقال: إذا أتيت فلاناً فأته راكباً، فليس فيه الأمر بنفس الإتيان، بل فيه الأمر بالركوب على تقدير الإتيان، وهذا لا يدل على وجوب الإتيان نفسه، كما هو الظاهر، ونظيره: ﴿ يَأَيُّهُا ٱلنَّيُّ إِذَا طَلَقَتُدُ ٱللِسَاءَ فَطَلِقُوهُنَ لِيدَا على وجوب الإتيان نفسه، كما هو الظاهر، ونظيره: ﴿ يَأَيُّهُا ٱلنَّيُ إِذَا طَلَقَتُدُ ٱللِسَاءَ فَطَلِقُوهُنَ لِيدَتِهِنَ . . ﴾ [الطلاق: ١] الخ.

وأما تسويغ الأمور المنافية للصلاة فيها فلا يلزم أن يكون لمحض فرضية الجماعة

مِنْ صَلاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

١٤٧١ ـ (٢٤٦) حدَثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً. حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَىٰ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ النَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "تَفْضُلُ صَلاةٌ فِي النَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَى صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْساً وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»، قَالَ: "وَتَجْتَمِعُ مَلائِكَةُ اللَّيْلِ الْجَمِيعِ عَلَى صَلاةِ الْفَجْرِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤوا إِنْ شِنْتُمْ: ﴿وَقُرْمَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْمَانَ الْفَجْرِ لِنَ قُرْمَانَ الْفَجْرِ لَكَ اللَّيْلِ اللهِ مَنْ مُودًا ﴾ [الإسراء: ٨٧].

ووجوبها، بل يحتمل أن يكون لتأكد الجماعة مع أمور أخر تجب مراعاتها في مثل ذلك الموطن، ولا ينبغي الإغماض عنها، فإن في توحيد الجماعة في حين لقاء العدو إظهار وحدة كلمتهم، وائتلاف قلوبهم واجتماعهم على إمام واحد، وإعلائهم شعائر الله، وتعاونهم على البر والتقوى في وقت نظاير الرؤس، وإقامة نظام الألفة فيما بينهم في أحوج وقت إليها، وانكبابهم جميعاً على ذكر الله في مقام يكاد يذهل الإنسان عن نفسه فيه. وفي هذا كله إرهاب لأعداء الله وأعدائهم، وإلقاء الرعب والهيبة في قلوبهم، واستجلاب رحمة الله على المؤمنين، ونصره الذي يختص بشأن الجماعة، لا سيما إذا تنازعوا في الاقتداء بإمام واحد، فإن قطع المنازعة من أهم ما يعتنى به في مثل ذاك المقام، ولهذا صرح فقهاؤنا رحمهم الله أن صلاة الخوف بالكيفية المنصوصة في الكتاب إن تنازعوا في الصلاة خلف واحد، وإلا فالأفضل أن يصلي بكل طائفة إمام.

والحاصل أن آية الخوف لا تدل على فرضية الجماعة بوجه، والله أعلم.

قال الحافظ: «وادعى بعضهم أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سدّ باب التخلف عن الصلاة على المنافقين، ثم نسخ، حكاه عياض، ويمكن أن يتقوى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم، وهو التحريق بالنار، كما تقدم، وكذا ثبوت ما يتضمنه التحريق من جواز العقوبة بالمال، والله سبحانه وتعالى أعلم».

قوله: (بخمسة وعشرين) الخ: قال الشوكاني: «اعلم أن التخصيص بهذا العدد من أسرار النبوة التي تقصر العقول عن إدراكها، وقد تعرض جماعة للكلام على وجه الحكمة، وذكروا مناسبات، وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح، فمن أحب الوقوف على ذلك رجع إليه».

قوله: (جزءاً) الخ: وفي بعض الروايات: «درجة» وفي بعضها: «ضعفاً» وفي بعضها: «صلاة» والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة، ويحتمل أن يكون ذلك من التفنن في العبارة، والمراد أنه يحصل له من صلاة الجماعة مثل أجر صلاة المنفرد سبعاً وعشرين مرة.

٢٤٦ _ (...) _ قوله: (وتجتمع ملائكة الليل) الخ: تقدم الكلام على ما يتعلق به في باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما.

١٤٧٢ - (٠٠٠) وحدّثني أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ. أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ. الزُّهْرِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ. بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الأَعْلَىٰ عَنْ مَعْمَرٍ. إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: "بِحَمْسِ وَعِشْرِينَ جُزْءاً".

١٤٧٣ ـ (٢٤٧) وحدّ ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَغْنَبٍ. حَدَّثَنَا أَفْلَحُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ سَلْمَانَ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلاهُ الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ خَمْساً وَعِشْرِينَ مِنْ صَلاةِ الْفَذَّ».

14٧٤ - (٢٤٨) حَدَّثْنَى هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم. قَالا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْج: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي الْخُوَارِ؛ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ مَعَ نَافِع بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم، إِذْ مَرَّ بِهِمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، خَتَنُ زَيْدِ بْنِ زَبَّانَ، مَوْلَى الْجُهَنِيِّينَ. فَدَعَاهُ نَافِع فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةً يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلاةً مَعَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلاةً يُصَلِّيهَا وَحْدَهُ».

َ ١٤٧٥ ـ (٢٤٩) حدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاةِ الْفَذِ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

٢٤٩ ـ (٦٥٠) ـ قوله: (بسبع وعشرين درجة) الخ: قال الترمذي: «عامة من رواه. قالوا:

٢٤٧ ـ (...) ـ قوله: (من صلاة الفذّ) الخ: الفذ بالمعجمة، أي المنفرد، يقال: فذّ الرجل من أصحابه: إذا بقى منفرداً.

٢٤٨ ـ (. . .) ـ قوله: (عطاء بن أبي الخوار) الخ: بضم الخاء المعجمة وتخفيف الواو .

قوله: (ختن زيد بن زبّان) الخ: بفتح الزاء وتشديد الباء الموحدة، والختن زوج بنت الرجل، أو أخته أو نحوها(٢).

⁽۱) قوله: اعن ابن عمر الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٤٥) والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب فضل الجماعة، رقم (٦٤٥) والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب فضل الجماعة، رقم (٨٣٨) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل الجماعة، رقم (٢١٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب فضل الصلاة في جماعة، رقم (٧٧٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، رقم (١٢٨٠) وأحمد في مسنده (٢: والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، رقم (١٢٨٠) وأحمد في مسنده (٢:

 ⁽٢) الخَتَن: كل من كان من قِبَل المرأة مثل الأب والأخ، وهم الأختَان، هكذا عند العرب. وأما العامة فخَتَن الرجل عندهم زوج ابنته. كذا في مختار الصحاح (ص ١٦٩).

١٤٧٦ ـ (٢٥٠) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. قَالَ: "صَلاةُ الرَّجُلِ فِي عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. قَالَ: "صَلاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلاتِهِ وَحْدَهُ سَبْعاً وَعِشْرِينَ".

خمساً وعشرين إلا ابن عمر، فإنه قال: سبعاً وعشرين».

وقد اختلف: هل الراجح رواية السبع والعشرين، أو الخمس والعشرين؟ فقيل: رواية الخمس، لكثرة رواتها، وقيل: رواية السبع، لأن فيها زيادة من عدل حافظ، وقد جمع بينهما بوجوه: منها: أن ذكر القليل لا ينفي الكثير، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد. وقيل: إنه كلي أخبر بالخمس، ثم أخبره الله بزيادة الفضل، فأخبر بالسبع. وتعقب بأنه محتاج إلى التاريخ، وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه. وقيل: الفرق باعتبار قرب المسجد وبعده. وقيل: الفرق بحال المصلي كأن يكون أعلم وأخشع. وقيل: الفرق بإيقاعها في المسجد أو غيره. وقيل: الفرق بالمنتظر الصلاة وغيره. وقيل: الفرق بإدراكها كلها أو بعضها. وقيل: الفرق بكثرة الجماعة وقلتهم. وقيل: السبع مختصة بالفجر والعشاء، وقيل: بالفجر والعصر، والخمس بما عدا ذلك. وقيل: السبع مختصة بالجهرية، والخمس بالسريّة. ورجحه الحافظ في الفتح.

قال الشوكاني: «والراجح عندي أولها، لدخول مفهوم الخمس تحت مفهوم السبع».

وقال الحافظ ابن تيمية: «وقد جمع بينهما بأن حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة، والفضل خمس وعشرون، وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة، والفضل بينهما، فصار المجموع سبعاً وعشرين» اهد.

وقال الحافظ ابن حجر ﷺ: "وقرأت بخط شيخنا البلقيني فيما كتب على العمدة: ظهر لي هذين العددين شيء لم أسبق إليه، لأن لفظ ابن عمر: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ" ومعناه الصلاة في الجماعة، كما وقع في حديث أبي هريرة: "صلاة الرجل في الجماعة" وعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى في جماعة، وأدنى الأعداد الت يتحقق فيها ذلك ثلاثة، حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة، وهي بعشرة، فيحصل من مجموعه ثلاثون، فاقتصر في الحديث على الفضل الزائد، وهو سبعة وعشرون دون ثلاثة التي هي أصل ذلك، انتهى.

وظهر لي في الجمع بين العددين أن أقل الجماعة إمام ومأموم، فلولا الإمام ما سمي المأموم مأموماً، وكذا عكسه، فإذا تفضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حمل الخبر الوارد بلفظ «سبع وعشرين» على الأصل والفضل» اهـ.

۱۴۷۷ ـ (۰۰۰) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ. حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. قَالا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ.

قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ: «بِضعاً وَعِشْرِينَ». وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: «سَبْعاً وَعِشْرِينَ ذَرَجَةً».

١٤٧٨ - (٠٠٠) وحد ثناه ابْنُ رَافِع. أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «بِضْعاً وَعِشْرِينَ».

الأُعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١٥١) وحدَّثْنِي عَمْرٌو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الأَّعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدَ نَاساً فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ فَقَالَ: «لَقَذَ هَاساً فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ فَقَالَ: «لَقَذَ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رَجُلاً يُصَلِّي بِالنَّاسِ. ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا. فَآمُرَ بِهِمْ

(...) ـ قوله: (بضعاً وعشرين) الخ: هذا لا ينافي الروايات المتقدمة لصدق البضع على السبع.

٢٥١ ـ (٦٥١) ـ قوله: (لقد هممت) الخ: والهم العزم، وقيل: دونه، وسبق تحقيقه في أبواب الإيمان، وفيه تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة، وسرّه أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر اكتفى به عن الأعلى من العقوبة، نبه عليه ابن دقيق العيد كلّلة.

قوله: (رجلاً يصلي بالناس) الخ: فيه الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستخفي في بيته ويتركها، ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة، فقد ذكروا من الأعذار في التخلف عنها خوف فوات الغريم وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغرماء، كذا في الفتح.

قوله: (ثم أخالف) الخ: أي: آتيهم من خلفهم.

قال الطيبي: «أي أخالف ما أظهرت من إقامة الصلاة واشتغال بعض الناس وأقصد إلى

⁽۱) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، رقم (٦٤٧) وفي كتاب الخصومات، بإخراج أهل البماعة، رقم (١٤٧) وفي كتاب الخصومات، بإخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة، رقم (٢٤٢) وفي كتاب الأحكام، باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة، رقم (٤٢٢) والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب التشديد في التخلف عن الجماعة، رقم (٨٤٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة، رقم (٨٤٥) و(٩٤٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب، رقم (٧١٧) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة، رقم (٧١٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٧٩١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٧٩١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٣٩١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٣٩١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٣٩١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٣٩١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٣٩١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن تخلف عن الصلاة، رقم (٣٩١) و ٣٩١) و ٣٠٥٠ و ٣٠٥٠ و ٣٠٥٠ و ٣٩٥٠ و ٣٩٥٠ و ٣٠٥٠ و ٣٠٠٠ و ٣٠٠٠

فَيُحَرِّقُوا عَلَيْهِمْ، بِحُزَمِ الْحَطَبِ، بُيُونَهُمْ. وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْماً سَمِيناً لَشَهِدَهَا» يَعْنِى صَلاةَ الْعِشَاءِ.

مَّدُونَا الأَعْمَشُ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَعْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُمَا)، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ

بيوت من أمرتهم بالخروج عنها للصلاة فلم يخرجوا عنها، فأحرقها عليهم».

قال ابن حجر: «من: خالفت إلى كذا: إذا قصدته، وأنت مُولٌ عنه، ومن قوله تعالى: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنَ أُغَالِنَكُمُ إِلَىٰ مَا أَنْهَنَكُمُ عَنَهُ﴾ [مود: ٨٨] كذا في المرقاة.

وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة، لأنه ﷺ همّ بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة، فأراد أن يبغتهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه أحد. قاله الحافظ ﷺ.

قوله: (فيحرقوا عليهم) الخ: بالتشديد، والمراد به التكثير، يقال: حرّقه إذا بالغ في تحريقه.

قوله: «عليهم»: يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال، بل المراد تحريق المقصودين، والبيوت تبعاً للقاطنين بها، وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح: «فأحرق بيوتاً على من فيها» واستدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاوناً بها، ونوزع في ذلك، ورواية أبي داود التي فيها: «أنهم كانوا يصلون في بيوتهم» ـ كما قدمناه ـ تعكر عليه. نعم! يمكن الاستدلال بوجه آخر، وهو أنهم استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها، سواء قلنا: واجبة أو مندوبة، فكان من تركها أصلاً ورأساً أحق بذلك، لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائماً، ولا غالباً، لأنه يمكن الفرار منه أو الإخماد له بعد حصول المقصود منه من الزجر والإرهاب. كذا في الفتح.

قوله: (بحُزم الحطب) الخ: جمع حزمة، بضم الحاء وسكون الزاي، والحزمة: ما حزم من الحطب وغيره، أي: شُدّ.

قوله: (أنه يجد) الخ: أي: في المسجد.

قوله: (عظماً سميناً) الخ: إنما وصف العظم بالسمن ليكون ثمّ باعث نفساني على تحصيله، وفيه الإشارة إلى ذم المتخلّفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الحقير من مطعوم أو غيره، مع التفريط فيما يحصل رفيع الدرجات ومنازل الكرامة.

قوله: (يعني صلاة العشاء) الخ: قال الشارح: «ثم إنه في رواية: أن هذه الصلاة التي همّ بتحريقهم للتخلف عنها هي العشاء، وفي رواية: أنها الجمعة، وفي رواية: «يتخلفون عن الصلاة» مطلقاً، وكله صحيح لا منافاة بين ذلك».

أبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَثْقَلَ صَلاةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلاةً الْمِشَاءِ وَصَلاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لاَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبُواً. وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِالصَّلاةِ فَيُصَلَّقُ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِي بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزَمٌ مِنْ حَطَبٍ، إِلَى قَوْمٍ لا يَشْهَدُونَ الصَّلاةَ، فَأْحَرُقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ».

١٤٨١ - (٢٥٣) وحدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ؛ قَالَ: هَلْدَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَمُلَّ مَمْنَ فَيها». وَجُلاً يُصَلِّى بِالنَّاسِ. ثُمَّ تُحَرَّقُ بُيُوتٌ عَلَى مَنْ فِيها».

۱٤٨٢ ـ (٠٠٠) وحدّثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَأَبُو كُرَيْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

١٤٨٣ ـ (٢٥٤) وحدّثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ. سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (١)؛ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ، لِقَوْمِ يَتَخَلَّفُونَ

قوله: (ما فيهما) الخ: أي: من مزيد الفضل.

۲۰۲ ـ (...) ـ قوله: (إن أثقل صلاة) الخ: دل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ العَبَالَةِ ۚ إِلَّا وَهُمْ حَكُسَالَى ﴾ [التوبة: ٤٥] وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركهما، لأن العشاء وقت السكون والراحة، والصبح وقت لذة النوم، وقيل: وجه كون المؤمنين يفوزون بما ترتب عليهما من الفضل لقيامهم بحقهما دون المنافقين.

قوله: (لأتوهما) الخ: أي: الصلاتين، والمراد: لأتوا إلى المحل الذي يصليان فيه جماعة، وهو المسجد.

قوله: (ولو حبوا) الخ: أي: يزحفون إذا منعهم مانع من المشي، كما يزحف الصغير، وفي بعض الروايات: "ولو حبوا على المرافق والركب».

قوله: (فتقام ثم آمر رجلاً) الخ: قال النووي: «وإنما همّ بإتيانهم بعد إقامة الصلاة، لأن بذلك الوقت يتحقق مخالفتهم وتخلفهم، فيتوجه اللوم عليهم. وفيه جواز الانصراف بعد إقامة الصلاة لعذر».

^(...) ـ قوله: (عن جعفر بن برقان) الخ: بضم الباء الموحدة، وإسكان الراء.

⁽١) قوله: «عن عبد الله» لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة سوى مسلم رحمه الله، وقد أخرجه أحمد في مسنده (١: ٣٩٤ و٢٠٤ و٤٢٦ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٦١).

عَنِ الْجُمُعَةِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رَجُلاً يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحَرِّقَ عَلَى رِجَالِ يَتَخَلَّفُونَ، عَنِ الْجُمُعَةِ، بُيُوتَهُمْ».

١٤٨٤ ـ (٣٥٥) وحدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَيِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ. كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ. قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الأَصَمِّ. قَالَ: أَتَى النَّبِيَ عَلَيْ فَيَرْزَةً (١٠)؛ قَالَ: أَتَى النَّبِيَ عَلَيْ وَجُلٌ أَعْمَىٰ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ. فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّي فِي بَيْتِهِ. فَرَحَّصَ لَهُ. فَلَمَّا وَلَىٰ دَعَاهُ فَقَالَ: "هَلْ رَسُولَ النَّذَاءَ بِالصَّلَاةِ؟" فَقَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ النَّذَاءَ بِالصَّلَاةِ؟" فَقَالَ: "فَلْ رَغُومَ لَهُ. فَلَمَّا وَلَىٰ دَعَاهُ فَقَالَ: "هَلْ

٢٥٥ ـ (٦٥٣) ـ **قوله: (رجل أعمى**) الخ: هو ابن أم مكتوم، جاء مفسراً في سنن أبي داود وغيره.

قوله: (فلما ولي) الخ: أي: رجع وأدبر.

قوله: (فأجب) الخ: أي: فأت الجماعة. قال الطيبي: «فيه دليل على وجوب الجماعة، وقيل: حث ومبالغة في الأفضل الأليق بحاله، فإنه من فضلاء المهاجرين، رخص أولاً ثم رده إما بوحي أو بتغير اجتهاد، اهـ.

والظاهر أنه أطلق له الجواب، ثم قيده بقيد عدم السماع. وقال ابن الملك: «وإنما لم يرخص له مع عدم وجدانه قائداً لعلمه بقدرته على الحضور بلا قائد، أو للتأكيد في الجماعة. قال: واستدل به أبو ثور على وجوب حضور الجماعة، وقال بعض الشافعية: هي فرض على الكفاية، والأصح أنه سنة مؤكدة، وعليه الأكثرون».

قال ابن الهمام: "وما روي عن ابن أم مكتوم أنه قال: يا رسول الله، إني ضرير شاسع الدار ـ أي بعيدها ـ ولي قائد لا يلائمني، فهل تجد لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: أتسمع النداء؟ قال: نعم، قال: ما أجد لك رخصة» رواه أبو داود وأحمد والحاكم وغيرهم، ومعناه: لا أجد لك رخصة تحصّل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها، لا الإيجاب على الأعمى، فإنه على رخص لعتبان بن مالك في تركها».

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي تَعَلَّلُهُ: «إن سؤاله (أي ابن أم مكتوم) كان في العزيمة فلم يرخص له» اهـ.

 ⁽۱) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن، رقم (۸٥١).

(٤٤) - باب: صلاة الجماعة من سنن الهدى

١٤٨٥ - (٢٥٦) حدثنا أبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ الْعَبْدِيُّ. حَدَّثَنَا وَكَرِيَّاءُ بْنُ أَبِي الْأَخْوَصِ. قَالَ: قَالَ وَكَرِيَّاءُ بْنُ أَبِي الْأَخْوَصِ. قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ (١): لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلاةِ إِلاَّ مُنَافِقٌ قَدْ عُلِمَ نِفَاقُهُ. أَوْ مَرِيضٌ. إِنْ عَبْدُ اللَّهِ (١): لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلاةِ إِلاَّ مُنَافِقٌ قَدْ عُلِمَ نِفَاقُهُ. أَوْ مَرِيضٌ. إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيَمْشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّلاةَ. وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنَا سُنَنَ الْهُدَى الصَّلاةَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤذَّنُ فِيهِ.

١٤٨٦ - (٢٥٧) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنِ عَنْ أَبِي الْعُمَيْسِ، عَنْ عَلْيٍ بْنِ الأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى

(1 ع اب: صلاة الجماعة من سنن الهدى

٢٥٦ ـ (٦٥٤) ـ قوله: (لقد رأيتنا) الخ: أي: معشر الصحابة 🍇.

قوله: (قد علم نفاقه) الخ: قال ابن حجر: "إن قلت: كيف مع علم نفاقه يقر عليه؟

قلت: لمصلحة أن لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه على أن الذي تدل عليه سيرهم أنهم كانوا لا يعلمون النفاق في أحد بعينه، وإنما كانوا يظنونه، فالعلم بمعنى الظن».

قال ابن الهمام كلله: «يعني أن وصف النفاق يتسبب عن التخلف، لا إخبار أن الواقع أن التخلف لا يقع إلا من منافق، فإن الإنسان قد يتخلف كسلاً مع صحة الإسلام ويقين التوحيد وعدم النفاق، وحديث ابن مسعود وللها إنما يفيد أن الواقع إذ ذاك أن لا يقع التخلف إلا من منافق».

قال النووي: «هذا دليل ظاهر على صحة ما سبق تأويله في الذين هم رسول الله ﷺ بتحريق بيوتهم أنهم كانوا منافقين». كذا في المرقاة.

قوله: (أو مريض) الخ: أي: كامل في مرضه، لا يمكن التوصل إلى المسجد بحيلة.

قوله: (إن كان المريض) الخ: إن مخففة من الثقيلة.

قوله: (ليمشي بين رجلين) الخ: أي: يتوكأ عليهما، لشدة ما به من قوة المرض وضعف البدن.

قوله: (سنن الهدى) الخ: أي: طرائق الهدى والصواب.

⁽۱) قوله: «عبد الله الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات حيث ينادي بهن، رقم (۸٥٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة، رقم (٥٥٠) وأحمد في مسنده (١: ٤٥٥).

اللَّهَ غَداً مُسْلِماً فَلْيُحَافِظُ عَلَى هَاؤُلاءِ الصَّلَوَاتِ حَيْثُ يُنَادَىٰ بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ ﷺ اللَّهَ غَداً مُسْلَقً اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ ﷺ سُنَنَ الْهُدَىٰ، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَلْذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْوِيْكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَلْذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ. وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ. وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ

٢٥٧ _ (٠٦٠) _ قوله: (وإنهن من سنن) الخ: أي: الصلوات الخمس بالجماعة.

قوله: (كما يصلي هذا المتخلف) الخ: قال الطيبي: تحقير للمتخلف، وتبعيد من مظان الزلفي.

قوله: (لضللتم) الخ: وفي بعض الروايات: «لكفرتم». قال عياض: «تحذير من ترك إقامة الجماعة وتشديد في ترك السنن، وكان ذلك ضلالاً وكفراً، لأن تركها داع إلى التهاون بالشريعة، وترك الشريعة كفر». كذا في الإكمال، وقال الشيخ ولي الله الدهلوي كلله: «اعلم أنه لا شيء أنفع من غائلة الرسوم، من أن يجعل شيء من الطاعات رسماً فاشياً يؤدي على رؤس الخامل والنبيه، ويستوي فيه الحاضر والباد، ويجري فيه التفاخر والتباهي حتى تدخل في الارتفاقات الضرورية التي لا يمكن لهم أن يتركوها ولا أن يهملوها، لتصير مؤيداً لعبادة الله، والسنة تدعو إلى الحق، ويكون الذي يخاف منه الضرر هو الذي يجلبهم إلى الحق، ولا شيء من الطاعات أتم شأناً، ولا أعظم برهاناً من الصلاة، فوجب إشاعتها فيما بينهم، والاجتماع لها، وموافقة الناس فيها.

وأيضاً فالملة تجمع ناساً علماء يقتدى بهم، وناساً يحتاجون في تحصيل إحسانهم إلى دعوة حثيثة، وناساً ضعفاء البنية لو لم يكلفوا أن يؤدوا على أعين الناس تهاونوا فيها، فلا أنفع ولا أوفق بالمصلحة في حق هؤلاء جميعاً أن يكلفوا أن يطيعوا الله على أعين الناس ليتميز فاعلها من تاركها، وراغبها من الزاهد فيها، ويقتدى بعالمها، ويعلم جاهلها، وتكون طاعة الله فيه كسبيكة تعرض على طائف الناس، ينكر منها المنكر، ويعرف منها المعروف، ويرى غشها وخالصها.

وأيضاً فلاجتماع المسلمين راغبين في الله، راجين راهبين منه، مسلمين وجوههم إليه: خاصية عجيبة في نزول البركات، وتدليّ الرحمة، كما بينًا في الاستسقاء والحج.

وأيضاً فمراد الله من نصب هذه الأمة أن يكون كلمة الله هي العليا، وأن لا يكون في الأرض دين أعلى من الإسلام، ولا يتصور ذلك إلا بأن يكون سنتهم أن يجتمع خاصتهم وعامتهم، وحاضرهم وباديهم، وصغيرهم وكبيرهم لما هو أعظم شعائره وأشهر طاعاته، فلهذه المعاني انصرفت العناية التشريعية إلى شرع الجمعة والجماعات، والترغيب فيها، وتغليظ النهي عن تركها، والإشاعة إشاعتان: إشاعة في الحي، وإشاعة في المدينة، والإشاعة في الحي يتيسر في كل وقت صلاة، والإشاعة في المدينة لا يتيسر إلا غبّ طائفة من الزمان، كالأسبوع» اه.

فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَعْمِدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَلْذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلاَّ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً. وَيَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً. وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةً. وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلاَّ مُنَافِقٌ، مَعْلُومُ النَّفَاقِ. وَلَقْد كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَىٰ بِهِ يُهَادَىٰ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفْ.

(٤٥) - باب: النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

١٤٨٧ ـ (٢٥٨) حدثنا أبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ؛ قَالَ: كُنَّا قُعُوداً فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠). فأَذَنَ الْمُؤَذِّنُ. فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي. فَأَتْبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ. فَقَال أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ. فَقَال أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ. فَقَال أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَلْاً فَقَدْ عَصَىٰ أَبَا الْقَاسِم ﷺ.

وفي شرح البخاري للقسطلاني ناقلاً عن البرماوي: «لمشروعية الجماعة حكمة ذكرها الشيخ قطب القسطلاني في مقاصد الصلاة، منها: قيام نظام الألفة بين المصلين، ولذا شرعت المساجد في المحال، ليحصل التعاهد باللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران. ومنها: قد يتعلم الجاهل من العالم ما يجهله من أحكامها. ومنها: أن مراتب الناس متفاوتة في العبادة، فتعم بركة الكامل على الناقص، فتكمل صلاة الجميع.

قوله: (بكل خطوة) الخ: بفتح الخاء أو ضمها.

قوله: (يهادى بين الرجلين) الخ: بصيغة المجهول، أي يمسكه رجلان من جانبيه بعضديه، يعتمد عليهما، وهو مراده بقوله في الرواية الأولى: «إن كان المريض ليمشي بين رجلين» وفي هذا كله تأكيد أمر الجماعة، وتحمل المشقة في حضورها، وأنه إذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحب له حضورها.

(٤٥) - باب: النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

٢٥٨ ـ (٦٥٥) ـ قوله: (فقد عصى أبا القاسم) الخ: فيه كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي المكتوبة، إلا بعذر، وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يسمع النداء في مسجدي ثم يخرج منه إلا لحاجة، ثم لا يرجع إليه إلا منافق».

⁽۱) قوله: «أبي هريرة الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الأذان، باب التشديد في الخروج من المسجد المسجد بعد الأذان، رقم (٦٨٤) و(٦٨٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الخروج من المسجد بعد الأذان، رقم (٥٣٦) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان، رقم (٧٣٣) وابن ماجه في سننه، في كتاب الأذان والسنة فيها، رقم (٧٣٣) والدارمي في سننه، في كتاب الأدان، رقم (١٢٠٨) وأحمد في مسنده في سننه، في كتاب النداء، رقم (١٢٠٨) وأحمد في مسنده (٢: ٥٠٥ و ٥٣٥).

1٤٨٨ ـ (٢٥٩) وحدّثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، (هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ)، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَشِعَتَ بْنِ أَبِي الشَّعْفَاءِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَرَأَى رَجُلاً يَجْتَازُ الْمَسْجِدَ خَارِجاً، بَعْدَ الأَذَانِ، فَقَالَ: أَمَّا هَلْذَا فَقَدْ عَصَىٰ أَبَا الْقَاسِم ﷺ.

(٢٦) ـ باب: فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة

١٤٨٩ ـ (٢٦٠) حدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ)، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيم. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمْنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ. قَالَ: دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ^(١) الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلاةِ الْمَغْرِبِ. فَقَعَدَ وَحْدَهُ. فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةِ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ».

١٤٩٠ ـ (٠٠٠) وَحَدَّقنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَسَدِيُّ. حَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَهْلِ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيم، بِهَاذَا ٱلإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٤٩١ ـ (٢٦١) وحدّثني نَصْرُ بْنُ عَلِيِّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ، (يَعْنِي ابْنَ

(٢٦) ـ باب: فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة

٢٦٠ _ (٦٥٦) _ **قوله: (فكأنما قام نصف الليل**) الخ: أي: النصف الأول، يعني كإحيائه بالصلاة والذكر.

قوله: (فكأنما صلى الليل كله) الخ: أي: بانضمامه ذلك النصف، فكأنه أحيى نصف الليل الأخير، أو يكون إشارة إلى أن قيام الصبح أفضل من قيام صلاة العشاء، فإنه أشق وأصعب على النفس، وأشد على الشيطان، فإن ترك النوم بعد الدخول فيه أشق من إرادة الدخول فيه، إذ الكسل يستولي في الأول أكثر، فتكون مجاهدته على الشيطان أكبر.

⁽۱) قوله: ﴿عثمان بن عفان﴾ الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، رقم (٥٥٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة، رقم (٢٢١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة باب المحافظة على الصلوات، رقم (١٢٢٧) وأحمد في مسنده (١: ٥٨ و ٦٨).

مُفَضَّلٍ)، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ؛ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ(١) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: المَنْ صَلَّى الصَّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ. فَلا يَطْلُبَنَّكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ وَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِشَالِهُ مِنْ ذَمَّتِهِ بِشَيْءٍ وَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ مِنْ ذَمَّتِهِ بِشَيْءٍ فَهُو فَي ذَمِّتِهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الللّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عِلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّ

١٤٩٢ - (٢٦٢) وَحَدَّفَنِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ خَالِد، عَنْ أَنسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَباً الْقَسْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: المَنْ صَلَّى

٢٦١ ـ (٦٥٧) ـ قوله: (سمعت جندب بن عبد الله) وفي الرواية الأخرى: «جندب بن سفيان» وهو جندب بن عبد الله بن سفيان، ينسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده.

قوله: (فهو في ذمة الله) الخ: أي: في عهده وأمانه في الدنيا والآخرة، وهذا غير الأمان الذي ثبت بكلمة التوحيد.

قوله: (فلا يطلبنكم الله) الخ: أي: لا يؤاخذكم من باب «لا أرينك» المراد نهيهم عن التعرض لما يوجب مطالبة الله إياهم.

قوله: (من ذمته) الخ: «من» بمعنى «لأجل» والضمير في «ذمته» إما لله، وإما لمن، والمضاف محذوف، أي لأجل ترك ذمته، أو بيانية والجار والمجرور حال من «شيء» وفي المصابيح: «بشيء من ذمته» قيل: أي: ينقض عهده وإخفار ذمته بالتعرض لمن له ذمة، أو المراد بالذمة الصلاة الموجبة للأمان، أي لا تتركوا صلاة الصبح فينتقض به العهد الذي بينكم وبين ربكم، فيطلبكم به. كذا في المرقاة.

قوله: (بشيء) الخ: أي: يسير.

قوله: (فيدركه) الخ: أي: فإن من يطلبه الله بشيء من ذمته يدركه، إذ لا يفوت منه هارب.

قوله: (فيكبه في نار جهنم) الخ: والمعنى: لا تتعرضوا له بشيء، ولو يسيراً، فإنكم إن تعرضتم له يدرككم الله ويحيط بكم ويكبكم في النار.

قال الطيبي: وإنما خص صلاة الصبح لما فيها من الكلفة، وأداؤها مظنة خلوص الرجل، ومثنة إيمانه، أي علامته، ومن كان خالصاً كان في ذمة الله.

٢٦٢ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (جندبا القسري) الخ: بفتح القاف وإسكان السين المهملة، وقد توقف بعضهم في صحة قولهم: القسري، لأن جندبا ليس من بني قسر، إنما هو بجلي علقي،

 ⁽١) قوله: «جندب بن عبد الله» الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة، رقم (٢٢٢) وأحمد في مسنده (٤: ٣١٣ و٣١٣).

صَلاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ. فَلا يَطْلُبَنَّكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ مَنْ يَطلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ مَنْ يَطلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يُدْرِكُهُ. ثُمَّ يَكُبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

۱٤٩٣ ـ (٠٠٠) وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَيْدٍ، عَنِ الْخَسَنِ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَلْذَا. وَلَمْ يَذْكُرْ: «فَيَكُبّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

(٤٧) ـ باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر

1494 - (٢٦٣) حدثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ التَّجِيبِيُّ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابِ؛ أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيَّ (١) حَدَّنَهُ؛ أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكِ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّنْ شَهِدَ بَذْراً، مِنَ الأَنْصَارِ؛ أَنَّهُ أَتَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ أَنْكُرْتُ بَصَرِي. وَأَنَا أُصَلِّي لِقَوْمِي. وَإِذَا كَانَتِ الأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ. وَلَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ. فَأُصَلِّي لَهُمْ. وَدِدْتُ أَنَّكَ

وعلقة بطن من بجيلة، هكذا ذكره أهل التواريخ والأنساب والأسماء، وقسر هو أخو علقة، قال القاضي عياض: لعل لجندب حلفاً في بني قسر، أو سكناً أو جواراً، فنسب إليهم لذلك، أو لعل بني علقة ينسبون إلى عمهم قسر، كغير واحدة من القبائل ينسبون بنسبة بني عمهم لكثرتهم أو شهرتهم. قاله النووي.

(٤٧) ـ باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر

٢٦٣ ـ (...) ـ قوله: (أن عتبان بن مالك) الخ: أي: الخزرجي السالمي، من بني سالم بن عوف بن عوف بن الخزرج، وهو بكسر العين، ويجوز ضمها.

قوله: (أنه أتى رسول الله) الخ: وفي الإيمان من طريق ثابت أنه بعث إلى النبي ﷺ يطلب منه ذلك، وقد مرّ وجه الجمع بينهما هناك.

قوله: (إني قد أنكرت بصري) الخ: أراد به ضعف بصره أو عماه.

قوله: (وأنا أصلي لقومي) النخ: أي: لأجلهم، والمراد أنه كان يؤمهم، وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد. وفي الدر المختار: «أنه يكره تنزيهاً إمامة الأعمى إلا أن يكون أعلم القوم، فهو أولى».

قوله: (فأصلي لهم) الخ: بالنصب عطفاً على «آتي».

⁽۱) قوله: «محمود بن الربيع» قد مرّ تخريج هذا الحديث في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، رقم (۱۵۸) وقد أخرجه أحمد في مسنده (٤: ٤٤) و(٥: ٤٤٩ و٤٥٠).

يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْتِي فَتُصَلِّي فِي مُصَلِّى، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلِّى. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». قَالَ عِنْبَانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرِ الصَّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ

قوله: «وددت» بكسر الدال الأولى، أي تمنيت، وحكى القزاز جواز فتح الدال في الماضي، والواو في المصدر، والمشهور في المصدر: الضم، وحكى فيه أيضاً الفتح، فهو مثلث.

قوله: (فتصلي في مصلى) الخ: بسكون الياء، ويجوز النصب لوقوع الفاء بعد التمني.

قوله: (أتخذه مصلى) الخ: قال النووي: «فيه التبرك بالصالحين وآثارهم، والصلاة في المواضع التي صلوا بها، وطلب التبريك منهم» اهـ.

وتتبع ابن عمر آثار النبي ﷺ، وصلاته في مواضع صلاته ﷺ موجود في باب المساجد بين مكة والمدينة من صحيح البخاري، وقد تقدم منا في بعض أحاديث الإسراء أنه أمر جبريل نبينا ﷺ بأن ينزل ويصلي في يثرب، وإليها المهاجرة، وطور سيناء حيث كلم الله موسى تكليماً، ومدين مسكن شعيب، ومورد موسى، وبيت اللحم مولد المسيح، على نبينا وعليهم الصلاة والسلام، فهذه النصوص كلها تدل على مشروعية التبرك بآثار الصالحين ومواضع صلواتهم إذا خلا من غلو الغالين وتعمق المتعمقين.

وقد تكلمنا مع السلطان عبد العزيز بن الفيصل من آل سعود ومع أكبر علماء النجود وأشهرهم عبد الله بن بليهد في هذه المسألة (أي في سنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الألف حين نزلنا مكة، وكنا من مندوبي جمعية العلماء الهندية في مؤتمر العالم الإسلامي) وعرضنا عليهم هذه الآثار التي تدل على نفي قولهم بكون التبرك بالأمكنة والمواضع بدعة أو غير مشروع، فلم يأتوا بجواب شاف سوى المعارضة بقصة قطع الشجرة التي رواها ابن سعد في الطبقات من طريق نافع، عن عمر، وهو مع كونه منقطعاً ـ لأن نافعاً لم يدرك عمر، كما في التهذيب ـ ليس من المرفوع، بل هو اجتهاد من عمر في أي، وفعله لمصلحة رآها مرجحة في ذلك الوقت، فليس هو من بيان المسألة في شيء، بل هو من قبيل سد ذرائع الشرك وحسم مادته. والله أعلم.

قوله: (قال عتبان: فغدا رسول الله) الخ: أعاد محمود بن الربيع اسم شيخه عتبان اهتماماً بذلك، لطول الحديث.

قوله: (فغدا رسول الله) الخ: وللطبراني من طريق أبي أويس: أن السؤال وقع يوم الجمعة، والتوجه إليه وقع يوم السبت.

قوله: (وأبو بكر الصديق) الخ: وفي بعض الروايات: «أبو بكر وعمر» وفي بعضها: «وما شاء الله من أصحابه» وفي بعضها: «في نفر من أصحابه» فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه، ثم عند الدخول أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة، فدخلوا معه.

النَّهَارُ. فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَذِنْتُ لَهُ. فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ. ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ: فَأَشَرْتُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ. فَقُمْنَا وَرَاءَهُ. فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. قَالَ:

قوله: (فلم يجلس حتى دخل) الخ: هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم: "حتى دخل" وزعم بعضهم أن صوابه: حين دخل، و"حتى دخل" غلط.

قال عياض: «وليس كذلك، بل المعنى: فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادراً إلى ما جاء بسببه، وفي رواية يعقوب عند البخاري، وكذا عند الطيالسي: «فلما دخل لم يجلس حتى قال: أين تحب. . . » وكذا للإسماعيلي من وجه آخر، وهي أبين في المراد، لأن جلوسه إنما وقع بعد صلاته، بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة، حيث جلس فأكل، ثم صلى، لأنه هناك دعي إلى الطعام فبدأ به، وهنا دعي إلى الصلاة فبدأ بها». كذا في الفتح.

قوله: (فأشرت إلى فاحية) الخ: فيه التزام الصلاة، بموضع معين. والنهي عن استيطان الرجل مكاناً إنما هو في المسجد العام إذا استلزم رياء أو نحوه.

قوله: (فقمنا وراءه) الخ: قال النووي: «فيه جواز صلاة النفل جماعة، وفي الدر المختار: «ولا يصلي الوتر ولا التطوع بجماعة خارج رمضان، أي يكره ذلك لو على سبيل التداعي».

قال ابن عابدين: «أشار إلى ما قالوا: من أن المراد من قول القدوري في مختصره: "لا يجوز» الكراهة، لا عدم أصل الجواز، لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره، وأيده في الحلية بما أخرجه الطحاوي عن المسور بن مخرمة، قال: «دفنًا أبا بكر رها له ليلاً، فقال عمر رها أوتر، فقام وصفنا وراءه، فصلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن. ثم قال: ويمكن أن يقال: الظاهر أن الجماعة فيه غير مستحبة، ثم إن كان ذلك أحياناً كما فعل عمر كان مباحاً غير مكروه، وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعة مكروهة، لأنه خلاف المتوارث، وعليه يحمل ما ذكر القدوري في مختصره، وما ذكره في غير مختصره يحمل على الأول، والله أعلم» اه.

قلت: ويؤيده أيضاً ما في البدائع من قوله: «إن الجماعة في التطوع ليست بسنة إلا في قيام رمضان» اهـ.

فإن نفي السنية لا يستلزم الكراهة، نعم! إن كان مع المواظبة كان بدعة، فيكره.

وفي حاشية البحر للخير الرملي: «علل الكراهة في الضياء والنهاية بأن الوتر نفل من وجه، حتى وجبت القراءة في جميعها، وتؤدى بغير أذان وإقامة، والنفل بالجماعة غير مستحب، لأنه لم تفعله الصحابة في غير رمضان» اهـ. وهو كالصريح في أنها كراهة تنزيه تأمل. اهـ والمراد

وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ لَهُ. قَالَ فَثَابَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ حَوْلَنَا. حَتَّى اجْتَمَعَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ ذَوُو عَدَّدٍ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

بالتداعي هو أن يدعو بعضهم بعضاً كما في المغرب، وفسره الوافي بالكثرة، وهو لازم معناه.

أما حد الكثرة فقال ابن عابدين: «أما اقتداء واحد بواحد، أو اثنين بواحد: فلا يكره، وثلاثة بواحد فيه خلاف، بقي لو اقتدى به واحد أو اثنان ثم جاءت جماعة اقتدوا به. قال الرحمتي: ينبغي أن تكون الكراهة على المتأخرين، اهـ.

قلت: وهذا كله لو كان الكل متنفلين، أما لو اقتدى متنفلون بمفترض: فلا كراهة. كذا حققه أصحابنا الحنفية.

قال في الفتح: وروى ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم النفر في النافلة، فأما أن يكون مشتهراً ويجمع له الناس: فلا، وهذبناه على قاعدته في سدّ الذرائع لما يخشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان، لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم ريسية.

قوله: (وحبسناه) الخ: أي: معناه من الرجوع.

قوله: (على خزير) الخ: وفي بعض الروايات: «على خزيرة» بخاء معجمة مفتوحة، بعدها زاى مكسورة، ثم ياء تحتانية، ثم راء، ثم هاء، نوع من الأطعمة. قال ابن قتيبة: «تصنع من لحم يقطع صغاراً، ثم يصبّ عليه ماء كثير، فإذا نضج ذرّ عليه الدقيق، وإن لم يكن فيه لحم فهي عصيدة»، وكذا ذكر يعقوب وزاد: «من لحم بات ليلة» قال: وقيل: هي حساء من دقيق فيه دسم. وحكي في الجمهرة نحوه، وحكى الأزهري عن أبي الهيثم أن الخزيرة من النخالة. قال عياض: المراد بالنخالة دقيق لم يُغَرِّبَل.

قلت: ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأوزاعي عند مسلم: «على جشيشة» بجيم ومعجمتين، قال أهل اللغة: هي أن تطحن الحنطة قليلاً، ثم يلقى فيها شحم أو غيره، وفي المطالع: أنها رويت في الصحيحين بحاء وراءين مهملات، وحكى البخاري في الأطعمة عن النضر أيضاً أنها _ أي التي بمهملات _ تصنع من اللبن.

قوله: (فثاب إليه): هو بالثاء المثلثة، وآخره باء موحدة، أي اجتمعوا.

قوله: (رجال من أهل الدار) الخ: أي: المحلة، لقوله: «خير دور الأنصار دار بني النجار» أي محلتهم، والمراد أهلها.

وفيه: اجتماع أهل المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم، ليستفيدوا منه، ويتبركوا به.

قوله: (أين مالك بن الدخشن) الخ: هذا تقدم ضبطه، والاختلاف فيه، وشرح حديثه،

ذَلِكَ مُنَافِقٌ لا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَقُلُ لَهُ ذَلِكَ. أَلا تَرَاهُ قَذَ قَالَ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ. يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجُهَ اللَّهِ؟» قَالَ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّمَا نَرَى وَجُهَ اللَّهِ؟» قَالَ اللَّهِ عَلَى النَّارِ مَنْ وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ لِلْمُنَافِقِينَ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجُهَ اللَّهِ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدِ الأَنْصَارِيَّ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ، وَهُوَ مَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ. فَصَدَّقَهُ بِلَالِكَ.

وسائر ما يتعلق بحديث الباب في باب قصة عتبان من كتاب الإيمان، فليراجع.

قوله: (ذلك منافق) الخ: فيه التنبيه على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة، ولا يعد ذلك غيبة محرمة، وأن على الإمام أن يتثبت في ذلك، ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل. وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق، بل يعذر بالتأويل.

قوله: (قد قال: لا إله إلا الله) الخ: قال الكرماني: هذا شعار لكلمة الشهادة بتمامها.

قوله: (يريد بذلك وجه الله) الخ: وهذه شهادة من رسول الله ﷺ بإيمانه باطناً، وبراءته من النفاق.

قوله: (فإنما نرى وجهه) الخ: أي: توجهه، ولعل كان له عذر في ذلك، كما كان لحاطب بن أبي بلتعة، وهو أيضاً ممن شهد بدراً.

قوله: (حرّم على النار من قال) الخ: تقدم تأويله في كتاب الإيمان.

قوله: (الحصين بن محمد الأنصاري) الخ: بضم الحاء المهملة، وبالصاد المهملة المفتوحة، وهكذا ضبطه جميع الرواة إلا القابسي، فإنه ضبطه بالضاد المعجمة، وغلطوه في ذلك. وهو الحصين بن محمد الأنصاري المدني من ثقات التابعين.

وقال الكرماني: «فإن قلت: محمود كان عدلاً فلم سأل الزهري غيره؟ قلت: إما للتقوية، ولاطمئنان القلب، وإما لأنه عرف أنه نقله مرسلاً، وإما لأنه تحمله حال الصبا، واختلف في قبول المتحمل زمن الصبا».

قوله: (من سراتهم) الخ: أي: الحصين بن محمد من سراة بين سالم. والسراة - بفتح السين - جمع سَرِيّ، قال أبو عبيدة: وهو المرتفع القدر.

قوله: (فصدقه بلك) الخ: أي: بالحديث المذكور، وهذا يحتمل أن يكون الحصين سمعه أيضاً من عتبان، ويحتمل أن يكون حمله من صحابي آخر، وليس للحصين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذا الحديث. كذا في عمدة القاري.

1490 - (٢٦٤) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع وَعَبْدُ بْنُ حَمَيْدٍ. كِلاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ. قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنِي مَحْمُودُ بْنُ رَبِيعٍ عَنْ عِنْبَانَ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَىٰ حَدِيثِ يُونُسَ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلِّ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ أَوِ الدُّخَيْشِنِ؟ وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ مَحْمُودٌ: فَحَدَّنْتُ بِهَاذَا أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ أَوِ الدُّخَيْشِنِ؟ وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ مَحْمُودٌ: فَحَدَّنْتُ بِهَاذَا الْحَدِيثِ نَفَراً، فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ: مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا قُلْتَ الْحَدِيثِ نَفَراً، فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ: مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ عَوْجَدْنُهُ شَيْخاً كَبِيراً قَدْ قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْنِهِ. فَلَا: فَرَجَعْتُ إِلَى عَنْهِا أَلُكُ عَنْ هَلْذَا الْحَدِيثِ. فَحَدَّثَنِهِ كَمَا خَدَّيْنِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: ثُمَّ نَزَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَاثِضُ وَأُمُورٌ نَرَى أَنَّ الأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا. فَمَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لا يَغْتَرَّ فَلا يَغْتَرَّ.

٢٦٤ ـ (...) ـ قوله: (فيهم أبو أيوب) الخ: هو خالد بن زيد الأنصاري الذي نزل عليه رسول الله على لما قدم المدينة، وتوفي في غزوة الروم في خلافة معاوية شهر، ذكر ابن سعد وغيره أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل ويغيب موضع قبره، فدفن إلى جانب جدار القسطنطنية (١).

قوله: (ما أظن رسول الله على قال) الغ: أنكر أبو أيوب الله على محمود بن الربيع لما غلب على ظنه من نفي القول المذكور، وأما الباعث له على ذلك فقيل: إنه استشكل قوله: "إن الله قد حرّم النار على من قال: لا إله إلا الله لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة، منها أحاديث الشفاعة، لكن الجمع ممكن بأن يحمل التحريم على الخلود، وقد وافق محموداً على رواية هذا الحديث عن عتبان: أنس بن مالك، كما أخرجه مسلم عن طريقه، وهو متابع قوي جداً، وكأن الحامل لمحمود على الرجوع إلى عتبان ليسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكره عليه، ولهذا قنع بسماعه عن عتبان ثاني مرة. كذا في الفتح.

وقد تقدم الكلام على إنكار أبي أيوب هذا الحديث ونظائره في مقدمة هذا الشرح مبسوطاً شافياً، وله الحمد.

قوله: (قال الزهري: ثم نزلت بعد ذلك) الخ: قد تقدم الإشكال في هذا القول وحلّه في باب قصة عتبان من كتاب الإيمان، فليراجع.

 ⁽١) قوله: «القسطنطنية» كذا وقع ههنا بتقديم النون على الياء المثناة من تحت، والصواب ـ كما في معجم البلدان ـ
 «القُسْطُنْطِينية» بزيادة الياء بيي الطاء الثانية والنون الثانية، ويقال: «القسطنطينة» بحذف الياء الأخيرة.

الأُوْزَاعِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ. أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم عَنِ الأُوْزَاعِيِّ. قَالَ: إِنِيِّ لأَعْقِلُ مَجَّةً مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ دَلْوِ فِي دَارِنَا. قَالَ مَحْمُودٌ: فَحَدَّثَنِي عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ دَلْوِ فِي دَارِنَا. قَالَ مَحْمُودٌ: فَحَدَّثَنِي عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولُ اللَّهِ، إِنَّ بَصَرِي قَدْ سَاءَ وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَىٰ قَوْلِهِ: فَصَلَّىٰ بِنَا رَكْعَتَيْنِ، وَحَبَسْنَا رَسُولَ اللَّه ﷺ عَلَىٰ جَشِيشَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ مِنْ ذِيَادَةٍ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

(48) ـ باب: جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات

١٤٩٧ ـ (٢٦٦) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ^(١)؛ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ

وقد تقدم تحقيق هذه المسألة في مقدمة هذا الشرح فليراجع. وقد تقدم تحقيق معنى المج في الأبواب السالفة، وهو طرح الماء من الفم بالتزريق.

(44) ـ باب: جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات

٢٦٦ ـ (٦٥٨) ـ قوله: (أن جدته مليكة) الخ: هي بضم الميم، تصغير ملكة، والضمير في

⁽۱) قوله: قعن أنس بن مالك الحديث أخره البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، رقم (۳۸۰) وفي كتاب الأذان، باب المرأة وحدها تكون صفاً، رقم (۷۲۷) وباب وضوء الصبيان، رقم (۸۲۰) وباب صلاة النساء خلف الرجال، رقم (۸۷۱) وباب صلاة النساء خلف الرجال، رقم (۸۷۱) وباب صلاة النساء خلف الرجال، رقم (۸۷۱) وفي كتاب التهجد، باب ما جاء في النطوع مثنى مثنى، رقم (۱۱۲۱) والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب إذا كانوا ثلاثة وامرأة، رقم (۸۰۲) وباب إذا كانوا رجلين وامرأتين، رقم (۸۰۳) وزي داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون، رقم (۲۱۲) وباب الصلاة على الحصير، رقم (۲۵۸) والترمذي في جامعه، في =

دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامِ صَنَعَتْهُ. فَأَكَلَ مِنْهُ. ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَأُصَلِّيَ لَكُمْ * قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكِ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدٌ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ. فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ. فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ.

جدته يعود على إسحاق، جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض، وصححه النووي، وجزم ابن سعد وابن مندة وابن الحصار بأنها جدة أنس والدة أمه أم سليم، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين في النهاية ومن تبعه، وكلام عبد الغني في العمدة، وهو ظاهر السياق، ولكل من القولين مؤيدات ذكرها الحافظ في الفتح.

قوله: (دعت رسول الله ﷺ) الخ: في هذا الحديث من الفوائد: إجابة الدعوة ولو لم تكن عرساً، ولو كان الداعي امرأة، لكن حيث تؤمن الفتنة.

قوله: (فأصلي لكم) الخ: فيه جواز النافلة جماعة (وقد مرّ تحقيقه في الباب الذي قبله) وتبريك الرجل الصالح والعالم أهل المنزل بصلاته في منزلهم، فقال بعضهم: ولعل النبي على أراد تعليمهم أفعال الصلاة مشاهدة مع تبريكهم، فإن المرأة قلما تشاهد أفعاله على في المسجد، فأراد أن تشاهدها وتتعلمها، وتُعلمها غيرها.

قوله: (فقمت إلى حصير لنا) الخ: فيه جواز الصلاة على الحصير وسائر ما تنبته الأرض، وهذا مجمع عليه، وما روي عن عمر بن عبد العزيز من خلاف: هذا محمول على استحباب التواضع بمباشرة نفس الأرض.

قوله: (اسود من طول ما لبس) الخ: كناية عن كثرة الاستعمال، وأصل هذه المادة ـ أي اللبس ـ يدل على مخالطة ومداخلة، وليس ههنا لبس من: لبست الثوب، وإنما هو من قولهم: لبست امرأة، أي تمتعت بها زماناً، فحينئذ يكون معناه: قد اسود من كثرة تمتع به طول الزمان، ومن هذا يظهر لك بطلان قول بعضهم: وقد استدل به على منع افتراش الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير، وقصد هذا القائل الغمز فيما قال أبو حنيفة كلله من جواز افتراش الحرير وتوسده، ولكن الذي يدرك دقائق المعاني ومدارك الألفاظ العربية يعرف ذلك، ويقر بأن أبا حنيفة لا يذهب إلى شيء سدى، هكذا قال العيني كلله في شرح البخاري.

قوله: (فنضحته بماء) الخ: يحتمل أن يكون النضح لتليين الحصير، أو لتنظيفه، أو لتطهيره، ولا يصح الجزم بالأخير بل المتبادر غيره، لأن الأصل الطهارة.

قوله: (واليتيم وراءه) الخ: هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة.

كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه الرجال والنساء، رقم (٢٣٤) وأحمد في مسنده (٣:
 ١٣١ و١٤٤ و١٦٤ و١٩٣ و٢١٧).

وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَاثِنَا. فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ انْصَرَفَ.

١٤٩٨ ـ (٢٦٧) وحدثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو الرَّبِيعِ. كِلاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ. قَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ(١٠)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقاً. فَرُبَّمَا تَحْضُرُ الصَّلاةُ وَهُوَ فِي بَيْتِنَا، فَيَأْمُرُ بِالْبِسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيُكُنَسُ، ثُمَّ يُنْضَحُ، ثُمَّ يَؤُمُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَنَقُومُ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِنَا. وَكَانَ بِسَاطُهُمْ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ.

المجاه من الْقَاسِم، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَرْبٍ. حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِم، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ (٢٦٠) قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا. وَمَا هُوَ إِلاَ أَنَا وَأُمِّي وَأُمُّ حَرامِ

قوله: (والعجوز من وراثنا) الخ: هي مليكة المذكورة أولاً. وفي أحاديث الباب دليل لما قاله أصحابنا من أنه يقف الواحد. ولو صبياً ـ محاذياً ليمين إمامه، أما الواحدة فتتأخر، والزائد يقف خلفه، فلو توسط اثنين كره تنزيهاً، وتحريماً لو أكثر (من الدر المختار).

وأما ما روي عن ابن مسعود من توسطه بين علقمة والأسود، وفيه ذكر التطبيق أيضاً، فالجواب: إما بأنه فعله لضيق المكان، كما نقله الطحاوي عن ابن سيرين ﷺ أو ما قال الحازمي بأنه منسوخ، لأنه إنما نعلم هذه الصلاة بمكة إذ فيها التطبيق وأحكام أخرى هي الآن متروكة، وهذه من جملتها، ولما قدم ﷺ المدينة تركه بدليل حديث جابر فإنه شهد المشاهد التي بعد بدر، اهـ.

قال ابن الهمام: «وغاية ما فيه خفاء الناسخ على عبد الله، وليس ببعيد إذ لم يكن دأبه ﷺ إلا إمامة الجمع الكثير دون الاثنين إلا في الندرة، كهذه القصة (أي قصة جابر وجبار بن صخر المذكورة في المشكاة) وحديث اليتيم وهو داخل في بيت امرأة، فلم يطلع عبد الله على خلاف مع علمه». كذا في المرقاة.

قوله: (ثم انصرف) الخ: أي: إلى بيته، أو من الصلاة.

٢٦٨ ـ (٦٦٠) ـ قوله: (وأمّ حرام) الخ: بالراء المهملة.

 ⁽۱) قوله: «عن أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل، رقم (٦٢٠٣) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على البسط، رقم (٣٣٣) وأحمد في مسئده (٣: ٢١٢ و-٢٧٧).

⁽٢) قوله: «عن أنسُّ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصوم، باب من زار قوماً فلم يفطر عندهم، رقم (١٩٨٢) وفي كتاب الدعوات، باب قول الله تبارك وتعالى: «وصل عليهم» رقم (٦٣٣٤) وباب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله، رقم (٦٣٤٤) وباب الدعاء بكثرة المال والولد مع =

خَالَتِي. فَقَالَ: «قُومُوا فَلأُصَلِّي بِكُمْ» ـ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلاةٍ ـ فَصَلَّى بِنَا. فَقَال رَجُلِّ لِثَابِتِ: أَيْنَ جَعَلَ أَنْساً مِنْهُ؟ قَالَ: جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ دَعَا لَنَا، أَهْلَ الْبَيْتِ، بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ خَيْرٍ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ. فَقَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خُوَيْدِمُكَ، اذْعُ اللَّهَ لَهُ. قَالَ: فَدَعَا لِي بِكُلِّ خَيْرٍ، وَكَانَ فِي آخِرِ مَا دَعَا لِي بِهِ أَنْ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكُ لَهُ فِيهِ».

• ١٥٠٠ ـ (٢٦٩) وحدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بُنِ الْمُخْتَارِ، سَمِعَ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ بُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأَمِّهِ أَوْ خَالَتِهِ. قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا.

١٥٠١ ـ (٠٠٠) وحدّثناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. بِهَلذَا لَهُعْبَةُ. بِهَلذَا الإِسْنَادِ.

٧٧٠ ـ (٢٧٠) حدّ ثنا بَنُ يَحْيَىٰ النَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ. كِلاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ. قَالَ: حَدَّثَتْنِي مَيْمُونَةُ زَوجُ النَّبِيِّ ﷺ (١٦). قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيْهُ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ. وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ. وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَةٍ.

١٥٠٣ ـ (٢٧١) وحدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو

قوله: (في غير وقت صلاة) الخ: يعني في غير وقت فريضة.

قوله: (ثم دها لنا أهل البيت) الخ: فيه: ما أكرم الله تعالى به نبيه ﷺ من استجابة دعائه لأنس في تكثير ماله وولده، وفيه: طلب الدعاء من أهل الخير وجواز الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة فيهما.

٢٧٠ _ (٥١٣) _ قوله: (كان يصلي على خمرة) الخ: هذا الحديث تقدم شرحه في أواخر
 كتاب الطهارة.

البركة، رقم (٦٣٧٨) وباب الدعاء بكثرة الولد مع البركة، رقم (٦٣٨٠) وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل أيضاً في باب من فضائل أنس رضي الله عنه، والترمذي في جامعه، في كتاب المناقب، باب مناقب لأنس بن مالك رضي الله عنه، رقم (٣٨٢٩) وأحمد في مسنده (٣: ١٠٨ و١٩٣ و١٩٤ و٢٤٨) و(٣: ٤٣).

⁽١) قوله: «عن ميمونة زوج النبي ﷺ، قد مر هذا الحديث وتخريجه في كتاب الصلاة، باب سترة المصلى، تحت رقم (١١٥٣) فارجع إليه.

مُعَاوِيَةً. ح وحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. جَمِيعاً عَنِ الأَعْمَشِ. حَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ^(١)؛ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَوَجَدَهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرِ يَسْجُدُ عَلَيْهِ.

(٩٤) ـ باب: فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة

١٥٠٤ ـ (٢٧٢) حدثنا أبو بَكْرِ بْنُ أبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعاً عَنْ أبِي مُعَاوِيَةً.
 قَال أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، عَنِ الأَعْمَشِ. عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (٢٠٤) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اصلاةُ الرَّجُل فِي جَمَاعَةِ تَزِيدُ

(٤٩) ـ باب: فضل الصلاة المكتوبة في جماعة، وفضل انتظار الصلاة وكثرة الخطا إلى المساجد، وفضل المشي إليها

۲۷۲ _ (٦٤٩) _ قوله: (تزيد) الخ: استدل بها على تساوي الجماعات في الفضل، سواء كثرت الجماعة أم قلّت، لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة، فيدخل فيه كل جماعة، كذا قال بعض المالكية.

وقوله بما روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال: «إذا صلى الرجل مع

⁽۱) قوله: «أبو سعيد الخدري؛ الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على الحصير، رقم (٣٣٢) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، رقم (٣٠٢٩) وأحمد في مسنده (٣: ٥٢ و ٥٩).

⁽٢) قوله: (عن أبي هريرة) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، رقم (١٧٦) وفي كتاب الصلاة، باب الحدث في المسجد، رقم (١٤٥) وباب الصلاة في مسجد السوق، رقم (١٧٦) وفي كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (١٤٧) وباب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد، رقم (١٥٦) وفي كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، رقم (١١٩) وفي كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، رقم الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه، رقم (٢٣٢٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل القعود في السمجد، رقم (١٩٦٩ ـ ٢٧١) وباب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة، رقم (١٩٥٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القعود في المسجد وانتظار الصلاة من الفضل، رقم (١٠٣٠) وبان ماجه في وباب ما ذكر في فضل المشي إلى المسجد وما يكتب له من الأجر في خطاه، رقم (١٠٣١) وابن ماجه في سننه، في كتاب الطهارة وسننها، باب ثواب الطهور، رقم (١٨١١) وفي كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة، رقم (١٧٩١) والدارمي في جامعه، في كتاب الصلاة، رقم (١٧٤١) وأبب لزوم المساجد وانتظار الصلاة، رقم (١٩١٩) والدارمي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب فضل من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (١٤١٤) وأحمد في مسنده (٢٠) و٢٥١).

عَلَى صَلاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَصَلاتِهِ فِي سُوقِهِ، بِضْعاً وَعِشْرِينَ دَرَجَةً وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدُهُمْ إِذَا تَوَضَّأَ

الرجل فهما جماعة لهم التضعيف خمساً وعشرين انتهى وهو مسلم في أصل الحصول، لكنه لا ينفي مزيد الفضل لما كان أكثر، لاسيما مع وجود النص المصرح به، وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن، وصححه ابن خزيمة، وغيره من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله وله شاهد قوي في الطبراني من حديث قباث بن أشيم - وهو بفتح القاف والموحدة، وبعد الألف مثلثة، وأبوه بالمعجمة بعدها تحتانية، بوزن أحمر - كذا في الفتح.

قوله: (على صلاته في بيته) الخ: مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرادى، قاله ابن دقيق العيد. قال: «والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفرداً، لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفرداً، قال: وبهذا يرتفع الإشكال عمن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق» انتهى.

ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره: التسوية المذكورة إذا لا يلزم من استوائهما في المفضولية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر، وكذا لا يلزم منه أن كون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفرداً، بل الظاهر أن التضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد، والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق، لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد، وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع في المسجد العام، مع تقرير الفضل في غيره.

وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المعافري أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: «أرأيت من توضأ فأحسن الوضوء، ثم صلى في بيته، قال: حسن جميل، قال: فإن صلى في مسجد عشيرته، قال: خمس عشرة صلاة، قال: فإن مشى إلى مسجد جماعة فصلى فيه، قال: خمس وعشرون انتهى، وأخرج حميد بن زنجويه في كتاب الترغيب نحوه من حديث واثلة، وخص الخمس والعشرين بمسجد القبائل، قال: «وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه _

قوله: (بضعاً وعشرين درجة) الخ: تقدم تحقيقه في باب فضل صلاة الجماعة، فراجع.

والبضع بكسر الباء وفتحها، وهو من الثلاثة إلى العشرة، هذا هو الصحيح، والمراد به هنا: خمس وعشرون، أو سبع وعشرون، كما جاء مبيناً في الروايات السابقة.

قوله: (وذلك أن أحدهم) الخ: ظاهر في أن الأمور المذكورة علة للتضعيف المذكور، إذ

فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ. لا يَنْهَزُهُ إِلا الصَّلاةُ. لا يُرِيدُ إِلا الصَّلاةَ، فَلَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلا رُفِعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً. وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً. حَتَّى يَذْخُلَ الْمَسْجِدَ. فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلاةِ مَا كَانَتِ الصَّلاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ. وَالْمَلائِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ. يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ اغْفَر لَهُ، اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يُوْدِ فِيهِ. مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ».

١٥٠٥ ـ (٠٠٠) حدثمنا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو، الأَشْعَثِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْفَرٌ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّادِ بْنِ الرَّيَّانِ. قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّاءَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّىٰ. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ. كُلُّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ، فِي هَلْذَا الإِسْنَادِ، بِمِثْلِ مَعْنَاهُ.

١٥٠٦ ـ (٢٧٣) وحدّثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنِ ابْنِ سِيرينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَلاثِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ

التقدير: وذلك لأنه...، فكأنه يقول: التضعيف المذكور سببه كيت وكيت، وإذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد بوجود بعضها إلا إذا دل الدليل على إلغاء ما ليس معتبراً، أو ليس مقصوداً لذاته، وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة مقعولة المعنى، فالأخذ بها متوجه، والروايات المطلقة لا تنافيها، بل يحمل مطلقها على هذه المقيدة، والذين قالوا بوجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط بإقامة الجماعة في البيوت، وكذا روي عن أحمد في فرض العين، ووجهوه بأن أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد، وهو وصف معتبر لا ينبغي إلغاؤه، فيختص به المسجد، ويلتحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشعار.

قوله: (لا ينهزه إلا الصلاة) الخ: هو بفتح أوله وفتح الهاء، وبالزاي، أي: لا تنهضه وتقيمه، وهو بمعنى قوله بعده: «لا يريد إلا الصلاة».

قوله: (فلم يخط) الخ: بفتح أوله وضم الطاء.

قوله: (خطوة) الخ: بضم أوله، ويجوز الفتح، قال الجوهري: الخطوة بالضم: ما بين القدمين، وبالفتح: المرة الواحدة. وجزم اليعمري أنها هنا بالفتح. وقال القرطبي: إنها في روايات مسلم بالضم، والله أعلم.

قوله: (ما دام في مجلسه الذي) الخ: كأنه خرج مخرج الغالب، وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمراً على نية انتظار الصلاة كان كذلك.

٢٧٨ ـ (٦٦٣) ـ قوله: (أنا عبثر) الخ: بالباء الموحدة، ثم المثلثة المفتوحة.

قوله: (وحدثني محمد بن بكار بن الريان) الخ: الريان بالراء والمثناة تحت، المشددة.

مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ. تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَأَحَدُكُمْ فِي صَلاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلاةُ تَحْبِسُهُ».

١٥٠٧ - (٢٧٤) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِع، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً؛ أَنَّ رَسُولٌ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلاةً، يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ، وَتَقُولُ الْمَلاثِكَةُ: اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ، أَوْ يُخدِفَّ، قُلْتُ: مَا يُحْدِثُ؟ قَالَ: يَفْسُو، أَوْ يَضْرِطُ.

١٥٠٨ - (٣٧٥) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا يَزالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلاةُ تَحْبِسُهُ، لا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلا الصَّلاةُ».

١٥٠٩ - (٢٧٦) حدثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ. حَوَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِحَابٍ، عَنِ ابْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَدُكُمْ مَا قَعَدَ يَنْتَظِرُ السَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَدُكُمْ مَا قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ، فِي صَلاةٍ، مَا لَمْ يُخدِثُ، تَدْعُو لَهُ الْمَلائِكَةُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ. اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

١٥١٠ - (٠٠٠) وحد ثمثا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ
 هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ هَلْذَا.

الله عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرُدَةً، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ (١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَغْظَمَ أَسَامَةً، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ (١) وقالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَغْظَمَ النَّاسِ أَجْراً فِي الصَّلاةِ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشَى، فَأَبْعَدُهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ حَتَّى يُصَلِّيهَا مَعَ الإِمَامِ الْخَطْمُ أَجْراً مِن الَّذِي يُصَلِّيهَا ثُمَّ يَنَامُ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: «حَتَّى يُصَلِّيهَا مَع الإِمَامِ الْإِمَامِ مَعْمَاعَةٍ».

١٥١٢ ـ (٢٧٨) حدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ، أَخْبَرَنَا عَبْثَرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي

قوله: (من الذي يصليها ثم ينام) الخ: أي: سواء صلى وحده، أو في جماعة، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت، كما تقدم.

قوله: (أو يضرط) الخ: بكسر الراء.

 ⁽١) قوله: "عن أبي موسى" الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر في جماعة، رقم (٦٥١).

عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبِ^(۱)؛ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ، لا أَعْلَمُ رَجُلاً أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ. وَكَانَ لا تُخطِئُهُ صَلاةً. قَالَ: فَقِيلَ لَهُ، أَوْ قُلْتُ لَهُ: لَوِ اشْتَرَيْتَ حِمَاراً تَرْكَبُهُ فِي الظَّلْمَاءِ وَفِي الرَّمْضَاءِ. قَالَ: مَا يَسُرُنِي أَنَّ مَنْزِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ. إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتَبَ لِي مَشْايَ إِلَى الْمَسْجِدِ. إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتَبَ لِي مَشْايَ إِلَى الْمَسْجِدِ. وَرُجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَكَ ذَلِكَ كُلُهُ».

١٥١٣ - (٠٠٠) وحد ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، حَدَّثَنَا المُعْتِمَرُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ. كِلاهُمَا عَنِ التَّيْمِيِّ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ بِنَحْوِهِ.

١٥١٤ ـ (٠٠٠) حدثنا مُحَمَّدُ بِنُ أَبِي بَكْرِ الْمُقَدَّمِيُّ. حَدَّثَنَا عَبَّادُ بِنُ عَبَّادٍ. حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بُنِ كَعْبٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ بَيْتُهُ أَقْصَىٰ بَيْتِ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ بَيْتُهُ أَقْصَىٰ بَيْتِ فِي الْمَدِينَةِ. فَكَانَ لا تُحْطِئُهُ الصَّلاةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَتَوَجَّعْنَا لَهُ. فَقُلْتُ لَهُ: أَمَ يَا فُلانُ، لَوْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ حِمَاراً يَقِيكَ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَيَقِيكَ مِنْ هَوَامُ الأَرْضِ. قَالَ: أَمَ وَاللَّهِ، مَا أُحِبُّ أَنَّ بَيْتِي مُطَنَّبٌ بِبَيْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ. قَالَ: فَحَمَلْتُ بِهِ حِمْلاً. حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيًّ وَاللَّهِ، مَا أُحِبُ أَنَّ بَيْتِي مُطَنَّبٌ بِبَيْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ. قَالَ: فَحَمَلْتُ بِهِ حِمْلاً. حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيًّ وَاللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

١٩١٥ ـ (٠٠٠) وحدّثنا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الأَشْعَثِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلاهُمَا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. حِ وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَزْهَرَ الْوَاسِطِيُّ. قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا أَبِي. كُلُّهُمْ عَنْ عَاصِم، بِهَاذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

قوله: (قد جمع الله لك ذلك كله) الخ: فيه إثبات الثواب في الخُطا في الرجوع من الصلاة، كما يثبت في الذهاب.

^(. . .) ـ قوله: (أن بيتي مُطَنَّب) الخ: بفتح النون، أي: ما أحبّ أنه مشدود بالأطناب ـ وهي الحبال ـ إلى بيت النبي ﷺ، بل أحبّ أن يكون بعيداً منه لتكثير ثوابي وخُطاي إليه .

قوله: (فحملت به حملاً) الخ: هو بكسر الحاء، قال القاضي: معناه أنه عظم عليّ وثقل، واستعظمته لبشاعة لفظه، وهمّني ذلك، وليس المراد به الحمل على الظهر.

قوله: (في أثره الأجر) الخ: أي: في ممشاه.

⁽۱) قوله: اعن أبي بن كعب، الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة، وقم (٥٥٧) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً، رقم (٧٨٣) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل الخطا إلى المساجد، رقم (١٢٨٨) وأحمد في مسنده (٥: ١٣٣).

المحام المحامة المحامة المحمّاء عُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ. قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (١) قَالَ: كَانَتْ دِيَارُنَا نَاثِيَةً عَنِ الْمَسْجِدِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَبِيعَ بُيُوتَنَا فَنَقْتَرِبَ مِنَ الْمَسْجِدِ. فَنَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: قِإِنَّ لَكُمْ بِكُلُّ خُطْوَةٍ دَرَجَةً».

101٧ - (٢٨٠) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ. قَالَ: صَمِعْتُ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ قَالَ: صَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ. قَالَ: حَدَّثَنِي الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢)؛ قَالَ: خَلَتِ الْبِقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ. فَأَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ ثَلْكَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهُمْ: ﴿إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنْكُمْ تُويدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهُمْ: ﴿إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنْكُمْ تُويدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ قَالُوا: ﴿يَا بَنِي سَلِمَةَ، دِيَارَكُمْ. الْمُسْجِدِ قَالُوا: ﴿يَا بَنِي سَلِمَةَ، دِيَارَكُمْ. ثَكْتَبُ آثَارُكُمْ، دِيَارَكُمْ، دِيَارَكُمْ، وَيَارَكُمْ، وَيَارَكُمْ، وَيَارَكُمْ، وَيَارَكُمْ،

١٥١٨ - (٢٨١) حدثنا عاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ. حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ. قَالَ: سَمِعْتُ كَهْمَساً يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: أَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا لِلَّهِ عُرْبِ الْمَسْجِدِ. قَالَ وَالْبِقَاعُ خَالِيَةٌ، فَبَلَغِ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَيْقَ فَقَالَ: «يَا بَنِي سَلِمَةً، فِيَارَكُمْ. تُكْتَبُ آثَارُكُمْ». فَقَالُوا: مَا كَانَ يَسُرُّنَا أَنَّا كُنَّا تَحَوَّلْنَا.

النبي ﷺ أن ٢٧٩ ـ (٦٦٤) ـ قوله: (فنهانا رسول الله ﷺ) الخ: زاد البخاري: «فكره النبي ﷺ أن يعروا المدينة» قال الحافظ: «ونبه بهذه الكراهة على السبب في منعَهم من القرب من المسجد لتبقى جهات المدينة عامرة بساكنها، واستفادوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطا في المشي إلى المسجد».

۲۸۰ ـ (٦٦٥) ـ قوله: (فأراد بنو سلمة) الخ: بكسر اللام، وهو بطن كبيرة من الأنصار،
 ثم من الخزرج.

قوله: (دياركم) الخ: أي: الزموا دياركم، فإنكم إذا لزمتموها كتبت آثاركم وخطاكم الكثيرة إلى المسجد.

قوله: (تكتب آثاركم) الخ: يروى بالجزم على الجواب، ويجوز الرفع على الاستئناف.

⁽١) قوله: فجابر بن عبد الله؛ الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٣: ٣٣٦).

 ⁽٢) قوله: «عن جابر بن عبد الله» لم أجد هذا الحديث عن أحد من أصحاب الأصول الستة ولا عند الدارمي وأحمد، سوى مسلم رحمه الله تعالى.

(٥١) - باب: المشي إلى الصلاة تُمْكَى به الخطايا وتُرْفَعُ به الدرجات

1019 ـ (۲۸۲) حدّثني إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ. أَخْبَرَنَا وَكُورِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ. أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، (يَعْنِي ابْنَ عَمْرِو)، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةً، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ قَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمِ الأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (۱)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَىٰ إِلَى الأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (۱)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَىٰ إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَتْ خَطُوتَاهُ إِخْدَاهُمَا تَحُطَّ خَطِيثَةً، وَالْأَخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً».

العَنِي ابْنَ مُضَرَ)، كِلاهُمَا عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ الْعَنِي ابْنَ مُضَرَ)، كِلاهُمَا عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ. وَفِي حَدِيثِ بَكْرٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَ)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ. وَفِي حَدِيثِ بَكْرٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ. وَفِي حَدِيثِ بَكْرٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمَسْلَواتِ الْمُسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمُسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمُسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمُسْلَوْنَ اللَّهُ عَنْ الْمُسْلَوِ اللَّهُ مِنْ دَرَنِهِ شَيْءً. قَالَ: «فَذَلِكُ مَثُلُ الصَّلُواتِ الْمَسْلَوَاتِ الْمُسْلَونَ اللَّهُ بَهِنَ الْخُطَاتِهُ الْمُسْلَولَ اللَّهُ بَهِنَ الْخُطَاتِهُ الْمُسْلَدِ اللَّهُ الْمُسْلَولُ اللَّهُ الْمُسْلَدِ اللَّهُ الْمُسْلَدِ اللَّهُ الْمُسْلَدُهُ الْمُسْلَدِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلُواتِ الْمُسْلَدِ الْمُولِ اللَّهُ الْمُسْلَدِ اللَّهُ الْمُولَةُ الْمُسْلَدِي الْمُولِ اللَّهُ الْمُولَالِةُ الْمُسْلَدِ الْمُسْلَدِ الْمُسْلَدِي الْمُسْلَدِي الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدِي الْمُسْلِي الْمُسْلَدُهُ الْمُسْلَدُونَ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُونَ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدِي الْمُسْلِقُولُ الْمُسْلَدُونَ الْمُسْلِي الْمُسْلَدُ الْمُسْلِقُولُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلَدِي الْمُسْلَدِي الْمُسْلَدِي الْمُسْلَدِي الْمُسْلِمُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدِي الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَعُونَ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَدُ الْمُسْلَمُ الْمُسْلَدُ الْم

(٥١) - باب: المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا وتُرفعُ به الدرجات

٢٨٢ ـ (٦٧٧) ـ قوله: (أرأيتم) الخ: استفهام تقرير، متعلق بالاستخبار، أي: «أخبروني: هل يبقى...».

قوله: (لو أن نهراً) الخ: النهر: بفتح الهاء وسكونها، ما بين جنبي الوادي، سمي بذلك لسعته، وكذلك سمي النهار لسعة ضوئه.

قوله: (من درنه) الخ: الدرن: الوسخ.

قوله: (فذلك مثل الصلوات الخمس) الخ: الفاء جواب شيء محذوف، أي إذا تقرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات. . . الخ. وفائدة التمثيل: التأكيد، وجعل المعقول كالمحسوس.

⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه بمعناه النسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب الفضل في إتيان المساجد، رقم (٧٠٦) وأحمد في مسنده (٢: ٣٨٣ و٢١٩ و٤٧٨).

⁽٢) قوله: «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، رقم (٥٢٨) والنسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فضل الصلوات الخمس، رقم (٤٦٣) والدارمي في (٤٦٣) والدارمي في سننه، في كتاب الأمثال، باب مثل الصلوات الخمس، رقم (٢٨٦٨) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل الصلوات، رقم (١١٨٧) وأحمد في مسنده (٢: ٣٧٩ و٤٢٦) و (٤٤).

١٥٢١ ـ (٢٨٤) وحدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالاً: حَدَّثنَا أَبُو مُعَاوِيَةً

قال الطيبي: «في هذا الحديث مبالغة في نفي الذنوب، لأنهم لم يقتصروا في الجواب على: «لا» بل أعادوا اللفظ تأكيداً».

وقال ابن العربي: «وجه التمثيل أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه، ويطهره الماء الكثير، فكذلك الصلوات تطهر العبد عن أقذار الذنوب، حتى لا تبقى له ذنباً إلا أسقطه» انتهى.

وظاهره أن المراد بالخطايا في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة.

قال القرطبي «ظاهر الحديث: أن الصلوات الخمس تستقل بتكفير جميع الذنوب، وهو مشكل، لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «الصلوات الخمسُ كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر» فعلى هذا المقيد يحمل على ما أطلق في غيره».

وقال السندي: «فإن قلت: كيف يستقيم هذا التشبيه على ما قال العلماء: إن الخطايا الممحوة بالصلوات هي الصغائر، مع أن الغسل خمس مرات لا يبقي من الدرن شيئاً أصلاً؟

قلت: ـ والله أعلم ـ كأنه مبني على أن للصغائر تأثيراً في درن الظاهر فقط، بخلاف الكبائر، فإن لها تأثيراً في درن الباطن، كما يفيده بعض الأحاديث: «أن العبد إذا ارتكب المعصية تحصل في قلبه نقطة سوداء...» ونحو ذلك، وقد قال تعالى: ﴿ فَلَ كُنْ عَلَى تُلْوَيِم مّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [المطففين: ١٤] فكما أن الغسل إنما يذهب بدرن الظاهر دون درن الباطن، فكذلك الصلوات تكفر الصغائر فقط.

فإن قلت: من أي التشبيه هذا التشبيه؟

قلت: هو من تشبيه الهيأة بالهيأة، ولا حاجة فيه إلى تكلف اعتبار تشبيه الأجزاء بالأجزاء، فلا يقال: في أي شيء يعتبر ـ مثلاً ـ النهر في جانب الصلاة؟ فافهم».

فائدة:

قال ابن بزيزة في شرح الأحكام: «يتوجه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلص منه، وذلك أن الصغائر بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر، وإذا كان كذلك فما الذي تكفره الصلوات الخمس» انتهى.

وقد أجاب عنه شيخنا الإمام البلقيني: «بأن السؤال غير وارد، لأن مراد الله أن تجتنبوا ـ أي في جميع العمر ـ ومعناه الموافاة على هذه الحالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت، والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها ـ أي في يومها ـ إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم، فعلى هذا لا تعارض بين الآية والحديث» انتهى.

عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ (١)، (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرِ جَارٍ غَمْرٍ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ، يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلُّ يَوْم خَمْسَ مَرَّاتٍ».

قَّالَ: قَالَ الْحَسَنُ: وَمَا يُبْقِي ذَلِكَ مِنَ الدَّرَنِ؟.

العدد المحدد ال

قال الحافظ: «وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس، فمن لم يفعلها لم يعد مجتنباً للكبائر، لأن تركها من الكبائر، فوقف التكفير على فعلها، والله أعلم» اهـ. وقد تقدم ما يتعلق بهذه الآية في أبواب الطهارة، فراجعها.

٢٨٤ ـ (٦٦٨) ـ قوله: (نهر جار غمر) الخ: الغمر بفتح الغين المعجمة وإسكان الميم،
 وهو الكثير.

قوله: (على باب أحدكم) الخ: إشارة إلى سهولته وقرب تناوله.

٢٨٥ ـ (٦٦٩) ـ قوله: (من خدا إلى المسجد) الخ: الأصل في الغدو: المضي من بكرة النهار، والرواح: بعد الزوال، ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعاً.

قوله: (أعدّ الله) الخ: أي: هيّاً.

قوله: (نُزلاً) الخ: النزل بضم النون والزاى، المكان الذي يهيأ للنزول فيه، وبسكون الزاى ما يهيأ للقادم من الضيافة، وهو ههنا محتمل المعنيين.

قوله: (كلما غدا أو راح) الخ: أي: بكل غدوة وروحة، وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقاً، لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة رأسها، والله أعلم.

١) قوله: •عن جابر، الحديث أخرجه الدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في فضل الصلوات، رقم
 (١١٨٦) وأحمد في مسنده (٢: ٤٢٦) و(٣: ٣٠٥ و٣١٧ و٣٥٧).

 ⁽٢) قول «عن أبي هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب فضل من غدا إلى
 المسجد وراح، رقم (٦٦٢) وأحمد في مسنده (٢: ٥٠٨ و٥٠٨).

(٢٥) ـ باب: فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، وفضل المساجد

1017 ـ (٢٨٦) حدَثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا سِمَاكُ. حَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَلُ بْنُ يَحْيَلُ، (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ. قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ سَمُرَةً (١): أَكُنْتَ تُجَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. كَثِيراً. كَانَ لا يَقُومُ مِنْ مُصَلاً هُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الصَّبْحَ، أَوِ الْغَدَاةَ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ. فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ. فَيَضْحَكُونَ وَيَتَبَسَّمُ.

١٥٧٤ ـ (٢٨٧) وحدثنا أبو بَكْرِ بْنُ أبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ. كِلاهُمَا عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّىٰ الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مُصَلاَّهُ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَناً.

١٥٢٥ ـ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً. قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ.

(٥٢) ـ باب: فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد

۲۸٦ _ (٦٧٠) _ قوله: (تطلع الشمس) الخ: ومن المستحب لزوم صلاة الصبح والإقبال
 على الذكر، كذا في الإكمال.

قوله: (فيأخذون في أمر الجاهلية) الخ: قد يراد بأيام الجاهلية ما كان بين المولد النبوي والمبعث، ويطلق غالباً على ما قبل البعثة، وتحدثهم في ذلك يدل على الكلام في تواريخ الأمم السالفة.

قوله: (فيضحكون ويتبسم) الخ: قال أهل اللغة: التبسم مبادىء الضحك، والضحك انبساط الوجه حتى تظهر الأسنان من السرور، فإن كان بصوت، وكان بحيث يسمع من بعد: فهو القهقهة، وإلا فهو الضحك، وإن كان بلا صوت فهو التبسم، وتسمى الأسنان في مقدم الفم الضواحك، وهي الثنايا والأنياب وما يليها، وتسمى النواجذ.

٢٨٧ _ (...) _ قوله: (حسناً) الخ: هو بفتح السين، وبالتنوين، أي طلوعاً حسناً، أي مرتفعة، وعند بعضهم: «حيناً» أي يبقى طلوعها، وهو بمعنى الأول.

⁽۱) قوله: الجابر بن سمرة الحديث أخرجه مسلم أيضاً في كتاب الفضائل، باب تبسمه على وحسن عشرته، والنسائي في سننه، باب قعود الإمام في مصلاه بعد التسليم، رقم (١٣٥٨) و(١٣٥٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، رقم (١٢٩٤) وفي كتاب الأدب، باب في الرجل يجلس متربعاً، رقم (٤٨٥٠) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، رقم (٥٨٥) وأحمد في مسنده (٥: ٨٦ و٨٨ و ٩١ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٠ م

ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالاَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلاَهُمَا عَنْ سِمَاكِ، بِهَاٰذَا الإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُولا: حَسَناً.

الان المُنْ الأَنْصَارِيُّ. قَالا: حَدَّثَنِي النُّ الْمُوْوَفِ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَىٰ الأَنْصَارِيُّ. قَالا: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ - حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُبَابٍ، فِي رِوَايَةِ هَارُونَ - وَفِي حَدِيثِ الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثِنِي الْحَارِثُ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ مِهْرَانَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثِنِي الْحَارِثُ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ مِهْرَانَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي الأَنْصَارِيُّ، وَلَي اللّهِ هُرَيْرَةً اللّهِ هَمَاجِدُهَا وَأَبْغَضُ الْبِلادِ إِلَى اللّهِ أَسْوَاقُهَا».

(٥٣) ـ باب: من أحق بالإمامة

١٠٢٧ ـ (٢٨٩) حدَثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (٢)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانُوا ثَلاَئةً فَلْيَوُمَّهُمْ أَخُدُهُمْ.

٢٨٨ ـ (٦٧١) ـ قوله: (أحبّ البلاد إلى الله) الخ: أي: أحب أجزاء البلاد، أو المراد بالبلاد البقاع تجوزاً. قاله السندي تظله.

قوله: (مساجدها) الخ: لأنها بيوت الطاعات، وأساسها على التقوى.

قوله: (أسواقها) الخ: لأنها محل الغش، والخداع، والربا والأيمان الكاذبة، وإخلاف الوعد، والإعراض عن ذكر الله، وغير ذلك مما في معناه، فالمساجد محل نزول الرحمة، والأسواق ضدها.

(٥٣) ـ باب: من أحق بالإمامة

٢٨٩ ـ (٦٧٢) ـ قوله: (إذا كانوا ثلاثة) الخ: قال علي القاري: أي واثنين، كما يفيده الخبر الآتي في الباب من حديث مالك بن الحويرث، أو المراد بقوله: فليؤمّهم يقوم أمامهم، وهذا مخصوص بما إذا لم يكونوا أقل من اثنين، والله أعلم.

قوله: (فليؤمّهم أحدهم) الخ: إشارة إلى جواز إمامة المفضول.

⁽١) قوله: «عن أبي هريرة» لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة ولا عند الدارمي وأحمد سوى مسلم رحمه الله.

 ⁽۲) قوله: «عن أبي سعيد الخدري» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب اجتماع القوم في
موضع هم فيه سواء، رقم (۷۸۳) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم
 (۱۲۵۷) وأحمد في مسنده (۳: ۲۶ و۳۶ و۳۳ و۶۸ و ۱۵ و ۸۵).

وَأَحَقُّهُمْ بِالإِمَامَةِ أَقْرَؤُهُمْ».

أَوَ اللَّهُ اللْمُعَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِمُ اللَّهُ الللْمُولِمُ اللللْمُولُولُول

١٥٧٩ - (٠٠٠) وحدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ. ح وَحَدَّثَنَا صَالِمُ بْنُ نُوحٍ. ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيسىٰى. حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ. جَمِيعاً عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

اَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدِ الْأَشْجُ. كِلاهُمَا عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدِ الْأَشْجُ. كِلاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَرْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الأَنْصَارِيِّ (١٠)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوُمُ الْقَوْمَ أَلْقَوْمَ أَلْقَوْمَ

قوله: (وأحقهم بالإمامة أقرؤهم) الخ: فإن إمامته أفضل.

قال الطيبي: «كان أصحاب النبي ﷺ يسلمون كباراً ـ أي غالباً ـ فيتفقهون قبل أن يقرأوا، ومن بعدهم يتعلمون القراءة صغاراً قبل أن يتفقهوا، فلم يكن فيهم قارىء إلا وهو فقيه» اهـ.

قال القاري كتله: «فالعبرة بالفقه المتعلق بأمر الصلاة، فالأفقه بالمعاملات لم يكن أولى بالإمامة من الأقرء».

قال الحافظ: «لا يخفى أن محل تقديم الأقرء إنما هو حيث يكون عارفاً بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة، فأما إذا كان جاهلاً بذلك فلا يقدم اتفاقاً، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن، لكونهم أهل اللسان، فالأقرء منهم بل القاري كان أفقه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم، اهـ.

۲۹۰ ـ (۱۷۳) ـ قوله: (عن أوس بن ضمعج) الخ: هو بفتح الضاد المعجمة، وإسكان الميم، وفتح العين.

⁽۱) قوله: «عن أبي مسعود الأنصاري» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب من أحق بالإمامة، وباب من أحق بالإمامة، رقم (٧٨٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٥٨٢) و(٥٨٣) و(٥٨٤) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء من أحق بالإمامة، رقم (٣٣٥) وابن ماجه في جامعه، في كتاب إقامة الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٨٠) وأحمد في مسنده (٤: ١١٨ و ١٢١) و(٥: ٢٧٢).

ٱقْرَوُّهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ. فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بَالسُّنَّةِ. فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ

قوله: (أقرؤهم لكتاب الله) الخ: قال الشوكاني: "فيه حجة لمن قال: يقدم في الإمامة الأقرء على الأفقه، وإليه ذهب الأحنف بن قيس، وابن سيرين، والثوري، وأبو حنيفة (لعله أبو يوسف، فإن المشهور عن أبي حنيفة خلافه) وأحمد، وبعض أصحابهما.

وقال الشافعي ومالك وأصحابهما والهادوية: الأفقه مقدم على الأقرء. قال النووي: لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط، وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعات الصواب فيه إلا كامل الفقه. وأجابوا عن الحديث بأن الأقرء من الصحابة كان هو الأفقه، اهـ. كما نقلنا سابقاً في شرح قوله: «وأحقهم بالإمامة أقرأهم».

لكن قال النووي وابن سيد الناس: «إن قوله في الحديث: «فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة» دليل على تقديم الأقرء مطلقاً، وبه يندفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث، لأن التفقه في أمور الصلاة لا يكون إلا من السنة، وقد جعل القارىء مقدماً على العالم بالسنة».

قال الشوكاني: «وأما ما قيل من أن الأكثر حفظاً للقرآن من الصحابة أكثر فقهاً: فهو ـ وإن صح باعتبار مطلق الفقه ـ لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة، لأنها بأسرها مأخوذة من السنة قولاً وفعلاً وتقريراً، وليس للقرآن إلا الأمر بها على جهة الإجمال، وهو مما يستوي في معرفته القرآن وغيره اهـ.

قال صاحب سبل السلام: «ولا يخفى أن قوله ﷺ: «فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة»: دليل على تقديم الأقوء مطلقاً، والأقرء على ما فسروه به من أنه هو الأفقه، كما قال ابن مسعود ﷺ: «ما كنا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف حكمها، وأمرها، ونهيها» هو الأعلم بالسنة، فلو أريد به ذلك لكان القسمان واحداً».

وقال ابن الهمام كلفة: "إذا كان معنى الأقرء في الحديث: الأعلم، فيكون معناه حينئذ: يؤم القوم أعلمهم بالقرآن وأحكام الكتاب، فإن كانوا في القراءة والعلم بأحكام الكتاب سواء فأعلمهم بالسنة، وهذا يقتضي في رجلين: أحدهما متبحّر في مسائل الصلاة، والآخر متبحر في القراءة وسائر العلوم، ومنه: العلم بأحكام الكتاب أن يكون الثاني أولى بالتقديم، لكن المصرح في الفروع عكسه بعد إحسان القدر المسنون، وتعليلهم يفيده، حيث قالوا: العلم يحتاج إليه في سائر الأركان، والقراءة في ركن واحد، وأيضاً: بأن النص حينئذ يكون ساكتاً عن الحال بين من انفرد بالعلم عن الأقرئية بعد إحسان القدر المسنون، ومن انفرد بالأقرئية عن العلم حيث لم يكتف في التقديم بالأعلم فقط على ذلك التقدير، بل من اجتمع فيه الأقرئية والأعلمية على أن يكتف في الكتاب لا تستلزم العلم بالسنة وما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ونحو ذلك من الفروع والشعب، مع أنه هو المعتبر في أولوية التقديم. قال: ولذا استدل جماعة لأبي حنيفة ومحمد في تقديم الأفقه على الأقرء بما رواه الحاكم: "يؤم القوم أقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء

فأفقههم في الدين، فإن كانوا في الفقه سواء فأقرأهم للقرآن، ولا يؤم الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه، وهو معلول بالحجاج بن أرطاة.

والحق أن عبارتهم فيه لا تفحش، لكن لا يقوى قوة حديث أبي يوسف، وأحسن ما يستدل به لهما حديث: «مروا أبا بكر فليصل بالناس» وكان ثمه من هو أقرأ منه لا أعلم.

دليل الأول قوله ﷺ: «أقرأكم أبي بن كعب» ودليل الثاني قول أبي سعيد: «كان أبو بكر أعلمنا» وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، فيكون المعول عليه» انتهى ملخصاً.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: والذي تحصل عندي من مجموع الأدلة هو أنه لا بد للإمام من العلم بأحكام الصلاة الضرورية صحة وفساداً، وكونه مجتنباً من الفواحش الظاهرة، وحفظه للقرآن قدر الواجب، وتجويد قدر ما تفسد الصلاة بتركه، وقد ورد في حديث أبي أمامة عند الترمذي: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم. . . » فذكر منها: «إمام قوم وهم له كارهون».

قال ابن الملك: "أي: كارهون لبدعته أو فسقه أو جهله"، وروى الترمذي من حديث ابن عمر: "ثلاثة على كثبان المسك يوم القيامة..." ذكر منها رجلاً أم قوماً وهم به راضون، أي لعلمه وصلاحه، وعلى هذا فينبغي أن يقدم من القوم خيارهم وعلماءهم، كما روى الحاكم والطبراني من حديث مرثد بن أبي مرثد الغنوي: "إن سرّكم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم" ورواية الطبراني: "علماؤكم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم" وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ: "اجعلوا أثمتكم خياركم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم".

قال بعض المتكلمين: فلما كان على الله الناس في الدنيا والآخرة والموصوف بهذه الصفات على الحقيقة، وكانت الإمامة خلافته: جعلها على الحقيقة، وكانت الإمامة خلافته: جعلها الله بعده للأقرب شبها به في هذه الصفات، فكان على القرآن خلقه، وقال: «من قرأ القرآن فكأنما أدرجت النبوة بين جنبيه» وكان من العلم وحسن الصورة والخلق وشرف النسب بما قد عُلم قبل.

وأيضاً اعتبرت هذه الصفات في الإمام بعده، لأن القلوب إلى المتصف بها أميل، وفيه أنس مع زيادة أن أهل الحسب أنزه عما يشين بهممهم، وأهل السنن ـ لتمام عقولهم ـ أبعد عما يشين، فمن جمع هذه الخصال صلح للإمامة الكبرى، فكيف بالصغرى» اهـ.

فإذا كان في القوم من هو جامع لوجوه الفضيلة وله فضل كلي واضح، وسيادة فائقة مسلمة عند كافتهم كان هو الأحقُّ بالإمامة بلا نزاع ولا امتراء.

قال على القاري: «والظاهر أن النبي ﷺ إنما قدم أبا بكر لكونه جامعاً للقرآن والسنة، والسبق، والهجرة، والسن، والورع، وغير ذلك مما لم يجتمع في غيره من الصحابة، وبهذا صار أفضلهم، ولا ينافي أن يكون في المفضول مزية من وجه على الأفضل» اهـ.

سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً،

وأما إذا كان في القوم رجال متقاربون في العلم والديانة، ومتساهمون في وجوه الأفضلية، بحيث تصير الإمامة مظنة للتجاذب والتنازع، ويحتاج إلى تجشم المرجحات: فيعمل على شاكلة حديث الباب، فيقدم الأقرء لكتاب الله، والمراد بالقراءة قراءته بفهم معانيه وأحكامه، كما كان دأب الصحابة وغيرهم من السلف ﷺ، فكان قرّاءهم علماءهم، وهم المرادون بلفظ «القراء» في قصة بئر معونة، وغزوة اليمامة، وقراءة الكتاب بمعانيه وأحكامه لا تكاد تحصل إلا بعلم ما روى عن رسول الله ﷺ، ومعرفة سننه، فإنه ﷺ هو المبين لما أنزل عليه من الكتاب، كما أن علم السنة لا يتم إلا بمعرفة مآخذه من القرآن، فكأن علم الكتاب وعلم السنة متساوقان، إلا أن السالكين سبل العلم منهم من يغلب عليه القرآن، فيشتغل به اشتغالاً متميزاً، كعبد الله بن عباس، وأبى بن كعب، من الصحابة عليه، ومنهم من يغلب عليه لون الحديث، فيكون أكبر همه اشتغاله واعتناؤه بمعرفة السنن، وتحقيق الآثار وفقهها، بحيث يصير الحديث هو فنّه، كأبي هريرة وابن عمر رفي القوم مثل هذين الرجلين فيقدم من غلب عليه علم الكتاب، فإن تقدم الكتاب على سائر الأدلة يقتضي تقديم المشتغل به على من هو مشتغل بغيره، تنويهاً بشأن كتاب الله، وترغيباً في تحصيل علومه، فإن الله يرفع به أقواماً ويضع به آخرين، وإن كانوا في علم الكتاب سواء فمن غلب عليه علم السنة، فإن كانوا فيه سواء فأقدمهم هجرة، وأقام الفقهاء اليوم الورع مقام الهجرة، لاشتماله على الهجرة المعنوية، أي هجران ما نهى الله عنه، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقرأهم للقرآن، أي الذي يكثر من تلاوة القرآن وحفظه، ويفوقهم في تحسينه وترتيله، ولعل هذا المعنى هو المراد بالأقرء للقرآن في حديث الحاكم من طريق حجاج بن أرطاة، وقد وقع في حديث الحاكم هذا اختصار، فحذف منه ذكر الأقرء لكتاب الله الذي بدأ به الآخرون وجوه التقديم في رواية الصحاح المعروفة، وحذف من رواية الصحاح هذا الأقرء الذي ذكر في رواية الحاكم، وأما تقديم الهجرة على العلم بالسنة وفقهها، كما في رواية الحاكم، فقد تعارضت فيه الروايات المعروفة المستفيضة ورواية الحاكم، فيقدم حديث الصحاح على غيره، والله أعلم.

قوله: (فأقدمهم هجرة) الخ: أي: انتقالاً من مكة إلى المدينة قبل الفتح، فمن هاجر أولاً فشرفه أكثر ممن هاجر بعده، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُر مِّنَ أَنفَقَ مِن قَبَلِ ٱلْفَتْحِ وَقَنَلَ...﴾ الآية [الحديد: ١٠].

وقال الطيبي: «الهجرة اليوم منقطعة، وفضيلتها موروثة، فأولاد المهاجرين مقدمون على غيرهم» اهـ. وهو موضع بحث.

قال ابن الملك: «والمعتبر اليوم الهجرة المعنوية، وهي الهجرة من المعاصي، فيكون الأورع أولى» اهـ.

فَأَقْدَمُهُمْ سِلْماً. وَلا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ. وَلا يَقْمُذْ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ

قوله: (فأقدمهم سلماً) الخ: أي: إسلاماً وفي الرواية الأخرى: «سنّاً» وفي الرواية الأخرى: «فأكبرهم سنّاً» معناه إذا استويا في الفقه والقراءة والهجرة، ورجح أحدهما بتقدم إسلامه أو بكبر سنه، قدم أنها فضيلة يرجح بها، قاله النووي ﷺ.

قال في الدر المختار: «ثم الأورع، ثم الأسن، أي الأقدم إسلاماً».

قال ابن عابدين: «استنبطه صاحب البحر، وتبعه صاحب النهر من تعليل البدائع، بأن من امتد عمره في الإسلام كان أكثر طاعة. أقول: بل الظاهر أن المراد بالأسن الأكبر سناً، كما هو في بعض روايات الحديث: «فأكبرهم سناً وهو المفهوم من أكثر الكتب، فيكون الكلام في المسلم الأصلي، نعم! أخرج الجماعة إلا البخاري: «فأقدمهم إسلاماً» وعليه فيكون ذلك سببا آخر للترجيح فيمن عرض إسلامه، فيقدم شاب نشأ في الإسلام على شيخ أسلم، أما لو كانا مسلمين من الأصل، أو أسلما معاً: يقدم الأكبر سناً، لما في الزيلعي من أن الأكبر سناً يكون أخشع قلباً عادة، وأعظم حرمة، ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر، فيكون في تقديمه تكثير الجماعة» اهد.

قوله: (في سلطانه) الخ: أي: في مظهر سلطتنه ومحل ولايته، أو فيما يملكه، أو في محل يكون في محل يكون في محل يكون في حكمه، ويعضد هذا التأويل الرواية الأخرى: «في أهله» ورواية أبي داود: «في بيته ولا سلطانه» ولذا كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج، وصح عن ابن عمر أن إمام المسجد مقدم على غير السلطان.

وتحريره: أن الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة، وتألفهم وتوادهم، فإذا أم الرجل الرجل في سلطانه أفضى ذلك إلى توهين أمر السلطنة، وخلع ربقة الطاعة، وكذلك إذا أمه في قومه وأهله أدّى ذلك إلى التباغض والتقاطع وظهور الخلاف الذي شرع لدفعه الاجتماع، فلا يتقدم رجل على ذي السلطنة، لاسيما في الأعياد والجمعات، ولا على إمام الحي ورب البيت إلا بالإذن. قاله الطبعي كلله.

قال النووي: «إن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره، وإن كان ذلك الغير أفقه، وأقرء، وأورع، وأفضل منه، وصاحب المكان أحق، فإن شاء تقدم وإن شاء قدم من يريده، وإن كان ذلك الذي يقدمه مفضولاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين، لأنه سلطانه، فيتصرف فيه كيف شاء. قال أصحابنا: فإن حضر السلطان أو نائبه قدم على صاحب البيت وإمام المسجد وغيرهما، لأن ولايته وسلطنته عامة، قالوا: ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه».

قوله: (على تكرمته) بفتح التاء وكسر الراء، وهي الفراش ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويخص به، كسجادته أو سريره.

إِلا بِإِذْنِهِ». قَالَ الأَشَجُّ فِي رِوَايَتِهِ ـ مَكَانَ سِلْماً ـ سِنًّا.

1081 _ (٠٠٠) حدثنا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ. أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةً. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُفْيَانُ، كُلَّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

1977 - (٢٩١) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّىٰ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبّا مَسْعُودٍ يَقُولُ. قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوُمُ الْقَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَقْدَمُهُمْ قِبْرَةً. فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوُمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً. فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوُمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً. فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوُمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً. فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوُمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ مِجْرَةً. فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوُمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ مَجْرَةً. فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوُمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ مَجْرَةً. وَلا فِي الْمُعْرِقِي مُلْعَانِهِ، وَلا يَعْبُولُ مَنْ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلا فِي سُلْطَانِهِ، وَلا تَجْلِسْ عَلَى تَكْرِمَتِهِ، فِي الْقَوْمُ أَنْ لَكَ. أَوْ بِإِذْنِهِ».

١٥٣٣ ـ (٢٩٢) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا اِسمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا أَلُو كَالِي اللهِ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ(١٠)؛ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قوله: (إلا بإذنه) قال ابن الملك: متعلق بجميع ما تقدم، وقد روى سعيد بن منصور حديث الباب، وفيه: «ولا يؤم الرجل الرجل في سلطانه إلا بإذنه، ولا يقعد على تكرمته في بيته إلا بإذنه».

٢٩٢ ــ (٦٩١) ـ قوله: (أتينا رسول الله) الخ: أي: وافدين عليه سنة الوفود، وقد ذكر ابن سعد ما يدل على أن وفادة بني ليث رهط مالك بن الحويرث المذكور كانت قبل غزوة تبوك، وكانت تبوك في شهر رجب سنة تسع.

⁽۱) قوله: (مالك بن الحويرث) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨) وباب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، رقم (٦٣٠) و(٦٣١) وباب اثنان فما فوقهما جماعة، رقم (٢٥٨) وباب إذا استورا في القراءة فليؤمهم أكبرهم، رقم (٦٠٨) وباب المكث بين السجدتين، رقم (٨١٩) وفي كتاب الجهاد، باب سفر الاثنين، رقم (٨١٤) وفي كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٢٠٠٨) وفي كتاب أخبار الأحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، رقم (٢٤٢) والنسائي في سننه، في كتاب الأذان، باب أذان المنفردين في السفر، رقم (٦٣٥) وباب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر، رقم (٦٣٦) وباب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر، رقم (٦٣٦) وباب إقامة كل واحد لنفسه، رقم (٢٠٠١) وفي كتاب الإمامة، رقم باب تقديم ذوي السن، رقم (٧٨٧) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٨٩) والدارمي في سننه، في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٨٩) والدارمي في سننه، في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٧٩) والدارمي في سننه، في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٧٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٧٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٧٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٩٧٩) والدارمي وي سننه، في

وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحِيماً رَقِيقاً. فَظَنَّ أَنَّا قَدِ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ. فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَىٰ أَنَّا قَدِ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، فَأَخْبَرْنَاهُ. فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَىٰ أَهْلِيكُمْ. فَأَقِيمُوا فِيهِمْ. وَمُرُوهُمْ. فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ

قوله: (ونحن شببة) الخ: بمعجمة، وموحدتين، وفتحات، جمع شاب، وهو من كان دون الكهولة.

قوله: (متقاربون) الخ: أي: في السن، بل في أعم منه، فقد وقع عند أبي داود من طريق مسلمة بن محمد، عن خالد الحذاء: «وكنا يومئذ متقاربين في العلم» ولمسلم: «كنا متقاربين في القراءة» ومن هذه الزيادة يؤخذ الجواب عن كونه قدم الأسن، فليس المراد تقديمه على الأقرء، بل في حال الاستواء في القراءة. كذا في الفتح.

قوله: (رقيقاً) الخ: بقافين، وبفاء، ثم قاف، ثبت ذلك عند رواة البخاري على الوجهين، وعند رواة مسلم بقافين فقط، وهما متقاربان في المعنى المقصود هنا، قاله الحافظ ﷺ.

قوله: (فظن أنا قد اشتقنا) الخ: وفي رواية وهيب: «فلما رأى شوقنا إلى أهلنا» والمراد بأهل كل منهم زوجته أو أعم من ذلك.

قوله: (فسألنا) الخ: بفتح اللام، أي: النبي ﷺ سأل المذكورين.

قوله: (ارجعوا إلى أهليكم) الخ: وفي البخاري: «فقال: لو رجعتم إلى بلادكم». قال الحافظ: ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإيناس بقوله: لو رجعتم، إذ لو بدأهم بالأمر بالرجوع لأمكن أن يكون فيه تنفيراً، فيحتمل أن يكونوا أجابوه بنعم، فأمرهم حينئذ بقوله: «ارجعوا» واقتصر الصحابي على ذكر سبب الأمر برجوعهم بأنه: الشوق إلى أهليهم دون قصد التعليم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك، ويمكن أن يكون عرف ذلك بصريح القول منه على أو كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم، لكنه أخبر بالواقع، ولم يتزين بما ليس فيهم، ولما كانت نيتهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الحظ الكامل في الدين، وهو أهلية التعليم، كما قال الإمام أحمد في الحرص على طلب الحديث: حظ وافق حقاً.

قال الحافظ: «وإنما أذن لهم بالرجوع لأن الهجرة كانت قد انقطعت بفتح مكة، فكانت الإقامة بالمدينة باختيار الوافد، فكان منهم من يسكنها، ومنهم من يرجع بعد أن يتعلم ما يحتاج إليه» كذا في الفتح.

قوله: (وعلموهم ومروهم) الخ: أي: بصيغة الأمر ضد النهي، والمراد به أعم من ذلك، لأن النهي عن الشيء أمر بفعل خلاف ما نهي عنه اتفاقاً، وعطف الأمر على التعليم لكونه أخص منه، أو هو استئناف، كأن سائلاً قال: ماذا نعلّمهم؟ فقال: مروهم بالطاعات، وكذا، وكذا.

فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

١٥٣٤ - (٠٠٠) وحدّثنا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَخَلَفُ بْنُ هِشَامٍ. قَالا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ،
 عَنْ أَيُّوبَ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ.

١٥٣٥ - (٠٠٠) وحدثناه ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ. قَالَ: قَالَ لِي أَبُو فِلابَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُويْرِثِ أَبُو سُلَيْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ. وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، وَاقْتَصًّا جَمِيعاً الْحَدِيثَ. بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةً.

١٥٣٦ ـ (٢٩٣) وحدثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدٍ الْحَوْيُوثِ؛ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ أَنَا عَنْ خَالِدٍ الْحَوْيُوثِ؛ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي. فَلَمَّا أَرَدْنَا الإِقْفَالَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَنَا: "إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ فَأَذْنَا. ثُمَّ أَقِيمَا وَلَيَوُمُّكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

ووقع في رواية حماد بن زيد، عن أيوب عند البخاري في أبواب الإمامة: «مروهم فليصلوا صلاة كذا في حين كذا» فعرف بذلك المأمور المبهم في رواية الباب، ولم أر في شيء من الطريق بيان الأوقات في حديث مالك بن الحويرث، فكأنه ترك ذلك لشهرتها عندهم.

قوله: (فليؤذن لكم أحدكم) الخ: فيه أن الأذان ليس بمستحق للأفضل بخلاف الإمامة، لأن القصد منه الإسماع، وهو متأت من غير الأفضل، وربما كان الأنقص أندى، ويشهد لهذا حديث «اطلبوا لي أنداكم صوتاً» أي أبلغ في الإسماع، وقد يكون أندى بمعنى ألين، ويشهد له قوله في بعض الروايات لعبد الله بن زيد ـ وقد أراد أن يؤذن ـ: «إنك فظيع الصوت فألقه على بلال، فإنه أندى منك صوتاً» أي ألين، لمقابلة «فظيع» كما قال عمر بن عبد العزيز ﷺ: أذن أذاناً سمحاً وإلا اعتزلنا.

٢٩٣ ـ (...) ـ قوله: (أنا وصاحب لي) الخ: وفي رواية وهيب: «أتيت النبي ﷺ في نفر من قومي» والنفر عدد لا واحد له من لفظه، وهو من ثلاثة إلى عشرة، وجمع القرطبي باحتمال تعدد الوفادة، وهو ضعيف، لأن مخرج الحديثين واحد، والأصل عدم التعدد، والأولى في الجمع أنهم حين أذن لهم في السفر كانوا جميعاً، فلعل مالكاً ورفيقه عادا إلى توديعه، فأعاد إليهما بعض ما أوصاهم به تأكيداً، وأفاد ذلك زيادة بيان أقل ما تنعقد به الجماعة.

قوله: (فلما أردنا الإقفال) الخ: هو بكسر الهمزة، يقال فيه: قفل الجيش: إذا رجعوا، وأقفلهم الأمير: إذا أذن لهم في الرجوع، فكأنه قال: فلما أردنا أن يؤذن لنا في الرجوع.

قوله: (فأذَّنَا) الخ: أي: من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن، وذلك لاستوائهما في الفضل،

١٥٣٧ ـ (٠٠٠) وحد ثفاه أبُو سَعِيدِ الأَشَجُّ. حَدَّثَنَا حَفْصٌ، (يَعْنِي ابْنَ غِيَاثِ)، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَدَّاءُ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَزَادَ: قَالَ الْحَدَّاءُ: وَكَانَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ.

(٥٤) ـ باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت بالمسلمين نازلة

10٣٨ ـ (٢٩٤) حدّ ثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يَونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةً بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ عَوْفٍ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبًا هُرَيْرَةَ (١) يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، حِينَ يَفْرُغُ مِنْ صَلاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيُكَبِّرُ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. رَبَّنَا وَلَكَ يَقُولُ؛

ولا يعتبر في الأذان السن، بخلاف الإمامة، وهو واضح من سياق حديث الباب، حيث قال: «فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمّكم أكبركم». ويمكن أن يحمل الأمر على أن أحدهما يؤذن، والآخر يجيب.

وفهم منه بعض المحدثين أنه أمرهما أن يؤذنا جيمعاً، كما هو ظاهر اللفظ، وفيه نظر، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة.

قال النووي ﷺ: «فيه: أن الأذان والجماعة مشروعان للمسافرين، وفيه: الحث على المحافظة على الأذان في الحضر والسفر، وفيه: أن الجماعة تصح بإمام ومأموم، وهو إجماع المسلمين».

(°°) ـ باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة ـ والعياذ باش ـ واستحبابه في الصبح دائماً، وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة، واستحباب الجهر به

٢٩٤ _ (٦٧٥) _ قوله: (ويرفع رأسه) الخ: فيه أن قنوت النازلة بعد الركوع، وهكذا ورد أحاديث أنس.

⁽۱) قوله: «أبا هريرة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب (بلا ترجمة، بعد باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) رقم (۷۹۷) وباب يهوي بالتكبير حين يسجد، رقم (۵۰٤) وفي كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبي ﷺ: «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» رقم (۱۰۰٦) وفي كتاب الجهاد، باب الدعاء، على المشركين بالهزيمة والزلزلة، رقم (۲۹۳۲) وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين﴾، رقم (۲۳۸٦) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة آل عمران، باب ﴿لمّولئك عسى الله = عمران، باب ﴿لمّولئك عسى الله =

الْحَمْدُ» ثُمَّ يَقُولُ، وَهُوَ قَائِمٌ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ

قال الحافظ ﷺ: «ومجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع، لا خلاف عنه في ذلك، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك، والظاهر أنه من الاختلاف المباح» اهـ.

قال في الفتح: «فحبس بمكة ثم تواعد هو وسلمة وعياش المذكور معه، وهربوا من المشركين، فعلم النبي على بمخرجهم، فدعا لهم، أخرجه عبد الرزاق بسند مرسل، ومات الوليد المذكور لما قدم على النبي على كما في رواية جابر: «رفع رسول الله على رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح صبيحة خمس عشرة من رمضان، فقال: اللهم أنج الوليد بن الوليد...» الحديث، وفيه: «فدعا بذلك خمسة عشر يوماً، حتى إذا كان صبيحة يوم الفطر ترك الدعاء فسأله عمر، فقال: أوما علمت أنهم قدموا، قال: فبينما هو يذكرهم انفتح عليهم الطريق يسوق بهم الوليد بن الوليد، وقد نكت (١) إصبعه بالحرة، وساق بهم ثلاثاً على قدميه فنهج (٢) بين يلي النبي على حتى قضى، فقال النبي على «هذا الشهيد، أنا على هذا شهيد». ورثته أم سلمة روح النبي على بأبيات مشهورة» اهد.

[■] أن يعفر عنهم وكان الله عفواً غفوراً ♦ رقم (٤٥٩٨) وفي كتاب الأدب، باب تسمية «الوليد»، رقم (٢٠٠٠) وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء على المشركين، رقم (٣٣٩٣) وفي فاتحة كتاب الإكراه، رقم (٢٩٤٠) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب القنوت في صلاة الصبح، رقم (١٠٧٤) و(١٠٧٥) وباب القنوت في صلاة الظهر، رقم (١٠٧٦) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات، رقم (١٤٤٠) و(١٤٤٠) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، رقم (١٢٤٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القنوت بعد الركوع، رقم في صلاة الفجر، رقم (١٢٤٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القنوت بعد الركوع، رقم (١٠٥٥) وأحمد في مسنده (٢: ٣٩٧ و ٢٥٩ و ٢٥٣ و ٢٥٠ و ٢٥٠).

⁽۱) كذا وقع ههنا وفقاً للأصل المنقول عنه (أي فتح الباري ٨: ٢٢٧) وقال ابن الأثير في «النهاية» (٥: ١١٣): «في حديث قدوم المستضعفين بمكة: فجاؤوا يسوق بهم الوليد بن الوليد، وسار ثلاثاً على قدميه، وقد نَكِبَ بالحرة، أي نالته حجارتها وأصابته».

وقال أيضاً: ﴿وَمَنْهُ الْحَدَيْثُ: أَنْهُ نَكِبَتْ إَصْبَعْهُ، أَي نَالَتُهَا الْحَجَارَةُۗۗ.

 ⁽۲) النهج - بالتحريك - والنهيج: الرَبُو وتواتر النفس من شدة الحركة أو فعل متعب. وقد نهج - بالكسر ينهج، وأنهجه غيره. وأنهجتُ الدابة: إذا سرت عليها حتى انبهرت. كذا في النهاية لابن الأثير (٥:
١٣٤).

وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ. وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ. وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِنِي يُوسُف. اللَّهُمَّ الْعَنْ لِحْيَانَ

قوله: (وسلمة بن هاشم) الخ: بفتح اللام، وهو أخو أبي جهل، أسلم قديماً، وعذب في الله، ومنع من الهجرة إلى المدينة، واستشهد في خلافة أبي بكر بالشام سنة أربع عشرة.

قوله: (وعياش بن أبي ربيعة) الخ: بفتح العين المهملة، وتشديد التحتية، وهو أخو أبي جهل لأمه، وكان من السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرتين، ثم خدعه أبو جهل، فرجع إلى مكة، فحبسه، ثم فرّ مع رفيقيه المذكورين، وعاش إلى خلافة عمر، فمات سنة خمس عشرة، وقيل قبل ذلك، والله أعلم.

قوله: (والمستضعفين من المؤمنين) الخ: أي: الذين كانوا مأسورين بمكة.

قوله: (وطأتك) الخ: بفتح الواو وسكون الطاء، أي: شدّتك وعقوبتك، قال الطيبي: «الوطء في الأصل: الدوس بالقدم، فسمي به الغزو والقتل، لأن من يطأ على الشيء برجله فقد استقصى في إهلاكه وإماتته، والمعنى: خذهم أخذاً شديداً».

قوله: (على مضر) الخ: أي: كفارهم، وفي بعض الروايات زاد بعد قوله: «كسنى يوسف»: «وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له».

قوله: (واجعلها عليهم كسني يوسف) الخ: وفي الرواية الآتية: «واجعلها عليهم سنين كسني يوسف».

قال الطيبي: الضمير في «واجعلها» إما للوطأة، وإما للأيام التي يستمرون فيها على كفرهم، وإن لم يجر لها ذكر، لما يدل عليه المفعول الثاني، وهو: «سنين» جمع سنة بمعنى القحط، وهي من الأسماء الغالبة، كالنجم للثريا، وسني يوسف هي السبع الشداد التي أصابهم فيها القحط.

قوله: (اللهم العن لحيان) الخ: اللعن لغة: الطرد، وهو عرفاً: الطرد عن رحمة الله عز وجل، وهو نظير قوله يوم أحد: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم»، وعدم الفلاح هو سوء الخاتمة والموت على الكفر، أعاذنا الله تعالى من ذلك، فقيل له: ليس لك من الأمر شيء، فالمعنى: الله عز وجل مالك أمرهم، فإما أن يهلكهم أو يمزقهم، أو يتوب عليهم، إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصروا على الكفر، وليس لك من أمرهم شيء، وإنما أنت نذير.

قال عياض كلله: "فيه الدعاء على الكفار ولعنهم، وتعيين من يعين منهم، ولا خلاف في الدعاء عليهم، إنما الخلاف في الدعاء على أهل المعاصي، فأجيز، ومنع، قال المانع: وإنما يدعى لهم بالتوبة إلا أن يكونوا منتهكين لحرمة الدين وأهله، وقيل: إنما يدعى على أهل الانتهاك في حين الانتهاك، وأما بعد فإنما يدعى لهم بالتوبة». كذا في الإكمال.

قوله: (لحيان) الخ: بكسر اللام، وقيل: بفتحها، وسكون المهملة، ولحيان هو ابن

وَرِعْلاً وَذَكْوَانَ وَعُصَيَّةً. عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ثُمَّ بَلَغَنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ

هذيل، نفسه، وهذيل هو ابن مدركة بن إلياس بن مضر، وزعم الهمداني النسابة أن أصل بني لحيان من بقايا جرهم، دخلوا في هذيل فنسبوا إليهم.

قال الحافظ: «ذكر بني لحيان في هذه القصة (أي قصة بئر معونة) وهَم، وإنما كان بنو لحيان في قصة خبيب في عزوة الرجيع التي قبل هذه اهـ.

قال علي القاري: "إنما أتى الخبر إلى رسول الله على عنهم كلهم في وقت واحد، فدعا على الذين أصابوا أصحابه في الموضعين دعاء واحداً، قال: وترجمة البخاري توهم أيضاً أن بعث الرجيع وبثر معونة شيء واحد، وليس كذلك، كما تقرر، وإنما أدمجهما معاً لقربها منها، بل جاء في رواية: أن كلاً منهما كان في شهر واحد، وهو صفر، على ستة وثلاثين شهراً من الهجرة».

قوله: (رِعلاً) الخ: بكسر الراء، وسكون المهملة، بطن من بني سليم.

قوله: (وعصية) الخ: بطن من بني سليم، مصغر، قبيلة تنسب إلى عصية بن خفاف بن ندبة بن بهتة بن سليم، وفي بعض روايات الباب: «ويقول: عصية عصت الله».

قوله: (ثم بلغنا أنه ترك ذلك) الخ: وفي شرح السنة: «ذهب أكثر أهل العلم إلى أن لا يقنت في الصبح، وبه يقنت في الصبح، وبه قال مالك والشافعي، حتى قال الشافعي: إن نزلت نازلة بالمسلمين قنت في جميع الصلوات، وتأول قوله: «تركه» أي ترك اللعن والدعاء على القبائل، أو تركه في الصلوات الأربع، ولم يتركه في الصبح، بدليل ما روي عن أنس قال: «ما زال رسول الله على يقنت في صلاة الصبح حتى فارق الدنيا».

قلت: إلا أن حديث الباب ـ كما ترى ـ يأبي هذا التأويل الأخير.

قال الشيخ ابن الهمام: «الخلافية الثانية له ـ أي للشافعي ـ فيها حديث أبي جعفر الرازي عن أنس: «ما زال رسول الله ﷺ يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا» رواه الدارقطني وغيره.

وفي البخاري عن أبي هريرة: قال: «لأنا أقربكم صلاة برسول الله ﷺ، فكان أبو هريرة يقتت في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول: سمع الله لمن حمده، فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار».

وقال الحازمي في كتاب الناسخ والمنسوخ: «إنه روي يعني القنوت في الفجر عن الخلفاء الأربعة وغيرهم، مثل: عمار بن ياسر، وأبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري، وابن عباس، وأبي هريرة، والبراء بن عازب، وأنس، وسهل بن سعد الساعدي، ومعاوية بن أبي سفيان، وعائشة، وقال: ذهب إليه أكثر الصحابة والتابعين، وذكر جماعة من التابعين.

والجواب الأول أن حديث ابن أي فديك الذي هو النص في مطلوبهم: ضعيف، فإنه لا يحتج بعبد الله هذا، ثم نقول في دفع ما قبله: إنه منسوخ، كما صرح به المصنف ـ يعني صاحب الهداية _ تمسكاً بما رواه البزار، وابن أبي شيبة، والطبراني، والطحاوي، كلهم من حديث شريك القاضي عن أبي حمزة القصاب، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ـ أي ابن مسعود ـ قال: «لم يقنت رسول الله ﷺ في الصبح إلا شهراً ثم تركه، لم يقنت قبله ولا بعده وحاصل تضعيفهم - أي الشافعية - إياه أي القصاب أنه كان كثير الوهم. قلنا: بمثل هذا ضعّف جماعة أبا جعفر، فكافأه القصاب، ثم يقوي ظن ثبوت ما رواه القصاب أن شبابة روى عن قيس بن الربيع، عن عاصم بن سليمان، قال: قلنا لأنس بن مالك: «إن قوماً يزعمون أن النبي على لله لم يزل يقنت في الفجر، فقال: كذبوا، إنما قنت رسول الله ﷺ شهراً واحداً يدعو على أحياء من المشركين» فهذا عن أنس صريح في مناقضة رواية أبي جعفر عنه، وفي أنه منسوخ، ويزداد اعتضاده، بل يستقل بإثبات ما نسبناه لأنس ما رواه الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس: «أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم»، وهذا سند صحيح، قاله صاحب تنقيح التحقيق. وأنصّ من ذلك في النفي العام ما أخرجه أبو حنيفة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله بن مسعود: «أن رسول الله ﷺ لم يقنت في الفجر قط إلا شهراً واحداً، لم ير قبل ذلك ولا بعده، وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين، فهذا لا غبار عليه، ولهذا لم يكن أنس نفسه يقنت في الصبح، كما رواه الطبراني عن غالب بن فرقد الطحان، قال: كنت عند أنس بن مالك شهرين، فلم يقنت في صلاة الغدوة».

وإذا ثبت النسخ وجب حمل الذي عن أنس من رواية أبي جعفر إما على الغلط، أو على طول القيام، فإنه يقال عليه أيضاً في الصحيح عنه عليهم الصلاة والسلام: «أفضل الصلاة طول القنوت» أي القيام، ولا شك أن صلاة الصبح أطول الصلوات قياماً، والإشكال نشأ من اشتراك لفظ القنوت بين ما ذكر، وبين الخضوع والسكوت والدعاء وغيره.

قال ابن القيم ﷺ: «وهذا (أي إطالة القيام) قنوت منه لا ريب، فنحن لم نشك ولا نرتاب أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا، ولما صار القنوت في لسان الفقهاء وأكثر الناس هو هذا الدعاء المعروف: «اللهم اهدني فيمن هديت. . . إلى آخره» وسمعوا أنه لم يزل يقنت في

الفجر حتى فارق الدنيا، وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة حملوا القنوت في لفظ الصحابة على القنوت في اصطلاحهم، ونشأ من لا يعرف غير ذلك، فلم يشك أن رسول الله على وأصحابه كانوا مداومين عليه كل غداة، وهذا هو الذي نازعهم فيه جمهور العلماء، وقالوا: لم يكن هذا من فعله الراتب، بل ولا يثبت عنه أنه فعله، وغاية ما روي عنه في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي، كما في المسند، والسنن الأربع عنه، قال: «علمني رسول الله يملي كلمات أقولهن في قنوت الوتر: اللهم اهدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت، قال الترمذي: حديث حسن، ولا نعرف في القنوت عن النبي على شيئاً أحسن من هذا. وزاد البيهقي بعد: «ولا يذل من واليت»: «ولا يعز من عاديت».

قال ابن الهمام: «أو يحمل حديث أبي جعفر على قنوت النوازل كما اختاره بعض أهل الحديث من أنه لم يزل يقنت في النوازل، وهو ظاهر ما قدمناه عن أنس: «كان لا يقنت إلا إذا دعا...»، ويكون قوله: «ثم ترك» في الحديث الآخر يعني الدعاء على أولئك القوم لا مطلقاً. وأما قنوت أبي هريرة المروي فإنما أراد بيان أن القنوت والدعاء للمؤمنين وعلى الكافرين قد كان من رسول الله على، لا أنه مستمر، لاعترافهم بأن القنوت المستمر ليس يسن الدعاء لهؤلاء ولا على هؤلاء في كل صباح، ومما يدل على أنه أراد هذا ـ وإن كان غير ظاهر لفظ الرواي ـ ما أخرجه ابن حبان عن أبي هريرة: «كان رسول الله على أنه أراد هذا ، أو بقاء قنوت النوازل، لأن قنوته الذي أو على قوم». وهو سند صحيح، فلزم أن مراده ما قلنا، أو بقاء قنوت النوازل، لأن قنوته الذي رواه كان كقنوت النوازل».

قال ابن الهمام: "وكيف يكون القنوت سنة راتبة جهرية، وقد صح حديث أبي ملك سعد بن طارق الأشجعي عن أبيه: "صليت خلف النبي الله فلم يقنت، وصليت خلف أبي بكر، فلم يقنت، وصليت خلف علمي، يقنت، وصليت خلف علمي، فلم يقنت، وصليت خلف علمي، فلم يقنت، ثم قال: يا بنتي، إنها بدعة وواه النسائي. وروى الترمذي وابن ماجه باللفظ الذي تقدم، قال: وهو أيضاً ينفي قول الحازمي في أن القنوت عن الخلفاء الأربعة.

وقوله: «إن عليه الجمهور» معارض بقول حافظ آخر: أن الجمهور على عدمه.

قلت: بل الجمهور هم الخلفاء وأتباعهم، فمن يصلح بعدهم أن يسمى جمهوراً؟! قال: وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن أبي بكر، وعمر، وعثمان: «أنهم كانوا لا يقنتون في الفجر». وأخرج عن علي أنه لما قنت في الصبح أنكر الناس عليه، فقال: «استنصرنا على عدونا»، وفيه زيادة أنه كان منكراً عند الناس، وليس الناس إذ ذاك إلا الصحابة والتابعين. وأخرج عن ابن

عباس وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا لا يقنتون في صلاة الفجر، وأخرج عن ابن عمر أنه قال في قنوت الفجر: «ما شهدت وما علمت».

وما أسند الحازمي عن سعيد بن المسيب أنه ذكر قول ابن عمر في القنوت، فقال: «أما إنه قنت مع أبيه، ولكنه نسي»، ثم أسند عن ابن عمر أنه كان يقول: «كبرنا ونسينا، وأتوا سعيد بن المسيب فسلوه»: مدفوع بأن عمر لم يكن يقنت لما صح عنه مما قدمناه.

وقال محمد بن الحسن: أنبأنا أبو حنيفة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد أنه: «صحب عمر بن الخطاب سنتين في السفر والحضر، فلم يره قانتاً في الفجر». وهذا سند لا غبار عليه، ونسبة ابن عمر إلى النسيان في مثل هذا في غاية البعد، وإنما يقرب ادعاءه في الأمور التي تسمع وتحفظ، والأفعال التي تفعل أحياناً في العمر أما فعل يقصد الإنسان إلى فعله كل غدوة مع خلق كلهم يفعله من صبح إلى صبح ينساه بالكلية، ويقول: ما شهدت ولا علمت، ويتركه مع أنه يصبح فيرى غيره يفعله، فلا يتذكر؟! فلا يكون مع شيء من العقل. وبما قدمناه إلى هنا يقطع بأن القنوت لم يكن سنة راتبة، إذ لو كان راتبة لفعله عليه الصلاة والسلام كل صبح يجهر به، ويؤمن من خلفه، كما قال الشافعي كثلثة، أو يسرّ به كما قال مالك إلى أن توفاه الله تعالى، لم يتحقق بهذا الاختلاف، بل كان سبيله أن ينقل كنقل جهر القراءة ومخافتها، وأعداد الركعات، فإن مواظبته على وقوفه بعد فراغ جهر القراءة زماناً ساكتاً فيما يظهر كقول مالك كثله مما يدركه من خلفه، وتتوفر دواعيهم على سؤال أن ذلك لماذا.

وأقرب الأمور في توجيه نسبة سعيد النسيان لابن عمر - إن صح عنه - أن يراد قنوت النازلة، فإن ابن عمر نفى القنوت مطلقاً، فقال سعيد: قنت مع أبيه - يعني في النازلة - ولكنه نسي، فإن هذا شيء لا يواظب عليه لعدم لزوم سببه. وقد روي عن الصديق أنه: «قنت عند محاربة أهل الكتاب، وكذلك قنت عمر، وكذلك علي في محاربة معاوية، ومعاوية في محاربة على المجمعين».

قال ابن الهمام: "إلا أن هذا ينشىء لنا أن القنوت للنازلة مستمر لم ينسخ، وبه قال جماعة من أهل الحديث، وحملوا عليه حديث أبي جعفر عن أنس: "ما زال يقنت حتى فارق الدنيا" أي عند النوازل، وما ذكرنا من أخبار الخلفاء يفيد تقريره لفعلهم ذلك بعده ره الله على وما ذكرناه من حديث أبي مالك وأبي هريرة وأنس وباقي أخبار الصحابة لا يعارضه، بل إنما تفيد نفي سنيته راتباً في الفجر سوى حديث أبي حمزة، حيث قال: "لم يقنت قبله ولا بعده" وكذا حديث أبي حنفة منه المناه المحديث لم يؤثر عنه من قوله: "أن لا قنوت في نازلة بعد هذه"، بل مجرد العدم بعدها، فيتجه الاجتهاد بأن يظن أن ذلك إنما هو لعدم وقوع نازلة بعدها يستدعي القنوت، فتكون شرعيته مستمرة، وهو محمل قنوت

من قنت من الصحابة بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، وبأن يظن رفع الشرعية نظراً إلى سبب تركه ﷺ، وهو أنه لما أنزل قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ترك، والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى.

قال ابن القيم في الهدي: "والإنصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه جهر وأسر"، وقنت وترك، وكان إسراره أكثر من جهره، وتركه القنوت أكثر من فعله، وإنما قنت عند النوازل للدعاء لقوم وللدعاء على آخرين، ثم تركه لما قدم من دعا لهم، وتخلصوا من الأسر، وأسلم من دعا عليهم وجاؤوا تاثبين، فكان قنوته لعارض، فلما زال ترك القنوت، ولم يختص بالفجر، بل كان يقنت في صلاة الفجر والمغرب، ذكره البخاري في صحيحه عن أنس، وقد ذكره مسلم عن البراء، وذكر الإمام أحمد عن ابن عباس قال: «قنت رسول الله على شهراً متتابعاً في الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح، في دبر كل صلاة، إذا قال: سمع الله لمن حمده، من الركعة الأخيرة، يدعو على حي من بني سليم: على رعل، وذكوان، وعصية، ويؤمّن من خلفه، ورواه أبو داود، وكان هديه إلى القنوت في النوازل خاصة، وتركه عن عدمها، ولم يكن يخصه بالفجر، بل كان أكثر قنوته فيها لأجل ما شرع فيها من الطول، ولاتصالها بصلاة الليل، وقربها من السحر، وساعة الإجابة، وللتنزل الإلهي، ولأنها الصلاة المشهودة التي يشهدها الله وملائكته، أو ملائكة الليل والنهار، كما روي هذا وهذا في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْمَانَ ٱلْفَجْرِ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ١٨] اهـ.

قال في الدر المختار: «ولا يقنت لغيره أي غير الوتر إلا لنازلة، فيقنت الإمام في الجهرية، وقيل: في الكل».

قال العلامة ابن عابدين ﷺ تحت قوله: "في الجهرية": "يوافقه ما في البحر والشرنبلالية، عن شرح النقاية، عن الغاية: "وإن نزل بالمسلمين نازلة قنت الإمام في صلاة الجهر، وهو قول الثوري وأحمد اهد. وكذا ما في شرح الشيخ إسماعيل عن البناية: "إذا وقعت نازلة قنت الإمام في الصلاة المجهرية لكن في الأشباه عن الغاية: "قنت في صلاة الفجر" ويؤيده ما في شرح في الصلاة العجرية كلام: "فتكون شرعيته _ أي شرعية القنوت في النوازل _ مستمرة، وهو محمل قنوت من قنت من الحصابة بعد وفاته ﷺ، وهو مذهبنا، وعليه الجمهور".

قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي: «إنما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بلية، فإن وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به، فعله رسول الله على وأما القنوت في الصلوات كلها للنوازل فلم يقل به إلا الشافعي على وكأنهم حملوا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام: أنه قنت في الظهر والعشاء ـ كما في مسلم ـ وأنه قنت في المغرب أيضاً ـ كما في البخاري ـ: على النسخ، لعدم ورود المواظبة والتكرار الواركين في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام» اهـ. وهو صريح في أن

لَمَّا أُنْزِلَ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيَّءُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَلِمُوكَ ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

١٥٣٩ ـ (٠٠٠) وحدّثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ. قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ النَّبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِنِي يُوسُفَ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٥٤٠ ـ (٢٩٥) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَلْنَبِيَ عَلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ ٱلنَّبِيَ عَلَيْهِ

قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر دون غيرها من الصلوات الجهرية أو السرية، ومفاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ، معناه: نسخ عموم الحكم لا نسخ أصله، كما نبّه عليه نوح آفندي، وظاهر تقييدهم بالإمام أنه لا يقنت المنفرد، وهل المقتدي مثله أم لا، وهل القنوت هنا قبل الركوع أم بعده: لم أره، والذي يظهر لي أن المقتدي يتابع إمامه إلا إذا جهر، فيؤمّن، وأنه قنت بعد الركوع لا قبله، بدليل أن ما استدل به الشافعي على قنوت الفجر، وفيه التصريح بأن القنوت بعد الركوع حمله علماؤنا على القنوت للنازلة، ثم رأيت الشرنبلالي في مراقي الفلاح صرح بأنه بعده، واستظهر الحموي أنه قبله، والأظهر ما قلنا. والله أعلم». كذا في رد المحتار.

قوله: (لما أنزل: «ليس لك من الأمر شيء») الخ: استشكل بأن قصة رعل وذكوان كانت بعد أحد، ونزول «ليس لك من الأمر شيء» كان في غزوة أحد، كما ورد في البخاري، فكيف يتأخر السبب عن النزول؟

قال الحافظ ابن حجر: «ثم ظهر لي علة الخبر، أي الخبر الذي في البخاري من قوله: «وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر: اللهم العن فلاناً وفلاناً، لأحياء من العرب، حتى أنزل الله: «ليس لك من الأمر شيء» فإن فيه إدراجاً، وإن قوله: «حتى أنزل الله» منقطع من رواية الزهري عمن بلغه، بين ذلك مسلم في رواية يونس، فقال: هنا قال ـ يعني الزهري ـ ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت، وهذا البلاغ لا يصح لما ذكرته. ويحتمل أن يقال: إن قصة رعل وذكوان كانت عقب أحد، وتأخر نزول الآية عن سببها قليلاً، ثم نزلت في جميع ذلك، والله أعلم» اه.

قوله: (ليس لك من الأمر شيء) الخ: أي: شيء من أمر هداية الخلق، بمعنى توفيقهم، ومن إهلاك الأعداء وإماتتهم على الكفر، إنما أمرهم إلى الله وحده، فإما أن يتوب عليهم بتوفيقهم للإسلام، أو يعذبهم بإماتتهم على الكفر وتسليطك عليهم.

قوله: (أو يتوب عليهم) الخ: «أو» بمعنى «إلى أن» أي: اصبر على ما يصيبك إلى أن يتوب عليهم، أو يعذبهم، وليكن رضاك موافقاً لأمر الله، وتقديره: ولا تقل ولا تفعل شيئاً باختيارك، كذا في المفاتيح.

قَنَتَ بَعْدَ الرَّكْعَةِ، فِي صَلاةٍ شَهْراً. إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» يَقُولُ فِي قُنُوتِهِ «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ. اللَّهُمَّ نَجُ اللَّهُمَّ نَجُ اللَّهُمَّ نَجُ اللَّهُمَّ نَجُ اللَّهُمَّ مَنْ أَبِي رَبِيعَةَ. اللَّهُمَّ نَجُ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ، اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ، اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الدُّعَاءَ بَعْدُ. فَقُلْتُ: أُرَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَدِمُوا؟.

١٥٤١ - (٠٠٠) وحد ثني رُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَىٰ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ إِذْ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: «اللَّهُمَّ نَجُ حَيَّاشَ بْنَ أَبِي الْعِشَاءَ إِذْ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: «اللَّهُمَّ نَجُ حَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةً» ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الأَوْزَاعِيِّ، إِلَى قَرْلِهِ: «كَسِنِي يُوسُفَ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٥٤٧ - (٢٩٦) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ؛ أَنَّهُ سَمِّعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: وَاللَّهِ، لأَقَرِّبَنَّ بِكُمْ صَلاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْنُتُ فِي الظَّهْرِ. وَالْعِشَاءِ الآخِرَةِ. وَصَلاةِ الصَّبْح. وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ.

٢٩٥ ـ (...) ـ قوله: (في صلاة شهراً) الخ: استشكل التقييد بشهر في هذه الرواية، لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بثر معونة، والمراد بالمؤمنين المستضعفين: من كان مأسوراً بمكة، وبالكافرين: كفار قريش، وأن مدته كانت طويلة، فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدعاء مخصوصة، وهي قوله: «أشدد وطأتك على مضر» والله أعلم.

قوله: (وما تراهم قد قدموا) الخ: بتقدير همزة الاستفهام للتقرير، أي قدم من دعا لهم وتخلصوا من الأسر، وأسلم من دعا عليهم، وجاءوا تائبين، فكان قنوته لعارض، فلما زال ترك القنوت. كذا في زاد المعاد.

وفي بعض الروايات: «حتى إذا كان صبيحة يوم الفطر ترك الدعاء، فسأله عمر، فقال: أو ما علمت أنهم قدموا» كذا في الفتح.

٢٩٦ ـ (٦٧٦) ـ قوله: (لأقربن بكم) الخ: من التقريب، وللإسماعيلي: «إني لأقربكم صلاة برسول الله عليه».

قوله: (فكان أبو هريرة يقتت) الخ: قيل: المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت، لا وقوعه في الصلوات المذكورة، فإنه موقوف على أبي هريرة، ويوضحه رواية شيبان عن يحيى من

106٣ ـ (٢٩٧) وحدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ (١)؛ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قَتْلُوا أَصْحَابَ بِثْرِ مَعُونَةَ ثَلاثِينَ صَبَاحاً، يَدْعُو عَلَى رِعلِ وَذَكُوانَ وَلِحْيَانَ وَعُصَيَّةً عَصَتِ

تخصيص المرفوع بصلاة العشاء، لكن لا ينافي هذا كونه على قنت في غير العشاء، وظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع، وقد ورد في حديث أنس عند البخاري: "كان القنوت في المغرب والفجرة.

١٩٧٧ ـ (٦٧٧) ـ قوله: (أصحاب بئر معونة) النغ: قال علي القاري: هم من أهل الصفة، يقيمون فيها، ويتعلمون القرآن والعلم، ومع ذلك كانوا أرداء للمسلمين إذا نزلت بهم نازلة، لوصولهم غاية بالغة من الشجاعة، وكانوا يحتطبون بالنهار ويشترون به الطعام لأهل الصفة، وهم قوم غرباء فقراء زهاد، كانوا يأوون في صفة آخر مسجده ﷺ بظلل يبيتون فيها، يكثرون بمن يقدم، ويقلون بمن يموت أو يسافر أو يتزوج، والمفهوم من كلام ابن حجر أنهم ما يزيدون على السبعين، بعثهم رسول الله ﷺ إلى أهل نجد ليدعوهم إلى الإسلام، ويقرؤوا عليهم القرآن، فلما نزلوا بئر معونة ـ وهي موضع ببلاد هذيل بين مكة وعسفان ـ فصدهم عامر بن طفيل في أحياء من بني سليم: عصية، ورعل، وذكوان، والقارة، فقاتلوهم (فأصيبوا) أي قتلوا جميعاً، ولم ينج منهم إلا كعب بن زيد الأنصاري، فإنه تخلص، وبه رمق، وظنوا أنه مات فعاش حتى استشهد يوم الخندق، ومنهم عامر بن فهيرة، ولم يوجد جسده، دفنته الملائكة، وكانت الواقعة في السنة

اللَّهَ وَرَسُولَهُ. قَالَ أَنَسٌ: أَنزلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الَّذِينَ قُتِلُوا بِبِثْرِ مَعُونَةَ قُرْآنَاً قَرَأْنَاهُ حَتَّى نُسِخَ بَعْدُ: أَنْ بَلْغُوا قَوْمَنَا. أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا. فَرَضِيَ عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ.

1044 - (٢٩٨) وحدّثني عَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قُلْتُ لأَنَسٍ: هَلْ قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلاةِ الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ. بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيراً.

الْبُرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، (وَاللَّفْظُ لابْنِ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، (وَاللَّفْظُ لابْنِ مُعَاذٍ)، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ: قَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْراً بَعْدَ الرُّكُوعِ. فِي صَلاةِ الصَّبْحِ. يَدْعُو عَلَى دِعْلِ وَذَكُوانَ. وَيَقُولُ: «عُصَيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

1047 - (٣٠٠) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم. حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِّكِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْراً، بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي صَلاةِ الْفَجْرِ، يَدْعُو عَلَى بَنِي عُصَيَّةَ.

١٥٤٧ - (٣٠١) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِم، عَنْ أَنَس؛ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقُنُوتِ، قَبْلَ الرُّكُوع، أَوْ بَعْدَ الرُّكُوع؟ فَقَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ. قَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ. قَالَ: إِنَّمَا الرُّكُوعِ. فَقَال: إِنَّمَا الرُّكُوعِ. فَقَال: إِنَّمَا وَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ. فَقَال: إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْراً يَدْعُو عَلَى أَنَاسٍ قَتَلُوا أَنَاساً مِنْ أَصْحَابِهِ. يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَّاءُ.

١٥٤٨ - (٣٠٢) حدَّثنا ابْنُ أَبِي عُمَر، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِم. قَالَ: سَمِعْتُ

الرابعة من الهجرة، فحزن عليهم رسول الله ﷺ حزناً شديداً، قال أنس: «ما رأيت رسول الله ﷺ وجد على أحد ما وجد عليهم».

قوله: (حتى نسخ بعد) الخ: أي: نسخت تلاوته بعد ذلك.

٢٩٨ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (نعم، يعد الركوع يسيراً) الخ: قد بين عاصم في روايته مقدار هذا اليسير، حيث قال فيها: «إنما قنت بعد الركوع شهراً».

٣١٠ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (فقال قبل الركوع) الخ: أي: دائماً في الوتر، ومما يحقق ذلك أن عمل الصحابة أو أكثرهم على وفق ما قلنا، عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحاب النبي على كانوا يقتون في الوتر قبل الركوع. كذا في المرقاة.

قوله: (يقال لهم القراء) الخ: أي: لكثرة قراءتهم، وحفظهم للقرآن، واشتغالهم بتحصيل معارفه.

أَنَساً يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ عَلَى سَرِيَّةٍ مَا وَجَدَ عَلَى السَّبْعِينَ الَّذِينَ أُصِيبُوا يَوْمَ بِنْرِ مَعُونَةَ، كَانُوا يُدْعَوْنَ الْقُرَّاءَ. فَمَكَثَ شَهْراً يَدْعُو عَلَى قَتَلَتِهِمْ.

َ ۱۹٤٩ _ (۰۰۰) وحدَّثنا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَابْنُ فُضَيْلٍ. حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، كُلَّهُمْ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَلَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ.

مُوهِ مَنْ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ؛ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَنْتَ شَهْراً، يَلْعَنُ رِعْلاً وَذَكُوانَ، وَعُصَيَّةً عَصَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

١٥٥١ ـ (٠٠٠) وحدّثنا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنْسٍ، عَنْ أَنْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

١٥٥٢ - (٣٠٤) حَدَّثْنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنْمُثَنِّى مَحَمَّدُ بِنُ الْمُثَنِّى مَحَدَّثُنَا عَبْدُ الرَّحْمُنِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنْسٍ؛ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْراً، يَدْعُو عَلَى أَخْيَاءِ مِنْ أَخْيَاءِ الْعَرَبِ. ثُمَّ تَرَكَهُ.

ر المحمَّدُ بْنُ الْمُفَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُفَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةً. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَىٰ. قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَاٰذِبٍ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ.

قوله: (على قتلتهم) الخ: أي: قاتليهم.

٣٠٢ _ (...) _ قوله: (ما وجد على السبعين) الخ: الوجد ههنا الحزن أو الغضب، وهذا نص على أن أصحاب بئر معونة كانوا سبعين، وفي بعض الروايات عند ابن إسحاق: «فبعث المنذر بن عمرو في أربعين رجلاً».

قال الحافظ: «ويمكن الجمع بينه وبين الذي في الصحيح بأن الأربعين كانوا رؤساء، وبقية العدة أتباعاً، ووهِم من قال: كانوا ثلاثين فقط».

⁽۱) قوله: «البراء بن عازب؛ الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب القنوت في صلاة المغرب، درقم (۱۰۷۷) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات، رقم (۱۶٤۱) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، رقم (٤٠١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القنوت بعد الركوع، رقم (١٦٠٥) و (١٦٠٦) وأحمد في مسنده (٤: ٥٨ و ٢٨٠٠).

١٥٥٤ - (٣٠٦) وحدثنا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَاٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنِ الْبَرَاءِ. قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ.

1000 - (٣٠٧) حدَثني أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحِ الْمِصْرِيُّ. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ خُفَافِ بْنِ إِيمَاءِ الْغِفَادِيِّ (١)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي صَلاةٍ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ بَنِي خُفَافِ بْنِ إِيمَاءُ الْغَفَادِيُّ (١)؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي صَلاةٍ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ بَنِي لِحْيَانَ وَرِعْلاً وَذَكُوانَ، وَعُصَيَّةَ عَصَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، خِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ».

١٥٥٦ - (٣٠٨) وحدثنا يَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَٱبْنُ حُجْرٍ. قَالَ ٱبْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ، (وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو)، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنِ الْمَعَامِ. قَالَ: أَنْهُ قَالَ: قَالَ خُفَافُ بْنُ إِيمَاءٍ: رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ رَفَعَ رأْسَهُ الْحَارِثِ بْنِ خُفَافٍ عَفَر اللَّهُ لَهَا. وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ، وَعُصَيّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولُهُ. اللَّهُمَّ الْعَنْ بَنِي فَقَالَ: «غِفَادُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا. وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ، وَعُصَيّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولُهُ. اللَّهُمَّ الْعَنْ بَنِي

٣٠٧ ـ (٦٧٩) ـ قوله: (عن خفاف بن إيماء) الخ: بضم الخاء المعجمة، وإيماء: بكسر الهمزة، وهو مصروف.

٣٠٨ ـ (...) ـ قوله: (غفار غفر الله لها) الخ: قال الحافظ: فيه الدعاء بما يشتق من الاستقاق، الاسم، كأن يقول لأحمد: أحمد الله عاقبتك، ولعلي: أعلاك الله، وهو من جناس الاشتقاق، ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسَلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَكَنَ﴾ [النمل: ٤٤] اهد.

وقال في موضع آخر: «هو لفظ خبر يراد به الدعاء، ويحتمل أن يكون خبراً على بابه، ويؤيده قوله في آخره: «وعصية عصت الله ورسوله» وعصية: هم بطن من بني سليم، ينسبون إلى عصية بمهملتين مصغراً، وإنما قال فيهم ﷺ لأنهم عاهدوه فغدروا، كما سيأتي بيان ذلك في المغازي.

 ⁽۱) قوله: «عن تُحقاف بن إيماء الغفاري» لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة ولا عند الدارمي سوى مسلم رحمه الله، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٤: ٥٧).

لِحْيَانَ، وَالْعَنْ رِعْلاً وَذَكُوانَ * ثُمَّ وَقَعَ سَاجِداً. قَالَ خُفَافٌ: فَجُعِلَتْ لَعْنَةُ الْكَفَرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَكَ.

١٥٥٧ ـ (٠٠٠) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. قَالَ: وَأَخْبَرَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ جَرْمَلَةَ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٌ بْنِ الأَسْقَعِ، عَنْ خُفَافِ بْنِ إِيمَاءٍ بِمِثْلِهِ. إِلا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: فَجُعِلَتْ لَعْنَهُ الْكَفَرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

(٥٥) ـ باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

١٥٥٨ ـ (٣٠٩) حدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ النُّجِيبِيُّ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١)؛ أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ،

(...) _ قوله: (فجعلت لعنة الكفرة) الخ: أي: شرعت من ههنا.

(٥٥) _ باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

٣٠٩ _ (٦٨٠) _ قوله: (حين قفل) الخ: أي: رجع، والقفول: الرجوع من السفر، ولا يقال لمن سافر مبتدئاً: قفل، إلا القافلة تفاؤلاً.

قوله: (من غزوة خيبر) الخ: قال النووي: «يقال: غزوة، وغزاة، وخيبر بالخاء المعجمة، هذا هو الصواب، وكذا ضبطناه، وكذا هو في أصول بلادنا من نسخ مسلم.

قال الباجي وأبو عمر بن عبد البر: هذا هو الصواب.

قال عياض: هذا هو قول أهل السير، وهو الصحيح.

وقال الأصيلي: إنما هو حنين ـ بالحاء المهملة والنون ـ وهذا غريب ضعيف» اهـ.

قال الزرقاني ﷺ: «والمراد من خيبر وما اتصل بها من فتح وادي القرى، لأن النوم كان حين قرب من المدينة، وفي الصحيحين عن عمران وأبي قتادة: «كنا في سفر» بالإبهام، وفي مسلم وأبي داود عن ابن مسعود: «أقبل ﷺ من الحديبية ليلاً» وفي الموطأ من مرسل زيد بن

⁽۱) قوله: اعن أبي هريرة الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب إعادة ما نام عنه من الصلاة من الغد، رقم (٦٦٩ ـ ٢٦١) وباب كيف يقضى الفائت من الصلاة، رقم (٦٢٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن نام عن الصلاة أو نسبها، رقم (٤٣٥) و(٤٢٦) والترمذي في جامعه، في كتاب التفسير، باب ومن سورة «طه» رقم (٣١٦٣) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب من نام عن الصلاة أو نسبها، رقم (٦٩٧) وأحمد في مسئده (٢: ٤٢٩).

سَارَ لَيْلَهُ. حَتَّى إِذَا أَدْرَكُهُ الْكَرَىٰ عَرَّسَ. وَقَالَ لِبَلالٍ: «**ٱكُلاْ لَنَا اللَّيْلَ**» فَصَلَّى بِلالٌ مَا قُدُّرَ لَهُ. وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ. فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَنَدَ بِلالٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُوَاجِهَ الْفَجْرِ. فَغَلَبَتْ بِلالاً عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلا بِلالُّ وَلا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتُهُمُ الشَّمْسُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمُ اسْتِيْقَاظاً، فَفَرْع

أسلم: «بطريق مكة» ولعبد الرزاق من مرسل عطاء بن يسار، والبيهقي عن عقبة بن عامر، والطبراني عن ابن عمر: «وبطريق تبوك».

قال الحافظ: «فاختلاف المواطن يدل على تعدد القصة، واختلف: هل كان نومهم عن الصبح مرة أو أكثر، وجزم الأصيلي بأن القصة واحدة، وردّه عياض بمغايرة قصة أبي قتادة لقصة عمران، وهو كما قال» اهـ.

قال النووي ﷺ: "واختلفوا: هل كان هذا النوم مرة أو مرتين، وظاهر الأحاديث مرتان، والله أعلم».

قوله: (سار ليلة) الخ: ولأحمد من حديث ذي مخبر: «وكان يفعل ذلك لقلة الزاد».

قوله: (حتى إذا أدركه الكرى) الخ: هو بزنة عصا، النعاس، وقيل: أن يكون الإنسان بين النوم واليقظة.

قوله: (عرّس) الخ: بتشديد الراء، قال الخليل والجمهور: التعريس نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة، ولا يسمى نزول أول الليل تعريساً، ويقال: لا يختصّ بزمن، بل مطلق نزول المسافر للراحة، ثم يرتحل ليلاً كان أو نهاراً.

قوله: (اكلاً لنا) الخ: بالهمز، من الكلاً بكسر الكاف، قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَكَلُوُكُم﴾ [الأنبياء: ٤٢] أي يحفظكم، فمعنى: «اكلاً لنا الليل»: أي احفظ وارقب الليل بحيث إذا تمّ بطلوع الفجر توقظنا.

قوله: (ما قدّر له) الخ: بالبناء للمفعول، أي ما يسّره الله له.

قوله: (مواجه الفجر) الخ: أي: مواجه الجهة التي يطلع منها.

قوله: (حتى ضربتهم الشمس) الخ: قال عياض: «أي: أصابهم شعاعها وحرّها» اهـ. والحرارة لازمة لشعاعها.

قوله: (فكان رسول الله ﷺ أولهم) النخ: قال الزرقاني: «ففي هذا الحديث أن أول من استيقظ: النبي ﷺ، وأن الذي كلاً الفجر بلال، ومثله في حديث أبي قتادة في الصحيحين، وفيهما من حديث عمران: أن أول من استيقظ: أبو بكر، ثم فلان، ثم فلان، ثم عمر الرابع، فكبر حتى استيقظ ﷺ. وفي حديث أبي قتادة: أن العمرين لم يكونا معه لما نام، وفي قصة

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ﴿ أَيْ بِلالُ ﴾! فَقَالَ بِلاَلٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ ـ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي،

عمران أنهما كانا معه، وروى الطبراني شبيهاً بقصة عمران، وفيه أن الذي كلأ الفجر ذو مخبر ـ وهو بكسر الميم، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الموحدة ـ وفي صحيح ابن حبان عن أبي مسعود (كذا في الأصل، والصحيح عن ابن مسعود، كما في الفتح) أنه كلاً لهم الفجر.

قال الحافظ: «فهذا كله يدل على تعدد القصة، ومع ذلك فالجمع ممكن، ولا سيما مع ما في مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوي الحديث عن أبي قتادة، ذكر أن عمران سمعه وهو يحدث الحديث بطوله، فقال: انظر كيف تحدث، فإني كنت شاهد القصة، فما أنكر عليه من الحديث شيئًا، فهذا يدل على اتحادها، لكن لمدعي التعدد أن يقول: يحتمل أن عمران حضر القصتين، فحدث بإحداهما، وصدق ابن رباح لما حدث بالأخرى» انتهى.

فليتأمل الجمع بماذا، مع هذا التغاير في الذي كلأ وأول من استيقظ، وأن العمرين معه في قصة عمران دون قصة أبي قتادة، وسبق اختلاف آخر في محل النوم.

فالمتجه ما رجحه عياض أن النوم عن صلاة الصبح وقع مرتين، وإليه أوماً الحافظ قبل ذلك كما مر، ولذا قال السيوطي كلله: لا يجمع إلا بتعدد القصة.

قوله: (ففزع رسول الله) الخ: قال النووي: أي انتبه وقام. وقال الأصيلي: فزع لأجل عدوهم خوف أن يكون اتبعهم، فيجدهم بتلك الحال من النوم. وقال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون تأسفاً على ما فاتهم من وقت الصلاة. قال: وفيه دلالة على أن ذلك لم يكن من عادته منذ بعث، قال: ولا معنى لقول الأصيلي، لأنه على أن يتبعه عدو في انصرافه من خيبر ولا من حنين، ولا ذكر ذلك أحد من أهل المغازي، بل انصرف من كلا الغزوتين ظافراً غانماً.

قوله: (فقال: أي بلال) الخ: قال النووي كَتَلَهُ: «هكذا هو في رواياتنا ونسخ بلادنا، وحكى القاضي عياض عن جماعة أنهم ضبطوه «أين بلال» بزيادة نون» اهـ.

وفي حديث أبي قتادة: «يا بلال، أين ما قلت؟» وإنما قال له ذلك تنبيهاً على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها، ولا سيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار، وفي رواية ابن إسحاق: «ماذا صنعت بنا يا بلال».

قوله: (أخذ بنفسي الذي أخذ) الخ: قال ابن رشيق: أي إن الله استولى بقدرته عليّ كما استولى عليك مع منزلتك، قال: ويحتمل أن المراد: النوم غلبني كما غلبك. وقال ابن عبد البر كلاله: أي إذا كنت أنت في منزلتك من الله قد غلبتك عينك وقبضت نفسك فأنا أحرى بذلك، ومعناه قبض نفسي الذي قبض نفسك، فالباء زائدة. قال: وهذا قول من جعل النفس والروح شيئاً واحداً، لأنه قال في الحديث الآخر: «إن الله قبض أرواحنا» فنصّ على أن المقبوض هو الروح، وفي القرآن: ﴿اللهُ يَتُوفَى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] ومن قال: النفس غير الروح:

قوله: (اقتادوا) الخ: أي: ارتحلوا، وبه عبر في حديث عمران، وزاد في رواية أبي حازم الآتية: «فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان» وفي رواية زيد بن أسلم في الموطأ: «إن هذا واد به شيطان» فعلّله ﷺ بهذا، ولا يعلمه إلا هو.

قال عياض: وهذا أظهر الأقوال في تعليله، ويأتي له مزيد في التالي.

قوله: (فاقتادوا رواحلهم شيئاً) الخ: أي: قليلاً، وفي حديث عمران: «فسار غير بعيد، ثم نزل» وهذا يدل على أن هذا الارتحال وقع على خلاف سيرهم المعتاد. قال عياض: وفي الحديث الآخر: «اركبوا، فركبوا»، فوجه الجمع أن يكون اقتاد البعض وركب البعض، والله أعلم.

قوله: (ثم توضأ رسول الله ﷺ) الخ: زاد ابن إسحاق: «وتوضأ الناس».

قوله: (فأقام الصلاة) الخ: وفي حديث عمران عند البخاري: «ونودي بالصلاة، فصلى بالناس» وفي حديث أبي قتادة عند المؤلف: «ثم أذن بلال بالصلاة» وفي بعض روايات البخاري في أواخر المواقيت: «يا بلال، قم فأذن بالناس بالصلاة، فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس وابياضت قام فصلى» ولأحمد من حديث ذي مخبر: «فأمر بلالاً فأذن، ثم قام ولل فصلى ركعتين، وهو غير عجل، ثم أمره فأقام الصلاة» ولأبي داود من حديث عمران بن حصين في نحو هذه القصة: «فأمر بلالاً بأذن، فصلينا ركعتين، ثم أمره فأقام فصلى الغداة».

قال الشيخ بدر الدين العيني كلف: "واختلف العلماء فيه، فقال أصحابنا: يؤذن للفائتة ويقيم، واحتجوا في ذلك بحديث عمران بن حصين رواه أبو داود وغيره (وفيه: "ثم أمر مؤذناً فأذن، فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام ثم صلى الفجر) وبه قال الشافعي في القديم وأحمد، وأبو ثور، وابن المنذر، وإن فاتته صلوات أذن للأولى وأقام، وهو مخير في الباقي، إن شاء أذن وأقام لكل صلاة من الفوائت، وإن شاء اقتصر على الإقامة لما روى الترمذي عن ابن مسعود: "أن النبي على فاتته يوم المخندق أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن، ثم أقام، فصلى العشاء».

فإن قلت: إذا كان الأمر كذلك فمن أين التخيير؟

قلت: جاء في رواية: «قضاهن ﷺ بأذان وإقامة» وفي رواية: «بأذان وإقامة للأولى وإقامة لكولى وإقامة لكلولي وإقامة لكل واحدة من البواقي» ولهذا الاختلاف خيرنا في ذلك، وفي التحفة: وروي في غير رواية

«مَنْ نَسِيَ الصَّلاةَ

الأصول عن محمد بن الحسن كتالة: إذا فاتته صلوات تقضى الأولى بأذان وإقامة، والباقي بالإقامة دون الأذان، وقال الشافعي كتالله في الجديد: يقيم لهن ولا يؤذن، وفي القديم: يؤذن للأولى ويقيم، ويقتصر في البواقي على الإقامة. وقال النووي كتاله في شرح المهذب: يقيم لكل واحدة بلا خلاف، ولا يؤذن لغير الأولى منهن، وفي الأولى ثلاثة أقوال في الأذان، أصحها أنه يؤذن، ولا يعتبر بتصحيح الرافعي منع الأذان. والأذان للأولى مذهب مالك، والشافعي، وأبي ثور رحمهم الله: وقال ابن بطال: لم يذكر الأذان في الأولى عن مالك والشافعي، وقال الثوري والأوزاعي وإسحاق: لا يؤذن لفائتة».

قوله: (من نسي الصلاة) الغ: زاد في رواية القعنبي: «أو نام عنها». قال الشوكاني: «تمسك بدليل الخطاب من قال: إن العامد لا يقضي الصلاة، لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، فيلزم منه أن من لم ينس لا يصلي، وإلى ذلك ذهب داود وابن حزم، وقال الحافظ ابن تيمية: «والمنازعون لهم ليس لهم حجة قط يرد إليها عند التنازع، وأكثرهم يقولون: لا يجب القضاء إلا بأمر جديد، وليس معهم هنا أمر، ونحن لا ننازع في وجوب القضاء فقط، بل ننازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها». وأطال البحث في ذلك، واختار ما ذكره داود ومن معه، والأمر كما ذكره، فإني لم أقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء على العامد، وهم من عدا من ذكرنا على دليل ينفق في سوق المناظرة، ويصلح للتعويل عليه في مثل المضاف من العموم، (وأيضاً عمومات الأدلة القاضية بالقضاء على من أفطر في رمضان وغير ذلك، ولا فرق بين الصلاة والصيام في الوجوب، على أن الصلاة لا تسقط بحال، بخلاف الصيام فهي أولى بالقضاء) ولكنهم لم يرفعوا إليه رأساً.

وأنهض ما جاؤوا به هذا المقام قولهم: إن الأحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسي يستفاد من مفهوم خطابها وجوب القضاء على العامد، لأنها من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فتدل بفحوى الخطاب وقياس الأولى على المطلوب، وهذا مردود، لأن القائل بأن العامد لا يقضي لم يرد أنه أخف حالاً من الناسي، بل صرح بأن المانع من وجوب القضاء على العامد أنه لا يسقط الإثم عنه، فلا فائدة فيه، فيكون إثباته مع عدم النص عبثاً، بخلاف الناسي والنائم، فقد أمرهم الشارع بذلك، وصرح بأن القضاء كفارة لهم لا كفارة لهما سواه.

ومن جملة حججهم: أن قوله في الحديث: «لا كفارة لها إلا ذلك» يدل على أن العامد مراد بالحديث، لأن النائم والناسي لا إثم عليهما، قالوا: فالمراد بالناسي: التارك، سواء كان عن ذهول أم لا. ومنه قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللّهَ فَلَسِيَهُمُ ﴾ [التوبة: ١٧] وقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللّهَ فَأَنسَنهُمُ اللّهُ اللهُمُهُمُ ﴾ [الحشر: ١٩] ولا يخفى عليك أن هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسي

فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا. فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ وَأَقِيهِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤].

والنائم لعدم الإثم الذي جعلوا الكفارة منوطة به، والأحاديث الصحيحة قد صرحت بوجوب ذلك عليهما.

وقد استضعف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال، وقال: الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد، على أنه قد قيل: إن المراد بالكفارة هي الإتيان بها، تنبيهاً على أنه لا يكفي مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها.

وقد أنصف ابن دقيق العيد، فرد جميع ما تشبثوا به، والمحتاج إلى إمعان النظر ما ذكرنا لك سابقاً من عموم حديث: «فدين الله أحق أن يقضى» لا سيما على قول من قال: إن وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الأول الدال على وجوب الأداء فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدده: تردد، لأنه يقول: المتعمد للترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها، فصارت ديناً عليه، والدين لا يسقط إلا بأدائه.

إذا عرفت هذا علمت أن المقام من المضايف، وأن قول النووي في شرح مسلم بعد حكاية قول من قائله، وجهالة من الإفراط حكاية قول من قال: لا يجب القضاء على العامد: إنه خطأ من قائله، وجهالة من الإفراط المذموم، وكذلك قول المقبلي في المنار: إن باب القضاء ركب على غير أساس ليس فيه كتاب ولا سنة إلى آخر كلامه من التفريط». انتهى.

وقال الأبي: «قول داود وغيره خرّجه القاضي سند على قول ابن حبيب بكفر من ترك الصلاة، لأنه مرتد تاب، واختلف في الحربي يسلم: هل يقضي ما ترك ببلد الحرب؟ فقال سحنون: يقضي، وأباه ابن عبد الحكم».

قوله: (فليصلها إذا ذكرها) ولأبي يعلى والطبراني وابن عبد البر عن أبي جحيفة: «ثم قال ﷺ: إنكم كنتم أمواتاً فرد الله إليكم أرواحكم، فمن نام عن الصلاة فليصلها إذا استيقظ، ومن نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها».

وفي الصحيحين عن أنس مرفوعاً: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك». وبهذا كله علم أن في حديث الباب اختصاراً من بعض رواته. قاله الزرقاني.

قوله: (فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَقِيرِ ٱلصَّلَوَةَ لِنِكَرِيّ﴾) [طه: ١٤] النخ: قال عياض: قال بعضهم: فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم، وأخذه من الآية التي تضمنت الأمر لموسى ﷺ، وأنه مما يلزمنا اتباعه، وقال غيره: استشكل وجه أخذ الحكم من الآية، فإن معنى «لذكري» إما: لذكري فيها، وإما: لأذكرك عليها، على اختلاف القولين في تأويلها، وعلى كل فلا يعطي ذلك.

قال ابن جرير: ولو كان المراد: حين تذكرها، لكان التنزيل لذكرها. وأصح ما أجيب به أن الحديث فيه تغيير من الراوي، وإنما هو «للذكرى» بلام التعريف وألف القصر، كما في سنن قَالَ يُونُسُ: وَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَقْرَؤُهَا: لِلذُّكْرَىٰ.

1009 ـ (٣١٠) وحد ثني مُحمَّدُ بنُ حاتِم وَيَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ. كِلاهُمَا عَنْ يَحْيَىٰ. قَالَ ابْنُ حَاتِم: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ حَدَّثَنَا أَبُو عَنْ يَحْيَىٰ. فَالَ ابْنُ حَاتِم: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ عَرَّسْنَا مَع نَبِيِّ اللَّهِ عَلَيْهِ. فَلَمْ نَسْتَيْقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ. فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «لِيَأْخُذُ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ. فَإِنَّ هَلْذَا مَنْزِلٌ حَضَرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ ا قَالَ فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: فَلَا مَنْزِلٌ حَضَرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ ا قَالَ فَقَالَ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْنَ . فَمُ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ . ثُمَّ الطَّالُةُ فَصَلَّى الْغَدَاةَ .

أبي داود، وفيه وفي مسلم زيادة، وكان ابن شهاب يقرأها: «للذكرى» فبان بهذا أن استدلاله ﷺ إنما كان بهذه القراءة، فإن معناها للتذكر، أي لوقت التذكر.

قال عياض: وذلك هو المناسب لسياق الحديث، وعرف أن التغيير صدر من الرواة، كذا في شرح الموطأ.

قال الحافظ: «وقيل: معنى: «أقم الصلاة لذكري» إذا ذكرتها، أي لتذكيري لك إياها، وهذا يعضد قراءة من قرأ: «للذكرى» وقال النخعي: اللام للظرف، أي إذا ذكرتني، أي إذا ذكرت أمري بعد ما نسيت، وقيل: لا تذكر فيها غيري، وقيل: شكراً لذكري، وقيل: المراد بقوله: ذكري: ذكر أمري، وقيل: المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني، فإن الصلاة عبادة شه، فكرها ذكر المعبود، فكأنه أراد لذكر الصلاة».

وقال التوربشتي: «الأولى أن يقصد إلى وجه يوافق الآية والحديث، وكأن المعنى: أقم الصلاة لذكرها، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى، أو يقدر مضاف، أي: لذكر صلاتي، أو ذكر الشمير فيه موضع الصلاة لشرفها».

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وظني - والله أعلم - أن النبي على مأخذ المسألة من كتاب الله، فإنه علم من قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمِ الشَّلَاةَ لِنِكُونَ ﴾ [طه: ١٤] أن إقامة الصلاة إنما هي لذكر الرب، وقد خاطب الله سبحانه من ذهل عن ذكره ونسيه: في الكهف بقوله: ﴿وَاَذْكُر رَبُّكَ إِذَا نَسِيتٌ ﴾ [الكهف: ٢٤] أي اذكره إذا فرط منك نسيان ذلك، ثم تذكرته، فإنه ما دام ناسياً لا يؤمر بالذكر، فأمر بالتدارك عند التذكر، سواء قصر الفعل أم طال، فالآية المتلوة في حديث الباب مع ضم آية الكهف تفيد مضمون قوله على: «فليصلها إذا ذكرها» في حق الناسي، وقس عليه النائم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣١٠ _ (...) _ قوله: (ثم صلى سجدتين) الخ: أي: ركعتين، من باب تسمية الكل باسم جزئه. قال النووي كللة: «فيه استحباب قضاء النوافل الراتبة».

قوله: (فصلى الغداة) الخ: أي: فريضة الفجر، فإن قيل: كيف نام النبي ﷺ عن صلاة

المُغِيرَةِ)، وحد ثمنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، (يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ)، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةً (١)؛ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، خَداً»، فَانْطَلَقَ النَّاسِ
 ﴿ إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ مَشِيَّتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ. وَتَأْتُونَ الْمَاءَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، خَداً»، فَانْطَلَقَ النَّاسِ

الصبح حتى طلعت الشمس؟ مع قوله ﷺ: «إن عينيّ تنامان ولا ينام قلبي».

أجيب بأن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما، ولا يدرك ما يتعلق بالعين، لأنها نائمة، والقلب يقظان، قال النووي: هذا هو الصحيح المعتمد.

قال الحافظ: «ولا يقال: القلب وإن لم يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر - مثلاً - لكنه يدرك إذا كان يقظاناً: مرور الوقت الطويل، فإن من ابتداء الفجر إلى أن حميت الشمس مدة لا تخفى على من لم يستغرق، لأنا نقول: يحتمل أن قلبه كان مستغرقاً بالوحي، ولا يلزم وصفه بالنوم، كما كان يستغرق حالة إلقاء الوحي يقظة. وحكمة ذلك بيان التشريع بالفعل، لأنه أوقع في النفس، كما في سهوه في الصلاة.

قال: وقريب من هذا جواب ابن المنيّر بأن السهو قد يحصل له في اليقظة لمصلحة التشريع، ففي النوم أولى، أو على السواء، وجمع أيضاً بأنه كان له حالان: أحدهما: ينام فيه القلب، فصادف هذا الموضع. والثاني: لا ينام، وهو الغالب من أحواله، وهذا ضعيف. وقيل غير ذلك، كما بسطه في فتح الباري.

٣١١ ـ (٦٨١) ـ **قوله: (عن عبد الله بن رباح)** الخ: رباح هذا: بفتح الراء وبالموحدة، وأبو قتادة: الحارث بن ربعي الأنصاري.

قوله: (خطبنا رسول الله) الخ: فيه أنه يستحب لأمير الجيش إذا رأى مصلحة لقومه في إعلامهم بأمر أن يجمعهم كلهم، ويشيع ذلك فيهم ليبلغهم كلهم، ويتأهبوا له، ولا يخص به بعضهم وكبارهم، لأنه ربما خفي على بعضهم فيلحقه الضرر.

قوله: (وتأتون الماء إن شاء الله) الخ: فيه استحباب قول: «إن شاء الله» في الأصور المستقبلة، وهو موافق للأمر به في القرآن.

⁽۱) قوله: «عن أبي قتادة) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهاب الوقت، رقم (٥٩٥) وفي كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة، رقم (٢٤٧١) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب فيمن نام عن صلاة، رقم (٢١٦) و(٢١٧) وباب إعادة ما نام عن سن الصلاة لوقتها من الغد، رقم (٢١٨) وفي كتاب الإمامة، باب الجماعة للفائت من الصلاة، رقم (٢٤٧) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن نام عن الصلاة أو نسيها، رقم (٢٣٧ _ ٤٤١) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في النوم عن الصلاة، رقم (١٧٧) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب من نام عن الصلاة أو نسيها، رقم (٢٩٨) وأحمد في مسنده (٥: ٢٩٨ و ٣٠٣ و ٣٠٠).

لا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ. قَالَ أَبُو قَتَادَةً: فَيَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلُ وَأَنَا اللَّي جَنْيِهِ. قَالَ: فَأَعَسُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ فَمَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ. فَأَتَيْتُهُ فَدَعَمْتُهُ. مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ. حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ. قَالَ: ثُمَّ سَارَ حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ مَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ. قَالَ: فُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ. قَالَ: ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ مَانَ مَيْلَةً هِي أَشَدُّ مِنَ الْمَيْلَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ. حَتَّى كَادَ يَنْجَفِلُ. فَأَتَيْتُهُ فَلَعَمْتُهُ. فَرَفَعَ السَّحَرِ مَانَ مَيْلَةً هِي أَشَدُّ مِنَ الْمَيْلَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ. حَتَّى كَاذَ يَنْجَفِلُ. فَأَتَيْتُهُ فَلَعَمْتُهُ. فَرَفَعَ رَأُسَهُ فَقَال: «مَنْ هَلَذُا؟» قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةً. قَالَ: «مَنَى كَانَ هَلَذَا مَسِيرِكَ مِنْي؟» قُلْتُ: مَا زَالَ مَسِيرِي مُنْذُ اللَّيْلَةِ. قَالَ: «حَفِظْكَ اللَّهُ بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيّهُ هُ ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَانَا نَحْفَىٰ وَلَذَا رَاكِبُ. ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَانَا نَحْفَىٰ عَلَى النَّاسِ؟» ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَىٰ مِنْ أَحَدِ؟» قُلْتُ: هَلَا رَاكِبُ. ثُمَّ قَالَ: هَلْ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ؟ وَلَكَ أَلَى مِنْ أَحَدِهُ اللَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ. فَوْضَعَ رَأُسَهُ . ثَمَّى النَّاسِ؟ مَا مُعْفَى النَّاسِةُ وَلَكَ أَلَى مَنِ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَالشَمْسُ فِي ظَهْرِهِ. قَالَ: فَقُمْنَا فَرْعِينَ. ثُمَّ قَالَ: «الْكُونُوا» فَرَكِبْنَا. فَسِرْنَا. حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ فَي ظَهْرِهِ. قَالَ: فَقُمْنَا فَرْعِينَ. فَلَى: «الْمُدُونَ أَوْلُ مَنِ اسْتَيْفَظَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَوْلَ. فَقُمْنَا فَرْعِينَ. فَيُعَلِي الشَّهُ فَلَذَ وَلَا مُنَا فَرْعِينَ. فَلَ الْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَاسُلُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْكُولُ مَلْ اللَّهُ عَلَى إِلَى الْنَالُولُ مَا اللَّهُ عَلَى إِلَى الْعَلْ الْمُنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُلْتِهُ فَلَى الْعَلْ الْمُ عَلَى الْمُلْ عَلْ اللَّهُ عَلَى الْمُلْ

قوله: (لا يلوي أحد على أحد) الخ: أي: لا يعطف عليه، ولا ينظره، بل يسير بالعجلة، وهذا كان مقصود النبي ﷺ.

قوله: (حتى ابهارٌ الليل) الخ: هو بالباء الموحدة وتشديد الراء، أي: انتصف، أو ذهب

قوله: (فنعس رسول الله) الخ: هو بفتح العين، والنعاس مقدمة النوم، وهو ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي على العين، ولا تصل إلى القلب، فإذا وصلت إلى القلب كان نوماً.

قوله: (فدعمته) الخ: أي: أقمت ميله من النوم، وصرت تحته، كالدعامة للبناء فوقها.

قوله: (حتى تهور الليل) الخ: أي: ذهب أكثره، مأخوذ من: تهور البناء، وهو انهدامه، يقال: تهور الليل، وتوهر. قاله النووي.

قوله: (كاد ينجفل) الخ: أي: ينقلب ويقع. قاله الأبي.

قوله: (قلت: أبو قتادة) الخ: فيه أنه إذا قيل للمستأذن ونحوه: من هذا، يقول: فلان، باسمه، وأنه لا بأس أن يقول: أبو فلان إذا كان مشهوراً بكنيته،

قوله: (حفظك الله) الخ: فيه أنه يستحب لمن صنع إليه بمعروف أن يدعو لفاعله، وفيه حديث آخر صحيح مشهور، قاله النووي.

قوله: (بما حفظت به نبيه) الخ: أي: بسبب حفظك نبيه.

قوله: (سبعة ركب) الخ: هو جمع راكب، كصاحب وصحب، ونظائره.

قوله: (فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس) النخ: يحتج به أبو حنيفة على أن الفائتة لا تصلى عند طلوعها، وتقدم تقريره.

قوله: (بميضأة) الخ: بكسر الميم وبهمزة بعد الضاد، وهي الإناء الذي يتوضأ به، كالركوة.

قوله: (وضوءاً دون وضوء) الخ: أي: وضوءا خفيفاً، مع أنه أسبغ الأعضاء. قال القرطبي: «اقتصر فيه على المرة لتبقى في الميضأة فضلة، لتظهر فيها البركة، وزعم البعض أن المراد توضأ، ولم يستنج بالماء، بل استجمر بالأحجار، وغلطه النووي».

قوله: (فسيكون لها نبأ) الخ: هو ما ظهر فيها حسبما نبّه عليه في الحديث. قال الأبي: «فإن قلت عدم بقاء شيء فيها أبين في كونه معجزة وخرق عادة.

قلت: كان الشيخ (ابن عرفة) يحكي عن بعضهم أنه كان يقول: فعل ذلك ليظهر الفرق بين الأمور الإلهية ومكتسبات الخلق، فإن الأمور الإلهية إيجاد عن عدم صرف، فلذلك أبقى ليظهر الفرق».

قال السنوسي: "وحاصله لا جواب، لأن هذا أيضاً من الأمور الإلهية، وإنما الجواب الحق أن يقال: إنه أبقى من وضوئه فضلة ليظهر أن البركة جاءت من لمس يده المباركة، أو ليجتهد المكلف بعض اجتهاد في تعيين أن كثرة الماء ليس من طبع تلك الفضلة، فيثاب على ذلك الاجتهاد.

ولا يقال: إن الجواب الأول هو جواب ابن عرفة الذي نقله بعينه أو يتضمنه، لأن صدور الشيء ببركته الله لا يقتضي أنه مكتسب له، لأن المكتسب من الأفعال هو المقارن للقدرة الحادثة التعلق لها، وتكثير الماء ليس من متعلقات القدرة الحادثة حتى يصح، أو يقال: إنه من مكتسبات الخلق، وإنما هو من الأمور الإلهية التي ليس للقدرة الحادثة تعلق بها أصلاً، فكما أن نزول الغيث في الاستسقاء، ورفعه ببركة دعائه لله لا يوجب لهما أن يعد المن مكتسباته المن فكذا تكثير الماء ببركة فضلة وضوئه وعظيم دعوته، فإن تسومح في الكسب وأطلق على هذه الأمور كلها نظراً إلى وقوعها عند سبب منه الله النه الإناء وين عدمه اهد.

قوله: (يهمس إل بعض) الخ: بفتح الياء وكسر الميم، وهو الكلام الخفي.

قوله: (ثم قال: أما لكم) الخ: أي: قال مؤنساً لهم بأنه لا حرج عليهم في ذلك، لأنهم

فِيَّ أُسْوَةً؟» ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ. إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلاةَ

لم يتعمدوه، كما آنسهم قبل الارتحال لما شكوا إليه الذي أصابهم، فقال: لا ضير، أو لا يضير. وقال في بعض الروايات: «يا أيها الناس إن الله قبض أرواحنا، ولو شاء لردها إلينا في حين غير هذا». وفي بعضها: «لو أن الله أراد أن لا تناموا عنها لم تناموا، ولكن أراد أن تكون لمن بعدكم، فهكذا لمن نام أو نسى» رواه أحمد عن ابن مسعود. قاله الزرقاني.

قوله: (في أسوة) الخ: يعني: لا إثم عليكم لمشاركتكم لي في الفعل، وأنا معصوم، والمعصوم لا إثم عليه، فمن شاركه كذلك. قاله السنوسي تظله في شرح مسلم.

قوله: (ليس في النوم تفريط) الخ: قال النووي كلله: «فيه دليل على ما أجمع العلماء أن النائم ليس بمكلف، وإنما يجب عليه قضاء الصلاة ونحوها بأمر جديد، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند أصحاب الفقه والأصول، ومنهم من قال: يجب القضاء بالخطاب السابق، وهذا القائل يوافق على أنه في حال النوم غير مكلف» اه.

وقال صاحب كشف الأسرار من أصحابنا: «يعني حكم النوم تأخير حكم الخطاب في حق العمل به، لا سقوط الوجوب، لاحتمال الأداء، حقيقة بالانتباه، أو احتمال خلفه، وهو القضاء على تقدير عدم الانتباه، وهذا لأن نفس العجز لا يسقط أصل الوجوب، وإنما يسقط وجوب العمل إلى حين القدرة إلا أن يطول زمان الوجوب، ويتكثر الواجب، فحينئذ يسقط دفعاً للحرج، والنوم لا يمتد عادة، بحيث يحرج العبد في قضاء ما يفوته في حال نومه، فإنه لا يمتد ليلاً ونهاراً عادة، وإذا كان - أي النوم - كذلك، أي كما بينا أنه غير ممتد، وغير مستلزم للحرج: لم يسقط الوجوب به، لأنه لا يخل بالأهلية لأهلية وجود العبادات بالذمة وبالإسلام، والنوم لا يخل بهما». قال أبو اليسر: وقد أجمع المسلمون على هذا. ثم قال: وقوله ﷺ: «فليصلها إذا ذكرها» دليل على أن الوجوب ثابت في حق النائم والناسي.

قال الإمام البرغري: «في هذا الحديث إشارة إلى أن الصلاة واجبة حالة النوم، ولكن تأخر وجوب أدائها بعذر النوم، لأنه عليه قال: «من نام عن صلاة...» ولو لم تكن واجبة حالة النوم لما كان نائماً عن الصلاة» اهـ.

قال الإمام فخر الإسلام: «نعم، النوم ينافي الاختيار أصلاً، حتى بطلت عباراته (أي النائم) في الطلاق والعتاق والإسلام وغير ذلك» اهـ.

تنبيه:

قال الشوكاني: «ظاهر الحديث أنه لا تفريط في النوم، سواء كان قبل دخول الوقت أو بعده قبل تضيقه. وقيل: إنه إذا تعمد النوم قبل تضيق الوقت، واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة لغلبة ظنه أنه لا يستيقظ إلا وقد خرج الوقت: كان آثماً، والظاهر أنه لا إثم عليه بالنظر إلى

حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلاةِ الأُخْرَىٰ. فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلُّهَا حِينَ يَنْتَبِهُ لَهَا. فَإِذَا كَانَ الْغَدُ

النوم، لأنه فعله في وقت يباح فعله فيه، فيشمله الحديث، وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك فلا إشكال في العصيان بذلك، ولا شك في إثم من نام بعد تضيق الوقت، لتعلق الخطاب به، والنوم مانع من الامتثال، والواجب إزالة المانع؛ اهـ.

قوله: (حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى) الخ: قال العلامة السندي كلله: "فيه دليل للحنفية القائلين بعدم جواز الجمع، لكن قد يقال: إنه بإطلاقه ينافي جمع المزدلفة في الحج، وهو خلاف مذهبهم، وعند التقييد يمكن تقييده بما يخرجه عن الدلالة، بأن يقال: أي يؤخر الصلاة بغير مبيح شرعاً، أو نحوه، على أن الظاهر أن المراد بقوله: "حتى يجيء وقت صلاة أخرى" أي حتى تخرج وقت تلك الصلاة، بطريق الكناية، لأن الغالب أنه بدخول الثانية يخرج وقت الأولى، وذلك لأن خروج وقت الأولى مناط للتفريط، ولا دخل فيه لدخول وقت الثانية. وأيضاً مورد الكلام كانت صلاة الصبح، والتفريط فيها يتحقق بمجرد خروج الوقت بلا دخول وقت صلاة أخرى، وحينئذ فمضمون الكلام: أن المذموم هو التأخير إلى خروج الوقت، ولا يخفى أنه إذا جاز الجمع في السفر لا يتحقق خروج الوقت بدخول وقت الثانية، لأن الشارع قرر وقت الثانية وقتاً لهما، وكل منهما في وقتها حينئذ».

قوله: (فإذا كان الغد) الخ: قال العلامة السندي كَثَلَهُ في حاشية النسائي: «أي ليصل الوقتية من الغد للوقت، ولما كانت الوقتية من الغد عين المنسية في اليوم باعتبار أنها واحدة من خمس، كالفجر والظهر مثلاً: صح رجع الضمير، والمقصود المحافظة على مراعاة الوقت فيما بعد، وأن لا يتخذ الإخراج عن الوقت والأداء في وقت أخرى عادةً له اه.

وقال النووي: «فمعناه أنه إذا فاتنه صلاة فقضاها لا يتغير وقتها، ويتحول في المستقبل، بل يبقى كما كان، فإذا كان الغد صلى صلاة الغد في وقتها المعتاد، ويتحول، وليس معناه أنه يقضي الفائنة مرتين: مرة في الحال، ومرة في الغد، وإنما معناه ما قدمناه، فهذا هو الصواب في معنى هذا الحديث، وقد اضطربت أقوال العلماء فيه، واختار المحققون ما ذكرته، والله أعلم».

وقد عقد البخاري في صحيحه في هذا «باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ولا يعيد إلا تلك الصلاة».

قال علي بن المنيّر: "صرح البخاري بإثبات هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله، ولكونه على وفق القياس، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر، فمن قضى الفائتة كمل العدد المأمور به، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع: "فليصلها" ولم يذكر زيادة، وقال أيضاً: "لا كفارة لها إلا ذلك" فاستفيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها".

قال الحافظ: «ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله: «ولا يعيد إلا تلك الصلاة» إلى

فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا» ثُمَّ قَالَ: «مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا؟» قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيْهُمْ. فَقَالَ أَبُو بَكُر وَعُمَرُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِيُخَلِّفَكُمْ. وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا».

تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة، حيث قال: «فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها» فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة القضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي، ولكن اللفظ المذكور ليس نصاً في ذلك، لأنه يحتمل أن يريد بقوله: «فليصلها عند وقتها» أي الصلاة التي تحضر، لا أنه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها، لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة: «من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحاً فليقض معها مثلها».

قال الخطابي: «لا أعلم أحداً قال بظاهره وجوباً، قال: ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب، ليحوز فضيلة الوقت في القضاء» انتهى. ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضاً، بل عدوا الحديث غلطاً من راويه، وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري، ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضاً: «أنهم قالوا: يا رسول الله، ألا نقضيها لوقتها من الغد؟ فقال على: لا، ينهاكم الله عن الربا ويأخذه منكم» اهـ.

قال الشوكاني: «إن ما ذكره الحافظ في الفتح من أنه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين رأيناها في السنن من حديث أبي قتادة الأنصاري».

وقال في بذل المجهود: «إنه سهو من الحافظ»، والله أعلم.

تنبيه

نقل في البدائع عن أبي يوسف كلَّنهُ: «أن في بداية الإسلام كانت الفرائض تقضى ثم تعاد من الغد لوقتها، فنهى النبي ﷺ عن ذلك، والله أعلم».

قوله: (الأهلك) الخ: هو بضم الهاء، بمعنى الهلاك.

«أَطْلِقُوا لِي غُمَرِي» قَالَ: وَدَعَا بِالْمِيضَأَةِ. فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُ وَأَبُو قَتَادَةَ يَسْقِيهِم. فَلَمْ يَعْدُ أَنْ رَأَى النَّاسُ مَاءً فِي الْمِيضَأَةِ تَكَابُوا عَلَيْهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْسِنُوا الْمَلاَ. كُلُّكُمْ سَيَرْوَىٰ» قَالَ: فَفَعَلُوا. فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُ وَأَسْقِيهِمْ. حَتَّىٰ مَا بَقِي غَيْرِي كُلُّكُمْ سَيَرُوَىٰ» قَالَ: فَفَعَلُوا. فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ» فَقُلْتُ: لاَ أَشْرَبُ وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَمَ صَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «اشْرَبْ» فَقُلْتُ: لاَ أَشْرَبُ حَتَّى تَشْرَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: ﴿إِنَّ سَاقِيَ الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شُوبًا» قَالَ: فَشَرِبْتُ. وَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَشَرِبْتُ. وَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحٍ: إِنِّي لأُحَدِّثُ هَلْذَا الْحَدِيثَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ. إِذْ قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنِ: انْظُرْ أَيُّهَا الْفَتَىٰ كَيْفَ تُحَدِّثُ. فَإِنِّي أَحَدُ الرَّكْبِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ. قَالَ:

قوله: (أطلقوا لي غمري) الخ: بضم الغين المعجمة، وفتح الميم، والراء، وهو القدح الصغير. يقال: تغمرت: أي شربت قليلاً .

قوله: (فلم يعدُ أن رأى الناس) الخ: من عدا، يعدو، بمعنى: تجاوز، وتكابّوا عليها: أي ازدحموا عليها، تفاعل من الكبة بالضم، وهي الجماعة.

قوله: (أن رأى الناس) الخ: إما فاعل «لم يعد» ومفعوله: «تكابوا» على أنه فعل بمعنى المصدر، بتقدير «أن» أو بدونها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَنَاهِ مُرْيِكُمُ ٱلْبَرَقَ ﴾ [الروم: ٢٤] أي لم يتجاوز رؤية الماء ازدحامهم، أو مفعوله وفاعله: «تكابوا» على ما ذكرنا، وقيل: المعنى أي: لم يتجاوز السقي والصب رؤية الناس الماء في تلك الحال، وهي كبّهم عليه، وعلى هذا الفاعل هو الضمير الراجع إلى الصب والسقي، والمفعول: «أن رأى الناس» و«تكابوا» حال، والله تعالى أعلم، قاله السندي كَثَلَهُ.

قوله: (أحسنوا المهلا) الخ: بفتح الميم واللام، وآخره همزة، وهو منصوب، مفعول: «أحسنوا». والمهلا: الخلق، أي: أحسنوا خلقكم، ولا يضر بعضكم بعضاً. قال الأبي: وكان الشيخ يفسر «أحسنوا المهلا» يعني: ليأخذ كل منكم حاجته. قال القرطبي: ومن رواه بسكون اللام من الامتلاء، فقد أخطأ، لأنه لا يملأ أحد في هذه النازلة وعاءه.

قوله: (جامّين رواء) الخ: معنى «جامّين» نشاطاً، والجمام ذهاب الإعياء، والإجمام: ترفيه النفس مدة، حتى يذهب عنها التعب، و«رواء» ضد «عطاش» جمع راو، وهو المستكفي من الماء، فالمراد مستريحين قد رَوُوا من الماء.

قوله: (في مسجد الجامع) الخ: هو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، فعند الكوفيين يجوز ذلك بغير تقدير، وعند البصريين لا يجوز إلا بتقدير، ويتأولون ما جاء في هذا بحسب مواطنه، والتقدير هنا: مسجد المكان الجامع.

قُلْتُ: فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ. فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ قَلْتُ: مِنَ الأَنْصَارِ. قَالَ: حَدِّثْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِكُمْ. قَالَ: فَحَدَّثْتُ الْقَوْمَ. فَقَالَ عِمْرَانُ: لَقَدْ شَهِدْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَمَا شَعَرْتُ أَنَّ أَحَداً حَفِظَهُ كَمَا حَفِظْتَهُ.

المحمد الدَّارِمِيُّ. حَدَّثَنَا مَلْمُ بْنُ وَرِيرِ الْعُطَارِدِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ. حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرِ الْعُطَارِدِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ عَنْ عِبْدِ الْمَجِيدِ. حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرِ الْعُطَارِدِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ (١٠ . قَالَ: كُنْتُ مَعْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ. فَأَذْلَجْنَا لَيْلَتَنَا. حَتَّى إِذَا كَانَ أُولَ مَنِ كَانَ أَوَّلَ مَنِ وَجْهِ الصَّبْحِ عَرَّسْنَا، فَعَلَبَتْنَا أَعْيُنْنَا حَتَّى بَرَغَتِ الشَّمْسُ. قَالَ: فَكَانَ أَوَّلَ مَنِ السَّيْقَظَ مِنَا أَبُو بَكُرٍ. وَكُنَّا لاَ نُوقِظ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ.

قوله: (حفظه كما حفظته) الخ: قال النووي: «ضبطناه «حفظته» بضم التاء وفتحها، وكلاهما حسن، وفي حديث أبي قتادة هذا: معجزات ظاهرات لرسول الله ﷺ:

إحداها: إخباره بأن الميضأة سيكون لها نبأ، وكان كذلك.

الثانية: تكثير الماء القليل.

الثالثة: قوله ﷺ: «كلكم سيروى» وكان كذلك.

الرابعة: قوله ﷺ: "قال أبو بكر وعمر كذا، وقال الناس كذا".

الخامسة: قوله ﷺ: "إنكم تسيرون عشيتكم وليلتكم، وتأتون الماء" وكان كذلك، ولم يكن أحد من القوم يعلم ذلك، ولهذا قال: "فانطلق الناس لا يلوي أحد على أحد" إذ لو كان أحد منهم يعلم ذلك لفعلوا ذلك قبل قوله ﷺ.

٣١٢ ـ (٦٨٢) ـ قوله: (سلم بن زرير) الخ: هو بزاي في أوله مفتوحة، ثم راء مكررة.

قوله: (أدلجنا) الخ: هو بإسكان الدال، وهو سير الليل كله، وأما «ادّلجنا» بفتح الدال المشددة، فمعناه: سرنا آخر الليل، هذا هو الأشهر في اللغة، وقيل: هما لغتان بمعنى، ومصدر الأول «ادلاج» بإسكان الدال، والثانى: إدّلاج بكسر الدال المشددة.

قوله: (حتى بزغت الشمس) الخ: قال النووي: هو أول طلوعها.

قوله: (وكنا لا نوقظ نبي الله) الخ: ومن طريق عوف عن أبي رجاء عند البخاري: «وكان

⁽۱) قوله: «عن عمران بن حصين» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، رقم (٣٤٨) وباب (بلا ترجمة، بعد باب التيمم ضربة) رقم (٣٤٨) وفي كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٧١) والنسائي طرفاً منه، في كتاب الطهارة، باب التيمم بالصعيد، رقم (٣٢٢) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن نام عن الصلاة أو نسيها، رقم (٤٣٣).

النبي ﷺ إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ، لأنا لا ندري ما يحدث له في نومه».

قال الحافظ: «ما يحدث له»: بضم الدال، بعدها مثلثة، أي: من الوحي، كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي، فلا يوقظونه لاحتمال ذلك.

قال ابن بطال: يؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً.

وقال الأبي: والأحسن في عدم إيقاظهم إياه أنه أدب.

قال النووي: «ومع هذا فكانت الصلاة قد فات وقتها، فلو نام آحاد الناس اليوم وحضرت صلاة وخيف فوتها نبّه من حضره، لئلا تفوت الصلاة».

قوله: (ثم استيقظ عمر) الخ: وفي رواية يحيى بن سعيد، عن عوف، عند البخاري: «فكان أول من استيقظ فلان، ثم فلان، ثم فلان، يسميهم أبو رجاء، فنسي عوف، ثم عمر بن الخطاب الرابع».

قال الحافظ: «فكان أول من استيقظ أبو بكر، ويشبه ـ والله أعلم ـ أن يكون الثاني عمران راوي القصة، لأن ظاهر سياقه أنه شاهد ذلك، ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه، ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة، ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية: «قال ذو مخبر: فما أيقظني إلا حر الشمس، فجئت أدنى القوم فأيقظته، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً، حتى استيقظ النبي ﷺ».

قوله: (فجعل يكبر) الخ: قال الحافظ: «وفي استعماله التكبير سلوك طريق الأدب، والجمع بين المصلحتين، وخص التكبير لأنه أصل الدعاء إلى الصلاة».

قال الأبي: «أو يقال: إن التكبير تعريض لا نفس التيقيظ».

قوله: (ارتحلوا) الخ: بصيغة الأمر، وتقدم سببه في شرح حديث أبي هريرة.

قوله: (حتى إذا ابيضت الشمس) الخ: أي صفت.

قوله: (أصابتني جنابة) الخ: زاد في رواية عوف: «ولا ماء» بفتح الهمزة، أي معي، أو موجود، وهذا يحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً، أو في حق الجنب خاصة، فكان حكمه حكم فاقد الطهورين.

ثُمَّ عَجَّلَنِي، فِي رَكْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ، نَطْلُبُ الْمَاءَ. وَقَدْ عَطِشْنَا عَطَشاً شَدِيداً. فَبَيْنَما نَحْنُ نَسِيرُ إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رِجْلَيْهَا بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ. فَقُلْنَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: أَيْهَاهُ. لا إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رِجْلَيْهَا بَيْنَ أَهْلِكِ وَبَيْنَ الْمَاءِ؟ قَالَتْ: مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. قُلْنَا: انْطَلِقِي إِلَى مَاءَ لَكُمْ. قُلْنَا: انْطَلِقِي إلَى رَسُولِ اللَّهِ؟ فَلَمْ نُمَلِّكُهَا مِنْ أَمْرِهًا شَيْئًا حَتَّى انْطَلَقْنَا بِهَا. وَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ وَمَا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَلَمْ نُمَلِّكُهَا مِنْ أَمْرِهًا شَيْئًا حَتَّى انْطَلَقْنَا بِهَا. فَاسْتَقْبَلْنَا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتُهُ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرَتْنَا. وَأَخْبَرَتُهُ أَنَّهَا مُؤتِمَةً. لَهَا صِبْيَانٌ أَيْنَامٌ. فَأَمْرَ بِرَاوِيَتِهَا. فَأُلِيخَتْ. فَمَجَّ فِي الْعَزْلاَوَيْنِ الْعُلْيَاوَيْنِ

قوله: (ثم عجلني) الخ: أي: حثني، وأمرني أن أعجل.

قوله: (في ركب) الخ: وفي رواية عوف: «فدعا فلاناً كان يسميه أبو رجاء نسيه عوف (قال الحافظ: هو عمران بن حصين) ودعا علياً فقال: اذهبا فابتغيا الماء».

قال الحافظ: «ودلت هذه الرواية على أنه كان هو وعليّ فقط، لأنهما خوطبا بلفظ التثنية، ويحتمل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التبعية لهما، فيتجه إطلاق لفظ «ركب» في رواية مسلم، وخصا بالخطاب لأنهما المقصودان بالإرسال».

قوله: (نطلب الماء) الخ: فيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها، وأن التسبب في ذلك غير قادح في التوكل.

قوله: (سادلة رجليها) الخ: السادلة: المرسلة المدلية.

قوله: (بين مزادتين) الخ: المزادة: بفتح الميم، والزاى: قربة كبيرة يزاد فيها جلد من غيرها (في الهندية بكهال) وتسمى أيضاً: السطيحة، والمراد بهما: الراوية.

قوله: (قالت: أيهاه أيهاه) الخ: قال النووي: «هكذا هو في الأصول، وهو بمعنى: هيهات هيهات، ومعناه البعد من المطلوب واليأس منه، كما قالت بعده: «لا ماء لكم» أي ليس لكم ماء حاضر ولا قريب، وفي هذه اللفظة بضع عشرة لغة، ذكرتها كلها مفصلة واضحة متقنة مع شرح معناها وتصريفها وما يتعلق بها في تهذيب الأسماء واللغات».

قوله: (قالت: وما رسول الله) الخ: وفي رواية عوف: «قالت: الذي يقال له: الصابي، قالا: هو الذي تعنين، فانطلقي».

قوله: (أنها مؤتمة) الخ: بضم الميم، وكسر التاء، أي ذات أيتام.

قوله: (فأمر براويتها) الخ: إن أريد بالراوية الجمل الذي يستقى عليه فأنيخت على بابه، وإن أريد بها المزادة، فالمراد أنيخت حاملتها.

قوله: (فمج في العزلاوين) الخ: المج زرق الماء بالفم، والعزلاوان: تثنية «عزلاء» بالمد، قال ابن ولاد: عزلاء المزادة: فمها الأعلى الذي يخرج منه الماء، وقال الهروي: ثقبها

ثُمَّ بَعَثَ بَرَاوِيَتِهَا. فَشَرِبْنَا. وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ رَجُلاً عِظَاشٌ. حَتَّى رَوِينَا. وَمَلأَنَا كُلَّ قِرْبَةٍ مَعَنَا وَإِدَاوَةٍ. وَغَسَّلْنَا صَاحِبَنَا. غَيْرَ أَنَّا لَمْ نَسْقِ بَعِيراً. وَهِيَ تَكَادُ تَنْضَرِجُ مِنَ الْمَاءِ، (يَعْنِي

الأسفل الذي يفرغ منه الماء، وجمع العزلاء: العزالي بكسر اللام، وفي رواية عوف: «فاستنزلوها عن بعيرها، ودعا النبي الله بإناء ففرع فيه من أفواه المزادتين». زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه: «فتمضمض في الماء، وأعاده في أفواه المزادتين».

قال الحافظ: «وبهذه الزيادة تتضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها، وعرف منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء» اهـ.

وقال بعض الشراح المتقدمين: «إنما أخذوها واستجازوا أخذ مائها لأنها كانت كافرة حربية، وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش تبيح للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض، وإلا فنفس الشارع تفدى بكل شيء على سبيل الوجوب».

قوله: (ثم بعث براويتها) الخ: أي: أثارها، لتقوم.

قوله: (وغسّلنا صاحبنا) الخ: يعنى: الجنب، وهو بتشديد السين، أي أعطيناه ما يغتسل به، وفيه دليل على أن المتيمم إذا أمكنه استعمال الماء اغتسل. قاله النووي.

وفي رواية عوف: «وكان آخر ذلك أن أعطي الذي أصابته الجنابة إناء من ماء، قال: اذهب فأفرغه عليك».

قال الحافظ: «واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الآدمي والحيوان على غيره، كمصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج إليها عمن سقي واستقى».

قوله: (غير أنا لم نسق بعيراً) الخ: وفي رواية عوف: «ونودي في الناس: اسقوا واستقوا، فسقي من سقي، واستقى من شاء».

قال الحافظ: «والمراد أنهم سقوا غيرهم كالدواب ونحوها، واستقوهم، فقوله في رواية مسلم: «غير أنا لم نسق بعيراً»: محمول على أن الإبل لم تكن محتاجة إذ ذاك إلى السقي، فيحمل قوله: «فسقى» على غيرها».

قوله: (وهي تكاد تنضرج) الخ: أي: تنشق، وهو بفتح التاء، وإسكان النون، وفتح الضاد المعجمة، وبالجيم، وروي بتاء أخرى بدل النون، وهو بمعناه، والأول هو المشهور، أي تكاد تنشق من الماء، أو من الامتلاء منه، وفي رواية عوف: «وايم الله لقد أقلع عنها، وإنه ليخيل إلينا أنها أشد ملأة منها حين ابتدأ فيها» والمراد أنهم يظنون أن ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أملاً.

الْمَزَادَتَيْنِ)، ثُمَّ قَالَ: «هَاتُوا مَا كَانَ عِنْدَكُمْ» فَجَمَعْنَا لَهَا مِنْ كِسَرٍ وَتَمْرٍ. وَصَرَّ لَهَا صُرَّةً ('). فَقَال لَهَا: «اذْهَبِي فَأَطْعِمِي هَالَمَا عِيَالَكِ. وَاعْلَمِي أَثَا لَمْ نَرْزَأْ مِنْ مَاثِكِ» فَلَمَّا أَتَتْ أَهْلَهَا فَقَال لَهُا: لَهَا: لَقَدْ لَقِيتُ أَسْحَرَ الْبَشَرِ. أَوْ إِنَّهُ لَنَبِيُّ كَمَا زَعَمَ. كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ذَيْتَ وَذَيْتَ. فَهَدَى اللَّهُ وَالْتُرْمَ بِيلْكَ الْمَرْأَةِ. فَأَسْلَمَتْ وَأَسْلَمُوا.

قوله: (وصُرّ لها صرة) الخ: قال في مجمع البحار: هو بضم الصاد فيهما.

قوله: (نرزأ من مائك) الخ: قال النووي: «هو بنون مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم زاي، ثم همزة، أي لم ننقص، وزاد في رواية عوف: «ولكن الله هو الذي أسقانا» وقد اشتمل ذلك على عليم عظيم من أعلام النبوة».

قال الحافظ: «وظاهره أن جميع ما أخذوه من الماء مما زاده الله تعالى وأوجده، وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة، وإن كان في الظاهر مختلطاً، وهذا أبدع وأغرب في المعجزة، وهو ظاهر قوله: «ولكن الله هو الذي أسقانا» ويحتمل أن يكون المراد: ما نقصنا من مقدار مائك شيئاً، واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة، وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاها ليس على سبيل العوض عن مائها، بل على سبيل التكرم والتفضل».

قوله: (أسحر البشر أو إنه لنبي) الخ: قال الأبي: «موجبه أن تكثير القليل أمر مشترك بين المعجزة والسحر، لأن من آثار السحر تكثير القليل، كما يفعل العجائبي: يخرج جوزاً كثيراً من جوزة واحدة، وأنصفت، لأن الناظر في حين نظره غير عالم حتى يتبين له وجه الدليل، ولهذا لما اتضح لها بعد أنه ليس بسحر، وإنما هو معجزة، لإدراكها الفرق بين المعجزة والسحر: أسلمت، وللمتكلمين في الفرق بينهما وجوه، وعلى هذا فالأظهر في «أو» من كلامها أنها للإضراب، أي: بل إنه نبي، وهو من حسن فطرتها، ولا يبعد حسن الفطرة على نساء العرب».

قوله: (ذيت وذيت) الخ: هو بمعنى: كيت وكيت، وكذا وكذا، كناية عن حديث.

قوله: (ذلك المصرم) الخ: بكسر الصاد، أبيات مجتمعة.

قوله: (بتلك المرأة) الخ: أي: بسببها.

قوله: (فأسلمت وأسلموا) الخ: وفي صحيح البخاري من رواية عوف: «فكان المسلمون بعد ذلك يغيرون على من حولها من المشركين، ولا يصيبون الصرم الذي هي منه، فقالت يوماً

الصرة: ما يجمع فيه الشيء ويشد، كصرة الدراهم، وهي معروفة، وصَرَرْتُ الصَّرة: شددتها. انظر لسان العرب (٤: ٤٥٢) والمعجم الوسيط (١: ٥١٥).

١٠٦٢ - (٠٠٠) حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ. أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلِ. حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الأَعْرَابِيُّ عَنْ أَبِي رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ؛ وَلَا تَوْفُ بْنُ أَبِي رَجَاءُ الْعُطَارِدِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ؛ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى فِي سَفَرٍ. فَسَرَيْنَا لَيْلَةً. حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قُبَيْلَ الصَّبْحِ، وَقَعْنَا تِلْكَ الْوَقْعَةَ الَّتِي لاَ وَقْعَةَ عِنْدَ الْمُسَافِرِ أَحْلَىٰ مِنْهَا. فَمَا أَيْقَظَنَا إِلاَّ حَرَّ الشَّمْسِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ سَلْمِ بْنِ زَرِيرٍ. وَزَادَ وَنَقَصَ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ؛ الشَّمْسِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ سَلْمِ بْنِ زَرِيرٍ. وَزَادَ وَنَقَصَ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ؛ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ. وَكَانَ أَجْوَفَ جَلِيداً. فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتِهِ، بِالتَّكْبِيرِ. خَتَى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى لِسَدَّةِ صَوْتِهِ، بِالتَّكْبِيرِ. فَلَمَا اسْتَيْقَظَ مَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ لِسُدَّةِ صَوْتِهِ، بِالتَّكْبِيرِ. فَلَمَا اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهِ عَلَيْهِ الْذِي أَصَابَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَيْقٍ شَكُوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْمُعَلَى الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهِ الْمُنْ الْمُعْلِى اللَّهِ الْمُولِ اللَّهُ اللَّهُ الْمَلْ الْمُ الْمُ الْمُ اللَّهُ الْمُسْلِ اللَّهُ الْمُ الْمُعْلَى اللَّهِ الْمُ الْمُ الْمُ اللَّهُ الْمُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُنْ الْمُعْمَلِ اللَّهُ الْمُلْعِلَى اللَّهُ الْمُلْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُ اللَّهُ الْمُولِ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُلْعَلَى اللَّهُ الْمُ الْمُلْعَلَى اللَّهُ اللْمُ الْمُولُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْ الْمُنْ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى الللَّهُ الْمُولُ الْم

لقومها: «ما أرى (أي الذي أرى هو أن) هؤلاء القوم يدَعونكم عمداً، فهل لكم في الإسلام؟ فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام».

قال الحافظ: «ومحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم، حتى كان ذلك سبباً لإسلامهم، وبهذا يحصل الجواب عن الإشكال الذي ذكره بعضهم، وهو أن الاستيلاء على الكفار بمجرده يوجب رق النساء والصبيان، وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في الرق باستيلائهم عليها، فكيف وقع إطلاقها وتزويدها: _كما تقدم _ لأنا نقول: أطلقت لمصلحة الاستئلاف الذي جرّ دخول قومها أجمعين في الإسلام، ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك، أو كانت من قوم لهم عهد».

(...) ـ قوله: (فسرينا ليلة) الخ: قال الجوهري: تقول: سريت، وأسريت، بمعنى: إذا سرت ليلاً، وقال صاحب المحكم: السري سير عامة الليل، وقيل: سير الليل كله، وهذا الحديث يخالف القول الثانى. كذا في الفتح.

قوله: (قبيل الصبح) الخ: بضم القاف، هو أخص من "قبل" وأصرح في القرب.

قوله: (وقعنا تلك الواقعة) الخ: قال الحافظ كله: «وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ذكر سبب نزولهم، وهو سؤال بعض القوم في ذلك، وفي أنه على قال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة، فقال بلال: أنا أوقظهم».

قوله: (وكان أجوف جليداً) الخ: من الجلادة، بمعنى الصلابة، أي: قوياً، و«أجوف» أي: رفيع الصوت، يخرج صوته من جوفه بقوة.

قوله: (شكوا إليه الذي أصابهم) الخ: أي: من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها.

قوله: (لا ضير) الخ: أي: لا ضرر، وفيه تأنيس لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها، بأنهم لا حرج عليهم، إذ لم يتعمدوا ذلك.

وَاقْتُصَّ الْحَدِيثَ.

١٩٦٤ ـ (٣١٤) حدثنا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ. حَدَّثَنَا هَمَّامٌ. حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا. لاَ كَفَّارَةَ لَهَا إِلاَّ ذَلِكَ».

قَالَ قَتَادَةُ: ﴿ وَأَفِيرِ ٱلصَّلَوٰةَ لِلرِّكْرِيِّ ﴾ [طه: ١٤].

١٥٦٥ - (٠٠٠) وحد ثناه يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ.
 جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ: «لاَ كَفَّارَةَ لَهَا إِلاَّ ذَلِكَ».
 ذَلِكَ».

١٥٦٦ - (٣١٥) وحدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَىٰ. حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ

قوله: (لا كفارة لها إلا ذلك) الخ: معناه لا يجزئه إلا الصلاة مثلها، ولا يلزم مع ذلك شيء آخر. وقد تقدم تفصيل ما يتضمن هذه الأحاديث من الأحكام ودلائلها في شرح حديث أبي هريرة، ولله الحمد.

قوله: (واقتص الحديث) الخ: قال النووي ﷺ: «وأعلم أن هذه الأحاديث جرت في سفرين أو أسفار، لا في سفرة واحدة، وظاهر ألفاظها يقتضي ذلك، والله أعلم».

٣١٤ ـ (٦٨٤) ـ قوله: (حدثنا هداب بن خالد) الخ: قال النووي: «هذا الإسناد كله بصريون».

⁽۱) قوله: قعن أنس بن مالك الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، رقم (۹۷) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب فيمن نسي صلاة، رقم (٦١٤) وباب فيمن نام عن صلاة، رقم (٣١٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن نام عن الصلاة أو نسيها، رقم (٣٤٤) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة، رقم (١٧٨) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة، باب من نام عن الصلاة، أو نسيها، رقم (٢٩٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها، رقم (٢٩٣) وأحمد في مسنده (٣: ٢٠٠ و ٢٤٣ و ٢٨٢).

قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ؛ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ نَسِيَ صَلاَةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

١٥٦٧ ـ (٣١٦) وحدثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيَّ الْجَهضَمِيُّ. حَدَّثَنِي أَبِي. حَدَّثَنَا الْمُثَنَّىٰ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلاَةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلَّهَا إِذَا ذَكَرَهَا. فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَاةَ لِذِكْرِيّ ﴾ [طه: ١١٤]».

بِسْدِ أَلَّهُ الْتُغْنِ الْتِحَيْدِ

٦ ـ كتاب: صلاة المسافرين وقصرها

(١) - باب: صلاة المسافرين وقصرها

١٥٦٨ - (١) حدّث يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ (١)؛ أَنَّهَا قَالَتْ: فُرِضَتِ الصَّلاَةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ. فَأُقِرَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ وَزِيدَ فِي صَلاَةِ الْحَضَرِ.

٦ — كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١) - باب: صلاة المسافرين وقصرها

ا ـ (٦٨٥) ـ قوله: (ركعتين ركعتين) الخ: كررت لفظ «ركعتين» لتفيد عموم التثنية لكل صلاة، زاد ابن إسحاق قال: حدثني صالح بن كيسان بهذا الإسناد: إلا المغرب، فإنها كانت ثلاثاً» أخرجه أحمد من طريقه، وروى ابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، من طريق الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: «فرضت صلاة السفر والحضر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله على المدينة، واطمأن: زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب، لأنها وتر النهار» كذا في الفتح.

قوله: (وزيد في صلاة الحضر) الخ: وشاهد هذا الحديث: ما رواه الطبراني في الكبير، عن السائب بن يزيد الكدي، ابن أخت النمر قال: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم زيد في صلاة الحضر، وأقرّت صلاة السفر» قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

⁽۱) قوله: "عن عائشة زوج النبي هي الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، رقم (٣٥٠) وفي كتاب تقصير الصلاة، باب يقصر إذا خرج من موضعه، رقم (٢٠٩٠) وفي كتاب مناقب الأنصار، باب التاريخ، من أين أرَّخوا التاريخ، رقم (٣٩٣٥) والنسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة، رقم (٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، فاتحة تفريع أبواب صلاة السفر، باب صلاة المسافر، رقم (١١٩٨) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة في السفر، رقم (١٥٩١) وأحمد في مسئده (٣٠ كتاب الصلاة، باب الصلاة في السفر، رقم (١٥٩١) وأحمد في مسئده (٣٠ كتاب الصلاة، باب الصلاة في السفر، رقم (١٥١٧) وأحمد في مسئده (٣٠ كتاب الصلاة، باب الصلاة في السفر، رقم (١٥١٧) وأحمد في مسئده (٣٠ كتاب الصلاة، باب الصلاة في السفر، رقم (١٥٩٧).

وعن أبي الكنود قال: «سألت ابن عمر عن صلاة السفر، فقال: ركعتان، نزلتا من السماء، فإن شئتم فردوهما». قال الهيثمي: رواه الطبراني في الصغير، ورجاله موثوقون.

اختلاف العلماء في أن قصر الصلاة في السفر واجب أم رخصة والتمام أفضل، وأدلة كل، وتحقيق المقام

قال الشيخ بدر الدين العيني كلله: «ذهب جماعة من أهل العلم إلى ظاهره وعمومه وما يوجبه لفظه، فأوجبوا القصر في السفر فرضاً، وقالوا: لا يجوز لأحد أن يصلي في السفر إلا ركعتين ركعتين في الرباعيات، وحديث عائشة واضح في أن الركعتين للمسافر فرض، لأن الفرض الواجب لا يجوز خلافه، ولا الزيادة عليه، ألا ترى أن المصلي في الحضر لا يجوز له أن يزيد في صلاة من الخمس؟! ولو زاد لفسدت، فكذلك المسافر لا يجوز له أن يصلي في السفر أربعاً، لأن فرضه فيه ركعتان. وممن ذهب إلى هذا: عمر بن عبد العزيز - إن صح عنه وعنه: الصلاة في السفر ركعتان، لا يصح غيرهما. ذكره ابن حزم محتجاً به، وحماد بن أبي سليمان، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه، وقول بعض أصحاب مالك، وروي عن مالك أيضاً، وهو المشهور عنه أنه قال: «من أتم في السفر أعاد في الوقت».

واستدلوا بحديث عمر بن الخطاب: «صلاة السفر ركعتان، تمام غير قصر، على لسان نبيكم ﷺ». رواه النسائي بسند صحيح.

وبما رواه ابن عباس عند مسلم: «أن الله فرض الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين».

وفي التمهيد من حديث أبي قلابة، عن رجل، من بني عامر: «أنه أتى النبي ﷺ، فقال له: إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم، وشطر الصلاة».

وعن أنس بن مالك القشيري عن النبي ﷺ مثله.

وعند ابن حزم صحيحاً عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة السفر ركعتان، من ترك السنة كفر».

وعن ابن عباس: «من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين».

وفي مسند السراج بسند جيد عن عمرو بن أمية الضمري يرفعه: «إن الله تعالى وضع عن المسافر الصيام ونصف الصلاة». وهو قول عمر، وعلي، وابن مسعود، وجابر، وابن عباس، وابن عمر، والثوري ،

وقال الأوزاعي: «إن قام إلى الثالثة ألغاها وسجد للسهو».

وقال الحسن بن حُيّي: «إذا صلى أربعاً متعمداً أعادها إذا كان ذلك منه الشيء اليسير، فإن طال ذلك منه وكثر في سفره لم يعد».

وقال الحسن البصري: «من صلى أربعاً عمداً بئس ما صنع، وقضيت عنه، ثم قال: لا أبالك! أترى أصحاب محمد ﷺ تركوها لأنها ثقلت عليهم».

وقال الأثرم: قلت لأحمد: الرجل يصلي أربعاً في السفر؟ قال: لا، ما يعجبني.

وقال البغوي: قال الشافعي: «هذا قول أكثر العلماء».

وقال الخطابي: «الأولى: القصر، ليخرج من الخلاف».

وقال الترمذي: «العمل على ما فعله النبي ﷺ» اهـ.

وقال شمس الأئمة السرخسي كلله: "والمعنى فيه أن الشفع الثاني ساقط عن المسافر، لا إلى بدل، وبقاء الفرضية يوجب القضاء والأداء، فحين لم يثبت في حقه واحد منهما عرفنا أنه لم تبق الفريضة فيما زاد على الركعتين في حقه، وأن الظهر في حقه كالفجر في حق المقيم ثم المقيم، إذا صلى أربعاً فإن لم يقعد في الثانية فسدت صلاته، لاشتغاله بالنفل قبل إكمال الفرض، وإن قعد في الثانية جازت صلاته، والأخريان تطوع له، فكذلك هنا، وبه فارق الصوم، فإن الفريضة لما بقيت هناك لم ينفك عن قضاء أو أداء اهد.

قال الشيخ ابن الهمام كلله: «ليس معنى كون الفعل فرضاً إلا كونه مطلوباً البتة، قطعاً أو ظناً، على الخلاف الاصطلاحي، فإثبات التخيير بين أدائه وتركه رخصة في بعض الأوقات، ليس حقيقته إلا نفي افتراضه في ذلك الوقت، للمنافاة بينه وبين مفهوم الفرض، فيلزم بالضرورة أن ثبوت الترخص مع قيام الافتراض لا يتصور إلا في التأخير ونحوه من عدم إلزام بعض الكيفيات التي عهدت لازمة في الفرض، وهذا المعنى قطعي في الإسقاط، فيلزم كون الفرض ما بقى اه.

ثم قال: "وفيه حديث عائشة رضي الصحيحين، قالت: "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر، وفي لفظ قالت: "فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين، أتمها في الحضر، وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى». زاد في لفظ: "قال الزهري: قلت: لعروة: فما بال عائشة تتم في السفر؟ قال: إنها تأولت كما تأول عثمان، وفي لفظ للبخاري: "قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم هاجر النبي على ففرضت أربعاً، فتركت صلاة السفر على الأول، ذكره في "باب من أين أرّخوا التاريخ، وهذه الرواية ترد قول من قال: إن زيادة الصلاة الحضر كانت قبل الهجرة، وهذا وإن كان موقوفاً فيجب حمله على السماع، لأن أعداد الركعات لا يتكلم فيها بالرأي، وكون عائشة رضيًا تتم، لا ينافي ما قلنا، إذ

الكلام في أن الفرس كم هو، لا في جواز إتمام أربع، فإنا نقول: إذا أتم كانت الأخريان نافلة، لكن فيه أن المسنون في النفل عدم بنائه على تحريمه الفرض، فلم تكن عائشة وأن تواظبي على خلاف السعة في السفر، فالظاهر أن وصلها بناء على اعتقاد وقوع الكل فرضاً، فليحمل على أنه حدث لها تردد، أو ظن في أن جعلها ركعتين للمسافر: مقيد بحرجه بالإتمام، يدل عليه ما أخرجه البيهقي، والدارقطني، بسند صحيح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أخرجه النها كانت تصلي في السفر أربعاً، فقلت لها: لو صليت ركعتين؟ فقالت: يا ابن أختي، إنه لا يشق عليّ. وهذا ـ والله أعلم ـ، هو المراد من قول عروة: "إنها تأولت» أي تأولت أن الإسقاط مع الحرج، لا أن الرخصة في التخيير بين الأداء والترك مع بقاء الافتراض في المخير في أدائه، لأنه غير معقول، هذا ما في كتب الحديث.

وأما المذكور في بعض كتب الفقه من أنها كانت لا تعد نفسها مسافرة، بل حيث حلت كانت مقيمة، ونقل قولها: «أنا أم المؤمنين، فحيث حللت فهو داري» لما سئلت عن ذلك: فبعيد، ويتقضى أن لا يتحقق لها سفر أبداً في دار الإسلام، ولذ كان المروي عن رسول الله في المواظبة على القصر، في صحيح البخاري عن ابن عمر في السبحت رسول الله في في السفر، فلم يزد على ركعتين، حتى السفر، فلم يزد على ركعتين، حتى قبضه الله على وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين، حتى قبضه الله، وصحبت عثمان، فلم يزد على ركعتين، على يزد على ركعتين، حتى قبضه الله وصحبت عثمان، فلم يزد الإحزاب: ١٦] انتهى.

وهو معارض للمروي من أن عثمان كان يتم، والتوفيق أن إتمامه المروي كان حين أقام بمنى أيام منى، ولا شك أن حكم السفر منسحب على إقامة أيام منى، فساغ إطلاق أنه أتم في السفر، ثم كان ذلك منه بعد مضي الصدر من خلافته، لأنه تأهل بمكة على ما رواه أحمد: «أنه صلى بمنى أربع ركعات، فأنكر الناس عليه، فقال: أيها الناس، إني تأهلت بمكة منذ قدمت، وإني سمعت رسول الله على يقول: من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم» اهـ.

قال الحافظ: «هذا الحديث لا يصح، لأنه منقطع، وفي روايته من لا يحتج به».

قال ابن القيم: «وقد أعلَّه البيهقي بانقطاعه وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم».

قال أبو البركات ابن تيمية: «ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاري ذكره في تاريخه ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين، وقد نص أحمد وابن عباس قبله أن المسافر إذا تزوج لزمه الإتمام، وهذا قول أبي حنيفة كلله، ومالك، وأصحابهما، وهذا أحسن ما اعتذر به عن عثمان الملهمة،

قال الحافظ: «والمنقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان

شاخصاً سائراً، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم، فيتم. والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، قال: «لما قدم علينا معاوية حاجًا: صلى بنا الظهر ركعتين بمكة، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمرو بن عثمان، فقالا: لقد عبت أمر ابن عمك، لأنه كان قد أتم الصلاة، قال: وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة. قال: وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عوف، عن أبيه، عن عثمان أنه أتم بمنى، ثم خطب، فقال: «إن القصر المرحمن بن حميد بن عوف، عن أبيه، عن عثمان أنه أتم بمنى، ثم خطب، فقال: «إن القصر سنة رسول الله و وصاحبيه، ولكنه حدث طغام _ يعنى بفتح الطاء، والمعجمة _ فخفت أن ستتوا»، وعن ابن جريج: «أن أعرابياً ناداه في منى: يا أمير المؤمنين، ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول: ركعتين»، وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته، بل يقويه من حيث أن حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها، بخلاف السائر، وهذا ما أدى إليه اجتهاد عثمان» اهد.

قال الشيخ بدر الدين العيني: «وهذا الذي ذكره يؤيد ما ذهبنا إليه من وجوب القصر، لأنه قال: كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً، وظاهره أنه كان يرى القصر واجباً للمسافر، وكان يرى حكم المقيم لمن أقام، ونحن أيضاً نرى ذلك، غير أن المسافر متى يكون مقيماً فيه خلاف قد ذكرناه، فلا يضرنا هذا الخلاف، ودعوانا في وجوب القصر في حق المسافر، اهـ.

وقال الكرماني: «ثم إن راوية الحديث عائشة قد خالفت روايتها، وإذا خالف الراوي روايته لا يجب العمل بروايته عندهم» (أي الخنيفة).

قلت: قد تقدم جوابه في كلام ابن الهمام.

وقال الشيخ بدر الدين العيني: «جوابه في نفس الحديث، وهو قول عروة: «تأولت كما تأول عثمان، لأن الزهري لما روى هذا الحديث عن عروة عن عائشة ظهر له أن الركعتين هو الفرض في حق المسافر، لكن أشكل عليه إتمام عائشة من حيث إنها أخبرت بفرضية الركعتين في حق المسافر، ثم إنها كيف أتمت؟ فسأل عروة بقوله: «ما بال عائشة تتم» فأجاب عروة بقوله: «تأولت ما تأول عثمان رهيه فنحن لا نقول: إن عائشة خالفت ما روته، بل نقول: إنها أولت كما قال عروة، ومما يؤيد ذلك ما رواه البيهقي بإسناد صحيح من طريق هشام بن عروة، عن أبيه: «أنها كانت تصلي في السفر أربعاً، فقلت لها: لو صليت ركعتين؟ فقالت: يا ابن أختي، لا تشق عليه فهذا يدل على أنها تأولت القصر، ولم تنكره، وتأويلها إياه لا ينافي وجوبه في نفس الأمر مع أن الإنكار لم ينقل عنها صريحاً.

وبعد كل ذلك فنحن ما اكتفينا في الاحتجاج فيما ذهبنا إليه بهذا الحديث وحده، ولنا في ذلك دلائل أخرى قد ذكرناها فيما مضى. وقال أبو عمر وغيره: قد اضطربت الآثار عن عائشة ﴿ الله عنه الباب. قلت: فلذلك ما اكتفى أصحابنا به في الاحتجاج» اهـ.

قال الحافظ ابن القيم: «وأما حديث عائشة أن النبي على كان يقصر في السفر، ويتم، ويفطر، ويصوم»: فلا يصح، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هو كذب على رسول الله على التهي.

وقد روي: «كان يقصر وتتم» الأول بالياء آخر الحروف، والثاني بالتاء المثناة من فوق، وكذلك: «يفطر وتصوم» أي تأخذ هي بالعزيمة في الموضعين. قال شيخنا ابن تيمية: «وهذا باطل، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله على وجميع أصحابه، فتصلي خلاف صلاتهم، كيف! والصحيح عنها: «أن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين، فلما هاجر رسول الله على إلى المدينة زيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر» فكيف يظن بها مع ذلك أن تصلي بخلاف صلاة النبي على والمسلمين معه» اه.

وقال الحافظ ابن حجر كلله في التلخيص الحبير: «ولفظ «تتم وتصوم» بالمثناة من فوق، وقد استنكره أحمد، وصحته بعيدة، فإن عائشة كانت تتم، وذكر عروة أنها تأولت ما تأول عثمان كما في الصحيح، فلو كان عندها رواية عن النبي ﷺ لم يقل عروة: إنها تأولت، وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك» اهـ.

وقال في بلوغ المرام: «رواته ثقات إلا أنه معلول».

وقال الحافظ ابن القيم: "وقد أتمت عائشة بعد موت النبي ﷺ، قال ابن عباس وغيره: إنها تأولت كما تأول عثمان، وإن النبي ﷺ كان يقصر دائماً، فركب بعض الرواة من الحديثين حديثاً، وقال: فكان رسول الله ﷺ يقصر وتتم هي، فغلط بعض الرواة، فقال: «كان يقصر ويتم» أي هو.

والتأويل الذي تأولته قد اختلف فيه، فقيل: ظنت أن القصر مشروط بالخوف والسفر، فإذا زال الخوف زال سبب القصر، وهذا التأويل غير صحيح، فإن النبي على سافر آمناً، وكان يقصر الصلاة والآية قد أشكلت على عمر فله وغيره، فسأل عنها رسول الله على أمراد، وأن الجناح وأن هذا بيان أن حكم المفهوم غير مراد، وأن الجناح مرتفع في قصر الصلاة عن الآمن والخائف، وغايته أنه نوع تخصيص للمفهوم، أو رفع له، وقد يقال: إن الآية اقتضت قصراً يتناول قصر الأركان بالتخفيف، وقصر العدد بنقصان ركعتين، وقيد ذلك بأمرين: الضرب بالأرض، والخوف، فإذا وجد الأمران أبيح القصران، فيصلون صلاة

الخوف مقصورة عددها وأركانها، وإن انتفى الأمران فكانوا آمنين مقيمين انتفى القصران، فيصلون صلاة تامة كاملة، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصرة وحده، فإذا وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان واستوفى العدد، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق في الآية، فإن وجد السفر والأمن قصر العدد، واستوفى الأركان، وسميت صلاة أمن، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق، وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد، وقد تسمى تامة باعتبار إتمام أركانها، وأنها لم تدخل في قصر الآية، والأول اصطلاح كثير من الفقهاء المتأخرين، والثاني يدل عليه كلام الصحابة كعائشة وابن عباس وغيرهما، وهذا ثابت عن عمر فيه، وهو الذي سأل النبي في: "ما بالنا نقصر وقد أمِنّا؟ فقال له رسول الله في صدقة تصدق بها الله عليكم، فاقبلوا صدقته» ولا تناقض بين حديثيه، فإن النبي في لما أجابه بأن هذه صدقة الله عليكم، ودينه اليسر السمح، علم عمر أنه ليس المراد من الآية قصر العدد، كما فهمه كثير من عليكم، وذينه اليسر السمح، علم عمر أنه ليس المراد من الآية قصر العدد، كما فهمه كثير من الناس، فقال: "صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر» وعلى هذا فلا دلالة في الآية على أن قصر العدد مباح منفي عنه الجناح، فإن شاء المصلي فعله وإن شاء أتم.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويظهر لي أن صلاة المسافر في نفسها من حيث التشريع تمام غير قصر، كما يدل عليه حديث عائشة والسائب بن يزيد، وآثار كثيرة من الصحابة ومن حيث أحوال المصلي يسمى قصراً، فإن الأصل في أحواله التوطن والإقامة، والسفر عارض، فكأن أصل الصلاة في حقه هي صلاة الحضر، فصلاة السفر صارت قصراً بالنسبة إلى ما هو أصل الصلاة من حيث أحواله، ولهذا نسب القصر في الآية إلى المصلين، فقال: ﴿أَن لَمُسَاوِهِ ﴾ [النساء: ١٠١] وقال عمر وغيره في نفس صلاة المسافر مع قطع النظر عن أحوال المصلين: "إنها تمام غير قصر"، والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ ﴾ [النساء: ١٠١] فقال العلامة السيد الآلوسي: «وروده بنفي الجناح لأنهم ألفوا الإتمام، فكانوا مظنة أن يخطر ببالهم أن عليهم نقصاناً في القصر، فصرح بنفي الجناح عليهم لتطيب به نفوسهم، وتطمئن إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفُ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨] مع أن ذلك الطواف واجب عندنا، ركن عند الشافعي وَ الله تعالى، وعن أبي جعفر وَ إنه اله الآية لمن استبعد الوجوب بنفي الجناح، وقال المحقق الشاطبي في الموافقات: ﴿إن رفع الجناح قد يكون مع الواجب، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوِّفُ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨] وقد يكون مع مخالفة المندوب، كقوله: ﴿ إِلَّا مَنْ أُصَحِرِهُ وَقَلْبُهُمُ مُطْمَعِنُ ۗ إَلَيْهِ مَنِ النحل: ١٠٦] فلو كان رفع الجناح يستلزم التخيير في الفعل والترك لم يصح مع الواجب، ولا مع مخالفة المندوب، وليس كذلك التخيير المصرح به، فإنه لا يصح مع كون الفعل واجباً دون الترك، ولا مندوباً، أو بالعكس» اهـ.

وبالجملة فنفي الجناح في آية القصر لا يدل على عدم وجوب القصر، والدلائل قائمة على وجوبه كما تقدم.

قال الحافظ ابن القيم: «وكان رسول الله ﷺ يواظب في أسفاره على ركعتين ركعتين، ولم يربع قط إلا شيئاً فعله في بعض صلاة الخوف». كما سنذكره هناك، ونبين ما فيه إن شاء الله تعالى.

وقال أنس: «خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين، حتى رجعنا إلى المدينة» متفق عليه اهـ.

قال صاحب البدائع: "ولو كان القصر رخصة والإكمال هو العزيمة لما ترك العزيمة إلا أحياناً، إذ العزيمة أفضل، وكان رسول الله ﷺ لا يختار من الأعمال إلا أفضلها، وكان لا يترك الأفضل إلا مرة أو مرتين تعليماً للرخصة في حق الأمة، فأما ترك الأفضل أبداً ـ وفيه تضييع الفضيلة عن النبي ﷺ في جميع عمره ـ فمما لا يحتمل اهـ.

قال ابن القيم ﷺ: "ولما بلغ عبد الله بن مسعود أن عثمان بن عفان صلى بمنى أربع ركعات، قال: "إنا لله وإنا إليه راجعون، صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وصليت مع أبي بكر بمنى ركعتين، وصليت مع عمر ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان، متفق عليه، ولم يكن ابن مسعود يسترجع من فعل عثمان أحد الجائزين المخير بينهما، بل الأولى على قول، وإنما استرجع لما شاهده من مداومة النبي ﷺ وخلفائه على صلاة ركعتين في السفر.

وفي صحيح البخاري، عن ابن عمر ﷺ، قال: «صحبت رسول الله ﷺ، فكان في السفر لا يزيد على ركعتين، وأبا بكر، وعمر، وعثمان يعني في صدر خلافة عثمان، وإلا فعثمان قد أتم في آخر خلافته، وكان ذلك أحد الأسباب التي أنكرت عليه، وقد خرج لفعله تأويلات، قد ذكر بعضها فيما تقدم.

وأما ما روى النسائي والبيهقي وغيره عن عائشة رضان النها اعتمرت مع النبي وشي من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت مكة قالت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، قصرت وأتممت، وصمتُ وأفطرتَ، قال: أحسنت يا عائشة فقد تقدم توجيهه في مبحث تقريره وسكوته من مقدمة هذا الشرح، فليراجع.

وقال الشوكاني: «اعترض عليه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الواحد المقدسي في كلام له على هذا الحديث، فقال: وَهِم في هذا في غير موضع، وذكر أحاديث في الرد عليه، وقال ابن حزم: هذا حديث لا خير فيه. وطعن فيه، وردّ عليه ابن النحوي، وفي إسناده العلاء بن زهير قال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأثبات.

وقال ابن القيم: وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا الحديث كذب على عائشة، ولم تكن عائشة تصلي بخلاف صلاة رسول الله في وسائر الصحابة، وهي تشاهدهم يقصرون ثم تتم هي وحدها بلا موجب، كيف! وهي القائلة: «فرضت الصلاة ركعتين، فزيد في صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر»، فكيف يظن أنها تزيد على ما فرض الله، وتخالف رسول الله في وأصحابه؟! قال الزهري لعروة لما حدثه عن أبيه عنها بذلك: فما شأنها كانت تتم الصلاة؟ فقال: تأولت كما تأول عثمان، فإذا كان النبي في قد حسن فعلها وأقرها عليه فما للتأويل حينئذ وجه، ولا يصح أن يضاف إتمامها إلى التأويل على هذا التقدير، وقد أخبر ابن عمر أن رسول الله في لم يكن يزيد في السفر على ركعتين، ولا أبو بكر، ولا عمر، أفيظن بعائشة أم المؤمنين مخالفتهم، وهي تراهم يقصرون. وأما بعد موته في فإنها أتمت كما أتم عثمان، وكلاهما تأول تأويلاً، والحجة في روايتهم، لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له. والله أعلم.

وقد قال أمية بن خالد لعبد الله بن عمر: "إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن، ولا نجد صلاة السفر في القرآن» (أي مجرداً عن الخوف) يعني قصر الصلاة في سفر الأمن، وكان هذا هو المراد من سؤال عمر من النبي على الله عمر عمل تقدم - فقال له ابن عمر: "يا أخي، إن الله بعث محمداً على ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً على يفعل».

وقد قال أنس: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة».

وقال ابن عمر: «صحبت رسول الله ﷺ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأبا بكر، وعمر، وعثمان ﷺ، وهذه كلها أحاديث صحيحة» اهـ.

وأما حديث: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» فهو ـ كما قال البدر العيني كلله ـ حجة لنا، لأنه أمر بالقبول، فلا يبقى خيار الرد شرعاً، إذ الأمر للوجوب.

فإن قلت: المتصدق عليه يكون مختاراً في قبول الصدقة، كما في المتصدق عليه من العباد.

قلت: معنى قوله: «تصدق الله بها عليكم» حكم عليكم، لأن التصدق من الله فيما لا يحتمل التمليك يكون عبارة عن الإسقاط، كالعفو من الله تعالى اهـ.

واعلم أن من مشايخنا من لقب المسألة بأن القصر عندنا عزيمة، والإكمال رخصة، وهذا التلقيب على أصلنا خطأ، لأن الركعتين من ذوات الأربع في حق المسافر ليستا قصراً حقيقة

١٥٦٩ ـ (٢) وحدَّثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ

عندنا، بل هما تمام فرض المسافر، وإلاكمال ليس رخصة في حقه بل هو إساءة ومخالفة للسنة، هكذا روي عن أبي حنيفة أنه قال: «من أتم الصلاة في السفر فقد أساء وخالف النسة». وهذا لأن الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الأصلي لعارض إلى تخفيف ويسر، لما عرف في أصول الفقه، ولم يوجد معنى التغيير في حق المسافر رأساً، إذ الصلاة في الأصل فرضت ركعتين في حق المقيم وأقرت الركعتان على حق المقيم والمسافر جميعاً لما يذكر، ثم زيدت ركعتان في حق المقيم، وأقرت الركعتان على حالهما في حق المسافر، كما كانتا في الأصل، فانعدم معنى التغيير أصلاً في حقه، وفي حق المقيم وجد التغيير، لكن إلى الغلظ والشدة، لا إلى السهولة واليسر، والرخصة تنبىء عن ذلك، فلم يكن ذلك رخصة في حقه حقيقة، ولو سمي مجازاً لوجود بعض معاني الحقيقة، وهو التغيير، كذا في البدائع.

تنبيه

قال الحافظ ابن حجر: «والذي يظهر لي، وبه تجتمع الأدلة السابقة: أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة، إلا الصبح، كما يدل عليه حديث الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، عند ابن خزيمة (وتقدم في أوائل شرح هذا الباب). ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن نَقَمُرُوا مِن الصَّلَاةِ ﴾ ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند: أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها، وقيل: كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية، ذكره الدولابي، وأورده السهيلي بلفظ: «بعد الهجرة بعام أو نحوه» وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوماً، فعلى هذا المراد بقول عائشة: «فأقرت صلاة السفر» أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف، لا أنها استمرت منذ فرضت» اه.

قال السندي: «والأقرب أن يراد أنها رجعت إلى الحالة الأولية، حتى كأنها أقرت عليها» اهـ. فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة.

قال الشيخ الأنور أطال الله بقاءه: «وعلى هذا فعليهم إثبات أن المسافر والمقيم كانا يتمان بعد الهجرة إلى المدينة، ثم أنزل الله قصر صلاة المسافر في القرآن بعد الهجرة في السنة الرابعة، فقول الحافظ كتلفه نافذ في محمل الحديث، لكنه يجب أن يكون له أصل بجميع أجزائه، والحال أنه لا مرفوع، ولا أثر، ولا أصل يدل على أن صلاة المسافر كانت أربعاً في المدينة، وأيضاً يلزم على هذا التقدير تكرار النسخ في حكم واحد، أي في صلاة المسافر، والعلماء يتحرزون من التزامه في حكم واحد، أي في صلاة المسافر، والعلماء يتحرزون من التزامه في حكم واحد مهما أمكن، وظواهر أحاديث عائشة وغيرها تردّه، اهد.

يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلاَةُ، حِينَ فَرَضَهَا، رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَمَّهَا فِي الْحَضِرِ. فَأُقِرَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الأُولَىٰ.

مَّ ١٥٧٠ ـ (٣) وحدّ فني عَلِيُّ بْنُ خَشْرَم. أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ الصَّلاَةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلاَةُ الْحَضَر. الْحَضَر.

ُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: إِنَّهَا تَأُوَّلَ كُمَا تَأُوَّلَ عُمْانُ.

1•٧١ - (٤) وحدث أبو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الآخَرُونَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَيْهِ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةً ؛ قَالَ : قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (١) : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاقِ إِنْ خِقْتُمْ أَن يَقْدِينَكُمُ اللَّينَ كَفَرُوا ﴾ لِلْعُمرَ بْنِ الْخَطْابِ (١) فَقَالَ : عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ . فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ . فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : المَدَقَةُ

٣_(...)_قوله: (كما تأول عثمان) الخ: مراد عروة بقوله: «كما تأول عثمان»: التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل، لا اتحاد تأويلهما.

٤ ـ (٦٨٦) ـ قوله: (عن عبد الله بن بابيه) الخ: هو بباء موحدة، ثم ألف، ثم موحدة أخرى مفتوحة، ثم مثناة تحت، ويقال فيه: ابن باباه، وابن بابي بكسر الباء الثانية.

قوله: (فقد أمن الناس) الخ: أي: وذهب الخوف، فما وجه القصر؟

قوله: (فقال: صدقة) الخ: أي: قصر الصلاة في السفر مع الأمن صدقة، قال ابن حجر: أي رخصة لا واجب، وإلا لم يسم صدقة، قلت: الصدقة أعم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِللَّهُ مَرَّاهِ﴾ [التربة: ٦٠] كذا في المرقاة.

⁽۱) قوله: «قلت لعمر بن الخطاب؛ الحديث أخرجه النسائي في سننه، في فاتحة كتاب تقصير الصلاة في السفر، رقم (١٤٣٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، تفريع أبواب صلاة السفر، باب صلاة المسافر، رقم (١٢٩٩) (١٢٠٩) والترمذي في جامعه، في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة النساء، رقم (٣٠٣٤) واين ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر، رقم (١٠٦٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب قصر الصلاة في السفر، رقم (١٥١٣) وأحمد في مسنده (١:

تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ. فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ».

١٩٧٧ ـ (٠٠٠) وحددنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ الْمُقَدَّمِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَيْهِ، عَنْ يَعْلَىٰ بْنِ أُمِي عَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَيْهِ، عَنْ يَعْلَىٰ بْنِ أُمِيَّةً؛ قَالَ: قُلْتُ لِمُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ... بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

10٧٣ ـ (٥) حدَثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ، قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (١٠)؛ قَالَ: فَرَضِ اللَّهُ الصَّلاَةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ مُجَاهِدٍ، عَنِ السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخَرْفِ رَكْعَةً.

قوله: (تصدق الله بها) الخ: أي: تفضل الله بها توسعة ورحمة عليكم.

قوله: (فاقبلوا صدقته) الخ: أي: سواء حصل الخوف أم لا. وإنما قال في الآية: ﴿إِنَّ وَالنَسَاء: ١٠١] لأنه خرج مخرج الغالب من أحوال المسافرين حال نزولها في الخوف من الكفار، فلا مفهوم له، فحينئذ لا تدل على عدم القصر إن لم يكن خوف، وأمر «فاقبلوا» ظاهره الوجوب، فيؤيد قول أبي حنيفة: إن القصر عزيمة والإتمام إساءة. وقد قال البغوي: أكثرهم على وجوب القصر. كذا في المرقاة. قال الباجي: فتأول عمر وابنه والسائل لهما أن الآية تدل على القصر الذي هو رد الرباعية إلى ركعتين. وقال ابن حبيب وغير واحد: معنى القصر في الآية في الخوف الترتيب، وتخفيف الركوع والسجود والقراءة، والأول أظهر في عرف اللغة.

٥ _ (٦٨٧) _ قوله: (على لسان نبيكم) الخ: هو كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلِقُ عَنِ اَلْهَرَئَ ۚ ۞ إِنَّ مُوتَى لِيَوْ وَمَا يَعْلِقُ عَنِ اَلْهَرَئَ ۞ إِنَّ مَتَى لِيَعْنِ اللهَ مَتَى اللهَ مَتَى لِيَعْنِ إِنَّا لَهُ مَنَ لِيَا لِيَعْنِ إِنَّا لَهُ مَنَ لَا لِيَا إِنْهُ إِنَّا لِيَعْنِ إِنْهُ إِنَّا لِيَا لِينِ إِنْهُ إِنْ إِنْهُ إِنْ إِنْهُ إِنْهُ إِنْ إِنْهُ إِنْ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنَانِهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْ إِنْهُ إِنْ إِنْهُ إِنْ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْهُ إِنْ أَنْهُ أَنْهُ إِنْ إِنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْ أَنْهُ أَنْ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنِنَا أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْ أَنْهُ أَ

وفي كنز العمال عن ابن عباس ﷺ قال: «إن الله أنزل جملة الصلاة، وإنه للمسافر صلاة، وللمقيم صلاة، ولا ينبغي للمقيم أن يصلي صلاة المقيم» (عب).

قوله: (وفي الخوف ركعة) الخ: أي: مع كل طائفة، كما في آية الخوف، في الثنائية الحقيقية أو الحكمية. قال الحافظ: «وبالاقتصار في الخوف على ركعة واحدة يقول إسحاق والثوري ومن تبعهما، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين، ومنهم

⁽۱) قوله: «عن ابن عباس» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة، رقم (۲۵۷) وفي كتاب تقصير الصلاة في السفر، رقم (۱٤٤٢) و(۱٤٤٣) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون رقم (۱۲٤۷) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر، رقم (۱۰۲۸) وأحمد في مسنده (۱: ۳۵۰).

١٥٧٤ - (٦) وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ. جَمِيعاً عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكِ. قَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمُزَنِيُّ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عَائِذِ الطَّائِيُّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلاَةَ عَلَى لِسَانِ بُكِيْرِ بْنِ الأَخْنَسِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلاَةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيَّكُمْ ﷺ. عَلَى الْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ، وَعَلَى الْمُقِيمِ أَرْبَعاً، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً.

• ١٥٧٥ - (٧) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ الْهُذَلِيِّ؛ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (١): كَيْفَ أُصَلِّى إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ؛ فَقَالَ: رَكْعَتَيْنِ. سُنَّةَ أَبِي عَبَّاسٍ (١): كَيْفَ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ؛ فَقَالَ: رَكْعَتَيْنِ. سُنَّةَ أَبِي الْقَاسِم ﷺ.

آ ۱۹۷۳ - (۰۰۰) وحدقناه مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالِ الضَّرِيرُ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ، بِهَلَذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٥٧٧ - (٨) وحدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةً بْنِ قَعْنَبٍ. حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِم بْنِ عُمَرَ (٢) فِي طَرِيقِ مَكَّةً. عَاصِم بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ (٢) فِي طَرِيقِ مَكَّةً. قَالَ: فَصَلَّى لَنَا الظَّهْرَ رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ أَقْبَلَ وَأَقْبَلْنَا مَعَهُ. حَتَّى جَاءَ رَحْلَهُ. وَجَلَسَ وَجَلَسْنَا

من قيّد ذلك بشدة الخوف، وقال الجمهور: قصر الخوف قصر هيأة لا قصر عدد، وتأولوا حديث الباب أن المراد به ركعة مع الإمام، وليس فيه نفي الثانية» اهـ. وهو محمول على الخوف مع السفر، كما هو أغلب الأحوال، وهذا التأويل لا بد منه للجمع بين الأدلة، والله أعلم.

٦ - (...) - قوله: (أيوب بن عائذ) الخ: بالذال المعجمة.

٧ - (٦٨٨) - قوله: (إذا لم أصل مع الإمام) الخ: فإن المسافر إذا صلى خلف الإمام المقيم يجب اتباعه.

٨ ـ (٦٨٩) ـ قوله: (حتى جاء رحله) الخ: أي: منزله.

⁽١) قوله: «ابن عباس» الحديث أخرجه النسائي في سننه في كتاب تقصير الصلاة في السفر، باب الصلاة بمكة، رقم (١٤٤٤) و(١٤٤٥) وأحمد في مسنده (١: ٢٢٦).

⁽٢) قوله: «ابن عمر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب من لم يتطوع في السفر، الصلاة وقبلها، رقم (١١٠١) و(١١٠١) والنسائي في سننه، في كتاب تقصير الصلاة في السفر، باب ترك التطوع في السفر، رقم (١٤٥٨) و(١٤٥٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، تقريع أبواب صلاة المسافر، باب التطوع في السفر، رقم (١٢٢٣) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، أبواب =

مَعَهُ. فَحَانَتْ مِنْهُ الْتِفَاتَةُ نَحْوَ حَيْثُ صَلَّى. فَرَأَى نَاساً قِيَاماً. فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ هَؤُلاَءِ؟ قُلْتُ: يُسَبِّحُونَ. قَالَ: لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحاً لأَتْمَمْتُ صَلاَتِي. يَا ابْنَ أَخِي، إِنِّي صَحِبْتُ

قوله: (فحانت منه التفاتة) الخ: أي: حضرت وحصلت.

قوله: (نحو حيث صلى) الخ: أي: نحو المكان الذي كان قد صلى فيه.

قوله: (يسبحون) الخ: أي: يتنفلون.

قوله: (لو كنت مسبحاً) الخ: أي: مصلياً النافلة في السفر.

قوله: (أتممت صلاتي) الخ: أي: المكتوبة.

قال النووي: «معناه لو اخترت التنفل لكان إتمام فريضتي أحبّ إليّ، ولكني لا أرى واحداً منهما، بل السنة: القصر وترك التنفل، ومراده النافلة الراتبة مع الفرائض، كسنة الظهر والعصر وغيرها من المكتوبات، وأما النوافل المطلقة فقد كان ابن عمر يفعلها في السفر، وروي عن النبي ﷺ أنه كان يفعلها، كما ثبت في مواضع من الصحيح عنه.

وقد اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر، واختلفوا في استحباب النوافل الراتبة، فكرهها ابن عمر وآخرون، واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور.

ودليله الأحاديث المطلقة في ندب الرواتب، وحديث: «صلى رسول الله على الضحى يوم الفتح بمكة، وركعتي الصبح حين ناموا حتى طلعت الشمس» وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن، والقياس على النوافل المطلقة، ولعل النبي على كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر، فإن النافلة في البيت أفصل، أو لعله تركها في بعض الأوقات تسبيها على جواز تركها.

وأما ما يحتج به القاتلون بتركها من أنها لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى، فجوابه: أن الفريضة متحتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما النافلة فهي إلى خيرة المكلف، فالرفق أن تكون مشروعة، ويتخير، إن شاء فعلها وحصل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه» اهـ.

قال الحافظ: «وتعقب بأن مراد ابن عمر بقوله: «لو كنت مسبحاً لأتممت» يعني: أنه لو كان مخيراً بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه، لكنه فهم من القصر التخفيف، فلذلك كان لا يصلى الراتبة ولا يتم» اهـ.

قال الشيخ بدر الدين في شرح البخاري: «وقال الترمذي: اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ، فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق،

السفر، باب ما جاء في التقصير في السفر، رقم (٥٤٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التطوع في السفر، رقم (١٠٧١) وأحمد في مسنده (١: ٥٦ و٨٣).

ولم تر طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها، ومعنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة، ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير، وهو قول أكثر أهل العلم يختارون التطوع في السفر.

وقال السرخسي في المبسوط، والمرغيناني: لا قصر في السنن، وتكلموا في الأفضل، قيل: الترك ترخصاً، وقيل: الفعل قريباً.

وقال الهندواني: الفعل أفضل في حال النزول، والترك في حال السير. قال هشام: رأيت محمداً كثيراً لا يتطوع في السفر قبل الظهر ولا بعدها، ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب، وما رأيته يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء، ويصلي العشاء ثم يوتر» انتهى.

قال القاري في شرح المشكاة: «والمعتمد في المذهب أنه يصلي بها في المنزل ويتركها إذا كان في الطريق» اهـ.

قال العيني: "فإن قلت: قال الترمذي: حدثنا علي بن حجر، حدثنا حفص بن غياث، عن الحجاج، عن عطية، عن ابن عمر، قال: "صليت مع النبي هي الظهر في السفر ركعتين، وبعدها ركعتين، وقال: هذا حديث حسن، وقال: حدثنا محمد بن عبيد المحاربي أبو يعلى الكوفي، حدثنا علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن عطية، وعن نافع، عن ابن عمر، قال: "صليت مع النبي في الحضر والسفر، فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً، وبعدها ركعتين، وصليت معه الظهر في السفر ركعتين، وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين، ولم يصل بعدها شيئاً، والمغرب في الحضر والسفر سواء، ثلاث ركعات لا تنقص في الحضر ولا في السفر، وهي وتر النهار، وبعدها ركعتين، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، سمعت محمداً يقول: ما روى ابن أبي ليلى حديثاً أعجب إلى من هذا، فما التوفيق بين هذا وبين حديث الباب؟

قلت: هذان الحديثان تفرد بإخراجهما الترمذي، أما وجه التوفيق فقد قال شيخنا زين الدين كلله: الجواب أن النفل المطلق وصلاة الليل لم يمنعهما ابن عمر ولا غيره، فأما السنن الرواتب فيحمل حديثه المتقدم ـ يعني حديث الباب ـ على الغالب من أحواله في أنه لا يصلي الرواتب، وحديثه في هذا الباب ـ أي الذي رواه الترمذي ـ: على أنه فعله في بعض الأوقات لبيان استحبابها في السفر، وإن لم يتأكد فعلها فيه كتأكده في الحضر، أو أنه كان نازلاً في وقت الصلاة، ولا شغل له يشتغل به عن ذلك، أو سائراً وهو على راحلته، ولفظه في الحديث المتقدم يعني حديث الباب هو بلفظ «كان» وهي لا تقتضى الدوام» اهـ.

وفي فتح الباري: «قال صاحب الهدي (ابن القيم): لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر، إلا ما كان من سنة الفجر.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ. فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ. وَصَحِبْتُ أَبَا بَكُرِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ. أَمَّمَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ. ثُمَّمَ صَحِبْتُ عُمْرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿ لَقَدَ كَانَ لَكُمْ فِي صَحِبْتُ عُشْمَانَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿ لَقَدَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَلْسُونً كَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

١٥٧٨ - (٩) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ، يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمْرَ بْنِ عَاصِم؛ قَالَ: مَرِضْتُ مَرَضاً. فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ يَعُودُنِي. قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ السَّفَرِ، فَمَا رَأَيْتُهُ يُسَبِّحُ. وَلَوْ عَنِ السَّفَرِ، فَمَا رَأَيْتُهُ يُسَبِّحُ. وَلَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لأَتْمَمْتُ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ كُنْتُ مُسَبِّحاً لأَتْمَمْتُ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١].

١٥٧٩ - (١٠) حدثنا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُو ابْنُ زَيْدٍ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. كِلاَهُمَا عَنْ أَبُوبَ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنْسٍ بِنْ مَالِك (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِسْمَاعِيلُ.

قلت: ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود، والترمذي، من حديث البراء بن عازب قال: «سافرت مع النبي ﷺ ثمانية عشر سفراً، فلم أره ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر» وكأنه لم يثبت عنده، لكن الترمذي استغربه، ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً، وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر، والله أعلم.

قوله: (فلم يزد على ركعتين) الخ: قال ابن دقيق العيد: «وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض، فيكون كناية عن نفي الإتمام، والمراد به الإخبار عن المداومة على القصر، ويحتمل أن يريد: لايزيد نفلاً، ويمكن أن يريد ما هو أعم من ذلك» اهـ.

⁽۱) قوله: اعن أنس بن مالك الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب يقصر إذا خرج من موضعه، رقم (١٠٨٩) وفي كتاب الحج، باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح، رقم (١٥٤٨) و المدين و (١٥٤٨) و باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب على الدابة، رقم (١٥٥١) و باب من نحر هديه بيده، رقم (١٧١٦) و باب نحر البدن قائمة، رقم (١٧١٤) و (١٧١١) و في كتاب الجهاد، باب الخروج بعد الظهر، رقم (١٧٩١) و باب الارتداف في الغزو والحج، رقم (١٧١٨) و النسائي في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة العصر في السفر، رقم (٢٩٨١) و البرمذي في جامعه، في وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب متى يقصر المسافر، رقم (١٢٠١) والترمذي في سننه، في كتاب الصلاة، باب قصر الصلاة، باب متى يقصر المسافر، رقم (١٢٠١) والدرمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب قصر الصلاة في السفر، رقم (١٥١٥) وأحمد في مسنده (٣: ١١٠ و ١١١ و ١٧١)

صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعاً. وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ.

والسياق يدل على أن المراد هو الثاني أو الثالث، والله أعلم.

وقوله في عثمان: «فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله» قال الحافظ: فهي إشكال، لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم قريباً، فيحمل على الغالب، أو المراد به أنه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره، وأنه إنما كان يتم إذا كان نازلاً، وأما إذا كان سائراً فيقصر، فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر، وهذا أولى لما تقدم تقريره في الكلام على تأويل عثمان.

١٠ _ (٦٩٠) _ قوله: (بذي الحليفة ركعتين) الخ: قال الحافظ: «واستدل به على استباحة قصر الصلاة في السفر القصير، لأن بين المدينة وذي الحليفة ستة أميال. وتعقب بأن ذا الحليفة لم تكن منتهى السفر، وإنما خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة، فاتفق نزوله بها، وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها، واستمر يقصر إلى أن رجع» اهـ.

أقوال العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة وبيان الآثار الواردة فيه

واختلف العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة، فقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: إنها مسيرة ثلاثة أيام ولياليها سير الإبل ومشي الأقدام، هذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة.

وروي عن أبي يوسف يومان وأكثر الثالث. وكذا روى الحسن عن أبي حنيفة، وابن سماعة عن محمد.

ومن مشايخنا من قدره بخمسة عشر فرسخاً، وجعل لكل يوم خمس فراسخ.

ومنهم من قدره بثلاث مراحل.

قال في الهداية: «وعن أبي حنيفة، التقدير بالمراحل، وهو قريب من الأول». قال في النهاية: «أي التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام، لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة، خصوصاً في أقصر أيام السنة، كذا في المبسوط» اهـ.

وقال مالك: أربعة بُرُد، كل بريد اثنا عشر ميلاً.

واختلفت أقوال الشافعي فيه، قيل: ستة وأربعون ميلاً، وهو قريب من قول بعض مشايخنا، لأن العادة: القافلة لا تقطع في يوم أكثر من خمسة فراسخ، وقيل: يوم وليلة، وهو قول الزهري والأوزاعي، وأثبت أقواله أنه مقدر بيومين. كذا في البدائع مع زيادة.

قال في ردّ المحتار: ثم اختلفوا (أي مشايخنا الحنفية في التقدير بالفراسخ) فقيل: أحد وعشرون، وقيل: ثمانية عشر، وقيل: خمسة عشر، والفتوى على الثاني، لأنه الأوسط. وفي المجتبى: فتوى أئمة خوارزم على الثالث، والفرسخ ثلاثة أميال، فالقول الثالث قريب من القول بأربعة بُرُد، وهي ستة عشر فرسخاً، كما هو مذهب مالك وغيره.

وقد روى البخاري تعليقاً في صحيحه، والبيهقي إسناداً، عن عطاء بن أبي رباح: «أن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين، ويفطران في أربعة برد».

قال أبو عمر بن عبد البر كلف: «هذا عن ابن عباس معروف من نقل الثقات، متصل الإسناد عنه من وجوه. وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافاً كثيراً، وأصح ما روي عنه ما رواه ابنه سالم ونافع أنه كان لا يقصر إلا في اليوم التام أربعة برد» اهـ.

قلت: وهذا هو المختار عند شيوخنا، وقد أفتى به مولانا الشيخ رشيد أحمد الجنجوهي قدس الله روحه.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله سره: «واعلم أن السفر والإقامة، والزنا، والسرقة، وسائر ما أدار الشارع عليه الحكم: أمور يستعملها أهل العرف في مظانها، ويعرفون معانيها، ولا ينال حده الجامع المانع إلا بضرب من الاجتهاد والتأمل، ومن المهم معرفة طريق الاجتهاد، فنحن نعلم نموذجاً منها في السفر، فنقول: هو معلوم بالقسمة والمثال يعلم جميع أهل اللسان أن الخروج من مكة إلى المدينة، ومن المدينة إلى خيبر سفر لا محالة، وقد ظهر من فعل الصحابة وكلامهم: أن الخروج من مكة إلى جدة، وإلى الطائف، وإلى عسفان، وسائر ما يكون المقصد فيه على أربعة برد سفر، ويعلمون أيضاً أن الخروج من الوطن على أقسام تردد إلى المزارع والبساتين وهيمان بدون تعيين مقصد وسفر، ويعلمون أن اسم أحد هذه لا يطلق على الآخر، وسبيل الاجتهاد أن يستقرء الأمثلة التي يطلق عليها الاسم عرفاً وشرعاً، وأن يسبر الأوصاف التي بها يفارق أحدها قسيمه، فيجعل أعمها في موضع الجنس، وأخصها في موضع الفصل، فعلمنا أن الانتقال من الوطن جزء نفسي، إذ من كان ثاوياً في محل إقامته في إقامته لا يقال له: مسافر، وإن الانتقال إلى موضع معين جزء نفسي، وإلا كان هيماناً لا سفراً، وإن كون ذلك الموضع بحيث لا يمكن له الرجوع منه إلى محل إقامته في يومه وأواثل ليلته جزء نفسي، وإلا كان مثل التردد إلى البساتين والمزارع، ومن لازمه أن يكون مسيرة يوم تام، وبه قال سالم، لكن مسيرة أربعة برد متيقن، وما دونه مشكوك، وصحة هذا الاسم يكون بالخروج من سور البلد أو حلة القرية أو بيوتها يقصد موضع هو على أربعة برد، وزوال هذا الاسم إنما يكون بنية الإقامة مدة صالحة يعتد بها في بلدة أو قرية» اهـ.

قال العبد الضعيف: وإني لم أجد إلى الآن رواية أربعة برد (وهي ستة عشر فرسخاً) عن أصحابنا في كتب الفقه، والمذكور في ظاهر الروايات هي مسيرة ثلاثة أيام، وإليه ذهب عثمان بن عفان، وابن مسعود، وسويد بن غفلة، والشعبي، والنخعي، والثوري، وابن حيي، وأبو قلابة، وشريك بن عبد الله ابن عمر، كما وشريك بن عبد الله، وسعيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، وهو رواية عن عبد الله ابن عمر، كما في عمدة القاري، وعن عمر: تقصرالصلاة في مسيرة ثلاث ليال، رواه ابن جرير، كما في

الكنز، وخالفهم فيه آخرون من الصحابة والتابعين على، ولهذا قال ابن قدامة في المغني: «قال المصنف: ولا أرى لما صار إليه الأئمة حجة، لأن أقوال الصحابة متعارضة مختلفة، ولا حجة فيها مع الاختلاف، وقد روي عن ابن عباس وابن عمر خلاف ما احتج به أصحابنا، ثم لو لم يوجد ذلك لم يكن في قولهم حجة مع قول النبي على وفعله، وإذا لم تثبت أقوالهم امتنع المصير إلى التقدير الذي ذكروه لوجهين: أحدهما أنه مخالف لسنة النبي التي التي رويناها، ولظاهر القرآن، لأن ظاهره إباحة القصر لمن ضرب في الأرض لقوله: ﴿وَإِنّا ضَرَاتُمُ فِي ٱلْأَرْضِ فَلِيسَ عَلَيْكُمُ اللهِ مَنَاولاً كُل ضرب في الأرض، وقول النبي على: "يمسح المسافر ثلاثة أيام" جاء فبقي ظاهر الآية متناولاً كل ضرب في الأرض، وقول النبي على: "يمسح المسافر ثلاثة أيام" جاء لبيان أكثر مدة المسح، فلا يصح الاحتجاج به ههنا، وعلى أنه يمكنه قطع المسافة القصيرة في شرئة أيام، وقد سماه النبي على سفراً، فقال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم".

والثاني: أن التقدير بابه التوقيف، فلا يجوز المصير إليه برأي مجرد، سيما وليس له أصل يرد إليه، ولا نظير يقاس عليه، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه اهـ.

قلت: أقوال السلف وأبعدها المشترك تدل على أنهم لم يرضوا في هذه المسألة بإطلاق الظاهرية، وإباحة الفطر والقصر بأدنى ضرب في الأرض، بل هم كالمجمعين على أن الضرب في الأرض الذي يعتد به في إباحة الفطر والقصر لا بد له من التحديد، وشيء من التقييد، وهذا هو السبب الذي ألجأ ابن حزم إلى التقييد بميل، مع شدة جموده على ظاهريته، ثم وقع المخلاف في تشخيص ذلك التحديد وتحصيله، فاضطربت أقوالهم فيه، وتباينت آراؤهم، ولم يوجد عند أحد منهم شيء من المرفوع صحيح صريح في هذا الباب، ولو كان وجد لكان المصير إليه هو المتعين، ومع هذا لما نظرنا في نصوص الشارع وقواعد الشرع وجدنا فيها أشياء هادية إلى أن مدة السفر التي يعتد بها الشارع، ومقدار الضرب في الأرض الذي يوجب عنده تغييراً في أحوال المكلفين وأحكامهم: قد قدر بثلاثة أيام ولياليهن، فإنه ألى ما أباح للمسافر أن يجاوز هذه المدة في المسح على الخفين، وأوجب عليه نزعهما عند انقضائها، وما أحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر هذه المدة إلا ومعها ذو محرم لها، واختلاف الروايات فيه لا يورث شكاً وتردداً في هذه المدة متهنة بها على كل حال، فمن قال بتغير أحكام الصيام وإتمام الصلاة بمسيرة ثلاثة أيام، وأناط الفطر والقصر بهذه المدة من السفر والضرب في الأرض: فله متعلق قوي بالنصوص ورجحان واضح عند أولى البصائر، ولله الحمد.

١٥٨٠ - (١١) حدَثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ. سَمِعَا أَنسَ بْنَ مَالِكِ يَقُولُ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظَّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعاً. وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ.

1001 - (17) وحدثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ. كِلاَهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَزِيدَ الْهُنَائِيِّ؛ قَالَ: شَالْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ⁽¹⁾ عَنْ قَصْرِ الصَّلاَةِ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ، مَسِيرَةَ ثَلاَثَةِ أَمْيَالٍ أَوْ ثَلاَثَةِ فَرَاسِخَ،

قال صاحب البحر: «وأنا أتعجب من فتواهم في هذا وأمثاله بما يخالف مذهب الإمام، خصوصاً المخالف للنص الصريح» اه.

تنبيه:

نبه ابن عابدين على أن المراد بالأيام ما تقطع فيه المراحل المعتادة، وفي الدر المختار وغيره: «لو أسرع فوصل في يومين إلى مكان مسافة ثلاثة أيام بالسير المعتاد: قصر».

قال ابن عابدين: «وظاهره أنه كذلك لو وصل إليه في زمن يسير بكرامة، لكن استبعده (ابن الهمام) في فتح القدير، بانتفاء مظنة المشقة، وهي العلة في القصر» اهـ.

قلت: والظاهر أن هذا الاستبعاد من ابن الهمام يجري في أسفار زماننا أيضاً من سير البابورة والمواتر وغيرهما، والله أعلم.

۱۲ ـ (۲۹۱) ـ قوله: (عن يحيى بن يزيد الهنائي) الخ: الهنائي هو بضم الهاء، وبعدها نون مخففة، وبالمد، منسوب إلى هناء بن مالك بن فهم، قاله السمعاني.

ويحيى هذا: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم فيه: شيخ، كما في التهذيب، والميزان. وهو في المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند العراقي وغيره.

قوله: (مسيرة ثلاثة أميال) الخ: قال الحافظ: «وحكى النووي أن أهل الظاهر ذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال، وكأنهم احتجوا في ذلك بحديث الباب، وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه اه.

وقال أبو عمر: «هذا عن يحيى بن يزيد الهنائي، قال: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة، فقال: «كان رسول الله على إذا خرج...» إلى آخره، ويحيى: شيخ بصري، ليس لمثله

 ⁽١) قوله: «أنس بن مالك» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، تفريع أبواب صلاة السفر،
 باب متى يقصر المسافر، رقم (١٢٠١) وأحمد في مسنده (٣: ١٢٩).

(شُعْبَةُ الشَّاكُّ) صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

ابْنِ مَهْدِيٍّ. كَدُّتُنَا عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ حَرْبِ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عَنْ حَبِيبٍ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ حَبِيبٍ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ؛ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْطِ (١) إِلَى قَرْيَةٍ، عَلَى رَأْسِ

أن يروي مثل هذا الذي خالف فيه جمهور الصحابة والتابعين، ولا هو ممن يوثق به في مثل ضبط هذا الأمر، وقد يحتمل أن يكون أراد سفراً بعيداً، ثم أراد ابتداء قصر الصلاة إذا خرج ومشى ثلاثة أميال، فيتفق حضور صلاة فيقصر» اهـ.

قال النووي: «هذا ليس على سبيل الاشتراط، وإنما وقع بحسب الحاجة، لأن الظاهر من أسفاره على أنه ما كان يسافر سفرا طويلاً، فيخرج عند حضور فريضة مقصورة، ويترك قصرها بقرب المدينة ويتمها، وإنما كان يسافر بعيداً من وقت المقصورة، فتدركه على ثلاثة أميال أو أكثر أو نحو ذلك، فيصليها حينئذ، والأحاديث المطلقة مع ظاهر القرآن متعاضدات على جواز القصر من حين يخرج من البلد، فإنه حينئذ يسمى مسافراً، والله أعلم» اهد.

قلت: وما حكاه الحافظ عن النووي من أن أقل مسافة القصر عند الظاهرية ثلاثة أميال فكلامه في شرح مسلم ليس صريحاً فيه، فليراجع.

قوله: (شعبة الشاك) الخ: وإذا وقع الشك في الثلاثة والاثنين فلا يسوغ التمسك به على اشتراط الثلاث.

۱۳ _ (۱۹۲) _ قوله: (عن يزيد بن خمير) الخ: بضم الخاء المعجمة، قال النووي تشله:
 «فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض: يزيد بن خمير فمن بعده.

قوله: (عن جبير بن نفير) الخ: بضم النون، وفتح الفاء.

قوله: (مع شرحبيل بن السمط) الخ: السمط: بكسر السين، وإسكان الميم، ويقال: السمط، بفتح السين وكسر الميم. قال النووي كله: «وهذا الحديث مما قد يتوهم أنه دليل لأهل الظاهر، ولا دلالة فيه بحال، لأن الذي فيه عن النبي كله وعمر كله: إنما هو القصر بذي الحليفة، وليس فيه أنها غاية السفر، وأما قوله: «قصر شرحبيل على رأس سبعة عشر ميلاً، أو ثمانية عشر ميلاً» فلا حجة فيه، لأنه تابعي فعل شيئاً يخالف الجمهور، أو يتأول على أنها كانت في أثناء سفره، لا أنها غايته، وهذا التأويل ظاهر، وبه يصح احتجاجه بفعل عمر، ونقله ذلك عن النبي كله، والله أعلم».

 ⁽١) قوله: «شرحبيل بن السمط» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب تقصير الصلاة في السفر، رقم
 (١٤٣٨) وأحمد في مسئده (١: ٣٠).

سَبْعَةَ عَشَرَ أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِيلاً. فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ. فَقُلْتُ لَهُ. فَقَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ صَلَّىٰ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ. فَقُلْتُ لَهُ. فَقَالَ: إِنَّمَا أَفْعَلُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

العَمْدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،
 بهَ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،
 بهَذَا الإِسْنَادِ. وَقَالَ: عَنِ ابْنِ السِّمْطِ. وَلَمْ يُسَمِّ شُرَحْبِيلَ. وَقَالَ: إِنَّهُ أَتَىٰ أَرْضاً يُقَالُ لَهَا دُوْمِينُ مِنْ حِمْصَ. عَلَى رَأْسِ ثَمَانِيَةً عَشَرَ مِيلاً.

١٥٨٤ ـ (١٥) حدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ التَّمِيمِيُّ. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي إِسَحْاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ^(١)؛ قَالَ: خَرَجْنَا مَع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَىٰ مَكَّةَ. فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ. حَتَّى رَجَعَ. قُلْتُ: كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: عَشْراً.

١٤ ـ (...) ـ قوله: (يقال لها دومين) الخ: بضم الدال وفتحها، وجهان مشهوران، والواو ساكنة، والميم مكسورة.

قوله: (من حمص) الخ: حمص لاينصرف، وإن كانت اسماً ثلاثياً ساكن الأوسط، لأنها عجمية اجتمع فيها: العجمية، والعلمية، والتأنيث. قاله النووي كتله.

١٥ ـ (٦٩٣) ـ قوله: (قال: عشراً) الخ: أي: في حجة الوداع، كما سيأتي في رواية شعبة.

قال الحافظ: "وفي حديث ابن عباس: "قدم النبي على وأصحابه لصبح رابعة" ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر، فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها، كما قال أنس، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء، لأنه خرج منها في اليوم الثامن، فصلى الظهر بمنى، ومن ثم قال الشافعي: إن المسافر إذا أقام ببلدة قصر أربعة أيام. وقال أحمد كله: إحدى وعشرين صلاة اهـ.

قال: «وفي الحديث إطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها، لأن منى وعرفة ليسا

⁽۱) قوله: «عن أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر، رقم (۱۰۸۱) وفي كتاب المغازي، باب مقام النبي على بمكة زمن الفتح، رقم (۲۹۷٤) والنسائي في سننه، في كتاب تقصير الصلاة في السفر، رقم (۱۶۳۹) وباب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة، رقم (۱۶۵۳) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر، رقم (۱۲۳۳) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كم تقصر الصلاة، رقم (۵۶۸) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة، رقم (۱۰۷۷) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيمن أراد أن يقيم ببلدة كم يقيم حتى يقصر الصلاة، رقم (۱۰۷۸).

١٥٨٥ ـ (٠٠٠) وحدَّثناه قُتَيْبَةُ، حَدَّثنَا أَبُو عَوَانَةَ. ح وَحَدَّثنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثنَا ابْنُ

من مكة، أما عرفة فلأنها خارج الحرم، فليست من مكة قطعاً، وأما منى ففيها احتمال، والظاهر أنها ليست من مكة، إلا إن قلنا: إن اسم مكة يشمل جميع الحرم.

قال أحمد بن حنبل: ليس لحديث أنس وجه، إلا أنه حسب أيام إقامته ﷺ في حجته منذ دخل مكة إلى أن خرج منها لا وجه له إلا هذا.

وقال المحب الطبري: أطلق على ذلك إقامة بمكة، لأن هذه المواضع مواضع النسك، وهي في حكم التابع لمكة، لأنها المقصود بالأصالة، لا يتجه سوى ذلك، كما قال الإمام أحمد، والله أعلم» اهـ.

اختلاف العلماء في الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقصر

قال العلامة ابن رشد في بداية المجتهد: «وأما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقصر: فاختلاف كثير، حكى فيه أبو عمر نحواً من أحد عشر قولاً، إلا أن الأشهر منها هو ما عليه فقهاء الأمصار، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها مذهب مالك والشافعي: أنه إذا أزمع المسافر على إقامة أربعة أيام: أتمّ.

والثاني: مذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري: أنه إذا أزمع على إقامة خمسة عشر يوماً: نم.

والثالث: مذهب أحمد وداود: أنه إذا أزمع على أكثر من أربعة أيام: أتم.

وسبب الخلاف أنه أمر مسكوت عنه في الشرع، والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع، ولذلك رام هؤلاء كلهم أن يستدلوا لمذهبهم من الأحوال التي نقلت عنه عليه الصلاة والسلام أنه أقام فيها مقصراً، أو أنه جعل لها حكم المسافر.

فالفريق الأول احتجوا لمذهبهم بما روي أنه عَلِين أقام بمكة ثلاثاً يقصر، في عمرته، وهذا ليس فيه حجة، على أنه النهاية للتقصر، وإنما فيه حجة على أنه يقصر في الثلاثة فما دونها.

والفريق الثاني: احتجوا لمذهبهم بما روي أنه أقام بمكة عام الفتح مقصراً، وذلك نحواً من خمسة عشر يوماً في بعض الروايات، وقد روى سبعة عشر يوماً، وثمانية عشر يوماً، وتسعة عشر يوماً، رواه البخاري عن ابن عباس، وبكل قال فريق.

والفريق الثالث: احتجوا بمقامه في حجه بمكة مقصراً أربعة أيام.

وقد احتجت المالكية لمذهبها أن رسول الله ﷺ جعل للمهاجر مقام ثلاثة أيام بمكة بعد قضاء نسكه، فدل هذا عندهم على أن إقامة ثلاثة أيام ليست تسلب عن المقيم فيها اسم السفر، وهي النكتة التي ذهب الجميع إليها وراموا استنباطها من فعله عليه الصلاة والسلام، أعني: متى

عُلَيَّةً. جَمِيعاً عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ.

يرتفع عنه بقصد الإقامة اسم السفر؟ ولذلك اتفقوا على أنه إن كانت الإقامة مدة لا يرتفع فيها عنه اسم السفر بحسب رأي واحد منهم في تلك المدة، وعاقه عائق عن السفر: أنه يقصر أبداً، وإن أقام ما شاء الله، ومن راعى الزمان الأقل من مقامه تأول مقامه في الزمان الأكثر مما ادعاه خصمه على هذه الجهة، فقالت المالكية مثلاً: إن الخمسة عشر يوماً التي أقامها عليه الصلاة والسلام عام الفتح إنما أقامها وهو أبداً ينوي أنه لا يقيم أربعة أيام، وهذا بعينه يلزمهم في الزمان الذي حدوه، والأشبه بالمجتهد في هذا أن يسلك أحد أمرين: إما أن يجعل الحكم لأكثر الزمان الذي روي عنه عليه السلام والسلام أنه أقام فيه مقصراً، ويجعل ذلك حداً من جهة أن الأصل هو الإتمام فوجب ألا يزاد على هذا الزمان إلا بدليل، أو يقول: إن الأصل في هذا هو أقل الزمان الذي وقع عليه الإجماع وما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام أقام مقتصراً أكثر من ذلك الومان فيحتمل أن يكون أقامه لأنه جائز للمسافر، ويحتمل أن يكون أقامه بنية الزمان الذي تجوز إقامته فيه مقصراً باتفاق، فعرض له أن أقام أكثر من ذلك، وإذا كان الاحتمال وجب التسمك بالأصل، اه.

والذي يظهر للعبد الضعيف ـ والله أعلم ـ أن الأصل في الصلاة هو الإتمام، ولا يجوز القصر إلا بعارض السفر، فلا يتجاوز عن أكثر الزمان الذي ثبت فيه القصر عن النبي على ثبوتاً لا مرد له، ولا اختلاف فيه، وليس هو إلا خمسة عشر يوماً، فقد روى أبو داود من طريق ابن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس: "أقام رسول الله على بمكة عام الفتح خمس عشرة، يقصر الصلاة».

قال الحافظ في الفتح: «ضعفها النووي في الخلاصة، وليس بجيد، لأن رواتها ثقات، ولم ينفرد بها ابن إسحاق، فقد أخرجها النسائي عن عراك بن مالك، عن عبيد الله كذلك» ثم أفصح الحافظ بتصحيحه، وتصدى للجمع بينه وبين سائر الروايات عن ابن عباس، وإن أشار إلى شذوذه في التلخيص.

وقد روى البخاري عن ابن عباس، وفيه: تسعة عشر، وروى أبو داود عنه: سبعة عشر، وروي أيضاً عن عمران بن حصين، وفيه: ثمان عشرة ليلة.

قال الحافظ في التلخيص: «ورواية ثمانية عشر ليست بصحيحة من حيث الإسناد، وفيه على بن زيد بن جدعان، ودعوى صاحب التهذيب أنها سالمة من الاختلاف، أي على راويها، وهو وجه من الترجيح: يفيد لو كان راويها عمدة. وقد ادعى البيهقي أن ابن المبارك لم يختلف عليه في رواية تسعة عشر، وفيه نظر لما أسلفناه من رواية عبد بن حميد، فإنها من طريقه أيضاً، وهي: أقام عشرين اهد.

فبقي حديث ابن عباس، وفيه كما ترى اختلاف يورث نوعاً من التردد لا محالة في ما زاد

١٥٨٦ ـ (٠٠٠) وحدّثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَجِّ. ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

على خمسة عشر، وما جمع به البيهقي بين هذا الاختلاف بأن من قال: تسع عشرة، عدّ يومي الدخول والخروج، ومن قال: سبع عشرة، حذفهما، ومن قال: ثمان عشرة، عد أحدهما. وأما رواية خمس عشرة فحمله الحافظ على أن الراوي ظن أن الأصل في الرواية سبع عشرة، فحذف منها يومي الدخول والخروج، فهذا كله محتمل لا متعين، ومثله لا يقطع عرق التردد، فالأحوط الأخذ بالمتيقن، أي خمسة عشر يوماً، والعمل في غير المتيقن على الأصل، وهو الإتمام، وإليه ذهب سعيد بن جبير فله.

قال العيني: «والثاني والعشرون عند أبي بكر بن أبي شيبة بسند صحيح، قال سعيد بن جبير ﷺ: إذا أراد أن يقيم أكثر من خمسة عشر يوماً أتم الصلاة» اهـ.

وعند أصحابنا (أي: الحنفية) إن نوى أقل من خمسة عشر يوماً قصر صلاته، لأن المدة خمسة عشر يوماً كمدة الطهر، لما روي عن ابن عباس وابن عمر قلق قالا: «إذا قدمت بلدة وأنت مسافر، وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوماً فأكمل الصلاة بها، وإن كنت لا تدري متى تظعن قاقصرها» رواه الطحاوي، وروى ابن شيبة في مصنفه: حدثنا وكيع، حدثنا عمر بن ذر، عن مجاهد: «أن ابن عمر كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة» وروى هشيم عن داود بن أبي هند، عن ابن المسيب، أنه قال: «إذا أقام المسافر خمس عشرة ليلة أتم الصلاة، وما كان دون ذلك فليقصر» اهد. فالخلاف بين سعيد بن جبير وبين أصحابنا ليس إلا في نفس خمس عشرة، لا فيما دونها، ولا فيما فوقها، فليتنبه له.

وأما إقامته على بتبوك عشرين يوماً، فقد رواه أحمد وأبو داود، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر، بهذا. قال أبو داود: غير معمر لا يسنده، ورواه ابن حبان والبيهقي من حديث معمر، وصححه ابن حزم والنووي، وأعله الدارقطني في العلل بالإرسال والانقطاع، وأن علي بن المبارك وغيره من الحفاظ رووه عن يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان مرسلاً، وأن الأوزاعي رواه عن يحيى عن أنس، فقال: "بضع عشرة".

قلت: وبهذا اللفظ رواه جابر، أخرجه البيهقي من طريقه بلفظ: «غزوت مع النبي ﷺ غزوة تبوك، فأقام بها بضع عشرة، فلم يزد على ركعتين، حتى رجع» وروى الطبراني في الأوسط من حديث أنس مثل حديث الباب، وهو ضعيف، فإنه من رواية الأوزاعي عن يحيى عن أنس، وهو معلول بما تقدم، وقد اختلف فيه على الأوزاعي أيضاً، ذكره الدارقطني في العلل، وقال:

۱۹۸۷ ـ (۰۰۰) وحدّثنا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. جَمِيعاً عَنِ النَّبِيِّ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَجَّ.

(٢) - باب: قصر الصلاة بمنى

١٩٨٨ ـ (١٦) وحدثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَخْيَىٰ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو، وَهْوَ ابْنُ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ (١^{١)}، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ صَلَّى صَلاَةَ الْمُسَافِرِ، بِمِنَّى وَغَيْرِهِ، رَكْعَتَيْنِ. وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَعُثَمَانُ رَكْعَتَيْنِ، صَدْراً مِنْ خِلاَقَتِهِ، ثُمَّ أَنَمَّهَا أَرْبَعاً.

الصحيح عن الأوزاعي، عن يحيى، أن أنساً كان يفعل، قلت: ويحيى لم يسمع من أنس. كذا قال الحافظ في التلخيص.

وقال الأبي: «لا حجة في تقصيره في إقامة العشرين يوماً بتبوك، لأن حكم الجيش ببلد الحرب يقصر، لأنه لا ينوي إقامة معينة، ولا يعلم متى يأتي ما يرجحه» اهـ.

(٢) ـ باب: قصر الصلاة بمنى

17 _ (398) _ قوله: (بمنى وغيره) الخ: قال النووي: «هكذا هو في الأصول: «وغيره» وهو صحيح، لأن «منى» تذكر وتؤنث بحسب القصد، إن قصد الموضع: فمذكر، أو البقعة: فمؤنثة، وإذا ذكر صرف، وكتب بالألف، وإن أنث لم يصرف وكتب بالياء، والمختار تذكيره وتنوينه، وسمي «منى» لما يمنى به من الدماء، أي: يراق».

قوله: (ثم أتمها أربعاً) الخ: يعني: ثم في أواخر خلافته صلى أربع ركعات في منى، وقد تقدم الكلام فيه في أوائل هذا الباب.

قال عياض: «لم يختلف أن الحاج الآفاقي يقصر، واختلف في الحاج من أهل مكة وعرفة ومنى، فقال مالك: يقصرون للسنة ولأن تكرارهم في المناسك قدر مسافة القصر، وأباه الشافعي وأبو حنيفة إذ ليسوا على مسافة القصر». كذا في شرح الأبي.

⁽۱) قوله: «عن أبيه المحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى، رقم (١٠٨٢) وفي كتاب الكحج، باب الصلاة بمنى، رقم (١٦٥٥) والنسائي في سننه، في كتاب تقصير الصلاة في السفر، باب الصلاة بمنى، رقم (١٤٥١) و(١٤٥١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب قصر الصلاة في السفر، رقم (١٥١٤) وفي كتاب مناسك الحج، باب قصر الصلاة بمنى، رقم (١٨٨٢) وأحمد في مسنده (٢: ٨ و ١٦ و ١٣ و ٤٤ و ٥٥ و ٥٥).

١٥٨٩ - (٠٠٠) وحدثناه زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا الْوَلِيْدُ بْنُ مُسْلِم عَنِ الأَوْزَاعِيِّ.
 ح وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالاَ: أَخْبَرُنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. قَالَ: بِمِنِّى. وَلَمْ يَقُلْ: وَغَيْرِهِ.

ُ ١٥٩٠ ـ (١٧) وحدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِنَّى رَكْعَتَيْنِ. وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ. وَعُمَرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ. وَعُثْمَانُ صَدْراً مِنْ خِلاَفَتِهِ. ثُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ صَلَّىٰ، بَعْدُ، أَرْبَعاً.

فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّىٰ مَعَ الإِمَامِ صَلَّىٰ أَرْبَعاً. وَإِذَا صَلاَّهَا وَحْدَهُ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ.

1991 - (٠٠٠) وحدَّثناه ابْنُ الْمُفَنَّىٰ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ، وَهُوَ الْفَطَّانُ. حِ وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ. حِ وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا عُفْبَةُ بْنُ خَالِدٍ. كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٩٩٢ - (١٨) وحدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ. سَمِعَ حَفْصَ بْنَ عَاصِم عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُ ﷺ بِمِنِّى صَلاَةَ الْمُسَافِرِ. وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. وَعُثْمَانُ ثَمَانِيَ سِنِينَ. أَو قَالَ سِتَّ سنينَ. قَالَ: حَفْصٌ: وَكَانَ الْمُسَافِرِ. وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. وَعُثْمَانُ ثَمَانِيَ سِنِينَ. أَو قَالَ سِتَّ سنينَ. قَالَ: حَفْصٌ: وَكَانَ الْمُسَافِرِ. وَمُنْ رَكْعَتَيْنِ. وَمُانَ يَعْرَاشَهُ. فَقُلْتُ: أَيْ عَمِّ، لَوْ صَلَّيْتَ بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ. قَالَ: لَوْ فَعَلْتُ لاَتْمَمْتُ الصَّلاةَ.

104٣ - (٠٠٠) وحدّثناه يَحْيَىٰ بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ. حَوَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّىٰ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ. قَالاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَلَمْ يَقُولاَ فِي الْحَدِيثِ: بِمِنَى. وَلَكِنْ قَالاً: صَلَّىٰ فِي السَّفَرِ.

الأعْمَشِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الأَعْمَشِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الأَعْمَشِ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَٰنِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: صَلَّىٰ بِنَا عُثْمَانُ بِمِنَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ. وَقَيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (۱). فَاسْتَرْجَعَ. ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِمِنَّى فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (۱). فَاسْتَرْجَعَ. ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِمِنَّى

١٩ ـ (٦٩٥) ـ قوله: (فاسترجع) الخ: أي: قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

⁽۱) قوله: «لعبد الله بن مسعود» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى، رقم (١٠٨٤) والنسائي في سننه، في كتاب بمنى، رقم (١٠٥٤) والنسائي في سننه، في كتاب تقصير الصلاة في السفر، رقم (١٤٤٠) وباب الصلاة بمنى، رقم (١٤٤٩) و(١٤٥٠) وأبو داود في سننه، في كتاب المناسك، باب الصلاة بمنى، رقم (١٩٦٠) والدارمي في سننه، في كتاب مناسك الحج، باب قصر الصلاة بمنى، رقم (١٨٨١) وأحمد في مسنده (١: ٢١٤ و٢٢٤ و٢٢٥).

رَكْعَتَيْنِ. وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ بِمِنَى رَكْعَتَيْنِ وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِمِنَى رَكْعَتَيْنِ. فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، رَكْعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ.

ُ ١٥٩٥ ـ (٠٠٠) حدَّثْنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ.

قوله: (فليت حظي من أربع ركعات) الخ: قال الحافظ: "من: للبدلية، مثل قوله تعالى:
﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوْةِ اللَّنْيَا مِنَ الْالْحِرَةَ ﴾ [النوبة: ٣٨] وهذا يدل على أنه كان يرى الإتمام جائزاً، وإلا لما كان له حظ من الأربع، ولا من غيرها، فإنها كانت تكون فاسدة كلها، وإنما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى، ويؤيده ما روى أبو داود أن ابن مسعود صلى أربعاً، فقيل له: عبت على عثمان، ثم صليت أربعاً، فقال: "الخلاف شر" وفي رواية البيهقي: "إني لأكره الخلاف، ولأحمد من حديث أبي ذر مثل الأول، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب، كما قال الحنفية، ووافقهم القاضي إسماعيل من المالكية، وهي رواية عن مالك وعن أحمد» اهـ.

وقال في أبواب الحج: «والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله، لعدم اطلاعه على الغيب، وهل يقبل الله صلاته أم لا، فتمنى أن يقبل منه من الأربع التي يصليها ركعتان، ولو لم يقبل الزائد وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام، والركعتان لا بد منهما، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء فحاصله أنه قال: إنما أتم متابعة لعثمان، وليت الله قبل مني ركعتين من الأربع» اهـ.

ونقل الداودي عن ابن مسعود: «أنه كان يرى القصر فرضاً، وقال: خشي ابن مسعود أن لا يجزىء الأربع فاعلها، وتبع عثمان كراهة لخلافه، وأخبر بما يعتقده» اهـ.

وقال النووي: «معناه (أي: قوله: «فليت حظي...» الخ) ليت عثمان صلى ركعتين بدل الأربع كما كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ في صدر خلافته: يفعلون، ومقصوده كراهة مخالفة ما كان عليه رسول الله ﷺ وصاحباه» اهـ.

قال في العرف الشذي: «وأما اقتداء ابن مسعود رها خلف عثمان فالجواب عنه على مشربنا أن عثمان لما تأول صار مجتهداً في مسألته، فإذا اقتداء ابن مسعود خلف عثمان في المسألة المجتهد فيها، وذلك جائز عندنا، كما في رد المحتار. وأجاب شمس الأئمة السرخسي بما حاصله: أن سنة النبي و كان القصر ههنا في منى، ولما أقام عثمان وتأهل بمكة قال ابن مسعود: كان الأولى له أن يقتدي خلف من يقصر، ويكون الإمام من يقصر، لتكون سنة النبي و باقية على هيأتها وصورتها، ولا يكون هو إماماً، لأنه مقيم يصلي أربعاً، ولكنه لما صلى بهم عثمان لمصالح، وكان مقيماً في زعمه: صلى خلفه ابن مسعود أربعاً، لأن صلاته هذه خلف من يزعمه أنه مقيم، فإذن لا ضير علينا، والله أعلم».

ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةً. قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ. حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ وَابْنُ خَشْرَمٍ. قَالاً: أَخْبَرَنَا عِيسىٰ. كُلُّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

1017 - (٢٠) وحدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَقُنَيْبَةُ - قَالَ يَحْيَىٰ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ قُنَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ (١)؛ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى، آمَنَ مَا كَانَ النَّاسُ وَأَكْثَرُهُ، رَكْعَتَيْنِ.

١٥٩٧ - (٢١) حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ. حَدَّثَنِي حَارِثَةُ بْنُ وَهْبِ الخُزَاعِيُّ؛ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى، وَالنَّاسُ أَكْثَرُ مَا كَانُوا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: حَارِثَةُ بْنُ وَهْبِ الْخُزَاعِيُّ، هُوَ أَخُو عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، لأُمَّهِ.

٢٠ _ (٦٩٦) _ قوله: (آمن ما كان الناس وأكثر) الخ: قال السندي كالله: «المقصود واضح، وهو أنه صلى حين كان الناس آمن وأكثر، إلا أن الكلام فيه من حيث الإعراب، والأقرب فيه أن «آمن» صفة لوقت مقدر، وهو مضاف إلى ما بعده بحذف المضاف، و«ما» في قوله: «ما كان» مصدرية، و«كان» تامة، والتقدير: أي صليت وقتاً هو آمن أوقات وجود الناس، على أن نسبة الأمن والكثرة إلى الوقت مجازية، والمقصود نسبتهما إلى ما في الوقت من وجود الناس، والله تعالى أعلم» اهـ. وقيل غير ذلك، كما بسطه في الفتح والمرقاة وغيرهما.

قال الحافظ: "وفي هذا الحديث رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَنَهُمُ فِي ٱلأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُو جُنَاحٌ أَن نَقَمُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوْةِ إِن خِقْتُم أَن يَقَمُرُوا مِن ٱلصَّلَوْةِ إِن خِقْتُم أَن يَقَمُرُوا مِن ٱلْفَيلَوْةِ إِن خِقْتُم أَن يَقْدَنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفُواً ﴾ [النساء: ١٠١] ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم، فقيل: لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب، وقيل: هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب، ثم زال السبب وبقي الحكم، كالرمل، اهـ.

وقيل: المراد بالقصر في الآية قصر الهيأة، وقد تقدم البحث في ذلك.

٢١ ـ (...) ـ قوله: (هو أخو عبيد الله بن عمر بن الخطاب) الخ: قال النووي: المكذا

⁽١) قوله: قعن حارثة بن وهب الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى، رقم (١٠٥١) والنسائي في سننه، في كتاب بمنى، رقم (١٠٥١) والنسائي في سننه، في كتاب تقصير الصلاة في السفر، رقم (١٤٤٦) و(١٤٤٧) وأبو داود في سننه، في كتاب المناسك، باب القصر لأهل مكة، رقم (١٩٦٥ والترمذي في جامعه، في كتاب الحج، باب ما جاء في تقصير الصلاة بمنى، رقم (٨٨٨) وأحمد في مسنده (٤: ٣٠٦).

(٣) ـ باب: الصلاة في الرحال في المطر

109۸ ـ (۲۲) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعِ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ^(۱) أَذَّنَ بِالصَّلاَةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ. فَقَالَ: أَلاَ صَلُّوا فِي الرِّحَالِ. ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَيْلِيُّ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ، إِذَا كَانَتُ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَظَرٍ، يَقُولُ: أَلاَ صَلُّوا فِي الرِّحَالِ. الرِّحَالِ. الرِّحَالِ.

ضبطناه: أخو عبيد الله، بضم العين، مصغر، ووقع في بعض الأصول: أخو عبد الله، بفتح العين، مكبر، وهو خطأ والصواب الأول، وكذا نقله القاضي كثلث عن أكثر رواة صحيح مسلم، وكذا ذكره البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم، وابن عبد البر، وخلائق لا يحصون، كلهم يقولون: بأنه أخو عبيد الله، مصغر، وأمه مليكة بنت جرول الخزاعي، تزوجها عمر بن الخظاب، فأولدها ابنه عبيد الله، وأما عبد الله بن عمر وأخته حفصة فأمهما زينب بنت مظعون».

(٣) ـ باب: الصلاة في الرحال في المطر

71_(...) _ قوله: (ألا صلوا في الرحال) الخ: ألا بالتخفيف، للتنبيه. والرحال: جمع رحل، وهو مسكن الرجل، وما فيه من أثاثه. أي صلوا في بيوتكم ومنازلكم، قال النووي: هذا الحديث دليل على تخفيف أمر الجماعة في المطر ونحوه من الأعذار، وأنها متأكدة إذا لم يكن عذر، وأنها مشروعة لمن تكلف الإتيان إليها، وتحمل المشقة، لقوله في الرواية الثانية: «ليصل من شاء في رحله» اهـ.

وقد ذكر علماؤنا الحنفية الأعذار في التأخر عن الجماعة، فبلغت إلى عشرين عذراً، منها: المطر الكثير، والوحل، والبرد الشديد، والظلمة الشديدة، والريح الشديد ليلاً، لعظم مشقته فيه دون النهار.

قال ابن عابدين: «لم يذكر (صاحب الدر المختار) الحر الشديد، ولم أر من ذكره من علمائنا، ولعل وجهه أن الحر الشديد إنما يحصل غالباً في صلاة الظهر، وقد كفينا مؤنته بسنية

⁽۱) قوله: قابن عمر الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: قالصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة، رقم (١٣٢) وباب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله، رقم (١٦٦) والنسائي في سننه، في كتاب الأذان، باب الأذان في التخلف عن شهود الجماعة في الليلة المطيرة، رقم (١٥٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، تفريع أبواب الجمعة، باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة، رقم (١٠٦٠ - ١٠٦٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الجماعة في الليلة المطيرة، رقم (١٣٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الرخصة في ترك الجماعة إذا كان مطر في السفر، رقم (١٢٧٨) وأحمد في مسنده (٢: ٤ و ١٠ و ٥٥ و ٣٠ و ١٠٠).

1099 - (٢٣) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ نَادَىٰ بِالصَّلاَةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ وَمَطَرٍ. فَقَالَ فِي آخِرِ نَدَائِهِ: أَلاَ صَلُّوا فِي الرِّحَالِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدَائِهِ: أَلاَ صَلُّوا فِي الرِّحَالِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ ، إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ ذَاتُ مَظَرٍ ، فِي السَّفَرِ ، أَنْ يَقُولَ: أَلاَ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ. رَحَالِكُمْ.

• ١٦٠٠ - (٢٤) وحدّثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ نَادَىٰ بِالصَّلاَةِ بِضَجْنَانَ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ، وَقَالَ: أَلاَ صَلُّوا فِي رَحَالِكُمْ. وَلَمْ يُعِدْ، ثَانِيَةً: أَلاَ صَلُّوا فِي الرِّحَالِ، مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

١٦٠١ - (٢٥) حدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ

الإبراد. نعم! قد يقال: لو ترك الإمام هذه السنة وصلى في أول الوقت كان الحر الشديد عذراً، تأمل» اهـ.

قوله: (ليلة باردة أو ذات مطر) الخ: وفي رواية البخاري: "في الليلة الباردة أو المطيرة" وفي صحيح أبي عوانة: "ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح" ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عنر في التأخر عن الجماعة، ونقل ابن بطال في الإجماع، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل، لكن في السنن من طريق ابن إسحاق عن نافع في هذا الحديث: "في الليلة المطيرة، والغداة القرة" وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه: "أنهم مطروا يوماً، فرخص لهم" ولم أر في الأحاديث الترخص بعذر الريح في النهار صريحاً، لكن القياس يقتضي إلحاقه، وقد نقله ابن الرفعة وجهاً، كذا قال الحافظ في الفتح، وتقدم ما قاله علماؤنا رحمهم الله.

٢٣ ـ (. . .) ـ قوله: (في السفر) الخ: قال الحافظ: «ظاهره اختصاص ذلك بالسفر، ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه، والله أعلم».

۲٤ ـ (...) ـ قوله: (بضجنان) الخ: هو بفتح الضاد المعجمة، وبالجيم، بعدها نون على وزن فعلان، غير مصروف، قال صاحب الصحاح وغيره: هو جبل بناحية مكة، وقال أبو موسى في ذيل الغريبين: هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة، وقال صاحب المشارق ومن تبعه: هو جبل على بريد من مكة، وقال صاحب الفائق: بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً، وبينه وبين وادي مريسعة أميال، انتهى.

وهذا القدر أكثر من بريدين وضبطه بالأميال يدل على مزيد اعتناء، وصاحب الفائق ممن شاهد تلك الأماكن واعتنى بها، بخلاف من تقدم ذكره ممن لم يرها أصلاً. جَابِرٍ (١). حِ وَحَدَّثَنَا أَحَمْدُ بْنُ يُونُسَ. قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: ﴿ لِيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ﴾. خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَحْلِهِ﴾.

١٦٠٢ - (٢٦) وحدثني عَلِيُّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسِ^(٢)؛ أَنَّهُ قَالَ، لِمُؤَذِّنِهِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسِ^(٢)؛ أَنَّهُ قَالَ، لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، فَلاَ تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلاَةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ.

٢٦ – (٦٩٩) - قوله: (فلا تقل: حي على الصلاة) الخ (**): قال الحافظ ﷺ: «وبوّب عليه ابن خزيمة، وتبعه ابن حبان، ثم المحب الطبري: «حذف حي على الصلاة في يوم المطر» وكأنه نظر إلى المعنى، لأن حي على الصلاة معناه هلموا إلى الصلاة، والصلاة في الرحال، وصلوا في بيوتكم: يناقض ذلك، وعند الشافعية وجه: أنه يقول ذلك بعد الأذان، وآخر: أنه يقول بعد الحيلين، والذي يقتضيه الحديث ما تقدم».

قال النووي: "فيه (أي: في حديث ابن عباس) أن هذه الكلمة تقال في نفس الأذان، وفي حديث ابن عمر (عند البخاري: "كان يأمر مؤذناً يؤذن ثم يقول على إثره: ألا صلوا في الرحال») أنها تقال بعده، قال: والأمران جائزان، كما نص عليه الشافعي، لكن بعده أحسن، ليتم نظم الأذان، قال: ومن أصحابنا من يقول: لا يقوله إلا بعد الفراغ، وهو ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس» انتهى.

وكلامه يدل على أنها تزاد مطلقاً إما في أثنائه، وإما بعده، لا أنها بدل من «حيّ على الصلاة» وقد تقدم عن ابن خزيمة ما يخالفه، وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح، عن نعيم بن النحام، قال: «أذن مؤذن النبي ﷺ للصبح في ليلة

⁽١) قوله: «عن جابر» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة، رقم (١٠٦٥) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا كان المطر فالصلاة في الرحال، رقم (٤٠٩) وأحمد في مسنده (٣: ٣١٣ و٣٢٧).

⁽٢) قوله: «عن عبد الله بن عباس» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الكلام في الأذان، رقم (٢١٦) وباب هل يصلي الإمام بمن حضر؟ وهل يخطب يوم الجمعة في المطر؟ رقم (٢٠٦) وفي كتاب الجمعة، باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر، رقم (٩٠١) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة، رقم (١٠٦٦) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الجماعة في الليلة المطيرة، رقم (٩٣٨) و(٩٣٩) وأحمد في مسنده (١: ٢٧٧).

 ^(*) قلت: يظهر للعبد الضعيف أن لا يجوز العمل على حديث ابن عباس على قواعد الحنفية، لأن كلمة «حي
على الصلاة في الأذان ثبت بالتواتر، وهو يفيد القطع، فلا يعارضه خبر الواحد لكونه ظنياً. تأمل (رف).

قَالَ: فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنْكَرُوا ذَاكَ. فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَا؟ قَدْ فَعَلَ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي. إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ. وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ، فَتَمْشُوا فِي الطِّينِ وَالدَّحْضِ.

باردة، فتمنيت لو قال: ومن قعد فلا حرج، فلما قال: الصلاة خير من النوم قالها، اهـ.

قال الحافظ في موضع آخر: «ويمكن الجمع بينهما، ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرحال رخصة لمن أراد أن يترخص، ومعنى «هلموا إلى الصلاة» ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة، ولو بحمل المشقة، ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فمطرنا، فقال: ليصل من شاء منكم في رحله».

قوله: (من هو خير مني) الخ: يعني النبي ﷺ.

قوله: (إن الجمعة عرمة) الخ: بسكون الزاي، ضد الرخصة، أي: متحتمة واجبة، قال الحافظ: «والذي يظهر أنه لم يترك بقية الأذان، وإنما أبدل قوله: «حتى على الصلاة» بقوله: «صلوا في بيوتكم» والمراد بقوله: «إن الجمعة عزيمة» أي فلو تركت المؤذن يقول: «حتى على الصلاة» لبادر من سمعه إلى المجيء في المطر، فيشق عليهم، فأمرته أن يقول: «صلوا في بيوتكم» لتعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة» اهد.

وقال الزين بن المنير: «الظاهر أن ابن عباس لا يرخص في ترك الجمعة، وأما قوله: «صلوا في بيوتكم» فإشارة منه إلى العصر، فرخص لهم في ترك الجماعة فيها، وأما الجمعة فقد جمعهم لها، فالظاهر أنه جمع بهم فيها. قال: ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ليعلمهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك، ليعلموا به في المستقبل» انتهى.

والذي يظهر أنه لم يجمعهم، وإنما أراد بقوله: «صلوا في بيوتكم» مخاطبة من لم يحضر وتعليم من حضر، كذا قال الحافظ في الفتح: «ولكن ما أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن الحارث، قال: «خطبنا ابن عباس في يوم رزع، فلما بلغ المؤذن: حيّ على الصلاة، فأمره أن ينادي: الصلاة في الرحال. . .» الحديث، ظاهره يؤيد ما قاله ابن المنير كلله، والله أعلم.

قوله: (أن أحرجكم) الخ: من الإحراج، بالحاء المهملة، وبالجيم، من الحرج، وهو المشقة، والمعنى: «إني كرهت أن أشق عليكم بإلزامكم السعي إلى الجمعة في الطين والمطر، ويروى: «أن أخرجكم» من الإخراج، بالخاء المعجمة، من الخروج، ويروى: «كرهت أن أؤمكم» أي أن أكون سبباً لاكتسابكم الإثم عند ضيق صدوركم، كذا في عمدة القاري.

وفي رواية جرير، عن عاصم، عند ابن خزيمة: «أن أحرج الناس وأكلفهم أن يحملوا الخبث من طرقهم إلى مسجدكم». كذا في الفتح.

قوله: (والدحض) الخ: بفتح الدال، والحاء المهملتين، وفي آخره ضاد معجمة، ويجوز تسكين الحاء. قال النووي: «الدحض، والزلل، والزلق، والردغ ـ بفتح الراء وإسكان الدال

1٦٠٣ ـ (٢٧) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ. قَالَ: ضَعِبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، فِي يَوْمِ عَبْدِ الْحَمِيدِ. قَالَ: ضَعْبُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، فِي يَوْمِ ذِي رَدْغ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَىٰ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةً. وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ. وَقَالَ: قَدْ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي. يَعْنِي النَّبِيَ ﷺ.

وِقَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، بِنَحْوِهِ.

١٩٠٤ ـ (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، هُوَ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَعَاصِمُّ الأَحْوَلُ، بِهَلَاَ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ: يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

١٦٠٥ - (٢٨) وحدّ النّ عَنْ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ. أَخْبَرَنَا شُعْبَةً.
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: أَذَّنَ مُؤَذِّنُ ابْنِ عَبْدَ اللّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: أَذَّنَ مُؤَذِّنُ ابْنِ عَبْدَ اللّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: وَكَرِهْتُ أَنْ تَمْشُوا ابْنِ عَلَيّةً. وَقَالَ: وَكَرِهْتُ أَنْ تَمْشُوا فِي الدَّحْضِ وَالزَّلَلِ.

١٦٠٦ - (٢٩) وحدّثناه عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةً. ح وَحَدَّثَنَا مَعْمَدٌ، كِلاَهُمَا عَنْ عَاصِمِ الأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلاَهُمَا عَنْ عَاصِمِ الأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ مُؤَذِّنَهُ، فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ، فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ. وَذَكَرَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي. يَعْنِي النَّبِيَ ﷺ.

١٦٠٧ ـ (٣٠) وحدثناه عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ. حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ ـ قَالَ: أَمَرَ ابْنُ عَبْدٍ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ـ قَالَ وُهَيْبٌ: لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ ـ قَالَ: أَمَرَ ابْنُ عَبْاسٍ مُؤَذِّنَهُ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

المهملة وبالغين المعجمة ـ كله: بمعنى واحد، ورواه بعض رواة مسلم: «رزغ» بالزاي، بدل الدال بفتحها وإسكانها، وهو الصحيح، وهو بمعنى الردغ، وقيل: هو المطر الذي يبل وجه الأرض».

(...) ـ قوله: (هو الزهراني) الخ: قال القاضي: «كذا وقع هنا، جمع بين العتكي والزهراني، وتارة يقول: العتكي فقط، وتارة: الزهراني، قال: ولا يجتمع العتك وزهران إلا في جدهما، لأنهما ابنا عم، وليس أحدهما من بطن الآخر، لأن زهران: ابن الحجر بن عمران بن عمرو، والعتك: ابن أحد بن عمرو، وقد سبق التنبيه على هذا في أوائل الكتاب.

وفي هذا الحديث: دليل على سقوط الجمعة بعذر المطر ونحوه، وهو مذهبنا ومذهب آخرين، وعن مالك ﷺ تعالى خلافه، والله تعالى أعلم بالصواب، كذا في الشرح.

٣٠ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (قال وهيب: لم يسمعه منه) الخ: أي: قال وهيب: أيوب لم يسمعه

(٤) ـ باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت

اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(۱)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سُبْحَتَهُ. حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ نَاقِعُهُ . عَنْهُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ نَاقِعُهُ.

17.9 ـ (٣٢) وحدّ شنه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدِ الأَحْمَرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

من عبد الله بن الحارث. قال الحافظ: «وفيه نظر، لأن في رواية سليمان بن حرب، عن حماد، عن أيوب، وعبد الحميد، قالا: سمعنا عبد الله بن الحارث، كذلك أخرجه الإسماعيلي وغيره».

(٤) ـ باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت

٣١ _ (٧٠٠) _ قوله: (يصلي سبحته) الخ: أي: نافلته. وسيأتي في حديث ابن عمر: «يسبح على الراحلة».

قال الحافظ: «قد تكرر في الحديث كثيراً، وسيأتي قريباً حديث عائشة: سبحة الضحى، والتسبيح حقيقة في قول: «سبحان الله» فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل، أو لأن المصلي منزه لله سبحانه وتعالى بإخلاص العبادة، والتسبيح التنزيه، فيكون من باب الملازمة. وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعي، والله أعلم.

٣٢_(...)_قوله: (حيث توجهت به) الخ: قال ابن التين: «مفهومه أنه يجلس عليها

⁽۱) قوله: «عن ابن عمر» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الوتر، باب الوتر على الدابة، رقم (٩٩٩) وباب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٥) وفي كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الدواب وحيثما توجهت به، رقم (١٠٩٥) وباب الإيماء على الدابة، رقم (١٠٩٦) وباب ينزل للمكتوبة، رقم (١٠٩٨) وباب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها، رقم (١١٠٥) والنسائي في سنته، في كتاب المساجد، باب الصلاة على الحمار، رقم (١٤٧) وفي كتاب القبلة، باب الحال التي يجوز عليها استقبال غير القبلة، رقم (١٦٨٧) وفي كتاب الليل، باب الوتر على الراحلة، رقم (١٦٨٧) و(١٦٨٨) و(١٩٨٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب المتطوع على الراحلة والوتر، رقم (١٢٢٤) و(١٢٢٦) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوتر على الراحلة، رقم (١٢٧٤) وفي كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٥٨) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الوتر على الراحلة، باب الوتر على الراحلة. رقم (١٥٩٨) وأحمد في مسنده (٢: ٤ و٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٨ و ٤٠ و ٤١ و ٤١ و ٤١ و ٤١ و ٢١ و ٢٠ و ٢١ و ٢١ و ٢١ و ٢١).

١٦١٠ - (٣٣) وحدثني عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ .
 قَالَ: وَفِيهِ نَزَلَتْ: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١١٥].

١٦١١ - (٣٤) وحدّ شفاه أَبُو كُرَيْبِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ أَبِي زَاثِدَةَ. وَخَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. كُلُّهُمْ عُنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. وَفِي

على هيأته التي يركبها عليها، ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة».

٣٣ ـ (...) ـ قوله: (وفيه نزلت: فأينما تولوا) الخ: قال الملهب: «هذه الأحاديث تخص قوله تعالى: ﴿ وَمَيْتُ مَا كُنتُمْ فَوَلُواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَةُ ﴾ [البقرة: ١٤٤ و١٥٠] وتبين أن قوله تعالى: ﴿ فَأَيّنَهَا تُولُواْ فَنَمٌ وَجُهُ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١٤٤ و١٥٠] وتبين أن قوله تعالى: ﴿ فَأَيّنَهَا تُولُوا فَنَمٌ وَجُهُ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] في النافلة، وقد أخذ بمضمون هذه الأحاديث فقهاء الأمصار، إلا أن أحمد وأبا ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة، والحجة لذلك حديث الجارود بن أبي سبرة، عن أنس: «أن النبي عَلَيْ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بناقته القبلة، ثم صلى حيث وجهت ركابه اخرجه أبو داود، وأحمد، والدارقطني.

واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة، فذهب الجمهور إلى جواز ذلك في كل سفر، غير مالك، فخصه بالسفر الذي تقصر فيه الصلاة. قال الطبري: لا أعلم أحداً وافقه على ذلك.

قلت: لم يتفق على ذلك عنه، وحجته أن هذه الأحاديث إنما وردت في أسفاره ﷺ، ولم ينقل عنه أنه سافر سفراً قصيراً، فصنع ذلك، وحجة الجمهور مطلق الأخبار في ذلك».

قال الحافظ: "وكأن السر فيما ذكر تيسر تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها، تعظيماً لأجورهم رحمة من الله بهم، وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك، فجوّزه في الحضر أيضاً، وقال به من الشافعية: أبو سعيد الإصطخري، واستدل بقوله: "حيث كان وجهه على أن جهة الطريق تكون بدلاً عن القبلة، حتى لا يجوز الانحراف عنها عامداً قاصداً لغير حاجة المسير، إلا إن كان سائراً في غير جهة القبلة فانحرف إلى جهة القبلة، فإن ذلك لا يضره على الصحيح» اهد.

قال في العرف الشذي: «تجوز النافلة على الدابة عند الكل في خارج البلدة، وقال أبو يوسف بجوازها عليها في داخل البلدة أيضاً، وأما المكتوبة فلا تجوز على الدابة، نعم! تجوز للخائف المطلوب، ولا تجوز للطالب» اهـ.

وفي الآية: ﴿ فَأَيْنَمَا نُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] أقوال للمفسرين، يقف عليها من راجع كتبهم، والله أعلم. حَدِيثِ ابْنِ مُبَارَكٍ وَابْنِ أَبِي زَائِدَةَ: ثُمُّ تَلاَ ابْنُ عُمَرَ: ﴿فَأَيْنَمَا ثُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ اللَّهِ ﴾. وَقَالَ: فِي هَلْذَا نَزَلَتْ.

١٦١٢ ـ (٣٥) حدَثنا يَخيَىٰ بْنُ يَخيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ: عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَىٰ الْمَازِنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَر ـ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَىٰ حِمَادِ، وَهُوَ مُوَجِّةٌ إِلَى خَيْبَرَ.

171٣ ـ (٣٦) وحد ثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ: عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارِ اللَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ. قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصَّبْحَ نَزَلْتُ فَأُوتَرْتُ. ثُمَّ أُسْيَدُ أَسِيرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةً. قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصَّبْحَ نَزَلْتُ فَأُوتَرْتُ. ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ. فَقَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: خَشِيتُ الْفَجْرَ فَنَزَلْتُ فَأُوتَرْتُ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلْسُوهُ وَلَا لَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى الْبَعِيرِ.

٣٥ ـ (...) ـ قوله: (يصلي على حمار) الخ: قال الدارقطني وغيره: «هذا غلط من عمرو بن يحيى المازني، قالوا: وإنما المعروف في صلاة النبي و على راحلته، أو على البعير، والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس، كما ذكره مسلم بعد هذا، ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو».

هذا كلام الدارقطني ومتابعيه، وفي الحكم بتغليط رواية عمرو: نظر، لأنه ثقة نقل شيئاً محتملاً، فلعله كان الحمار مرة، والبعير مرة، أو مرات، لكن قد يقال: إنه شاذ، فإنه مخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، والشاذ مردود. وهو المخالف للجماعة، والله أعلم، كذا قال الشارح كله، ولكن للحديث شاهد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس: «أنه رأى النبي كله يصلي على حمار، وهو ذاهب إلى خيبر» حسن إسناده الحافظ كله في الفتح، والله أعلم.

قوله: (وهو موجّه إلى خيبر) الخ: بكسر الجيم، أي متوجه، ويقال: قاصد، ويقال: مقابل.

٣٦ _ (...) _ قوله: (أليس لك في رسول الله) الخ: فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن.

قوله: (بلى والله) الخ: فيه الحلف على الأمر الذي يراد تأكيده.

قوله: (كان يوتر على البعير) الخ: قال الحافظ: «هذا لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح، عن سعيد بن جبير: «أن ابن عمر كان يصلي على الراحلة تطوعاً، فإذا أراد أن يوتر

١٦١٤ - (٣٧) وحدّ فنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ عَبْدِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ يُصَلّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ.
 قَالَ عَبْدُ اللّهِ بْنُ دِينَارِ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

1710 - (٣٨) وحدّثني عِيسَى بْنُ حَمَّادِ الْمِصْرِيُّ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ.
رَاحِلَتِهِ.

١٦١٦ ـ (٣٩) وحدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ

نزل، فأوتر على الأرض لأنه محمول على أنه فعل كلا من الأمرين، ولا نزاع في أن صلاته على الأرض أفضل. وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر: «أنه كان يوتر على راحلته، وربما نزل فأوتر بالأرض» وإنما أنكر على سعيد بن يسار ـ مع كونه كان يفعله ـ لأنه أراد أن يبين له أن النزول ليس بحتم، ويحتمل أن يتنزل فعل ابن عمر على حالين: فحيث أوتر على الراحلة كان مجداً في السير، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك.

قال: واستدل به على أن الوتر ليس بفرض، وعلى أنه ليس من خصائص النبي على أن وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة. وأما قول بعضهم: إنه كان من خصائصه أيضاً أن يوقعه على الراحلة، مع كونه واجباً عليه، فهي دعوى لا دليل عليها، لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع» اهـ.

قال الشيخ الأنور أطال الله بقاءه: «والجواب من جانب الأحناف: أن ابن عمر من الذين يطلقون لفظ الوتر على جميع صلاة الليل، فلعل مراد ابن عمر أن صلاة الليل كانت على الراحلة، وأما الوتر الاصطلاحي بخصوصه فعلى الأرض» اهـ.

قلت: إلا أن ظاهر قوله في حديث الباب: "فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت" يدل على أن مراد سعيد بن يسار هو الولر الاصطلاحي، وإنكار ابن عمر قد وقع عليه، وأصرح منه ما أخرجه البخاري من طريق جويرية، عن نافع، عن ابن عمر، قال: "كان النبي على يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يؤمي إيماء، صلاة الليل إلا الفرائض، ويوتر على راحلته فأفرد الوتر من صلاة الليل بالذكر، ونبه على أن الوتر ليس حكمه حكم الفرائض، والله أعلم.

وقال بعض الحنفية: لعل الإيتار على الراحلة كان حين عدم تأكد الوتر، وهذا يحتاج إلى دليل على أن الوتر كان سنة غير واجب في وقت ما، وأن الإيتار على الراحلة وقع قبل إيجابه، وأجاب بعضهم بحمل فعل النبي على على علر، كالمطر، والطين، وغيرهما. وقالوا على سبيل الإلزام: إن قيام الليل كان واجباً عليه عند أكثر الشوافع، ومع هذا فقد صلاها على الدابة، فما هو جوابكم فيه هو جوابنا في الوتر، والله أعلم. شِهَابٍ، عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قِبَلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ. وَيُوتِرُ عَلَيْهَا. غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ.

١٦١٧ ـ (٤٠) وحدّثنا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ وَحَرْمَلَةُ. قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ. أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَاهُ^(١) أُخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ، فِي السَّفَرِ، عَلَىٰ ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ، حَيْثُ تَوَجَّهَتْ.

١٦١٨ - (١١) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم. حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِم. حَدَّثَنَا هَمَّامٌ.
 حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ؛ قَالَ: تَلَقَّيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِلَّهِ^(٢) حِينَ قَدِمَ الشَّامَ. فَتَلَقَّيْنَاهُ بِعَيْنِ التَّمْرِ.

٣٩_(...)_قوله: (لا يصلي عليها المكتوبة) الخ: استدل به على أن الفريضة لا تصلى على المنع، إلا أن على الراحلة. قال ابن دقيق العيد: وليس ذلك بقوي، لأن الترك لا يدل على المنع، إلا أن يقال: إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر، فترك الصلاة لها على الراحلة دائماً يشعر بالفرق بينهما وبين النافلة، في الجواز وعدمه.

٤٠ ـ (٧٠١) ـ قوله: (أن أباه أخبره) الخ: أي: عامر بن ربيعة. قال الحافظ: «هو العنزي بفتح المهملة، وبالنون، بعدها زاي، حليف آل الخطاب، كان من المهاجرين الأولين».

٤١ ـ (٧٠٢) ـ قوله: (حين قدم من الشام) الخ: هكذا وقع «من الشام» في النسخة المصرية عندنا، لكن قال النووي؛ «قوله: «تلقينا أنس بن مالك حين قدم الشام» هكذا هو في جميع نسخ مسلم، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع الروايات لصحيح مسلم» اهـ.

قال الحافظ: «كان أنس قد توجه من البصرة إلى الشام يشكو من الحجاج للخليفة، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك، ثم رجع من الشام إلى البصرة فخرج أنس بن سيرين من البصرة ليتلقاه. قال الحافظ: ووقع في رواية مسلم: «حين قدم الشام» وغلطوه، لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام، ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله: «حين قدم الشام» مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك، كما تقول: فعلت كذا لما حججت.

⁽۱) قوله: «أباه» أي عامر بن ربيعة، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الدواب وحيثما توجهت به، رقم (١٠٩٣) وباب ينزل للمكتوبة، رقم(١٠٩٧) وباب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها رقم (١٠٤٤) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة على الراحلة، رقم (١٥٢٢) وأحمد في مسنده (٣: ٤٤٤ و٤٥٥ و٢٤٥).

 ⁽۲) قوله: «أنس بن مالك» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الحمار، رقم (۱۱۰۰) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب الصلاة على الحمار، رقم (۷٤۲) وأحمد في مسنده (۳: ۱۲٦).

فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَىٰ حِمَارٍ وَوَجْهُهُ ذَلِكَ الْجَانِبَ ـ وَأَوْمَأَ هَمَّامٌ عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ ـ فَقُلْتُ لَهُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، لَمْ أَفْعَلُهُ.

(٥) ـ باب: جواز الجمع بين الصلاتين في السفر

١٦١٩ - (٤٧) حدّ ثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعِ، عَنِ ابْنِ
 عُمَرَ (١٠)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَجِلَ بِهِ السَّيْرُ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

قال النووي: «رواية مسلم صحيحة، ومعناه: تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام» اهـ. وإنما حذف ذكر رجوعه للعلم به، والله أعلم.

قوله: (بعين التمر) الخ: هو موضع بطريق العراق مما يلي الشام، وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بين خالد بن الوليد والأعاجم، ووجد بها غلماناً من العرب كانوا رهناً تحت يد كسرى، منهم جد الكلبي المفسر، وحمران مولى عثمان، وسيرين مولى أنس.

قوله: (رأيتك تصلي لغير القبلة) الخ: فيه إشعار بأنه لم ينكر الصلاة على الحمار، ولا غير ذلك من هيأة أنس في ذلك، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط.

قوله: (لولا أني رأيت رسول الله) الخ: يعني: ترك استقبال القبلة للمتنفل على الدابة.

(٥) ـ باب: جواز الجمع بين الصلاتين في السفر

٤٢ ــ (٧٠٣) ــ قوله: (إذا عجل به السير) الخ: بفتح العين وكسر الجيم، أي أسرع وحضر به السير، ونسبة الفعل إليه مجاز وتوسع.

مذاهب الأئمة في الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداهما

قوله: (جمع بين المغرب والعشاء) الخ: قال الشيخ بدر الدين العيني بعد نقل أحاديث

⁽۱) قوله: «عن ابن عمر» الحديث أخرجه في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر، رقم (۱۰۹۱) و(۱۰۹۱) وباب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء. رقم (۱۰۹۱) وباب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء، رقم (۱۱۰۹) وفي كتاب الحجر، باب النزول بين عرفة وجمع، رقم (۱۲۲۸) وباب من جمع بينهما ولم يتطوع، رقم (۱۲۷۳) وفي كتاب العمرة، باب المسافر إذا جد به السير يعجل إلى أهله، رقم (۱۸۰۵) وفي كتاب الجهاد، باب السرعة في السير، رقم (۳۰۰۰) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين المغرب والعشاء، رقم (۹۲۰) و(۹۳۰) و(۹۳۰) و(۹۳۰) و(۱۲۱۰) و(۱۲۱۰) و(۱۲۱۰) و(۱۲۱۰) والترمذي كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين رقم (۱۲۱۷) و(۱۲۱۲) و(۱۲۱۱) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب المحام بين الصلاتين رقم (۱۲۰۷) و(۱۲۱۲) وأحمد في سمنده (۲:

•••••

الجمع: «فذهب قوم إلى ظاهر هذه الأحاديث، وأجازوا الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء في السفر، في وقت أحدهما، وبه قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقال ابن بطال: قال الجمهور: المسافر يجوز له الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء مطلقاً.

وقال شيخنا زين الدين: وفي المسألة ستة أقوال:

أحدها جواز الجمع، مثل ما قاله ابن بطال، وروي ذلك عن جماعة من الصحابة، منهم: علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأسامة بن زيد، ومعاذ بن جبل، وأبو موسى، وابن عمر، وابن عباس، وبه قال جماعة من التابعين، منهم: عطاء بن أبي رباح، وطاؤس، ومجاهد، وعكرمة، وجابر بن زيد، وربيعة الرأي، وأبو الزناد، ومحمد بن المنكدر، وصفوان بن سليم، وبه قال جماعة من الأثمة، منهم: سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، ومن المالكية: أشهب، وحكاه ابن قدامة عن مالك أيضاً، والمشهور عن مالك تخصيص الجمع بجد السير.

والقول الثاني: إنما يجوز الجمع إذا جدّ به السير، روي ذلك عن أسامة بن زيد، وابن عمر، وهو قول مالك في المشهور عنه.

والقول الثالث: إنه يجوز إذا أراد قطع الطريق، وهو قول ابن حبيب من المالكية، وقال ابن العربي: وأما قول ابن حبيب فهو قول الشافعي، لأن السفر نفسه إنما هو لقطع الطريق.

والقول الرابع: إن الجمع مكروه، قال ابن العربي: إنها رواية المصريين عن مالك.

والقول الخامس: إنه يجوز جمع التأخير لا جمع التقديم، وهو اختيار ابن حزم.

والقول السادس: إنه لا يجوز مطلقاً بسبب السفر، وإنما يجوز بعرفة والمزدلفة، وهو قول الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، والأسود، وأبي حنيفة، وأصحابه، وهو رواية ابن القاسم عن مالك، واختاره، وفي التلويح: وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى منع الجمع في غير هذين المكانين، وهو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص ـ فيما ذكره ابن شداد في كتابه دلائل الأحكام ـ وابن عمر في رواية أبي داود، وابن سيرين، وجابر بن زيد، ومكحول، وعمرو بن دينار، والثوري، والأسود وأصحابه، وعمر بن عبد العزيز، وسالم، والليث بن سعد.

وقال ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا وكيع، حدثنا أبو هلال، عن حنظلة السدوسي، عن أبي موسى: أنه قال: «الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر» قال صاحب التلويح: وأما قول النووي: «إن أبا يوسف ومحمداً خالفا شيخهما، وإن قولهما كقول الشافعي وأحمد، فقد رده عليه صاحب الغاية في شرح الهداية بأن هذا لا أصل له عنهما.

قلت: الأمر كما قاله، وأصحابنا أعلم بحال أثمتنا الثلاثة رحمهم الله» اهـ.

قلت: وما قاله في القول الرابع أنه اختيار ابن حزم، كذا نقله الأكثرون، ولكن نصه في المحلى هكذا: «ونحن نرى الجمع بين الظهر والعصر، ثم بين المغرب والعشاء أبداً بلا ضرورة، ولا عذر، ولا مخالفة لسنن، لكن بأن يؤخر الظهر ـ كما فعل رسول الله ﷺ ـ إلى آخر وقتها، فيبتدى، في وقتها، ويسلم منها، وقد دخل وقت العصر فيؤذن للعصر، ويقام، وتصلى في وقتها، وتؤخر المغرب كذلك إلى آخر وقتها، فيكبر لها في وقتها، ويسلم منها، وقد دخل وقت العشاء، فيؤذن لها ويقام، وتصلى العشاء في وقتها، فقد صح بهذا العمل موافقة الأحاديث كلها، وموافقة يقين الحق في أن تؤدى كل صلاة في وقتها، ولله الحمد».

قال العلامة ابن رشد المالكي في بداية المجتهد: «أجمعوا على أن الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة سنة، وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة أيضاً في وقت العشاء سنة أيضاً، واختلفوا في الجمع في غير هذين المكانين، فأجازه الجمهور على اختلاف بينهم في المواضع التي يجوز فيها من التي لا يجوز، ومنعه أبو حنيفة وأصحابه بإطلاق.

وسبب اختلافهم أولاً: اختلافهم في تأويل الآثار التي رويت في الجمع، والاستدلال منها على جواز الجمع، لأنها كلها أفعال، وليست أقوالاً، والأفعال يتطرق الاحتمال إليها كثيراً أكثر من تطرقه إلى اللفظ. وثانياً: اختلافهم أيضاً في تصحيح بعضها. وثالثاً: اختلافهم أيضاً في إجازة القياس في ذلك، فهي ثلاثة أسباب كما ترى.

أما الآثار التي اختلفوا في تأوليها، فمنها: حديث أنس الثابت باتفاق، أخرجه البخاري ومسلم، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخَّر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل، فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر، ثم ركب».

ومنها: حديث ابن عمر أخرجه الشيخان أيضاً، قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا عجل به السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء».

والحديث الثالث حديث ابن عباس، خرّجه مالك ومسلم، قال: «صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف ولا سفر».

فذهب القائلون بجواز الجمع في تأويل هذه الأحاديث إلى أنه أخر الظهر إلى وقت العصر المختص بها، وجمع بينهما، وذهب الكوفيون إلى أنه إنما أوقع صلاة الظهر في آخر وقتها، وصلاة العصر في أول وقتها، على ما جاء في حديث إمامة جبريل، قالوا: وعلى هذا يصح حمل حديث ابن عباس، لأنه قد انعقد الإجماع أنه لا يجوز هذا في الحضر لغير عذر، أعني أن تصلى الصلاتان معاً في وقت إحداهما، واحتجوا لتأوليهم أيضاً بحديث ابن مسعود قال:

«والذي لا إله غيره، ما صلى رسول الله على صلاة قط إلا في وقتها، إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بجمع قالوا: وأيضاً فهذه الآثار محتملة أن تكون على ما تأولناه نحن، أو تأولتموه أنتم، وقد صح توقيت الصلاة وتبيانها في الأوقات، فلا يجوز أن تتقل عن أصل ثابت بأمر محتمل.

وأما الأثر الذي اختلفوا في تصحيحه، فما رواه مالك من حديث معاذ بن جبل: «أنهم خرجوا مع رسول الله على عام تبوك، فكان رسول الله على يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، قال: فأخر الصلاة يوماً، ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً، ثم دخل، ثم خرج، فصلى المغرب والعشاء جميعاً». وهذا الحديث لو صح لكان من تلك الأحاديث في إجازة الجمع، لأن ظاهره أنه قدم العشاء إلى وقت المغرب، وإن كان لهم أن يقولوا: إنه أخر المغرب إلى آخر وقتها، وصلى العشاء في أول وقتها، لأنه ليس في الحديث أمر مقطوع به على ذلك، بل لفظ الراوى محتمل.

وأما اختلافهم في إجازة القياس في ذلك فهو أن يلحق سائر الصلوات في السفر بصلاة عرفة والمزدلفة، أعني أن يجاز الجمع قياساً على تلك، فيقال ـ مثلاً ـ صلاة وجبت في سفر، فجاز أن تجمع أصله جمع الناس بعرفة والمزدلفة، وهو مذهب سالم بن عبد الله، أعني جواز هذا القياس، لكن القياس في العبادات يضعف، فهذه هي أسباب الخلاف الواقع في جواز الجمع» اهـ.

دلائل من قال بعدم جواز الجمع الحقيقي الوقتي

وما روى البيهقي والحاكم عن أبي العالية عن عمران: الجمع من غير عذر من الكبائر، وأعله البيهقي بالإرسال، قال: أبو العالية لم يسمع من عمر، وردّ عليه صاحب الجوهر النقي فقال: أبو العالية أسلم بعد موت النبي على بسنتين، ودخل على أبي بكر، وصلى خلف عمر، وقد حكى مسلم الإجماع على أنه يكفي لاتصال الإسناد المعنعن ثبوت كون الشخصين في عصر واحد، اه.

وفي التهذيب: «قال علي بن المديني في أبي العالية: أنه سمع من عمر» اهـ.

قال الزيلعي: «ثم أسنده (أي الحاكم) عن أبي قتادة العدوي، أن عمر كتب إلى عامل له: «ثلاث من الكبائر: الجمع بين الصلاتين إلا من عذر، والفرار من الزحف، والنهبي»، قال: وأبو قتادة أدرك عمر، فإذا انضم هذا إلى الأول صار قوياً» اهد. ولا حاجة لنا إلى التمسك بما روى الترمذي من طريق حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس، فإنه ضعيف عند الأئمة، وأما كون السفر والمطر عذراً فهو محل البحث.

قال صاحب البدائع: "ولأن هذه الصلوات عرفت موقتة بأوقاتها، بالدلائل المقطوع بها من الكتاب والسنة المتواترة والإجماع، فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بضرب من الاستدلال، أو بخبر الواحد، مع أن الاستدلال فاسد، لأن السفر والمطر لا أثر لهما في إباحة تفويت الصلاة عن وقتها، ألا ترى أنه يجوز الجمع بين الفجر والظهر (أو العصر والمغرب) مع ما ذكرتم (أيها القائلون بالجمع) من العذر، والجمع بعرفة ما كان لتعذر الجمع بين الوقوف والصلاة، لأن الصلاة لا تضاد الوقوف بعرفة، بل ثبت غير معقول المعنى، بدليل الإجماع والتواتر عن النبي وكذا الجمع بمزدلفة غير معلول بالسير، ألا ترى أنه لا يفيد إباحة الجمع بين الفجر والظهر، وما روي من الحديث في خبر الآحاد فلا يقبل في معارضة الدليل المقطوع به اهد.

قال الطحاوي كلله: «فإن اعتل معتل بالصلاة بعرفة وبجمع، قيل له: قد رأيناهم أجمعوا أن الإمام بعرفة لو صلى الظهر في وقتها في سائر الأيام، وصلى العصر في وقتها فس سائر الأيام، وفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء بمزدلفة، فصلى كل واحدة منهما في وقتها، كما صلى سائر الأيام: كان مسيئاً، فثبت بذلك أن عرفة وجمعاً مخصوصتان بهذا الحكم، وأن حكم ماسواهما في ذلك بخلاف حكمهما» اهـ.

قال العيني كله: "واستدل أصحابنا بما رواه البخاري ومسلم، عن عبد الله بن مسعود فله قال: "ما رأيت رسول الله كله صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع، فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع، صلى صلاة الصبح في الغد قبل وقتها وبما رواه مسلم عن أبي قتادة، أن النبي كله قال: "ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة: أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى".

قال الطحاوي ﷺ: «وقد كان قوله ذلك وهو مسافر، فدل ذلك أنه أراد به المسافر والمقيم، فلما كان مؤخر الصلاة إلى وقت التي بعدها مفرّطاً فاستحال أن يكون رسول الله على جمع بين الصلاتين بما كان به مفرّطاً، ولكنه جمع بينهما يخلاف ذلك، فصلى كل صلاة منهما في وقتها، وهذا ابن عباس في قد روي عنه عن سول الله على أنه جمع بين الصلاتين، ثم قد

قال ما حدثنا أبو بكرة، قال: ثناأبو داود قال: ثنا سفيان بن عيينة، عن ليث، عن طاؤس، عن ابن عباس قال: «لا يفوت صلاة حتى يجيء وقت الأخرى» فأخبر ابن عباس أن مجيء وقت الصلاة بعد الصلاة التي قبلها فوت لها، فثبت بذلك أن ما علمه من جمع رسول الله على الصلاتين كان بخلاف صلاته إحداهما في وقت الأخرى، وقد قال أبو هريرة أيضاً مثل ذلك» اهد.

ولكن تقدم في شرح هذا الحديث من السندي في «باب قضاء الفوائت» ما يخدش الاستدلال به، فليراجع.

قال العيني تشنب: "والجواب عن هذه الأحاديث التي فيها الجمع في غير عرفة وجمع: ما قاله الطحاوي في شرح معاني الآثار: أنه صلى الأولى في آخر وقتها، والثانية في أول وقتها، لا أنه صلاهما في وقت واحد، ويؤيد هذا المعنى حديث ابن عباس، قال: "صلى رسول الله الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف ولا سفر" رواه مسلم. وفي الفظ: قال: "جمع رسول الله يحلي بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة، في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته". قال ولم يقل أحد منا ولا منهم بجواز الجمع في الحضر (من غير علة) فدل على أن معنى الجمع ما ذكرناه من تأخير الأولى إلى آخر وقتها، وتقديم الثانية في أول وقتها" اهد. أي الجمع الفعلي الصوري، لا الوقتي المعنوي، وسيأتي تحقيقه في شرح حديث أبن عباس.

واحتج القائلون بالجمع في السفر بأحاديث:

منها: حديث ابن عمر، وهو حديث الباب، وفيه من رواية مالك لفظ الجمع، وهذا يحتمل أن يكون جمعاً فعلياً أو وقتياً، نعم! رواية عبيد الله بلفظ «جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق» بظاهرها تدل على الجمع الوقتي، ولكن الشفق يطلق على كل من الحمرة والبياض، فيحتمل أن يراد بالشفق الحمرة، وعند أبي حنيفة كلله يبقى وقت المغرب بعد غيبوبة الشفق الأحمر، وأيضاً قال الطحاوي: قد يجوز أن يكون أراد أن صلاته العشاء الآخرة التي بها كان جامعاً بين الصلاتين بعد ما غاب الشفق، وإن كان قد صلى المغرب قبل غيبوبة الشفق، لأنه لم يكن قط جامعاً بينهما حتى صلى العشاء الآخرة، فصار بذلك جامعاً بين المغرب والعشاء، وقد ورد ذلك مفسراً على ما قلنا من فعل ابن عمر، كما سيأتي، وهذا لا ينافي الجمع الفعلي الصوري الذي قلنا به، وقد أخرج ابن جرير عن ابن عمر: «إذا بادر أحدكم الحاجة فشاء أن يؤخر المغرب ويعجل العشاء، ثم يصليهما جميعاً: فعل»، كذا في كنز العمال. فبهذا يتأيد إرادة الجمع الفعلي، وما في البخاري، قال سالم: «وكان عبد الله يفعله إذا أعجله السير، يقيم المغرب فيصليها ثلاثاً، ثم يسلم، ثم قلما يلبث حتى يقيم العشاء، فيصليها ركعتين، ثم يسلم،

.....

ولا يسبح بينهما بركعة. . . » الحديث، يشير إشارة واضحة إلى أداء المغرب في آخر وقته، والعشاء في أول وقته، والعشاء في أول وقته بعد تحقق دخوله، وهذا هو الجمع الفعلي، والله أعلم.

وأما جمعه بين الصلاتين حين استصرخ على زوجته صفية ابنة أبي عبيد، فقد اضطرب فيه الروايات كثيراً، ففي بعضها عند أبي داود: «فسار حتى غاب الشفق، فنزل فجمع بينهما» وفي رواية عند النسائي: «حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب، ثم أقام العشاء، وقد توارى الشفق». وفي رواية له: «وسار حتى كاد الشفق أن يغيب، ثم نزل فصلى، وغاب الشفق فصلى العشاء». وفي رواية لأبي داود: «حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب، ثم انتظر حتى غاب الشفق، فصلى العشاء، ثم أسند الحديث إلى النبي ﷺ، وفي رواية له: «حتى إذا كان عند ذهاب الشفق نزل فجمع بينهما» وفي رواية له: «فسار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم، ثم إنه نزل فصلى الصلاتين جميعاً» وفي رواية إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذويب عند النسائي: «حتى ذهب بياض الأفق وفحمة العشاء، ثم نزل» وعند الطحاوي من رواية إسماعيل بن أبي ذويب: «حتى ذهبت فحمة العشاء، ورأينا بياض الأفق، فنزل فصلى» وفي رواية: «فسار عنده حتى همّ الشفق أن يغيب، وأصحابه ينادونه للصلاة فأبي عليهم. . . ، الحديث، وفي رواية للنسائي: «حتى إذا كان بين الصلاتين (أي الظهر والعصر) نزل» وفيها: «حتى إذا اشتبكت النجوم نزل» وفي رواية عند البيهقي تعليقاً: «أخر المغرب بعد ذهاب الشفق، حتى ذهب هوي من الليل، ثم نزل فصلى المغرب والعشاء» وفي رواية له تعليقاً: «سار قريباً من ربع الليل، ثم نزل فصلى» وأسنده في الخلافيات، ولفظه: «فسرنا أميالاً، ثم نزل فصلى» وعند ابن خزيمة: «فسرنا حتى كان نصف الليل أو قريباً من نصفه نزل فصلى، وفي رواية للبخاري في الجهاد، من طريق أسلم مولى عمر: «حتى كان بعد غروب الشفق نزل، فصلى المغرب والعشاء جمعاً بينهما».

فهذه الروايات ـ كما ترى ـ لا سبيل إلى التطبيق بينها إلا بحملها على تعدد الوقائع، أو بصرف بعضها عن ظواهرها، والأول بعيد، فإن في أكثرها ما يدل على أن صنيع ابن عمر هذا إنما كان في مسيره إلى صفية ابنة أبي عبيد، بل ذكر أبو داود في سننه عن أيوب عن نافع، عن ابن عمر: «أنه لم يُر ابن عمر جمع بينهما قط إلا تلك الليلة يعني ليلة استصرخ على صفية» قال: ورُوي من حديث مكحول عن نافع: «أنه رأى ابن عمر فعل ذلك ـ أي الجمع بين الصلاتين ـ مرة أو مرتين» وهذا على الشك، والمتيقن عنده ليس إلا مرة، ويؤيده ما روى النسائي عن كثير بن قاروَنْذَا، قال: سألنا سالم بن عبد الله عن الصلاة في السفر، فقلنا: أكان عبد الله يجمع بين شيء من الصلوات في السفر؟ فقال: لا إلا بجمع، ثم أتيته (١). فقال: كانت عنده صفية،

⁽١) وفي البدل ناقلاً عن النسائي: «ثم انتبه» فليراجع نسخة أخرى. من المؤلف رحمه الله. قلت: راجعت =

فأرسلت إليه: أني في آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة، فركب وأنا معه، فأسرع السير، حتى حانت الصلاة، فقال له المؤذن: الصلاة، با أبا عبد الرحمن، فسار حتى إذا كان بين الصلاتين نزل، فقال للمؤذن: أقم . . . » الحديث، فسالم ونافع كلاهما ليس عندهما عن ابن عمر شيء في جمعه بين الصلاتين غير هذه القصة، وقد وقع فيها اختلاف شديد كما ذكرنا، فالأولى أن يحمل صنيع ابن عمر في هذه القصة على الجمع الفعلي الصوري، كما هو مصرح في كثير من الروايات، أي نزل في آخر وقت المغرب حين كاد أن يغيب الشفق، وأدى صلاة المغرب، ثم بعد غيوب الشفق وتحقق وقت العشاء صلى العشاء، ومن قال: «حتى غاب الشفق» أو «كان بعد غروب الشفق» ونحوهما فيحمل على قرب غيوب الشفق وكيدودته تجوزاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بُلَفَنَ أَجُلُهُنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أي قاربن بلوغ الأجل، أو على أنه ظن ذلك، أو يقال: إن المراد بقوله: «غاب الشفق» و«كان بعد غروب الشفق»: الشفق الأحمر والبياض عند أهل اللغة كما تقدم في باب المواقيت.

وأما روايات ربع الليل أو نصف الليل، فقد أعلها النيموي ﷺ في آثار السنن، ونبه العيني على إعلالها في شرح البخاري، ولو صح شيء منها فيراد به المبالغة في بيان تأخير المغرب، ومثله كثير في المحاورات، والله أعلم.

ومن حجج القائلين بالجمع في السفر: حدث جابر عند أبي داود والنسائي من طريق مالك، عن أبي الزبير، عن جابر: «أن النبي على غابت له الشمس بمكة، فجمع بينهما بسرف». وهذا بظاهره يخالف عادته على المعروفة في السفر، المروية عن ابن عباس ومعاذ وغيرهما، من: «أنه على كان إذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء، وإذا لم تحن في منزله ركب، حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما "فيبعد كل البعد أن تحين له المغرب بمكة، فلا يصليها ويرتحل، ويجمع بينها وبين العشاء في سرف، فلعل قوله: «غابت له الشمس» أطلق على مقاربة غيوبها مبالغة، ويلائمه ما وقع عند ابن جرير في هذا الحديث بلفظ: «خرج رسول الله على من مكة عند غروب الشمس، حتى أتى سرف، وهي بتسعة أميال من مكة اهد. (كنز العمال ٤:

عدة نسخ تيسرت لي من سنن النسائي _ ومنها: النسخة التي اعتنى بها العلامة المفضال الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة، وهي المصورة من الطبعة المصرية، ومنها: النسخة المطبوعة من المكتبة الرحيمية بدهلي سنة ١٣٥٠هـ، ومنها: نسخة أصح المطابع بكراتشي _ ففي كل منها وقع: «أتيته» ولكن أثبت الأستاذ محمد عطاء الله الفوجياني في النسخة التي علق عليها: «انتبه».

وقال في حاشية المطبوعة بدهلي (١: ٦٩): «وقع هذا اللفظ في الهندية والمصري والقلمية: «أتيته» وفي جدول أغلاط الهندية: «انتبه» ولعله الصواب».

وقال هشام بن سعد: «بينهما عشرة أميال». وقال ياقوت في المعجم: موضع على ستة أميال بمكة، وقيل: سبعة، وتسعة، واثني عشر. فلعله ﷺ خرج من مكة قبيل الغروب مجداً مسرعاً في السير، لاهتمامه بأداء الصلاة، وبلغ سرف في آخر وقتها، وليس في هذا بعد، لاسيما إذا كان الارتحال على ناقته القصواء المعروفة بسرعة السير، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ومن حججهم: حديث معاذ عند الترمذي، وأبي داود، وغيرهما: «أن النبي على كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصليهما جميعاً، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب».

قال الشوكاني في نيل الأوطار: «أخرجه أيضاً ابن حبان، والحاكم، والدارقطني، والبيهقي، قال الترمذي: حسن غريب، تفرد به قتيبة، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، وليس فيه جمع التقديم - يعني الذي أخرجه مسلم - وقال أبو داود: هذا حديث منكر، وليس في جمع التقديم حديث قائم. وقال أبو سعيد ابن يونس: لم يحدث بهذا الحديث إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط فيه، وأعله الحاكم، وطوّل، وابن حزم، وقال: إنه معنعن بيزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، ولا يعرف له عنه رواية. وقال: أيضاً: إن أبا الطفيل مقدوح، لأنه كان حامل رأية المختار، وهو يؤمن بالرجعة، وأجيب عن أبي المختار الإيمان بالرجعة.

قال في البدر المنير: «إن للحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال:

أحدها: أنه حسن غريب، قاله الترمذي.

ثانيها: أنه محفوظ صحيح، قاله ابن حبان.

ثالثها: أنه منكر، قاله أبو داود.

رابعها: أنه منقطع، قاله ابن جزم.

خامسها: أنه موضوع، قاله الحاكم.

وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم. وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون» اهـ.

 الزبير، كمالك، والثوري، وقرة بن خالد، وغيرهم، فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم» اهـ.

قال شيخنا المحمود قدس الله روحه: «حديث قتيبة أيضاً - على تقدير صحته - يحمل على الجمع الفعلي الصوري، وغرض الراوي كما يعلم من السياق إنما هو بيان ترتيب الجمع والارتحال، لا التفريق بين كيفية الجمع، يعني: أنه على كان إذا أراد الارتحال قبل زيغ الشمس أو غروبها لم ينتظر في منزله مجيء الظهر أو المغرب، بل يرتحل، ثم ينزل للجمع الصوري، وإذا أراد الارتحال بعد زيغ الشمس أو غروبها انتظر حتى يتمكن من الجمع الصوري بينهما في منزله، ثم يرتحل، ففي الصورة الأولى أخر الجمع من الارتحال، وفي الثانية عُجل الارتحال قبل الجمع، وفي هذا التشقيق سهولة عظيمة للمسافر من حيث صيانة الوقت من التعطل، وتخفيف مؤنة الحمل والنقل مرة بعد مرة، كما لا يخفى على من جرّب شؤون السفر، ولما كان المنظور إليه بالذات في الأولى: تأخير الظهر، وفي الثانية: تعجيل العصر، عبر الراوي بلفظ التأخير في إحداهما، والتعجيل في الأخرى، فهذا التفنن في ذكر الشقين من حسن التعبير، لا لتنويع الجمع، كما يشعر به سياق حديث ابن عباس عند أحمد، قال: «كان إذا نزل منزلاً تخري الظهر حتى يأتي المنزل، فيجمع بين الظهر والعصر، وإذا سار ولم يتها له المنزل أخرى الظهر حتى يأتي المنزل، فيجمع بين الظهر والعصر، (مسند أحمد ١: ٤٤٢) فيس في الصورتين الظهر حتى يأتي المنزل، فيجمع بين الظهر والعصر، (مسند أحمد ١: ٤٤٢) فيس في الصورتين إلا تأخير الظهر في الأولى قبل المسير، وفي الثانية بعده.

وبالجملة لما كان حديث معاذ بن جبل هذا مع عدم الوثوق بصحته محتملاً لكل من الجمع الفعلي والوقتي: حملناه على الفعلي لأدلة قائمة على منع الجمع الوقتي، كما تقدم، ولا سيما جمع التقديم.

قال شارح بلوغ المرام: «اعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم، وهو كمن صلّى الصلاة قبل دخول وقتها، فيكون حال الفاعل كما قال الله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَتَهُمْ يُحْسِنُونَ صُنَّعًا﴾ [الكهف: ١٠٣ وهذه الصلاة المقدمة لا دلالة عليها بمنطوق ولا مفهوم، ولا عموم ولا خصوص» اهـ.

وقد روي عن معاذ بن جبل نفسه قال: «خرجنا مع رسول الله على غزوة تبوك، فجعل يجمع بين الظهر والعصر، يصلي الظهر في آخر وقتها ويصلي العصر في أول وقتها، ثم يسير، ويصلي المغرب في آخر وقتها ما لم يغب الشفق، ويصلي العشاء في أول وقتها حين يغيب الشفق، المحديث رواه الطبراني في الأوسط، وقال: لم يروه عن ابن ثوبان إلا غصن بن

 ⁽١) قال تعالى: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسبون صنعاً﴾ [الكهف: ١٠٣ و١٠٤].

إسماعيل، تفرد به محمد بن غالب. قال الهيثمي: ولم أجد من ذكر غصنا هذا. انتهى. كذا في مجمع الزوائد.

قلت: في لسان الميزان: «غصن بن إسماعيل من أهل أنطاكية، يروي عن ابن وهب، وعنه محمد بن غالب الأنطاكي، ربما خالف، قاله ابن حبان في الثقات» اهد. ومثل هذا يكفي لتعيين معنى الجمع في مثل حديث قتيبة، والله أعلم. وهكذا كل حديث احتج به القائلون بالجمع الوقتي يحتمل الجمع الصوري الفعلي.

وقد روي الجمع الفعلي عن علي، قال العيني كلله: «أخرج حديثه أبو داود بسند لا بأس به: «كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس حتى تكاد أن تظلم، ثم ينزل فيصلي المغرب، ثم يتعشى، ثم يصلي العشاء، ويقول: هكذا رأيت رسول الله على يصنع». وعن عائشة: «أن النبي على كان يؤخر الظهر ويعجل العصر، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء في السفر» رواه أحمد، وفيه مغيرة بن زياد، وثقه ابن معين، وابن عدي، وأبو زرعة، وضعّفه البخاري وغيره.

وعن أبي سعيد الخدري قال: "جمع رسول الله على بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، أخر المغرب وعجل العشاء، فصلاهما جميعاً وواه الطبراني في الأوسط، وقال: تفرد به محمد بن عبد الوهاب الحارثي، ورواه البزار مختصراً: "كان يجمع بين الصلاتين في السفر" وقال: لا نعلمه عن أبي سعيد إلا من هذا الوجه، ومحمد بن عبد الوهاب ثقة مشهور بالعبادة، وبقية رجاله ثقات، كذا في مجمع الزوائد.

قال الخطابي في الرد على تأويل أصحابنا: «إن الجمع الفعلي رخصة، فلو كان على ما ذكروه لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها، لأن أوائل الأوقات وأواخرها لا يدركها أكثر الخاصة فضلاً عن العامة». وسيأتي الجواب عنه في شرح حديث ابن عباس.

وقال الشيخ ابن قدامة في المغني: «لو كان الجمع هكذا (أي الفعلي الصوري كما زعمه الحنفية) لجاز الجمع بين العصر والمغرب، وبين العشاء والصبح، قال: ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك» اهـ.

قلت: قد هيّاً لنا الشيخ بهذا الاعتراض دليلاً آخر قوياً على أن مراد الشارع بالجمع: الجمع الفعلي لا الوقتي، فإن الشارع - صلوات الله وسلامه عليه - لم يُبح لنا الجمع إلا في صلاتين يلتقي آخر إحداهما بأول وقت الأخرى، بحيث لا يتخلل بينهما وقت كراهة، حتى يتمكن العبد من الجمع الفعلي بينهما، ولهذا لا يتصور الجمع بين الفجر والظهر، فإنهما لا يلتقيان أصلاً، ولا بين العصر والمغرب، أو العشاء والفجر، فإن بينهما وقت كراهة، فلو جمع أحد - مثلاً - بين العصر والغرب جمعاً صورياً: لأدّى العصر في وقت اصفرار الشمس، أو حال

بين أدائهما وقت كراهة، وكذا العشاء بعد انتصاف الليل يكره كراهة تحريم، ولا يطلق الجمع الصوري عليه مع تخلل هذا المقدار من الوقت بينها وبين الفجر.

فإن قيل: إن تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم أيضاً مكروه، قلنا: فيه اختلاف أصحابنا، وفي رواية: لا يكره ما لم يغب الشفق، كما في البحر، وفي الحلية بعد كلام: «والظاهر أن السنة فعل المغرب فوراً، وبعده مباح إلى اشتباك النجوم، فيكره بلا عذر» اهـ. والعذر: كسفر، ومرض، وحضور مائدة، أو غيم، وعلى كل حال ليس تأخيره كتأخير العشاء إلى ما بعد نصف الليل، أو تأخير العصر إلى الاصفرار، وهذا الفرق يستفاد من قوله على وفعله:

أما القول فحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ففيه: «ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل».

وأما الفعل ففي حديث أبي موسى: «أنه و أخر العصر في اليوم الثاني (حين أتاه السائل عن المواقبت) فانصرف منها، والقائل يقول: احمرت الشمس، ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق». وفي لفظ: «فصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق، وأخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول».

وفي حديث بريدة: "وصلى العصر والشمس مرتفعة، أخرها فوق الذي كان، وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق، وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل". فانظر كيف فَاوَتَ بين تأخير المغرب وتأخير العشاء والعصر، فإنه أخر المغرب إلى آخر وقت الجواز لعذر التعليم والتعريف بحدود الأوقات، وفي العصر والعشاء لم يجاوز إلى الاصفرار أو ما وراء نصف الليل، فهكذا لا يكره تأخير المغرب إلى آخر الوقت للجمع الصوري، بخلاف العصر والعشاء، وهذا أعظم دليل على أن الشارع لم يقصد بالجمع للمسافر الجمع الوقتي، فإن الجمع الوقتي أي أداء صلاة في وقت أخرى لا يظهر وجه لتخصيصه بصلاة دون صلاة، ولا مانع يمنع من صلاة العشاء في وقت الفجر، أو الفجر في وقت الظهر، أو العصر في وقت المغرب، وبالعكس على رأيكم، والمسافر ربما تدعوه الضرورة إليه.

وأما الجمع بمزدلفة وعرفة فلا يقاس عليه جمع المسافر، كما تقدم في أوائل هذا البحث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

قال العلامة ابن عابدين كلله: «قال الشيخ محي الدين ابن عربي: «والذي أذهب إليه أنه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومزدلفة، لأن أوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف، ولا يجوز إخراج صلاة عن وقتها إلا بنص غير محتمل، إذ لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت بأمر محتمل، هذا لا يقول به من شمّ رائحة العلم، وكل حديث ورد في ذلك فمحتمل أنه يتكلم فيه مع احتمال أنه

177٠ - (٣٦) وَحَدَّفَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَىٰ، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ؛ أَنَّ آبُنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، بَعْدَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

١٦٢١ ـ (٤٤) وحدّ ثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ. كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةً. قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ.

١٦٢٢ ـ (٤٥) وحدّثني حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ، أَخْبَرَنَا ابْنَ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ، يُؤَخِّرُ صَلاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلاةِ الْعِشَاءِ.

ابْنَ فَضَالَةً، عَنْ الْمُفَضَّلُ، يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةً، عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ الْمُفَضَّلُ، يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةً، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ^(۱)؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظَّهْرَ إِلَىٰ وَقْتِ الْعَصْرِ. ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ

صحيح، لكنه ليس بنص اهـ. كذا نقله عنه سيدي عبد الوهاب الشعراني في كتابه (الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر).

٤٣ _ (...) _ قوله: (إذا جدّ به السير) الخ: أي: اشتد، قال في الحكم: وقال ابن الأثير: أي: إذا اهتم به، وأسرع فيه، يقال: جد يجُد، ويجِد، بالضم والكسر، وجدّ به الأمر وأجدّ، وجدّ فيه: إذا اجتهد.

قوله: (بعد أن يغيب الشفق) الخ: تقدم معناه.

٤٦ _ (٧٠٤) _ قوله: (قبل أن تزيغ الشفق) الخ: أي: تميل.

قوله: (أخّر الظهر إلى وقت العصر) الخ: قال السندي كثلثة في حاشية النسائي: «ظاهره أنه

⁽۱) قوله: (عن أنس بن مالك؛ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، رقم (١١١١) وباب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب، رقم (١١١١) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر، رقم (٥٨٧) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الجمع بين الظهر والعصر، رقم (٥٨٧) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، رقم (١٢١٨) وأجمد في مسنده (٣: ١٣٨ و ١٥١ و ٢٤٧).

قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ، صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ.

1774 - (٧٧) وحدثني عَمْرٌو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارِ الْمَدَايِنِيُّ. حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارِ الْمَدَايِنِيُّ. حَدَّثَنَا لَيْبُ بِنُ سَعْدِ عَنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، أَخَرَ الظَّهْرَ حَتَّى يَدُخُلَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ. ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

كان يجمع بينهما في وقت العصر، ومن لا يقول به يحمل قوله: "إلى وقت العصر» على معنى " "إلى قرب وقت العصر» ويحمل الجمع على الجمع فعلاً، لا وقتاً».

قوله: (صلى الظهر ثم ركب) النع: قال الحافظ: كذا فيه: «الظهر» فقط، وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما، وبه احتج من أبى جمع التقديم، كما تقدم، لكن روى إسحاق بن راهويه هذا الحديث عن شبابة، فقال: «كان إذا كان في سفر، فزالت الشمس، صلى الظهر والعصر جميعاً، ثم ارتحل» أخرجه الإسماعيلي، وأعلّ بتفرد إسحاق بذلك عن شبابة، ثم تفرد جعفر الفريابي به عن إسحاق، وليس ذلك بقادح، فإنهما إمامان حافظان، وقد وقع نظيره في الأربعين للحاكم، قال: «حدثنا محمد بن يعقوب _ هو الأصم _ حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني _ وهو أحد شيوخ مسلم وقال: حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي. . . » فذكر الحديث، وفيه: «فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر، ثم ركب» قال الحافظ صلاح الدين العلائي: هكذا وجدته بعد التنبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر، وسند هذه الزيادة جيد. انتهى. قلت: وهي متابعة قوية لرواية إسحاق بن راهويه إن كانت ثابتة، لكن في ثبوتها نظر، لأن البيهقي أخرج هذا الحديث عن الحاكم بهذا الإسناد مقروناً برواية أبي داود عن قتيبة، وقال: إن لفظهما سواء، إلا الحديث عن رواية قتيبة: «كان رسول الله على الهول الله على المعار على رواية قتيبة وقال: إن لفظهما سواء، إلا الحديث عن رواية قتيبة قوية لرواية قتيبة «كان رسول الله على المعار ووية قتيبة وقال: إن لفظهما سواء، إلا الحديث عن رواية قتيبة قال الحائم بهذا الإسناد مقروناً برواية حسان: «أن رسول الله على المعار الله على المعار ووية قتيبة وقال: إن لفظهما سواء، إلا المعار في رواية قتيبة قال المعار الله الله الله على والهما والله قبية الله وقيه وقال: إن المعار الله الله المعار والله وال

قلت: وهذه الزيادة لو صحت كان معناه معنى حديث معاذ بن جبل، كما تقدم.

٧٧ ـ (...) ـ قوله: (حتى يدخل أول وقت العصر) الخ: أي: يقرب دخوله، أو المراد بتأخير الظهر أنه عند فراغه منها دخل وقت صلاة العصر، ثم يقع الجمع بينهما، فإن المصلي لا يكون جامعاً بين الصلاتين إلا بعد ضم الأخرى إلى الأولى، كما قال الطحاوي، وروى البزار عن أنس: «أنه كان إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر إلى آخر وقتها، وصلاها وصلى العصر في أول وقتها، ويصلي العشاء في أول وقتها، ويقول: هكذا كان رسول الله على يجمع بين الصلاتين في السفر» وفي سنده ابن إسحاق، وهو ثقة، ولكنه مدلس. قاله الهيثمي في مجمع الزوائد. ونحن لا نحتج بحديث محمد ابن إسحاق هذا، ولكن حديث أنس لما كان محتملاً للمعنيين حصل الترجيح بحديثه لأحدهما.

١٦٢٥ - (٤٨) وحدثني أَبُو الطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ. قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنْس، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا عَجِلَ عَلَيْهِ السَّفَرُ، يُؤَخِّرُ الظَّهْرَ إِلَىٰ أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ. قَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا. وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ، حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ.

(٦) ـ باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر

المجالا من الرَّبَيْرِ، عَنْ الرَّبَيْرِ، عَنْ الرَّبَيْرِ، عَنْ الرَّبَيْرِ، عَنْ الرَّبَيْرِ، عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَلْمَ عَنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْمِ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْمِ عَنْ اللَّهُ عَلْمَ عَنْ اللَّهُ عَلْمَ عَنْ اللَّهِ عَلْمَ عَلَيْمِ عَنْ اللَّهُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلْمَ عَلَيْمِ عَلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمِ عَلَيْمِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمِ عَلَى اللَّهُ عَلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللّهُ اللَّهُ عَلَى الللّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

٤٨ ـ (...) ـ قوله: (إذا عجل عليه السفر) الخ: قال النووي: هكذا هو في الأصول:
 «عجل عليه» وهو بمعنى «عجل به» في الروايات الباقية.

قوله: (حين يغيب الشفق) الخ: وعند الطحاوي من هذه الطريق: «حتى يغيب الشفق».

(١) ـ باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر

٤٩ ـ (٧٠٥) ـ قوله: (في غير خوف ولا سفر) الخ: تأوله البعض على أنه كان في مطر،
 كما قال مالك، ويرده ما سيأتي: «من غير خوف ولا مطر».

قال ابن رشد: "وأما الجمع في الحضر لعذر المطر فأجازه الشافعي ليلاً كان أو نهاراً، ومنعه مالك في النهار، وأجازه في الليل، وأجازه أيضاً في الطين دون المطر في الليل، وقد عذل الشافعي مالكاً في تفريقه من صلاة النهار في ذلك وصلاة الليل، لأنه روى الحديث وتأوّله، أعني خصص عمومه من جهة القياس، وذلك أنه قال في قول ابن عباس: "جمع رسول الله على بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء في غير خوف ولا سفر»: أرى ذلك كان

⁽۱) قوله: اعن ابن عباس الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلى العصر، رقم (٥٤٣) وباب وقت المغرب، رقم (٥٦٣) وفي كتاب التهجد، باب من لم يتطوع بعد المكتوبة، رقم (١٧٤) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب الوقت الذي يجمع فيه المقيم، رقم (٥٩٠) و(٥٩١) و(١٩٥) وباب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (٦٠٢) و(١٢١١) و(١٢١٤) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، رقم (١٢١١) و(١٢١١) و(١٢١١) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (١٢١١) وأحمد في مسنده (١٠١١) و١٤٥٢ و١٤٤٢ و١٤٤٢ و١٥١٢ و١٤٤٢

في مطر، قال: فلم يأخذ بعموم الحديث ولا بتأويله، أعني تخصيصه، بل رد بعضه وتأوّل بعضه، وذلك شيء لا يجوز بإجماع، وذلك أنه لم يأخذ بقولَه فيه: «جمع بين الظهر والعصر» وأخذ بقوله: «والمغرب والعشاء» وتأوله، وأحسب أن مالكاً كلله إنما ردّ بعض هذا الحديث، لأنه عارضه العمل، فأخذ منه بالبعض الذي لم يعارضه العمل، وهو الجمع في الحضر بين المغرب والعشاء، على ما روي أن ابن عمر: «كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء: جمع معهم» لكن النظر في هذا الأصل الذي هو العمل كيف يكوّن دليلاً شرعياً؟ فيه نظر، فإن متقدمي شيوخ المالكية كانوا يقولون: إنه من باب الإجماع، وذلك لا وجه له، فإن إجماع البعض لا يحتج به، وكان متأخروهم يقولون: إنه من باب نقل التواتر، ويحتجون في ذلك بالصاع وغيره مما نقله أهل المدينة خلفاً عن سلف، والعمل إنما هو فعل، والفعل لا يفيد التواتر، إلا أن يقترن بالقول، فإن التواتر طريقه الخبر لا العمل، وبأن جعل الأفعال تفيد التواتر: عسير، بل لعله ممنوع، والأشبه عندي أن يكون من باب عموم البلوى الذي يذهب إليه أبو حنيفة كلله، وذلك أنه لا يجوز أن يكون أمثال هذه السنن مع تكررها وتكرر وقوع أسبابها غير منسوخة، ويذهب العمل بها على أهل المدينة الذين تلقوا العمل بالسنن خلفاً عن سلف، وهو أقوى من عموم البلوى الذي يذهب إليه أبو حنيفة، لأن أهل المدينة أحرى أن لا يذهب ذلك عليهم من غيرهم من الناس الذين يعتبرهم أبو حنيفة في طريق النقل. وبالجملة العمل لا يشك أنه قرينة إذا اقترنت بالشيء المنقول، إن وافقته أفادت به غلبة ظن، وإن خالفته أفادت به ضعف ظن، فأما هل تبلغ هذه القرينة مبلغاً ترد بها أخبار الآحاد الثابتة: ففيه نظر، وعسى أنها تبلغ في بعض ولا تبلغ في بعض لتفاضل الأشياء في شدة عموم البلوى بها، وذلك أنه كلما كانت السنة الحاجة إليها أمس ـ وهي كثيرة التكرار على المكلفين ـ كان نقلها من طريق الآحاد من غير أن ينتشر قولاً أو عملاً فيه ضعف، وذلك أنه يوجب ذلك أحد أمرين: إما أنها منسوخة، وإما أن النقل فيه اختلال، وقد بين ذلك المتكلمون كأبي المعالي وغيره» اهـ.

الدليل لمن يقول بجواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً بشرط أن لا يتخذ ذلك خلقاً وعادة، والجواب عن الجمهور، وأقوال العلماء في الجمع الصوري

قال الشوكاني: «وقد استدل بحديث الباب القائلون بجواز الجمع مطلقاً، بشرط أن لا يتخذ ذلك خلقاً وعادة، قال في الفتح: وممن قال به: ابن سيرين، وربيعة، وابن المنذر، والقفال الكبير، وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث. وذهب الجمهور إلى أن الجمع لغير عذر لا يجوز، وحكى في البحر عن البعض أنه إجماع، ومنع ذلك مسنداً بأنه قد خالف في ذلك من تقدم. واعترض عليه صاحب المنار بأنه لا اعتداد بخلاف حادث بعد إجماع الصدر الأول.

وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأجوبة:

منها أن الجمع المذكور كان للمرض، وقوّاه النووي، قال الحافظ: وفيه نظر، لأنه لو كان جمعه ﷺ بين الصلاتين لعارض المرض: لما صلى معه إلا من له نحو ذلك العذر، والظاهر أنه ﷺ جمع بأصحابه، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته.

ومنها: أنه كان في غيم، فصلى الظهر، ثم انكشف الغيم مثلاً، فبان أن وقت العصر قد دخل، فصلاها. قال النووي: وهو باطل، لأنه وإن كان فهي أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء. قال الحافظ: وكأن نفيه الاحتمال مبني على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد، والمختار عنه خلافه، وهو أن وقتها يمتد إلى العشاء، وعلى هذا فالاحتمال قائم.

ومنها: أن الجمع المذكور صوري بأن يكون أخر الظهر إلى آخر وقتها، وعجل العصر في أول وقتها، قال النووي: وهذا احتمال ضعيف أو باطل، لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل. قال الحافظ: وهذا الذي ضعفه قد استحسنه القرطبي، ورجحه إمام الحرمين، وجزم به من القدماء: ابن الماجشون، والطحاوي، وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء ـ وهو راوي الحديث عن ابن عباس ـ قد قال به. قال الحافظ أيضاً: ويقوي ما ذكر من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع، فإما أن يحمل على مطلقها، فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر، وإما أن يحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج، ويجمع بها بين مفترق الأحاديث، فالجمع الصوري أولى، والله أعلم اهد.

ومما يدل على تعيين حمل حديث الباب على الجمع الصوري ما أخرجه النسائي عن ابن عباس، بلفظ «صليت مع النبي على الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، أخر الظهر وعجل العشاء». فهذا ابن عباس رواي حديث الباب، قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوري، وما يؤيد ذلك ما رواه الشيخان، عن عمرو بن دينار، أنه قال: «يا أبا الشعثاء، أظنه أخّر الظهر وعجّل العصر، وأخّر المغرب وعجّل العشاء، قال: وأنا أظنه» وأبو الشعثاء هو راوي الحديث عن ابن عباس، كما تقدم.

ومن المؤيدات للحمل على الجمع الصوري: ما أخرجه مالك في المؤطأ، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، عن ابن مسعود قال: «ما رأيت رسول الله على صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين، جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها فنفى ابن مسعود مطلق الجمع، وحصره في جمع المزدلفة، مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة، كما تقدم، وهو يدل على أن الجمع الواقع بالمدينة صوري، ولو كان جمعاً حقيقياً لتعارض روايتاه، والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب.

ومن المؤيدات للحمل على الجمع الصوري أيضاً: ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر، قال: «خرج علينا رسول الله على، فكان يؤخر الظهر ويعجل العصر، فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء، فيجمع بينهما، وهذا هو الجمع الصوري، وابن عمر هو ممن روى جمعه على بالمدينة، كما أخرج ذلك عبد الرزاق عنه، وهذه الروايات معينة لما هو المراد بلفظ «جمع» لما تقرر في الأصول من أن لفظ «جمع بين الظهر والعصر» لا يعم وقتها، كما في محتضر المنتهى، وشروحه، والغاية وشرحها، وسائر كتب الأصول، بل مدلوله لغة: الهيئة الاجتماعية، وهي موجودة في جمع التقديم والتأخير، والجمع الصوري، إلا أنه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها، إذ الفعل المثبت لا يكون عاماً في أقسامه، كما صرح بذلك أثمة الأصول، فلا يتعين واحد من صور الجمع المذكور إلا بدليل، وقد قام الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري، فوجب المصير إلى ذلك.

وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع الصوري في لسان الشارع وأهل عصره، وهو مردود بما ثبت عنه على من قوله للمستحاضة: «وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر فتغتسلين، وتجمعين بين الصلاتين» ومثله في المغرب والعشاء، وبما سلف عن ابن عباس، وابن عمر، وقد روي عن الخطابي، أنه لا يصح حمل الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري، لأنه يكون أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه الخاصة، فضلاً عن العامة.

ويجاب عنه بأن الشارع قد عرف أمته أوائل الأوقات وأواخرها، وبالغ في التعريف والبيان، حتى إنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة، فضلاً عن الخاصة، والتخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها، وفعل الأولى في أول وقتها: متحقق بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها، كما كان ذلك دينه على، حتى قالت عائشة: «ما صلى صلاة لآخر وقتها مرتين، حتى قبضه الله تعالى» ولا يشك منصف أن فعل الصلاتين دفعة والخروج إليهما مرة أخف من خلافه، وأيسر.

وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في الفتح: «إن قوله ﷺ: «لئلا تحرج أمتي» يقدح في حمله على الجمع الصوري، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج».

قلت: ولو كان الأمر كما قاله الخطابي والحافظ: لما أوقع المستحاضة في ذلك الحرج العظيم، والضيق الشديد.

وبهذا يندفع أيضاً ما قال ابن تيمية وغيرهما: إن الأوقات التي بينها النبي ﷺ بقوله وفعله نوعان بحسب حال أربابها: أوقات السعة والرفاهية، وأوقات العذر والضرورة، فالوقتان المشتركان لأرباب الأعذار هما أربعة لأهل الرفاهية والسعة، فيا لله العجب! أي معذور كان

١٦٢٧ - (٥٠) وحدثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلاَم. جَمِيعاً عَنْ زُهَيْرٍ. قَالَ ابْنُ
 يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: صَلَّىٰ

أحق بالانتفاع بالجمع الوقتي من تلك المستحاضة التي هداها النبي ﷺ إلى الجمع الفعلي الصوري؟!

فإن قلت: الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة من الصلاتين المجموعتين في وقتها، فلا يكون رخصة، بل عزيمة، فأي فائدة في قوله ﷺ: «لئلا تحرج أمتي»؟ مع شمول الأحاديث المعينة للوقت للجمع الصوري، وهل حمل على ما شملته أحاديث التوقيت إلا من باب الإطراح لفائدته وإلغاء مضمونه؟

قلت: لا شك أن الأقوال الصادرة منه على شاملة للجمع الصوري، كما ذكرت، فلا يصح أن يكون رفع الحرج منسوباً إليها، بل هو منسوب إلى الأفعال ليس إلا، لما عرفناك من أنه على ما صلى صلاة لآخر وقتها مرتين، فربما ظن ظان أن فعل الصلاة في أول وقتها متحتم لملازمته على لذلك طول عمره، فكان في جمعه جمعاً صورياً تخفيف وتسهيل على من اقتدى بمجرد الفعل، وقد كان اقتداء الصحابة بالأفعال أكثر منه بالأقوال، ولهذا امتنع الصحابة من نحر بدنهم يوم الحديبية بعد أن أمرهم على بالنحر، حتى دخل على أم سلمة مغموماً، من نحر بدنهم يوم الحديبية بعد أن أمرهم على بعلى فنعروا أجمع، وكادوا يهلكون غماً من شدة تراكم بعضهم على بعض حال الحلق.

ومما يدل على أن الجمع المتنازع فيه لا يجوز إلا لعذر ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر» وفي إسناده حنش بن قيس، وهو ضعيف.

ومما يدل على ذلك ما قاله الترمذي في آخر سننه في كتاب العلل منه، ولفظه: «جميع ما في كتاب العلل منه، ولفظه: «جميع ما في كتابي هذا من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم، ما خلا حديثين: حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر» وحديث أنه قال ﷺ: «إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» انتهى.

ولا يخفاك أن الحديث صحيح، وترك الجمهور للعمل به لا يقدح في صحته، ولا يوجب سقوط الاستدلال به، وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف، وإن كان ظاهر كلام الترمذي أنه لم يأخذ به أحد، ولكن قد أثبت ذلك غيره، والمثبت مقدم، فالأولى التعويل على ما قدمنا من أن ذلك الجمع صوري، بل القول بذلك متحتم لما سلف، وقد جمعنا في هذه المسألة رسالة مستقلة، سميناها: «تنشيف السمع بإبطال أدلة الجمع» فمن أحب الوقوف عليه فليطلبها. كذا في نيل الأوطار مع بعض زيادات منا.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً بِالْمَدِينَةِ. فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلا سَفَرٍ.

قَالَ أَبُو الزَّبَيْرِ: فَسَأَلْتُ سَعِيداً: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ كَمَا سَأَلْتَنِي. فَقَال: أَرَادَ أَنْ لا يُحْرِجَ أَحَداً مِنْ أُمَّتِهِ.

مَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِي. حَدَّثَنَا خَالِهُ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ. حَدَّثَنَا قُرَّةُ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّيَدِ. حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْعَصْرِ. وَالْمَعْرِبِ جَمَعَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ. وَالْمَعْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لابْنِ عَبَّاسٍ: مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ.

١٦٢٩ ـ (٥٢) حدّثناً أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ مُعَاذٍ^(١). قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ. فَكَانَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعاً.

١٦٣٠ - (٥٣) حدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا

قال الشوكاني: ومعناه إنما فعل ذلك لئلا يشق عليهم ويثقل، فقصد إلى التخفيف عنهم، وقد أخرج ذلك الطبراني في الأوسط والكبير، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن مسعود، بلفظ: «جمع رسول الله على الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فقيل له في ذلك، فقال: صنعت ذلك لئلا تحرج أمتي، وقد ضعف بأن فيه ابن عبد القدوس، وهو مندفع، لأنه لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء وتشيعه، والأول غير قادح باعتبار ما نحن فيه، إذ لم يروه عن ضعيف، بل رواه عن الأعمش، كما قال الهيثمي، والثاني ليس بقدح معتد به ما لم يجاوز الحد المعتبر، ولم ينقل عنه ذلك، على أنه قد قال البخاري: إنه صدوق. وقال أبو حاتم: لا بأس

٥٠ _ (...) _ قوله: (أن لا يحرج أحداً من أمته) الخ: يحرج بالياء المضمومة آخر الحروف، من الإحراج، أي: أن لا يوقع أحداً منهم في الحرج والضيق.

⁽۱) قوله: «عن معاذ» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب الوقت الذي يجمع فيه المسافر بين الظهر والعصر، رقم (٥٨٨) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، رقم (١٢٠٦) و(١٢٠٨) و(١٢٢٠) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، رقم (٥٥٥) و(٥٥٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، رقم (١٠٧٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، رقم (١٥٧٠) وأحمد في مسنده (٥: ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٣٣ و ٢٣٣).

قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ. حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ. حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ أَبُو الطُّفَيْلِ. حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ. وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ: خَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ تَبُوكَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ. وَبَيْنَ الْمُغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ: قَالَ: أَرَادَ أَنْ لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ.

1771 - (40) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ وَاللَّفْظُ لأَبِي كُرَيْبٍ، قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. كِلاهُمَا عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(۱)؛ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَعْرِبِ وَالْعِشَاءِ، بِالْمَدِينَةِ. فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلا مَطَر.

فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: قَالَ: قُلْتُ لابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: كَيْ لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةً، قِيلَ لابْنِ عِبَّاسٍ: مَا أَرَادَ إِلَىٰ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لا بُحْرِجَ أُمَّتَهُ.

- ١٦٣٧ ـ (٥٥) وحدَثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِياً جَمِيعاً.

[&]quot;هكذا ضبطناه: عامر بن واثلة، وكذا هو في بعض نسخ بلادنا، وكذا نقله القاضي عياض عن جمهور ضبطناه: عامر بن واثلة، وكذا هو في بعض نسخ بلادنا، وكذا نقله القاضي عياض عن جمهور رواة صحيح مسلم، ووقع لبعضهم: عمرو بن واثلة، وكذا وقع في كثير من أصول بلادنا في هذه الرواية الثانية، وأما الرواية الأولى لمسلم: "عن أحمد بن عبد الله، عن زهير، عن أبي الزبير، عن أبي اللواية الثانية، عن أبي الطفيل: عمار، فهو عامر باتفاق الرواة هنا، وإنما الاختلاف في الرواية الثانية، والمشهور في أبي الطفيل: عامر، وقيل: عمره، وممن حكى الخلاف فيه البخاري في تاريخه، وغيره من الأثمة، والمعتمد المعروف: عامر، والله أعلم، كذا في الشرح.

قوله: (أراد أن لا يحرج أمته) الخ: قال ابن سيد الناس: قد اختلف في تقييده، فروي: «يحرج» بالياء المضمومة آخر الحروف، و«أمته» منصوب على أنه مفعوله، وروي: «تحرج» بالتاء ثالثة الحروف، مفتوحة، وضم «أمته» على أنها فاعله، أي لئلا يشق عليهم ويثقل. قال الأبي: هو بيان لجواز تأخير الصلاة لآخر وقتها. قال الحافظ في التلخيص: وفي رواية للطبراني: «جمع بالمدينة من غير علة، قيل له: ما أراد بذلك؟ قال: التوسع على أمته» اهد.

٥٥ _ (...) _ قوله: (ثمانياً جميعاً) الخ: أي: الظهر والعصر.

⁽١) قد سبق تخريج هذا الحديث تحت الحديث ذي الرقم (١٦٣٠).

وَسَبْعاً جَمِيعاً.

قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ! أَظُنَّهُ أَخَّرَ الظُّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ. وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ. قَالَ: وَأَنَا أَظُنَّ ذَاكَ.

الله عَنْ جَايِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّىٰ بِالْمدينَةِ سَبْعاً وَثَمَانِياً، وينَارٍ، عَنْ جَايِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّىٰ بِالْمدينَةِ سَبْعاً وَثَمَانِياً، الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

1774 - (٧٥) وَحَدَّثْنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ. حَدَّثْنَا حَمَّادٌ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْخِرِّيتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: خَطَبْنَا أَبْنُ عَبَّاسٍ يَوْماً بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَبَدَتِ النَّجُومُ. وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ: الصَّلاَةَ. الصَّلاَةَ. قَالَ: فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيم، لَا يَفْتُرُ وَلاَ يَنْفَنِي: الصَّلاَةَ. الصَّلاَةَ. الصَّلاَةَ. الصَّلاَةَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتُعَلِّمُنِي بِالسُّنَّةِ؟ لاَ أُمَّ لَكَ! ثُمَّ لَا يَفْتُرُ وَلاَ يَنْفَنِي: الصَّلاَةَ. الصَّلاَة. وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ: فَحَاكَ فِي صَدْرِي مِنْ ذٰلِكَ شَيْءٌ. فَأَتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَسَأَلْتُهُ، فَصَدَّقَ مَقَالَتَهُ.

قوله: (وسبعاً جميعاً) الخ: أي: المغرب والعشاء.

قوله: (يا أبا الشعثاء) الخ: كنية جابر بن زيد الراوي عن ابن عباس.

قوله: (وأنا أظن ذلك) الخ: وهذا هو الجمع الفعلي الصوري.

٥٧ ـ (...) ـ قوله: (عن الزبير بن الخريت) الخ: هو بخاء معجمة وراء مكسورتين،
 والراء مشددة، ثم مثناة تحت، ومن فوق.

قوله: (لا يفتر ولا ينثني) الخ: أي: لا يضعف ولا ينكسر، ولا ينصرف عن مناداته.

قوله: (لا أمّ لك) الخ: هو كقولهم: لا أب له، وقد سبق شرحه في كتاب الإيمان في حديث حديثة في الفتنة التي تموج كموج البحر.

قوله: (فحاك في صدري) الخ: هو بالحاء والكاف، أي وقع في نفسي نوع شك وتعجب واستبعاد، يقال: حاك يحيك، وحكّ يحكّ، واحتكّ، وحكى الخليل أيضاً: أحاك، وأنكرها ابن دريد.

قوله: (فصدّق مقالته) الخ: أي: صدّق أبو هريرة مقالة ابن عباس في الجمع.

قال العلامة السندي: «وأقرب ما قيل فيه: أنه محمول على الجمع فعلاً لا وقتاً، وهو أنه أخّر الأولى حتى صلاها في آخر وقتها، فلما فرغ منها دخل وقت الثانية، فصلاها، وهذا هو

1770 - (٥٨) وحدثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقِ الْعُقَيْلِيِّ؛ قَالَ: قَالَ رَجُلُ لابْنِ عَبَّاسٍ: الصَّلاَةَ. فَسَكَتَ. ثُمَّ قَالَ: الصَّلاَةَ. فَسَكَتَ. ثُمَّ قَالَ: لا أُمَّ لَكَ! أَتُعَلَّمُنَا بِالصَّلاَةِ؟ وَكُنَّا الصَّلاَةَ. فَسَكَتَ. ثُمَّ قَالَ: لا أُمَّ لَكَ! أَتُعَلَّمُنَا بِالصَّلاَةِ؟ وَكُنَّا نَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلاَتَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٧) - باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال

١٦٣٦ - (٥٩) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ(١)؛ قَالَ: لا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ مِنْ

التأويل الذي نقله مسلم عن أبي الشعثاء في ما بعد، ولا يشكل عليه إلا قوله: «أراد أن لا يحرج أحد من أمته» لأن هذا فعل جائز لهم على مقتضى شرع أوقات الصلوات ممتدة متصلة، سواء فعل أو لم يفعل، فأي فائدة لهم في خصوص هذا الفعل؟ وأي حرج يندفع عنهم به؟

وقد يجاب بأن المراد دفع الحرج ببيان جواز تأخير الصلاة لآخر وقتها لمن لم يعرف، وقول النووي: «هذا تأويل ضعيف» ليس بشيء، لأن سائر التأويلات أبعد منه، وأما تأويله بحمله على المرض - كما اختاره النووي ـ فبعيد جداً، إذ جمع طرق الحديث يفيد أن صلاته للات بالجماعة، ومن المستبعد أن يكون الكل مرضى، ومرض البعض لا يكفي، ولا يكون سبباً للرخصة لغيره، وأيضاً لا يتوجه حينئذ تأخير ابن عباس صلاته مع الجماعة يوم الخطبة، على ما سيجيء، إلا أن يفرض الكل في تلك الواقعة مرضى، وهذا بعيد، بل باطل، بخلافه على التأويل الأول إذ يجوز التأخير إلى آخر الوقت، سيما لمصلحة تبليغ العلم، والله تعالى أعلم، ويمكن تأويله بحمله على السفر، فيكون المراد بقوله: «بالمدينة» أي بقربها، ومعنى قوله: «من غير سفر» أي غير سير بأن كانت حالة النزول إلا أنه لا يتوجه حينئذ تأخير ابن عباس صلاته مع الجماعة يوم الخطبة أيضاً، إلا أن يفرض الواقعة في السفر، والله تعالى أعلم» اهـ.

(V) - باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال

٥٩ - (٧٠٧) - قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: نا معاوية، ووكيع) الخ: قال

⁽۱) قوله: اعن عبد الله الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الانفتال والانصراف عن البمين والشمال، رقم (۸۵۲) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الانصراف من الصلاة، رقم (۳۱۲۱) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب كيف الانصراف من الصلاة، رقم (۹۳۰) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الانصراف من الصلاة، رقم (۹۳۰) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب على أي شقيه ينصرف من الصلاة، رقم (۱۳۵۷) وأحمد في مسنده (۱: ۳۸۳ و ۶۲۹ و ۶۵۹ و ۶۵۹).

نَفْسِهِ جُزْءًا، لا يَرَىٰ إِلا أَنَّ حَقّاً عَلَيْهِ، أَنْ لاَ يَنْصَرِفَ إِلاَّ عَنْ يَمِينِهِ. أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ شِمَالِهِ.

النووي: «هذا الإسناد كله كوفيون، وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض: الأعمش، وعمارة، والأسود».

قوله: (لا يرى) الخ: بفتح الياء آخر الحروف، بمعنى «يعتقد» أو: يرى بضم الياء، بمعنى «يظن» ووجه ارتباط هذه الجملة بما قبله هو: إما أن يكون بياناً للجعل أو يكون استينافاً، تقديره: كيف يجعل للشيطان شيئاً من صلاته؟ فقال: يرى أن حقاً عليه. . . إلى آخره، وفي صحيح البخاري: «يرى أن حقاً عليه».

قوله: (إلا أن حقاً) الخ: منصوب لأنه اسم «أن» وقوله: «أن لا ينصرف» في محل الرفع على أنه خبر «أن» والمعنى: يرى أن واجباً عليه عدم الانصراف إلا عن يمينه.

قوله: (أن لا ينصرف) الخ: لفظ الانصراف يحتمل معنيين: أحدهما الرجوع والتوجه لحاجته إذا انصرف إليها، والتحول والتوجه إلى أحد جانبيه جالساً للأذكار وغيرها.

قوله: (ينصرف عن شماله) الخ: وفي الفتح: «ظاهره يعارض حديث أنس الآتي بعده، لأنه عبر في كل منهما بصيغة: «أفعل»، قال النووي: يجمع بينهما بأنه على كان يفعل تارة هذا، وتارة هذا، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر، وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين.

قلت: «وهو موافق للأثر المذكور» اهـ. يعني: «كان أنس بن مالك ينفتل عن يمينه وعن يساره، ويعيب على من يتوخى أو من يعمد الانفتال عن يمينه».

قال الحافظ: "ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر، وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد، لأن حجرة النبي على كانت من جهة يساره، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك، كحال السفر، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود، لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي على وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس، وبأن في إسناد حديث أنس من تكلم فيه - وهو السدي - وبأنه متفق عليه، بخلاف حديث أنس في الأمرين، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال، لأن حجرة النبي على حلى جهة يساره، كما تقدم» اهـ.

قال العلماء: يستحب الانصراف إلى جهة حاجته، لكن قالوا: إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل، لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن، كذا في الفتح.

وفي كتب الحنفية: أن المقتدي والمنفرد إن لبثا أو قاما إلى التطوع في مكانه الذي صليا فيه المكتوبة: جاز، والأحسن أن يتطوع في مكان آخر، وأما الإمام فقال في الخانية: يستحب له ١٦٣٧ ـ (٠٠٠) حدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمِ. أَخْبَرَنَا عِيسَىٰ. جَمِيعاً عَنِ الأَعْمَشِ، بِهَاٰذَا الإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

التحول ليمين القبلة ـ يعني يسار المصلى ـ لتنفل أو ورد، وخيّره في المنية بين تحويله يميناً وشمالاً، وأماماً وخلفاً، وذهابه لبيته واستقباله الناس بوجهه، ما لم يكن بحذائه مصل.

قال ابن عابدين: «لكن التخيير الذي في المنية هو أنه إن كان في صلاة لا تطوع بعدها، فإن شاء انحرف عن يمينه أو يساره، أو ذهب إلى حوائجه، أو استقبل الناس بوجهه، وإن كان بعدها تطوع وقام يصليه يتقدم أو يتأخر. أو ينحرف يميناً أو شمالاً، أو يذهب إلى بيته فيتطوع ثمه» اهـ.

وهذا التخيير لا يخالف ما مر عن الخانية، لأنه لبيان الجواز، وذاك لبيان الأفضل، ولذا علّه في الخانية وغيرها بأن لليمين فضلاً على اليسار، لكن هذا لا يخص يمين القبلة، بل يقال مثله في يمين المصلي، بل في شرح المنية: أن انحرافه عن يمينه أولى، وأيده بحديث في صحيح مسلم، وصحح في البدائع التسوية بينهما، وقال: لأن المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه، أي اشتباه أنه في الصلاة يحصل بكل نهما، وقدمنا عن الحلية أن الأحسن من ذلك كله تطوعه في منزله، ثم إذا شاء الذهاب انصرف من جهة يمينه، أو يساره، فقد صح الأمران عنه على العمل عند أهل العلم، كما قاله الترمذي، وذكر النووي أنه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها، فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل اليمين في باب المكارم ونحوها، كما في الحلية. كذا في رد المحتار.

وقال الحافظ: "ويؤخذ من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالاً، لأن الصلاة إما أن تكون مما يتطوع بعدها أو لا يتطوع، الأول اختلف فيه: هل يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يتطوع؟ وهذا الذي عليه عمل الأكثر، وعند الحنفية يبدأ بالتطوع» اهد. (وقد تقدم تحقيقه فيما سبق). قال: وأما الصلاة التي لا يتطوع بعدها فيتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور، ولا يتعين له مكان، بل إن شاؤوا انصرفوا، وذكروا، وإن شاؤوا مكثوا وذكروا، وعلى الثاني: إن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظهم، فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعاً، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور، فهل يقبل عليهم جميعاً أو ينفتل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة،

⁽۱) قوله: «أنساً» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب الانصراف من الصلاة، رقم (١٣٥٨) (١٣٦٠) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب على أي شقيه ينصرف من الصلاة، رقم (١٣٥٨) و(١٣٥٩) وأحمد في مسنده (٣: ١٣٥٣ و ١٧٩ و ٢٨٠).

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرفُ عَنْ يَمِينِهِ .

١٦٣٩ ـ (٦١) حدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ.

وأما حديث: «لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام...» إلى آخره، فالظاهر أنه محمول على ما بعد التسليم متصلاً به، مستقبلاً القبلة، كما قاله الحافظ في الفتح، وهذا كله كان إذا أراد أن يجلس في مصلاه بعد الفراغ من الصلاة، ولم يكن قصده تعليم القوم والموعظة، فأما إذا أراد الذهاب إلى البيت أو إلى حاجته، فإن كان حاجته إلى يمينه انصرف إلى اليمين، وإن كانت إلى يساره انصرف إلى اليسار، كما نقله الترمذي عن علي بن أبي طالب الله أعلم.

ويدعو؟ الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية، ويحتمل إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلاً للقبلة من أجل أنها أليق بالدعاء، ويحمل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء، والله أعلم».

^{7- (}٧٠٨) _ قوله: (ينصرف عن يمينه) الخ: قلت: الأحاديث التي فيها: «أقبل علينا» أو "يقبل علينا بوجهه» هذا اللفظ لا يستلزم استدبار الكعبة بالكلية، فإن البراء بن عازب قال في حديثه: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله على أحببنا أن نكون عن يمينه، يقبل علينا بوجهه» فجعل إقباله على علة لاختيار التيامن، ولو كان إقباله على القوم معناه استدبار الكعبة: لكان قيام البراء خلفه بحذائه على أليق وأقرب إلى تحصيل مقصوده، فعلم من مجموع الروايات أنه كان ينحرف بعد فراغه من الصلاة عن جهة القبلة، وينفتل عن اليمين، فيقبل على القوم، أي على يعضهم بوجهه مائلاً إلى من كان على يمينه في الصلاة في أكثر الأحيان، كما يظهر من حديثي أنس والبراء، وفي كثير من الأوقات كان ينصرف عن شماله أيضاً، كما في حديث ابن مسعود، فالمراد بالأكثر في حديثه: الكثير المعتد به، كما يشعر به لفظ البخاري: «لقد رأيت النبي يشيئراً ينصرف عن يساره» وغرضه على الرد على من يرى أن حقاً عليه أن ينصرف إلا عن يمينه، فأثبت الكثرة في مقابلته، وبالغ فيه، فعبرها بالأكثرية، والله أعلم.

(٨) ـ باب: استحباب يمين الإمام

بَنِ اَبْدَةَ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ ثَابِتِ بَنِ عُبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ ثَابِتِ بَنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْبَرَاءِ (١٦) وحدَثْنَا أَبُو كُرَيْبِ. أَخْبَرْنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ ثَابِتِ بَنِ عُبَيْدًا أَنْ عُنِ الْبَرَاءِ (١٠) قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَوْمِينِهِ، يُقْبِلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ. قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ قَبْعَتُ أَوْ تُجْمَعُ عِبَادَكَ».

١٩٤١ - (٢٠٠) وحدَّثنا وَكِيعُ عَنْ مِنْ خَرْبٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: يُقْبِلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ.

(٩) - باب: كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن

١٦٤٢ ـ (٦٣) وحدّثني أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ. حَدَّثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ صَلاةً

(^) - باب: استحباب يمين الإمام

٦٢ ـ (٧٠٩) ـ قوله: (يقبل علينا بوجهه) الخ: وفي المنتقى: «فيقبل علينا».

قال الحافظ: «قيل: الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه، فعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله على من قصد التعليم والموعظة، وقيل: الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت، إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً.

وقال الزين بن المنير: استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال السبب، فاستقبالهم حينتذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين، والله أعلم».

(٩) - باب: كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن في إقامة الصلاة

٦٣ - (٧١٠) - قوله: (إذا أقيمت الصلاة) الخ: قال الحافظ: «أي إذا شرع في الإقامة،

 ⁽۱) قوله: «عن البراء» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب الإمام ينحرف بعد التسليم،
 رقم (٦١٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فضل ميمنة الصف، رقم
 (١٠٠٦) وأحمد في مسنده (٤: ٢٩٠ و ٣٠٤).

⁽٢) قوله: ٤عن أبي هريرة الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة، رقم (٨٦٦) و(٨٦٧) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر، رقم (٨٦٦) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم (٤٢١) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة =

إلا الْمَكْتُوبَةُ».

وصرح بذلك محمد بن جحادة، عن عمرو بن دينار فيما أخرجه ابن حبان، بلفظ: "إذا أخذ المؤذن في الإقامة" وقوله: "فلا صلاة" أي: صحيحة، أو كاملة، والتقدير الأول أولى، لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة، لكن لما لم يقطع النبي و المصلي، واقتصر على الإنكار دل على أن المراد نفي الكمال، ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي، أي: فلا تصلوا حينئذ، ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ، والبزار وغيرهما، من رواية محمد بن عمار، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس مرفوعاً، في نحو حديث الباب، وفيه: "ونهى أن يصليا إذا أقيمت الصلاة". وورد بصيغة النهي أيضاً فيما رواه أحمد من وجه آخر عن ابن بحينة في قصته هذه، فقال: "لا تجعلوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينهما فصلاً".

والنهي المذكور للتنزيه، لما تقدم من كونه لم يقطع صلاته اهـ.

وقال السندي كلله: "فلا صلاة" الخ نفي بمعنى النهي، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتُ وَلَا فَسُوتُ وَلَا إِلَى السروع في غير تلك المكتوبة لمن عليه تلك المكتوبة لمن عليه تلك المكتوبة، وأما إتمام المشروعة قبل الإقامة فضروري لا اختياري، فلا يشمله النهي، وكذا الشروع خلف الإمام في النافلة لمن أدى المكتوبة قبل ذلك، فلا ينافي الحديث ما سبق من الإذن في الشروع في النافلة خلف الأمراء الذين يميتون الصلاة، والله تعالى أعلم اهد.

قلت: والحاصل أنه إذا أقيمت الصلاة فليس لأحد أن يصلي هناك منفرداً منتبذاً عن الجماعة، بل يتعين عليه الاشتراك فيها إن كان مصلياً، والله أعلم.

قوله: (إلا المكتوبة) الخ: قال الحافظ: فيه منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة، سواء كانت راتبة أم لا، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة، وزاد مسلم بن خالد، عن عمرو بن دينار، في هذا الحديث: «قيل: يا رسول الله، ولا ركعتي الفجر؟ قال: ولا ركعتي الفجر أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن حاجب، وإسناده حسن. والمفروضة تشمل الحاضرة والفائتة، لكن المراد الحاضرة، وصرح بذلك أحمد، والطحاوي، ومن طريق أخرى عن أبي هريرة، بلفظ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت» اهه.

قلت: حسن الإسناد أو صحته لا يستلزم صحة المتن، والذي يغلب على الظن ـ والله أعلم ـ أن هذه الزيادة التي رواها يحيى بن نصر عن مسلم بن خالد ليست بصحيحة، فإن الحديث رواه زكريا بن إسحاق، وأيوب، وورقاء بن عمر، وزياد بن سعد، وإسماعيل بن مسلم، ومحمد بن جحادة، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وغيرهم عن عمرو بن

فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم (١١٥١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا أقيمت الصلاة فلا
 صلاة إلا المكتوبة، رقم (١٤٥٥) و(١٤٥٦) و(١٤٥٨) وأحمد في مسنده (٢: ٣٥٢ و ٤٥٥ و ٥٣١).

دينار، بعضهم رفعاً، وبعضهم وفقاً، فلم يذكر أحد من هؤلاء الأجلاء هذه الزيادة التي رواها يحيى بن نصر بن حاجب عن مسلم بن خالد عنه، قال ابن عدي: رواه جماعة عن عمرو، ولا أعلم أحداً زاد فيه «قيل يا رسول الله...» إلى آخره، إلا يحيى بن نصر عن مسلم عنه» اهـ.

ويحيى بن نصر قال أبو زرعة: ليس بشيء، وقال ابن عدي: يروى له أحاديث حسنة، وأرجو أنه لا بأس به، وذكرها ابن حبان في الثقات، وقال أبو جعفر العقيلي: منكر الحديث، ووقف الدارقطني رجال إسناد هو فيهم، كذا في لسان الميزان.

وأما مسلم بن خالد الزنجي فوثقه ابن معين، والدارقطني، وقال ابن عدي: حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطىء أحياناً، وقال البخاري: منكر الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، يعرف وينكر. وقال ابن سعد: كان كثير الغلط في حديثه، وكان في هديه نعم الرجل، ولكنه كان يغلط.

وقال عثمان الدارمي: ويقال: إنه ليس بذاك في الحديث. وقال الساجي: صدوق كثير الغلط، وكان يرى القدر. وذكره ابن البرقي في باب من نسب إلى الضعف: ممن يكتب حديثه. وقال يعقوب بن سفيان: سمعت مشايخ مكة يقولون: كان لمسلم بن خالد حلقة أيام ابن جريج، وكان يطلب ويسمع، ولا يكتب، فلما احتيج إليه وحدث كان يأخذ سماعه الذي قد غاب عنه، يعني فضعف حديثه لذلك، وقال الذهبي بعد عدّ مناكيره: فهذه الأحاديث تردّ بها قوة الرجل، ويضعف. كذا في التهذيب.

فزيادة أمثال هؤلاء على ما رواه جماعة من الأئمة الحفاظ المتقنين لا تستحق القبول، والله أعلم.

ولكني مع ذلك لا أشك في صحة مضمون هذه الزيادة، وأن حديث الباب شامل لركعتي الفجر كشموله لسائر الرواتب والنوافل، بل أزيد منه، كما سيجيء، وإنما الكلام في تعيين مراد الحديث، فإن من أجلى البديهيات أن هذا النفي في قوله عليه الصلاة والسلام: «فلا صلاة إلا المكتوبة» ليس على ظاهر إطلاقه، فإنه إذا شرع المؤذن في الإقامة في مسجد لا يمكن أن يمنع كل مصل من كل صلاة في كل مسجد أو بيت على وجه الأرض، فلا بد من تقدير مكان مخصوص، وحينئذ فلا يبعد أن يكون المراد نفي الصلاة في المسجد الذي أقيمت فيه، لا سيما إذا ثبت ما نقله العيني في شرح البخاري عن صحيح ابن خزيمة، عن أنس: «خرج النبي عليه حين أقيمت الصلاة، فرأى ناساً يصلون ركعتين بالعجلة (قال) أصلاتان معاً؟ فنهى: أن تصليا في المسجد إذا أقيمت الصلاة، اله.

وقد فهم ابن عمر ﷺ، اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجاً عنه، فصح عنه:

أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة، وصح عنه: أنه قصد المسجد فسمع الإقامة، فصلى مع الإمام، كذا في الفتح.

وهذا يدل على أنه كان للتقييد بالمسجد أصل عنده، فما روى الطبراني في الكبير عنه مرفوعاً قال: سمعت رسول الله على يقول: «لا صلاة لمن دخل المسجد والإمام قائم يصلي، فلا ينفرد وحده بصلاة، ولكن يدخل مع الإمام في الصلاة» وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي، وهو ضعيف، كذا في مجمع الزوائد. فلعله مما أجاده الراوي المضعف.

وفي المسألة آثار كثيرة عن عدة من الصحابة والتابعين أخرجها ابن أبي شيبة، والطحاوي، وغيرهما، وفي أكثرها أداء ركعتي الفجر خارج المسجد، وبها تأثر مالك كله، وفي بعضها: داخل المسجد، وكأنهم ذهبوا إلى تعليل الحكم، فإن الأصل في النصوص التعليل، وهو وجه الحكمة، فقد روى الطحاوي بسنده: «أن رسول الله كله مرّ بابن بحينة وهو يصلي بين يدي نداء الصبح، فقال: لا تجعلوا هذه الصلاة كصلاة الظهر، واجعلوا بينهما فصلاً، فبان بهذا أن الذي كرهه النبي كله النبي كله النه وصله إياها بالفريضة في مكان واحد دون أن يفصل بينهما بشيء يسير.

قال العيني كالله: «فعلم بذلك أنه ما اعتبر الفصل اليسير والسلام منه، وكان سبب الكراهة الوصل بين الفرض والنفل في مكان واحد، ولا اعتبار بالفصل بالسلام، فمقتضى ذلك أن لا يكره خارج المسجد، ولا في زاوية منه، وهذا هو التحقيق في استنباط الأحكام من النصوص، وليس ذلك بالتحسيس من الخارج».

وقال النووي: «الحكمة في الإنكار المذكور أن يتفرغ للفضيلة من أولها، فيشرع فيها عقيب شروع الإمام، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة».

قلت: الاشتغال بسنة الفجر الذي ورد فيه التأكيد بالمحافظة عليها مع العلم بإدراكه الفريضة: أولى.

وقال عياض في بيان الحكمة فيه: «لئلا يتطاول الزمان فيظن وجوبها، ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد: «يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعاً».

وقال الشيخ ابن الهمام في شرح قول صاحب الهداية: "والتقييد بالأداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة»: «لما روي عنه ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» ولأنه يشبه المخالفة للجماعة والانتباذ عنهم» اهـ.

وهذه الوجوه كلها تدل على عدم الكراهة خارج المسجد، ولهذا قال الشيخ ابن

الهمام كلَه: "وعلى هذا .. أي على كراهة صلاتها في المسجد .. ينبغي أن لا يصلي فيه إذا لم يكن عند بابه مكان، لأن ترك المكروه مقدم على فعل السنة، غير أن الكراهة تتفاوت، فإن كان الإمام في الصيفي فصلاته إياها في الشتوي أخف من صلاتها في الصيفي وعكسه، وأشد ما يكون كراهة أن يصليها مخالطاً للصف، كما يفعله كثير من الجهلة اه.

قال ابن عابدين كلله: «والحاصل أن السنة في سنة الفجر أن يأتي بها في بيته، وإلا فإن كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه، وإلا صلاها في الشتوي أو الصيفي، إن كان للمسجد موضعان، وإلا فخلف الصفوف عند سارية، لكن فيما إذا كان للمسجد موضعان، والإمام في أحدهما، ذكر في المحيط أنه قيل: لا يكره، لعدم مخالفة القوم، وقيل: يكره، لأنهما كمكان واحد، قال: فإذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل أن لا يفعل، قال في النهر: وفيه إفادة أنها تنزيهية. اهـ. لكن في الحلية: قلت: وعدم الكراهة أوجه للآثار التي ذكرناها» اهـ.

ثم هذا كله إذا كان الإمام في الصلاة، أما قبل الشروع فيأتي بها في أي موضع شاء، كما في شرح المنية.

قال الزيلعي: «وأما بقية السنن إن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد، ثم اقتدى، وإن خاف فوت ركعة اقتدى» اهـ. كذا في رد المحتار.

قال ابن الهمام: «الحاصل أنه إذا أمكن الجمع بين الفضيلتين ارتكب، وإلا رجح، وفضيلة الفرض بجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفجر، لأنها تفضل الفرض منفرداً بسبع وعشرين ضعفاً، لا يبلغ ركعتا الفجر ضعفاً واحداً منها، لأنها أضعاف الفرض، والوعيد على الترك للجماعة ألزم منه على ركعتي الفجر، وهو ما تقدم في باب الإمامة من قول ابن مسعود: «لا يتخلف عنها إلا منافق» وما قدمناه من همه على بتحريق بيوت المتخلفين، ومن رواية الحاكم: «من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر».

قلت: فجمع علماؤنا رحمهم الله بين فضل ركعتي الفجر، وفضل الجماعة، وفضل الجماعة، وفضل الجماعة وفضل الجماعة يحصل بإدراك الركعة مع الإمام، كما تقدم منصوصاً في صحيح مسلم من قوله على أمن أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة»، وإذا لم يمكن الجمع بين الفضيلتين فرجحوا ما هو أشد تأكداً، وهي الجماعة، لورود الوعيد الشديد على تاركها، وركعتا الفجر، وإن كانتا متأكدتين تأكداً يقرب من الوجوب فوق سائر النوافل والرواتب إلا أنهما لم يرد في حق تاركهما ما ورد في تارك الجماعة.

وأما أحاديث الباب فقد حملوها على داخل المسجد، كما سبق، ويمكن أن يقال: إن النهي في قوله ﷺ: «فلا صلاة إلا المكتوبة» ليس للمنع عن فعل غير المكتوبة حين إقامة

المكتوبة، بل المقصود الزجر عن تعاطي الأسباب المفضية إلى ذلك، أي فلا تكن بحيث تأتي عليك نوبة صلاة سوى المكتوبة في وقت إقامتها، أما إذا جاءت هذه النوبة فماذ يفعل؟ فالحديث ساكت عنه، ويؤخذ حكمه من أدلة أخرى. فالغرض من حديث الباب: الحث على التعجيل في أداء السنن، والتفرغ للمكتوبة قبل إقامتها، كما يشير إليه ما رواه الطبراني في الكبير بسند جيد، عن أبي موسى: «أن رسول الله على أي رجلاً يصلي ركعتي الغداة حين أخذ المؤذن يقيم، فغمز النبي على منكبه، وقال: ألا كان هذا قبل هذا؟»

وهذا المعنى الذي جوزنا حمل الحديث عليه: نظيره ما قال الحافظ في شرح بعض تراجم البخاري: «كأنه يريد أن النهي عن قول: «نسيت آية كذا وكذا» ليس للزجر عن هذا اللفظ، بل للزجر عن تعاطي الأسباب المقتضية لقول هذا اللفظ» اه.. وقريب منه ما قال عياض في حديث: «بئسما لأحدهم يقول: نسيت آية كيت وكيت، بل هو نُسِّي»: «أولى ما يتأول عليه الحديث أن معناه ذم الحال لا ذم القول» اه..

هذا، وليعلم أن أداء ركعتي الفجر بشرط وجد أن الركعة من المكتوبة في زاوية من المسجد ليس هو أصل مذهبنا، بل هو من تخريجات الأصحاب، ولهم سلف في ذلك عن ابن مسعود وغيره، وفي المسألة أقوال كثيرة للعلماء، ذكرها العيني في العمدة، والشوكاني في نيل الأوطار، وانتقى منها ابن رشد أقوالاً يعتد بها مع التنبيه على مآخذها، ومدارك القائلين بها، فقال: «والثالثة (أي: المسألة الثالثة) في الذي لم يصل ركعتي الفجر وأدرك الإمام في الصلاة، أو دخل المسجد ليصليهما، فأقيمت الصلاة:

فقال مالك: إذا كان قد دخل المسجد فأقيمت الصلاة فليدخل مع الإمام في الصلاة، ولا يركعهما في المسجد، والإمام يصلي الفرض، وإن كان لم يدخل المسجد فإن لم يخف أن يفوته الإمام بركعة فليركعهما خارج المسجد، وإن خاف فوات الركعة فليدخل مع الإمام، ثم يصليهما إذا طلعت الشمس.

ووافق أبو حنيفة مالكاً في الفرق بين أن يدخل المسجد أو لا يدخله، وخالفه في الحد في ذلك، فقال: يركعهما خارج المسجد ما ظن أنه يدرك ركعة من الصبح مع الإمام. وقال الشافعي: إذا أقيمت الصلاة المكتوبة فلا يركعهما أصلاً، لا داخل المسجد ولا خارجه.

وحكى ابن المنذر أن قوماً جوّزوا ركوعهما في المسجد والإمام يصلي، وهو شاذ.

والسبب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» فمن حمل هذا على عمومه لم يجز صلاة ركعتي الفجر إذا أقيمت الصلاة المكتوبة، لا خارج المسجد ولا داخله، ومن قصره على المسجد فقد أجاز ذلك خارج المسجد ما لم تفته الفريضة، أو لم يفته منها جزء، ومن ذهب مذهب العموم فالعلة عنده في النهي إنما

وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ رَافِعٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، بِهٰذَا الإِسْنَادِ.

الْخَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنِ يَسَارٍ يَقُولُ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ السَّلاَةُ، فَلاَ صَلاَةَ إِلاَّ الْمَكْتُوبَةُ».
النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَلاَ صَلاَةَ إِلاَّ الْمَكْتُوبَةُ».

١٦٤٤ - (٠٠٠) وحدثناه عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ
 إِسْحَاقَ، بِهَاٰذَا الإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

َ الْحُلُوَانِيُّ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ هَارُونَ. أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ. عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ بِمِثْلِهِ. قَالَ حَمَّادٌ: ثُمَّ لَقِيتُ عَمْراً فَحَدَّثَنِي بِهِ. وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

هو الاشتغال بالنقل عن الفريضة، ومن قصر ذلك على المسجد فالعلة عنده إنما هو أن تكون صلاتان معاً في موضع واحد، لمكان الاختلاف على الإمام، كما روي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: السمع قوم الإقامة، فقاموا يصلون، فخرج عليهم رسول الله على فقال: أصلاتان معاً؟ أصلاتان معاً؟ قال: وذلك في صلاة الصبح، والركعتين اللتين قبل الصبح».

وإنما اختلف مالك وأبو حنيفة في القدر الذي يراعى من فوات الصلاة الفريضة من قبل اختلافهم في القدر الذي به يفوت فضل صلاة الجماعة للمشتغل بركعتي الفجر، إذ كان فضل صلاة الجماعة عندهم أفضل من ركعتي الفجر، فمن رأى أنه بفوات ركعة منها يفوته فضل صلاة الجماعة قال: يتشاغل بها ما لم تفته ركعة من الصلاة المفروضة، ومن رأى أنه يدرك الفضل، إذا أدرك ركعة من الصلاة، لقوله عليه الصلاة والسلام: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، أي قد أدرك فضلها، وحمل ذلك على عمومه في تارك ذلك أو بغير اختيار، قال: يتشاغل بها ما ظن أنه يدرك ركعة منها، ومالك إنما يحمل هذا الحديث والله أعلم على من يتشاغل بها ما ظن أنه يدرك ركعة منها، واللك رأى أنه إذا فاتته منها ركعة فقد فاته فضلها، وأما من أجاز ركعتي الفجر في المسجد، والصلاة تقام، فالسبب في ذلك أحد أمرين: إما أنه لم يصح عنده هذا الأثر، أو لم يبلغه، قال أبو بكر بن المنذر: هو أثر ثابت، أعني قوله عليه الصلاة والسلام: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" وكذلك صححه أبو عمر بن عبد البر، وإجازة ذلك تروى عن ابن مسعود" اهد. والله أعلم.

(...) ـ قوله: (فحدثني به ولم يرفعه) الخ: قال الحافظ: «واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه، وقيل: إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجه، ولما كان الحكم صحيحاً ذكره في الترجمة» اهـ.

١٦٤٦ ـ (٦٥) حدّثنا عَبْدُ اللّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةً (١١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةً (١١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ

قال الشيخ الأنور: «ووقفه ابن علية في مصنف ابن أبي شيبة، وبوّب ابن أبي شيبة على هذه المسألة، وصنيعه في موضع الباب يدل على الوقف، وأيضاً لم يرفعه حيث أخرجه تحت الباب. ونقل الشافعي في كتاب الأم من قول أبي هريرة في الموضعين، وأخرجه الطحاوي مرفوعاً وموقوفاً، ومال إلى الوقف؛ اهـ.

وفيما لخصه الجزائري من كتاب العلل للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن الإمام أبي حاتم: «قال: سألت أبي من حديث رواه الفضل بن دكين، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن الزهري، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» فقال: هذا خطأ، إنما هو إبراهيم بن إسماعيل، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، ليس الزهري معنى». كذا ذكره الدراوردي، وهذا الصحيح موقوف، قيل: قد رفعه عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، فقال: هو خطأ، إنما هو موقوف» اهد.

وقال النووي: «أكثر الرواة رفعوه، قال الترمذي: ورواية الرفع أصح، والرفع مقدم على الوقف على المذهب الصحيح، وإن كان عود الرفع أقل، فكيف إذا كان أكثر» اهـ. وتقدم ما يتعلق بهذه المسألة في مقدمة هذا الشرح، ولله الحمد.

70 _ (٧١١) _ قوله: (عن عبد الله بن مالك ابن بحينة) الخ: هو عبد الله بن مالك بن القشب _ بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة _ وهو لقب، واسمه جندب بن نضلة بن عبد الله، قال ابن سعد: قدم مالك بن القشب مكة _ يعني في الجاهلية _ فحالف بني المطلب بن عبد مناف، وتزوج بحينة بنت الحارث بن المطلب، واسمها عبدة، وبحينة لقب، وأدركت بحينة الإسلام، فأسلمت وصحبت، وأسلم ابنها عبد الله قديماً فجذبني، ولم يذكر أحد مالكاً في الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد مما لا تميز له، وحكى ابن عبد البر اختلافاً في بحينة: هل هي أم عبد الله أو أم مالك، والصواب أنها أم عبد الله، كما تقدم، فينبغي أن يكتب ابن بحينة بزيادة ألف، ويعرب إعراب عبد الله، كما في عبد الله بن أبي ابن سلول، ومحمد بن على ابن الحنفية.

⁽¹⁾ قوله: «عن عبد الله بن مالك ابن بحينة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة، رقم (٧٦٨) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم (١١٥٣) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم (١٤٥٧) وأحمد في مسنده (٥: ٣٤٥).

مَرَّ بِرَجُلِ يُصَلِّي. وَقَدْ أُقِيمَتْ صَلاَةُ الصَّبْح. فَكَلَّمَهُ بِشَيْءٍ، لاَ نَدْرِي مَا هُوَ. فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَحَطْنَا نَقُولُ: مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَالَ لِي: «يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْعَ أَرْبَعاً».

قَالَ الْقَعْنَبِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكِ ابْنُ بُحَيْنَةَ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: وَقَوْلُهُ: عَنْ أَبِيهِ، فِي هَلْذَا الْحَدِيثِ، خَطَأً.

١٦٤٧ - (٦٦) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِم، عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ؛ قَالَ: أُقِيمَتْ صَلاَةُ الصَّبْحِ. فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلاً يُصَلِّي، وَالْمُؤذِّنُ يُقِيمُ. فَقَالَ: «أَتُصَلِّي الصُبْحَ أَرْبَعاً».

قوله: (مر برجل يصلي) الخ: قال الحافظ: «هو عبد الله الراوي، كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عنه: «أن النبي على مرّ به وهو يصلي» وفي رواية أخرى له: «خرج وابن القشب يصلي» ووقع لبعض الرواة هنا: «ابن أبي القشب» وهو خطأ، كما بينته في كتاب الصحابة، ووقع نحو هذه القصة أيضاً لابن عباس، قال: «كنت أصلي وأخذ المؤذن في الإقامة، فجذبني النبي على وقال: أتصلي الصبح أربعاً» أخرجه ابن خزيمة، وابن حبان، والبزار، والحاكم، وغيرهم، فيحتمل تعدد القصة».

قوله: (فكلمه بشيء) الخ: في هذا السياق مخالفة لسياق شعبة عند البخاري في كونه ﷺ كلّم لرجل وهو يصلي، ورواية شعبة تقتضي أنه كلمه بعد أن فرغ، ويمكن الجمع بينهما بأنه كلّمه أولاً سراً، فلهذا احتاجوا أن يسألوه، ثم كلمه ثانياً جهراً فسمعوه، وفائدة التكرار تأكيد الإنكار.

قوله: (يوشك أحدكم) الخ: قال عياض: هو إنكار وإشارة إلى علة المنع، وإنه حماية للذريعة، لئلا يطول الأمر ويكثر ذلك، فيظن الظان أن الفرض تغير، كتوجيه ما تقدم من منع ابن عمر التنفل في السفر، وقدمنا في أوائل الباب اختلاف العلماء في حكمة هذا الإنكار.

قوله: (قال أبو الحسين مسلم) الخ: أي: المؤلف تَلَلُّهُ تعالى.

قوله: (في هذا الحديث خطأ) الخ: قال أبو مسعود: أهل المدينة يقولون: عبد الله ابن بحينة، وأهل العراق يقولون: مالك ابن بحينة، والأول هو الصواب. قال الحافظ: كأنه (أي القعنبي) لما رأى أهل العراق يقولون: عن مالك ابن بحينة، ظن أن رواية أهل المدينة مرسلة، فوهم في ذلك.

77 ـ (...) ـ قوله: (أتصلي الصبح أربعاً) الخ: قال الشارح: «هو استفهام إنكار، ومعناه أنه لا يشرع بعد الإقامة للصبح إلا الفريضة، فإذا صلى ركعتين نافلة بعد الإقامة، ثم صلى معهم الفريضة: صار في معنى من صلى الصبح أربعاً، لأنه صلى بعد الإقامة أربعاً» اهـ. وسيأتي

175٨ ـ (٦٧) حدّثنا أبُو كَامِلِ الْجَحْدَدِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيَادٍ. حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ. حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. كُلُّهُمْ عَنْ عَاصِم. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا مُرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَادِيُّ عَنْ عَاصِم الأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ (١)، قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَ : "عَلْ فَلاَنُ إِبَا يُلْقِيلِهُ فِي صَلاَةِ الْغَدَاةِ. فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ. ثُمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا فَلاَنُ ! بِأَي الصَّلاَتِينِ وَخَدَلَ مَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا فَلاَنُ ! بِأَي الصَّلاتَيْنِ الْعَدَاتِ؟ أَبِصَلاَتِكَ مَعَنَا؟».

في أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى ما يدل على أن الفصل بين سنة الفجر وفريضته آكد وأهم من فصل سائر الرواتب عن فرائضها .

١٧ _ (٧١٢) _ قوله: (ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة) الخ: يحتمل أن يراد بقوله: «في صلاة الغداة» أنه كان قد شرع فيها، أو كان يريد الشروع فيها.

قوله: (في جانب المسجد) الخ: ظاهره يرد على من أجاز ركعتي الفجر في زاوية من زوايا المسجد، فالأحوط الاجتناب منه.

قوله: (بأي الصلاتين اعتددت) الخ: قال عياض: «هي علة أخرى في المسألة، وهي سد باب الاختلاف على الأثمة، لئلا يتطرق أهل البدع والشقاق إلى ترك الصلاة خلفهم، كما حمى ذلك بمنع جمع الصلاة بمسجد مرتين، وفيه الرد على من يجيز صلاة الفجر في المسجد، والإمام يصلي، وإن أدرك الصبح معه، لأن هذا صلى مع النبي على ألا تراه كيف قال: «أو التي صليت معنا» وإنكاره على وتربيخه دليل أنه لا يجوز أن يقطع ما هو فيه، ويدخل مع الإمام، بل يتمها إن أمكن قبل أن يصلي الإمام ركعة» اهد.

وقوله: «قبل أن يصلي الإمام ركعة»: مبني على مذهبه.

⁽١) قوله: «عن عبد الله بن سرجس» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب فيمن يصلي ركعتي الفجر والإمام في الصلاة، رقم (٨٦٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر، رقم (١٢٦٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، رقم (١١٥٢) وأحمد في مسنده (٥: ٨٢).

(١٠) ـ باب: ما يقول إذا بخل المسجد

١٦٤٩ ـ (١٨) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلِ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَوْ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ (١)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلْيَقُلِ: اللَّهُمُّ! الْفَتْحُ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ. وَإِذَا خَرَجَ، فَلْيَقُلِ: اللَّهُمُّ! اللَّهُمُّ! إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ».

(١٠) باب: ما يقول إذا دخل المسجد

٦٨ - (٧١٣) - قوله: (أو عن أبي أسيد) الخ: بضم الهمزة وفتح السين.

قوله: (إذا دخل أحدكم المسجد فليقل) الخ: قال النووي: «فيه استحباب هذا الذكر، وقد جاءت فيه أذكار كثيرة غير هذا في سنن أبي داود وغيره، وقد جمعتها مفصلة في أول كتاب الأذكار، ومختصر مجموعها: «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم، بسم الله والحمد لله، اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، وسلم، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، وفي الخروج يقوله، لكن يقول: اللهم إني أسألك من فضلك» اهد.

قال الشيخ العارف ولي الله الدهلوي قدس الله روحه: «الحكمة في تخصيص الداخل بالرحمة، والخارج بالفضل أن الرحمة في كتاب الله أريد بها النعم النفسانية والأخروية، كالولاية والنبوة، قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦] والفضل على النعم الدنيوية، قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمُ مُنْكُمُ أَنْ تَبَتّعُوا فَضَلَا مِن رَبِّكُمُ ﴾ [البقرة: ١٩٨] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا وَمَن دَخل المسجد إنما يطلب السَّهُ وَالجمعة: ١٠] ومن دخل المسجد إنما يطلب القرب من الله، والخروج وقت ابتغاء الرزق» اهـ.

قوله: (أن يحيى الحماني) الخ: الحماني بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم، قال السمعاني: هي نسبة إلى بني حمان، قبيلة نزلت الكوفة.

قوله: (يقول وأبي أسيد) الخ: أي: بالواو، لا بأو.

⁽١) قوله: (عن أبي حميد أو عن أبي أسيد) الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب القول عند دخول المسجد وعند الخروج منه، رقم (٧٣٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد، رقم (٤٦٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب المساجد والجماعات، باب الدعاء عند دخول المسجد، رقم (٧٧٧) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القول عند دخول المسجد، رقم (١٤٠١) وأحمد في مسنده (٣٠ (٤٩٥)) و(٥: ٤٢٥).

(قَالَ مُسْلِمٌ): سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ يَقُولُ: كَتَبْتُ هَلْذَا الْحَدِيثَ مِنْ كِتَابِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ. قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ يَحْيَىٰ الْحِمَّانِيَّ يَقُولُ: وَأَبِي أُسَيْدٍ.

١٦٥٠ ـ (٠٠٠) وحدثنا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ. حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ. حَدَّثَنَا عِمْرَ الْبَكْرَاوِيُّ. حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ. حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَلِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سُويْدِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَوْ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(١١) ـ باب: استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات

1701 ـ (19) حدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبُ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى مَالِكِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمِ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةً (١٠)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَين

(١١) ـ باب: استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما وأنها مشروعة في جميع الأوقات

79 _ (٧١٤) _ قوله: (عن عمرو بن سليم الزرقي) الخ: بضم السين مصغراً، والزرقي بضم الزاي وفتح الراء والقاف، الأنصاري المدني.

قوله: (فليركع) الخ: أي: فليصل، من إطلاق الجزء وإرادة الكل.

قوله: (ركعتين) الخ: قال الحافظ: «هذا العدد لا مفهوم له باتفاق، واختلف في أقله، والصحيح اعتباره، فلا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين، واتفق أثمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للندب، ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب، والذي صرح به ابن حزم عدمه، ومن أدلة عدم الوجوب قوله على للذي رآه يتخطى: «اجلس فقد آذيت» ولم يأمره بصلاة، كذا استدل

⁽۱) قوله: اعن أبي قتادة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين، رقم (٤٤٤) وفي كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (٢١٦١) والنسائي في سننه، في كتاب المساجد، باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه، رقم (٢٣١) وأبو دادو في سننه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد، رقم (٤٦٧) و(٤٦٨) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، رقم (٣١٦) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع، رقم (٣١٦) والدارمي في سننه في كتاب الصلاة، باب الركعتين إذا دخل المسجد، رقم (١٠١٠) وأحمد في مسنده (٥: ٢٩٥ و٢٩٦ و٣٠٠).

قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

١٦٥٢ ـ (٧٠) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

به الطحاوي وغيره، وفيه نظر، وقال الطحاوي أيضاً: الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ليس هذا الأمر بداخل فيها.

قلت: هما عمومان تعارضا الأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل، والنهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة، فلا بد من تخصيص النهي وتعميم الأمر، وهو الأصح عند الشافعية، وذهب جمع إلى عكسه، وهو قول الحنفية والمالكية» اهد.

قلت: وهو أحوط، فإن الكف عن المحرم أهم من العمل بالمندوب، لا سيما وحديث النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر متواتر، كما نقله العزيزي في شرح الجامع الصغير عن المناوي.

قال الشيخ الأكبر في كتاب الشريعة: «لنا في ذلك نظر، وهو أن النهي إذا ثبت والأمر إذا ثبت، فإن النبي على أمرنا إذا نهانا أن نمتثل ذلك من غير تخصيص، وأن نجتنب كل منهى عنه يدخل تحت حكم ذلك النهي، وقال في الأمر الثابت: «وإذا أمرتكم بأمر فافعلو منه ما استطعتم» فقد أمرنا بالصلاة عند دخول المسجد، ونهانا عن الصلاة بعد الصلاة التي هي صلاة الفجر وصلاة العصر، فقد حصلنا بالنهي في حكم من لا يستطيع إتيان ما أمر به في هذه الحالة لوجود النهي، فانتفت الاستطاعة شرعاً كما تنتفي عقلاً، فإن النبي على لم يقل: فافعلوا منه ما استطعتم، لا الاستطاعة المشروعة ولا المعقولة، فوجب العموم في ذلك، فيقول: إن النهي المطلق منعني من الإتيان بجميع ما يحويه هذا الأمر الوارد من الأزمنة، فلا أستطيع على هذه الصلاة في هذا الوقت المخصص بالنهي شرعاً» كذا في شرح إحياء العلوم.

قوله: (قبل أن يجلس) الخ: قال الحافظ: "صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك، وفيه نظر، لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر: "أنه دخل المسجد، فقال له النبي على: أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تفوت بالجلوس، وسيأتي قصة سليك في أبواب الجمعة، الطبري: يحتمل أن يقال: وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة، وبعده وقت جواز، أو يقال: وقتهما قبله أداء، وبعده قضاء، ويحتمل أن تحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل اهد.

وقال أصحابنا الحنفية: إن التحية لا تفوت بالجلوس، ولكن الأفضل فعلها قبله، كذا في شرح إحياء العلوم للزبيدي.

سُلَيْمٍ بْنِ خَلْدَةَ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيِ النَّاسِ. قَالَ: فَجَلَسْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَوْكَعَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَأَيْتُكَ جَالِساً وَالنَّاسُ جُلُوسٌ. قَالَ: «فَإِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلاَ يَجْلِسْ حَتَّى يَوْكَعَ رَكْعَتَيْنٍ».

٧٠ ـ (...) ـ قوله: (فلا يجلس حتى يركع ركعتين) الخ: وعند ابن أبي شيبة من وجه
 آخر، عن أبي قتادة: «أعطوا المساجد حقها، قيل له: وما حقها؟ قال: ركعتين قبل أن تجلس»
 كذا في الفتح.

قلت: قال الله عز وجل: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُلْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ ﴾ [النور: ٣٦] والمراد بالبيوت: المساجد كلها، كما روي عن ابن عباس وقتادة ومجاهد، وبالإذن: الأمر، وبالرفع: التعظيم، أي أمر سبحانه وتعالى بتعظيم قدر المساجد بأشياء، منها: صلاة الداخل ركعتين قبل الجلوس، وفي التعبير عن الأمر بالإذن تلويح بأن اللائق بحال المأمور أن يكون متوجها إلى المأمور به قبل الأمر به بادياً لتحقيقه، كأنه مستأذن في ذلك، فيقع الأمر به موقع الإذن فيه. كذا في روح المعاني.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي: «إنما شرع ذلك (أي تحية المسجد) لأن ترك الصلاة إذا دخل بالمكان المعد لها يرزة وحسرة، وفيه ضبط الرغبة في الصلاة بأمر محسوس، وفيه تعظيم المسجد» اهـ.

قال الشيخ الأكبر: «إن ذلك المسجد بيت الله وكرسي تجليه لمن أراد أن يناجيه، فمن دخل عليه في بيته وجب عليه أن يحيّيه، فعلّمنا رسول الله ﷺ كيف نحيي ربنا إذا دخلنا عليه في بيته، قال: ويركع ركعتين بين يدي ربه، ويجعل الحق في قبلته، وتكون تلك الركعتان مثل التحية التي تحيى بها الملوك إذا تجلّوا لرعيتهم، فإن كان دخوله في غير وقت صلاة فعند ما يدخل المسجد يقوم بين يديه خاضعاً ذليلاً مراقباً ممتثلاً أمر سيده في نهيه عن الصلاة في ذلك الوقت، فإن رسم له بالقعود عنده في بيته،

⁽١) كذا وقع ههنا الم يدخل، ولعل الصواب اليدخل، بدون الم،، والله أعلم.

179٣ ـ (٧١) حدّثنا عُبَيْدُ اللّهِ الْحَنَفِيُّ أَبُو عَاصِم. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللّهِ اللّهِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ عَالَ: كَانَ لِي عَلَى النّبِيِّ عَيْلِةٌ دَيْنٌ. فَقَضَانِي وَزَادَنِي. وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ الْمَسْجِدَ. فَقَالَ لِي: "صَلُّ رَكْعَتَيْنِ".

فهاتان الركعتان في ذلك الوقت صلاة شكر، ومن ركع قبل الجلوس وليس في نيته الجلوس وهو وقت صلاة فتلك الركعتان تحية لله لدخوله عليه في بيته» اهـ.

٧١ ـ (٧١٥) ـ قوله: (أحمد بن جوَّاس الحنفي) الخ: بجيم مفتوحة، وواو مشددة، وسين مهملة.

قوله: (على رسول الله ﷺ دين) الخ: هو ثمن جمل جابر، كما سيأتي مفصلاً.

قوله: (فقضائي وزادني) الخ: أي: الثمن مع زيادة، ففي بعض الروايات في هذه القصة: «قال لبلال: أعطه أوقية من ذهب، وزده، قال: فأعطاني أوقية وزادني قيراطاً» وفي بعضها: «قال خذ جملك ولك ثمنه». وفي بعضها: «فمررت برجل من اليهود فأخبرته، فجعل يعجب، ويقول: اشترى منك البعير ودفع إليك الثمن، ثم وهبه لك؟! قال: نعم».

قال ابن الجوزي: «هذا من أحسن التكرم، لأن من باع شيئاً فهو في الغالب محتاج لثمنه، فإذا تعوّض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه، كما قيل:

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك نفائس من رب بهن ضنين

فإذا ردّ عليه المبيع مع ثمنه ذهب الهم عنه، وثبت فرحه، وقضيت حاجته، فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن».

قوله: (ودخلت عليه في المسجد) الخ: وفي رواية مسعر عند البخاري: «أراه قال: ضحى».

قوله: (فقال لي: صل ركعتين) الخ: ومطابقته للترجمة من جهة أن تقاضيه لثمن الجمل كان عند قدومه من السفر، ينوي بها صلاة كان عند قدومه من السفر، ينوي بها صلاة القدوم، لا أنها تحية المسجد التي أمر الداخل بها قبل أن يجلس، لكن تحصل التحية بها».

(١٢) ـ باب: استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه

1706 - (٧٢) حدّ فنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ. سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (١٠) يَقُولُ: اشْتَرَىٰ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيراً. فَلَمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ، فَأُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

(١٢) ـ باب: استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه

٧٢ _ (...) _ قوله: (اشترى مني رسول الله ﷺ) الخ: أي: ليلة البعير، وفي بعض الروايات: «قال: بعنيه» وفي بعضها: «فلما أكثر على قلت: إن لرجل على أوقية من ذهب، هو لك بها، قال: نعم».

⁽١) قوله: «عن جابر بن عبد الله؛ هذا الحديث جزء من قصة جابر، وقد أخرجها البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب الصلاة إذا قدم من سفر، رقم (٤٤٣) وفي كتاب العمرة، باب لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة، رقم (١٨٠١) وفي كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمير، رقم (٢٠٩٧) وفي كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجل رجلاً أن يعطي شيئاً ولم يبيّن كم يعطي، فأعطى ما يتعارفه الناس، رقم (٢٣٠٩) وفي فاتحة كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه، أو ليس بحضرته، رقم (٢٣٨٥) وباب الشفاعة في وضع الدين، رقم (٢٤٠٦) وفي كتاب المظالم، باب من عقل بعيره على البلاط أو باب المسجد، رقم (٢٤٧٠) وفي كتاب الهبة، باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة، والمقسومة وغير المقسومة، رقم (٢٦٠٣) و(٢٦٠٤) كتاب الجهاد، باب من ضرب دابة غيره في الغزو، رقم (٢٨٦١) وباب استئذان الرجل الإمام، رقم (٢٩٦٧) وباب الصلاة إذا قدم من سفر رقم (٣٠٨٧) وباب الطعام عند القدوم، رقم (٣٠٨٩) و(٣٠٩٠) وفي كتاب المغازي، باب إذا همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما، وعلى الله فليتوكل المؤمنون، رقم (٤٠٥٢) وفي كتاب النكاح، باب تزويج الثيبات، رقم (٥٠٧٩) و(٥٠٨٠) وباب لا يطرق أهله ليلاً إذا أطال الغيبة، رقم (٥٢٤٣) و(٥٢٤٤) وباب طلب الولد، رقم (٥٢٤٥) و(٢٥٤٦) وباب تستحدّ المغيبة وتمتشط الشعثة، رقم (٥٢٤٧) وفي كتاب النفقات، باب عون المرأة زوجها في ولده، رقم (٥٣٦٧) وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء للمتزوج، رقم (٦٣٨٧) ومسلم في كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، وفي كتاب المساقاة والمزارعة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، والنسائي في سننه، في كتاب البيوع، باب الزيادة في الوزن، رقم (٤٥٩٤) وباب البيع يكون فيه الشرط فيصح البيع والشرط، رقم (٤٦٤١ ـ ٤٦٤٥) وأبو داود في سننه، في كتاب النكاح، باب في تزويج الأبكار، رقم (٢٠٤٨) وفي كتاب الجهاد، باب في الطروق، رقم (٢٧٧٦ ـ ٢٧٧٨) والترمذي في جامعه، في كتاب النكاح، باب تزويج الأبكار، رقم (١١٠٠) وابن ماجه في سننه، في كتاب النكاح، باب ما جاء في تزويج الأبكار، رقم (١٨٦٠) والدارمي في سننه، في كتاب النكاح، باب في تزويج الأبكار، رقم (٢٢٢٢) وفي كتاب البيوع، باب في حسن القضاء، رقم (٢٥٨٧) وأحمد في مسنده (٣: ٢٩٤ و٣٠٣ و۲۱۶ و۸۵۸ و۲۷۶ و۲۷۸ و۳۷۲).

1700 - (٧٣) وحدّ فني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، يعْنِي النَّقَفِيَّ، حَدَّثَنَا عُبْدُ اللَّهِ؛ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبْلِي. وَقَدِمْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبْلِي. وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ. فَجِئْتُ الْمَسْجِدِ قَالَ: «الآنَ حِينَ قَدِمْتَ»؟ قُلْتُ: بِالْغَدَاةِ. فَجِئْتُ الْمَسْجِدِ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. قَالَ: «الآنَ حِينَ قَدِمْتَ»؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «قَدَعْ جَمَلَكَ. وادْخُلُ فَصَلُ رَكْعَتَيْنِ» قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ.

1707 - (٧٤) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَنَى. حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ، يَعْنِي أَبَا عَاصِم. ح وَحَدَّثَنِي مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالاَ جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَٰنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، وَعَنْ عَمْهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، وَعَنْ عَمْهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ (١١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لاَ يَقْدَمُ وَعَنْ عَمْهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بَيْ عَلْ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ (١١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لاَ يَقْدَمُ

قال الحافظ: والوقية من الفضة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهماً.

وفي بعضها: «فاستثنيت حملانه إلى أهلي».

٧٣ - (...) - قوله: (وأعيل) الخ: أي: تعب، وفي بعض الروايات: «فأراد أن يسيبه» أي يطلقه، وفي بعضها: «كان يسير على جمل له قد أعيا، فمرّ به النبي رهني الشربه، فدعا له، وسار سيراً ليس يسير مثله وفي بعضها: «فكنت بعد ذلك أحبس خطامه الأسمع حديثه» وفي بعضها: «فقال: كيف ترى بعيرك؟ قلت: بخير، قد أصابته بركتك».

قوله: (وقدمت بالغداة) الخ: وفي بعض الروايات عند البخاري: «ثم قال: اثت أهلك، فتقدمت الناس إلى المدينة».

قال الحافظ: "وظاهرهما التناقض، لأن فيها أنه تقدم الناس إلى المدينة، وفي رواية الباب أن النبي على قدم قبله، فيحتمل في الجمع بينهما أن يقال: إنه لا يلزم من قوله: "فتقدمت الناس" أن يستمر سبقه لهم، لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم، إما لنزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك، ولعله امتثل أمره على بأن لا يدخل ليلاً، فبات دون المدينة، واستمر النبي الله إلى أن دخلها سحراً، ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار، والعلم عند الله تعالى»، كذا في الفتح.

قوله: (فدع جملك) الخ: وفي بعض الروايات: «وعقلت الجمل، فقلت: هذا جملك، فخرج فجعل يطيف بالجمل، ويقول: جملنا، فبعث إليّ أواق من ذهب، ثم قال: استوفيت الثمن؟ قلت: نعم».

٧٤ - (٧١٦) - قوله: (وعن عمه عبيد الله بن كعب) الخ: أي: عم عبد الرحمن. فعبد

⁽١) قوله: •عن كعب بن مالك» هذا طرف من حديث توبة كعب بن مالك، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، =

مِنْ سَفَرٍ إِلاَّ نَهَاراً، فِي الضَّحَىٰ. فَإِذَا قَدِمَ، بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ. فَصَلَّىٰ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ.

الرحمن يرويه عن أبيه وعمه كليهما، وفي بعض النسخ المصرية: «عن عمه عبيد الله» بدون الواو، وهو غلط صريح.

قوله: (بدأ بالمسجد) الخ: وفي بعض الأحاديث عند الطبراني: «كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد، فصلى فيه ركعتين، ثم يثني بفاطمة، ثم يأتي أزواجه» وفي لفظ: «ثم بدأ ببيت فاطمة، ثم أتى بيوت نسائه» كذا في الفتح.

قال النووي ﷺ: «وفيه استحباب القدوم أوائل النهار، وفيه أنه يستحب للرجل الكبير في الممرتبة ومن يقصده الناس إذا قدم من سفر للسلام عليه: أن يقعد أول قدومه قريباً من داره في موضع بارز سهل على زائريه إما المسجد وإما غيره».

في كتاب الوصايا، باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعضي رقبقه أو دوابه فهو جائز، وقم (٢٧٥٧) وفي كتاب الجهاد، باب من أراد غزوة فورى بغيرها، رقم (٢٩٤٧ ــ ٢٩٥٠) وباب الصلاة إذا قدم من سفر، رقم (٣٠٨٨) وفي كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ رقم (٣٥٥٦) وفي كتاب مناقب الأنصار، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة، رقم (٣٨٨٩) وفي كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر، رقم (٣٩٥١) وفي كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة براءة، باب ﴿سيحلفون بالله لكم. . ﴾ رقم (٤٦٧٣) وباب ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار. . ﴾ رقم (٤٦٧٦) وباب ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا. . . ﴾ رقم (٤٦٧٧) وباب ﴿يا أيها الذين آمنوا انقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ رقم (٤٦٧٨) وفي كتاب الاستئذان، باب من لم يسلم على من اقترف ذنباً . . . ٩ رقم (٦٢٥٥) وفي كتاب الأيمان والنذور، باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة، رقم (٦٦٩٠) وفي آخر كتاب الأحكام، باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه، رقم (٧٢٢٥) ومسلم في كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، والنسائي في سننه، في كتاب الطلاق، باب الحقى بأهلك ولا يريد الطلاق، رقم (٣٤٥١ ـ ٢٤٥٦) وفي كتاب الأيمان والنذور، باب إذا أهدى ماله على وجه النذر، رقم (٣٨٥٥ ــ ٣٨٥٧) وأبو دادو في سننه، في كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيّات، رقم (٢٢٠٢) وفي كتاب الجهاد، باب في الصلاة عند القدوم من السفر، رقم (٢٧٨١) وفي كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن نذر أن يتصدق بماله، رقم (٣٣١٧) و(٣٣١٨) و(٣٣٢١) والترمذي في جامعه، في كتاب التفسير، باب ومن سورة التوبة، رقم (١٣٠٢) والدارمي في سننه، في كتاب السير، باب في الخروج يوم الخميس، رقم (٢٤٤١) وأحمد في مسنده (٣: ٤٥٤ _ ٢٥٠) و(٢: ٧٨٧ _ ٢٩٠).

(۱۳) ـ باب: استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست، والحث على المحافظة عليها

۱۹۹۷ ـ (۷۵) وحد ثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ (۱): هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّى الضَّحَىٰ؟ قَالَتْ: لاَ. إِلاَّ أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبِهِ.

الْقَيْسِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ. قَالَ: قُلْتُ لِعَاثِشَةَ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَىٰ؟ الْقَيْسِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ. قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَىٰ؟ قَالَتْ: لا. إلا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبِهِ.

١٦٥٩ ـ (٧٧) حدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنِ ابْنِ شِهَاب، عَنْ عُرُوّةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَىٰ قَطُّ.

(۱۳) باب: استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست، والحث على المحافظة عليها

٧٥ - (٧١٧) - قوله: (لا، إلا أن يجيء من مغيبه) الخ: بفتح الميم، وكسر الغين المعجمة، أي من سفره، وحمله النافون على أنه كان ينهى عن الطروق ليلاً، فيقدم في أول النهار، فيبدأ بالمسجد فيصلي وقت الضحى، ولأحمد وأبي يعلى عن أنس: «أنه لم ير النبي على صلى الضحى إلا أن يخرج إلى سفر أو يقدم من سفر» وهذا يدل على أنه كان يصلي الضحى إذا قدم، فهو شهادة على نفي الرؤية لا على نفي الصلاة، فإن قيل: ليست شهادة على النفي بل على الثبوت، لأن الاستثناء من النفي إثبات، أجاب الأبي: بأنه استثناء منقطع، لأنه على يصلي عند مجيئه صلاة القدوم لا صلاة الضحى.

٧٧ - (٧١٨) - قوله: (سبحة الضحى) الخ: تقدم أن المراد بالسبحة النافلة، وأصلها من التسبيح، وخصت النافلة بذلك، لأن التسبيح الذي في الفريضة نافلة، فقيل لصلاة النافلة: سبحة، لأنها كالتسبيح في الفريضة.

قوله: (قط) الخ: قال السندي: «أي: في حالة المجيء من سفر» وسيجيء ما قاله غيره.

⁽۱) قوله: «قلت لعائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المتهجد، باب تحريض النبي على قيام الله الله النبيل النبيل والنوافل من غير إيجاب، رقم (۱۱۲۸) وباب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً، رقم (۱۷۷) والبو والنسائي في سننه، في كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف ألفاظ النافلين لخبر عائشة فيه، رقم (۲۱۸٦) وأبو دادو في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، رقم (۱۲۹۲) (۱۲۹۳) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة الشحى، وقم (۱۲۹۳) وأحمد في مسنده (۲: ۳۱ و ۲۰۶ و ۲۰۱۸).

وَإِنِّي لأُسَبِّحُهَا. وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدَعُ الْعَمَلَ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، خَشْيَةَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ، فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ.

َ ١٦٦٠ ـ (٧٨) حدَثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ، يَعْنِي الرِّشْكَ، حَدَّثَنْنِي مُعَاذَةُ؛ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ (١) رضي اللَّهُ عنها: كَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُشِكُى صَلاَةَ الضَّحَىٰ؟ قَالَتْ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ. وَيَزِيدُ مَا شَاءَ.

قوله: (فيفرض عليهم) الخ: بالنصب، عطفاً على «يعمل» وليس المراد تركه أصلاً، وقد فرض عليه أو استحب بل ترك أمرهم أن يعملوه معه، لما مرّ أنهم لما اجتمعوا في رمضان للتهجد معه لم يخرج إليهم في الليلة الرابعة، ولا شك أنه صلى حزبه تلك الليلة، كذا قال الزرقاني في شرح المواهب.

قال الزبيدي في شرح الإحياء: «وقد أمن هذا بعده ﷺ لاستقرار الشرائع، وعدم إمكان الزيادة فيها، والنقص عنها، فينبغي المواظبة عليها».

٧٨ ـ (٧١٩) ـ قوله: (أربع ركعات) الخ: قال النووي: «هذه الأحاديث (أي التي في الباب) كلها متفقة لا اختلاف بينها عند أهل التحقيق، وحاصلها أن الضحى سنة مؤكدة، وأن أقلها ركعتان، وأكملها ثمان ركعات، وبينهما أربع أو ست، كلاهما أكمل من ركعتين، ودون ثمان، وأما الجمع بين حديثي عائشة في نفي صلاته الشخص، وإثباتها، فهو أن النبي الشخكان يصليها في بعض الأوقات لفضلها، ويتركها في بعضها خشية أن تقرض، كما ذكرته عائشة، ويتأول قولها: «ما كان يصليها إلا أن يجيء من مغيبه» على أن معناه: «ما رأيته» كما قالت في الرواية الثانية: «ما رأيت رسول الله الله يسمي يسبحة الضحى». وسببه أن النبي الله ما كان يكون عند عائشة في وقت الضحى إلا في نادر من الأوقات، فإنه قد يكون في ذلك مسافراً، وقد يكون حاضراً، ولكنه في المسجد، أو في موضع آخر، وإذا كان عند نسائه فإنما كان لها يوم من تسعة، فيصح قولها: «ما رأيته يصليها» وتكون قد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها، أو يقال: قولها: «ما كان يصليها» أي ما يداوم عليها، فيكون نفياً للمداومة لا لأصلها، والله أعلم».

وأما ما صح عن ابن عمر أنه قال في الضحى: «هي بدعة» فمحمول على أن صلاتها في المسجد والتظاهر بها ـ كما كانوا يفعلونه ـ: بدعة، لا أن أصلها في البيوت ونحوها مذموم، أو يقال: قوله: «بدعة» أي المواظبة عليها، لأن النبي عليه لم يواظب عليها خشية أن تفرض، وهذا في حقه عليه، وقد ثبت استحباب المحافظة في حقنا بحديث أبي الدرداء وأبي ذر، أو يقال: إن

 ⁽۱) قوله: «عائشة» الحديث لم أجده عند أحد من أصحاب الأصول الستة سوى مسلم رحمه الله، وقد أخرجه أحمد في مسنده (٦: ٧٤ و ٩٥ و ١٠٦ و ١٢٠ و ١٢٤ و ١٤٥ و ١٥٦ و ١٦٦ و ٢٦٥).

١٦٦١ ـ (٠٠٠) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالاً: حَدَّثنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ.
 حَدَّثنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَقَالَ يَزِيدُ: مَا شَاءَ اللَّهُ.

١٩٦٢ ـ (٩٧) وحدثني يَحْيَىٰ بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا قَتَادَةُ؛ أَنَّ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةَ حَدَّثَتُهُمْ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَىٰ أَرْبَعاً. وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ.

١٦٦٣ - (٠٠٠) وحدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ بَشَّارٍ. جَمِيعاً عَنْ مُعَاذِ بْنِ
 هِشَامٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

ابن عمر لم يبلغه فعل النبي ﷺ الضحى، وأمره بها، وكيف كان فجمهور العلماء على استحباب الضحى، وإنما نقل التوقف فيها عن ابن مسعود وابن عمر، والله أعلم.

تنبيه:

قال الحافظ ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه، وعن النبي ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه، وعدها لذلك من العلماء من خصائصه، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح».

٧٩ ــ (...) ــ قوله: (ويزيد ما شاء) الخ: قال في الإحياء: «فلم تحد الزيادة، إلا أنه كان يواظب على الأربع ولا ينقص منها، ويزيد زيادات» اهـ.

قال شارح الإحياء: «وفهم المصنف المواظبة من لفظ «كان» الدالة على استمرار الفعل، وفيه خلاف عند الأصوليين، قال: وروي عن عائشة: «أنها كانت تصلي الضحى أربعاً» رواه ابن أبي شيبة في المصنف من طريق شعبة، عن رجل، عن أم سلمة: «أنها كانت تصلي الضحى ثمان ركعات، وهي قاعدة، فقيل لها: إن عائشة تصلي أربعاً، فقالت: إن عائشة امرأة شابة» وكأنها أشارت إلى أن الثمانية يرجعن إلى أربعة في الأجر، فإن صلاة القاعد كنصف صلاة القائم، وروي من طريق إبراهيم عن علقمة: «أنه كان إذا حضر المصر صلى الضحى أربعاً» قلت: وهو الراجح عند أصحابنا، كما صرح به غير واحد منهم، وقرأت في ترجمة يزيد بن هارون: «أنه كان يصلى الضحى ست عشرة ركعة، فهذا نهاية ما بلغنا من الزيادة» اهـ.

۸۰ ـ (٣٣٦) ـ قوله: (ما أخبرني أحد أنه رأى) الخ: وفي رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى: «أدركت الناس ـ وهم متوافرون ـ فلم يخبرني أحد أن النبي ﷺ صلى الضحى إلا أم هائىء».

قوله: (إلا أم هانيء) الخ: بهمزة بعد النون، كنيت بابنها هاني، واسمها فاختة على المشهور، وقيل: هتد. وهي شقيقة على بن أبي طالب.

قوله: (دخل بيتها) النع: ظاهره أن الاغتسال وقع في بيتها، ووقع في الموطأ ومسلم من طريق أبي مرة، عن أم هانيء: «أنها ذهبت إلى النبي في وهو (هذا اللفظ في مسلم لا في الموطأ) بأعلى مكة، فوجدته يغتسل، وجمع بيتهما بأن ذلك تكرر منه، ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هانيء وفيه: «أن أبل قر ستره لما اغتسل، وفي رواية أبي مرة عنها: أن فاطمة بنته هي التي سترته، ويحتمل أن يكون نؤل في بيتها يأعلى مكة، وكانت هي في بيت آخر بمكة، فجاءت إليه، فوجدته يغتسل، فيصح القولان.

وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ايتداء الغسل، والآخر في أثنائه، والله أعلم. كذا في الفتح.

وقال عياض: رواية الموطأ أنصح من الأولى (أي رواية الباب) لأن تتووله ﷺ إنما كنان بالأبطح، وأيضاً قإن وهو في قبة من الأبطح، وأيضاً قإن طلب التأمين إنما كان قبل يدخل ﷺ مكة بنفسه، ويؤمن سائرهم بنفسه.

قوله: (فصلى ثمان ركعات) الخ: بدون ياء بعد النون، وفي روابية «ثماني» بالياء، والدكريب عن أم هانيء: «يسلم من كل ركعتين» أخرجه ابن خزيمة، وفيه رد على من تمسك يه في صلاتها موصولة، سواء صلى ثمانياً أو أقل، وللطبراني عن ابن أبي ألوفي: «أنه صلى اللهضحى ركعتين، فسألته امرأته، فقال: إن النبي على صلى يوم الفتح ركعتين». وهو محمول على أنه وأى

⁽۱) قوله: قام هانيءة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير المصلاة، باب من تطوع في السفر، رقم في غير دبر الصلوات وقبلها، رقم (١١٠٣) وفي كتاب التهجد، باب صلاة الضحى في السفر، رقم (١١٧٦) وفي كتاب المغازي، باب منزل النبي على يوم الفتح، رقم (٢٩٣٤) ومسلم في صحيحه، في كتاب الطهارة، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، رقم (٧٧٧ ـ ٧٧٥) والنسائي في صننه، في كتاب الطهارة، باب ذكر الاستتار عند الاغتسال، رقم (٢٢٦) وفي كتاب الغسل والتيمم، باب الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين، رقم (١٢٥). وأبو دادو في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، رقم (١٢٩٠) و(١٢٩١) و(١٢٩١) الاستئذان، باب ما جاء في مرحباً، رقم (١٣٧٣) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الضحى، رقم (١٢٩٤) وأحمد في مسنده (١٣٠١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، رقم (١٤٧١) وأحمد في مسنده (١٣٠١) والدارمي في سننه، في كتاب الطلاة، باب صلاة الضحى، رقم (١٤٧٠) وأحمد في مسنده (١٣٠١) ورقع و٢٤٣ و٣٤٣ و٣٤٣ و٢٤١ و٢٤١). وانظر ما سبق من التخريج في كتاب الطهارة، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، تحت رقم (٧٧٧).

أَخَفَّ مِنْهَا. غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

من صلاته ركعتين، ورأت أم هانيء بقية الثمان، وهذا يقوي أنه صلاها مفصولة.

قوله: (أخف منها) الخ: أي: من صلاته هي، قال الحافظ: واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى، وفيه نظر، لاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به، وقد ثبت من فعله هي أنه صلى الضحى فطول فيها، أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة، واستدل بهذا الحديث على إثبات سنة الضحى، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانىء دلالة على ذلك، قالوا: وإنما هي سنة الفتح، وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه كذلك.

وقال عياض: ليس حديث أم هانى، بظاهر في أنه قصد ﷺ بها سنة الضحى، وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته فقط، وقد قيل: إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حزبه فيه، وتعقبه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به، لما رواه أبو داود وغيره من طريق كريب عن أم هانى،: «أن النبي ﷺ صلى سبحة الضحى» ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة، عن أم هانى، في قصة اغتساله ﷺ يوم الفتح: «ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى» وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق عكرمة بن خالد، عن أم هانى، قالت: «قدم رسول الله ﷺ مكة، فصلى ثمان ركعات، فقلت: ما هذه؟ قالت: هذه صلاة الضحى».

واستدل به على أن أكثر الضحى ثمان ركعات، واستبعده السبكي، ووجه بأن الأصل في العبادة التوقف، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله على وقد ورد من فعله دون ذلك، كحديث ابن أبي أوفى: «أن النبي على صلى الضحى ركعتين». أخرجه ابن عدي، وحديث عائشة عند مسلم: «كان يصلي الضحى أربعاً» وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط: «أنه على صلى الضحى ست ركعات، وأما ما ورد من قوله على ففيه زيادة على ذلك، كحديث أنس مرفوعاً: «من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصراً في الجنة» أخرجه الترمذي واستغربه، وليس في إسناده من أطلق عليه الضعف، وعند الطبراني من حديث أبي المدرداء مرفوعاً: «من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين، ومن صلى أربعاً كتب من التائبين، ومن صلى ستاً كفي ذلك اليوم، ومن صلى ثمانياً كتب من العابدين، ومن حلى ثنتي عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة». ذلك اليوم، ومن صلى ثمانياً كتب من العابدين، ومن حلى ثنتي عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة».

ومن ثم قال الروياني ومن تبعه: أكثرها ثنتا عشرة، وقال النووي في شرح المهذب: فيه حديث ضعيف، كأنه يشير إلى حديث أنس، لكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء قوي وصلح للاحتجاج به. ونقل الترمذي عن أحمد: أن أصح شيء ورد في الباب حديث أم هانيء، وهو كما قال، ولهذا قال النووي في الروضة: أفضلها ثمان، وأكثرها ثنتا عشرة، ففرق بين الأكثر والأفضل، ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى الاثنتي عشرة بتسليمة واحدة، فإنها تقع نفلاً

وَلَمْ يَذْكُو ابْنُ بَشَّارٍ، فِي حَدِيثِهِ، قَوْلَهُ: قَطُّ.

مطلقاً عند من يقول: إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات، فأما من فصل فإنه يكون صلى الضحى، وما زاد على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً، فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان، لكونه أتى بالأفضل، وزاد، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري، وبه جزم الحليمي، والروياني من الشافعية إلى أنه لا حد لأكثرها، وروي من طريق إبراهيم النخعي قال: «سأل رجل الأسود بن يزيد: كم أصلي الضحى؟ قال: كم شئت» وفي حديث عائشة عند مسلم: «كان يصلي الضحى أربعاً ويزيد ماشاء الله» وهذا الإطلاق قد يحمل على التقييد، فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة، والله أعلم.

وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات، فحكى الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من أثمة الحديث أنهم كانوا يختارون أن تصلى الضحى أربعاً، لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك، وجمع ابن القيم في الهدي الأقوال في صلاة الضحى، فبلغت ستة:

الأول: مستحبة واختلف في عددها.

الثاني: لا تشرع إلا لسبب.

الثالث: لا تستحب أصلاً.

الرابع: يستحب فعلها تارة، وتركها تارة، بحيث لا يواظب عليها، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد.

الخامس: تستحب صلاتها والمحافظة عليها في البيوت.

السادس: أنها بدعة، كما قال ابن عمر.

قال الحافظ: «وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد، وذكر لغالب هذه الأقوال مستنداً، وبلغ عدد رواة الحديث في إثبات نحو العشرين نفساً من الصحابة» اهـ.

وقال الحافظ ولي الدين العراقي: «وقد ورد فيها أحاديث كثيرة صحيحة مشهورة، حتى قال محمد بن جرير الطبري: إنها بلغت حد التواتر».

قال ابن العربي: "وهي كانت صلاة الأنبياء قبل محمد صلوات الله وسلامه عليه، قال الله تعالى مخبراً عن داود: ﴿إِنَّا سَخْرَنَا أَلِجَالَ مَعَمُ يُسَبِحَنَ ﴾ [ص: ١٨] بتسبيحه (بالعشي) وقت صلاة العصر (والإشراق) وقت صلاة الضحى، وهي أن تشرق الشمس ويتناهى ضوؤها، فأبقى الله تعالى من ذلك في دين محمد عَنَّ أي العصر، ونسخ صلاة الإشراق، أي وجوبها، وفي نسخة بدل "ونسخ»: "وتسبيح صلاة الإشراق، أي وأبقى التسبيح، ومعلوم أن الإبقاء في العصر للوجوب، وفي الثاني للاستحباب، أخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس قال: طلبت صلاة

الضحى في القرآن فوجدتها ههنا: ﴿يُسَيِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨] وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: ﴿يُسَيِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾.

وأخرج الطبراني في الأوسط، وابن مردويه، عن ابن عباس قال: «كنت أمرّ بهذه الآية، فما أدري ما هي، حتى حدثتني أم هانىء أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الفتح، فدعا بوضوء فتوضأ، ثم صلى الضحى، ثم قال: يا أم هانىء، هذه صلاة الإشراق».

وروى ابن أبي شيبة والبيهقي، عن ابن عباس قال: «إن صلاة الضحى لفي القرآن، وما يغوص عليها إلا غواص، في قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذِكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ يُسَيِّحُ لَهُ فِيَا إِلَّهُ مُنْ وَيُلْكَرُو وَالْآصَالِ ﴾ [النور: ٣٦].

وروى الأصفهاني في الترغيب، عن عوف العقيلي، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّامُ كَانَ لِلْأَرَّبِيكَ عَنُوكَ ﴾ [الإسراء: ٢٥] قال: الذين يصلون صلاة الضحى. كذا في المواهب وشرحه.

وقال الشيخ ولي الله الدهلوي: «وسرّها أن الحكمة الإلهية اقتضت أن لا يخلو كل ربع من أرباع النهار من صلاة تذكر له ما ذهل عنه من ذكر الله، لأن الربع ثلاث ساعات، وهي أول كثرة للمقدار المستعمل عندهم في أجزاء النهار عربهم وعجمهم، ولذلك كانت الضحى سنة الصالحين قبل النبي على وأيضاً فأول النهار وقت ابتغاء الرزق والسعي في المعيشة، فسن في ذلك الوقت صلاة ليكون ترياقاً لسم الغفلة الطارئة فيه بمنزلة ما سن النبي على لداخل السوق من ذكر «لا إله إلا الله وحده لا شريك له » وللضحى ثلاث درجات:

أقلها ركعتان، وفيها أنها تجزىء عن الصدقات الواجبة على كل سلامى ابن آدم، وذلك أن إيقاء كل مفصل على صحته المناسبة له نعمة عظيمة تستوجب الحمد بأداء الحسنات لله، والصلاة أعظم الحسنات تتأتى بجميع الأعضاء الظاهرة، والقوى الباطنة.

وثانيها: أربع ركعات، وفيها عن الله تعالى: «يا ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره اقول: معناه أنه نصاب صالح من تهذيب النفس، وإن لم يعمل عملاً مثله إلى آخر النهار.

وثالثها: ما زاد عليها كثماني ركعات، وثنتي عشرة. وأكمل أوقاته حين يترحل النهار وترمض الفصال» اهـ.

٨١ ـ (...) ـ قوله: (أن أباه عبد الله بن الحارث بن نوفل) الخ: قال الحافظ: «وعبد الله بن الحارث هذا، هو مذكور في الصحابة، لكونه ولد على عهد النبي ﷺ.

سَأَلْتُ وَحَرَصْتُ عَلَىٰ أَنْ أَجِدَ أَحَداً مِنَ النَّاسِ يُخْبِرُنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الفَّسَحَىٰ. فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً يُحَدِّثُنِي ذَٰلِكَ. غَيْرَ أَنَّ أُمَّ هَانِيءٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَتْنِي؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَىٰ، بَعْدَ مَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ، يَوْمَ الْفَتْحِ. فَأُتِيَ بِثَوْبٍ فَسُتِرَ عَلَيْهِ. فَاغْتَسَلَ. ثُمَّ وَسُولَ اللَّهِ سَجُودُهُ، كُلُّ ذَٰلِكَ مِنْهُ فَيَهَا أَطُولُ، أَمْ رُكُوعُهُ، أَمْ سُجُودُهُ، كُلُّ ذَٰلِكَ مِنْهُ مُتَقَارِبٌ. قَالَتْ: فَلَمْ أَرَهُ سَبَّحَهَا قَبْلُ وَلاَ بَعْدُ.

قَالَ الْمُرَادِيُّ: عَنْ يُونُسَ. وَلَمْ يَقُلْ: أَخْبَرَنِي.

١٦٦٦ ـ (٨٢) حدَّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ؛ أَنَّ

قوله: (سألت وحرصت) الخ: ولابن ماجه في روايته: «سألت في زمن عثمان والناس متوافرون».

قوله: (بعد ما ارتفع النهار) الخ: واختلف في وقت صلاة الضحى، فقال الرافعي: وقتها من حين يرتفع الشمس إلى الاستواء، وقال النووي نقلاً عن الأصحاب: وقتها من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها. قال الماوردي: وقتها المختار إذا مضى ربع النهار، وجزم به النووي في التحقيق. وقال ابن قدامة في المعني: وقتها إذا علت الشمس واشتد حرها، لقول النبي ﷺ: «صلاة الأوابين حين ترمض الفصال» رواه مسلم.

وفي الإحياء وشرحه: «أما وقتها فقد روي عن علي ﷺ: «أنه ﷺ كان يصلي الضحى ستاً في وقتين». قال العراقي: أخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث علي: «كان نبي الله ﷺ إذا زالت الشمس من مطلعها قيد رمح أو رمحين كقدر صلاة العصر من مغربها: صلى ركعتين، ثم أمهل حتى إذا ارتفع الضحى صلى أربع ركعات» لفظ النسائي. وقال الترمذي: حسن» اهـ.

قلت: وفي المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن حمزة، قال: قال ناس من أصحاب علي لعلي: ألا تحدثنا بصلاة رسول الله النهار التطوع؟ قال: فقال علي: إنكم لن تطيقوها، قال: فقالوا: أخبرنا بها، نأخذ منها ما أطقنا، قال: فقال: «كان إذا ارتفعت الشمس من مشرقها فكان كهيأتها من المغرب من صلاة العصر: صلى ركعتين، فإذا كانت من المشرق وكهيئتها من الظهر من المغرب: صلى أربع ركعات، وصلى قبل الظهر أربع ركعات يسلم في كل ركعتين على الملائكة المقربين والنبيين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين» اه.. والصوفية رحمهم الله يسمون الأولى منهما صلاة الإشراق، والثانية بالفارسية: نماز چاشت.

قوله: (قال المرادي: عن يونس) الخ: يعني: ليس في رواية محمد بن سلمة المرادي: أخبرني يونس، بصيغة الإخبار، كما هو في رواية حرملة، بل وردت بلفظ: «عن يونس».

أَبَا مُرَّةَ مَوْلَىٰ أُمِّ هَانِيءٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيءٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ. فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ. وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ. قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ. فَقَالَ: «مَنْ هَانِهِ؟» قُلْتُ: أُمُّ هَانِيءٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ. قَالَ: «مَنْ هَانِهِ؟» قُلْمًا فَسَلَىءُ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ. قَالَ: هَمْوْجَباً بِأُمْ هَانِيءٍ * فَلَمَّا فَسَلَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ. مُلْتَحِفاً فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلاً أَجَرْتُهُ، فُلاَنَ ابْنَ هُبَيْرَةً. يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلاً أَجَرْتُهُ، فُلاَنَ ابْنَ هُبَيْرَةً.

قوله: (أن أبا مرة مولى أم هانىء) الخ: وفي رواية: «مولى عقيل بن أبي طالب». قال العلماء: هو مولى أم هانىء حقيقة، ويضاف إلى عقيل مجازاً للزومه إياه، وانتماثه إليه، لكونه مولى أخته.

قوله: (فوجدته يغتسل) الخ: أي: تنظيفاً لما عليه من الغبار، كما جاء في الحديث: «فجاء وعلى وجهه وهج الغبار. فأمر فاطمة...».

قوله: (تستره بثوب) الخ: وفيه ستر المحارم عند الاغتسال، وذلك حسن، أي إذا كان مستور العورة منها.

قوله: (فسلمت عليه) الخ: فيه التسليم على المتوضىء والمغتسل، بخلاف من على قضاء الحاجة.

قوله: (فقال: من هذه) الخ: أي: بعد رد السلام، ولم يذكره للعلم به، قاله الزرقاني في شرح المواهب.

وقال عياض: فيه كلام المغتسل، وكرهه العلماء، ولا حجة في الحديث، لأن النزاع في الاغتسال الشرعي، وهذا إنما كان تنظيفاً من وهج الغبار، وكذا وقع مفسراً في الحديث: «فجاء على وجهه وهج الغبار، فأمر فاطمة أن تسكب له ماء...» الحديث.

قوله: (من هذه) النخ: وهو ﷺ لم يتحققها لبعد عهده بها، والأصوات تختلف لما يعرض لها من العلل، وقيل: إنه عرفها، وقوله ذلك نوع من التلطف والتودد، كذا في إكمال إكمال المعلم.

قوله: (مرحباً) الخ: منصوب على المصدر، أي: صادفت رحباً وسعة، وفيه: برّ الزائر والقريب بجميل الذكر.

قوله: (ملتحفاً في ثوب واحد) الخ: وفي الآخر: «خالف بين طرفيه» قال عياض: وهو الاضطباع.

قوله: (زعم ابن أمي: عليّ) الخ: تقدم الكلام في تفسير الزعم، والأظهر هنا أنه القول غير المقبول، وذكرت شركتها في الأم لاشتمالها على الرحم التي حقها أن توصل وتوقر. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَذْ أَجَزْنَا مَنْ أَجَزْتِ يَا أُمَّ هَانِيءٍ» قَالَتْ أُمُّ هَانِيءٍ: وَذَٰلِكَ ضُحّى.

١٦٦٧ - (٨٣) وحدّثني حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ. حَدَّثَنَا وُهَيْبُ ابْنُ خَالِدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَىٰ عَقِيلٍ، عَنْ أُمِّ هَانِيءٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّىٰ فِي بَيْتِهَا عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ. فِي ثَوْبٍ وَأَحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

قوله: (أجرت) الخ: قال السندي: «قولها: «أجرت» وقوله ﷺ: «أجرنا» من أجرت، كلها بقصر الهمزة، أي أمنته» اهـ.

قوله: (فلان بن هبيرة) الخ: قال النووي: «وجاء في غير مسلم: «فرّ إليّ رجلان من أحمائي» وروينا في كتاب الزبير بن بكار: أن فلان بن هبيرة، هو: الحارث بن هشام المخزومي»، وقال آخرون: هو عبد الله بن أبي ربيعة.

وفي تاريخ مكة للأزرقي: أنها أجارت رجلين: أحدهما عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة، والثاني: الحارث بن هشام بن المغيرة، وهما من بني مخزوم، وهذا الذي ذكره الأزرقي يوضح الاسمين، ويجمع بين الأقوال في ذلك.

قال عياض: وأم هانيء كانت عند هبيرة بن أبي وهب المخزومي.

قوله: (أجرنا من أجرت) الخ: يحتمل أنه إخبار عن الحكم، أي حكم الله إمضاء أمان المرأة، ويحتمل أنه إنشاء لإمضاء أمانها في تلك النازلة رأياً رآه، فعلى الأول: من أمنه غير الإمام مضى، وعلى الثاني: لا يمضي حتى يرى ذلك الإمام. ومن هذا النحو من قتل قتيلاً فله سلبه، فقيل: إنه أخبر عن أن السلب للقاتل في كل قتال، وعلى أنه إنشاء في تلك النازلة، فلا يستحقه القاتل في غيرها حتى يراه الإمام.

قال عياض بجواز أمان المرأة، قال علماء الأمة: وخالف فيه ابن الماجشون، والحجة للجمهور من الحديث أنه لم ينكر عليها وهو موضع بيان، ولا خلاف بين أمان الرجل المقاتل، واختلف فيمن عداه، ويأتي في محله إن شاء الله تعالى.

قوله: (وذلك ضحى) الخ: قال النووي: استدل به أصحابنا وجماهير العلماء على استحباب جعل الضحى ثمان ركعات، وتوقف فيه القاضي وغيره، ومنعوا دلالته، قالوا: لأنها إنما أخبرت عن وقت صلاته لا عن نيتها، فلعلها كانت صلاة شكر الله تعالى على الفتح، وهذا الذي قالوه فاسد، بل الصواب صحة الاستدلال به، فقد ثبت عن أم هانىء: «أن النبي على يوم الفتح صلى سبحة الضحى ثمان ركعات، يسلم من كل ركعتين». رواه أبو داود، وفي سننه بهذا اللفظ بإسناد صحيح على شرط البخاري.

١٦٦٨ ـ (٨٤) حدّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضَّبَعِيُّ. حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ، وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونِ، حَدَّثَنَا وَاصِلٌ مَوْلَىٰ أَبِي عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرِّ (١) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: "يُضِيحُ عَلَىٰ كُلُّ سُلاَمَى مِنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرِّ (١) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: "يُضِيحُ عَلَىٰ كُلُّ سُلاَمَى مِنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرِّ (١) ، عَنِ النَّبِي ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: "يُضِيعُ عَلَىٰ كُلُّ سُلاَمَى مِنْ أَبِي الْمُنْكِيرَةِ صَدَقَةً . وَكُلُّ تَصْمِيدَةٍ صَدَقَةً . وَكُلُّ تَصْمِيدَةٍ صَدَقَةً . وَكُلُّ تَصْمِيدَةٍ صَدَقَةً . وَيَجْزِىءُ ، مِنْ ذَٰلِكَ ، رَكُعَتَانِ صَدَقَةً . وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُونِ صَدَقَةً . وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةً . وَيَجْزِىءُ ، مِنْ ذَٰلِكَ ، رَكُعَتَانِ يَرْكُعُهُمَا مِنَ الضَّحَىٰ ».

٨٤ _ (٧٢٠) _ قوله: (عن يحيى بن عقيل) الخ: بضم العين.

قوله: (يصبح على كل سلامى من أحدكم) الخ: قال عياض: أصل «سلامى» أنها مفاصل الأصابع والأكف، ثم استعمل في كل العظام من البدن، وجاء في هذا الحديث: خلق الإنسان على ستين وثلثمائة مفصل صدقة، وسيأتي في كتاب الزكاة.

قلت: السلامى جمع سلامية، وقيل: مفرده وجمعه واحد، ويجمع على سلاميات واسم «تصبح» صدقة، والخبر: المجرور الأول، أي تصبح الصدقة واجبة على كل سلامى، والمعنى خلق الإنسان على ستين وثلثمائة مفصل، فعليه أن يتصدق عن كل مفصل صدقة، شكراً لمن صوره وعافاه، كذا في إكمال إكمال المعلم.

قوله: (ونهي عن المنكر صدقة) الخ: قال السندي: «قوله: «وأمر بالمعروف صدقة» وغيره صدقة، لبيان أن تلك الصدقة تتأدى بأعمال البر كلها، ولا تتوقف على إعطاء المال.

قوله: (ويجزىء من ذلك) الخ: قال النووي: «ضبطناه» «ويجزىء» بفتح أوله وضمه، فالضم من الإجزاء، والفتح من جزى يجري، أي كفى، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِى نَفْشُ﴾ [البقرة: ٨٤، ١٢٣] وفى الحديث: «لا يجزي عن أحد بعدك» اهـ.

قال السُندي: «ويجزىء عن ذلك أي عما لزم على الإنسان من الصدقة كل يوم شكراً لسلامة المفاصيل، وليس المراد: ويجزىء عن الأمر بالمعروف وغيره».

قوله: (يركعهما من الضحى) الخ: قال الزرقاني: أي لأن الصلاة عمل بجميع أعضاء البدن، فإذا صلى فقد قام كل عضو بوظيفته التي عليه في الأصل، وفيه عظيم فضل صلاة الضحى، وجسيم أجرها، وفيه أن العبد لم يوجب على الله شيئاً من الثواب بعمله، لأن أعماله كلها لو قوبلت بإزاء ما وجب عليه من الشكر على عضو واحد لم تف به.

⁽۱) قوله: (عن أبي فر» الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، رقم (١٢٨٥) وأحمد في مسنده (١٢٨٥) وأحمد في مسنده (٥٠ ١٧٨).

1779 ـ (٥٥) حدّثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ. حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ. حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (١)؛ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلاَثِ: بِصِيامِ ثَلاَئَةٍ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَرَكْعَتَيِ الضُّحَىٰ. وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَرْقُدَ.

٥٥ ـ (٧٢١) ـ قوله: (أوصاني خليلي) الخ: صديقي الخالص الذي تخللت محبته قلبي، فصارت في خلاله، أي باطنه. ولا يعارضه حديث: «لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر» لأن الممتنع أن يتخذ هو ﷺ خليلاً، لا أن غيره يتخذه خليلاً، ولا يقال: المخاللة تكون من الجانبين، لأنا نقول: إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين، فأطلق ذلك، أو لعله أراد مجرد الصحبة أو المحبة.

قوله: (من كل شهر) الخ: الظاهر أنها البيض، ويأتي تفسيرها في كتاب الصوم. قوله: (وركعتي الضحي) الخ: زاد أحمد في روايته: «كل يوم».

قال ابن دقيق العيد: «لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله، وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان، وعدم مواظبة النبي على على فعلها لا ينافي استحبابها، لأنه حاصل بدلالة القول، وليس من شرط الحكم أن تتظافر عليه أدلة القول والفعل، لكن ما واظب النبي على على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه».

قوله: (وأن أوتر قبل أن أرقد) الخ: وفيه استحباب تقدم الوتر على النوم، وذلك في حق من لم يثق بالاستيقاظ، ويتناول من يصلي بين النومين، وهذه الوصية لأبي هريرة ورد مثلها لأبي الدرداء فيما رواه مسلم، ولأبي ذر فيما رواه النسائي، والحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما بانشراح، ولينجبر ما لعله يقع فيه من نقص. كذا في الفتح.

وقال الحافظ: «اقتصر في الوصية للثلاثة المذكورين على الثلاثة المذكورة، لأن الصلاة والصيام أشرف العبادات البدنية، ولم يكن المذكورون من أصحاب الأموال، وخصت الصلاة بشيئين، لأنها تقع ليلاً ونهاراً، بخلاف الصيام».

⁽۱) قوله: اعن أبي هريرة الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التهجد، باب صلاة الضحى في الحضر، رقم (۱۷۸) وفي كتاب الصوم، باب صيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة، رقم (۱۹۸۱) والنسائي في سننه، في كتاب قيام الليل، باب الحث على الوتر قبل النوم، رقم (۱۲۷۸) و والنسائي في سننه، في كتاب صوم ثلاثة أيام من الشهر، رقم (۲٤۰۸) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الوتر قبل النوم، رقم (۱۳۳۷) والترمذي في جامعه، في كتاب الصوم، باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (۲۰۰) والدارمي في سننه، في كتاب الصوم، باب في صوم ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (۱۷۵۳) وأحمد في مسنده (۲: ۲۱۵ و۲۷۲ و۲۷۱ و۲۷۲ و۲۹۲ و۳۹۲ و۶۵ و۶۵۹ و۶۵۹ و۶۵۹).

١٦٧٠ - (٠٠٠) وحدَثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبَّاسٍ الْجُرَيْرِيِّ وَأَبِي شِمْرٍ الضُّبَعِيِّ. قَالاً: سَمِعْنَا أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.
 النَّهْدِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٩٧١ - (٠٠٠) وحدّثني سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدِ. حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدِ. حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَافِع الصَّائِغُ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ بِثَلاَثِ. فَذَكَرَ مِثْلُ حَدِيثِ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

١٦٧٧ ـ (٨٦) وحدثني هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ الضَّحَاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنِ اعَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَىٰ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ الضَّحَاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنِ اعَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَىٰ أُمِّ هَانِيءٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ (١٠)؛ قَالَ: أَوْصَانِي حَبِيبِي ﷺ بِثَلاَثٍ. لَنْ أَدَعَهُنَّ مَا عِشْتُ: بِصِيَامٍ ثَلاَثَةٍ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَصَلاَةِ الضَّحَىٰ. وَبِأَنْ لاَ أَنَامَ حَتَّىٰ أُوتِرَ.

لطيفة:

روى الحاكم من طريق أبي الخير، عن عقبة بن عامر، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي الضحى بسور، منها: والشمس وضحاها، والضحى» انتهى. ومناسبة ذلك ظاهرة جداً.

^(...) ـ قوله: (وعن أبي شمر) الخ: بفتح الشين، وكسر الميم، ويقال: بكسر الشين وإسكان الميم، وهو معدود فيمن لا يعرف اسمه، وإنما يعرف بكنيته.

^(...) ـ قوله: (عن عبد الله الداناج) الخ: هو بالدال المهملة، والنون، والجيم، وهو العالم، وبالفارسية: دانا.

٨٦ ـ (٧٢٢) ـ قوله: (عبد الله بن حنين) الخ: بالنون بعد الحاء المضمونة.

قوله: (لن أدعهن ما عشت) الخ: أي: لا أتركهن حتى أموت.

⁽١) قوله: "عن أبي الدرداء؛ الحديث أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في الوتر قبل النوم، رقم (١٤٣٣) وأحمد في مسنده (٦: ٤٤٠).

هذا، والحديث قد عزاه ابن الأثير رحمه الله في جامع الأصول (٦: ١١٣، رقم ٤٢١٣) للنسائي أيضاً، ولكني لم أظفر به في مظانه من سنن النسائي. والله أعلم.

(14) ـ باب: استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما

ابْنِ عَلَىٰ مَالِكِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَىٰ مَالِكِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ (١) أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا سَكَتَ ٱلْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ لِصَلاَةِ الصَّبْح، وَبَدَا الصَّبْحُ، رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلاَةُ.

١٦٧٤ - (٠٠٠) وحد ثنا يَحْيَىٰ بَنُ يَحْيَىٰ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَغْدٍ. حَوَدَنَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. حَوَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ. كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ مَالَكُ.

• ١٦٧٥ ـ (٨٨) وحدّثني أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ. حَدَّثَنَا شُغْبَةُ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ. قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعاً يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةً؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، لا يُصَلِّي إِلا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

(١٤) باب: استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما. وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما.

٨٧ _ (٧٢٣) _ قوله: (وبدا الصبح) الخ: قال النووي: *فيه أن سنة الصبح لا يدخل وقتها إلا بطلوع الفجر، واستحباب تقديمها في أول طلوع الفجر».

قوله: (ركعتين خفيفتين) الخ: قال الحافظ: «واختلف في حكمة تخفيفهما، فقيل: ليبادر إلى صلاة الصبح في أول الوقت، وبه جزم القرطبي، وقيل: يستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين، كما كان يصنع في صلاة الليل، ليدخل في الفرض أو ما شابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام، والله أعلم.

٨٨ ـ (...) ـ قوله: (إلا ركعتين خفيفتين) الخ: فيه الاقتصار على هاتين الركعتين من النوافل بعد طلوع الفجر.

⁽۱) قوله: «حفصة أم المؤمنين» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الأذان بعد الفجر، رقم (٢١٨) وباب الركعتين قبل الفجر، رقم (٢١٨) وباب التهجد، باب التطوع بعد المكتوبة، رقم (١١٧٣) وباب الركعتين قبل الظهر، رقم (١١٨١) والنسائي في سننه، في كتاب المواقيت، باب الصلاة بعد طلوع الفجر، رقم (٥٨٤) وفي كتاب قيام الليل، باب وقت ركعتي الفجر، رقم (١٧٦١) و(١٧٦١) وباب وقت ركعتي الفجر وذكر الاختلاف على نافع رقم (١٧٦٦ ـ ١٧٨٠) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الركعتين قبل الفجر، رقم (١٤٥٥) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب القراءة في ركعتي الفجر، رقم (١٤٥٠) و(١٤٥٠) وأحمد في مسنده (٦: ٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥).

17٧٦ - (٠٠٠) وحدّثناه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا النَّضْرُ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَاذَا الإسْنَادِ، مِثْلَهُ.

المِسادِ، سِسه.

17۷۷ - (۸۹) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ. حَدَّثَنَا شُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ؛ أَخْبَرَتْنِي حَفْصَةُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ كَانَ، إِذَا أَضَاءَ لَهُ الْفَجْرُ، صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ.

17۷۸ - (۹۰) حدّثنا عَمْرٌو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ. حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةً (۱)؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتِي الْفَجْرِ، إِذَا أَنْ بَرَانُ مَنْ مَا يُشَعِّي الْفَجْرِ، إِذَا أَنْ بَرَانُ مَنْ مَا يُعْتَى الْفَجْرِ، إِذَا أَنْ مَنْ مَا يَسَلِّي رَكْعَتِي الْفَجْرِ، إِذَا أَنْ مَنْ مَا يَسَلِّي رَكْعَتِي الْفَجْرِ، إِذَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتِي الْفَجْرِ، إِذَا أَنْ مَنْ مَا يَسَلِّي مَا يَسْ مَا يَسْلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلِمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يُسْلِمُ مَا يُسْلِمُ اللَّهُ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلَى مَا يُسْلِمُ اللَّهُ عَلَى مُعْتَى الْمَالِمُ اللَّهُ عَلَى مَا يُسْلِمُ اللَّهُ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يُسْلَى مَا يَسْلَى مَا يُسْلِمُ اللَّهُ عَلَى مَالْمُ اللَّهُ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلَى مَا يُسْلِمُ اللَّهِ عَلَى مَا يُعْمَلُونُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى مُنْ عَلَى مُنْ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلِمُ اللَّهِ عَلَى مِنْ عَالِمْ اللَّهِ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلَى مِنْ عَالِمْ عَلَى مَا يُسْلِمُ الْمَالِمُ عَلَى مَا يَسْلَى اللَّهُ عَلَى مَا يَسْلِمُ اللَّهُ عَلَى مَا يَسْلَى اللَّهُ عَلَى مَا يَسْلَى مِا يَالِمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى مَا عَلَى مَا يَسْلَى اللَّهُ عَلَى مُنْ عَلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى مَا يَسْلَى مَا يَالِمُ يَسْلَى مَا يَسْلَى مَا يَسْلَى مَا يُسْلَى مَا يَسْلَى مَا سَمِعَ الأَذَانَ، وَيُخَفِّفُهُمَا.

المجاد المنهور. حَدَّثَنَاهُ عَلِيٌ بُنُ حُجْرٍ. حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، يَعْنِي ابْنَ مُسْهِرٍ. حَ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَ وَحَدَّثَنَاهُ عَمْرٌ و النَّاقِدُ. حَدَّثَنَاهُ وَكِيمٌ. كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَاذَا الإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةً: إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ.

١٩٨٠ - (٩١) وحد ثناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُقَنَّىٰ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَام، عَنْ يَحْيَىٰ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، بَيْنَ النِّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ، مِنْ صَلاَةِ الصُّبْحِ.

ابْنَ سَعِيدٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ ابْنَ سَعِيدٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَةَ تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةً؛ أَنَّهَا

٩٢ - (٠٠٠) - قوله: (يحيى بن سعيد: قال: أخبرني محمد بن عبدالرحمن) الخ: كذا في الأصل: محمد بن عبد الرحمن، غير منسوب، ويأتي في رواية شعبة: محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، والظاهر أنهما واحد، وهو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن

⁽١) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأذان، باب الأذان بعد الفجر، رقم (٦١٩) وباب من انتظر الإقامة، رقم (٦٢٦) وفي كتاب الوتر، باب ما جاء في الوثر، رقم (٩٩٤) وفي كتاب التهجد، باب طول السجود في قيام الليل، رقم (١١٢٣) وباب المداومة على ركعتي الفجر، رقم (١١٥٩) وباب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر، رقم (١١٦٠) وباب ما يقرأ في ركعتي الفجر، رقم (١١٧٠) و(١١٧١) وفي كتاب الدعوات، باب الضجع على الشق الأيمن، رقم (٦٣١٠) والنسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب تخفيف ركعتي الفجر، رقم (٩٤٧)، وفي كتاب قيام الليل، باب وقت ركعتي الفجر، رقم (١٧٨١) و(١٧٨٢) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في تخفيفها (أي ركعتي الفجر) رقم (١٢٥٥) وأحمد في مسئده (٦: ٤٩ و٥٢ و٥٣ و٨١ و١٠٠ و١١٧ و١٢٨ و١٧٨

كَانَتْ تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ. فَيُخَفِّفُ حَتَّىٰ إِنِّي أَقُولُ: هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ.

سعد بن زرارة، وبذلك جزم أبو الأحوص، عن يحيى بن سعيد، عند الإسماعيلي، وتابعه آخرون عن يحيى، وذكر الدارقطني في العلل: أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد، قال: حدثني أبو الرجال، وكذا رواه عبد العزيز بن مسلم، ومعاوية بن صالح، عن يحيى، عن محمد بن عمرة، وهو أبو الرجال، أمه عمرة، وأبوه عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري، فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان، لكن رجح الدارقطني الأول، وحكى فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، فأسقط من الإسناد اثنين. كذا في الفتح.

قوله: (هل قرأ فيهما بأم القرآن) الخ: قال السندي: «بيان لكمال المبالغة في التخفيف، ومثله لا يفيد الشك في القراءة، ولا يقصد به ذلك» اهـ.

قال الحافظ في الفتح: «وقد تمسك به من زعم أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلاً، وتعقب بما ثبت في الأحاديث الآتية.

قال القرطبي: ليس معنى هذا أنها شكت في قراءته على الفاتحة، وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات.

قلت: وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبته لقراءتها في غيرها من صلاته.

وقد روى ابن ماجه بإسناد قوي، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل الفجر: ﴿ وَكَانَ يَقُولُ: نَعُمُ السُورَتَانَ يَقُوأُ بِهُمَا فَي رَكَعَتِي الْفَجَر: ﴿ وَكَانَ يَقُولُ اللَّهُ أَحَــَدُ ﴾ [الإخلاص: ١].

ولابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين، عن عائشة: «كان يقرأ فيهما بهما».

ولمسلم من حديث أبي هريرة: «أنه ﷺ قرأ بهما فيهما».

وللترمذي والنسائي من حديث ابن عمر : «رمقت النبي ﷺ شهراً، فكان يقرأ فيهما بهما».

وللترمذي من حديث ابن مسعود مثله بغير تقييد. وكذا للبزار عن أنس، ولابن حبان عن جابر ما يدل على الترغيب في قراءتهما فيهما.

واستدل بحديث الباب على أنه لا يزيد فيهما على أم القرآن، وهو قول مالك، وفي البويطي عن الشافعي: استحباب قراءة السورتين المذكورتين فيهما مع الفاتحة، عملاً بالحديث المذكور، وبذلك قال الجمهور. وقالوا: معنى قول عائشة: «هل قرأ فيهما بأم القرآن»: أي

١٦٨٢ ـ (٩٣) حدّثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ عَنْ عَائِشَةً؛ قَالَتْ: كَانَ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ عَنْ عَائِشَةً؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ. أَقُولُ: هَلْ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ!

۱۹۸۳ ـ (۹۶) وحدّثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ (۱)؛ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ

مقتصراً عليها، أو ضم إليها غيرها، وذلك لإسراعه بقراءتها، وكان من عادته أن يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها، كما تقدمت الإشارة إليه.

وذهب بعضهم إلى إطالة القراءة فيهما، وهو قول أكثر الحنفية (قلت: لم أجده في كتبهم) ونقل عن النخعي، وأورد البيهقي فيه حديثاً مرفوعاً من مرسل سعيد بن جبير، وفي سنده راو لم يسم، وخص بعضهم ذلك بمن فاته شيء من قراءته في صلاة الليل، فيستدركها في ركعتي الفجر، ونقل ذلك عن أبي حنيفة، وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن البصري، واستدل به على الجهر بالقراءة في ركعتي الفجر، ولا حجة فيه، لاحتمال أن يكون ذلك عرف بقراءته بعض السورة كما تقدم في صفة الصلاة من حديث أبي قتادة في صلاة الظهر: «يسمعنا الآية أحياناً»، ويدل على ذلك أن في رواية ابن سيرين المذكورة يسر فيهما القراءة، وقد صححه ابن عبد البر» اهه.

وقال العيني: «التطويل في الصلاة مرغب فيه، لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «أفضل الصلاة طول القنوت» ولقوله ﷺ أيضاً في الصحيح: «إن طول صلاة الرجل سمة من فقهه» أي علامة، ولقوله ﷺ في الحديث الصحيح أيضاً: «إذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء» إلا أنه قد استثني من ذلك مواضع استحب الشارع فيها التخفيف، منها: ركعتي الفجر، لما ذكرنا.

97 _ (...) _ قوله: (عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري سمع عمرة) الخ: وفي صحيح البخاري: "عن عمته عمرة»: قال الحافظ كلله: "محمد بن عبد الرحمن أي: ابن محمد ابن عبد الرحمن أي: ابن محمد ابن عبد الرحمن أي: ابن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، ويقال: اسم جده عبد الله، وقوله: "عن عمته عمرة» هي بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، وعلى هذا فهي عمة أبيه، وزعم ابن مسعود (لعله أبو مسعود) وتبعه الحميدي: "أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الأنصاري أبو الرجال، ووهمه الخطيب في ذلك، وقال: إن شعبة لم يرو عن أبي الرجال شيئاً، ويؤيد ذلك أن عمرة أمّ أبي الرجال لا عمته، وقد رواه أبو داود الطيالسي عن

 ⁽۱) قوله: "عن عائشة" الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب النهجد باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها تطوعاً، رقم (١١٦٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب ركعتي الفجر، رقم (١٢٥٤) وأحمد في مسنده (٦: ٤٣ و٥٤ و١٧٠ و٢٥٤).

عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوافِلِ، أَشَدَّ مُعَاهَدَةً مِنْهُ، عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ.

١٦٨٤ - (٩٥) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً وَابْنُ نُمَيْرٍ. جَمِيعاً عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةً؛ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فِي شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ، أَسْرَعَ مِنْهُ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلُ الْفَجْرِ.

مَ ١٦٨٠ - (٩٦) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الْغُبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَىٰ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ (١)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

شعبة، فقال: عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ووهّموه فيه أيضاً، ويحتمل ـ إن كان حفظه ـ أن يكون لشعبة فيه شيخان».

98 - (...) - قوله: (على شيء من النوافل) الخ: فيه دليل على عظم فضلهما، وأنهما سنة ليستا واجبتين، وبه قال جمهور العلماء، وحكي عن الحسن البصري كلله: وجوبهما، والصواب عدم الوجوب، لقولها: "على شيء من النوافل» كذا في الشرح. وفي حديث أبي سلمة، عن عائشة، عند البخاري: "ولم يكن يدعهما أبداً». قال الحافظ: "واستدل به لمن قال بالوجوب، وهو منقول عن الحسن البصري، أخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ: "كان الحسن البصري يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين" والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح، ونقل المرغيناني البصري يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين" والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح، ونقل المرغيناني مثله عن أبي حنيفة، وفي جامع المحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: "لو صلاهما قاعداً من غير عذر لم يجز" واستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات، وقال الشافعي في الجديد: أفضلها الوتر» اه.

وعندنا الوتر واجب وسنة الفجر هي آكد السنن الراوتب، وروى ابن عدي بإسناده عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّبِ فَسَيِّمَّهُ وَإِذْبَنَرَ ٱلنَّجُومِ ﴿ الطور: ٤٩] قال: «ركعتين قبل الفجر» والله أعلم، كذا في عمدة القاري.

قوله: (أشد معاهدة) الخ: وفي بعض الروايات: «تعاهداً» أي: تفقداً وتحفظاً.

٩٥ ـ (٠٠٠) ـ قوله: (إلى الركعتين قبل الفجر) الخ: زاد ابن خزيمة: «ولا إلى غنيمة».

٩٦ ـ (٧٢٥) ـ قوله: (خير من الدنيا وما فيها) الخ: أي: متاعها الصرف، فلا يرد أن من

⁽۱) قوله: «عن عائشة» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب قيام الليل، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر، رقم (۱۷٦٠) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل، رقم (٤١٦) وأحمد في مسنده (٦: ١٤٩ و ٢٦٥).

١٦٨٦ - (٩٧) وحدّ ثنا يَحْيَىٰ بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ. قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ. قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا وَقَادَةُ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَام، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ، فِي شَأْنِ الرَّكْعَتَيْنِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ «لَهُمَا أَحَبُ إِلَيْ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعاً».

١٦٨٧ ـ (٩٨) حدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ يَزِيدَ، هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمُعَاوِيَةَ عَنْ يَزِيدَ، هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمُرَّا فِي رَكْعَتَي الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾.

جملة متاعها: الفجر، فإن قيل: لا خصوصية للفجر، بل تسبيحة أو تكبيرة خير، فضلاً عن ركعتين نافلة، فضلاً عن ركعتي الفجر. أجاب الأبي: بأن الخصوصية مزية النص عليهما دون غيرهما، فإنه يدل على تأكيدهما، وكونُهما خيراً من الدنيا لا يقتضي ذم الدنيا. انتهى.

وقال الطيبي: «إن حملت الدنيا على أعراضها وزهرتها فالخير إما على زعم من يرى فيها خيراً، ويكون من باب ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] وإن حمل على الإنفاق في سبيل الله، فتكون هاتان الركعتان أكثر ثواباً».

٩٨ _ (٧٢٧) _ قوله: (وقل هو الله أحد) الخ: وهاتان السورتان تسميان بسورتي «الإخلاص» لأن «الكافرون» مشتملة على بيان التوحيد العملي، «وقل هو الله» على التوحيد العلمي الاعتقادي، وقال الزرقاني: «لما فيهما من التوحيد، ففي الأول: نفي الشريك، وفي الثانية: إثبات الإلهية».

99 ـ (٧٢٧) ـ قوله: (وفي الآخرة منهما: ﴿ مَامَنَا بِاللَّهِ وَاشَهَا بِأَنَّا سُسْلِمُوكَ ﴾) [آل عمران: ٥٦] الخ: أي: التي في «آل عمران» من حكاية قول الحواريين. قال الزرقاني: وخص هاتين الآيتين لما فيهما من ذكر الإيمان وإخلاص التوحيد، ليفتتح نهاره بذلك.

⁽١) قوله: قعن أبي هريرة الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب القراءة في ركعتي الفجر برفح أبي المكافرون و وقل هو الله أحد وقم (٩٤٦) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في تخفيفهما (أي ركعتي الفجر) رقم (١٢٥٦) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيهما يقرأ في الركعتين قبل الفجر، رقم (١١٤٨).

١٦٨٩ ـ (١٠٠) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدِ الأَحْمَرُ عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١). قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١). قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾. وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿قَمَالُوا إِلَى صَلِمَةٍ سَوَلَتِم بَيْنَكُنُ وَبَيْنَكُونَ اللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾. وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿قَمَالُوا إِلَى صَلِمَةٍ سَوْلَتِم بَيْنَكُنُ وَاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾.

١٩٩٠ ـ (٠٠٠) وحد ثني عَلِيُّ بْنُ خَشْرَم. أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ
 حَكِيمٍ، فِي هَلْذَا الإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ الْفُزَارِيِّ.

(١٥) ـ باب: فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن

المجال المجال المحمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، يَعْنِي سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِم، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ. سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِم، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ. سَلَيْمَانَ بْنِ سَالِم، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، بِحَدِيثٍ يَتَسَارُ إِلَيْهِ. قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةً (٢) تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةً (٢) تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْم وَلَيْلَةٍ، بُنِي لَهُ بِهِنَّ بَيْتُ فِي الْجَنَّةِ».

(...) _ قوله: (بمثل حديث مروان الفزاري) الخ: أي: مروان بن معاوية الفزاري.

(١٥) ـ باب: فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن

۱۰۱ _ (۷۲۸) _ قوله: (حدثنا أبو خالد، يعني ابن سليمان) الخ: في هذا الإسناد أربعة تابعيون، بعضهم عن بعض، وهم: داود، والنعمان، وعمرو، وعنبسة، وقد سبقت لهذا نظائر كثيرة.

قوله: (يتسار إليه) الخ: هو بمثناة تحت مفتوحة، ثم مثناة فوق، وتشديد الراء المرفوعة، أي يسر به، من السرور، لما فيه من البشارة مع سهولته، وكان عنبسة محافظاً عليه، كما ذكره في آخر الحديث، ورواه بعضهم بضم أوله على ما لم يسم فاعله، وهو صحيح أيضاً.

قوله: (من صلى اثنتي عشرة ركعة) الخ: هكذا أخرجه مسلم مختصراً، وقد ورد تعيين

 ⁽١) قوله: «ابن عباس» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الافتتاح، باب القراءة في ركعتي الفجر،
 رقم (٩٤٥) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في تخفيفهما، رقم (١٢٥٩) وأحمد في مسنده (١:
 ٣٣ و ٢٦٥).

 ⁽۲) قوله: «أم حبيبة» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب قيام الليل، باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة، رقم (۱۷۹۷ ـ ۱۸۱۱) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة، رقم (۱۲۵۰) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء =

قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ عَنْبَسَةُ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةً.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَوْسِ: مَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَنْبَسَةَ.

وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ سَالِم: مَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ.

١٦٩٢ - (١٠٢) حدَثنَي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ. حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ. حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، بِهَلْذَا الإِسْنَادِ: «مَنْ صَلَّىٰ فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَجْدَةً، تَطَوُعاً، بُنِيَ لَهُ بَنِتَ فِي الْجَنَّةِ».

1917 - (107) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةً عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ سَالِم، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّعْمَانِ بْنِ سَالِم، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَتُولُ: «مَا مِنْ عَبْدِ مُسْلِم يُصَلِّي لِلَّهِ كُلَّ يَوْمِ النَّهِ ﷺ فَهُولُ: «مَا مِنْ عَبْدِ مُسْلِم يُصَلِّي لِلَّهِ كُلَّ يَوْمِ وَنَنْ عَشْرَةَ رَكْعَة تَطَوُعاً، خَيْرَ فَرِيضَةٍ، إِلاَّ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ. أَوْ إِلا بُنِيَ لَهُ بَيْتُ فِي الْجَنَّةِ.

قَالَتْ أُم حَبِيبَةً: فَمَا بَرِحْتُ أَصَلِّيهِنَّ بَعْدُ.

أوقات الركعات في حديث أم حبيبة عند النسائي، والترمذي، والحاكم وصححه، وقال: على شرط مسلم، ففي النسائي من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة أن رسول الله ﷺ قال: ثنتا عشرة ركعة من صلاهن بنى الله له بيتاً في الجنة: أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين قبل العصر، وركعتين بعد المغرب، وركعتين قبل العصر، ولمحتين بعد الصبح، وفي جامع الترمذي: «ركعتين بعد العشاء» ولم يذكر: «ركعتين قبل العصر».

قوله: (قالت أم حبيبة: فما تركتهن) الخ: وكذا قال عنبسة، وكذا قال عمرو بن أوس، والنعمان بن سالم. قال النووى: «فيه: أنه يحسن من العالم ومن يقتدى به أن يقول مثل هذا، ولا يقصد به تزكية نفسه، بل يريد حث السامعين على التخلق بخلقه في ذلك، وتحريضهم على المحافظة عليه، وتنشيطهم بفعله» اهـ.

۱۰۳ ـ (...) ـ **قوله: (تطوعاً غير فريضة)** الخ: هو من باب التوكيد ورفع احتمال إرادة الاستعارة ففيه استعمال التوكيد إذا احتيج إليه. قال النووي.

فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة وما له فيه من الفضل، رقم (٤١٥) وابن ماجه في سننه،
 في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من السنة، رقم (١١٤١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في صلاة السنة، رقم (١٤٤٥) وأحمد في مسنده (٢: ٣٢٣ و٣٢٧ و٤٢٨).

وَقَالَ عَمْرٌو: مَا بَرِحْتُ أُصَلِّيهِنَّ بَعْدُ. وَقَالَ النُّعْمَانُ، مِثْلَ ذٰلِكَ.

1794 - (٠٠٠) وحدثني عَبْدُ الرَّحْمَانِ بْنُ بِشْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ الْعَبْدِيُّ. قَالا: حَدَّثَنَا بَهْزْ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: النَّعْمَانُ بْنُ سَالِمِ أَخْبَرَنِي. قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ أَوْسِ يُحَدِّثُ عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدِ مُسْلِمٍ تَوَضَّا يُحَدِّثُ عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةً؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدِ مُسْلِمٍ تَوَضَّا فَأَسْبَعَ الْوَضُوءَ ثُمَّ صَلَّى لِلَّهِ كُلَّ يَوْمِ اللَّهِ يَئِلِهِ.

الله بْنُ سَعِيدٍ. قَالا: حَدَّثِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ، وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

(٠٠٠) ـ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(١)؛ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الظَّهْرِ سَجْدَتَيْنِ.

108 ـ (٧٢٩) ـ قوله: (صليت مع رسول الله الله) الخ: الظاهر أن المراد به المعية في مجرد المكان والزمان، لا المشاركة والاقتداء في الصلاة إذ المشاركة في النوافل الرواتب ما كانت معروفة، ويحتمل أنه اتفق المشاركة أيضاً، والله أعلم.

ثم لا يمكن أن يفسر بهذا الحديث حديث: «يصلي كل يوم ثنتي عشرة ركعة» بضم ركعتي الفجر، كما في البخاري، لأن الركعتين بعد الجمعة لا يمكن وجودهما كل يوم، فوجب تفسير ذلك الحديث بما روي عن عائشة من الأربع قبل الظهر، كما لا يخفى، والله تعالى أعلم. كذا قال السندي ﷺ.

الدليل على أن السنة قبل الظهر أربع ركعات والسنن المؤكدة في الصلوات الخمس اثنتا عشرة ركعة

قوله: (قبل الظهر سجدتين) الخ: أي: ركعتين.

⁽۱) قوله: قعن ابن عمر الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة، باب الصلاة بعد الجمعة وتبلها، رقم (٩٣٧) وفي كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (١١٦٥) وباب التطوع بعد المكتوبة، رقم (١١٧١) وباب الركعتين قبل الظهر، رقم (١١٨٠) وأخرجه مسلم أيضاً في أواخر كتاب الجمعة، والنسائي في سننه، في كتاب الإمامة، باب الصلاة بعد الظهر، رقم (٩٧٤) وفي كتاب الجمعة، باب صلاة الإمام بعد الجمعة، رقم (١٤٢٨) و(١٤٢٩) و(١٤٢٩) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة، رقم (١٢٥١) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء أنه يصليها في البيت، رقم (٣٣٣) و(٤٣٤) وابن ماجه في سننه، في كتاب الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة، رقم (١٣٠١) و(١٣١١) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب في صلاة جاء في السنة، رقم (١٤٤٤) وأحمد في مسنده (٢: ١٧ و٣٣).

قال الشيخ بدر الدين العيني: "فيه: أن السنة قبل الظهر ركعتان، لكن روى البخاري، وأبو داود، والنسائي، من رواية محمد بن المنتشر، عن عائشة: "أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر».

وروى مسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، من رواية خالد الحداء، عن عبد الله بن شقيق، قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ، عن تطوعه، فقالت: «كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً».

وروى الترمذي من رواية عاصم بن حمزة، عن علي رها الله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي قبل النبي الله تعالى عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعا وبعدها ركعتين وقال الترمذي: «حديث علي حديث حسن». وقال أيضا النبي الله ومن بعده، يختارون أن يصلي الرجل قبل الظهر أربع ركعات، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، وإسحاق».

وروى مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، حديث أم حبيبة والتنات: قال النبي على: "من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً بنى الله له بيتاً في الجنة» وزاد الترمذي والنسائي: "أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الغداة». وللنسائي في رواية: "وركعتين قبل العصر» بدل: "وركعتين بعد العشاء» وكذلك عند ابن حبان في صحيحه. ورواه عن ابن خزيمة بسنده، وكذلك رواه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجها، وجمع الحاكم في لفظه بين الروايتين، فقال فيه: "وركعتين قبل العصر، وركعتين بعد العشاء» وكذلك عند الطبراني في معجمه.

واحتج أصحابنا بهذا الحديث أن السنن المؤكدة في الصلوات الخمس اثنتا عشرة: ركعتان قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وبعدها ركعتان، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء.

وقال الرافعي: «ذهب الأكثرون ـ يعني من أصحاب الشافعي ـ إلى أن الرواتب عشر ركعات، وهي: ركعتان قبل الصبح، وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء. قال: ومنهم من زاد على العشر ركعتين أخريين قبل الظهر، بقوله على البيد الله المنتي عشرة ركعتة من السنة بنى الله له بيتاً في الجنة» وجمع بعض العلماء بين حديث ابن عمر، وحديث عائشة، بأنه على كان إذا صلى في بيته صلى أربعاً، وإذا صلى في المسجد صلى ركعتين، أو يقال: كان يفعل هذا تارة، وهذا أخرى، فحكى كل من عائشة وابن عمر ما شاهده، والحديثان صحيحان، لا مطعن في واحد منهما. وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قليلها، وقد يقال: إن

وَيَعْدَهَا سَجْدَتَيْنِ. وَيَعْدَ الْمَغْرِبِ سَجْدَتَيْنِ. وَيَعْدَ الْعِشَاءِ سَجْدَتَيْنِ. وَيَعْدَ الْجُمُعَةِ سَجْدَتَيْنِ. فَالْجَمُعَةُ. فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ.

الأربع التي قبل الظهر لم تكن سنة الظهر، بل هي صلاة مستقلة كان يصليها بعد الزوال، ويوضح هذا أن سائر الصلوات سنتها ركعتان فقط، وعلى هذا فتكون هذه الأربع ورداً مستقلاً سببه انتصاف النهار وزوال الشمس، ويؤيده بعض الروايات عند الترمذي وغيره اهد. والله أعلم.

قوله: (وبعدها سجدتين) الخ: يعني ركعتين، وقد روى أبو داود من رواية عنبسة بن أبي سفيان، قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر، وأربع بعدها حرّم على النار» وأخرجه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه أيضاً. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

والتوفيق بين الحديثين: أن النبي على صلى بعد الظهر ركعتين مرة، وصلى بعد الظهر أربعاً مرة، بياناً للجواز، واختلاف الأحاديث في الأعداد محمول على توسعة الأمر فيها، وأن لها أقل وأكثر، فيحصل أقل السنة بالأقل، ولكن الاختيار فعل الأكثر الأكمل، وقد عد جمع من الشافعية الأربع قبل الظهر من الرواتب، وحكى عن الرافعي أنه حكى عن الأكثرين أن راتبة الظهر: ركعتان قبلها، وركعتان بعدها. ومنهم من قال: ركعتان من الأربع بعدها راتبة، وركعتان مستحبة باتفاق الأصحاب. كذا في عمدة القاري.

قوله: (وبعد العشاء سجدتين) الخ: قال العيني: «وروى سعيد بن منصور في سننه، من حديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأنما تهجد من ليلته، ومن صلاهن بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر» ورواه البيهقي من قول عائشة قالت: «من صلى أربعاً بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر» وفي المبسوط: «لو صلى أربعاً بعد العشاء فهو أفضل».

قوله: (وبعد الجمعة سجدتين) الخ: سيأتي تحقيقه في أبواب الجمعة إن شاء الله تعالى.

قوله: (في بيته) الخ: قال العيني: «وقد اختلف في ذلك، فروي عن قوم من السلف منهم: زيد بن ثابت، وعبد الرحمن بن عوف - أنهما كانا يركعان ركعتين بعد المغرب في بيوتهما. وقال العباس بن سهل بن سعد: لقد أدركت زمن عثمان رهب وإنا لنسلم من المغرب، فلا أرى رجلاً واحداً يصليهما في المسجد، كانوا يبتدرون أبواب المسجد فيصلونهما في بيوتهم. وقال ميمون بن مهران: إنهم كانوا يؤخرون الركعتين بعد المغرب إلى بيوتهم، وكانوا يؤخرونها حتى يشتبك النجوم، وروي عن طائفة أنهم كانوا يتنفلون النوافل كلها في بيوتهم دون المسجد، وروي عن عبيدة أنه كان لا يصلي بعد الفريضة شيئاً حتى يأتي أهله، وقال ابن بطال:

(١٦) ـ باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً، وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً

١٦٩٦ ـ (١٠٥) حدقنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ. قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةُ (١) عَنْ صَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ تَطَوَّعِهِ ؟ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعاً. ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ. ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ. وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعُشَاءَ. وَيَدْخُلُ بَيْتِي يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعُشَاءَ. وَيَدْخُلُ بَيْتِي يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعُشَاءَ. وَيَدْخُلُ بَيْتِي فَيُصَلِّي رِكْعَتَيْنِ. وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعُشَاءَ. وَيَدْخُلُ بَيْتِي فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ. وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلاً فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ. وَيُصَلِّي إِلْوَتْرُ. وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلاً فَيُصَلِّي رَكُعَتَيْنِ. وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلاً

قيل: إنما كره الصلاة في المسجد لئلا يرى جاهل عالماً يصليها فيه، فيراها فريضة، أو لئلا يخلي منزله من الصلاة فيه، أو حذراً على نفسه من الرياء، فإذا سلم من ذلك فالصلاة في المسجد حسنة، وقد بين بعضهم علة كراهة من كرهه من ذلك: ما قاله مسروق، قال: «كنا نقرأ في المسجد، فنقوم نصلي في الصف، قال عبد الله: صلوا في بيوتكم، لا يرونكم الناس، فيرون أنها سنة اهد.

وفي الدر المختار: «والأفضل في النفل غير التراويح المنزل، إلا لخوف شغل عنها، والأصح أفضلية ما كان أخشع وأخلص» اهـ.

قال ابن عابدين ناقلاً عن شرح المنية: ﴿وحيث كان هذا (أي التنفل في البيت) أفضل: يراعى ما لم يلزم منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيته، أو كان في بيته ما يشغل باله، ويقلل خشوعه، فيصليها حينتذ في المسجد، لأن اعتبار الخشوع أرجح».

(١٦) ـ باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً

١٠٥ _ (٧٣٠) _ **قوله**: (تسع ركعات فيهن الوتر) الخ: سيأتي تفصيله وتحقيقه في أبواب صلاة الليل والوتر إن شاء الله تعالى.

⁽۱) قوله: «عائشة» الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تقصير الصلاة، باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة، تمم ما بقي، رقم (١١١٨) و(١١١٩) وفي كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٨) وفي كتاب التفسير، تفسير سورة الفتح، باب ﴿ليغفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً﴾، رقم (٤٨٣٧) والنسائي في سننه، في كتاب قيام الليل، باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائماً، رقم (١٦٤٧ – ١٦٥١) و(١٦٥٧) و(١٦٥٨) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد، رقم (٣٥٣ – ٩٥٦) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يتطوع جالساً، رقم (٣٧٤) و(٣٧٥) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة =

قَائِماً. وَلَيْلاً طَوِيلاً قَاعِداً. وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ. وَإِذَا قَرَأَ قَاعِداً، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ. وَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ.

١٩٩٧ - (١٠٧/١٠٦) - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ بُدَيْلٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بُنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلاً. فَإِذَا صَلَّى قَاعِداً، رَكَعَ قَاعِداً.

قوله: (وليلاً طويلاً قاهداً) الخ: يدل على جواز التنفل قاعداً مع القدرة على القيام. قال النووي: وهو إجماع العلماء.

قوله: (ركع وسجد وهو قاعد) الخ: وسيأتي في حديث عروة عن عائشة: «حتى إذا كبر قرأ جالساً، حتى إذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون أية قام، فقرأهن، ثم ركع».

قال الشوكاني: «الحديث الأول يدل على أن المشروع لمن قرأ قائماً أن يركع ويسجد من قيام، ومن قرأ قاعداً أن يركع ويسجد من قعود، والحديث الثاني يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعداً، ويجمع بين الحديثين بحمل قولها: «وكان إذا قرأ وهو قائم...» وإذا قرأ قاعداً...» في الحديث الأول على أن المراد جميع القراءة، بمعنى أنه لا يفرغ من القراءة قاعداً فيقوم للركوع والسجود، فأما إذا افتتح الصلاة قائماً فيقوم للركوع والسجود، وكذا إذا افتتح الصلاة قائماً ثم قرأ بعض القراءة جاز له أن يقعد لتمامها، ويركع ويسجد من قعود، وكذا إذا افتتح الصلاة قاعداً ثم قرأ بعض القراءة جاز له أن يقوم لتمامها، ويركع ويسجد من قيام، كما في الحديث الثاني.

ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في بعض طرق الحديث الأول عند مسلم من حديث عائشة بلفظ: «فإذا افتتح الصلاة قائماً ركع قائماً، وإذا افتتح الصلاة قاعداً ركع قاعداً» قال العراقي: فيحمل على أنه كان يفعل مرة كذا، ومرة كذا، فكان مرة يفتتح قاعداً ويتم قراءته قاعداً، ويركع قاعداً، وكان مرة يفتتح قاعداً، ويقرأ بعض قراءته قاعداً، وبعضها قائماً، ويركع قائداً، فإن لفظ «كان» لا يقتضي المداومة» اهـ. قال في المواهب: «وقد كانت هيأة صلاته عليه الصلاة والسلام ثلاثة من الأنواع: أحدها: أنه كان أكثر صلاته قائماً. الثاني: كان يصلي قاعداً، ويركع قاعداً. الثالث: كان يقرأ قاعداً، فإذا بقي يسير من قراءته قام فركع قائماً، وكان عليه الصلاة والسلام يصلي ركعتين بعد الوتر جالساً تارة، وتارة يقرأ فيهما وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع» اهـ. مختصراً.

والسنة فيها، باب في صلاة النافلة قاعداً، رقم (١٢٢٦ ـ ١٢٢٨) وأحمد في مسنده (٦: ٤٦ و٥٥ و ٩٧ و ١٢٢ و ١٢٨ و ١٧٨ و ١٧٨ و ١٨٣ و ١٢٨ و ١٨٨ و ١٨

179٨ ـ (١٠٨) وحد ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ. قَالَ: كُنْتُ شَاكِياً بِفَارِسَ. فَكُنْتُ أَصَلِّي قَاعِداً. فَسَأَلْتُ عَنْ ذَٰلِكَ عَائِشَةَ؟ فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلاً قَائِماً. فَذَكَرَ النَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلاً قَائِماً. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

1999 ـ (١٠٩) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقِ الْعُقَيْلِيِّ؛ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلاً قَائِماً. وَلَيْلاً طَوِيلاً قَاعِداً. وَكَانَ إِذَا قَرَأَ قَائِماً، رَكَعَ قَائِماً. وَإِذَا قَرَأً قَائِماً، رَكَعَ قَائِماً. وَإِذَا قَرَأً قَاعِداً، رَكَعَ قَاعِداً.

١٧٠٠ ـ (١١٠) وحدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مَحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقِ الْعُقَيْلِيِّ. قَالَ: سَأَلْنَا عَائِشَةَ عَنْ صَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُحْثِرُ الصَّلاَةَ قَائِماً وَقَاعِداً. فَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ قَاعِداً، رَكَعَ قَاعِداً.
 الصَّلاَةَ قَائِماً، رَكَعَ قَائِماً. وَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ قَاعِداً، رَكَعَ قَاعِداً.

1۷۰۱ ـ (۱۱۱) وحدقني أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ. أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، حِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونِ. حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكُو بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكُو بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. حِ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ. قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلاَةِ اللَّيْلِ جَالِساً. حَتَّىٰ إِذَا يَقِي عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلاَثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ اللَّهِ مَنَ السُّورَةِ ثَلاَثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَهُنَّ، ثُمَّ رَكَعَ.

١١١ _ (٧٣١) _ قوله: (حتى إذا كبر) الخ: بكسر الباء الموحدة، أي أسن، وأما بضم الباء فهو بمعنى «عظم».

قوله: (حتى إذا بقي) الخ: يدل على أنه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود، وبعضها من

١٧٠٢ - (١١٢) وحدّثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِساً. فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ. فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلاَثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً. قَامَ فَقَرَأُ وَهُوَ قَائِمٌ. ثُمَّ رَكَعَ. ثُمَّ سَجَدَ. ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذٰلِكَ.

١٧٠٣ ـ (١١٣) حدثنا أبُو بَكْرِ بْنُ أبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرَةً، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ وَهُو قَاعِدٌ. فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، قَامَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ إِنْسَانٌ أَرْبَعِينَ آيَةً.

َ ١٧٠٤ ـ (١١٤) وحدثنا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِشْرٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا. فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، قَامَ فَرَكَعَ.

قيام، وبعض الركعة من قعود، وبعضها من قيام. قال العراقي: وهو كذلك، سواء قام ثم قعد، أو قعد ثم قام، وهو قول جمهور العلماء، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وحكاه النووي عن عامة العلماء، وحكى عن بعض السلف: منعه، قال: وهو غلط، وحكى القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد في آخرين: كراهة القعود بعد القيام، ومنع أشهب من المالكية الجلوس بعد أن ينوي القيام، وجوزه ابن القاسم والجمهور.

111 _ (...) _ قوله: (ثلاثين أو أربعين آية) الخ: قال الزرقاني: «تحتمل «أو» الشك من الراوي: أيهما قالت عائشة، ويحتمل أنها قالتهما معاً بحسب وقوع ذلك منه و المنه من مرة كذا، ومرة كذا، أو بحسب طول الآيات وقصرها، ويمكن أن يحمل على التخمين، فلا يمتنع فيه مثل هذا التردد، أي مقدار ثلاثين أو أربعين آية، كما جاء مصرحاً في الطريق الآتية: «فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية. . . » الحديث.

قال الحافظ: «فيه إشارة إلى أن الذي كان يقرأه قبل أن يقوم أكثر، لأن البقية تطلق في الغالب على الأقل» اهـ.

118 ـ (...) ـ قوله: (في الركعتين وهو جالس) الخ: أي: الركعتين اللتين يركعهما بعد الوتر، وكان يعتاد الجلوس فيهما.

قوله: (فإذا أراد أن يركع قام) الخ: والظاهر منه أنه لم يقع شيء من القراءة فيهما قائماً، وهذا جائز عندنا، والأفضل أن يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع، كما في رد المحتار، ناقلاً عن التجنيس. الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ قَاحِدٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. بَعْدَ مَا حَطَمَهُ النَّاسُ.

١٧٠٦ - (٠٠٠) وحقشنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ. قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ. فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٧٠٧ - (١١٦) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالاَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَنَّ أَبَا سَلَمَةً بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَخْبَرَهُ وَأَنَّ النَّبِيِّ عَيْقِ لَمْ يَمُتْ، حَتَّى كَانَ كَثِيرٌ مِنْ صَلاَتِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ.

١٧٠٨ ـ (١١٧) وحدّثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَحَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ. كِلاَهُمَا عَنْ زَيْدٍ. قَالَ

١١٥ ـ (٧٣٢) ـ قوله: (نعم بعد ما حطمه الناس) الخ: يقال: حطم فلاناً أهلُه: إذا كبر فيهم، كأنه لما حمله من أمورهم وأثقالهم والاعتناء بمصالحهم صيّروه شيخاً محطوماً، والحطيم الشيء اليابس.

واختلف في كيفية هذا الجلوس في النوافل، وعندنا يقعد في كل نفله كما في التشهد على المختار، كذا في الدر المختار. قال ابن عابدين: «وهو قول زفر، ورواية عن الإمام، قال أبو الليث: وعليه الفتوى، وروي عن الإمام تخييره بين القعود والتربع والاحتباء، تمامه في البحر، وأفاد في النهر أن الخلاف في تعيين الأفضل، وأنه لا شك في حصول الجواز على أي وجه كان».

تنبيه:

قيل: ظاهر القول المختار أنه في حال القراءة يضع يديه على فخذيه، كما في حال التشهد، لكن تقدم في كلام الشارح كلله في فصل «إذا أراد الشروع عند قوله: ووضع يمينه على يساره الخ» عن مجمع الأنهر: أن المراد من القيام ما هو الأعم، لأن القاعد يفعل كذلك، أي يضع يمنه على يساره تحت سرته.

وفي حاشية المدني: "ويؤيده قول ملا علي القاري عند قول النقاية: "في كل قيام" أي: حقيقي أو حكمي، كما إذا صلى قاعداً، كذا في رد المحتار" اهـ.

وقد ورد في بعض الأحاديث عند الدارقطنى وغيره التربع، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه يتربع، وعن أبي يوسف أنه يتربع في جميع صلاته، كذا في عمدة القاري.

حَسَنٌ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ. حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ. حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: لَمَّا بَدَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَقُلَ، كَانَ أَكْثَرُ صَلاَتِهِ جَالِساً.

1۷۰۹ ـ (۱۱۸) حدثنا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ النَّيْ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ (۱)؛ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّىٰ فِي سُبْحَتِهِ قَاعِداً. حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِعَامٍ. فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِداً، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ فَيُرَتَّلُهَا. حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا.

الله المحديث: بدّن الرجل ـ بفتح الدال المشددة ـ تبديناً: إذا أسن. قال أبو عبيد في تفسير هذا الحديث: بدّن الرجل ـ بفتح الدال المشددة ـ تبديناً: إذا أسن. قال أبو عبيد: ومن رواه «بدُن» بضم الدال المخففة فليس له معنى هنا، لأن معناه كثر لحمه، وهو خلاف صفته هم يقال: بدُن يبدن بدانة، وأنكر أبو عبيد الضم. قال القاضي: روايتنا في مسلم عن جمهورهم: «بدن» بالضم، وعن العذري بالتشديد، وأراه إصلاحاً، قال: ولا ينكر اللفظان في حقه هم فقد قالت عائشة في صحيح مسلم بعد هذا بقريب: «فلما أسن رسول الله في وأخذه اللحم أوتر بسبع» وفي حديث آخر: «ولحم» وفي آخر: «أسن وكثر لحمه» وقول ابن أبي هالة في وصفه: «بادن متماسك» هذا كلام القاضي.

قال النووي: والذي ضبطناه ووقع في أكثر أصول بلادنا: بالتشديد، والله أعلم».

قوله: (كان أكثر صلاته جالساً) الخ: بينت حفصة في حديثها الآتي بعده أن ذلك كان قبل موته بعام، وفي رواية بعام واحد أو اثنين.

۱۱۸ _ (۷۳۳) _ قوله: (صن السائب بن يزيد عن المطلب) الخ: قال الشارح: «هؤلاء ثلاثة صحابيون يروي بعضهم عن بعض: السائب، والمطلب، وحفصة رضي الله عنهم أجمعين».

قوله: (عن المطلب بن أبي وداعة) الخ: بفتح الواو، والدال: الحرث بن صبرة ـ بمهملة ثم موحدة ـ ابن سُعيد، بالتصغير.

قوله: (في سبحته) الخ: أي: نافلته.

قوله: (قبل وفاته بعام) الخ: هذا لا ينافى قول عائشة رأي : «فلما بدن وثقل كان أكثر صلاته جالساً» لاحتمال أن يكون الم بدن وثقل قبل موته بمقدار عام، ولو فرض أنه صلى جالساً

 ⁽۱) قوله: ٤عن حفصة الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب قيام الليل، باب صلاة القاعد في النافلة،
 رقم (١٦٥٩) والترمذي في جامعه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يتطوع جالساً، رقم (٣٧٣)
 وأحمد في مسنده (٦: ٢٨٥).

• ١٧١٠ - (• • •) وحدّثني أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ. قَالا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. جَمِيعاً عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَلَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالا: بِعَام وَاحِدٍ، أَوِ اثْنَيْنِ.

ا۱۷۱ - (۱۱۹) وحد ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَسَنِ بْنِ صَالِح، عَنْ سِمَاكِ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ سَمُرَةً (١)؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمُتْ، حَتَّى صَلَّىٰ قَاعِداً.

المالا - (١٢٠) وحدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُور، عَنْ مَنْصُور، عَنْ هِلالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَىٰ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو^(٣)؛ قَالَ: حُدَّثُتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلاةُ الرَّجُلِ قَاعِداً

قبل وفاته بأكثر من عام فلا تنافي أيضاً، لأن حفصة إنما نفي رؤيته، لا وقوع ذلك.

قوله: (حتى تكون أطول من أطول منها) الخ: قال الشوكاني: «فيه استحباب ترتيل القراءة، والمراد بقولها: «حتى تكون أطول من أطول منها» أن مدة قراءته لها أطول من قراءة سورة أخرى أطول منها إذا قرئت غير مرتلة، وإلا فلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من أطول من غير تقييد بالترتيل والإسراع.

(...) ـ قوله: (بعام واحد أو اثنين) الخ: بالشك، قال الزرقاني في شرح الموطأ: «ولا ريب أن الجازم مقدم على الشاك، لا سيما ومالك أثبت، ومقدم خصوصاً في ابن شهاب على غيره، وقد جزم عنه بعام».

۱۲۰ ـ (۷۳۵) ـ قوله: (عن هلال بن يساف) الخ: بفتح الياء وكسرها، ويقال فيه: إساف، بكسر الهمزة.

قوله: (حدثت أن رسول الله) الخ: وفي الموطأ من طريق إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن مولى لعمرو بن العاص، أو لعبد الله بن

 ⁽۱) قوله:
 «جابر بن سمرة» لم أجد هذا الحديث عند أحد من أصحاب الأصول الستة ولا عند الدارمي وأحمد
 سوى مسلم رحمه الله.

⁽٢) قوله: «عن عبد الله بن عمرو» الحديث أخرجه النسائي في سننه، في كتاب قيام الليل، باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد، رقم (١٦٦٠) وأبو داود في سننه، في كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد، رقم (٩٥٠) وابن ماجه في سننه، في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، رقم (١٢٢٩) والدارمي في سننه، في كتاب الصلاة، باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، رقم (١٣٩١) وأحمد في مسنده (٢: ١٦٢ و١٩٢ و٢٠١ و٢٠٣).

نِصْفُ الصَّلاقِ» قَالَ: فَأَتَنْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِساً،

عمرو بن العاص، أن رسول الله على قال: «صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم» وفيه من طريق ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص منقطعاً: «أنه لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكها شديد، فخرج رسول الله على الناس وهم يصلون في سبحتهم قعوداً، فقال رسول الله على: صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم. . . ».

قوله: (نصف الصلاة) الخ: معناه: أن صلاة القاعد فيها نصف ثواب القائم، فيتضمن صحتها ونقصان أجرها، كما في حديث عمران بن حصين، وكان مبسوراً، قال: سألت رسول الله على عن صلاة الرجل قاعداً، فقال: «إن صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً (أي مضطجعاً) فله نصف أجر القاعد».

قال الخطابي: «كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع - يعني للقادر - لكن قوله: «من صلى نائماً» يفسده، لأن المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد، لأني لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك. قال: فإن صحت هذه اللفظة، ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياساً منه للمضطجع على القاعد، كما يتطوع المسافر على راحلته: فالتطوع للقادر على القعود مضطجعاً جائز بهذا الحديث. قال: وفي القياس المتقدم نظر، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة، بخلاف الاضطجاع، قال: وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكنه أن يتحامل فيقوم مع مشقة فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيباً له في القيام مع جواز قعود» انتهى.

قال الحافظ: «وهو حمل متجه، فلو تحامل هذا المعذور، وتكلف القيام، ولو شق عليه: كان أفضل، لمزيد أجر تكلف القيام، فلا يمتنع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم بغير إشكال.

وأما قول الباجى: "إن الحديث في المفترض والمتنفل معاً" فإن أراد بالمفترض ما قررناه فذاك، وإلا فقد أبى ذلك أكثر العلماء، وحكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد، وابن الماجشون، وإسماعيل القاضي، وابن شعبان، والإسماعيلي، والداودي، وغيرهم أنهم حملوا حديث عمران على المتنفل، وكذا نقله الترمذي عن الثوري. قال: وأما المعذور إذا صلى جالساً فله مثل أجر القائم، قال: وفي هذا الحديث ما يشهد له، يشير إلى ما أخرجه البخاري في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه: "إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يفعل، وهو صحيح مقيم". وهو في حق من كان يعمل طاعة، فمنع منها، وكانت نيته لولا المانع أن يدوم عليها، كما ورد ذلك صريحاً عند أبي داود، وفي بعض رواياته: "كأصلح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم" ووقع أيضاً في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: "إن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة، ثم مرض: قيل للملك الموكل به: اكتب له مثل عمله إذا كان طليقاً، حتى أطلقه أو

فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى رَأْسِهِ. فَقَالَ: مَالَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو؟ قُلْتُ: حُدُّثُتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَّكَ قُلْتَ: «صَلاةُ الرَّجُلِ قَاعِداً عَلَى نِضْفِ الصَّلاةِ» وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِداً!

أكفته إليّ أخرجه عبد الرزاق، وأحمد، وصححه الحاكم، ولأحمد من حديث أنس رفعه: «إذا ابتلى الله العبد المسلم ببلاء في جسده قال الله: اكتب له صالح عمله الذي كان يعمله، فإن شفاه غسله وطهره، وإن قبضه غفر له ورحمه وأخرج الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، بلفظ: «إن الله يكتب للمريض أفضل ما كان يعمل في صحته، ما دام في وثاقه...» الحديث، وفي حديث عائشة عند النسائي: «ما من امرىء تكون له صلاة من الليل يغلبه عليها نوم أو وجع إلا كتب له أجر صلاته، وكان نومه عليه صدقة».

قال الحافظ: "وفي هذه الأحاديث تعقب على من زعم أن الاعذار المرخصة لترك الجماعة تسقط الكراهة والإثم خاصة، من غير أن تكون محصلة للفضيلة، قال الحافظ: ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة النافلة: أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها، فعند أحمد من طريق ابن جريج، عن ابن شهاب، عن أنس قال: "قدم النبي الله المدينة وهي محمّة (۱) فحمى (۱) الناس، فدخل النبي المسجد والناس يصلون من قعود، فقال: صلاة القاعد نصف صلاة القائم، رجاله النبي مع مشقته عليه، مثل بحثه الخطابي. وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجعاً فقد تبعه ابن القيام مع مشقته عليه، مثل بحثه الخطابي. وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجعاً فقد تبعه ابن بطال على ذلك، وزاد: لكن الخلاف ثابت، فقد نقله الترمذي بإسناده إلى الحسن البصري، قال: "إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالساً ومضطجعاً، وقال به جماعة من أهل العلم، وهو أحد الوجهين للشافعية، وصححه المتأخرون، وحكاه عياض وجهاً عند المالكية أيضاً» اهـ.

وقال ابن عابدين تَعَلَّهُ: "قال الكمال في الفتح: لا أعلم الجواز في مذهبنا، وإنما يسوغ في الفرض حالة العجز عن القعود، لكن ذكر في "الإمداد" أن في "المعراج" إشارة إلى أن في الجواز خلافاً عندنا، كما عند الشافعية" اهـ. والله أعلم.

قوله: (فوضعت يدي على رأسه) الخ: يدل على كمال تواضعه ﷺ، وكان مع أصحابه فيما يرجع إلى العشرة كأحدهم يمازحهم، ويكون معهم في عملهم، ولعظيم تواضعه ﷺ كانت

 ⁽۱) قوله: «مَحَمَّة» أي ذات حُمَّى، كالمأسدة والمذابة لموضع الأسود والذئاب. يقال: أحَمت الأرض، أي؟
 صارت ذات حُمَّى. كذا في النهاية لابن الأثير (١: ٤٤٦).

 ⁽۲) كذا وقع ههنا «فحمى» طبقاً للأصل المنقول عنه فتح الباري (انظر ۲: ۵۸۵، تكاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد) وفي المسند لأحمد: «فحم» (انظر المسند ۳: ۱۳۳).

قَالَ: «أَجَلْ، وَلكِنْي لَسْتُ كَأْحَدِ مِنْكُمْ».

1۷۱۳ - (۰۰۰) وحد ثناه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ وَابْنُ بَشَارٍ. جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ. حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّىٰ. حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةَ: عَنْ أَبِي يَحْيَى حَدَّثَنَا شُعْبَةَ: عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ: عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ. الْأَعْرَجِ.

الأمة تأخذ بيده، وتنطلق به تحدثه حيث شاءت، ومن كان كذلك فلا ينكر من بعض أصحابه أن يفعل ذلك، وذكر لي أن بعضهم رواه «راسيه» بياء المتكلم وبهاء السكت، وأظنه إصلاحاً لا رواية.

(قلت» قال الطيبى: هذا الوضع خلاف ما يجب له ﷺ من التوقير، فلعله كان بغير قصد، أو أنه لما وجده على خلاف ما سمع من الحديث عنه أراد تحقيق ذلك، فوضع يده على رأسه لتحقيق الأمر، ولذا أنكر عليه بقوله: «مالك» كذا في شرح الأبي تَلَلَهُ.

قوله: (أجل، ولكني لست) الخ: أي: قلت ذلك، ولكن الفرق أني لست كأحدكم. قال عياض يعني ليس كأحدكم في السلامة من العذر، لأنه إنما فعله للمشقة التي لحقته في آخر عمره من كبر سنه، وحطم الناس، وما كان الله ليدع الأفضل لغير عذر، ويحتمل أن يريد: لست كأحدكم في الحكم، بل أجري قاعداً كأجري قائماً، ويكون هذا من خصائصه الله وقد خص بأشياء.

قال النووي: «هذا مذهبنا في هذا الحديث، والأول باطل، لأنه لا تبقى معه خصوصية له ﷺ، لأن غيره من ذوي الأعذار أجره مع العذر كامل؛ اهـ.

قال ابن عابدين: «أما النبي على فمن خصائصه أن نافلته قاعداً مع القدرة على القيام كنافلته قائماً، وقال في قوله: «ولكني لست كأحدكم»: أي لأنه تشريع لبيان الجواز، وهو واجب عليه».

المحتويات

9	٠/٠٠٠ عاب: المساجد ومواضع الصلاه
1 £	(١) - باب: ابتناء مسجد النبي ﷺ
19	(٢) ـ باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة
	(٣) - باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور
40	مساجل
٣٣	(٤) ـ باب: فضل بناء المساجد والحث عليها
41	 (٥) - باب: الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ونسخ التطبيق
£ 1	(٦) ـ باب: جواز الإِقعاء على العقبين
£ 1	(V) - باب: تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته
٧٠	(٨) - باب: جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ منه، وجواز العمل القليل في الصلاة
٧ø	(٩) - باب: جواز حمل الصبيان في الصلاة
۸۰	(١٠) ـ باب: جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة
٨٤	(١١) ـ باب: كراهة الاختصار في الصلاة
۸٦	(١٢) - باب: كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة
۸۸	(١٣) - باب: النهي عن البصاق في المسجد، في الصّلاة وغيرها
44	(١٤) - باب: جواز الصلاة في النعلين
48	(۱۵) - باب: كراهة الصلاة في ثرب له أعلام
	(١٦) - باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد اكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة
1 • 1	الأخشن
1.4	(١٧) باب: نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها
115	(۱۸) - باب: النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد
111	(۱۹) ـ باب: السهو في الصلاة والسجّود له
127	(۲۰) ـ باب: سجود التلاوة
194	(٢١) - باب: صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين
137	(٢٢) - باب: السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفيته
170	(۲۳) ـ باب: النكر بعد الصلاة
114	(۲٤) ـ باب: استحباب التعوذ من عذاب القبر
171	(٢٥) ـ باب: ما يستعاد منه في الصلاة
177	(۲٦) ـ باب: استحباب النكر بعد الصلاة، وبيان صفته
14+	(۲۷) - باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة
147	(۲۸) ـ باب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعياً
4 - 4	(۲۹) ـ باب: متى يقوم الناس للصلاة
4.4	(٣٠) - باب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة
411	(٣١) - باب: أوقات الصلوات الخمس
44.4	(٣٢) - باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحرّ لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحرّ في طريقه .
Y £ £	(٣٣) - باب: استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدةً الحرّ

710	(۱۶) ـ باب: استخباب النبخيل بالعصل الله المستخباب النبخيل بالعصل المستخباب
404	(٣٥) _ باب: التغليظ في تفويت صلاة العصر
401	(٣٦) _ باب: النليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر
414	(٣٧) ـ باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما
414	ُ(٣٨) ـ باب: بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس
424	(٣٩) _ باب: وقت العشاء وتأخيرها
444	(٤٠) _ باب: استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس، وبيان قدر القراءة فيها
444	(٤١) ـ باب: كراهية تأخير الصلاة عن وقَّتها المختار، وما يفعله الماموم إذا أخرها الإمام
440	(ُ٤٢) ـ باب: فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها
۲.۸	(ُ٤٤) _ باب: صلاة الجماعة من سنن الهدى
۳۱.	(ُه٤) _ باب: النهي عن الخروج من المسجد إذا أنن المؤذن
*11	(٤٦) ـ باب: فضلَّ صلاة العشاء والصبح في جماعة
414	(٤٧) ـ باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة بعنر
444	(٤٩) _ باب: فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة
***	(٥١) _ باب: المشي إلى الصلاة تُمُحَى به الخطايا وتُرْفَعُ به الدرجات
***	(ُ٥٢) _ باب: فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، وفضل المساجد
444	(٥٣) _ باب: من أحق بالإمامة
444	(٥٤) ـ باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت بالمسلمين نازلة
707	(٥٥) باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها
444	
1 177	ـ كُتاب: صَلَاة المسافرين وقصرها
۳۷۸	· ·
44X £•4	(١) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
*** { • *	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
*** • • * • • * • • *	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
*** { • *	(١) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**** ** *** *** *** *** *** **	(١) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**** *** *** *** *** *** *** *** ***	(١) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** ***	(١) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**** *** *** *** *** *** *** *** *** *** ***	(١) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**** *** *** *** *** *** *** *** *** *** ***	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**************************************	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**************************************	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
**************************************	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
TVA	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها
TVA	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها (۲) ـ باب: قصر الصلاة بمنى (۳) ـ باب: الصلاة في الرحال في المطر (۵) ـ باب: جواز صلاة النافلة علىٰ الدابة في السفر حيث توجهت (٥) ـ باب: جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (٢) ـ باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر (٧) ـ باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال (٨) ـ باب: كراهة الشروع في ناقلة بعد شروع المؤنن (٩) ـ باب: ما يقول إذا نخل المسجد (١٠) ـ باب: استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات (١٢) ـ باب: استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه (١٢) ـ باب: استحباب صلاة الشيحي، وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست، والحث على المحافظة عليها
**************************************	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها (۲) ـ باب: قصر الصلاة بمنى (۳) ـ باب: الصلاة في الرحال في المطر (۵) ـ باب: جواز صلاة النافلة علىٰ الدابة في السفر حيث توجهت (٥) ـ باب: جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (٢) ـ باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر (٧) ـ باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال (٨) ـ باب: كراهة الشروع في ناقلة بعد شروع المؤنن (٩) ـ باب: ما يقول إذا نخل المسجد (١٠) ـ باب: استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات (١٢) ـ باب: استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه (١٢) ـ باب: استحباب صلاة الشيحي، وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست، والحث على المحافظة عليها
**************************************	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها (۲) ـ باب: قصر الصلاة بمنى (۲) ـ باب: قصر الصلاة بمنى (۶) ـ باب: جواز صلاة النافلة علىٰ الدابة في السفر حيث توجهت (٥) ـ باب: جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (٢) ـ باب: جواز الانصراف من الصلاتين في السفر (٧) ـ باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال (٨) ـ باب: كراهة الشروع في ناقلة بعد شروع المؤنن (١) ـ باب: ما يقول إذا نخل المسجد (١) ـ باب: استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات (١٢) ـ باب: استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست، والحث على المحافظة عليها (١٢) ـ باب: استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما
**************************************	(۱) ـ باب: صلاة المسافرين وقصرها (۲) ـ باب: قصر الصلاة بمنى (۳) ـ باب: الصلاة في الرحال في المطر (۵) ـ باب: جواز صلاة الناقلة على الدابة في السفر حيث توجهت (٥) ـ باب: جواز الجمع بين الصلاتين في السفر (١) ـ باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال (٧) ـ باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال (٨) ـ باب: كراهة الشروع في ناقلة بعد شروع المؤنن (١) ـ باب: ما يقول إذا نخل المسجد (١٠) ـ باب: استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات (١٢) ـ باب: استحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات او ست، والحث على المحافظة عليها